الخدمة الاجتماعية الدولية

الأستاذ الدكتور
طلعت مصطفى السروجي



الخدمـــة الاجتماعيـــة الدوليـــة

تأليف
أ.د. طلعت مصطفى السروجى
عميد كلية الخدمة الاجتماعية السابق
جامعة حلوان



مكتبة الانجلو المصرية

بطاقة فهرسة

فهرسـة أثنـاء النشـر إعداد الهيئـة المصريـة العامـة لدار الكتـب والوثـائق القوميـة ، إدارة الشئـون الفنيـة .

السروجى ، طلعت مصطفى .

الخـدمـة الاجتمـاعيـة الـدوليـة

تأليـف : طلعت مصطفى السروجى . ـ ط١ . ـ

القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ٢٠١٠.

٥٩٦ ص ، ١٧× ٢٤ سـم

١ ـ الخدمة الاجتماعية .

أ ـ العنوان

رقم الإيداع : ١٩٦٠٩

ردمـك :٩٧٧ـ٠٥ـ٢٦٤١ـx   تصنيف ديوى : ٣٦١,٣

المطبعة : محمد عبد الكريم حسان

تصميم غلاف : ماستر جرافيك

النـاشـر: مكتبـة الانجلـو المصريـة

١٦٥ شارع محمد فريد

القـاهرة ـ جمهوريـة مصر العربيـة

ت : ٢٣٩١٤٣٣٧ (٢٠٢) ؛ ف : ٢٣٩٥٧٦٤٣ (٢٠٢)

E-mail : angloebs@anglo-egyptian.com

Website : www.anglo-egyptian.com

إهـــــداء

قبلات أبوية ......

إبنتى الكبرى......

الدكتورة سالى......

دعوات قلبية......

لطبيبة عالمية......



مقدمة:

تنهض مقدمة هذا الكتاب على ثلاث عناصر أساسية:

العنصر الأول:

هذا الكتاب يعد المحاولة الأولي باللغة العربية عن الخدمة الاجتماعية الدولية، وقد قمت بالاستعداد لهذه المحاولة منذ عشر سنوات متصلة حيث بدأت بجدية في كتابة أوراق علمية في مؤتمرات علمية متخصصة،وكانت بطبيعتها المحاولات العربية الأولي، في محاولة لجذب الاهتمام ولفت الأنظارللخدمة الاجتماعية الدولية،ذلك المارد الذي يفرض نفسه وبقوة اليوم ومستقبلا، وقد قمت بثلاث محاولات لأوراق علمية أخري في مؤتمرات علمية،وكنت حريصا علي الربط بين المتغيرات العالمية الجديدة والخدمة الاجتماعية الدولية،توجت ذلك جاهدا أثناء عملي عميدا لأكبر كلية لتعليم الخدمة الاجتماعية في المنطقة بالانفتاح علي الآخر،وتوقيع وتفعيل العديد من الاتفاقيات الدولية مع جامعات أجنبية عريقة، وتفعيل التبادل الطلابي والمؤتمرات العلمية الدولية فى الخدمة الاجتماعية فى مصر لأول مرة،إيمانا بالتبادل المعرفي في الخدمة الاجتماعية الدولية.

وبدأت قراءاتي الأولي باستحياء لغياب المراجع العربية من ناحية، وندرة المراجع الأجنبية من ناحية أخري، ومن ثم جاء هذا الكتاب محصلة لجهد سنوات طوال من البحث والتفكير.

العنصر الثاني:

يجب أن ندرك وبوعي طريقة تغير العالم، وأحدث وأروع ما قرأته في هذا المجال باللغة الانجليزيةإعادة تشكيل العالم علي طريقة «ماكدونالدز»MacDonald's الذي أعيد طبعه في عام واحد سبع مرات(وتشير الظاهرة الماكدونالدية) التي بدأت عام ١٩٥٥ بمحل واحد أصبح الآن ٣١ ألف محل في جميع أنحاء العالم حتي في المجتمعات الأيديولوجية الأخري،حيث يعتمد علي الوجبات السريعة، يأكل بسرعة ويغادر المكان،ولذا فالكراسي غير مريحة،وتعتمد علي النمطية، فجميع المحلات شكل

نمطي واحد،والعاملون ذي واحد بلون واحد في كل أنحاء العالم،ويقوم المشتري بدور الخادم يخدم نفسه بنفسه،ويتوقع نوع وحجم وكمية ما يشتريه وتمدنا هذه الظاهرة بخصائص وسمات،النمطية والكفاءة،(ويتضح ذلك من حجم الانتاج والمبيعات)، القابلية للحساب، فكل خطوة لها رقم محسوب وكمية محددة(النوع والكمية والسعر)والقابلية للتنبؤ: (نتوقع مسبقا ما تأكله وتعرفه) والسيطرة: (يصنع العاملون والمستهلكون القواعد ويلتزمون بها)، نجد هذه الخصائص والسمات في جميع جوانب الحياة اليومية والخدمات المختلفة،مثل إستخدام الشبكة الدولية والتليفون المحمول الذي يتسم بسمات النمطية، الكفاءة والسيطرة والتنبؤ والقابلية للحساب وهكذا في كل جوانب الحياة والخدمات.

هل العقلانية تتبدل للاعقلانية؟ إنه تغير يمكن أن نقول عنه لاعقلانية العقلانية،حيث تزداد سيطرة الآلة علي الانسان، ويختفي تدريجيا الجانب الشخصي وهوسيطرة الانسان علي الانسان، إن كل شئ محسوب بدقة ، وكفاءة، ويمكن التنبؤ به والسيطرة عليه،إنه تغير غير معهود للانسانية ولم تألفه البشرية من قبل.

إن إعادة تشكيل العالم وفقا للاعقلانيه العقلانيه ألا يستتبعه إعادة تشكيل الخدمة الاجتماعية التي تتعامل مع الانسانية في هذا العالم؟

العنصر الثالث:

دعوة للباحثين والممارسين والقائمين علي الخدمة الاجتماعية للخروج من ثوب الماضي، فيجب ألا نكون سجناء وأسري الماضي في الخدمة الاجتماعية، إنها مرحلة من مراحل التطور التقليدية والطبيعية لأي مهنة أو علم، وألا نتمسك بكل الماضي وننشده ونظل نحاكيه.....الخ،هكذا لانستطيع مواكبة الحاضربوقائعه ومنطقيا المستقبل المنشود بطموحاته وآماله، ولكن يجب أن نستلهم من تاريخ الماضي العزم الجديد لنماذج جديدة مبتكرة لرعاية الانسانية وننطلق مع التغيرات العالمية الجديدة، ونفكر عالميا ونمارس محليا، ونعطي لأفكارنا الانطلاق بواقعية مع عالم الواقع اللاعقلاني ومستقبلياته.

ويجب التعاون المثمر لإيجاد أخصائي إجتماعي دولي بمواصفات وخصائص فريدة مؤهلة، يمارس في سوق العمل الدولي –وهونمط سوق العمل العالمي– لديه من المعارف والمهارات ما يشار إلى تميزه عالميا،يجيد لغات الشعوب الأخري، ويدرك التضاريس الثقافية والقيمية للشعوب،وينطلق في ممارساته معتمدا علي الحقوق الانسانية العالمية لتحقيق مجتمع العدالة والمساواة، والأمن والسلام الاجتماعيين.

خدمة إجتماعية لا تتعامل فقط مع عائدات وآثار التغيرات العالمية الجديدة ولكن قيادة هذه التغيرات وتوجيهها بوعي محسوب،وكفاءة، والتحكم في إتجاه هذه التغيرات وسرعتها وقوة تأثيراتها، خدمة إجتماعية يمكنها التعامل مع الثنائيات المتناقضة والتوفيق بينها،بين العولمة والمحلية، وترسم الرعاية الانسانية وتحدد مستقبل البشرية،إننا نتطلع بشغف لإيجاد هذا الممارس المهني الدولي.

إن التعمق في تحليل التغيرات العالمية الجديدة اللاعقلانية ،والحركات الاجتماعية العالمية،والمشكلات الاجتماعية الدولية، وصحوة منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية،وتبادل المعارف الدولية، يمكن أن نقرر وبسهولة أن الخدمة الاجتماعية الدولية تفرض نفسها فرضا علي الرعاية الانسانية في كل أرجاء القرية العالمية.

أرجوا أن أكون بهذا العمل قد أضفت وبصدق لتراث الخدمة الاجتماعية،وأري من طلابي ممارسين مهنيين دوليين أعتز بهم وأفتخر.

وأن يتبع هذه المحاولة محاولات أخري أكثر عمقا وتحليلا في المستقبل القريب إن شاء الله تعالي، وعلي الله قصد السبيل.

المؤلف

أ.د.طلعت مصطفى السروجي

القاهرة ٤يونيو٢٠٠٩

(١)

الفصل الأول

فى مفهوم الخدمة الاجتماعية الدولية

الفصل الأول

في مفهوم الخدمة الاجتماعية الدولية

أولا: إطلالة عامة:

للكتابة عن الخدمة الاجتماعية فى سياقها الدولى يجب أن نذكر أولا،أن بعض المتخصصين فى الدول النامية يفهمون مصطلح الخدمة الاجتماعية على أنه غير ضرورى، حيث يفهمونه خطأ على المستوى المحلى، ويعتبرنه من أعمال البر والاحسان يقوم به متخصصون، وهم بذلك لايعطون للخدمة الاجتماعية حقها فى تطورها التاريخى، مما دفع البعض ليذكرأن نجاح الخدمةالاجتماعية الآن مرهون برسم صورة مقبولة للخدمة الاجتماعية وتميز أنشطتها عن الأنشطة الأخرى،وقد يكون تغيير وتحسين صورة الخدمة الاجتماعية التقليدية فى الدول النامية تؤثر بدورها على صورتها فى ممارستها الدولية،بحكم الترابط والتلازم بينهما.

وتضم الخدمة الاجتماعية مجموعة متنوعة من الأنشطة، تمارس من خلال نظم مختلفة ومستويات وأصعدة متعددة، ويوجد إتفاق- إلى حدما- على أشكال الممارسة المهنية ومستوياتها،بالرغم من تعدد المناهج الدراسية وأساليب إعداد الممارسيين المهنيين.

وتعددت أدبيات الخدمة الاجتماعية خاصة منذ التسعينات من القرن العشرين، مما أزاح الستار عن الخدمة الاجتماعية فى كثير من الدول،حيث تنوعت الممارسة المهنية بصورة قد تكون مفيدة وذات مغزى، فنجد سيادة النموذج الفردى فى الولايات المتحدةالأمريكية، ويركز على الحراك لمخاطبة الجماهير فى مشكلاتهم،وفى أمريكا اللاتينية التركيز على العدالة الاجتماعية ،وفى إفريقيا تركز الخدمة الاجتماعية على التنمية،وفى شرق أوربا الاهتمام بالمجتمع المدنى ،وهذه الأشكال من الممارسات المهنية قد تكون متصارعة أحيانا ومتكاملة أحياناأخرى.

وناضلت الخدمة الاجتماعية وخاصة فى فترة السبعينات من القرن العشرين

على المستوى الدولى لتجد لنفسها مكانا كمهنة عالمية،وقد إرتبطت الخدمة الاجتماعية بالمثل الانسانية والدينية والديمقراطية، ولها ممارساتها دوليا لمقابلة الحاجات البشرية الناتجة عن تفاعل الفرد مع بيئته وتنمية القدرات الانسانية.

ومن ثم يكشف تاريخ الخدمة الاجتماعية علاقتها الوثيقة بالرعاية والتنمية الاجتماعية، وإرتباط تطورها بالحركات والتغيرات الاجتماعية، ويرتبط مفهومها بنظم الرعاية الاجتماعية،حيث يختلف المفهوم فى أوربا طبقا لاختلاف نظم الرعاية الاجتماعية بين الدول الأوربية، وبذلك يتطور مفهومها تطورا تاريخيا يرتبط بهذه المتغيرات إرتباطا وثيقا.

وأن مجالات ومعاييرالخدمة الاجتماعية تختلف من بلد لآخر ففى أوربا مثلا فى السويد لاتشمل الخدمة الاجتماعية العمل مع كبار السن،ورغم تنوع مفاهيم ومجالات الخدمة الاجتماعية بين الدول إلا أن لها جذورأصلية تكشف وترتبط بالثقافة والنظام الاجتماعى لكل دولة.

وفى الحقبة الاستعمارية التى صاحبت الخدمة الاجتماعية كان الاحتلال يركز على الوفاء باحتياجات القوى الاستعمارية أكثر من السماح للخدمة الاجتماعية فى تنمية هذه الدول ،وإعتقدت القوى الاستعمارية أنها تدخل الرعاية الاجتماعية وتدار بواسطة خبرات غربية،وركزت على الخدمات الصحية والتعليمية والقانون والنظام خاصة فى المناطق الحضرية،وإنحسر الدور على دعم وحمايةالطبقات التى لعبت أدوارا هامة لمساندة النظام الاستعمارى مع إهمال باقى حاجات الشرائح الاجتماعية، وكان يوجد دورات تدريبية فى العديد من المستعمرات على برامج الرعاية الاجتماعية وتنمية المجتمع، كما أن التخلف الحضارى فى بعض الدول النامية غير المستعمرة أعاقت وجود خدمة إجتماعية محترفة، وترك الاستعمار طابعه على الخدمة الاجتماعية فعلى الأقل وضع أساسا لنمو الرعاية الاجتماعية.

وكان أساس الممارسة المهنية فى مصر فى مجالين هما برامج تنمية المجتمع فى المناطق الريفية، والمدارس فى المناطق الحضرية،وكانت مصرضمن الدول التى إذدهرت فيها الخدمة الاجتماعية فى المجال الصناعى.

إن طبيعة الخدمة الاجتماعية فى الدول النامية لم تكن متشابهه بنظيرتها فى الدول الغربية رغم الاستعمار وذلك لاختلاف الأطرالاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

وتشير التقارير عن الخدمة الاجتماعية حول العالم إلى وجود إتفاق بين المهتمين حول:

١-توجد الخدمة الاجتماعية المنظمة فى أغلب الدول ولكن بطرق مشتته ،بالرغم من أنهاعلى مستوى العالم تشترك فى الكثير كمهنة ،وأن مبادئها الأخلاقية واحدة،ويوجد إحساس قوى بأن كل الأخصائيين الاجتماعيين يواكبون المشكلات الاجتماعية فى أغلب الدول.

٢-تحتل الخدمة الاجتماعية فى كل الدول النامية مكانة ضعيفة، بسبب الصورة العالقة فى الأزهان نحو هذه المهنة ،بمعنى أن صورة الخدمة الاجتماعية فى هذه المجتمعات غير مواكبة لواقع هذه المهنة.

٣-يوجد تخوف عام فى الدول المتقدمة يتعلق بأن الخدمة الاجتماعية ربما تكون فى خطر من نوع ما، يتمثل فى البيروقراطية وسيطرتها على المهنة،والخوف كذلك أن تكون المهنة خادمة للحكومات وموالية لها.

٤-رغم وجود نقاط عامة مشتركة فى الخدمة الاجتماعية فى كل الدول، إلا أنه يوجد إختلافات جوهرية، تؤكد قوة المهنة وتفاعلها، وإستجابتها للبيئة المتغيرة، وتغير الحاجات من دولة لأخرى.

حيث يلاحظ مثلا تأثر الخدمة الاجتماعية فى أمريكا اللاتينية بالفكر الدينى، نتج عنه صحوة الضمير ،ومن ثم ركزت على العدالة الاجتماعية والحراك الاجتماعى،وفى إفريقيا ركزت على التنمية،ومع نهاية الحرب الباردة تم ميلاد أو إعادة ميلاد الخدمة الاجتماعية فى أوربا الشرقية بالتأكيد على البناء الاجتماعى متمثلا فى بناء المجتمع المدنى.

دفع ذلك الاتحاد الدولى للأخصائيين الاجتماعيين لتحديد الخدمة الاجتماعية بأنها الخدمات المقدمة لإحداث التغيير الاجتماعى ومواجهة مشكلات العلاقات الانسانية، وتقوية حرية الناس، وحقوقهم فى حياة كريمة، مستخدمة نظريات السلوك الانسانى، والأنساق الاجتماعية،ومركزة على عمليات ومراحل تفاعل الانسان مع البيئة، وتعتبر مبادئ حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية أساسيان فى الخدمة الاجتماعية.

ويعكس تاريخ الخدمة الاجتماعية إهتمامها بثلاث مناطق ومجالات رئيسية للممارسة المهنية تعكس بدورها الاتجاهات المعاصرة للخدمة الاجتماعية المرتبطة بصورة وثيقة بالخدمة الاجتماعية الدولية وهى[١].

المنطقة أو المجال الأول للممارسة يرى أن الخدمة الاجتماعية معين ومساعد للحكومة والأساس لتحريك الرعاية الاجتماعية فى المجتمع،وفى هذه المنطقة والمجال فان الدولة تصدر أوامرها وتوجيهاتها لفاعلية مجالات معينة للممارسة ترتكز عليها المهنة، ويعمل معظم الأخصائيين الاجتماعيين فى هذا المجال بواسطة الدولة أو فى المؤسسات التى تمولها الدولة، ولذا فانها تكون تحت سيطرة الدولة،وتتضمن هذه المنطقة للممارسة مجالات لعمل الأخصائى الاجتماعى، مثل العمل مع الأحداث الجانحين والمنحرفين،والمؤسسات الاصلاحية،والضمان الاجتماعى ومساعدات الأسرة والطفولة،والارشاد النفسى، والهدف أن هذه المجالات من الممارسة تعد عناصر قوية للضبط الاجتماعى والحماية.

بينما المنطقة أو المجال الثانى للممارسة، تنظر للخدمة الاجتماعية أنها تعزز الأداء الاجتماعى والوجود الانسانى والرفاه الاجتماعى للأفراد والأسر،وتركز على العمل المباشر مع مشكلات العملاء، ومن أمثلة مجالاتها: العلاج الأسرى،والخدمة الاجتماعية الاكلينيكية،والارشاد والخدمة الاجتماعية الطبية والنفسية، وترتكز الممارسة فى المؤسسات الحكومية والخاصة مثل المستشفيات.

وأخيرا المنطقة والمجال الثالث، ترى أن الخدمة الاجتماعية تساهم فى بناء مجتمعات محلية ووطنية متماسكة وقادرة ومناسبة ، وأنها بذلك تعزز الوجود الانسانى والرفاه الاجتماعى،وتشمل مجالات الممارسة تنمية المجتمع المحلى وصياغة السياسة

الاجتماعية على مستوى الوحدات الكبرى ،وترتبط أهداف الممارسة هنا بالتنمية الاجتماعية وتحسين الظروف البيئية،والمساهمة فى بناء عالم أفضل على مختلف المستويات، وغالبا ما يعمل الممارسون فى منظمات المجتمع المدنى والبعض الآخر فى المنظمات الحكومية وخاصة فى مجال السياسة الاجتماعية والادارة الاجتماعية والبرامج التنموية.

ويوجد إنتقادات لمجالات الممارسة المهنية ومناطق إهتماماتها الثلاثة، حيث أهملت مجالات أخرى هامة من الممارسة المهنية، وتجاهل مجموعات وشرائح سكانية معينة، وأن الخدمة الاجتماعية غير متوازنة فى إختيار مجالات التعليم والممارسة التى تركز عليها، وتأخذ أشكالا متعددة من الممارسة المهنية فى ميادين ومجالات مختلفة، كما أن التوازن بين المجالات الثلاثة يختلف تماما من دولة لأخرى ،فمثلا يعتقد البعض أن الممارسة المهنية فى الولايات المتحدة تركز بشكل متزايد على الممارسة على مستوى الوحدات الصغرى مع الأفراد والأسر، مستخدمة نماذج علاجية ،وبذلك سوف تهمل الممارسة فى مجالات التنمية الاجتماعية.

والنقد الموجه للممارسة المهنية فى بريطانيا، أنه لايوجد توازن بين المجالات الثلاثة، وإهمال مجالات وقطاعات معينة من الممارسة المهنية، كما أن الخدمة الاجتماعية تهمل قضايا وحاجات ومشكلات معينة، مثل مشكلات اللاجئين والمهاجرين التى تعد تحدى كبيرللمجتمع الدولى والخدمة الاجتماعية.

وكذلك قضية السلام التى ترتبط بالتنمية الاجتماعية،وقضية الفقرالمدقع ،وكذلك النقد الموجه للخدمة الاجتماعية فى الهند أن الاخصائيين الاجتماعيين يوجهون جهودهم نحو نتائج الفقر، مثل التشرد والتفكك الأسرى ولم يهتموا بقضية الفقر ذاتها ويعد ذلك شائعا فى الدول النامية، وقضايا عمالة الأطفال، وأطفال الشوارع، وأمية المرأة ،كما أن الخدمة الاجتماعية لم تركز إهتمامها بشرائح سكانية معينة مثل اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين فى بعض الدول وبعض الطوائف فى الهند...الخ.

إن المنتقدين للممارسة يرغبون بالدرجة الأولى توسيع نطاق أداء الممارسة المهنية، وأن المجالات الثلاثة متشابكة، ولايجب إهمال الحاجات والمشكلات السائدة فى أى دولة.

ويتسع مجال ممارسة الخدمة الاجتماعية ليشمل مجال نشر السلام، حيث أن الناس والمجتمعات والدول كل متماسك، ورغم أن الحاجات متنوعة إلا أن هناك أخصائيون مهنيون قادرون على رؤية الصورة بشكل أكبر وبذلك تكون الممارسة متكاملة مترابطة تتوافق والموقف الكلى المترابط.

ويعكس ذلك وجود ثلاث مستويات من الممارسين المهنيين:(٢) .

المستوى الأول: الأخصائيون الاجتماعيون الممارسون فى المستوى المحلى والتعامل مع شريحة كبيرة من السكان وهم يمارسون فى بيئة صعبة ونحتاج لعدد كبير منهم.

المستوى الثانى: الأخصائيون الاجتماعيون القادرون على تطوير البرامج المحلية وتدريب الممارسين فى المستوى الأول والاشراف عليهم.

المستوى الثالث: الأخصائيون الاجتماعيون القادرون على ربط وتحليل البرامج والمواقف المحلية بالموقف الدولى الشامل والكلى، ويزود الممارسين فى المستوى الثانى بالمادة العلمية والمعارف المطلوبة،وهؤلاء عددهم قليل.

ولايمكن إحداث التوازن المطلوب لمهنة الخدمة الاجتماعيةإلا بوجود ممارسين مهنيين فى المستويات الثلاث.

إن التوازن بين مستويات الممارسة المهنية يعزز النمو المهنى فى العالم وإهتمامات الخدمة الاجتماعية الدولية وتطورها كمهنة عالمية تتعامل مع المتغيرات العصرية الدولية، بما يعكس حاجة ملحة للممارسة الدولية، بالرغم من أن معظم الأخصائيين الاجتماعيين يفتقرون للمعرفة بالأنشطة والبرامج التى يقوم بها زملائهم فى الدول الأخرى.

بما يعكس حاجة أكثر إلحاحا للتبادل الدولى بما يؤدى للانفتاح على الآخر وتطور ونمو المعرفة المهنية،ويشارك الأخصائيون الاجتماعيون فى مؤتمرات دولية أكثر من ذى قبل ،وإنتشار البحوث والدراسات والكتب العلمية عن الخدمة الاجتماعية إنتشارا واسعا أكثر من الماضى،بما يساهم بشكل أو بآخر فى تعزيز ودعم التبادل الدولى، ونقل المعارف والخبرات بين الممارسيين المهنيين فى كل أجزاء العالم،والنمو والتطور المهنى.

وأصبح الأخصائيون الاجتماعيون أكثر إدراكا من ذى قبل بضرورة التعامل المهنى مع المواقف والمشكلات فى إطارها الدولى وتحليلها من خلال هذا المنظور الشمولى.

وتزايد التبادل الدولى فى الادارة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية ،وأوجدت المنظمات الدولية فرصا للتبادل الدولى، والعديد من الحكومات أنشأت وحدات دولية بمؤسسات الخدمات الاجتماعية لنشر المعلومات عن السياسة الاجتماعية فى أجزاء مختلفة من العالم وتبادل خبرات الأخصائيين الاجتماعيين بين الدول ،بما يعكس الحاجة الملحة لتفعيل وتنشيط الخدمة الاجتماعية الدولية.

ويجب على الخدمة الاجتماعية الاجابة على التساؤلات التالية:

- ما الدور الذى ستلعبه الخدمة الاجتماعية فى العالم الجديد؟
- هل أعدت الخدمة الاجتماعية نفسها للوفاء للقيام بهذا الدور المحورى فى العالم الجديد؟
- ما ممارسات الخدمة الاجتماعية لتفعيل وتشجيع قيام مجتمعات عادلة؟
- كيف يمكن نقل الأفكار والمعارف والنماذج المبتكرة والمشروعات التنموية الناجحة فى كل مكان فى العالم؟

ثانيا: الحاجة للخدمة الاجتماعية الدولية وأهميتها:

يعكس الواقع العالمى بمتغيراته المختلفة الحاجة الماسة للخدمة الاجتماعية

الدولية ،ولعل العولمة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وإعتبار العالم قرية واحدة مايدعم هذه الحاجة ويعززها.

بالاضافة إلى صحوة منظمات المجتمع المدنى العالمى، ودعوات هذه المنظمات للسلام الاجتماعى والحقوق الانسانية ونبذ العنف،والمواطنه ،والعدالةالاجتماعية والمساواة،والسلام الاجتماعى، والحفاظ على البيئة ،وتبلور كل ذلك فى قوانين ومواثيق وتعهدات وإتفاقيات دولية ،يجب على الدول والشعوب إحترامها والعمل فى إطارها ونشر الثقافات المرتبطة بها،مما يعزز ويدعم الحاجة للخدمة الاجتماعية الدولية وأهميتها التى تتعامل مع هذه المتغيرات الجديدة بمصطلحاتها والمنظمات الدولية التى تتبنى تحقيق هذه الأهداف.

الاهتمام المتعاظم بالسياسة الاجتماعية الدولية لتحقيق أهداف المجتمع الدولى بمنظماته المختلفة، وفعالية منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية على الساحة الدولية، بما يعكس أهمية الخدمة الاجتماعية الدولية وحاجة المجتمع الدولى لأدوارها،لتحقيق أهداف هذه السياسات وتنشيط أدوارالمنظمات الدولية فى الساحة العالمية.

تفاقم درجة وحدة بعض المشكلات الاجتماعية الدولية كالفقر،التشرد، أطفال الشوارع،عمالة الأطفال، العنف ضد المرأة ،اللاجئين والمهاجرين،مواقف الكوارث والأزمات، ضحايا الحروب، مما يستلزم تدخلا للخدمة الاجتماعية الدولية للتعامل مع مثل هذه المشكلات وتحليلها وتحديد أسبابها والتدخل المهنى لمواجهتها والحد من شدتها.

كما أن الحركات الاجتماعية التى أدت لتغيرات متوقعة وغير متوقعة على السياق الدولى، تستلزم خدمة إجتماعية أكثر مرونه للتعامل مع السياق الجديد بمتغيراته الجديدة، وقادرة على التدخل المهنى لمواجهة المواقف والمشكلات، والتعامل مع الواقع والتغيرات الجديدة بحاجاته ومشكلاته، وتفاعل البشر مع بيئاتهم الاجتماعية.

ولذا فان الواقع العالمى بسياقاته المختلفة والمتغيره وإفرازاته يعكس حاجة ملحة

للخدمة الاجتماعية الدولية، وأخصائى إجتماعى أكثر وعيا وإدراكا بالتحليل للتحديد الدقيق للعوامل والمسببات، والتعامل مع المشكلات الدولية فى سياقها الكلى العالمى،وممارسة الخدمة الاجتماعية فى مستوياتها المختلفة حيث لاينعزل مستوى للممارسة عن المستويات الأخرى.

زيادة الاعتماد المتبادل فى السياق الدولى إقتصاديا وإجتماعيا وسياسيا، مما يتطلب ممارسة مهنية من المنظور الدولى تساهم بأساليبها فى خفض الصراع والاستغلال فى العالم،وإتاحة الفرصة للأخصائى الاجتماعى الدولى والعاملين فى الخدمات الانسانية للعديد من إحتمالات الابتكار والتجديد فى إقتراح وتنفيذ وتقويم البرامج التنموية ونقل التجارب والخبرات بين الدول مما يتيح الفرصة لدعم وتفعيل معدلات التنمية وتحسين نوعية حياة البشر.

يعد إهتمام الأخصائى الاجتماعى بالثقافات المختلفة فى العالم وتنوعها بين الدول للعبور للثقافات الأخرى،وفهم وتقدير الثقافات المتنوعة، مما يتكون لديه بصيرة عن القيم والأيديولوجيات والأفكار والتفضيلات الثقافية بين الدول وبما ينعكس على زيادة دعم خبرات ومعارف الأخصائى الاجتماعى بما يتعلق بمواقف ومشكلات التدخل المهنى لتحقيق أهداف الممارسة.

تساعد الخدمة الاجتماعية الدولية الممارس الدولى لتكوين رؤية نقدية لسياسات الرعاية الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية، تلك الرؤية التى تساهم بشكل كبير فى نقل الخبرات والنماذج الفاعلة ،وإدراك الصعوبات والمعوقات من ناحية ثانية ،والمساهمة فى تطوير السياسة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية من ناحية ثالثة، وأكثر من هذا وذاك تطويروثراء المعرفه الخاصة بالخدمة الاجتماعية الدولية.

إن التغيرات العالمية الجديدة بتحدياتها المختلفة الأبعاد بحاجة إلى خدمة إجتماعية دولية فاعلة وقادرة على الاستجابة لهذه التحديات،من خلال تأثير المنظمات المهنية الدولية،وتفعيل الرعاية الاجتماعية الدولية وتنشيط منظماتها، والرؤية الدولية للخدمة الاجتماعية،وسياسات التعاون الحقيقى بين الدول.

إن للخدمة الاجتماعية مبادئ أخلاقية مهنية متفق عليها دوليا،وترتبط الخدمة الاجتماعية بالمثل والقيم الانسانية التى تدعم ادوارها فى ترسيخ مثل هذه المثل والقيم البشرية فى الساحة الدولية، والوفاء بالحاجات الانسانية،والتدخل لمواجهة المشكلات الاجتماعية العالمية، لتحقيق أسس وأهداف السياسة الاجتماعية الدولية لرعاية الانسان وتحقيق الأمان والسلام الاجتماعيين.

أن الخدمة الاجتماعية الدولية من مستويات الممارسة المهنية التى تساهم بصورة مباشرة فى نشر، وترسيخ السلام الاجتماعى ،والذى يعد ملازما وضروريا للتنمية الاجتماعية فى أى دولة من الدول.

وتعد الخدمة الاجتماعية الدولية من أدوات تحقيق العدالة الاجتماعية بين الشعوب والبشر والتى تعتمد على أن العالم قرية واحدة،ولايوجد تمييز أو إضطهاد فى أى شكل أو صورة من الصور، وترتكز عليها التنمية الاجتماعية فى أى مجتمع ،وتحقيق الاصلاح الاجتماعى.

الحاجة لاحداث التوازن المطلوب بين مستويات الممارسة فى الخدمة الاجتماعية، وتحليل المواقف والمشكلات فى سياق وإطار كلى شامل ،وعدم إهمال قطاعات أو شرائح سكانية معينه.

ثالثا: تاريخ نشأة وتطور الاهتمام بالخدمة الاجتماعية الدولية:

يعكس تاريخ الخدمة الاجتماعية الدولية عناصر تحديدها ومفهومها، وبلورة الأفكارعن مستقبلها.

ويعود إستخدام مصطلح الخدمة الاجتماعية الدولية لعام ١٩٢٨ ، عندما كتب وناقش Jebb الظروف والأوضاع المرتبطة بالخدمة الاجتماعية الدولية، فى المؤتمر الدولى الأول للخدمة الاجتماعية الذى عقد بباريس، وتوصل لمؤشرات هامة لتعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية التى تقوم وتنهض على أفكار مستعارة من أوربا.(٣)

ونشط العمل الدولى للأخصائيين الاجتماعيين فى القرن العشرين فى الحركات الاجتماعية لحقوق المرأة،والسلام العالمى، وتحسين ظروف العمل، وحماية وحقوق

الطفل، حيث إعتمد على الأخصائيين الاجتماعيين كقيادات مؤثرة، وكان ذلك بداية للخدمة الاجتماعية الدولية وممارستها.

وتأسيس منظمات الخدمة الاجتماعية الدولية، والمجلس الدولى لمدارس الخدمة الاجتماعية،والاتحاد الفيدرالى الدولى للأخصائيين الاجتماعيين عام ١٩٢٨ يعكس الاهتمام بمستوى المنظمات الدولية ،وممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية.

كما أدت الظروف والأضاع العالمية فى الحرب العالمية الأولى،والحاجة لخدمات اللاجئين والمهاجرين ،وخدمات الرعاية الدولية،لوجود فرص وحاجة للخدمة الاجتماعية الدولية، وكذلك الأوضاع والظروف بعد الحرب العالمية الثانية،خاصة خارج أوربا وجنوب آسيا ،من إنهيار الأسرة،ومشكلات الأطفال الأسرية.

حيث كانت الحرب العالمية الثانية بمثابة حقلا غنيا للبرامج والمشروعات الدولية وفرصا للخدمة الاجتماعية الدولية، من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، كما أعطت للأخصائى الاجتماعى فرصا للعمل خارج أوربا والصين والعمل فى مجالات محددة كالعمل مع المسنين فى الصين، وتعد مثل هذه التجارب والممارسات هامة فى الخدمة الاجتماعية الدولية،والتى حددت فيما بعد إهتمامات الخدمة الاجتماعية الدولية.

وكان الإهتمام بعد الحرب العالمية الثانية بالتنمية التى أعطت بدورها فرصا للخدمة الاجتماعية الدولية.

حيث نشطت الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية وبدأت تهتم بتدريب الأخصائيين الاجتماعيين ،وبناء عناصر رأس المال فى الدول النامية.

ونشرت الأمم المتحدة فى الفترة بين عامى ١٩٥٠، ١٩٧١ خمس دراسات مسحية أساسية عن تعليم الخدمة الاجتماعية حول العالم.(٤)

وركز المجلس الاقتصادى الاجتماعى بالأمم المتحدة عام ١٩٥٩ فى الاعتماد على مشاركة الأخصائيين الاجتماعيين فى إعداد وتخطيط البرامج فى الدول النامية،

والجهود الدولية للطلاب الدارسين ومدارس الخدمة الاجتماعية وتكتيكات المساعدات الفنية لبرامج الخدمات والتدريب فى آسيا وإفريقيا، وتجريب إسهامات الخدمة الاجتماعية الدولية فى تفعيل الرعاية الاجتماعية، وإتضح ذلك فى سفارات الولايات التحدة بفرنسا والهند عام ١٩٤٨ وبريطانيا عام ١٩٦٠ .

ونشط فى السبعينات من القرن العشرين دور الخدمة الاجتماعية الدولية فى الأمم المتحدة ومنظماتها التى تعكس إهتمامها بالرفاه الاجتماعى، غيرأن المهنة كانت غير قادرة على بلورة وتوضيح دورها فى التنمية،نتيجة للحروب خاصة حرب فيتنام التى أدت إلى الحاجة لتنشيط المهنة.(٥)

وعلى أية حال الممارسة الدولية ليست حالة فردية، حيث يلعب الأخصائيون الاجتماعيون دورا هاما فى الجهود العالمية لمكافحة الأوبئة،والمنظمات الدولية المؤثرة،ونشر الدعوة للحقوق الانسانية،والعمل مع المهاجرين واللاجئين خلال التسعينات من القرن العشرين نتيجة لتفكك الاتحاد السوفيتى ،مما أوجد فرصا جديدة للخدمة الاجتماعية الدولية،وحاجة للممارسة الدولية.

ومع بدايات القرن الحادى والعشرين تغيرت المجتمعات من حيث التعددية الثقافية والتجانس والتى أوجدت فرصا للقوى والمنظمات الدولية فى جهود ومحاولات التنمية، والتركيز على العولمة بمتغيراتها وأبعادها مما أفرز إهتماما بالخدمة الاجتماعية الدولية. (٦)

رابعا: تطور مفهوم الخدمة الاجتماعية الدولية:

تطورمفهوم الخدمة الاجتماعية الدولية خلال الثمانين عاما الماضية تطورا ملحوظا من حيث النظرة للخدمة الاجتماعية الدولية ومكوناتها وأنشطتها والمعارف المرتبطة بها وأثر فى هذا التطور مايلى:

١- العولمة ما أحدثته من تغيرات كونية،حتى أصبح العالم كقرية واحدة، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية على الأمم والشعوب.

٢- الحركات الاجتماعية الدولية.

٣- الصحوة المتزايدة للمجتمع المدنى العالمى .

٤- نجاح بعض نماذج التدخل فى بعض الدول النامية كنماذج لمواجهة الكوارث والأزمات الدولية وبعض نماذج التنمية.

٥- المواثيق والتعهدات والاتفاقات الدولية التى تهتم بالحقوق الانسانية والحرية والديمقراطية،والعدالة الاجتماعية والمساواة.

٦- فعالية وأنشطة منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية المتزايدة وتدخلها بحماية من القوانين والمواثيق الدولية.

٧- الاهتمام المتزايد بالسياسة الاجتماعية العالمية فى إطارالتكتلات الدولية فى العصر الحالى.

٨- تغير وتطور إهتمامات الخدمة الاجتماعية من تمكين العملاء إلى الحقوق الاجتماعية للعملاء،وذلك فى إطار الحقوق الانسانية التى حددتها المواثيق والقوانين الدولية وتبنتها المنظات الدولية.

وينظر البعض أحيانا للخدمة الاجتماعية الدولية ويعرفها على نحو متزايد كمكان لممارسة الخدمة الاجتماعية يختلف بشكل كبير عن الممارسة التقليدية.

بينما يتبنى البعض فكرة أن ممارسة الخدمة الاجتماعية يجب أن تكون مفتوحة نسبيا بمعنى أن مهام وأنشطة الخدمة الاجتماعية يجب أن تتجاوز الحدود الوطنية والثقافية.

وينظر البعض لمفهوم الخدمة الاجتماعية الدولية بنظرة ومفهوم ضيق يعكس إهتمامات مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية فى الخمسينات من القرن العشرين، حيث ركز أن الخدمة الاجتماعية الدولية يجب أن تركز على العمل الدولى للأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية.(٧)

وأوضح وارن Warren عام ١٩٣٩ فى موسوعة الخدمة الاجتماعية مفهوما معقدا ،حيث ركز على أن الخدمة الاجتماعية الدولية تشمل أربعة أبعاد هى: العمل

الدولى مع الحالات الفردية(فى حالة إهتمام دولتين أو أكثر) والاغاثة والمساعدات الدولية للسكان ضحايا الكوارث والحروب والتعاون الدولى من خلال منظمات كمنظمات العمل الدولى، والمشكلات الاجتماعية والصحية،والتسهيلات فى التبادلات الدولية.[٨]

وخلال القرن العشرين حدد ليونس Lyons[٩] عام ١٩٩٩ مفهوما معقدا وغامضا للخدمة الاجتماعية الدولية باعتبارها مفهوما غير محدد يالمقارنه بالمفاهيم الوطنية للخدمةالاجتماعية، وتطبيق المنظورات الدولية فى الممارسة المحلية،بالاضافة للاشتراك فى أنشطة الممارسة والسياسة الدولية،وملاءمة هذه الأنشطة والسياسات للوقائع المحلية.

وحددت هيلى Healy[١٠]عام٢٠٠١ فى القرن الحادى والعشرين الخدمة الاجتماعية الدولية بأنها العمل المهنى الدولىInternational Professional Action المرتبط بقدرة المهنة على الحراك الدولى، الذى يتضمن أربعة أبعاد رئيسية تتعلق بالممارسة المحلية عالميا،الدفاع،والتغيرات المهنية الدولية، والعمليات الدولية الأساسية والتنمية، وتنمية السياسة الدولية والدفاع.

وحدد Cox & Pawar[١١]عام ٢٠٠٦ أبعاد أخرى تساعد على البناء المهنى للخدمةالاجتماعية الدولية هى، الحقوق الانسانية والعدالة الاجتماعية باعتبارهما جوهر الخدمة الاجتماعية الدولية، ويحددان الخدمة الاجتماعية الدولية كمجال للممارسة المهنية.

وأطلق جولدمان Goldman[١٢]على الخدمة الاجتماعية الدولية طريقة رابعة من طرق الخدمة الاجتماعية، بالاضافة لطرق خدمة الفرد، وخدمة الجماعة، وتنظيم المجتمع، وذلك للبحث عن حلول دولية للمشكلات العالمية وتهتم بالأفراد والجماعات والتنظيمات المحلية والقومية لايجاد حلول للمشكلات الاجتماعية فى بناءات مجتمعهم الخاص.

بينما وافقا ناجي وفالك ' Nagy&Falk على أن الممارسة المهنية مع اللاجئين

والمهاجرين يجب ألا يشملهما مفهوم الخدمة الاجتماعية الدولية حيث يوجد تعددية ثقافية لدى هؤلاء.(١٣)

بينما يركزالبعض على المعارف الدولية والاهتمام الجديد بالعقلانية، للعمل والممارسة الدولية مع السكان كجزء من ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية.

ولذا فان مفهوم الخدمة الاجتماعية الدولية متعدد الوجوه ،والحد الأدنى للاهتمام بالممارسة المهنية والسياسة على المستوى القومي، الذى يتطلب معارف دولية للحد الأدنى للقدرات والتى توجد غالبا فى المجال العالمى ،وبالرغم من أن الدولية والعالمية غالبا ما يستخدمان بشكل متبادل غير أننا عندما نفرق بينهما فان العالمية تعنى أن المجال هو العالم ككل.(١٤)

ويتطلب عصر العولمة أن تكون الممارسات المحلية مرتبطة بالاهتمامات الدولية التى يجب إحترامها،وحتى تكون المهنة قادرة على التعامل مع العالم الجديد.

ولذا فان الخدمة الاجتماعية الدولية هى تطوير تعليم الخدمة الاجتماعية وممارستها عالميا ومحليا فى آن واحد، لبناء مهنة قادرة وفاعلة فى السياق الدولى، وقادرة على الاستجابة للهموم والقضايا العالمية، وللأبعاد والتحديات العالمية المؤثرة على عدد كبير من الشرائح السكانية فى العالم .

ومن هنا يجب على الخدمة الاجتماعية ربط التعليم فى الخدمة الاجتماعية بالممارسة الدولية، وأن يكون لدى الممارسين القدرات اللازمة للممارسة العالمية المحلية، وتحديد العلاقة بين الممارسات المختلفة بين الدول والربط العقلانى بينها، أكثر من سيادة ثقافة دولية معينه على باقى دول العالم، وتوفير مجتمع عادل، وبيئة إجتماعية مناسبة لتفاعل الأفراد والجماعات.

يتبن من ذلك أن مفهوم الخدمة الاجتماعية الدولية يتطور طبقا لتطور مفهوم الخدمة الاجتماعية من ناحية، ويرتبط بشكل مباشر بالتغيرات العالمية على الساحة الدولية من ناحية أخرى التى تفرز إهتمامات وأنشطة بل ومبادئ للخدمة الاجتماعية الدولية توجه الممارسين الدوليين ،وتعكس حاجة عالمية للخدمة الاجتماعية الدولية.

أن العولمة سبب أساسى وجوهرى لصحوة وتنشيط الخدمة الاجتماعية الدولية، التى جعلت العالم وحدة واحدة مفتوحا ومجالا مكانيا واحدا للممارسة المهنية ،بالاضافة للانفتاح على الثقافات،والتأثر بالآخر والثقافات والنماذج الأخرى،وتفاقم المشكلات العالمية وزيادة درجة حدتها وشدتها، والتدخل الدولى لمواجهة الكوارث والأزمات الانسانية والمشكلات الاجتماعية العالمية.

بالاضافة لكل ذلك صحوة منظمات المجتمع الدولى والدعوة المتنامية لدور منظمات المجتمع المدنى فى إطار الديمقراطية وحرية المشاركة.

أنه من الصواب إعتبار الممارسة الدولية للخدمة الاجتماعية مفتوحه نسبيا، وقد يرجع السبب فى ذلك لتباين القدرات والامكانات والثقافات بين الدول، وأكثر من ذلك درجة إدراك العملاء فى الدول بالموقف الاشكالى والمشكلة الاجتماعية ،إضافة إلى درجة حدة المشكلة وتباينها بين المجتمعات البشرية، وبالرغم من كل ذلك فان الممارسة المهنية تتعدى الحدود الوطنية والثقافية بأسسها ومعارفها ومبادئها الموجهه للممارسة.

ومن الخطأ أن نعتبر أن مهام وأنشطة الخدمة الاجتماعية الدولية تقتصر على على أنشطة الأمم المتحدة فقط، فهناك المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى العالمى وغيرها.

أن الخدمة الاجتماعية الدولية تنشط فى حالات الكوارث والحروب والاغاثة والمساعدات الدولية،وساعد على ذلك الميديا والسرعة المذهلة لوسائل الاتصال ،والاتفاقات والمواثيق الدولية،وصحوة منظمات المجتمع المدنى العالمى والقطرى.

أن الاعتماد المتبادل والتبادلات الدولية هامة وأساسية فى الخدمة الاجتماعية الدولية، التى تعزز التعاون ونقل الخبرات والنماذج من ناحية ،وتجاوز الاختلافات الثقافية والتباينات والانقسامات من ناحية أخرى.

أن الأخصائى الاجتماعى الدولى يجب أن يفكر عالميا فى إطار توجهات معارف الخدمة الاجتماعية الدولية، ويمارس محليا، لتطويع أسس ومبادئ ومعارف

الممارسة الدولية محليا.

أن جوهر الخدمة الاجتماعية الدولية الحقوق الانسانية والعدالة الاجتماعية وهما من المبادئ الأساسية للخدمة الاجتماعية الدولية، توجهان الممارسة الدولية، ويسهمان فى تحليل المواقف والمشكلات المهنية بصورة أساسية.

ينظر البعض للخدمة الاجتماعية الدولية كمجال من مجالات الخدمة الاجتماعية والبعض الآخر يراها كطريقة أساسية من طرق الخدمة الاجتماعية، وتعد مجالا إذا ما إعتبرنا أن هناك ممارسة محلية وقومية ودولية طبقا للمستوى الجغرافى للممارسة، والخدمة الاجتماعية فى تصنيفها لمجالات الممارسة لاتشجع مثل هذا التصنيف الجغرافى بل تفضل عنه التصنيف الانسانى،والتصنيف طبقا لنوعية الخدمات المقدمة، كما أن معارف الخدمة الاجتماعية الدولية وتوجهاتها النظرية لاتنفصل عن نظريات الخدمة الاجتماعية، ومن هنا لاتعد الخدمة الاجتماعية الدولية طريقة رابعة من طرق الخدمة الاجتماعية الأساسية.

يخطئ من يظن أن ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية تقتصر على الممارسة المهنية مع اللاجئين والمهاجرين، بل يمكن أن تكون أحد مجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية الدولية، حيث توجد العديد من ألوان ومجالات الممارسة المهنية الدولية.

لايمكن إغفال النظرة التنموية للخدمة الاجتماعية الدولية ورؤيتها الشمولية لأبعاد وجوانب التنمية الاجتماعية لرفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية حياة البشر.

يجب أن تكون المعارف الدولية والمستوى الدولى أساسيا وجوهريا فى تحليل المواقف والمشكلات، فلايوجد مجتمع أو مستوى ممارسة منفصل ومنعزل عن المجتمعات والمستويات الأخرى.

لايمكن تحليل وتحديد مسببات أى موقف او مشكلة إجتماعية فى غياب السياق العالمى والحقوق الانسانية وعلاقة الانسان ببيئته الاجتماعية فى كل متكامل، وأن مستويات الممارسة المهنية أيا كان مستواها يتأثر بالمستوى الدولى والسياق الدولى

كأداة رئيسية فى التحليل والتفسير كسمة العصر الحديث ومتغيراته المترابطة، وتأثيراته الكلية الشمولية.

خامسا:ما الخدمة الاجتماعية الدولية إذاً ؟ :

لا يوجد مفهوم متفق عليه للخدمة الاجتماعية الدولية حيث يوجد اختلاف فى وجهات النظر حول ماهية المفهوم؟

وعلى الرغم من الظهور والاهتمام المبكر بالخدمة الاجتماعية الدولية إلا أنه لم يتم تحديد ما هية الخدمة الاجتماعية الدولية ؟ إلا بعد مرور ما يقرب من إثنا عشر عاما من الاهتمام بها.

حيث تم صياغة أول مفهوم للخدمة الاجتماعية الدولية عام ١٩٤٠م واستخدمه فريد لاندر Fried Lander ليعكس أنشطة المؤسسات الدولية كمؤسسات الأمم المتحدة، حيث حدد الخدمة الاجتماعية الدولية كمجال للممارسة التى تعتمد على مهارات ومعارف هامة تمكن الأخصائيين الاجتماعيين من العمل فى المؤسسات الدولية [١٥]. ويعد ذلك مدخلا محدودا لايتوافق مع أهداف الممارسة الدولية للخدمة الاجتماعية.

غير أن هذا المدخل كما يقرر هيلى Healy اتسع عن الماضى وأول مفهوم معتمد للخدمة الاجتماعية الدولية عام ١٩٥٧م وضعه مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية فى الولايات المتحدة والتى يحددها بممارسة الخدمة الاجتماعية مع المهاجرين واللاجئين، باعتبار الخدمة الاجتماعية الدولية فعل مهنى دولى، والقدرة على الممارسة الدولية للخدمة الاجتماعية، ويتضمن الفعل الدولى أربعة أبعاد أساسية هى:

١-الممارسة الدولية المرتبطة بالممارسة الوطنية،مثل العمل مع اللاجئين والمهاجرين،والأقليات وغير ذلك.

٢-التبادل المهنى لاتصال المعرفة ونقل الخبرات.

٣-الممارسة الدولية بالعمل المباشر فى منظمات دولية لتقديم المساعدات فى حالات الكوارث والأزمات كالحروب وغيرها.

٤-صنع وتطوير السياسة الدولية لمواجهة المشكلات الاجتماعية العالمية [١٦] ، ويميز هذا المفهوم تركيزه على البعد الثقافى،وتحديد مجالات الممارسة الدولية للخدمة الاجتماعية،والتركيز على الاعتماد المتبادل،والسياسة الاجتماعية الدولية.

وثمة مدخل آخر لتحديد مفهوم الخدمة الاجتماعية الدولية من رواده مدجلى Midgleyعام ١٩٩٠م ويعتمد على تبادل الأخصائيين الاجتماعيين بين الدول والأقطار المختلفة ،مركزا على أنشطة المنظمات الدولية كالأمم المتحدة وغيرها من الأنشطة المرتبطة بالرعاية الاجتماعية الدولية.[١٧]

بينما ترى سارى Sarriأن الخدمة الاجتماعية الدولية تعبرعن تقويم الخدمات التى يقترحها الأخصائيون الاجتماعيون باعتبارهم مهنيون ،وأداء أدوارهم وممارساتهم المهنية عبر الحدود الدولية من خلال التعامل مع الثقافات والسياقات الإجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة. [١٨]

وبذلك تعتبر الخدمة الاجتماعية مظلة واسعة تعكس اهتمامات الخدمة الاجتماعية الدولية [١٩]،ويعكس المفهوم أن أهداف وإهتمامات الخدمة الاجتماعية الدولية ترتبط باهتمامات وأهداف الخدمة الاجتماعية التقليدية ولاتحيد عنها.

وطور هوكنستاد Hokenstadهذه الفكرة باعتبار الخدمة الاجتماعية الدولية تهتم بالمهنة والممارسة فى أجزاء مختلفة من العالم والأدوار المختلفة للأخصائيين الاجتماعيين وأساليب الممارسة المستخدمة والتعامل مع المشكلات بتحدياتها المختلفة[٢٠].

والخدمة الاجتماعية الدولية هى الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية فى قطرين أوأكثر من خلال التعاون الدولى والاعتماد المتبادل للتعامل مع المشكلات الاجتماعية الإنسانية مع مراعاة احترام الفروق القيمية والثقافية فى إطار القيم الدولية بهدف تحسين نوعية الحياة ومواجهة المشكلات البشرية.[٢١].

وترى أمبروزينووآخرون .R. Ambroasino et.al[٢٢] أن الخدمة الاجتماعية

الدولية هى ممارسة الخدمة الاجتماعية لمحاولة إشباع الحاجات التى تقابلها الرعاية الاجتماعية من منظور دولى.

وحدد الاتحاد الدولى لمدارس الخدمة الاجتماعية IASSWوالاتحاد الدولى للاخصائيين الاجتماعيين IFSW عام٢٠٠٠[٢٣] مفهوما جديدا للخدمة الاجتماعية الدولية أكثر مناسبة باعتبار أن مهنة الخدمة الاجتماعية تروج للتغيير الاجتماعى وحل مشكلات العلاقات الانسانية وتحرير الناس وتحسين أحوالهم، والتدخل باستخدام نظريات السلوك الانسانى والأنساق الاجتماعية، حيث يتفاعل الناس بمبادئ ترتبط بحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية فى بيئاتهم والتى تعد مبادئ أساسية فى الخدمة الاجتماعية.

ويركز المفهوم على مصطلحات ومفاهيم هامة فى الخدمة الاجتماعية مثل حل المشكلة، العلاقات الانسانية، وتحسين أحوال الناس فى أى مكان وأينما وجدوا، وتفاعلهم مع بيئاتهم الاجتماعية، وأن حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية مبدأن أساسيان فى الخدمة الاجتماعية.

ويرى كوكس وباور D.Cox & M. Pawar[٢٤] أن الخدمة الاجتماعية الدولية تتميز عن الخدمة الاجتماعية التقليدية على المستوى الوطنى، وفى كل دولة يجب أن يكون لدى الأخصائيين الاجتماعيين القدرة على الممارسة الدولية والتى تركز على أربعة أبعاد هى:

١-الممارسة الدولية المرتبطة بالممارسة المهنية الوطنية، حيث يوجد العديد من الممارسات الوطنية المرتبطة بنظيرتها الدولية.

٢-تشجيع الممارسين المهنيين على التبادل المهنى حول العالم وفى مختلف المستويات.

٣-الممارسة الأولية وتتضمن إرتباط الممارسة المهنية الوطنية بالممارسة الدولية والتى تعكس قيما وأهدافا ومناهجا دراسية واحدة تمارس فى كافة المستويات.

٤-صنع سياسات رعاية إجتماعية دولية وتنفيذها لحماية الحقوق الانسانية وتعزيز الرفاه الاجتماعى للانسانية.

والخدمة الاجتماعية الدولية هى تطوير تعليم الخدمة الإجتماعية وممارستها عالميا ومحليا فى آن واحد، والربط العقلانى للممارسات المهنية المتعددة بين الدول،بالتبادل المهنى ونقل الأفكاروالنماذج التنموية الفاعلة، للالتزام بحقوق الانسان،وتحسين نوعية حياته، وضمان بيئة مواتية لتفاعلاته، فى مجتمع عادل آمن، والتصدى للقضايا والمشكلات الاجتماعية الدولية.

كما أن الخدمة الاجتماعية الدولية بذلك هى الممارسة المهنية الدولية التى تحقق أهداف الخدمة الاجتماعية وترتبط بقيمها وأسسها المهنية فى أكثر من دولة لفعالية الرعاية الدولية،ومقابلة الحاجات الانسانية،ومواجهة المشكلات الاجتماعية العالمية ،فى إطار السياسة الاجتماعية الدولية ،ومبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة،والحقوق الاجتماعية والمواطنة،وتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية وتحسين نوعية حياة الإنسان فى المجتمع الدولى.

كما أنها الوساطة بين الانسان الفرد والمجتمع العالمى فى إطار الحقوق الانسانية والعدالة الاجتماعية التى تعكس المشكلات الاجتماعية العالمية والتدخل العقلانى لمواجهتها، والتغلب على صعوبات الحياه من خلال أنشطة مهنية لممارسين مهنيين متخصصين يتدخلون مهنيا بالاعتماد على قاعدة معرفية ومهارات مهنية، تعزز الحقوق الانسانية لتوفير الأمان والسلام الاجتماعى.

سادسا: رؤية نقدية لمفاهيم الخدمة الاجتماعية الدولية:

يوجد تعدد فى مفاهيم الخدمة الاجتماعية الدولية ،حيث لم يفرز واقع الممارسة الدولية بعد مفهوما محددا ودقيقا، بالاضافة إلى تعدد المعارف والمداخل النظرية والرؤية الكلية الشمولية فى تفسير المواقف والمشكلات الاجتماعية الدولية كرؤية نظرية تتبناها الخدمة الاجتماعية الدولية.

بالاضافة لتعدد اغراض الممارسة المهنية الدولية، والسياسة الاجتماعية

الدولية، والتى قد تتوافق أحيانا وتتعارض أحيانا أخرى مع أغراض وأهداف الممارسة والسياسة الاجتماعية الوطنية فى بعض الدول،وتعدد إعداد وتأهيل الممارسين المهنيين لتعدد البرامج والمناهج الدراسية بين الدول.

إضافة إلى تباين القيم والثقافات، والحاجات والمشكلات ،وتباين مفهوم الخدمة الاجتماعية التقليدية، وسياسات الرعاية الاجتماعية ومرتكزاتها بين الدول.

كما ان المعارف والنماذج العلمية وخبرات الممارسة الدولية ،وتباين إيقاع وسرعة دينامية التغير وسلوكيات الانسان وتفاعله مع البيئة، كل ذلك لم يساهم فى بلورة مفهوم محدد ودقيق للخدمة الاجتماعية الدولية.

جعل كل ذلك البعض ينظر للخدمة الاجتماعية الدولية بمفهوم ضيق والبعض بمفهوم أكثر إتساعا وشمولا وكأن الانسان يحيا فى قرية عالمية.

والخدمة الاجتماعية الدولية ليست مجالا للممارسة المهنية ، حيث تشمل العديد من المجالات،وليست كذلك طريقة أخرى من طرق الخدمة الاجتماعية بالرغم من وجود معارف ورؤى ومداخل ونماذج علمية، إلا أنها مستوى من مستويات الممارسة المهنية، يرتبط بشكل أو بآخر بمستويات الممارسة على الصعيدين الوطنى والمحلى، ومن الصعوبة إحداث التوازن المطلوب بين المستويات الثلاث فى الممارسة الدولية.

يجب أن نعى أن هناك غياب للسياسة الاجتماعية الوطنية فى بعض الدول النامية ،بما يعكس كيف يمكن ربط السياسة الاجتماعية الوطنية بنظيرتها الدولية؟

كما أن هناك صعوبة فى التبادل الدولى والذى يعد غير متوازن لفقر الدول النامية، وصعوبة التعامل مع الحالات الفردية فى أكثر من دولة لتباين الثقافات والقيم والاهتمامات.

كما أن الممارسة الدولية ليست ممارسة مفتوحة بمعنى تجاوز الحدود الوطنية والثقافية ،وقد يفهمها البعض بمنظور آخر، ولكن يجب أن تكون ممارسة مقننة تتجاوز الحدود الجغرافية والثقافية.

يجب ألا يفهم أن الخدمة الاجتماعية الدولية تركز فقط على اللاجئين والمهاجرين،فالعولمة تؤثر على كل البشر فى القرية العالمية، وللانسان فى كل أرجاء القرية حقوق، ولذا فانها تتعدى هذه الفئات السكانية، كما أنها لاتقتصر على منظمات اللأمم المتحدة فقط بل يوجد العديد من المنظمات العالمية الأخرى كمنظمات المجتمع المدنى العالمى...الخ.

ويجب أن ندرك أن النماذج التنموية الناجحة فى مجتمع ما فى وقت ما ليست بالضرورة أن تكون ناجحة فى مجتمعات أخرى، للتباينات الثقافية والقيمية والاهتمامات والحاجات والقدرات والامكانات، ومستوى نوعية الحياة.

وأن الخدمة الاجتماعية فى معظم الدول النامية ماذالت مشغولة ببلورة ممارسة ونموذج للخدمة الاجتماعية التقليدية، وتعد خريجيها وممارسيها فى هذا الاطار،بما يستوجب إتساع الرؤية، للاهتمام بالمتغيرات العالمية الجديدة،ورؤية المجتمع الدولى كقرية واحدة،والفرد العميل إنسان يعيش فى أرجاء القرية الكونية وله حقوقه الاجتماعية ،وضرورة الاندماج فى الخدمة الاجتماعية الدولية للوصول إلى ما يمكن أن نطلق عليه عالمية الخدمة الاجتماعية،وأن ذلك تطورا واقعيا يعكس بشكل مباشر واقع ومستقبل الخدمة الاجتماعية

وأن نعى أيضا أن الخبرات والتجارب والنماذج والدراسات فى الممارسة الدولية لايمكنها الآن أن تفرز مفهوما دقيقا للخدمة الاجتماعية الدولية، فنحن بحاجة لمزيد من التجارب والممارسات الدولية والدراسات والبحوث، حتى يمكن المساهمة الفاعلة فى صياغة مفهوم محدد ودقيق للخدمة الاجتماعية الدولية وربط الفكر بالواقع العالمى الجديد.

سابعا : إشكاليات المفهوم:

رغم تعدد مفاهيم الخدمة الاجتماعية الدولية،وصحوتهافى السنوات الأخيرة نتيجة للعولمة بأبعاها المختلفة،إلا أنه ماذال هناك تعدد فى الرؤى المرتبطة بالخدمة الاجتماعية الدولية نتيجة لتباين المفاهيم والاهتمامات المرتبطة.

يعكس كل ذلك أن الاسهام العلمى المرتبط بالخدمة الاجتماعية الدولية ماذال متواضعا،ولم يحدد بصورة حاسمة مفهوما دقيقا ومحددا،ولايقتصر الأمر هنا على الاسهامات والكتابات العلمية فقط ولكن أيضا على مستوى الممارسة الدولية ماذالت محدودة للغاية، وقد يكون السبب الرئيسى فى ذلك،إعداد الممارسين من خلال المناهج الدراسية على مستويى المعرفة والتدريب الذى يعد محدودا للغاية خاصة فى الدول النامية،بالاضافة إلى نوعية الطلاب الملتحقين بدراسة الخدمة الاجتماعية ومستوياتهم العلمية، بما يجعل إعدادهم كممارسين دوليين أمرا فى غاية الصعوبة.

بالاضافة لكل ذلك، الندرة الشديدة للبحوث والدراسات المتعلقة بالخدمة الاجتماعية الدولية خاصة فى الدول النامية، لايساعد كل ذلك على بلورة مفهوم ومعارف نظرية محددة ودقيقة للخدمة الاجتماعية الدولية.

أن معظم الكتابات والأدبيات الخاصة بالخدمة الاجتماعية الدولية جاءت فى المجتمعات الغربية، التى صورت واقعا محددا فى فترة زمنية محددة، لايمكنها تصور الواقع الكلى بتجاهل واقع الدول النامية وتشخيص التغيرات التى قد تطرأ على الواقع بما لايساعد على إفراز مفهوم ومعارف نظرية محددة، وأكثر واقعية للخدمة الاجتماعية الدولية.

يضاف لكل ذلك تباين أيديولوجية وإهتمامات المتخصصين،وتباين الثقافات والاهتمامات المجتمعية، وإختلاف نماذج الممارسات الوطنية بين الدول،بل وإختلاف أهداف الخدمة الاجتماعية التقليدية بين الدول،كل ذلك يساهم بصورة مباشرة فى صعوبة تحديد مفهوم أكثر تحديدا للخدمة الاجتماعية الدولية، وصعوبة التبادل المهنى.

أن الخدمة الاجتماعية غير متوازنة فى إختيارمجالات التعليم والممارسة ويوجد تباين واضح بين الدول،وكذلك صعوبات إختيار التوازن بين مستويات الممارسة الثلاثة المحلية والوطنية والدولية،وتباين أولويات الحاجات فى كل مستوى، مما يؤثر فى الوصول لمفهوم محدد للخدمة الاجتماعية الدولية يمكن ممارسته عالميا ومحليا فى آن واحد.

التخوف التاريخى لبعض الدول النامية من نقل بعض النماذج فى الممارسة الدولية حتى لو كانت ناجحة ،حيث تبين لها المشكلات الناتجة عن نقل النموذج الغربى فى الخدمة الاجتماعية، مما قد يؤثر على قدرة المهنة على الحراك الدولى وتحديد معارف ومفهوم حاسم للخدمة الاجتماعية الدولية.

ويمكن تحديد إشكالية المفهوم فى:

(١)الإشكالية الأيديولوجية:

تجاهلت الخدمة الاجتماعية الدولية الافتراضات التى قامت عليها وتعززت فى كثير من الدول المتقدمة والنامية من خلال نماذج للممارسة تتوافق مع الواقع المجتمعى بأبعاده المختلفة، وخصوصية الواقع المجتمعى،وتعاملت بدلا منه مع الواقع العالمى كواقع محلى.

وأغفلت تماما التغيرات التى قد تطرأ على الواقع القطرى فسرعة ونوعية التغيرات متباينه بين المجتمعات، وكذلك المواقف والمشكلات العالمية تتباين درجة حدتها وشدتها من مجتمع لآخر، والحاجات الاجتماعية تتباين كذلك بين الشرائح والتجمعات السكانية والمجتمعات والدول.

فهل الخدمة الاجتماعية الدولية عابرة الحدود يمكنها الوفاء بالحاجات الاجتماعية لكل الشرائح والقطاعات السكانية؟ وهل تعكس أولويات الخدمات لكل الشعوب والدول؟ وهل يمكن التوصل لمجتمع دولى عادل؟ وهل المجتمع المدنى الوطنى بنفس درجة الفاعلية فى كل الدول؟

وهل درجة ثقافة التطوع والمجتمع المدنى والحقوق واحدة بين الشعوب والدول؟ وهل يتفاعل الانسان فى القرية العالمية بسلوكيات واحدة مع البيئة؟ وهل منظمات المجتمع المدنى العالمى ومنظمات الرعاية الدولية تتعامل بقيم العدالة والمساواة مع كل الشعوب والدول، أم تتعرض لقوى وضغوط تؤثر على تعزيز هذه القيم؟

وهل تؤثر العوامل المختلفة كالعولمة ودولة الرفاه الاجتماعى ونقل القيم

والنماذج الثقافية والتقليد والمحاكاة وغيرها من العوامل التى قد تؤثر إيجابا أو سلبا على تماسك أو إنهيار أو هدم البنى التحتية للمجتمعات؟

وهل لليبرالية الجديدة إسهامات وتحيز أيديولوجى فى تحديد معارف ومفهوم الخدمة الاجتماعية الدولية،أم أن الممارسة الدولية تعتمد على ثقافة وافدة واحدة وكأنها الثقافة الكونية،فى عالم حافل بالثقافات والحضارات التاريخية العريقة.؟

أضف إلى ذلك تباين أيديولوجية وإهتمام الممارسيين الدولين فى ماهية الخدمة الاجتماعية الدولية؟ حيث ينتمون ثقافيا وحضاريا لمجتمعات وبيئات ثقافية مختلفة،وتباين إعدادهم المعرفى والميدانى للممارسة الدولية.

وتباين النظرة لتماسك البيئة فى القرية العالمية، بين المنظمات الدولية المهتمة ،والممارسين المهنيين الدوليين المسؤلين.

وأخيرا هل الخدمة الاجتماعية الدولية تضع فى حسبانها وتقدرالأيديولوجيات وتباينها بين الشعوب والدول؟ أم أنها تتبنى أيديولوجية كونية واحدة قد لاتؤت ثمارها فى بعض الدول.

(٢) إشكالية نظرية:

توجد إشكالية نظرية تتحدد فى كيف يمكن تحديد مفهوم ومعارف ونظريات ونماذج علمية تحقق التوازن المطلوب بين الممارسات المهنية الثلاثة المحلية والوطنية والدولية؟،وكذلك التوازن الضرورى فى الممارسة الدولية المحلية؟

ويحقق هذا التوازن الثقة فى الممارسة الدولية والحاجة العالمية للخدمة الاجتماعية،ويدعم التبادل المهنى ونقل النماذج والمعارف الفاعلة بين الدول،والتجاوب مع الممارسة الدولية فى كل أرجاء القرية العالمية.

ويعكس الواقع ندرة البحوث والدراسات العلمية التى قد تختبر نموذجا معرفيا فى أكثر من دولة، مما يعد تحديا لبناء نظريات علمية للخدمة الاجتماعية الدولية قادرة على تفسير وتحليل الواقع العالمى.

كما أن المداخل والنماذج العلمية المعرفية للخدمة الاجتماعية الدولية بحاجة لاختبار وتجريب ومزيد من الدراسات والبحوث العلمية هنا وهناك ،كى يمكن التوصل لنظرية فاعلة للخدمة الاجتماعية الدولية.

وقد يواجه ذلك تحديات تباين الأيديولوجيات، والحاجات، والمشكلات الاجتماعية،والثقافات والقيم،والاهتمامات ، وسلوكيات البشر وعلاقتهم بالبيئة بين الدول.

وكيف يمكن إحداث تكامل جزئى بين سياسات رعاية الانسان فى الدول والسياسة الاجتماعية الدولية فى إطار تباين ركائز هذه السياسات بين الدول؟ هذا التساؤل لم تستطع المفاهيم الاجابة عليه بدقة ووضوح تام،كما ان الدراسات والبحوث العلمية المرتبطة بالسياسات الاجتماعية المقارنة نادرة ولم تجب كذلك بصورة حاسمة.

ولم يهتم المفهوم بالصراع الذى ينشأ غالبا فى العلاقات والتفاعلات بين الناس فى البيئة الاجتماعية وعلاقة البشر بالبيئة وسلوكياتهم الاجتماعية.

تعكس مفاهيم الخدمة الاجتماعية الدولية وجود إزدواجية بين الفكر والواقع حيث يعتمد الفكر على مفاهيم ظهرت فى الدول المتقدمة دون مراعاة لوقائع المجتمعات الأخرى، وطبيعة وسرعة التغيرات العالمية والاستجابة لها،ونظرت للمجتمع الدولى بصورة كلية،وإن الانسان لايعيش فى مجتمع محلى ولكن مجتمع القرية العالمية دون تمييز للثقافات والقيم والحاجات والمشكلات والسلوكيات الاجتماعية المرتبطة بعلاقة الانسان ببيئته المحلية،ودون مراعاة للتغيرات التاريخية فى المجتمع الواحد التى تلعب دورا هاما فى تشكيل أبعاد المجتمع وهويته.

(٣) إشكالية منهجية:

يمكن تحديد الاشكالية المنهجية فى صعوبة إجراء الدراسات والبحوث العلمية المقارنة للسياسات الاجتماعية بين الدول ،وصعوبة قياس التوازن بين مستويات الممارسة المهنية المحلية والوطنية والدولية،والتبادل المهنى والدولى.

بالاضافة لغياب النظريات الفاعلة والمفهوم المحدد للممارسة الدولية، التى توجه البحوث والدراسات العلمية فى الخدمة الاجتماعية الدولية.

وأنه من الصعوبة كذلك قياس المساواة والعدالة الاجتماعية، والحقوق الاجتماعية،والمجتمع المدنى الدولى بتفاعلاته المختلفة وشبكاته الاجتماعية،والسلوكيات المتباينه فى علاقة البشر ببيئاتهم الاجتماعية،ودرجة الثقة المطلوبة فى المعارف والنماذج التنموية المنقولة عالميا،وذلك فى مجتمعات ودول متباينه ثقافيا وقيميا.

وصعوبات إستخدام دراسة الحالة ،والمنهج المقارن والتاريخى فى الممارسة الدولية فى دول متباينه والنظرة الكلية الشمولية للعالم كقرية واحدة، وأن الانسان الفرد يعيش فى أى مكان فى القرية العالمية،والانسان هذا هو وحدة التحليل والاهتمام فى المنهجية المرتبطة بالخدمة الاجتماعية الدولية.

وقد يرجع ذلك لتباين ممفهوم الممارسة الدولية لدى الباحثين وتباين أيديولوجيتهم بالاضافة للأيديولوجية المجتمعية.

كما ان مفاهيم الخدمة الاجتماعية الدولية تركز على النتائج أكثر من العمليات مما يزيد من الاشكالية المنهجية المرتبطة بالخدمة الاجتماعية الدولية.

ثامنا: أدوار الخدمة الاجتماعية الدولية:

يساهم التبادل المهنى فى إثراء وتبادل المعارف والأدوار المهنية والممارسات بين الدول وفى دراسة أجريت عن ٢٠ دولة فى تعليم الخدمة الاجتماعية لتحديد كيفية فهم الخدمة الاجتماعية الدولية، تم تحديد: (٢٥) .

١-أهمية إقامة الندوات والمؤتمرات الدولية كفرص لتبادل ممارسات الخدمة الاجتماعية الدولية والاستشارات.

٢-إجراء الدراسات المقارنة للسياسات الاجتماعية،والقيم ،ومداخل الممارسة...الخ

٣- معرفة وإدراك أدوار المؤسسات الدولية للخدمة الاجتماعية.

٤- نشر وتحقيق الحقوق الاجتماعية والانسانية للانسان فى البيئة العالمية.

يلعب الأخصائيون الاجتماعيون أدوارا عديدة كأخصائيين إجتماعيين دوليين، بحكم إعدادهم المهنى للممارسة الدولية ،حيث يقومون بدور رئيسى أو أكثر من الأدوار التالية: (٢٦).

(١) التدخل المهنى: فى حالات الاغاثة والكوارث (على المستوى الأصغر Microوالمستوى الأكبر Macro).

(٢) التنمية. على المستوى الأكبر(Macro)

(٣) العمل مع الحالات الفردية عبر الدول المستوى الأصغر(Micro)

(٤) العمل مع المهاجرين واللاجئين.(المستويين الأكبر والأصغر)

(٥) تمثيل المهنة والعمل السياسى، والعمل مع المشكلات العالمية.

(٦) تعزيز بناء المهنة عالميا من خلال التنظيمات المهنية.

ويمكن تقسيم أدوار الخدمة الاجتماعية الدولية لثلاث أدوار رئيسية هى:

١-التنمية: ومساعدة الدول النامية فى التنمية على المستوى الكبير ،ويتضح ممارسات مهنية ترتبط بالتخطيط والتقويم والادارة والدور التنظيمى للمشروعات المجتمعية،والممارسة مع الفئات الأكثر إحتياجا وتقدير الحاجات، ومساعدات البنك الدولى.

٢-الممارسة مع السكان الدوليين، حيث ترتبط بالمعارف الأساسية عن التمييز، الثقافات، ونظريات الهجرة،القوانين الدولية،والخدمات،أساليب التعبير،الدفاع، الخدمات التخطيطية،وتفاعلات الأسر مع المجتمع، والجهود المؤسسية لرعاية الأطفال وتحسين ظروفهم فى هذه المجتمعات،وتتطلب الممارسة المهنية معارف دولية،وثقافات،ومهارات.

٣-العمل مع المهنة وتطويرها وتنظيمها: ويشمل معارف عن السياسة الدولية والتنمية،والسلوك الانسانى والبيئة الاجتماعية، والدفاع، والعمل لبناء مهنة عالمية،والعمل مع المنظمات الدولية،وعقد المؤتمرات الدولية،ونقل التكنولوجيا.

والخدمة الاجتماعية الدولية يمكن بل يجب أن تلعب دورا حيويا وهاما فى دعم وتعزيز الديمقراطية،والحقوق الاجتماعية،ومواجهة عناصر التمييز ضد المرأة، وحقوق الأطفال ...الخ،ومنع ومواجهة الصراعات ودعم السلام بدعم وتطوير التكامل الثقافى العالمى، وتفعيل دور منظمات الرعاية الدولية(٢٧).

إتجاه الخدمة الاجتماعية نحو تقسيم العمل الدولى أو العالمى الجديد، حيث شهدت السنوات الأخيرة زيادة نسبة الهجرة إلى البلدان النتقدمة من البلدان الأقل تقدما،مما أدى إلى إنخفاض معدل الوظائف والصناعة ويرتبط ذلك بصورة مباشرة بظهور البطالة المزمنة والتشرد، بما يعكس أهمية إعادة الهيكلة العالمية وما يرتبط بها من مخاطر تدفع الخدمة الاجتماعية لمسئولية مواجهتها،وإكتشاف تأثيرات العولمة على العمال والفقراء، وحركات الاستثمار الرأسمالى والشركات العالمية واستغلال النظام الرأسمالى الصناعى للعمالة الرخيصة،وزيادة معدلات التضخم والعجز فى الميزانية وتبنى إجراءات التقشف التى تؤثر سلبا على الفقراء،والتخفيض فى الانفاق الحكومى الذى يؤثر عادة على الطبقة المتوسطة، وفقد العمال لوظائفهم ومن ثم الخدمات.

والشركات تبحث عن عمالة السوق المدربة والتى قد تؤثر على بعض العوامل كالأسرة واللغة والثقافة، والعولمة تستخدم بأسلوب يضر الفقراء خاصة فى الدول المتقدمة، والخدمة الاجتماعية مسؤلة عن نتائج إعادة الهيكلة العالمية وحماية ووقاية العمل من تقلبات السوق.(٢٨) .

وللخدمة الاجتماعية دورهام فى مواجهة المشكلات العالمية والكوارث الطبيعية،وإقامة مجتمع عالمى عادل، ونشر وتعزيز ثقافة الديمقراطية والمواطنة،والحقوق الاجتماعية،والعدالة الانسانية،ومحاربة التمييز العنصرى ،وتشجيع

ومنح القوة لشرائح الضعفاء والمضطهدين،ودعم وتفعيل العلاقة بين التعليم والتكنولوجيا والبيئة، ونقل التجارب والنماذج التنموية الناجحة بين الدول.

إن السياسة الاجتماعية الدولية لايمكن تحقيق أهدافها ومرتكزاتها فى غياب الدور الجوهرى للخدمة الاجتماعية الدولية، ولذا تعد الخدمة الاجتماعية الدولية حلقة الوصل بين السياسات الاجتماعية الوطنية ونظيرتها الدوليةوترتكز الخدمة الاجتماعية الدولية على الحقوق والمساواة والعدالة الاجتماعية كمبادئ توجه الممارسة الدولية.

وللخدمة الاجتماعية الدولية دور جوهرى وهام فى نشر وتحقيق السلام الاجتماعى فى القرية العالمية، وجعل العالم مكانا أفضل لحياة كل إنسان.

وأخيرا فان من مسؤليات الخدمة الاجتماعية الدولية وأدوارها ،تعميم المعارف والرؤى والأفكار الناجحة فى الممارسات الدولية فى الدول الأخرى من خلال التجريب والنقل، مما يثرى النظريات والمعارف والنماذج العلمية فى الخدمة الاجتماعية الدولية.

تاسعا: مهارات الممارس الدولي:

تتطلب المهارات اللازمة لممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية مهارات مهنية مرتبطة بالخدمة الاجتماعية كمهنة ،ومهارات تحديد أهداف برامج الخدمة الاجتماعية،ودراسة منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية،والمهارات المرتبطة بالتخطيط والادارة ومهارات تنظيم المجتمع.

كما تتطلب مهارات شخصية وهى المهارة والقدرة على الاقامة والحياة فى إطار ظروف وأوضاع الدول النامية التى تعانى من الفقر والصراع وأطفال الشوارع والعنف الأسرى،بالاضافة لمهارات اللغة والتعامل مع الشعوب.

ويتطلب الدور الدفاعى معارف عن التنظيمات الدولية والقانون الدولى ومعارف عن المهنة وأخرى عن اللاجئين والمهاجرين.(٢٩) .

إن مهارات التعامل مع الشعوب الأخرى المختلفة ثقافيا وقيميا تتطلب مهارات التوافق مع الظروف والأوضاع، والتفاعل البناء مع العملاء بتباين ثقافاتهم وقيمهم،وإحترام ثقافة الشعوب،ومهارات الاتصال الأكثر تأثيرا وتوافقا مع وقائع المجتمعات والشعوب وثقافاتها المتباينه، والمهارة فى التنازل عن الثقافة الشخصية فى سبيل ثقافات وقيم الشعوب، واحترام تاريخ وثقافة وقيم الشعوب حتى لو اختلفت مع ثقافته.

بالاضافة إلى الحيادية وعدم التحيزومهارات التحليل والتقدير للمواقف والمشكلات العالمية،ومهارات التأثير التى تساهم فى إحداث التغييرات المطلوبة،وتحليل التفاعلات بين الفرد والأسر والبيئة، وتقويم الجهود المؤسسية لمقابلة الحاجات ومواجهة المشكلات،وبناء الاستراتيجيات المناسبة وإستخدامها لتحقيق أهداف الممارسة المهنية الدولية.

المهارة فى منح القوة وتشجيعها وتعزيزها أثناء التعامل مع فئات معينة،والمهارة فى تقوية ودعم الروابط بين الانسان والتكنولوجيا والبيئة،ويتطلب كل ذلك مهارات الاقناع والتأثير والتوجيه.

ومن أصعب المهارات الضرورية المهارة فى الحفاظ على الثقافات الفردية والهوية الثقافية فى مواجهة الضغوط العالمية، والمهارة فى الارتباط بالواقع العالمى المحلى.

وتتطلب الممارسة الدولية مهارة فى التوازن المطلوب بين مستويات الممارسة ومجالاتها،مما يستلزم معارف ومهارات لاحداث التوازن المطلوب فى إطار تباينات عديدة بين المجتمعات.

عاشرا: التحديات التي تواجه الخدمة الاجتماعية الدولية:

رغم مميزات الخدمة الاجتماعية والانتشار الواسع لها، والحاجة الملحة العالمية للخدمة الاجتماعية الدولية ،إلا أن الخدمة الاجتماعية تواجه العديد من التحديات فى مختلف الدول،فالخدمة الاجتماعية فى المجتمعات الصناعية تواجه أحيانا هجوما

أيديولوجيا،وفى العالم الثالث تواجه الخدمة الاجتماعية تحدى تحديد طرق الممارسة التى تساهم بايجابية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفى بعض الدول مثل شيلى وجنوب إفريقيا تواجه تحدى التغلب على المحنة السياسية،والظلم، والاضطهاد،وفى مصر تحدى نقص المهارات لدى الممارسين المهنيين، والأخصائيون الاجتماعيون بلا ممارسة، وفى أوربا الشرقية تسعى الخدمة الاجتماعية للتكيف مع الحقائق الاقتصادية والسياسية الجديدة.

وأصبح الممارسون المهنيون أكثر إدراكا وحساسية للاختلافات الثقافية فى العالم المتعدد الثقافات،والتحدى لبناء نظريات وطرق ممارسة مناسبة للمواقف الاجتماعية والثقافية المتباينه دوليا.

والتحدى الحقيقى للخدمة الاجتماعية الدولية هو قدرة الممارسة المهنية وفعاليتها لمواجهة آثار العولمة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والميديا ووسائل الاتصالات التى أحدثت تغيرا لا محدود فى السرعة المذهلة لنقل الأحداث والوقائع والقيم والثقافات بين الدول،وعدم القدرة على التنبؤ بمسيرة العولمة بأبعادها المختلفة مستقبلا ومن ثم عائداتها وآثارها.

أن بعض المشكلات العالمية مثل ضحايا الحروب والكوارث الطبيعية قد تتطلب تدخلا للممارسة الدولية بشكل سريع، لمواجهة آثارها غير أنه قد توجد بعض التحديات منها ماهو وطنى ومنها ماهو دولى، وتتحكم فيها البعد السياسى والعلاقات بين الدول.

وما تعانيه دول العالم جراء ذلك خاصة من مشكلات كالفقر،والعنف والتمييز،ومشكلات أطفال الشوارع وعمالة الأطفال،وشرائح وفئات المهمشين فى كثير من الدول النامية التى تميل للتقليد والمحاكاة ونقل الثقافات، وصدام الحضارات والثقافات بين الدول.

أن بعض المشكلات الاجتماعية العالمية متأصلة فى ثقافة بعض الشعوب، مثل التمييز،ومن الصعوبة التعامل مع مثل هذه المشكلات، وتستلزم مهارات مهنية لدى

الممارس الدولى ووقتا أطول للتدخل لمواجهة مثل هذه المشكلات.

. سيطرت الدول الغنية على المنظمات الدولية،حيث تبسط سيطرتها ونفوذها وقوتها على هذه المنظمات، مما يؤثر بشكل مباشر على الرعاية الاجتماعية الدولية التى تقدمها مثل هذه المنظمات وحاجتها للاصلاح.

غياب السياسة الاجتماعية الدولية وتوجهاتها لدى الكثير من الدول النامية التى تفتقر حتى للسياسة الاجتماعية الوطنية، مما يؤثر على توجهات الرعاية والخدمات الاجتماعية فى هذه الدول،ليس لغياب الرؤية والتوجه فقط ولكن يمتد ليشمل درجة التعاون مع مثل هذه الخدمات والرعاية الدولية ومن ثم فعاليتها.

ويؤدى التباين الأيديولوجى بين الشعوب والدول إلى تباين سياسات الرعاية الاجتماعية وخدمات الرعاية الاجتماعية، وتصادم سياسات رعاية الانسان فى هذه الدول بالسياسة الاجتماعية الدولية، يعد تحديا قويا للخدمة الاجتماعية الدولية.

تنظر الدول النامية للرعاية والخدمات الاجتماعية الدولية وتدخل منظماتها الدولية وكأنها معونات ومساعدات فقط فى ظل غياب الرؤية لتقديم مثل هذه الرعاية والخدمات،وفى كثير من الدول النامية ماتسيطر بناءات القوة على توزيع مايسمى بالمعونات والمساعدات، والرعاية المقدمة لتوجيهها لصالحها مما يؤثر على فعاليتها فى تحقيق أهداف تقديمها.

كما أن الأجندة العالمية لم تحدد بشكل قاطع أولويات الرعاية الاجتماعية الدولية والتى قد تتعارض بشكل أو بآخر مع درجة حدة وشدة حاجات السكان أو بعض الشرائح السكانية المهمشة فى بعض الدول النامية، مما يمثل تحديا للممارسة الدولية للخدمة الاجتماعية.

تأثير البعد السياسى بصورة مباشرة على العلاقات والتفاعلات الدولية، ومن ثم ألوان وأنماط التبادل المهنى بين الدول، مما يؤثر على الخدمة الاجتماعية الدولية التى تعتمد على التبادل المهنى ،حيث قد ينظر البعض أن ذلك صورة من صور التبعية، خاصة فى إطار عدم التكافؤ فى المعارف والمهارات المهنية والنماذج

والممارسات،وإعداد الأخصائيين الاجتماعيين الدوليين بين الدول،بالاضافة إلى فقد وضعف القدرة الاقتصادية للدول النامية لبناء تبادل مهنى وإعتماد متكافئ مع الدول الأخرى،والذى يعد جوهريا فى الخدمة الاجتماعية الدولية.

- إنخفاض درجة فعالية الممارسات الوطنية فى بعض الدول فكيف يمكن منطقيا ربط الممارسة الوطنية بالممارسة الدولية؟ إن العلاقة فى مثل هذه الحالة تكون أحادية الجانب وليست علاقة تبادلية، والسبب فى ذلك ضعف إعداد ومناهج وتدريب الأخصائيين الاجتماعيين فى هذه الدول ،وكأنها تتلقى فقط نماذج التعليم والممارسة المهنية فى الدول الأكثر إهتماما وتطورا فى تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية.

أن الخدمة الاجتماعية أمام تحديا جديدا لرؤيتها للمواقف والمشكلات وتحليلها والتدخل لمواجهتها يجب أن يكون فى إطار دولى فكيف يمكن الوصول لهذا المستوى من التحليل وتعزيز الرؤية الدولية والشاملة للمواقف والمشكلات؟

إنه تحدى حقيقى تواجهه الخدمة الاجتماعية اليوم ومستقبلا خاصة فى الدول النامية، ليصبح للخدمة الاجتماعية مكانا وممارسة فاعلة عالمية محلية فى القرية العالمية المحلية، والمساهمة بوعى وفاعلية فى تحقيق مجتمع القرية العالمية العادلة.

إستقطاب الخدمة الاجتماعية خاصة فى بعض الدول النامية لبعض الطلاب الدارسين الأقل كفاءة علمية، ومع ضعف إعدادهم المهنى ،تتأثر الممارسة المهنية ليست الدولية فقط ولكن الوطنية أيضا.

تباين المناهج الدراسية لاعداد الأخصائيين الاجتماعيين سواء فى التعليم والتدريب ليس بين الدول فقط بل بين الجامعات والمعاهد ومدارس الخدمة الاجتماعية فى الدولة الواحدة، وغياب مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية فى بعض الدول، مما يعد تحديا لايجاد ممارسيين دوليين فى مثل هذه الدول لديهم القدرة على التبادل المهنى ونقل المعارف ونماذج الممارسة المهنية.

ويعكس التحليل الدقيق لمناهج تعليم الخدمة الاجتماعية فى معظم الدول النامية، أن المناهج التعليمية لم تتطورلتعكس ممارسة الخدمة الاجتماعية عالميا

ومحليا فى أن واحد،ببما قد يؤثر على الممارسيين المهنيين وفعالية أدائهم،وصورة الخدمة الاجتماعية فى المجتمع المحلى والعالمى.

إن إهتمام الخدمة الاجتماعية بالتنمية لتحسين نوعية حياة السكان ، يتأثر بصورة غير مباشرة بالممارسة الوطنية فى الدول النامية التى تركز ممارساتها على الآثار الناجمة والمشكلات أكثر من جوهر التنمية الاجتماعية ذاتها والدفع بمعدلاتها، ومن الصعوبة ربط الممارسة المهنية الوطنية بالممارسة الدولية لاختلاف أغراض وأهداف الممارسة بين المستويين.

وتحدى القدرة على إيجاد العلاقة والربط بين الممارسات المهنية المختلفة بين الدول، وعدم سيادة ثقافة دولية معينه على باقى دول العالم.

إن التحديات التى تواجه الخدمة الاجتماعية الدولية تتمحور فى كيف يمكن تشجيع ومنح القوة للناس؟ وكيف يمكن الحفاظ على الثقافات الفردية والهوية الثقافية فى مواجهة الضغوط العالمية؟وكيف يمكن تقوية العلاقة بين التعليم والتكنولوجيا والبيئة؟

إنها تحديات حقيقية للخدمة الاجتماعية الدولية التى يجب عليها أن تحدد معارفها ومداخلها النظرية وإستراتيجياتها وتكتيكاتها وأدوارها المهنية للتعامل والممارسة الفاعلة مع القرية العالمية المحلية.

بالاضافة إلى تحديات إكتساب اللغة والتحدث بها، وصعوبات التعرف على ثقافة وقيم الشعوب،وتباين الأيديولوجيات بين الدول والشعوب مما يؤدى لتباين سياسات رعاية الانسان بين الدول وإصطدام إرتباطها بالسياسة الدولية.

قد يكون من التحديات الهامة كذلك صورة الخدمة الاجتماعية الدولية فى المجتمع العالمى،حيث تجد تحديا وبخاصة فى الدول النامية التى لم تستطع بعد تحسين صورة الخدمة الاجتماعية التقليدية على المستوى الوطنى، مما قد يؤثر على درجة تقبل أدوار وتدخلات الممارس الدولى فى بعض الدول النامية.

حادي عشر:لاخاتمة:

يعكس التطور التاريخى لمفهوم الخدمة الاجتماعية الدولية الاهتمام المتزايد بالممارسة الدولية،وإتساع الرؤية التحليلية للمواقف والمشكلات الدولية،وأن تكون الممارسة عالمية محلية،وإعتبار حقوق الانسان فى الخدمة الاجتماعية عاملا جوهريا وهاما فى تحليل وتفسيرالمشكلات الاجتماعية ومساعدة العملاء.

وأن العميل فى الخدمة الاجتماعية الدولية هو الانسان، الذى يعيش فى أى مكان فى القرية العالمية الواحدة التى يفترض أنها متماسكة البنيان، يسودها العدالة الاجتماعية،والأمان الاجتماعى، وأن الوصول لمجتمع عادل هدف رئيسى من أهداف الخدمة الاجتماعية الدولية.

أن العولمة والمتغيرات العالمية الجديدة،والمشكلات الاجتماعية العالمية،والانفتاح على الآخر من خلال الميديا ووسائل الاتصالات المذهلة،والحركات الاجتماعية، من الدوافع التى أدت بدورها لصحوة الخدمة الاجتماعية الدولية،وتعزز الممارسة الدولية منظمات المجتمع المدنى العالمية، والمواثيق والتعهدات الدولية.

لايوجد مفهوم محدد ودقيق للخدمة الاجتماعية الدولية، لتعدد الرؤى وتباين الخبرات والنماذج والأيديولوجيات،وتعدد الثقافات بين الدول وندرة البحوث والدراسات والأدبيات الخاصة بالخدمة الاجتماعية الدولية، غير أن ذلك يتطلب جهدا علميا متزايدا لأدبيات وبحوث وممارسات الخدمة الاجتماعية الدولية.

أن الاعتماد المتبادل فى المماسة الدولية لم يؤت ثماره بعد، خاصة فى الدول النامية، التى إعتمدت على نقل النموذج الغربى فى تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية، وماذالت تبحث بجدية عن مفهوم وطنى للخدمة الاجتماعية التقليدية، فضلا عن صورة الخدمة الاجتماعية فى هذه المجتمعات ماذالت بحاجة ماسة لتحسينها.

أن الخدمة الاجتماعية الدولية بحاجة إلى تطوير تعليم وتدريب وممارسة الخدمة الاجتماعية للاندماج فى الخدمة الاجتماعية العالمية،من خلال إختبار

المعارف والنماذج العلمية للممارسة المهنية،ونقل النماذج التنموية الناجحة فى بعض الدول، وتعزيزالاعتماد المهنى المتبادل بين الدول.

أنه لايمكن ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية فى غياب الرؤية الكلية الشمولية، لتأثير العولمة، وتفاعلات الانسان مع بيئته،والحقوق الاجتماعية،والتنمية الاجتماعية بمفهومها الواسع، حتى يمكن تحليل وتفسير المواقف والمشكلات الاجتماعية والتعامل معها.

أن ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية بحاجة لممارس أكثر مهارة وأكثر معرفة بالرؤية الشمولية لتحليل المواقف والمشكلات الاجتماعية الدولية، وأكثر إدراكا بلغة وثقافة الشعوب الأخرى، وأكثر قدرة على إجراء المقارنات وتحليل السياسة الاجتماعية تحليلا مقارنا مع السياسات الاجتماعية فى الدول الأخرى ومع السياسة الاجتماعية الدولية،وأكثر إرتباطا والتزاما بقيم وأخلاقيات الخدمة الاجتماعية الدولية.

إتساع مجالات الممارسة الدولية ولاتقتصر على العمل المهنى مع المهاجرين واللاجئين فقط بل إمتدت لتشمل جميع الفئات والشرائح السكانية فى المجتمع الدولى،والتدخل والمساعدات مع ضحايا الكوارث الطبيعية والبيئية فى القرية العالمية.

كما أن أهداف الخدمة الاجتماعية الدولية قد تتوافق إلى حد كبير مع أهداف السياسة الاجتماعية الدولية،فى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة،وتعزيز الحقوق الاجتماعية فى مجتمع ديمقراطى عادل،وتحقيق الاصلاح الاجتماعى.

وإنتقلت الخدمة الاجتماعية فى تطورها الطبيعى من تمكين العملاء إلى حقوق العملاء ومنحهم القوة.

وأن الخدمة الاجتماعية الدولية تواجهها العديد من التحديات ، منها ما يرجع للخدمة الاجتماعية ذاتها وإعداد الدارسين والممارسين الدوليين، ومنها ما يرجع للمجتمعات والدول ،ومنها ما يرجع لمعارف الخدمة الاجتماعية الدولية ذاتها، التى تستجوب مواجهتها لتفعيل العمل الدولى وتحديد مفهوم دقيق للخدمة الاجتماعية

الدولية وأدوارها،وتحسين صورتها فى المجتمع الدولى.

وأضحت الخدمةالاجتماعية بحاجة ضرورية لتغيير مناهجها الدراسية لاعداد ممارس دولى تتعدى ممارسته الحدود الجغرافية والثقافية،والنظر للمشكلات الاجتماعية برؤية عالمية محلية وسوف تظل الأدبيات والبحوث والدراسات فى الخدمة الاجتماعية مشغولة بهذه القضية الهامة لاندماج الخدمة الاجتماعية فى العالمية،والتعامل مع المشكلات الإجتماعية العالمية والواقع العالمى الجديد، حتى يمكنها التفكير فى بدائل للنظام الاجتماعى الجديد.

وحقيقة أصبحت الخدمة الاجتماعية الدولية حاجة أكثر إلحاحا من ذى قبل وتتزايد هذه الحاجة باستمرار،وأكثر إنتشارا فى المحيط العالمى، تجاوبا مع الواقع العالمى الجديد بمتغيراته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

أن الخدمة الاجتماعية الدولية تعنى فى جوهرها تطوير تعليم الخدمة الاجتماعية وممارساتها،ويتأتى ذلك من خلال الرؤية التحليلية الشاملة فى الإطار العالمى والمقارنة بين البرامج والخدمات والسياسات الاجتماعية بين الدول، ونقل الممارس الدولى للخبرات والنماذج الناجحة، وإختبار المعارف والنماذج والمداخل العلمية.

إن التغيرات العالمية والحركات الاجتماعية عاملا من العوامل الأساسية لتطوير الخدمة الاجتماعية والانتقال للعالمية فى ممارسة الخدمة الاجتماعية،ويجب على الخدمة الاجتماعية الاستعداد وإعداد العدة لمواجهة آثار وتبعيات هذه العوامل ومسايرة الرؤى العالمية فى التغيير،وتطوير مناهجها الدراسية، ونماذجها ومعارفها العلمية لتحقيق أهداف المجتمع الدولى،والانسان الذى أصبح يعيش فى قرية عالمية.

المراجع:

(1) David Cox & Manohar Pawar, International Social Work:Issues Strategies and Programs, London.SAGE,Publications,2006,PP : (10-11).

(2) Ibid., P: (14).

(3)K. Kendall ,Social Work Education :Its Origns in Europe V A. Councal on Social Work Education. 2000.

(4)J.M.Healy, .International Social Work:ProfessionalAction in an Interdependent World..N.Y..Oxford Unv. Press. 2001.P: (195).

(5) Ibid.,pp: (202-204).

(6)Terry Mizrahi & Larry E. Davis. International Social Work.(in) Encyclopedia of Social Work. Oxford Univ.Press.NASW Press.Vol.2 . 2008.pp: (484-285).

(7) Ibid.,P: (482).

(8) Ibid..P: (483).

(9)Karen. Lyons. International Social Work: Themes and Perspectives Aldenhor.Hamphire. Ashgate.1999.PP: (11-12).

(10) J.M. Healy..op.cit..PP:(22-24).

(11) David Cox & Manohar Pawar, op.cit.,,P: (19).

(12) B. W. Goldman. International Social Work as a Professional Function. International Social Work.5(3)1962.PP:((2-4).

(13) Terry Mizrahi & Larry E. Davis,op.cit.,P: (483).

(14) Karen Lyons.(et.al.).International Perspectives on Socia Work.N.Y.. Pal grave Macmillan.2002.

(15) James Midgley. Issues In International Social Work. Resolving Critical Debates in the Profession. Journal Of Social Work. Vol.1. 2001.P: (24).

(16)- L. M. Healy. Comparative And International Overview (IN) T. D. Watts. D. Elliott And N. Mayadas (Eds) International Handbook On Social Work Education. West Port C., T, Greenwood Press,1995.

-James G. DaLEY.ED. Advances in Social Work Special Issues on the Futures of Social Work.N. Y..Indiana Unv.,2005,PP: (34 35).

(17) J.. Midgley. International Social Work Learning From The Third World: Social Work. 35.(4) 1990. P P: (295-301).

(18) Rose Mary Sarri. International Social Work at Millennium,Califorina, Pineforge.1997.PP: (388-389).

(19) James. Midgley.op.cit..P: (25).

(20) M. C. Hokenstad and Kendal K. A.. Internal Social Work Education: In N.. A.. S., W.. Encyclopedia of Social Work, Washington. D C. NASW Press. 1995. PP: (15-20).

(٢١) طلعت مصطفى السروجى، الخدمة الاجتماعية الدولية فى مجتمع متغير،مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية ،جامعة حلوان،مارس ،٢٠٠٣ ، ص(١٣٣).

(22) Rosali Ambrosino, et.al.. Social Work and Social Welfare an Introduction, Belmont, Thomson Leering ,2001,PP: (556-557).

(23) Karen Lyons.(et.al.).International Perspectives on Socia Work. Global Conditions and Local Practice,N.Y.Plgrave Macmillan,2006,P(3).

(24)David Cox & Manohar Pawar,op.cit, P: (19).2006,PP:(11-12).

(25) Karen Lyons,(et.al.),op.cit.,P: (12).

(26)Terry Mizrahi &Larry E. Davis,op.cit.,P: (285).

(27)Karen Lyons,(et.al.),op.cit.P: (11).

(28)John R. Belcher, a Social Work Response to the International Division of Labour,N.Y,International Association of Schools Social Work, International Social Work,Vol.(35),1992,PP: (307-312).

(29)Terry Mizrahi & Larry E. Davis,op.cit..,P: (284).

(٢)

الفصل الثانى

مدخل الرؤية المتكاملة للخدمة الاجتماعية الدولية

الفصل الثاني

مدخل الرؤية المتكاملة للخدمة الاجتماعية الدولية

أولا: إطلالة عامة:

إن ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية لا يمكن أن تكون إلا من خلال توجهات نظرية معرفية ،ومدخلا ونموذجا أكثر توافقا وإرتباطا تحليلا وتفسيرا لوقائع الممارسة المهنية فى السياق الدولى والمواقف والمشكلات العالمية، وتساهم فى إثراء الممارسة الدولية للخدمة الاجتماعية بما يتضمن من عناصر واقعية وقيم مقبولة ورؤية تحليلية تفسيرية واقعية تساعد على تحقيق أهداف الممارسة الدولية.

والتوجه النظرى والمعرفى للممارسة الدولية يجب أن يرتبط بنظريات ونماذج الخدمة الاجتماعية التقليدية وتساعد على إثرائها،ولا يحيد عنها،حيث أغراض الممارسة المهنية وأهدافها واحدة.

ويرتبط بمنظورات ورؤى شمولية وكلية للمواقف والمشكلات العالمية التى يحللها ويفسرها الممارس الدولى فى إطار كلى شامل وفق المتغيرات العالمية والكونية حتى يمكن تحديد الأسباب الحقيقية للمواقف والمشكلات والتدخل المهنى للتعامل معها وتحقيق أغراض وأهداف التدخل المهنى.

وأدت العولمة وبشكل مباشر إلى النظر للكرة الأرضية كوحدة واحدة- قرية واحدة- وما ترتب على ذلك من تغيرات إجتماعية وثقافية وإقتصادية وسياسية فى المحيط الكونى بكل جوانبه وأبعاده المختلفة،بالرغم من التنوع فى القدرات والموارد والامكانات فضلا عن التباين فى النظم الاجتماعية والقيم والثقافات والعلاقات والتفاعلات، والنظم الاقتصادية والموارد البيئيه الطبيعية والنظم السياسية المختلفةوأساليب ونظم الادارة.

ويوجد فى المحيط العالمى فى إطار ذلك ثنائية متناقضة ما بين العولمة والمحلية،والعالمية والخصوصية، والتوفيق أو التبادل ما بين العولمة والمحلية ،إنها قضية كبرى شائكة فى كل النظم والأبعاد المجتمعية سواء الاجتماعية أوالثقافية أو

الاقتصادية أو السياسية أو الادارية.

وفى إطار الثنائية هذه بدأت تنهار الهوية المجتمعية،والخصوصية المحلية،وقد يأخذ ذلك شكل الصراع أو التبادل المتناغم والتبادل المتكامل، أو غير المتناغم فى إتجاه واحد،فى إطار الوحدة أو التنوع والانشطارأوالانصهار.

أدى كل ذلك إلى ضرورة الاهتمام بتنمية الانسان وتحسين نوعية الحياة فى المجتمع الكونى،وتنوع فى إطار النظرة الكونية والقيم الأساسية للتنمية الاجتماعية وتحسين نوعية حياة البشر من المشاركة إلى المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص متضمنة حقوق الانسان والحريات،وبذلك فان منظور حقوق الانسان أساسيا فى تكامل الرؤية للخدمة الاجتماعية الدولية،باعتبار الحقوق الانسانية الدولية تتضمن قيما مقبولة دوليا لدى كل البشر.

وتحولت رؤية وأهداف وأغراض الخدمة الاجتماعية التقليدية والدولية فى العصر الحديث من التمكين إلى الشراكة فى كافة مستويات الممارسة وفى كل الحقول .

وأخذت الرعاية الاجتماعية بمنظماتها المختلفة هذا المنظور السائد فى الساحة الكونية،ومن هنا كان الاهتمام المتنامى بالخدمة الاجتماعية الدولية،التى يجب أن يكون لها إطارها التحليلى ومن خلال هذا الاطار يمكن تحديد وتفسير وتحليل المشكلات المرتبطة وتحديد طرق وأساليب التعامل مع مثل هذه المشكلات والمواقف بما يثرى البناء المعرفى المرتبط بالخدمة الاجتماعية الدولية.

كما يجب أن ترتبط الرؤى والمنظورات التحليلية والتفسيرية فى تناول المشكلات والمواقف بنظريات الخدمة الاجتماعية ونماذجها مما يعزز الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية الدولية.

ويعكس كل ماسبق أن رؤية ومنظور الخدمة الاجتماعية الدولية يجب أن تكون متكاملة فى السياق العالمى وما طرأ على هذا السياق من تغيرات وحدت النظرة والرؤية المتكاملة للانسان فى الكون،وعلاقته بالبيئة،وذلك فى إطار كلى شامل.

ومن ثم فان رؤية وتحليل الأخصائى الاجتماعى الدولى لأى مشكلة أو موقف يجب أن تركزعلى فهم الموقف أو المشكلة فى كافة المستويات والأبعاد المختلفة للوصول لفهم أكثرعمقا، فقد ترجع الأسباب لعناصرعالمية،وقد يستفاد كذلك من الجهود والنماذج والتجارب العالمية لحلول لمثل هذه المواقف والمشكلات،ولم ينعزل الأخصائى الاجتماعى عن مهام وأدوار الأخصائيين الاجتماعيين فى المجتمعات والدول الأخرى.

وطالما العولمة أدت إلى أن العالم قرية صغيرة فيجب أن يركز المدخل والنموذج التفسيرى فى رؤيته ومنظوراته على الشمولية والكلية،إرتباطا مع هذه الرؤية، حتى يتمكن النموذج من التفسير بصورة واقعية ترتبط مع الواقع العالمى بمتغيراته وأبعاده المختلفة.

إن النظرة العالمية تركزعلى الانسان أيا كان هذا الانسان وحدة التعامل والاهتمام فى الخدمة الاجتماعية،بصرف النظر عن مكان إقامته وانتمائه ،إنه ينتمى للعالم كوحدة واحدة، حيث له علاقاته مع البيئة وله حقوقه وعليه واجبات كانسان مواطن فى الكون.

وقد أدى صحوة المجتمع المدنى العالمى إلى الاهتمام المتنامى بالمواطنه والحقوق والواجبات، وأن كل فرد مواطن فى عالم واحد وقرية كونية واحدة.

أن صحوة الخدمة الاجتماعية الدولية مطلب أساسى فى إطار هذا السياق العالمى الذى فرض نفسه وبكل قوة على القرية الكونية.

ولايمكن أن تؤتى هذه الصحوة ثمارها فى غياب مدخل ونموذج يحدد منظورات ورؤى وعناصر تساعد على توجيه الممارس الدولى ومن ثم فعالية الممارسة مع المواقف والمشكلات.

ويعتمد بناء مثل هذا المدخل والنوذج على الوقائع العالمية بمتغيراتها المختلفة، والبشرية التى تعيش فى كوكب واحد،وحقوقه فى الحياة،وأنماط تفاعله مع بيئته،والتنميةالاجتماعية بمستوياتها المختلفة، وخبرات الممارسة السابقة .

ويحتاج الممارس الدولى إلى أفكار واقعية واضحة والتركيز على هيكلة وتنظيم هذه الأفكار فى إطار مدخل معرفى ونموذج محدد قابل للتطبيق فى الممارسة الدولية للخدمة الاجتماعية.

ويعد المدخل والنموذج المعرفى إثراء للمعرفة العلمية للخدمة الاجتماعية فى أى مستوى من مستويات الممارسة المهنية،وتساهم الأفكار النظرية والمعرفية فى فهم لماذ...؟ وتبرير وشرح الأفكار والقرارات التى يتخذها الممارس فى الممارسة،ومن ثم فالمداخل والنماذج بما تحمله من عناصر وأفكار يمكن وصفها بكونها عنصرا رئيسيا فى فعالية الممارسة المهنية على كافة الأصعدة والمجالات المهنية.

ومهنة الخدمة الاجتماعية تروج للتغيير الاجتماعى، وحل مشكلات العلاقات الانسانية ،وتمكين وتحرير الناس لتحسين حياتهم، بتطبيق نظريات السلوك الانسانى فى البيئة الاجتماعية، والأنساق الاجتماعية، وتدخل الخدمة الاجتماعية مع الناس أيا كان مكان ومستوى تواجدهم، وتفاعلهم مع بيئتهم،بالاعتماد على مبدأى الحقوق الانسانية،والعدالة الاجتماعية كمبدأين أساسيين فى الخدمة الاجتماعية[١].

ولذ يعد العلاقة بين الفكر والأداء،والنظرية والتطبيق ضرورة للتعرف على الكيفية التى يبلغ كل منهما الآخر،ويجب أن يكون الممارس الدولى قادرا على[٢]:

١-التمييز بين المداخل والنماذج النظرية للخدمة الاجتماعية الدولية.

٢-المساهمة فى فهم حقوق الفرد ومسؤلياته والتأثير على الممارسة الدولية المعاصرة.

٣-النظر فى مفهوم بديل عن طبيعة منظور الخدمة الاجتماعية الذى يعتمد على التمكين.

والممارسة الدولية للخدمة الاجتماعية تتم فى سياق إجتماعى وسياسى دولى ،والأفكار فقط لاتؤثر على طبيعة المجتمع الدولى، ودور الخدمة الاجتماعية الدولية والممارس الدولى هو وساطة بين المجتمع العالمى والدولة، ويوضح العلاقة بين

المجتمع الدولى والرعاية الاجتماعية الدولية ويمثل ذلك السياق السياسى لممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية.(٣)

وتعد الخدمة الاجتماعية الدولية حقلا من حقول دراسة الخدمة الاجتماعية،وتقوم وتنهض على جوهر المعرفة فى الخدمة الاجتماعية،التى تنظر للفرد فى البيئة ،ويؤكد ذلك الاطار أهمية الثقافة التى تمتد وتشمل الاطار العالمى.

وتوكز الخدمة الاجتماعية الدولية على الحقوق الاجتماعية والقدرة الثقافية، ولذا فان إطارها النظرى يعتمد على نظريات العولمة، والحقوق الانسانية، والتنمية.

حيث ظهرت قوى العولمة فى التسعينات من القرن العشرين، والتى تعد قوة متزايدة لدفع وزيادة الاهتمام بالخدمة الاجتماعية الدولية.

ويمكن تعريف العولمة بأنها حزمة من التدفق العالمى للأفكار، وسلطة المعلومات، واستثمار إنتاج البشر، كما أنها الوعى بأن العالم مكان واحد وقرية واحدة.(٤)

ويوجد جهود لتطبيق معارف ونظريات العولمة الاقتصادية والاجتماعية والقطاع الثقافى والبيئى فى الواقع المحلى،وتتبنى هذه الجهود منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولى.

ومن هنا يعد أساسا فى الخدمة الاجتماعية الدولية فلسفة ومبادئ الحقوق الانسانية والتعبير عن هذه المبادئ فى القوانين الدولية.

وكذا توضح نظريات التنمية أسباب الفقر وإستراتيجيات مواجهته،كما تتطلب ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية بصفة أساسية نظريات الهجرة ،ومن المفيد أيضا مفاهيم مثل، الاشباع، الاستثناء الاجتماعى، القطاع الانسانى، التى تعمق ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية فى كل الدول.(٥)

ثانيا : مدخل الرؤية المتكاملة، العناصر والأبعاد:

إن التحليل الدقيق لمفاهيم الخدمة الاجتماعية الدولية يوضح بشكل أو بآخر عناصر وأبعاد المدخل التكاملى للخدمة الاجتماعية الدولية،حيث نجد المفاهيم تشير

لمدخل الرؤية المتكاملة كاطار لممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية.

وتتحدد العناصر والأبعاد فى أربعة عناصر أساسية للمدخل التكاملى فى ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية وهى: (٦)

١-المنظور العالمى.

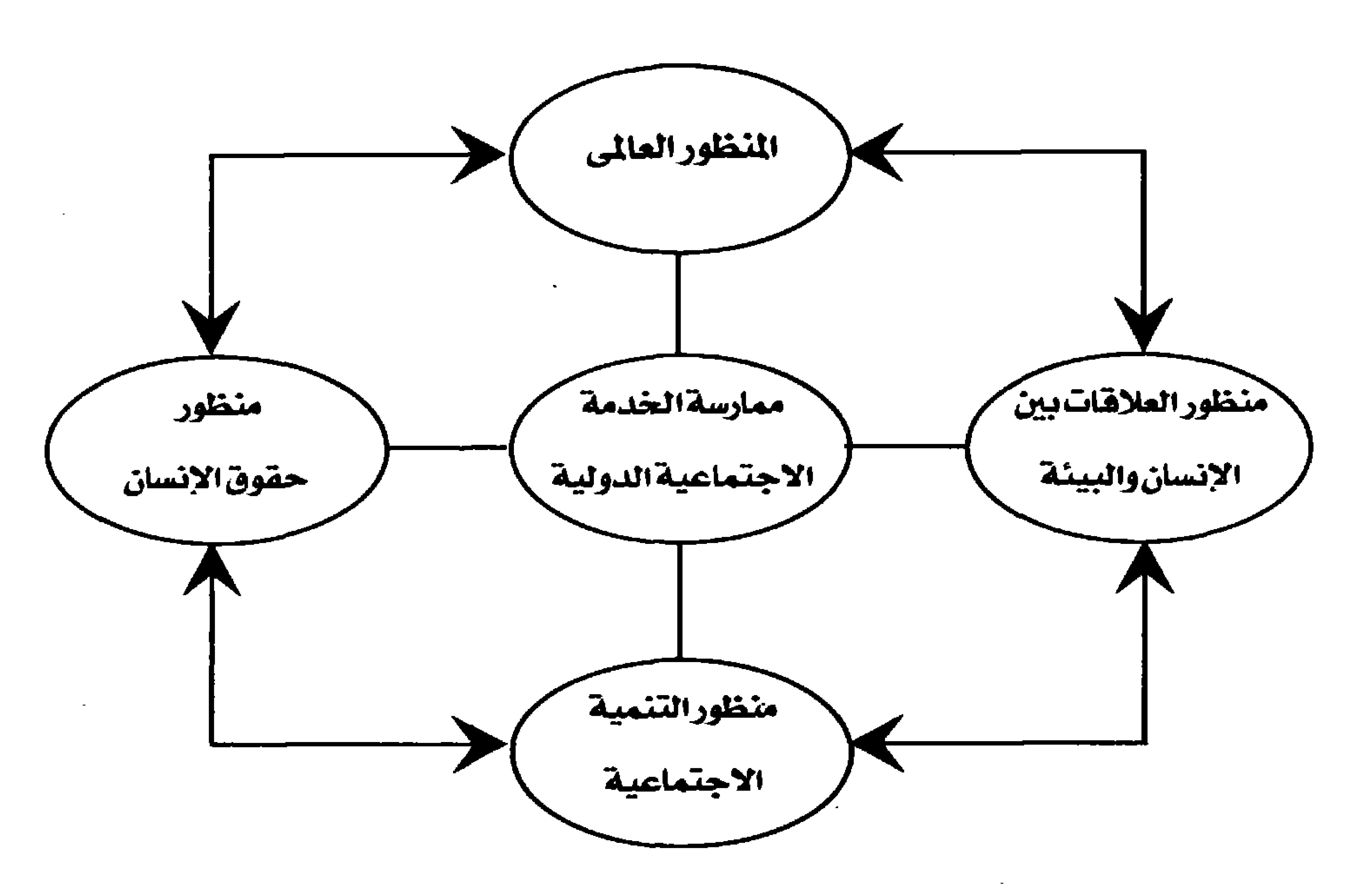
٢-منظور حقوق الانسان.

٣-منظور العلاقات بين الانسان والبيئة.

٤-منظور التنمية الاجتماعية .

وهذه العناصر والأبعاد موجهه للممارسة الدولية فى أى موقف أو مشكلة،وتساهم فى التحليل والتفسير، وتحديد الأسباب والعوامل،وذلك بالاعتماد على منظورات وعناصر المدخل فى صورة كلية وشاملة متكاملة،تساعد على توجيه الممارسة وتوقع فاعليتها وتحقيق أهدافها.

ويوضح الشكل التالى هذه العناصر والأبعاد المكونه لمدخل الرؤية المتكاملة فى الخدمة الاجتماعية الدولية:



شكل يوضح عناصر مدخل الرؤية المتكاملة للخدمة الاجتماعية الدولية

ويبين الشكل السابق ترابط وتكامل العناصر التى تكون مدخل الرؤية المتكاملة فى ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية باعتباره مدخلا شاملا للممارسة المهنية.

إن المنظور العالمى والنظرة العالمية توضح الوحدة الأساسية باعتبارها الكرة الأرضية،ولا تستثنى هذه النظرة فردا أو شريحة سكانية ما أو مكان ما.

وهو منظور يربط فى وحدة واحدة مفهوم القرية العالمية وتدعم وتعزز العناصر الثلاث الأخرى هذا النظور العالمى فى ترابط كامل.

ويمثل عنصر حقوق الانسان الأساس القيمى للخدمة الاجتماعية الدولية،ويجب أن تركز ممارسات الخدمة الاجتماعية الدولية وفقا لهذه الحقوق الأساسية والحريات المصدق عليها عالميا،من خلال سلسلة من القوانين والاعلانات

الدولية،ويحدد هذا المنظور الرؤية والأهداف التى تقود وتوجه الخدمة الاجتماعية الدولية.

أما عنصر ومنظور العلاقات بين الانسان والبيئة فيعكس أهمية البيئة الطبيعية التى يعيش فيها الانسان باعتباره جزءا منها،وقد يكون خطرا على البيئة باعتبار البيئة المجال الذى تحدث فيه التنمية والخدمة الاجتماعية الدولية.

وبالرغم من أن هذا العنصر يعد جزءا من المنظور العالمى إلا أنه يعامل بشكل منفصل نظرا لأهميته وللأخطار التى يتعرض لها،ويدعم هذا المنظور منظور التنمية المحلية.

ويعد عنصر ومنظور التنمية المحلية مكونا هاما لممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية،وذلك لإهتمام الخدمة الاجتماعية بالتنمية،والتمية الاجتماعية ذات قيمة أساسية متعددة المستويات والأبعاد لاحداث التنمية وتحسين نوعية الحياة للناس .

إن العناصر الأربعة مهمة للغاية وكل منها يدعم الآخر،ومترابطة فى تكامل، وأى عنصر أو منظور واحد من هذه العناصر غير كاف لممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية.(٧)

ثالثا: المنظور العالمي: The Global Perspective

وهو العنصر الأول لمدخل الرؤية المتكاملة فى ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية ،ويزودنا هذا العنصر بالمكونات التى من المحتمل أن تركزعليها وتهتم بها الخدمةالاجتماعية الدولية.

ويقترح هذا المنظور وحدة العالم أو القرية العالمية، ولكن علينا الاعتراف بأن العالم ملىء بالتنوع على كل الأبعاد والمستويات،فكيف إذن يمكن التوفيق بين الوحدة والتنوع؟ ومفهوم علمى سيقود البعض إلى العولمة التى تشير إلى التنمية التى تربط الكرة الأرضية بنظم عديدة.

ولايمكن كذلك تجاهل الاتجاهات التى تنادى بالمحلية فى الجوانب والأبعاد

الثقافية والاقتصادية والسياسية ،وبذلك فهناك ثنائية متناقضة تتمثل فى العولمة والمحلية.

واستخدام المنظور العالمى فى مدخل الرؤية المتكاملة فى الخدمة الاجتماعية الدولية يركز على ستة أبعاد تتكون من مجموعة من الثنائيات المتناقضة وبعدين يساعدان على التوافق، ومع التناقض بين الوحدة والتنوع يوجد التكامل المتبادل كوسيط للتوفيق بين البعدين.

وتتحدد الأبعاد الستة فى :

١-الوحدة : Unity

٢ -التنوع : Diversity

٣ -الاعتماد المتبادل: Interdependence

٤ - العولمة : Globalization

٥ - المحلية: Localization

٦ - المواطنة العالمية: World Citizenship

وفيما يلى عرض مختصر لهذه الأبعاد:

(١) الوحدة :[٨]

إن أساس الوحدة الكونيةحقيقة تربط الانسانية فى وحدة واحدة،حيث أن الانسان من سلالة وأصل واحد، ويسكن فى نفس الكوكب كوكب واحد،وله حاجات أساسية واحدة، والأحداث التى تحدث فى البيئات المحلية،وإستجابة الحاجات للرؤى الثقافية،ووحدة المعارف الانسانية،ونحن جميعا كبشرنتأثر بشكل أو بآخر بأى تغيرات قد تطرأ على الكرة الأرضية، ويعد الانبعاث الحرارى مثالا على ذلك،كما توجد العديد من الأمثلة فى القرية الكونية.

(٢) التنوع:

بالرغم من الوحدة الانسانية بعناصرها ، إلا أن طبيعة الحياة والكائنات البشرية بالكرة الأرضية متنوعة،وفى الحقيقة أن الثقافة تجعل الناس يكيفون حياتهم للظروف التى يعيشون فى إطارها ويتفاعلون معها، وينتج عن ذلك تنوع ثقافى هائل.

وأدرك الانسان منذ القدم أنه لا يستطيع العيش بمفرده،وأدرك كذلك أنهم مختلفون،وأحيانا قد يتصارعون،ويوجد كذلك تنوع عالمى هائل مرتبط بالنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية،وغالبا ما ينتج عنها تنافس وأحيانا صراع بين النظم.

إن التنوع إذن سمة من سمات البشرية، يؤثر بدوره فى العلاقات والتفاعلات الانسانية فى إطار أبعاد حضارية وثقافية للمجتمعات البشرية.

(٣) الاعتماد المتبادل: (٩)

يوفر التنوع فى عالم كونى واحد بيئة أكثر ثراء من عالم واحد يحمل خصائص بيئية وسكانية ثابتة،ويمكننا التفاعل بين التنوع والوحدة وأن نتعلم جميعا ونستفيد من خبرات وتطور الآخرين، كما أن فهمنا لطبيعة وأسباب التنوع يقودنا لاحترام الاختلاف وليس للخوف منه.

وبالرغم من أن الاعتماد المتبادل فى الكون إيجابيا، فلا يمكن أن نتجاهل أن إعتماد العالم على بعضه البعض يمكن أن يكون سلبيا،فمثلا الأحداث فى أى جزء من العالم يؤثر فى باقى أجزاء العالم، كما أن النزاعات المسلحة والاضطرابات السياسية والاقتصادية يزيد من عدد اللاجئين والمشردين.

(٤) العولمة:

إذا ما أشار عنصر الوحدة إلى توحد الكرة الأرضية، فان العولمة بطبيعتها تشير إلى الوجود التجريبى لعدد من الأطر العالمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية.

والعولمة ليست جديدة، ولكن ما أبهر العالم الآن سرعة إيقاع العولمة وحجمها المزهل، والنتائج الملموسة للعولمة بدعم من المؤسسات العالمية الكبرى ومؤسسات المجتمع المدنى.

(٥) المحلية:

يقابل العولمة بعدا متعارضا وهوالمحلية،ويمكن رؤية العولمة كنظم عالمية تفرض نفسها على البعد المحلى،وبالرغم من ذلك لايمكن تجاهل أهمية المستوى المحلى،فبدون البعد المحلى لايوجد أساس للبعد العالمى،وعلى الجانب الآخر تتهم العولمة بتجاهل المستويات المحلية لعدم إتصالها بأهدافها.(١٠)

إن البعد المحلى هو الساحة الأساسية للتفاعلات الانسانية، والسياق الذى يتفاعل معه الانسان فى البيئة،وتتبلور ثقافته وقيمه.

(٦) المواطنة العالمية: (١١)

بالرغم من أن العولمة والمحلية عنصران متناقضان إلا أنهما وجهين لعملة واحدةوتقوم المواطنة بالتوفيق بين العنصرين،ويؤكد الكثيرين أن مفهوم المواطنه مرتبط بظهور المجتمع المدنى العالمى،ويمكن التعبير عن المواطنة على المستويين العالمى والمحلى، وترى المواطنه أن العولمة مرتبطة بالمحلية،ولاتقتصر المواطنة على الجنسية أو الاقليم، حيث أن البشر أولا وأخيرا مواطنون فى عالم واحد.

رابعا:منظور حقوق الانسان: (١٢)

يعتبر منظور حقوق الانسان مكونا رئيسيا فى مدخل الرؤية المتكاملة فى الخدمة الاجتماعية الدولية،ويوفر أساسا قيميا وحقوقا لممارسة الخدمة الاجتماعية.

ويفهم هذا المنظور من خلال أربعة أبعاد هى:

البعد الأول: يتكون من القيم والمبادىء التى ترتكز عليها حقوق الانسان.

البعد الثانى: هو مجموعة الحقوق ذاتها.

البعد الثالث: هو عالمية القيم والحقوق المقتبسة منها.

البعد الرابع: هو دور حقوق الانسان كمرشد وموجه للحياة والسلوك والممارسة المهنية.

وفيما يلى عرض موجز للأبعاد الأربعة لمنظور حقوق الانسان:

(١) القيم والمبادىء:

تعود حقوق الانسان فى الغالب للقرن الثامن عشر حيث وصلت ذروتها فى الاعلان الفرنسى لحقوق الانسان،والاعلان الأمريكى للاستقلال، وبالرغم من ذلك إلا أن العناصر الأساسية لحقوق الانسان كانت موجودة وتطبق فى ثقافة الدول الغربية وغير الغربية، وفى مجتمعات قديمة كثيرة.

وساعدت العولمة على دعم وتعزيزالقيم والمبادئ فى كل بقاع القرية الكونية من خلال الانفتاح على ثقافة الآخر وقيمه ومبادئه.

وترتكز حقوق الانسان وتنهض على كرامة الانسان وتوفير حياة كريمة للانسان، والتطبيق الفعال لحقوق الانسان هو ذلك الذى ينتج عنه إكتمال أخلاقى مستقبلى.

وتوجد ثمانى قيم فلسفية أقرها مركز الأمم المتحدة لحقوق الانسان وهى:

١-حق الحياة للبشر وغير البشر.

٢-الحرية والديمقراطية ،حيث يولد كل البشر أحرارا.

٣-المساواة وعدم التمييز.

٤-العدالة.

٥-التكافل.

٦-المسئولية الاجتماعية،وهى مسئولية المجتمع الدولى للوقوف مع الدول لمواجهة مشكلاتهم وإغاثتهم.

٧-التقدم والسلام وعدم العنف.

٨-العلاقة بين الانسان والطبيعة،ويجب أن تكون علاقة إنسجام فلا يعتدى الانسان على الطبيعة ويدمرها.

(٢) حقوق الانسان:

حدث تطور فى مضمون وفهم حقوق الانسان، كما بين الاعلان العالمى لحقوق الانسان،وشجع تطور حقوق الانسان الاهتمام المتزايد بالحقوق المدنية والسياسية عن بدايات إدراك حقوق الانسان فى القرن الثامن عشر.

وتبع ذلك تدريجيا مطالب بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،ويوجد جيل ثالث من الحقوق تم الاعتراف بها بشكل كبير باعتبارها مطالبا مشروعة وعالمية، وتشمل الحق فى السلام والتنمية والبيئة النظيفة البعيدة عن الدمار،ويعطى الجيل الثالث من الحقوق معنى على المستوى الجماعى باعتبارها حقوق تخص المجتمع أو السكان ككل أكثر من إنطباقها على الفرد بالرغم من إستفادة الفرد منها،وتتضمن هذه الحقوق الحق فى التنمية الاقتصادية والمياه النظيفة...الخ.(١٣)

(٣)عالمية وشمولية القيم والحقوق:

إن لبعد العالمية والشمولية طبيعة هامة وموضع جدل وحوار، بين أنصار النسبية الذين يقولون أن القيم الأخلاقية التى تركز عليها الحقوق محددة تاريخيا وثقافيا،أى تحددها الثقافة والتاريخ،وأنصار العالمية الذين يقولون أن كل القيم والحقوق عالمية بشكل كامل،ولا يجب أن تختلط عالمية حقوق الانسان بنسبة ثابتة غير متغيرة من الحقوق، ويجب تحديد هذه الحقوق.

وأدت العولمة بصورة مباشرة إلى دعم وتعزيز عالمية وشمولية القيم والحقوق وإدراك الناس لهذه القيم وتلك الحقوق.(١٤)

(٤) حقوق الانسان كمرشد للحياة والسلوك:

يرتبط البعد الرابع لمنظور حقوق الانسان بالهدف الكلىّ من المنظور،وأكثر تحديدا نجد حقوق الانسان والمبادىء التى ترتكز عليها يجب أن تحدد كيف تعيش البشرية؟ وعلى أى المستويات.؟

إن حقوق الانسان ليس مجرد حماية من الاستغلال وسوء الاستخدام، ولا مجرد تلقى الدعم الاجتماعى ،ولكنها توجه السلوك البشرى، فمثلا على المستوى الفردى كيف يعامل الفرد سجين لديه؟ وفى المقابل على المستوى الدولى كيف يتوصل مجلس الأمن إلى القرارات؟.

وحقوق الانسان إذن موجه لسلوك الانسان فى المواقف المختلفة وهى التى تدفعه لسلوك ما فى موقف ما،باعتبارها قيما موجهه للسلوك البشرى.

خامسا: منظور العلاقة بين الانسان والبيئة:

وهو المنظور الأيكولوجى الذى يركز على البيئة الطبيعة التى يعيش فى إطارها الانسان،ويرتبط بها حياته ويعتمد عليها كل حياته.

وأشار إفى Ife (١٥) إلى أن المشكلات والأزمات البيئية عديدة وتعد هامة فى الوقت الحاضر وقارن بين نوعين من الاستجابة للمشكلات البيئية فى:

الاستجابة الأولى: هى مواجهة مشكلات بيئية محددة عن طريق حلول مستقلة ومنفصلة،وتلعب الأفكار الدور المطلوب فى هذا المدخل خاصة فى الدول الغربية من خلال التقدم والتطور الصناعى والتكنولوجى.

الاستجابة الثانية: وأطلق عليها الاستجابة الخضراء The Green Response التى نظرت لمشكلات البيئة على أنها أعراض لمشكلات أكبر وأن المشكلات فى البيئة نتيجة للنظام الاجتماعى والاقتصادى والسياسى، وأنه يجب تغيير هذه النظم.

وهناك إستجابة ثالثة وهى الاستجابة الروحية أو المعنوية، حيث لايهتم المجتمع اليوم كثيرا بالطبيعة، والرغبات المادية تحكم علاقات الناس بالكون، فليس هناك إرتباط لهم بعالمهم ،وإهتم الناس بالدين والسماء وأهملوا الأرض،إذن مشكلة البيئة مشكلة روحية مرتبطة بعالمنا الداخلى،وكيف نعبر بأنفسنا عن واقع بيئتنا.

وفى هذا المنظور يوجد إعتراف بأهمية الاستجابة الثالثة لمشاكل البيئة،ومن المهم تحديد مشكلة معينه وإيجاد حلول مناسبة حتى لوكانت قصيرة الأمد،مع

ضرورة وأهمية البحث عن حلول فاعلة طويلة الأمد، لاحداث تغييرإقتصادى واجتماعي وسياسي.

إن المشكلات الأيكولوجية فى البيئة يمكن إيجاد حلول فاعلة لها بالتغيير الاقتصادى والاجتماعي والسياسى أكثر من إستخدام التطور المعرفى والتقدم التكنولوجي.

ويعد علاقة الانسان بالبيئة إستجابة طبيعية والاستجابات الثلاث هامة لمشكلات البيئة.

وتتحدد علاقة الانسان بالبيئة فى المدخل الأيكولوجى فى أربعة أبعاد متكاملة ومتداخلة فى الحياة وهى: (١٦)

(١)القداسة والوحدة: Holism and Unity

ويصف هذا البعد الحياة أن العالم الذى نعيش فيه وكل الظواهرجزء من شبكة من العلاقات المعقدة والمترابطة،ومركبة ومتكاملة،ويؤدى هذا المدخل لرؤية مركزية رئيسية للعالم، ينتج عنها إحترام للحياةكلها،والقيمة الجوهرية لعالم الطبيعة والأخلاقيات القوية المتحفظة،ويجب التركيز فى هذا البعد على أهمية الاتحاد والوحدة بين البشر والطبيعة من المنظور المعنوى والعملى.

(٢) التنوع : Diversity

يركزالبعد العالمى والأيكولوجى على الوحدة والقداسة التى تساعد فى إيجاد التوازن بين التنوع ،غير أن البشرية تستفيد من تنوعها الكبير على مستويات كثيرة،ولذا فان الطبيعة تستفيد من التنوع،سواء تنوع الأجناس وكذلك الظروف فى شبكة الحياة،ويعد الثبات بديلا للتنوع والثبات يساوى دمار البيئة.

(٣) التوازن: Equilibrium

ويعتبر التوازن بعدا هاما مع وجود التنوع، وتكمن الأهمية بين الكائنات المتنوعة والظروف المختلفة، مثل الرطوبة والجفاف والحرارة والبرودة،وكذلك تأثير الناس على البيئة والحاجات المرتبطة بها.

إن البيئة يجب أن تحتفظ بتوازنها، وأن سبب أى مشكلة هو وجود خلل فى هذا التوازن المطلوب فى البيئة.

(٤) الاستمرارية: Sustainability

أصبح مبدأ الاستدامة والاستمرارية عنصرا أساسيا فى الفكر التنموى والأيكولوجى،حيث يجب على الانسان العمل على بقاء واستمرارية الطبيعة عبر الأجيال.

حيث يوجد إستنزاف للموارد، وإهدار للأراضى والمياه والمعادن فى أغلب أجزاء الكرة الأرضية، ويركز هذا المبدأ على إدارة الموارد الطبيعية بشكل حريص وصورة جيدة للحفاظ على مقدرات البيئة الطبيعية وبقائها واستدامتها.

سادسا:منظور التنمية الاجتماعية:

يستخدم مصطلح التنمية الاجتماعية بطريقتين،الأولى تستخدم الاجتماعى فى مقابل الاقتصادى والثقافى والسياسى والقانونى...الخ،أما الطريقة الثانية فترى التنمية الاجتماعية على أنها تنمية المجتمع ككل بكل أبعاده المختلفة، والطريقة الثانية تعد مدخلا واقعيا يرتبط باهتمام الناس باعتيار التنمية الاجتماعية تنمية للمجتمع ككل، وهى عملية معقدة فى كل أبعاد المجتمع.

والتنمية الاجتماعية عمليات مخططة لاحداث الغيير الاجتماعى بهدف تحسين العلاقات الاجتماعية بين الناس فى إطار دينامية عمليات التنمية الاقتصادية.

وحدد سميث وتودارو Smith & Todaro فهما شاملا للتنمية من خلال ثلاث أهداف رئيسية للتنمية هى: (١٧)

١-زيادة الامكانات والموارد المتاحة وتوسيع نطاق توزيع الخدمات.

٢-لرفع مستويات المعيشة إقتصاديا وإجتماعيا وتنمية المفاهيم الثقافية والقيم الانسانية.

٣-توسيع نطاق الخيارات والفرص الاجتماعية والاقتصادية.

ويتكون مفهوم التنمية الاجتماعية من خلال تطورها منذ بداية التسعينات من القرن العشرين من خمس عناصر رئيسية هى:

١-أسس من المبادىء والأخلاق والقيم.

٢-التركيز على الناس والموارد البشرية من خلال قياس رأس المال.

٣-إقامة شبكة مناسبة من المؤسسات والبناءات القومية.

٤-نظام كاف من العلاقات على المستويين الأكبر والأصغرمن خلال حرية وديمقراطية المشاركة.

٥-إيجاد بيئة قوية على المستوى الاقتصادى والسياسى والثقافى بواسطة الحكومات.

ويركز منظور التنمية الاجتماعية على أربعة أبعاد تتحدد فى :

(١)الأساس القيمى:

يأتى تركيز منظور التنمية الاجتماعية على القيم من خلال قبول تنمية المجتمعات فى أى مستوى،لأن التنمية أساسا من أجل الانسان الذى يعد أعلى قيمة من النظم،وقد أكدت تقارير التنمية البشرية أن هدف التنمية هو توسيع وزيادة الخيارات والفرص المتاحة للانسان فى المجتمع.

كما أن التنمية لاتحدث إلا من خلال الناس وبواسطتهم وتحدث من أجلهم،وتتنوع القيم الرئيسية للتنمية وتتعدد من المشاركة إلى المساواة وتكافؤ الفرص، كما تشمل كذلك حقوق الانسان والديمقراطية والحريات.

(٢)التدخل السريع:

يختلف التدخل فى التنمية الاجتماعية عن كل أشكال التدخل العلاجى، مهتمة بالاستجابة لمشكلات محددة، وهذه الاستجابات لاتمنع حدوث المشكلة والتنبؤ بحدوثها مستقبلا وتسعى للحد منها ، بل تركز على الطريقة التنموية التى تسعى لايجاد مجتمع يعكس القيم التى ترتكز عليها التنمية الاجتماعية وتنهض، ويمكن

بنائها،مهتمة بالبحث عن طرق تحسين الأوضاع والظروف والاهتمامات التى تحقق العلاقات الاجتماعية القوية ونوعية الحياة المقبولة لكل القطاعات السكانية فى المجتمع.

(٣)التنمية الاجتماعية متعددة الأبعاد: Multidimensional

يوجد للتنمية الاجتماعية متعددة الأبعاد معنيين ، أولهما يهتم بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية والأيكولوجية،وتستهدف تطوير كل هذه الأبعاد بشكل مترابط،بينما يصور المعنى الثانى أبعاد المجتمع فى علاقتها بالنظم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية والعمليات والقيم الاجتماعية.

(٤)التنمية الاجتماعية متعددة المستويات: Multilevel

وهو البعد الأخير فى منظور التنمية الاجتماعية، ويركز على أن التنمية الاجتماعية فى الحاجة للعمل على كافة المستويات،وأحيانا يعبر عن هذه المستويات بالمحلى والاقليمى والقومى أو الحكومى أو الدولى .

وغالبا ما يكون التركيز على قطاعات المجتمع أو الفرد والأسرة والمجتمع بشرط عدم تجاهل قطاعا أو جانبا من هذه القطاعات أو الجوانب أثناء إهتمامها بالقطاعات أو الجوانب الأخرى.

يعكس ذلك أن الاجتماعية منظور كلى شمولى ،يضع فى إعتباره أن هذا المستوى أو ذلك القطاع لاينفصل عن المستويات والقطاعات الأخرى فى القرية الكونية.

إن التنمية الاجتماعية فى أى مستوى أو قطاع لاتنفصل عن المستويات والقطاعات الأخرى، بل تتأثر بها وتؤثر فيها فى إطار العولمة والمتغيرات العالمية،وبذلك لايمكن تنمية مستوى أو قطاع فى غياب المستويات والقطاعات الأخرى،إنها عملية شاملة كلية وديناميية،والقيم التى تركز عليها وتنهض التنمية الاجتماعية فى المستويات الأكبر تتبناها التنمية فى المستويات الأخرى،حيث تتأثر هذه المستويات بالمستويات الأكبر.(١٨)

سابعا: الصورة الكلية لمدخل الرؤية المتكاملة في الخدمة الاجتماعية الدولية:

يعد هذا المدخل نموذجا لممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية يتكون من رؤى أربعة تمثل منظورات لهذا النموذج ينهض عليهاومركزا ومهتما بها، ولكل منظور عناصر يتكون منها ويتأسس عليها ويهتم بها،وتم عرض مختصر لكل منظور وعناصره المختلفة.(١٩)

(١)النموذج: The Model

يقترح هذا النموذج فى رؤيته المتكاملة لممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية، أنه من الضرورى أن نفكرفى المشكلة القائمة وخيارات الحلول من وجهة النظر الأربعة التى تكون النموذج وينهض عليه.

مثال ذلك، لو واجه الأخصائى الاجتماعى مشكلة اللاجئين الباحثين عن اللجوء إلى دولة أخرى فى دولة ما،فان رد الفعل يكون تحديد وتحليل إحتياجات اللاجئ ،وكيف يمكن مقابلتهاعلى المدى القصير الحالى، ولكن الحل الكامل لهذه المشكلة بعد النظر إليها والاهتمام بها من جانب الخدمة الاجتماعية الدولية،يقوم الأخصائى الاجتماعى الدولى بتحليلها فى إطار الرؤى والمنظورات الأربعة السابق الاشارة لهم، وكذلك من المنظور المحلى، وأنها كذلك مشكلة من مشكلات حقوق الانسان،وعلى الأخصائى أن يبحث عن حلول فى نطاق حقوق الانسان،وكذلك الجوانب الأيكولوجية يجب دراستها مثل المكان أو الدولة وسبب هذا اللجوء، ويكون الاهتمام إذن مركزا على هؤلاء اللاجئين وعلى قضايا التنمية الاجتماعيةالمتصلة بهم.

وبناء على ذلك فان مدخل الرؤية المتكاملة فى ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية هو:

١-وسيلة لتحليل كافة جوانب المشكلةأو الموقف المرتبط بممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية.

٢-طريقة لتحديد أسباب ونتائج الأحداث الماضية.

٣-نموذج لتحديد وتحليل الحلول الممكنة ونتائجها.

٤-رؤية ووجهة نظر شاملة لعمليات التدخل الفعلي والواقعي.

ولعل مبررات مدخل الرؤى المتكاملة هو الحاجة لنموذج تحليلي يوضح ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية،وأن شمول المنظور العالمي يجب أن يكون واضحا عندما نلقي الضوء والتركيز على كل ماهو دولي ونحن في عصر العولمة.

ويعتبر هذا المدخل طريقة أساسية تساعدنا لفهم مصطلح دولي والأبعاد المتعددة التي تساعد في هذه العملية،ولايوجد خلاف في شمول منظور القيم، باعتبار القيم تؤدي للسلوك الحميد،وليس هناك أفضل من القيم الدولية لحقوق الانسان، ويرتكز شمول المنظور البيئي على أهمية منطقية باعتباره بوتقة الأنشطة الانسانية،وفي حالة غيابه أو إنهياره يهدد باقي الجوانب،إن كل الحلول الممكنه يجب أن تأخذ في إعتبارها المواءمة مع نظام العلاقات البيئية.

(٢)مدخل الرؤية المتكاملة ونظريات الخدمة الاجتماعية:

لايوجد خلاف بين مدخل الرؤية المتكاملة ونظريات الخدمة الاجتماعية ،ولكن مدخل الرؤية المتكاملة يعد إمتدادا للنظريات المعاصرة للخدمة الاجتماعية.

حدد بيني Payneنظريات الخدمة الاجتماعية ونماذجها في ثلاث أقسام هي:

-نظريات ونماذج علاجية إنعكاسية Reflexive-therapeutic.

-نظريات ونماذج جماعية إجتماعية Socialist-Collectivist.

-نظريات ونماذج إصلاحية فردية. Individual-reformist

وهذا التقسيم الفئوي مفيد للغاية لكن الخدمة الاجتماعية الدولية في الوقت الحاضريجب أن يتم تقديمها وتفسيرها من خلال مدخل متكامل للرؤى والمنظورات الأربعة تساعد لفهم هذا المدخل ،ويتضح الترابط والعلاقة بين هذه الرؤى والمنظورات الأربعة ونظريات الخدمة الاجتماعية الحالية،حيث يعكس منظور حقوق الانسان

الأخلاق والقيم التى تهتم بها الخدمة الاجتماعية منذ بداياتها الأولى، وكذلك المنظور البيئى ليس بجديد على الخدمة الاجتماعية،وكثير من نماذج التقدير والتدخل فى الخدمة الاجتماعية مشتقة من المنظور البيئى ،ولذا فان المنظور البيئى يرتبط إرتباطا قويا بكل نظريات الخدمة الاجتماعية ويتيح لها إتجاها جديدا للممارسة المهنية.

(٣)تطبيق مدخل الرؤية المتكاملة فى الخدمة الاجتماعية الدولية:

يمكن بسهولة معرفة تطبيق مدخل الرؤية المتكاملة فى الخدمة الاجتماعية الدولية من خلال إهتمامات الأخصائيين الاجتماعيين،وعملية تحليل المواقف ،وتخطيط إستراتيجيات التدخل ،وكذلك تطوير خطط تدخل الخدمة الاجتماعية .

١-إهتمامات الأخصائيين الاجتماعيين:

ويمثل المدخل إتجاها مناسبا لاهتمامات كل المهنيين فى الخدمة الاجتماعية،وإستفادة الأخصائيين الاجتماعيين من تبنى مدخل الرؤية المتكاملة،سوف ينعكس على إهتمامات الأخصائيين بحقوق الانسان عالميا،ويدركون المنظور البيئى ومنظور التنمية الاجتماعية فى كل جوانب ممارستهم المهنية، وسوف تسود فى كل ممارستهم مع المشكلات والمواقف،سواء أكان الاهتمام بالممارسة فى تحليل ما يكون وما يحتمل أن يكون ،وما ينبغى أن يكون،وسوف يصبح ذلك طبيعة ثابتة لدى الأخصائى أن يفكر بشكل عالمى وان يدرك قضايا الحقوق والأبعاد البيئية، ويمارس فى إطار قواعد منظور التنمية الاجتماعية لمجتمع يسعى لرفع مستوى الناس للأفضل وتحسين نوعية حياتهم،والمساواة، وتعدد الخيارات والفرص أمام العملاء كأفراد وجماعات دون تمييز فى البيئة الطبيعية.

وبذلك فان مدخل الرؤية المتكاملة بمنظوراته وعناصره يمثل بلاشك إهتمامات جميع الأخصائيين الاجتماعيين، وقد يرجع ذلك إلى شموليته وتكامله، كما تعكس عناصره الواقع العالمى بمتغيراته المختلفة، والتوفيق بين العالمية والمحلية ولاتتباين القيم التى يتبناها عن تلك القيم المحلية فى أى مجتمع،وإهتمامه بعلاقة الانسان ببيئته،وحقوقه الانسانية،والاهتمام بالتنمية الاجتماعية بمفهومها الشمولى فى كل

المستويات،ويتبنى المدخل نموذجا يعكس فى عناصره المختلفة أهداف وأغراض الخدمة الاجتماعية الدولية،والأساس القيمى لها،إرتباطا جوهريا بالخدمة الاجتماعية الدولية، بما يساهم فى توجيه وفعالية الممارسة الدولية.

٢-تحليل الموقف:

يتعامل الأخصائى الاجتماعى دائما مع مواقف تعد مهنية ولايمكن التعامل والتدخل مع هذه المواقف دون تحليل يساعد على فهم وتفسير الموقف والوقوف على الأسباب التى أثرت فى هذا الموقف،وكلما كان التحليل دقيقا واقعيا كلما أمكن للأخصائى الاجتماعى وضع الخطط المناسبة للتدخل والتعامل مع الموقف وكلما توقعنا نجاح الدور المهنى والتعامل الايجابى مع الموقف.

ويتطلب تحليل الموقف الذى يتعامل معه الممارس المهنى باعتباره عملية فنية موجهات نظرية معرفية ونماذج ترشد الممارس وتوجهه للاجابه على تساؤل كيف يمكن تحليل الموقف؟ ومااللجوانب والأبعاد التى يجب أن يركز عليها؟

إن مدخل الرؤية المتكاملة أداة لتحليل الموقف، ويمكننا من فهم أى موقف على كل المستويات وبكل الأبعاد، ومن جوانب متعددة،ويساعدنا بالتالى من فهم مفصل وتحليلى ومناسب،كما يقودنا المدخل لمعرفة إدراك العناصر العالمية المتصلة بالموقف سواء أكانت مساهمة فى وجود الموقف وسبب فى وجوده،أو مقدمة لحلول جيدة.

وبذلك يمكن القول بوضوح تام أن فهم الموقف، وتحليل العوامل المسببة فى وجوده يتطلب رؤية عالمية.

ويدعو مدخل الرؤية المتكاملة إلى وضع حقوق الانسان فى الحسبان،عند تحليل الموقف ويدعو للتساؤل هل هناك إهدار لحقوق الانسان فى هذا الموقف؟

ولسوء الحظ فان حقوق الانسان مهدرة على مر التاريخ ويتمثل ذلك فى تجارة الرقيق، ومعاملة المرأة بشكل دونى،وانتهاك حقوق الطفل، وقتل الأقليات بوصفهم غير متحضرين،...الخ وحقيقة هذه الأمثلة موجودة فى العصر الحديث وإن إختلفت ظروفها وحجمها وتفاصيلها،بين المجتمعات والدول.

ويجب أن ننظر للبشر على أساس حقوق الانسان،فى إطار مبدأ الاعتراف بحق الأفراد والجماعات بالاختلاف وأن يكون لكل منهم تصرفه ورأيه الخاص.

والمنظور البيئى هام فى مدخل الرؤية المتكاملة،لأن الأخصائى الاجتماعى يفكر فى الموقف من منظور تحليلى ويبحث فى علاقة العوامل البيئية بالمشكلة موضع الاهتمام،فمثلا الفقر قد يكون بسبب التدهور البيئى، وهل تؤثر البيئة الطبيعة على الناس؟،إن البيئة هى الساحة الأساسية التى يتفاعل ويتعامل معها الانسان، فمنها يستقى ثقافته وقيمه وسلوكه،وفيها تحدث تفاعلاته ومشاركاته.

أما منظور التنمية الاجتماعية المرتبط بتحليل الموقف،مثال ذلك تركيز التنمية القومية على المناطق الحضرية دون غيرها، والتركيز كذلك على الصناعة أو طبقة معينة من الناس.

وفهم موقف محلى فى سياقه القومى الواسع يعد هاما جدا فى التحليل،وربما تكون عملية التنمية المحلية غير مناسبة وغير فعالة بشكل ملحوظ، فمثلا قيام الأثرياء بالتنمية المحلية الذين لايهتمون برغبات وحاجات وثقافة الجمهور من عامة الناس.

٣-تخطيط التدخل:

لايتم التدخل المهنى للخدمة الاجتماعية إلا من خلال خطة واقعية وإستراتيجية يتم بنائها وفقا للتحليل الجيد للموقف، وإدراك العوامل والمسببات ،ووفقا للقدرات والامكانات المتاحة وتلك التى يمكن إتاحتها، ووفق فترة زمنية محددة،لتحقيق أهداف معينة هى الغرض من التدخل المهنى، ويدرك العميل ويشارك فى كل مراحل وعمليات بناء خطة برنامج التدخل المهنى.

إن مدخل الرؤية المتكاملة مفتاحا لتخطيط التدخل وتحليل الموقف كما سبق إيضاح ذلك،ويمكن أن نعرف دوره من خلال تصور موقف محدد يستدعى تدخلا مهنيا،والموقف الافتراضى والذى يعتبر شائعا هو عن شريحة سكانية مهمشة وفقيرة وتتأثر بسهولة بأى أحداث خارجه عن إرادته،وتواجه هذه الشريحة مشكلة البطالة،وفى هذا الموقف كيف يمكن تخطيط إستراتيجية شاملة للتدخل تعتمد على

مدخل الرؤية المتكاملة وتؤكد عليها فى التدخل حيال هذا الموقف ؟ والذى يمكن أن يعتمد على عدد من العناصرهى:

١-أنها موجهه للناس.

٢-أنها تتضمن مكونا علاجيا تتطلبها حقوق الانسان ومشاركة الناس فى التنمية الاجتماعية.

٣-يوضع فى الاعتبار الجانب البيئى،وإذا كان عائقا يمكن تغييره أو إستبداله.

٤-يوضع فى الحسبان حقوق الانسان ومعرفةأى إنتهاكات لهذه الحقوق وتأثيرها على المواقف الراهنه وسلوك ومعنويات الأفراد والجماعات.

٥-ينظر المدخل للموقف من منظور عالمى ويستهدف شمول البعد العالمى فى عملية التدخل.

٦-سيستدعى مواجهة الموقف منظور التنمية الاجتماعية داخل السياقين القومى والاقليمى.

٤-تنفيذ خطة التدخل:

يتم تنفيذ خطة التدخل المهنى وفق الفترات الزمنية المحددة والأنشطة والمشاركات المحددة مسبقا لتحقيق أهداف معينة بمشاركة العميل.

وإن تنفيذ خطة التدخل المهنى فى إطار مدخل الرؤية المتكاملة من منظور التنمية الاجتماعية يتم من خلال التحليل وتخطيط التدخل وكذلك التقويم، ويتم كل ذلك فى إطار واحد شامل لعملية موحدة،والتنفيذ ليس الهدف الأخير كما يعتقد البعض،فربما يحدث التنفيذ عندما يتعلم الناس من خلال تحليل مواقفهم ومن خلال ثقتهم فى إحراز تقدم ولو بسيط، أو من خلال تنمية مهاراتهم فى كل مراحل عملية التدخل.

ثامنا : رؤية نقدية لمدخل الرؤية المتكاملة في الخدمة الاجتماعية الدولية:

يمكن نقد مدخل الرؤية المتكاملة لممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية من خلال منظوراته ومكونات عناصره كنموذج للممارسة الدولية على النحو التالى:

(١) ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية:

أنه بالرغم من صحوة الاهتمام بالخدمة الاجتماعية الدولية خاصة بعد ما أحدثته العولمة من تأثيرات كونية على المجتمعات البشرية، ورغم هذا الواقع العالمى وتعدد صور الاهتمام بالرعاية والخدمات الدولية، من خلال منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية، والدور المتنامى لمنظمات المجتمع المدنى العالمى،وتعدد الجهود الدولية والتدخلات لمواجهة المشكلات العالمية، إلا أن ذلك لم يفرز مفهوما واحدا أكثر توافقا وإتفاقا لدى الباحثين والممارسين الدوليين للخدمة الاجتماعية الدولية.

والممارسة الدولية بذلك لم تفرز بصورة واقعية واضحة مدخلا ونموذجا يوجه الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية الدولية، نتيجة لتشتت الجهود والممارسات بين الدول والمنظمات الدولية من ناحية، وتباين إعداد الأخصائيين الاجتماعيين بين الدول من ناحية أخرى، لتباين مناهج وأساليب تعليم الخدمة الاجتماعية ومفهومها وأهدافها بين الدول.

ولايؤثر تباين إعداد الأخصائيين الاجتماعيين على إفراز مدخل ونموذج محدد من خلال ممارساتهم فقط، ولكن أيضا على تباين تطبيق النموذج لاختلاف القدرات والمهارات والمعارف الضرورية،فضلا عن تباين الاهتمامات والأغراض ليس لدى الممارسن فقط بل بين الدول والتجمعات البشرية.

ولذا فان الممارسات المهنية للخدمة الاجتماعية الدولية ماذالت متواضعة لايمكنها من إختبار مدخل أو نموذج محدد يؤثر ويوجه فى الممارسات الدولية ويتأثر بها.

أن تباين درجة المشكلات الاجتماعية بين الدول،ودرجة إدراك الناس

بالمواقف والمشكلات من ناحية أخرى، قد يؤثر بلا شك على قدرات المدخل والنموذج على التطبيق بمستوى واحد فى كل الدول ،وقد تكون المشكلة من أين يبدأ التطبيق؟

وكيف يمكن للممارس الدولي التوفيق بين الثنائيات المتناقضة، الوحدة والتنوع،والعولمة والمحلية فى إطار واحد؟وهل يمكن إحداث توازن ولو جزئى بين مثل هذه الثنائيات فى عناصر النموذج؟

وكيف يمكن لممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية أن تحدث توازنا مناسبا بين الدولة والسوق ،وتكسب ثقة أفراد المجتمع؟ إن الأدبيات والدراسات والبحوث لم تستطع الاجابه بحسم على مثل هذه القضايا، مما قد يؤثر فى تفسيرالممارس وتحليله للمواقف والمشكلات، بما يعكس ضرورة وجود ممارس مهنى أكثر مهارة وقدرة ومعرفة لممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية.

وهل تؤثر أيديولوجية الممارس الدولى فى تصادمها بأيديولوجية المجتمع والرؤى والمنظورات التى يتبناها النموذج فى الممارسة الدولية.؟

(٢)المنظورالعالمى:

تحدد الرؤية العالمية الكرة الأرضية وحدة واحدة وأساسية فى التحليل وكأنه لايوجد تباين وإختلاف بين الدول والوحدات ، بل بين الدولة الواحدة يوجد تباينا بين المجتمعات المحلية سواء إجتماعيا وثقافيا وإقتصاديا وسياسيا،بمعنى تجاهل التفريد فى التعامل مع الوحدات الصغرى، ويجب أن نعى بأن القرية الكونية تموج بالتناقضات والتنوع على كافة المستويات وفى كل الأبعاد.

فكيف إذن يكون الربط بين الوحدة والتنوع؟ وعدم تجاهل التنوع والاختلاف فقد تمثل قدرات فى الممارسة يمكن إستثمارها فى مواجهة بعض المواقف والمشكلات ،كقدرات ذاتية للمجتمع.

وبذلك فان المنظور يتجاهل المناداه وبقوة بالمحلية فى كل الأبعاد الثقافية والاقتصادية والسياسية،بل ويتناقض معها،وذلك فى إطار وجود صعوبات فى الاعتماد المتبادل بين الدول.

ومع تجاهل العولمة للبعد المحلى الذى يعد أساسا للبعد العالمى فبدون البعد المحلى لا يوجد بعد عالمى، ورؤية العولمة كنظم عالمية تفرض نفسها على البعد المحلى ومتهمة بتجاهله.

يفترض المنظور أن المجتمعات البشرية تأثرت بالعولمة ومتغيراتها بدرجة واحدة،ولكن يوجد تباين ما فى درجة تأثر المجتمعات البشرية بالعولمة وما أحدثته من تغيرات، وكذلك فى درجة تقبل الشعوب للتغيرات التى أحدثتها العولمة.

تعامل المنظور مع الأبعاد والجوانب الاجتماعية والثقافية مثل الأبعاد والجوانب الأخرى وكأن الأبعاد الاجتماعية والثقافية لأى شعب من الشعوب لايرتبط بتاريخ وحركات إجتماعية وتراث حضارى بلورالهوية الاجتماعية والثقافية للانسان فى المجتمع.

ولعل صدام الحضارات والثقافات دليلا على عدم القدرة فى التوفيق بين التناقضات والثنائيات التى يتبناها المنظور العالمى ورؤيته للثنائيات وأن الاعتماد المتبادل وسيطا لتحقيق التوفيق المطلوب بين الثنائيات .

إن تكيف الناس مع ظروفهم وأوضاعهم- وغالبا ما يسود ذلك بصور واضحه فى الدول النامية على وجه الخصوص- ينتج عن ذلك تنوعا ثقافيا هائلا مما يعزز التعددية والتنوع أكثر من الوحدة.

لايمكن تجاهل السرعة والتغيرات المذهلة التى أحدثتها العولمة فى الكرة الأرضية،ولكن ذلك لايطمس هوية وثقافة بسهوله ويسر.

تزعمت عناصر الرؤية العالمية بعض المفهومات التى لم تراع متغير الأمية لدى الشعوب الفقيرة،وغياب الوعى الاجتماعى والسياسى لدى هذه الشعوب.

(٣)منظور حقوق الانسان:

يتجاهل المنظور ثقافة حقوق الانسان،حيث لا يمكن أن تتحقق رؤى هذا المنظور فى غياب ثقافة حقوق الانسان، ويوجد تباين ثقافى واضح بين البشر فى الكرة الأرضية بين الانسان فى الدول المتقدمة والنامية فى هذه الثقافة، ومن ثم

تعامل المنظور مع المجتمع العالمى كأن ثقافته المتعلقة بحقوق الانسان واحدة.

يؤثر ذلك فى إعتبار حقوق الانسان مرشدا وموجها للحياة والممارسة الدولية للخدمة الاجتماعية.

وتجاهل المنظور كذلك أن هناك حقوقا إنسانية يتباين مفهومها من ثقافة مجتمعية لأخرى ومن دولة لأخرى، مما يؤثر على الممارسة الدولية.

(٤)منظور العلاقة بين الانسان والبيئة:

إذا ما كانت البيئة نتيجة للنظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وهى متباينه بطبيعتها من دولة لأخرى مما يتوقع معه تغير البيئة من دولة لأخرى، وعلاقة الانسان بالبيئة قد تكمن فى إستجابات عدة تختلف باختلاف ثقافة الانسان والتى تختلف بدورها من مجتمع لآخر،ومع التنوع بمستوياته المختلفة من حيث الأجناس والظروف البيئية والطبيعية يتوقع معه تبايناً فى السلوك الانسانى،وتدهورا فى العلاقة بين الانسان والبيئة خاصة فى الدول النامية،حيث يلجأ الأقل دخلا لاستخدام أساليب من شأنها تدهور البيئة كأساليب لتحسين نوعية حياتهم، وفى هذه الحالات تستغل البيئة إستغلالا غير مناسب ويؤدى بدوره لاختلال التوازن الطبيعى فى البيئة والذى يعد من صنع الانسان.

يعكس كل ذلك تباين وتعدد السلوك الانسانى وإرتباطه بالبيئة الطبيعية،وكذا تعدد البيئات وتباينها، بالاضافة إلى العلاقات غير المواتية بين الانسان وبيئته والتى تؤدى لتدهور البيئة.

وفى ضوء ذلك لايمكن التعميم والشمولية فى التحليل للمواقف والمشكلات البيئية عند التعامل معها.

(٥)منظور التنمية الاجتماعية:

التنمية الاجتماعية تختلف فى درجة وسرعة تحقيق أهدافها من مجتمع لآخر طبقا لقدرات المجتمع وموارده الطبيعية وغير الطبيعية،وإمكاناته المادية والبشرية والتنظيمية،وقدرات مؤسساته وتنظيماته الحكومية وغير الحكومية،وأكثر من هذا وذاك

القدرات المجتمعية الذاتية للدفع بعمليات التنمية المحلية لتنبع من داخل المجتمع ذاته لا من خارجه،حتى لا تكون التنمية منقاده لمقابلة حاجات وأهداف غير واقعية لاتؤت ثمارها فى المجتمع.

ويغيب فى كثير من الدول النامية أهداف التنمية الاجتماعية لغياب الوعى التنموى لدى الناس والسياسة الاجتماعية وتقدير الحاجات ،وأساليب تفعيل منظمات المجتمع المدنى للمشاركة فى عمليات التنمية الاجتماعية.

والدول النامية بحاجة لمقدمات لعمليات التنمية والتهيؤ والاستعداد للتنمية وإنطلاقها،لدعم ديمقراطية المشاركة،وبناء المنظمات الفاعلة، وصحوة لمنظمات المجتمع المدنى، وبناء رأس مال إجتماعى معزز لعمليات التنمية الاجتماعية.

إن التنمية الاجتماعية لاتقوم وتنهض معتدة على المساعدات الخارجية،والمعونات الأجنبية، أو تمويل لمشروعات وبرامج من الخارج، إنها تعتمد وتنطلق من داخل المجتمع ذاته وقدراته وإمكاناته الذاتية للانطلاق.

كما أن التنمية الاجتماعية تعتمد بشكل مباشر على تدعيم حقوق الأفراد والمسؤلية، أكثرمن تمكينهم، ويبلور ذلك أهمية تركيز الخدمة الاجتماعية الدولية على تعزيز وتدعيم ثقافة المواطنة التى تنهض بالاعتماد على الحقوق والواجبات.

تاسعا: لاخاتمة:

يشمل مدخل الرؤية المتكاملة فى الخدمة الاجتماعية الدولية عددا من الأفكار والافتراضات يعتمد عليها المدخل كنموذج يوجه الممارسة الدولية للخدمة الاجتماعية،ويساعد فى التحليل والتفسير للمواقف والمشكلات ،كما يساعد على تنظيم التفكير المتعلق بالموقف أو المشكلة.

وبذلك فان النموذج يساعد كذلك فى إصدار الممارسين الدوليين لأحكام بشأن إعتقادهم بما يحدث فى الموقف أو المشكلة، وما يمكن القيام به من أدوار مهنية للتدخل المهنى لمواجهة الموقف أو المشكلة، ولماذا القيام بهذه الأدوار تحديدا دون غيرها؟

إنه مدخل ونموذج يعد إطارا نظريا معرفيا فكريا يوجه بالفعل الممارسة الدولية للخدمة الاجتماعية،ويتميز بالشمول والتكاملية.

إن المنظورات والأفكار والعناصر والافتراضات الأساسية تساعد على فهم الخدمةالاجتماعية الدولية فى سياق ممارستها وتدخلها المهنى مع أى موقف أو مشكلة مرتبطة،ولإتخاذ القرارات المرتبطة بالممارسة المهنية.

ويميل الأخصائيون الاجتماعيون لدراسة وتحليل الموقف على أساس من القيم والمعتقدات والافتراضات قد يدركون بعضه ولايدركون البعض الآخر،ويعتقدون كذلك أن كل الأنشطة المهنية يجب أن يقودها مجموعة من القيم المناسبة، ويضعوا فى إعتبارهم عددا من المجالات التى تنشط فيها الخدمة الاجتماعية الدولية.

ويجب التخلص من الثنائية والمحدودية والأحادية فى التحليل للمواقف ومحدودية التحليل والتفسير للمشكلات المهنية،ويجب أن يكون الممارسيين أكثر شمولا وتكاملا فى تحليلهم وتفسيرهم لمثل هذه المواقف والمشكلات الاجتماعية للوقوف على المسببات الحقيقية للمواقف والمشكلات،التى يتعاملون معها.

كما يجب أن يضع الممارسون المهنيون فى إعتبارهم الحقوق الانسانية محددا لأسباب المواقف والمشكلات الاجتماعية فى أى مستوى أومجال من مجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية الدولية.

ويجب أن يدرك الممارس الدولى كيفية التوفيق بين الوحدة والتنوع، العولمة والمحلية،وضرورة التركيز على الاعتماد المتبادل لكى يمكن التوفيق بين الثنائيات المتناقضة لفهم وتفسير أى مشكلة أو موقف فى الممارسة المهنية.

كما أن المسؤلية الاجتماعية فى إطار العولمة والدعوة المتنامية للمواطنه والعدالة والمساواة والحرية والديمقراطية،وصحوة المجتمع المدنى العالمى، أضحت مسؤلية دولية بشكل أو بآخر خاصة مع المشكلات الاجتماعية العالمية.

ويراعى كذلك الممارس الدولى فى تحليله وتعامله مع المشكلات الاجتماعية ومواقف التدخل المهنى نوع العلاقة بين الانسان وبيئته هل علاقة إنسجام أم علاقة

إعتداء وتدمير؟،وان مواجهة المشكلات البيئية يتطلب حلا طويل المدى وتغييرا إجتماعيا وإقتصاديا وسياسيا وثقافيا.

إن زيادة الخيارات والفرص المتاحة أمام الناس وتحسين نوعية الحياة والتوسع فى توزيع الخدمات أهداف أساسية للتنمية الاجتماعية،يجب أن توجه الممارسة الدولية تجاه تحقيق هذه الأهداف لتنمية تتسم بالاستمرارية ومتعددة الأبعاد والمستويات.

أن مدخل الرؤية المتكاملة يؤتى ثماره كمنوذج فى ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية يتسم بالشمول والرؤية المتكاملة، ويرتبط بنظريات ونماذج الخدمة الاجتماعية التقليدية بل ويدعمها.

ومن ثم فان الأخصائى الاجتماعى الدولى يفكر عالميا ويمارس محليا،ويفكر بأسلوب شمولى تكاملى من خلال رؤية تكاملية لها منظوراتها وعناصرها المختلفة،حيث ينظر للعالم كقرية كونية واحدة،وتمثل حقوق الانسان قيما أساسية ،ونمط علاقة الانسان بالبيئة ومنظور التنمية الاجتماعية بعناصرها المتعددة.

وفى إطار ما سبق يعد مدخل الرؤية المتكاملة فى ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية موجها معرفيا وأساسيا يثرى الممارسة الدولية من ناحية كما يمكن للممارسة الدولية إختبار هذا المدخل كنموذج فى الممارسة وإثرائه معرفيا،ولذا فان الخدمة الاجتماعية الدولية لاتمارس عشوائيا ولكن من خلال توجهات نظرية معرفية تتوافق مع واقع الممارسة الدولية للخدمة الاجتماعية.

ويعكس النموذج بشكل ضمنى مفهوما للخدمة الاجتماعية الدولية وكأنها تلعب دور الوسيط بين الدولة والقرية الكونية، ويتضح ذلك من مستوى التحليل والتفسير والمنظورات والعناصر التى يتبناها النموذج.

ذلك النموذج المعرفى الذى يهتم بالممارس الدولى كعامل للتغيير على أساس المثل العليا لمكافحة التمييز،والمبادئ التحررية،والاهتمام بطبيعة المجتمع الدولى،وفهم العالم الاجتماعى على أساس النظر لمزيد من التفاعل الايجابى بين الانسان

وبيئته،وفهم الكيفية التى يفهم بها العميل غيره من البشر فى العالم .

وتعد الحقوق والمسؤليات بديلا أكثر مناسبة للخدمة الاجتماعية المعاصرة فى كافة مستويات ممارساتها المهنية من التمكين الذى نشأت فى إطاره وواجه العديد من الانتقادات، إنه يبلور تحول أغراض الخدمة الاجتماعية وأهدافها فى العصر الحديث من المستهلك إلى الشراكة وفى ضوء ذلك نمت الأفكار والمعرفه والتراث الفكرى الحديث للخدمة الاجتماعية،بما فى ذلك الخدمة الاجتماعية الدولية ،وتبلورة وتحددت الاستراتيجيات والتكتيكات والأدوار المهنية للخدمة الاجتماعية ،وتبنت الخدمة الاجتماعية هذه الأغراض بحكم تفاعلها مع الواقع العالمى بمتغيراته وسياقاته المختلفة.

والمشاركة فى العلاقات الانسانية يعنى أن لدى الممارس الدولى نفوذا فى العالم الذى يدرسه، وبالتالى يكون لديه فهما أعمق عن الدولة والعالم الكونى الذى يهتم به، إن المجتمع الدولى لاينفصل عن أفراده أيا كان هؤلاء من حيث الجنس والاقامة والثقافة والحضاره.

المراجع:

(1) Karen (et.al.). International Perspectives on Social Work.Global Conditions and Local Practice.N..Y..Palgrave Macmillan. 2006. P: (3).

(2)Janathan Parker & Greta Bradley. Understanding and Theory in Social Work.London. Julietle oko.2008.PP: (17-18).

(3)Ibid..P : (19).

(4) A. Brysk,(et.al.).Globalization and Human Rights .Berkeley Unvi..of California Press.2002.P: (1).

(5) Terry Mizrahi& Larry E. Davis .International Socia Work. Encyclopedia of Social Work.N.A.S.W..vol.2 Oxford Unvi.. press.2008 PP: (483-484).

(6) G. Mohan & K. Stokke. Participatory Development and Empowerment.The Dangers of Locatisn. Third World Quartery,21(2).2000.PP: (248-255).

(7) David Cox& Manohar Pawar. International Social Work: Issues-Strategies and Programs. London. Sage Publications. Inc, 2006. PP: (26-27) .

(8) G. Mohan &K. Stoke Participatory Development and Empowerment : The Damgers of Localism. Third World Quarterly, 21, (2). 2000.PP: (255-261).

(9) J. A. Lee. the Empowerment Approach to Social Work Practice, N.Y..Columbia univ. Press,2001.PP: (379-380)

(10) David Cox & Manohar Pawar.op.cit..PP: (28-30).

(11)M.Kaldor. Global Civil Society an Answer to War, Cambridge Policy Press,2003,PP: (232-241).

(12) David Cox & Manohar Pawar,op.cit.PP : (30-32).

(13) M. Kaldor,op.cit.PP: (244-248).

(14) J.Ife,Human Rights and Social Work, Towards Rights-based Practice,Cambridge,Cambridge Unvi,Press,2001,PP: (24-25).

(15)Ibid., P: (7).

(16) David Cox & Manohar,op.cit.,PP: (33-35).

(17)J.,Ife.Community Development: Community-based Alternatives in an age of Globalization. Sydney, Australia Pearson Education. 2002,PP (33-38).

(18) David Cox & Manohar.op.cit.PP: (36-37).

(19) Ibid.,PP: (39-45).

(٣)

الفصل الثالث

البرامج والاستراتيجيات الأساسية للخدمة الاجتماعية الدولية

الفصل الثالث
البرامج والاستراتيجيات الأساسية للخدمة الاجتماعية الدولية

أولا: إطلالة عامة:

يتوقف التطور العلمى لأى علم من العلوم أو مهنة من المهن ،على درجة ومستوى تطور الأفكار والنظريات والنماذج والاستراتيجيات التى توجه الممارسة لأى مهنة من المهن، والتى ترتبط بدورها باختبار وتقدم وتطور الممارسة المهنية بعلاقة تبادلية شديدة القوة بينهما.

وما نريد أن نستخلصه أن الممارسة المهنية فى أى مجال من المجالات أو فى أى مستوى من المستويات ليست عشوائية ولكن توجهها أفكار وإستراتيجيات واقعية يمكن ممارستها مع العملاء فى الواقع، تلك الممارسة التى قد تختبر أفكارا نظرية ،أو نماذج وإستراتيجيات مهنية أو تساعد على التوصل لأخرى جديدة تثرى المعرفة والعلم والمهنة.

والواقع العالمى الجديد سريع التحول والتغير،والذى أصبح إجتماعيا قرية واحدة يسهل الاتصال والسيطرة على كل أرجائها وأركانها،ومحاولة إختفاء الشخصية الانسانية والتزايد التدريجى لهذا الاختفاء، فلم يعد هناك إنسان يسيطر على إنسان، ولكن محاولة سيطرة آلة على إنسان، فى شكل نمطى لم يكن معهودا من قبل.

وأدت الدعوات المتزايدة لحقوق الانسان والعدالة والمساواة وعدم التمييز وحقوق المواطنة والصحوة غير المسبوقة لمنظمات المجتمع المدنى خاصة منظمات المجتمع المدنى العالمى ،والاهتمام العالمى بالمشكلات الاجتماعية الدولية خاصة الفقر العالمى، وحقوق المرأة والطفل وعمالة الطفل ،والحرية والديمقراطية، ومشكلات اللاجئين والمهاجرين،والبطالة والأزمات العالمية كالأزمة المالية العالمية التى بدأت عام ٢٠٠٨ ،إلى ضرورة إرتباط الخدمة الاجتماعية الدولية فى ممارساتها بأبعاد هذا الواقع العالمى الجديد بمتغيراته المختلفة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وواقع مشكلاته الاجتماعية ،حتى يمكن لممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية أن تؤتى

ثمارها فى التفاعل بفاعلية مع الواقع الكونى الجديد.

ويجب على الأخصائى الاجتماعى الدولى أن يدرك بوعى هذه التغيرات الكونية،وآثارها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية على الانسان والمجتمع، وسرعة هذه التغيرات وتباينها بين المجتمعات الانسسانية ،ودرجة تقبل وإستجابة الانسان للتغيرات العالمية الجديدة وتجاوبه معها، وبصفة خاصة فى الدول النامية، إنه يشخص الواقع العالمى الجديد ويتعرف على أبعاده، ومشكلاته،حتى يمكن بناء وإختيار نماذج واستراتيجيات تتوافق مع هذا السياق والواقع المتغير.

ومن هنا كان تركيز نماذج واستراتيجيات الخدمة الاجتماعية الدولية التركيز على بناء القدرات الانسانية والتنظيمية والمجتمعية،والتمكين، والمساعدة الذاتية والاعتماد على النفس، والدمج والتماسك الاجتماعى ،وزيادة الدخل، والتنمية المجتمعية،ولكل استراتيجية إستراتيجيات رئيسية ترتبط بها وتؤدى إليها،وتساهم بصورة مباشرة فى تحقيق الأهداف، والتى بدورها ترتبط مع الواقع العالمى الجديد بمتغيراته وتغيراته المختلفة شديدة السرعة.

إن تشكيل البناء العالمى الجديد يميل ميلا شديدا للعقلانية، فكل شئ محسوب ويمكن بسهولة جدا أن يكون على درجة عالية من الكفاءة المتوقعة، والقابلية للحساب، والتنبؤ به، هذه العقلانية التى بدأت تميل للانخراط والتوجه نحو اللاعقلانية وغياب السيطرة الانسانية.

وما نريد التركيز عليه هو أن بناء الاستراتيجية يجب أن تكون واقعية ترتبط بالواقع، ولذا فان إدراك الواقع العالمى الجديد يعد هاما للممارسيين المهنيين الدوليين،ليس فقط فى بناء الاستراتيجييات والنماذج لممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية ولكن أيضا للتدخل المهنى الواعى عند التعامل مع المشكلات الاجتماعية العالمية،أو الممارسة الدولية.

ثانيا:في بناء الاستراتيجية:

الاستراتيجية مفهوم تاريخى عسكرى لفن الحرب، واستخدمه المفكريين

العسكريين، ومن التطورات التى طرأت على هذا المفهوم أنه أصبح يستخدم فى مجالات عدة وميادين كثيرة.

وقد تطلق الاستراتيجية حينا على مجموعة من الأهداف Targets وحينا آخر على غايات Objectives أساسية، وتستخدم أحيانا بالتركيز على الوسائل دون الأهداف أو على الاثنين مجتمعين.

ويجب أن يتضمن مفهوم الاستراتيجية أبعادا ومتغيرات هامة تتمثل فى عوامل الشخيص،والتقنية،والتنسيق،والحركة،والتوقع والسيطرة،باعتبارها أسلوبا مترابطا موحدا لتحقيق الأهداف الرئيسية مع الربط بين الماضى والمستقبل،ووسيلة لتشكيل الأهداف بعيدة المدى وتحديد البرامج وتخصيص الموارد ، كما أنها إستجابة للفرص ونقاط الضعف،ونظام لتوزيع المهام والمسؤليات،وتتسم بالقبول والاستقرار والاستمرارية.

والاستراتيجية بذلك إطارا عاما ومنهجا متناسقا ومنسجما مع أهداف المجتمع وغاياته، وتعكس فن العلاقات بين السياسات والتخطيط والممارسات، وتحدد منهج تحقيق الأهداف والغايات.

ومن ثم فان بناء الاستراتيجية يجب أن يشمل الأهداف والغايات والوسائل والبرامج فى أسلوب مترابط متناسق يربط الماضى بالمستقبل فى إطار إجتماعى وإقتصادى وسياسى وتنظيمى متكامل.

وقد يكون السؤال المنطقى كيف يمكن بناء الاستراتيجية؟

ونحاول الاجابة على هذا التساؤل من خلال:

(١)الخبرات اللازمة لبناء الاسترتيجية:

يحتاج بناء الاستراتيجية لمعارف ورؤى وأفكار متراكمة والتى لايمكن أن تتأتى إلا من خلال التعرف على الاستراتيجيات الأخرى فى المجتمعات الأخرى وفهم هذه الاستراتيجيات وماتنطوى عليه من أهداف وغايات وأساليب وبرامج وأسباب نجاح أو فشل الأساليب والبرامج وبذلك فان الثراء المعرفى والاطلاع على

التطور المعرفى المرتبط بمجال الاستراتيجيه يعد هاما فى بنائها وعناصرها.

ولاتقل الخبرات الميدانية أهمية عن المعارف، حيث تعكس إدراك الواقع والتعرف عليه وتحدد علاقة الاستراتيجية بالحاجات المجتمعية، وتوقع تقبل الاستراتيجية وواقعية أساليبها وبرامجها، ومن ثم المشاركة والتعاون فى تحقيق أهدافها ونجاح برامجها، كما أن الخبرات الميدانية تعطى فرصة أكبر للتعرف على البرامج والأساليب وغايات الاستراتيجيات السابقة والوقوف على الأسباب الحقيقية والواقعية لفشلها لعدم تكرارها.

وللخبرات أهمية فى دعم العلاقة بين السياسة الاجتماعية والاستراتيجية باعتبارها موجها أساسيا للاستراتيجية، وتحديد العلاقة بين الخطة والاستراتيجية، كى يمكن تحقيق أهدافها، والتوقع الصحيح لقدرة الاستراتيجية على تحقيق أغراضها.

وللخبرات دور كذلك فى التعرف على آراء الناس وحاجاتهم ودرجة شدة وحدة المشكلات الاجتماعية فى المجتمع،وفضلاعن ذلك التعرف على قدرات المجتمع وإمكاناته البشرية والمادية والمالية والتنظيمية، والعلاقة بين الدولة والمجتمع، وقدرات منظمات المجتمع المدنى، التى من خلالها يمكن توقع فعالية أساليب وبرامج الاستراتيجية ومن ثم توقع تحقيقها للأهداف والغايات.

(٢)متغيرات بناء الاستراتيجية:

يمكن تحديد هذه المتغيرات فى :

١-المعارف

٢-الخبرات الميدانية المتراكمة.

٣-تنوع وتعدد الخبرات فى أكثر من مجال.

٤-تشخيص أبعاد وسياق الواقع الاجتماعى والاقتصادى والثقافى والسياسى والتعرف عليه.

٥-التعرف على السياسة الاجتماعية والخطط .

٦-تحليل المواقف والمشكلات المرتبطة بمجال الاستراتيجية.

٧-تحديد وتقدير الحاجات لمجال الاستراتيجية وفئاتها المستهدفة.

٨-تحديد من هم الفئة التى تستهدفها الاستراتيجية ؟والتعرف على أوضاعهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية ودرجة مشاركتهم وتمكينهم، وثقلهم العددى فى المجتمع.

٩-تحديد الأساليب والبرامج المناسبة والواقعية لتحقيق الاستراتيجية لأهدافها

١٠-درجة توقع فعالية ونجاح الاستراتيجية وأساليبها وبرامجها.

١١-تحديد الفترة الزمنية اللازمة.

١٢-الارتباط بالشعور العام لدى أفراد المجتمع.

١٣-درجة القبول والاستقرار والاستمرارية.

١٤-المرونه.

١٥-التناسق والانسجام مع أهداف المجتمع.

١٦-القدرات الفنية والمهارية.

(٣)الاستراتيجية بين المستويات المحلية والقومية والعالمية:

لاتنعزل الاستراتيجية فى المستويات المحلية عن المستويين القومى والدولى،فالغايات والأهداف والموجهات واحدة، باعتبار الحلقات الثلاث متشابكة لايمكن فصلها، فالمجتمع المحلى يوجد فى مجتمع قومى وبدوره يتفاعل مع محيط ومجتمع عالمى.

ولعل الحقوق الانسانية، والمواطنه، والعدالة والمساواة،وعدم التمييز،والحرية والديمقراطية المتغيرات الحاكمة فى بناء أى استراتيجية فى أى مستوى من المستويات الكونية.

وعززهذه الرؤية وأدى لتقويتها العولمة والمتغيرات العالمية التى جعلت العالم

كقرية واحدة، وسهولة وسرعة الاتصال المذهلة بين المجتمعات بمستوياتها المختلفة،ونقل الثقافات وتعزيز الوعى الانسانى،وحرية الانسان والتجارة فى التنقل بين المجتمعات والدول، بالاضافة إلى أهداف المنظمات الدولية للرعاية الانسانية للانسان فى أى مستوى من الكرة الأرضية، وتدخل مثل هذه المنظمات وقد تتدخل الدول الكبرى لتعزيز هذه الرؤية إذا حدث خلل فى أى متغير من هذه المتغيرات الحاكمة فى أى مجتمع من المجتمعات.

ويوجد كثير من التوجهات والمواثيق والتعهدات، والقوانين الدولية التى تؤثر بشكل مباشر فى غايات وأهداف الاستراتيجية،كما أن هناك إستراتيجيات دولية، ورعاية إجتماعية دولية، وأساليب وبرامج دولية، ومن ثم فان أى استراتيجية فى المستوى المحلى لايمكن بنائها فى غياب أهداف وغايات المستويين القومى والدولى، والمتغيرات الحاكمة والمؤثرة فى أى إستراتيجية كونية فى أى مستوى من المستويات.

ومن ثم فان بناء الاستراتيجية عملية فنية ليست سهلة وهامة وفى حاجة لخبرات طويلة.

ثالثا: في برامج واستراتيجيات الخدمة الاجتماعية الدولية:

تعد البرامج والاستراتيجيات أساسية وهامة فى ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية ،ويحتاج بنائها لمعارف وخبرات ميدانية متراكمه وتنوع فى خبرات الممارسة بميادينها المختلفة .

ويعكس عدد كبير من الأخصائيين الاجتماعيين الممارسين فى مجالات مختلفة رؤية هامة تظهرها دراسة الخدمة الاجتماعية الدولية ، وتبنوا بالتالى عدد من الاستراتيجيات العامه للخدمة الاجتماعية الدولية ، وتكونت هذه الرؤية من خلال الدراسة، والقراءة العامة، والدورات التدريبية المرتبطة، بالاضافه للخبرات الميدانية المتراكمه فى الممارسه المهنيه فى مجالات متباينه .

وأن الكثيرمنهم تبنوا هذه الاستراتيجيات لأنها تمثل شعورا عاما وأسلوبا منطقيا لا يمكن الممارسة إلا من خلالها ، كما أدرك هؤلاء أن بعض الاستراتيجيات كالتمكين

أو الدعم وبناء القدرات ملازمين للتقدم .

وأدركوا كذلك أن العجز فى الموارد هوالذى فرض إستخدام المساعدة الذاتية والتنمية الذاتيه المنطلقة من داخل المجتمع .

وبالتالى كان لدى هؤلاء الممارسين شعور عام يتبلور فى أن التخفيف من الفقر والاستفادة من الخدمات الأساسية، وإكتساب قدر من الحرية، يتطلب بعض الدخل ومن هنا فان إستراتيجيات زيادة الدخل لها أولوية خاصة فى الخدمة الاجتماعية الدولية .

ومن ثم فان بناء الاستراتيجية ليست عمليه هينه بل شاقة ولها أبعاد علمية معرفية وقدرات فنيه مهارية، لها متطاباتها الأساسية ،حيث يستلزم ذلك معارف وخبرات متراكمة وقدرة على تحليل وتقويم وإستنباط وإستقراء واقع الممارسة المهنية فى العديد من المجتمعات والدول فى مجالات متباينه للممارسة الدولية للخدمة الاجتماعية،وعلاوة على كل ذلك إختبار وفعالية الاستراتيجية المقترحة للممارسة فى مجال بعينه فى مجتمعات متباينه ومتعددة،يعكس كل ذلك إن بناء الاستراتيجية عمليةعلمية فنيه مهارية يفرزها واقع الممارسة الدولية فى مجتمعات ومواقف متباينه.

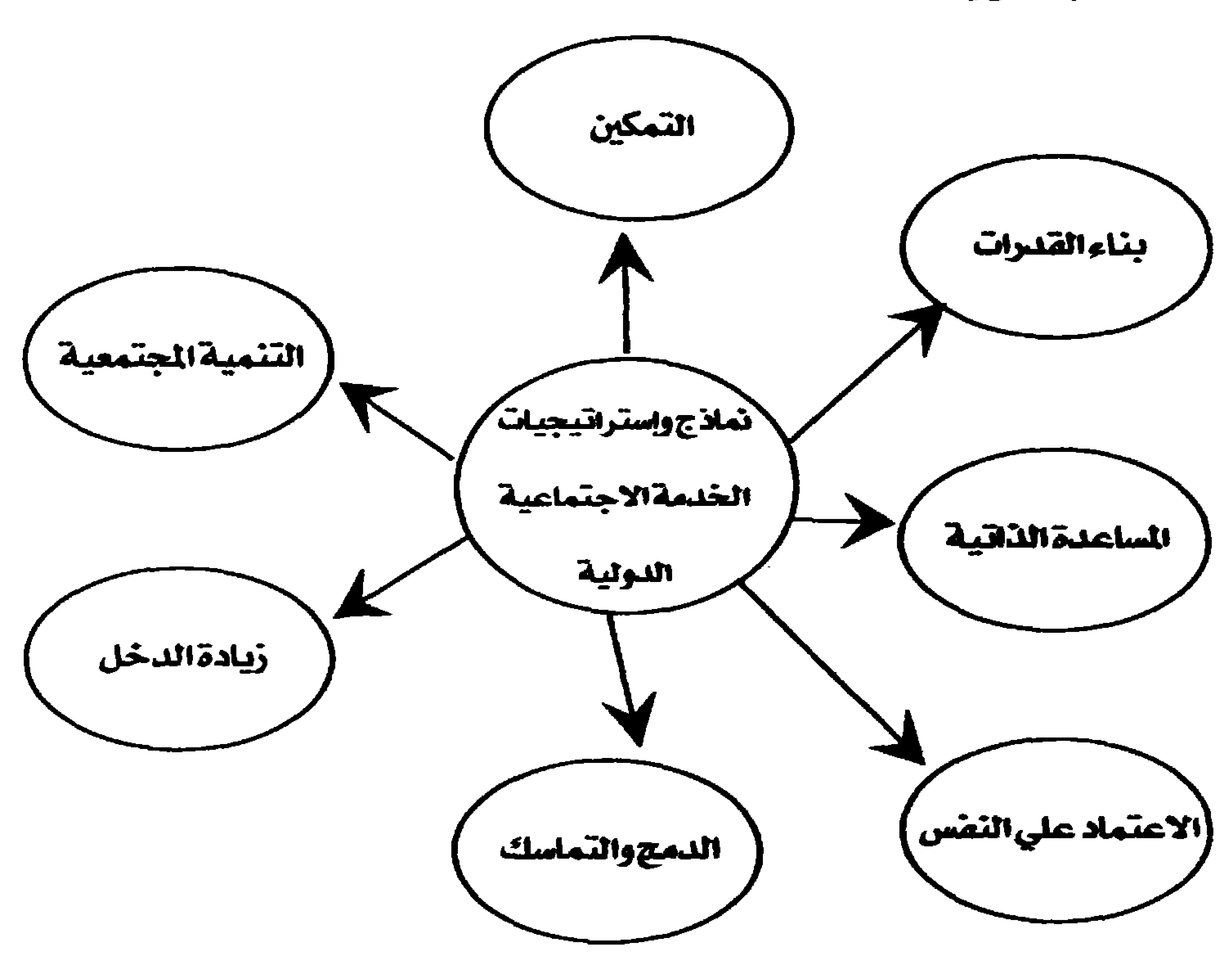
وتتسم هذه الإستراتيجيات بالمرونه، حيث يمكن تغييرها أو تطويرها أو إيجاد أخرى بديلة أو جديدة، أو إعادة ترتيب أولوياتها طبقا للتطور المعرفى وتراكم خبرات الممارسة فى الخدمة الاجتماعية الدولية.

وتعد هذه البرامج والاستراتيجيات محورا أساسيا لأى مجال من مجالات ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية ، ولايمكن أن تتم الممارسة المهنية عشوائيا فى غياب الاستراتيجيات الموجهه للممارسة ، وتتسم كذلك بأنها موقفية يتباين إستخدامها بتباين مجالات ومواقف الممارسة .

كما يمكن طبقا لهذه الاستراتيجيات تقويم الممارسة المهنية ومحدداتها ، وإختبارها ميدانيا ، وتحديد حدود العلاقة وقوتها بين المعارف النظرية والموجهات

المهنية والممارسة فى الواقع الميدانى، لتفعيل العلاقة التبادلية بين معارف الخدمة الاجتماعية والممارسة المهنية ، ومن ثم توقع التطوير المعرفى للخدمة الاجتماعية وتفعيل الممارسة المهنية فى المجالات المختلفة للممارسة .

وتتعدد النماذج والاستراتيجيات التى يستخدمها الممارس الدولى فى الخدمة الاجتماعية الدولية، ويوضح الشكل التالى الاستراتجيات الأساسية فى الخدمة الاجتماعية الدولية.



شكل يوضح أنواع النماذج والاسترتيجيات الرئيسية فى الخدمة الاجتماعية الدولية وتتحدد هذه الاستراتيجيات فى :

رابعا: إستراتيجية التمكين : Empowerment

مصطلح التمكين أصبح دارجا فى الخدمة والتنمية الاجتماعية مثله فى ذلك مثل أى مصطلح ويحدد قاموس أوكسفورد معنى التمكين بأنه :(١)

(١) القدرة على فعل شئ وإحداث نتائج .

(٢) السلطه الممنوحه أو المخوله .

(٣) القدره الرسميه أو السلطه اللازمة للفعل أو الأداء .

(٤) إمتلاك الأمر أو الضبط على الآخرين .

إن التمكين يمنح السلطه أو القدرة وهو إستخدام وإستثمار السلطة والقدرة بشكل شرعى أو رسمى لتحقيق هدف معين ، إذن التمكين يعنى أن تمنح السلطه أو تمنح أنت السلطة .

وتذكر لى lee (2001)(٢)أن التمكين هو عملية بواسطتها يهتم الأخصائى الاجتماعى بمجموعة من الأنشطة مع العميل بهدف تقليل العجز والضعف الذى حدده التقدير السلبى المؤسسى على عضويته فى مجموعه مميزة بالمؤسسة .

ولعل لى leeهنا تركز على أن الخدمة الاجتماعية تركز على تمكين العميل،وهو وحدة إهتمام الخدمة الاجتماعية ،بعد تحديد وتقدير الموقف أو المشكلة ،وإدراك العميل لقدراته،حتى يمكن الاعتماد على الذات لمواجهة الموقف أو المشكلة .

بينما يركز تعريف Weissberg(٣)على أن التمكين هو الحاجه إلى لعب دور إجتماعى نشط ،وهذه الحاجة يعبر عنها فى صيغة الانضمام للمنظمات المحلية ومعه مجموعة من الأهداف للعب دور فى النظام السياسى ودعم إتخاذ القرار ، ورفض التأويل الشديد على التمكين قائلا بأن ممارسة السلطة على الآخرين لاتجلب السعادة أو الكيان المتكامل ، ولاتحقق المساواة بالضرورة ، ولا تجلب المشاركة الديمقراطية فى المجتمع .

إن أدبيات الخدمة الاجتماعية تركز على تمكين قدرات الأفراد والجماعات والمجتمعات للتغلب على الصعوبات والمعوقات والمشكلات القائمه والمحتمله وحسن توظيف وتوجيه القدرات والامكانات الفردية والجماعية والمجتمعية لتحقيق الأغراض والأهداف ، ويرتبط ذلك بمجموعة من أنشطة العملاء وتوجيه واستثمار النواحى الايجابية التى تستهدف التقوية والتمكين .

ولفهم التمكين فى ممارسة الخدمة الاجتماعية إعتبرت لى (Lee (2001[٤] التمكين مدخلا متكاملا فى العمل مع خدمة الفرد الاكلينيكية ومداخل الاصلاح المجتمعى ، باعتبار التمكين وسيلة لممارسة الخدمة الاجتماعية يحدده البناء السياسى الفردى ، وقواعد الحقوق الانسانية تجاه تحقيق الأهداف ،ولذلك المدخل الاكلينكى ومدخل الاصلاح المجتمعى يركزان على العمل مع الأفراد والأسر والجماعات الصغيرة والمجتمعات والنسق السياسى .

وفى هذا الاطار حدد آدمز (Adams (2003[٥] التمكين فى الخدمة الاجتماعية باعتباره نظرية تهتم بكيفية تجميع الناس للتحكم فى حياتهم وأسلوب معيشتهم ، وذلك بمجرد تحقيق إهتماماتهم كجماعة ، ووسيلة تمكن الأخصائيين الاجتماعيين من البحث عن تقوية الناس والعملاء .

والتمكين إذن إستراتيجية نظرية فكرية تحدد عملية بواسطتها يمكن تحكم الأفراد والجماعات والمجتمعات فى ظروفهم وأوضاعهم وتحقيق أهدافهم لتدعيم قدرتهم على العمل وتحسين نوعية الحياة والسيطرة عليها.

وهو عملية نقل المسؤليات من السلطات الأعلى للسلطات الأقل، لحثهم على المشاركة، وتدعيم المرونة والابداع، والحرية فى صنع القرارات،واللامركزية،وضمان فعالية الخدمة،وبناء روح التعاون والثقة بالنفس والآخرين.

ومن أهم قيم التمكين، التعاون ضد المنافسة، الحرية ضد السيطرة،التوجيه الجماعى ضد تجاهل المجتمع،الشخصية ضد الأنانية،المساواة والعدالة ضد عدم المساواة.

بينما تتحدد عناصر التمكين فى:

١-تهيئة الحرية للتصرف فى إختيار الطرق والأساليب التى تحقق الأهداف.

٢-تعزيز الثقة يالذات وتنمية القدرات والمهارات، وتقدير القدرات والمهارات الذاتية فى إنجاذ وتحقيق الأهداف، وكلما ذادت القدرة المدركة ذادت الثقة الذاتية والكفاءة فى الأداء.

٣- الإدراك الواعى بالتأثير على المجريات والأبعاد الجوهرية فى الموقف أو المواقف المحددة.

٤-الطموح فعلى قدر الطموح تكون درجة التأهل للتمكين.

٥- الوصول للمعلومات.

٦-المشاركة.

٧-المحاسبية.

٨-القدرة التنظيمية المحلية.

ويتطلب التمكين من الأخصائى الاجتماعى مهارات تتركز فى، مهارات تحليل المشكلة، مهارات الاتصال، مهارات التفاعل،مهارات التقويم،مهارات تخطيطية ترتبط بتصميم البرامج والمشروعات وتنفيذها.

وتتحدد أهداف التمكين فى:

١- تنمية القدرات(الأفراد والجماعات والمنظمات والمجتمعات).

٢- تحقيق مزيد من العدالة والمساواة.

٣- بث الحرية، وديمقراطية المشاركة،والمرونه والابداع وتحمل المسؤلية.

٤- تحسين نوعية الحياة، والجودة.

٥- تدعيم روح التعاون وبناء الثقة بالنفس والقدرات والآخرين.

٦- التحكم فى الظروف والأوضاع والسيطرة عليها.

٧- ضمان فعالية الخدمات.

ويمكن تحديد مداخل التمكين فى:

١-الرعاية.

٢-النمو.

٣-المشاركة.

٤-الضبط أو التحكم.

ويرتبط التمكين كاستراتيجية فكرية بالواقع المجتمعي الذى يمكن أن يمثل تمثيلا صادقا لأبعاد التمكين، سواء أكان ثقافيا، نفسيا، إجتماعيا، إقتصاديا، تنظيميا، سياسياوالتى تمثل مجتمعة أبعاد التمكين فى أى نوع من أنواع التمكين أوأى مستوى من المستويات.

ويعتمد التمكين على عدد من المبادئ العامة هى:

* المساعدة.

* الثقة، والشفافية.

*المعرفة.

* التخطيط.

* التقويم.

* الترابط.

* الروح التعاونية والقدرة التنافسية.

* الحرية.

والتمكين متصل يمكن تصوره على درجات، فيوجد التمكين الكامل حيث الحرية الكاملة فى صنع جميع القرارات واختيار سبل تنفيذها،والاستقلالية التامة والمساواة الكاملة، إلى مدى ودرجات أقل من ذلك للوصول إلى السيطرة والأنانية،التبعية، وتجاهل المجتمع، والتمييز وعدم المساواة، المستوى الأول الأعلى يعتمد على درجة إقناع القادة والمسؤلين والادارة العليا بفلسفة التمكين، بينما الثانى يعتمد على قدرما يتوفر لدى المستوى الأدنى من قدرات تؤهله وتساعده على تحمل المسؤلية، وحسن استخدام السلطة، ودرجة النضج والوعى بتحمل المسؤلية وتبعاتها.

وتبعا لذلك فان التمكين يعتمد على تهيئة المساحة من حرية التحكم والتسلط والتصرف للمستويات الأدنى، والتى بدورها ترتبط بالعديد من المتغيرات التى تؤثر فى حجم ومرونة هذه المساحة على متصل التمكين.

إن تحقيق الأهداف الرئيسية للتمكين عملية كبيرة لايمكن إختذالها مثل الاستراتيجيات الرئيسية لعملية التمكين ، حيث يوجد طرق كثيرة يمكن بواسطتها للأفراد أن يسيطروا على حياتهم مع إختيارهم المطلق للاستراتيجيات التى تعتمد بشكل كبير على طبيعة الموانع والعقبات التى تحول دون سيطرتهم على حياتهم وهذه الطرق هى :

(١) هل توجد الموانع والصعوبات والعقبات داخل الأفراد والأسر والمجتمع خارجية ترجع للمحيط المجتمعى ؟

(٢) هل يجب على الأخصائى الاجتماعى التركيز على الاستشارة والعلاج أم التغيير الاجتماعى أم عليهما سويا ؟

(٣) هل مساحة الحرية المعطاه تتوافق مع القدرات والمهارات لدى المستهدفين؟

(٤) هل تؤدى الرعاية والتنمية للتمكين كعائد من عائدات الرعاية والتنمية؟

(٥) هل لدى المسؤلين الاقناع الكافى لدعم فلسفة التمكين؟

(٦) هل لدى المستهدفين الطموح والاستعداد والالتزام والثقة المتبادلة والمعلومات اللازمة التى تعزز التمكين؟

(٧) وأخيرا هل أبعاد الواقع المجتمعى الاجتماعى والثقافى والاقتصادى والسياسى يعزز ويدعم فلسفة التمكين؟

إن أسلوب التمكين نموذج لممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية ، ويرتبط بالأفراد وبالتطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتحرر فى مواجهة الاضطهاد البشرى .ولعل المصطلحات الدارجة لدى العمل المهنى للأخصائى

الاجتماعى مثل المدافعة،والمشاركة،وبناء القدرات،والشبكة والتشبيك ترتبط بالتمكين بصورة مباشرة.

خامسا:إستراتيجية بناء القدرات : Capacity

يناسب تماما التركيز العام على بناء القدرات التركيز السائد اليوم على التنمية ،فاذا لعب الناس دورا فعالا فى تنمية أى بعد أو جانب من أبعاد وجوانب تنمية مجتمعهم فان قدرات معينه هى التى ساعدت وسهلت قيامهم بهذا الدور.

ونركز فى المادة العلمية المتعلقة ببناء القدرات فى إطار أو مستوى محدد وهو بناء قدرات المنظمات المحلية ،إلا ان البنك الدولى يركز على بناء القدرات على مستوى الدولة أو الحكومة المحلية وعلاقتها بالأنشطة السياسية أو الهياكل الديمقراطية وبناء المؤسسات.

والبعض الآخر يشير إلى أن بناء القدرات مرتبط بمبادىء هامة عديدة فهو مرتبط بالاعتماد على النفس والمشاركة والمساواة وحقوق الانسان ومبادىء أخرى ، وأنه من الصعب فهم وتحديد كيفية تدعيم هذه المبادىء وكيفيةتحقيق أهدافها .

ويوجد فئة ثالثة تقرر أن هذه القدرات متعددة خاصة فى علاقتها بقدرات الناس وأن لها طبيعة عامة مثل التقدير الذاتى أوالتمكين الفردى أو الجماعى .

ويقررالبعض نقطة هامة وهى أن النماذج المستحدثة فى بناء هذه القدرات سوف تتنوع كذلك مثل تعليم وتدريب معين سواء بطبيعة رسمية أوغير رسمية .

ويعكس كل ذلك أنه يمكن مناقشة بناء القدرات على مستويات وقدرات مختلفة ومتباينه ورغم ذلك فان بناء القدرات يركز فى كل المستويات والقدرات على خصائص معينه ويشير المصطلح لعملية ذات خصائص وهى : (٦)

(١)خصائص بناء القدرات :

١-أن كل المحاولات والتدخلات تبدأ بتحديد القدرات المحلية والبناء عليها أفضل من تقديم أطر جديدة لبناء القدرات .

٢–أن الغرض الأساسى لجميع التدخلات الخارجية فى كل المواقف هو بناء –أو إعادة بناء للمواقف مابعد الصراعات أو الحروب– القدرات .

٣–أن تنمية وتحسن قدرات الناس على كل المستويات هى أهم نتيجة إيجابية لعملية التدخل .

(٢)قائمة فحص القدرات : Capacity Checklist(٧)

تتحدد هذه القائمةعلى مستويات متعددة يتضمن كل مستوى أبعادا محددة سواء على المستوى الفردى أومستوى الجماعة والمجتمع أو مستويات النظم والمنظمات ويمكن تحديدها فى :

(١)على المستوى الفردى:

١–البعد الشعورى.

– مستويات اللغة

–مستويات تقديرالذات.

–مستويات الوعى.

–مستوى التمكين.

٢–البعد البدنى:

–القدرة على العمل مع وجود إعاقات.

–إتاحة الخدمات الصحية الأساسية.

٣–البعد المعرفى :

–مهارات التعلم.

–مستويات التعليم الأساسى.

–معارف محددة ذات العلاقة.

٤-البعد المهارى:

-المهارات المرتبطة بأعمال محددة.

(٢) على مستوى الجماعة أو المجتمع :

-قوة كيان الجماعة والمجتمع.

-درجة الترابط بين الجماعة والمجتمع.

-الوعى بالحاجات ومستوياتها فى المجتمع.

-وجود أهداف محددة.

-وجود القيادات المناسبة والحكومة القادرة .

(٣)مستويات النظم والمنظمات :

-فهم الأهداف المؤسسية.

-تحديد ومشاركة الأفراد الأكفاء فى المنظمات.

-إتاحة شروط النجاح الوظيفى.

-الوعى بالعقبات والسلبيات التى تعوق العمليات والنتائج.

-الوعى بمزايا النسق.

-المساعدة الذاتية والاعتماد على النفس.

وتعد المساعدة الذاتية والاعتماد على الذات إستراتيجيتان هامتان وهما هدف لتحقيق أى تنمية .

وركزت الهند مثلا على عملية الاعتماد على الذات فى خطة خمسية لمدة خمس سنوات وكذلك فعلت تايلاند ،حيث يوجد إستخدام أكثر أهمية للمصطلح وهى أن فكرة إعتماد المجتمع على نفسه تشتق من المبدأ البيئى، وكان الهدف منها هو الاكتفاء الذاتى فى المعيشة ،وبذلك فان معنى كلمة ذاتى فى المساعدة الذاتية والاعتماد الذاتى تحمل معنى الجماعة أكثر من الفرد كما يمكن للأفراد أن يقوموا بذلك بشرط الاعتماد على أنفسهم دون مصلحة شخصية .

سادسا:المساعدة الذاتية والاعتماد علي النفس: Self-help and Self-reliance

يعد المساعدة الذاتية من الاستراتيجيات الهامة وتمثل تعبيرا عن الحقوق والعمل لتحقيق الاعتماد على الذات كهدف من أهداف التنمية الاجتماعية،ولعل الهند تعتمد على استراتيجية الاعتماد على الذات كاستراتيجية تلقى إهتماما قويا لتنمية الاعتماد على الذات من خلال الاعتماد على خطط خمسية، وكذلك تعتمد تايلاند على هذا الاتجاه.

ولاتتأتى المساعدة الذاتية إلا من خلال العناصر الفاعلة فى المجتمع وبصفة خاصة العنصر البشرى الفاعل، الأكثر معرفة ومهارة فى تعبئة وتوجيه وتنفيذ ومتابعة وتقويم عمليات التنمية والتخطيط لحدوثها،والقدرة على إستكشاف القدرات والامكانات المجتمعية وحسن توظيفها.

ويحدث المساعدة الذاتية والاعتماد على النفس فى دعم وتعزيز الثقة فى القدرات المجتمعية، وحسن توظيفها والاستفادة القصوى والعادلة من عائداتها،وأكثر من هذا وذلك فى بيئة إجتماعية مواتية ومساعدة ومشجعة للاعتماد على الذات، وبناء إجتماعى وثقافى وإقتصادى وسياسى يعضد ويفعل المساعدة الذاتية ويؤدى لتراكم عمليات التنمية وإستمراريتها فى شكل متدرج تراكمى ونمو المساعدة الذاتية فى صورة تدريجية تصاعدية.

سابعا:مجموعات المساعدة الذاتية Self-help Groups

يهتم العالم الغربى فى السنوات الحالية بالمساعدة الذاتية وضروريتها ، ويعكس كل ذلك أهميتها القصوى فى حدوث التغييروالتنمية للأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات ،وأهميتها كذلك كاستراتيجية فى الخدمة الاجتماعية الدولية .

ويحدد فرهاجن Verhagen[٨] المساعدة الذاتية بأنها تشير إلى أى عمل تطوعى يقوم به الفرد أو الجماعة بهدف محاولة إشباع الحاجات الفردية أو الجماعية ، كما نجد أن كثيرا من الدول النامية معظم أو كل المنظمات المحلية تأخذ بهذا المبدأ وهو المساعدة الذاتية باعتباره مبدأ هاما .

والمنظمات التى تتبنى هذه الاستراتيجية هى التى يشارك كل عضو فيها بنصيب فى التكاليف والمخاطر على أساس من المساواة وهى نتيجة لمشاركة الأفراد فى عملية المساعدة الذاتية .

ثامنا: الاعتماد علي النفس Self-reliance:

تعتبر المساعدة الذاتية وسيلة لتحقيق الاعتماد على النفس وتشير لقيام الفرد أو مجموعة من الأفراد دون الاعتماد على طرف ثالث لحماية مصلحة الفرد أو الجماعة.

ويؤدى ندرة ونقص الموارد فى الدول النامية إلى تقليص وتقليل الاعتماد على الدولة وتدعيم الاعتماد على النفس الذى قد يثير شعورا بالفخر الاجتماعى وتدعيم الثقة بالنفس ،

وتدعم الدول الأوربية الاعتماد على النفس حيث أن كل الأنشطة والتدخلات على أقل مستوى ممكن، ويقوم الأفراد بأنفسهم بالأنشطة والتدخلات حتى يتعلم الأفراد أن يقفوا علي أرجلهم ويفعلوا ما يريدونه بأنفسهم ، فهذه المجتمعات تستثمر مواردها المحلية بطريقة تؤدى لتطور المجتمع .

وذكرت منظمات عديدة بالأمم المتحدة خلال السبعينات والثمانينات من القرن العشرين أن العالم لديه الموارد الكافية للوفاء بالحاجات الأساسية لكل فرد ولكن بشرط التزام العالم باستراتيجيات تنموية محددة ،وذكرت وثيقة الاقتصاد الدولى والشؤن الاجتماعية التابع للأمم المتحدة أن مبادىء التنمية موجهه :

١-لمحاولة إشباع الحاجات والقضاء على الفقر.

٢-الاعتماد على النفس بمعنى أن المجتمعات هى التى تقوم بالتنمية بنفسها.

٣-أن تكون التنمية متسقة مع البيئة، وهذه الطريقة تثير الابداع وتضمن الاعتماد على الذات والثقة بالنفس.(٩)

(١)الاستراتيجيات الرئيسية لتحقيق الاعتماد على النفس:

توجد العديد من الاستراتيجيات التى تساعد على تحقيق إستراتيجية الاعتماد على الذات أوالنفس.

ويرتبط إختيار الممارس الدولى الاستراتيجية المناسبة طبقا لما يلى:

-الاعداد النظرى والفكرى للأخصائى الاجتماعى الدولى.

-مهارات وقدرات الأخصائى الاجتماعى الدولى.

-القدرات والامكانات المجتمعية البشرية والمادية والتنظيمية.

-إستعداد الفئات السكانية المستهدفة للتعاون ودرجة تعاونهم مع الممارس الدولى.

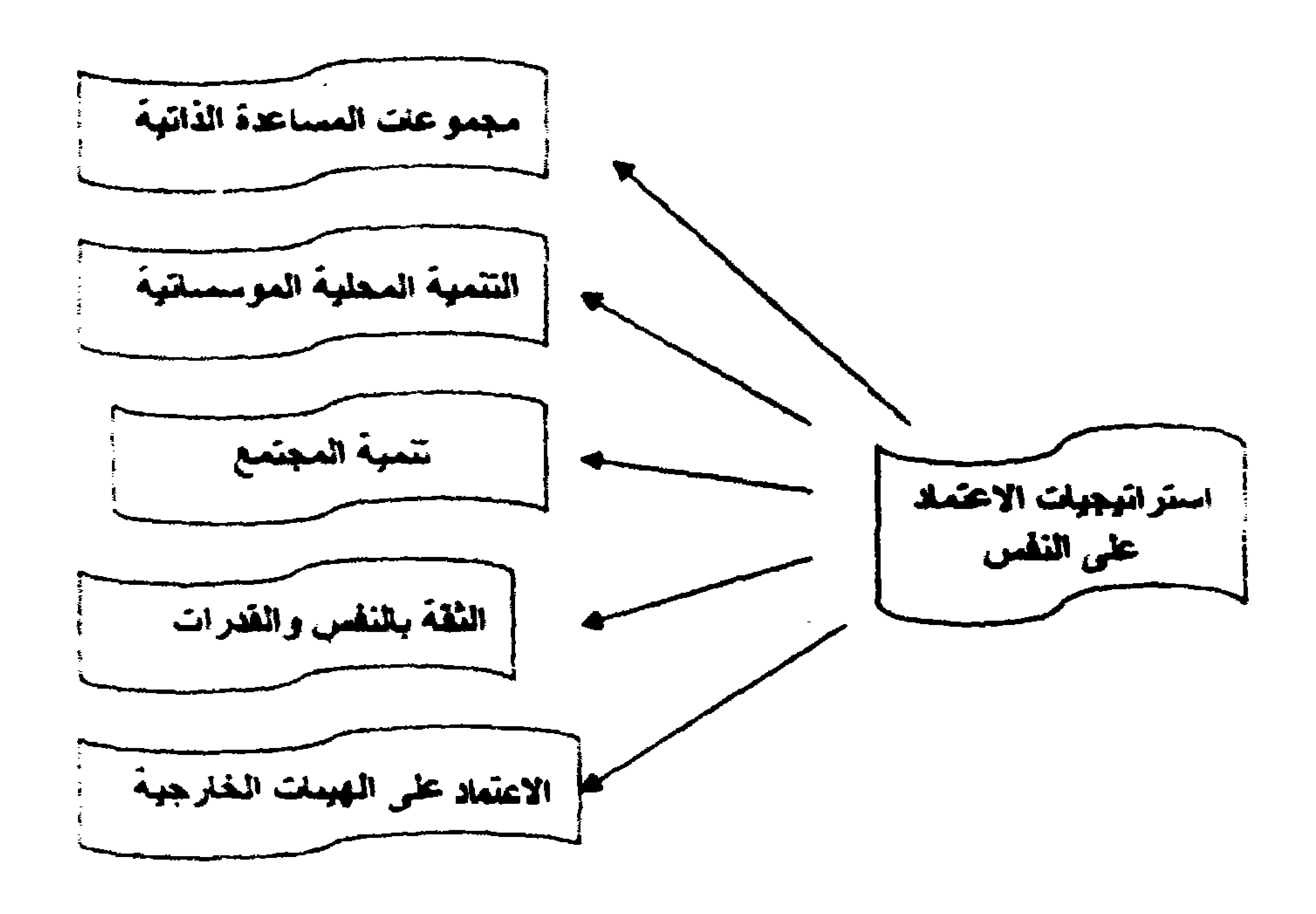
-حاجة الفئات المستهدفة ودرجة وشدة هذه الحاجات ودرجة شعورهم بها.

-نجاح وفعالية الاستراتيجية فى مواقف متماثلة فى دول ومجتمعات أخرى.

-التحليل الدقيق والواعى من قبل الممارس الدولى للموقف أو المشكلة المستهدفة.

-درجة إرتباط العائد والناتج المستهدف بالحقوق الانسانية ودرجة شعوروإدراك الفئات المستهدفة بهذه الحاجات.

ويوضح الشكل التالى أنواع الاستراتيجيات الأساسية للاعتماد على النفس:



شكل يوضح البرامج والاستراتيجيات الرئيسية للاعتماد على النفس

١-تشجيع مجموعات المساعدة الذاتية Encourage Self-help Groups

يستطيع الأخصائى الاجتماعى أن يشجع الناس الذين يعبرون عن حاجات معينه ومحددة للتفكير فى بناء وتكوين مجموعة المساعدة الذاتية ،وليس من الصعب على الناس لأن يفهموا ويطبقوا الفكرة الرئيسية، ولكنهم يحتاجون لتشجيع ودعم بيئى، حتى تبدأ المجموعه فى القيام بوظيفتها بفاعلية. (١٠)

وهى توفير نمط من الحواروالتخيل الاجتماعى والعطاء والوعى والتمكين، ويساعد الحوار الجماعى على إظهار خبراتهم والمشاركة الفاعلة مع الآخرين فى خبراتهم المتماثلة،وهم بحاجة لتشجيع ودعم ومساندة لتحقيق وظيفة المجموعة والابتعاد عن المشكلات التى كان الفقر سببا فى وجودها.

ويستثمر فى ذلك الأخصائى الاجتماعى تجانس المجموعة فى الحاجات

وإدراكهم لهذه الحاجات والتعبيرعنها،كخطوة أولى وهامة لتحريكهم واستثارتهم، وكأنه بذلك يناصرهم ومن السهل تشجيعهم من خلال الانطلاق من تجانس حاجاتهم ولفهمهم وإدراكهم لها والتعبيرعنها،حيث تتوحد الأهداف في ضوء تجانس الحاجات ،والتي تعد أساسا لبناء وتكوين مجموعات المساعدة الذاتية ،وإكتشاف الأخصائي الاجتماعي المؤثرين في هذه المجموعات والتعامل المهني معهم كقيادات موجهه ومؤثرة في الآخرين، وفيما يفكرون من طرق وأساليب مختلفة، وبذلك فمن السهل تشجيعهم ودعمهم.

٢-تشجيع التنمية المحلية المؤسساتية:

إن المنظمات المحلية هي حجر الأساس في التنمية المحلية والمجتمع المدني وهي في الأساس مجموعات مساعدة ذاتية تعتمد أنشطتها على تنمية وتطوير الاعتماد على النفس .[١١]

ومن ثم فان الأخصائي الاجتماعي عليه دراسة وتحليل المنظمات المحلية وتقدير كفاءتها وفعاليتها وتقويمهاوأسس إدارتها ، والتحليل التشريعي للقوانين والتشريعات المؤسسية وتلك المرتبطة بمنظمات المجتمع المدني ،حتى يمكن أن يحدد نقطة البدأ والانطلاق لتشجيع المنظمات المحلية وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة الفاعلة والملموسة في التنمية المحلية، فالتنمية المحلية لاتحدث إلا في إطار مؤسسي، كما أن مساهماته في تحديد القدرات المؤسساتية والتنظيمية في المجتمع المحلي،ومساهماته في تكوين وتشجيع مجموعات المساعدة الذاته يمكنه كل ذلك من الكشف عن القدرات التنظيمية في المجتمع، وتحديد البداية الحقيقية واللازمة والتكتيكات والأساليب المناسبة والواجب إستخدامها لتشجيع التنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني كرأس مال إجتماعي في المجتمع يساهم في تحقيق التنمية المحلية الفاعلة.

إن التنمية لايمكن أن تكون إلا في إطار مؤسسي باعتباره قدرات تنظيمية مؤسسية في المجتمع، قادرة وفاعلة في قيادة وتوجيه عمليات التنمية وتنظم العلاقات

والتفاعلات بين الناس والمؤسسات والتنظيمات المجتمعية، وتحدد الأدوار والواجبات والمسؤليات فى صورة متناسقة متكاملة مترابطة لتحقيق أغراض التنمية.

٣-تنمية المجتمع :

إن الهدف من تنمية المجتمع كما حدد أيف Ifeهو دعم الاعتماد على النفس والذات ويعد ذلك صحيحا حيث ترتكز كل جوانب تنمية المجتمع على مبدأ الاعتماد على النفس سواء تشجيع القيادة المحلية والتنمية المحلية المؤسساتية وأنشطة زيادة الدخل وغيرها[١٢].

والاعتماد على النفس إذن بداية كل تنمية وإنطلاقها الحقيقى كما أنها محصلة وعائد لكل برامجهاوأنشطتها كهدف من أهدافها، حيث يمكن لسكان المجتمع من تدعيم قدراتهم الذاتية فى الاعتماد على النفس فى برامج تنموية تالية، وكأن التنمية حقل تجارب تعليمية للناس فى تعليميهم وتدريبهم الاعتماد على الذات ،وبذلك فيجب إعطاء أولوية فى التنمية لأنشطة الاعتماد على النفس ضمانا لاستمرارية التنمية وتطورها والاعتماد الحقيقى للمجتمع على النفس لانطلاق التنمية من داخل المجتمع ذاته،وتدعيم القدرات الذاتية والدفع بها والثقة بالنفس لدى أفراد المجتمع.

ويتطلب ذلك بناء قدرات المجتمع ودعم الثقة بالقدرات،وبث روح التعاون،وثقة الأفراد بقدراتهم وثقتهم فى قدرات الآخرين،وتنمية الابداع والابتكار،والتمكين على كافة المستويات،والعدالة والمساواة،ودعم القيم التنموية ،وفضلا عن ذلك تحديد القدرات والامكانات البشرية وغير البشرية القائمة والكامنة وإستثمارها أفضل إستثمار ممكن.

٤-التشجيع على دعم ثقة الناس بأنفسهم وبقدراتهم :

يجب على الأخصائى الاجتماعى أن يشجع الناس على الثقة بأنفسهم وبقدراتهم وبالتالى يشجعهم على تحمل المسؤلية والمشاركة فى الأنشطة المجتمعية سواء أكانوا أفرادا أو جماعات.[١٣]

ولايمكن أن يتأتى ذلك إلا فى إطارإستخدام التكتيكات والأساليب المناسبة

للتشجيع المستمر، وعرض النماذج الناجحة والابتكارية وتشجيعها، ومواجهة المعوقات النفسيـة والذاتية كالأمية والسلبية، والارتباط بالآخر،والحواجز النفسية التى تفقد القدرات والنظرة السلبية للذات والمجتمع.

٥-تشجيع مداخل الاعتماد على الهيئات الخارجية:

يمكن للأخصائيين الاجتماعيين تشجيع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية كمؤسسات فردية ،مع الوعى بخطورة إستغلال الموارد المحلية ،وأهمية الاستفادة منها فى بناء القدرات والاعتماد على النفس.

ويجب أن ننوه إلى أن الاعتماد على الهيئات الخارجية لا يمكن أن يكون بصورة تتسم بالاستمرارية، مما قد يؤدى للاعتمادية وفقدان القدرات الذاتية والثقة والاعتماد على الذات والتبعية، ولكن يجب أن يكون بصورة مؤقته لنقل الخبرات والمهارات أوالتكنولوجيا أو التمويل، حتى يمكن للمؤسسات والتنظيمات الحكومية وغير الحكومية النهوض والإعتماد على الذات والاستمرار،وكأن هذا الاعتماد هو نقطة البداية والانطلاق .

تاسعا:إستراتيجية الدمج الاجتماعي أوالترابط والتماسك الاجتماعي:
Enhancing Social Integration or Social Cohesion

إزداد الاهتمام بالترابط الاجتماعى وأهميته فى العالم فى الآونه الأخيرة ويرجع السبب فى ذلك إلى :

١-أن أغلب المجتمعات الحديثة إن لم يكن معظمها غير متجانسة بسبب الاستعمار والعمل والهجرة.

٢-أن الكثير من المجتمعات لم تستطع تجنب الصراعات وأنها تسعى لاستراتيجيات تحاول تحقيق التناغم والانسجام داخل المجتمع.

ويعد الترابط والدمج الاجتماعى معقدا وصعبا،حيث الغرض أن تعيش القوى المختلفة فى مجتمع واحد يجمعهم بصفة عامة، ويعيشون فى سلام ويجب تجنب

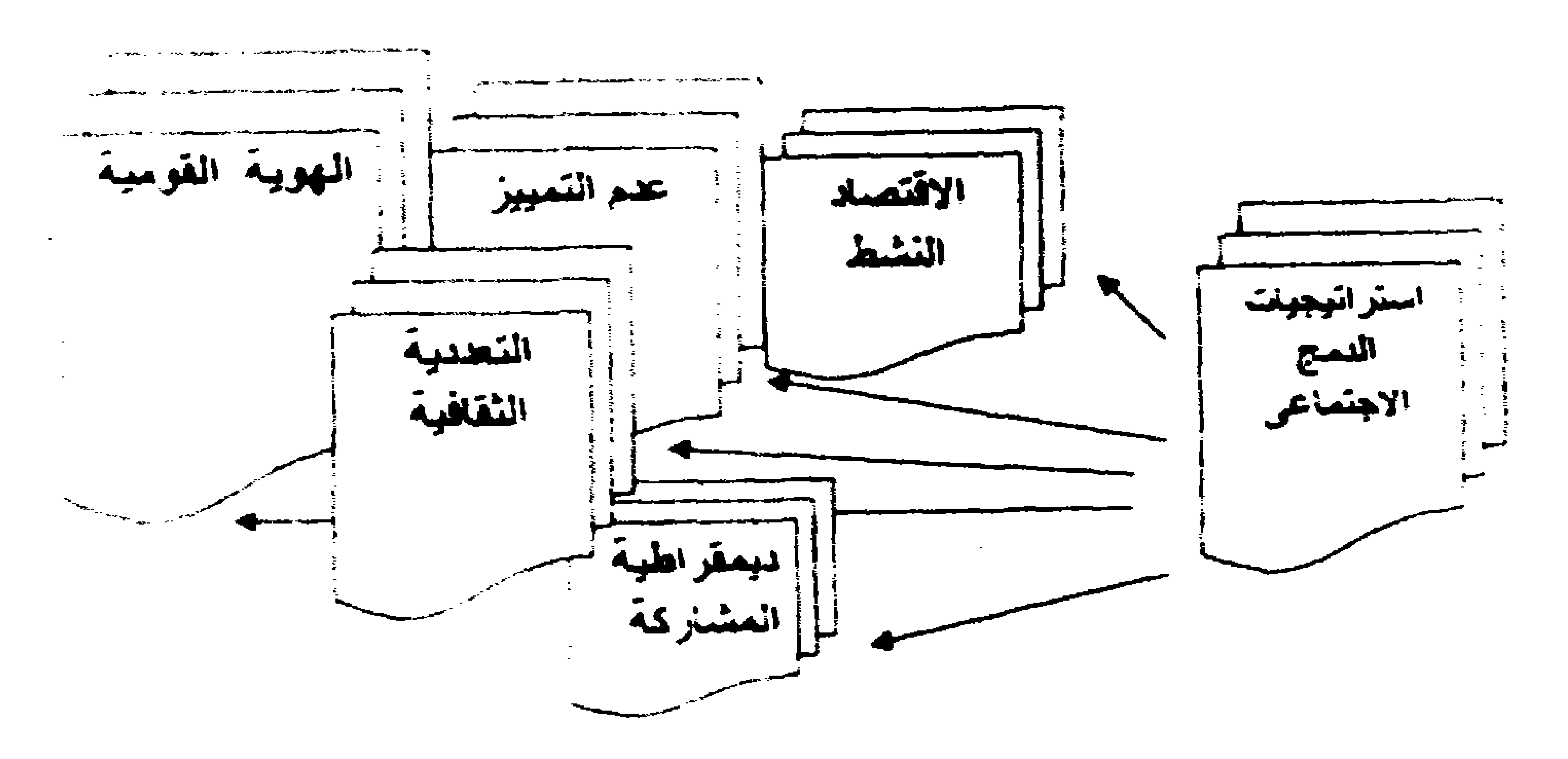
الصراع الاجتماعى ،ويجب كذلك أن يسود روح القبول والفرص المتساوية بين هذه القوى المختلفة .

والمجتمع المنسجم إجتماعيا هو ذلك المجتمع الذى يشعر فيه الجميع أنهم يمثلون دعامة هامة فى المجتمع وأنهم ليسوا مهمشين،وبذلك يصبح ذات قيمه هامة فى المجتمع ويشعر بالمساواة والفرص المتساوية .

بينما المجتمع غير المنسجم إجتماعيا يزداد فيه الصراعات الاجتماعية ،ويشعر الفرد بغياب المساواة والفرص المتاحه وبالظلم الاجتماعى والتمايز،ومن ثم ضعف الانتماء للمجتمع، ويشعر الفرد بأنه ليس ذات قيمة فى المجتمع، وقد ينظر إليه نظرة سلبية عدائية.

(١)الاستراتيجيات الرئيسية لتحقيق الدمج الاجتماعى:

يعتبر الدمج الاجتماعى هدفا من الأهداف العديدة التى تتطلب التحرك لتحقيقها على المستويين القومى والمحلى ،وتتحدد الاستراتيجيات الحديثة لتحقيق الدمج الاجتماعى فى الاستراتيجيات التالية :



شكل يوضح الاستراتيجيات الرئيسية للدمج والتماسك الاجتماعى فى الخدمة الاجتماعية الدولية.

وفيما يلى عرض لهذه النماذج والاستراتيجيات:[١٤]

١-الاقتصاد النشط: A Buoyant Economy

إن الاقتصاد النشط حماية أساسية ضد الصراع الاجتماعى ،حيث يجب أن نركز على النمو الاقتصادى مع العدالة ،بمعنى أنه عندما ينمو الاقتصاد يشعر الناس جميعا أن باستطاعتهم المشاركة فى هذا النموالاقتصادى .

إن الاقتصاد الضعيف والنمو الاقتصادى الضعيف والتوظيف غير العادل يؤدى إلى إشاعة روح الصراع الاجتماعى ،وبذلك فالنمو الاقتصادى يحافظ على الدمج الاجتماعى ويلئم الصراع بين طبقات المجتمع.

والاقتصاد النشط يقضى على ظاهرة عمالة الأطفال التى إنتشرت نتيجة للعولمة وعوامل داخلية فى الاقتصاد الوطنى ويجب على الممارس الدولى فهم هذه العوامل وإدراكها والتعرف على أبعاد الظاهرة، والتى تؤثر على عمليات التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادى،وتحديد الأبعاد والمتغيرات الثلاثة تكلفة،وعائد،وتعليم انطفل، حتى يمكن التعامل المهنى مع الظاهرة ودعم تعليم الطفل.[١٥]

٢-الهوية القومية وحملات المواطنة: National Identity and Citizenship

من الأهمية شعور الناس بالانتماء للمجتمع الذى يعيشون فيه، ومع ذلك يعد هذا الشعور نوعا واحدا من أنواع الهوية أو الكيان.

ويجب ان يكون للمجتمع هوية قومية تميزه بما يحمله معنى الهوية بأبعادها ومتغيراتها العديدة والمختلفة، تلك التى تساعد على الربط والتماسك الاجتماعى والتوحد والاعتزاز بالهوية المجتمعية ودعم الانتماء والضبط الذاتى فى المجتمع، بالرغم من تعزيز الدعوة للمواطنه العالمية والتكنولوجية، وتأثير العولمة الثقافية فى الهوية المجتمعية.

كما يجب أن يشعر الأفراد ويدركون حقوقهم وواجباتهم تجاه المجتمع الذى يدعم المواطنه وثقافتها لدى سكان المجتمع، بما ينعكس إيجابيا على إختفاء الصراعات الاجتماعية وعدم التمييز ،والالتزام بالحقوق والواجبات، من خلال عقد

إجتماعى محدد ومدرك لدى سكان المجتمع بينهم وبين الدولة .

٣-تشريع عدم التمييز ونظم السياسة :

يعتبر التمييز سببا رئيسيا لعدم الانسجام الاجتماعى وغياب المساواة فى جوانب الحياة المختلفة ،فنادرا ما تقوم النظم بوظائفها كاملة.

ويجب أن يدرك وتعرف الأقليات فى أى مجتمع أن هناك تشريعات ضد التمييز وأنهم يستطيعون اللجوء للسلطات المختصة لتصحيح مواقف معينة.

٤-دعم التعددية الثقافية بالمجتمع : Promotion of Multicultural Socity

إن المجتمع متعدد الأعراف والثقافات ،ويجب أن ندرك ونعرف معنى التعددية الثقافية على كل المستويات فى المجتمع .

وأن نحدد بوعى ما هو التعليم متعدد الثقافات؟ والحياة السياسية ،وتوصيل الخدمات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتشريعات القانونية للمجتمعات ذات التعددية الثقافية، التى يجب عليها أن تدرك تماما أبعاد ذلك ،وتسعى لتطبيق مجموعة من مبادىء التعددية .

٥-ديمقراطية المشاركة:

إن ديمقراطية المشاركة هامة حيث أنه فى حالة عدم قبول شريحة سكانية داخل المجتمع وعدم أو غياب مشاركتها للعملية السياسية، فبدون تحقيق ديمقراطية المشاركة فان الفئة المهمشة تلوم السلطة على وضعها وظروفها الراهنة .

وتشعر هذه الفئة بالظلم الاجتماعى والتمييز، ويضعف إنتمائها للمجتمع ،كما يشعرون أنهم لايعبرون عن حاجاتهم وإهتماماتهم،وضعف الثقة فى الذات والشعور بالحقد الاجتماعى،ويؤدى للصراع لامحالة والعدوانية بدلا من الانخراط والمشاركة الحقيقية فى العملية السياسية فى المجتمع.

عاشرا:إستراتيجية زيادة الدخل:Income Generation

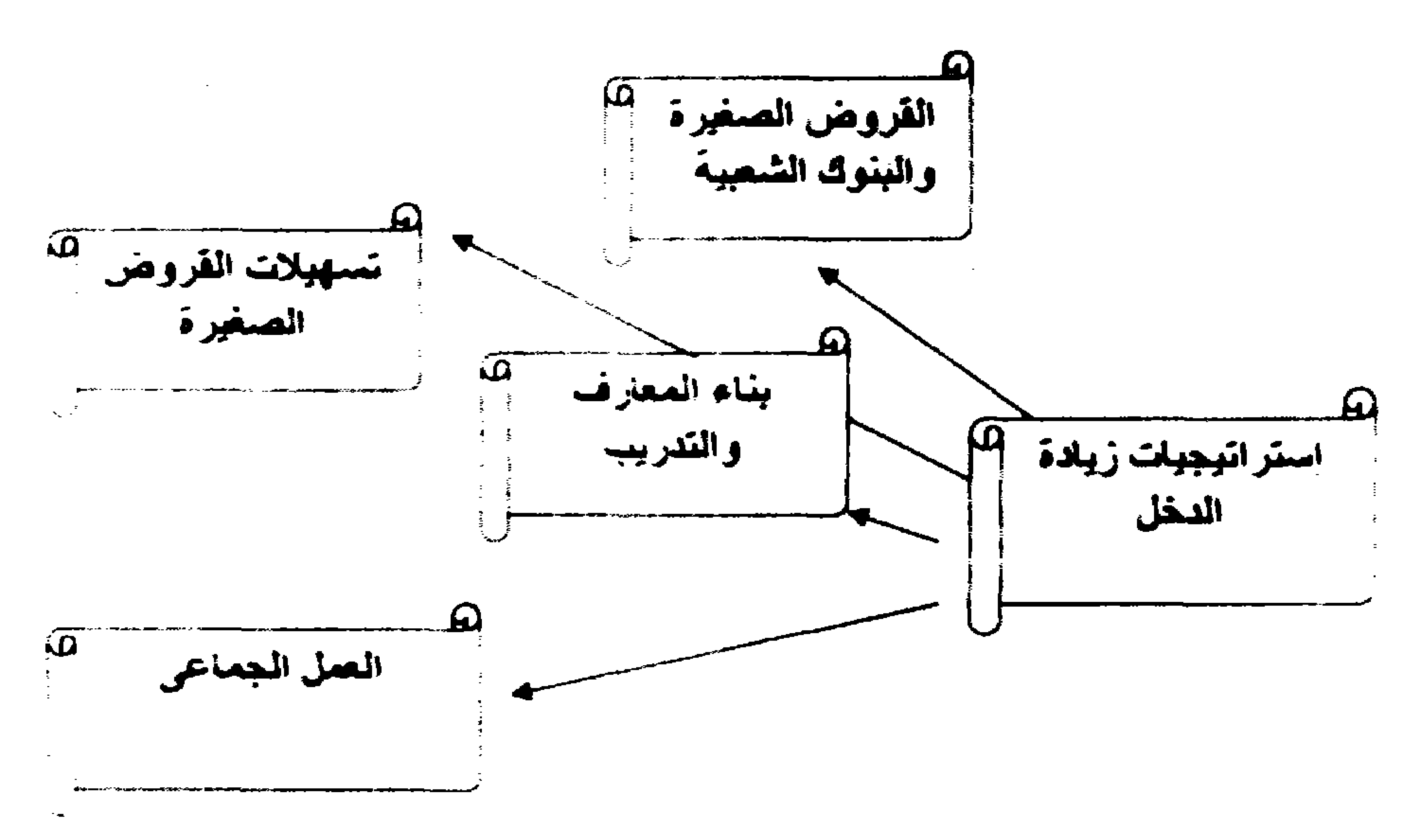
تعد معايير زياد الدخل مكونارئيسيا للتنمية المحلية خاصة فى المناطق الفقيرة

وبرامج التخفيف من الفقر ومواجهة الكوارث الطبيعية ،كذلك مشكلة النازحين يمكن مواجهتها عن طريق إيجاد فرص عمل لزيادة الدخل.

ويوجد إعتقاد شائع ومقبول وهوأن الاقتصاد المزدهر ينبغى أن يوفر فرصا لزيادة الدخل.

إن برامج التنمية غير الدقيقة لاتهتم بطرق تنمية الدخل ومن ثم لا تهتم بفرصه، ومن هنا يتولد الفقر وإن التنمية المعاصرة عليها توعية الناس بقدراتهم والطرق التى يستطيعون بها ضمان دخول كريمة، عما كان عليه الناس فى الماضى وذلك لمجابهة متطلبات الحياة.

ويحدد الشكل التالى الاستراتيجيات الرئيسية لزيادة الدخل.



شكل يوضح الاستراتيجيات الرئيسية لزيادة الدخل

(١)الأنواع الرئيسية لاستراتيجيات زيادة الدخل:[١٦]

يزودنا الواقع بشواهد عديدة ،حيث نجد سعى الفقراء لتوفير عيشهم وزيادة دخولهم من الموارد المحلية، فهم غالبا يعملون فى الزراعة أو الصيد وفى نفس الوقت يعملون فى بعض المنتجات المنزلية للسوق المحلى.

ويهتم الأخصائيون الاجتماعيون بمثل هذه المواقف ،حيث يكون الغذاء غير كاف لدى هؤلاء،ولذلك فهم يسعون لتحسين مواردهم وفى هذا الاطار يكون المعرفة والتدريب مصدرا هاما لزيادة الدخل .

١-تقديم القروض الصغيرة والبنوك الشعبية :

تقدم القروض لكى يصبح الفرد محدود الدخل عضوا منتجا فى المجتمع ويشارك فى التنمية، وبالتالى يوفر لنفسه ولمن يعول موردا،حيث يصبح رأس المال عنصرا هاما ورئيسيا بالنسبة لمن لا يملكون الأراضى من المعدمين ومحدودى الدخل فى المناطق الريفية والحضرية ،فبرأس مال صغير يستطيع الفقراء بيع بعض المنتجات والبضائع فى السوق مما يساعد على زيادة دخولهم.

ويقوم الأخصائى الاجتماعى بتوفيرالمعارف والتدريب اللازم لمثل هذه التجارب.

٢-دعم التسهيلات للقروض الصغيرة:

إن الناس بإمكاناتهم المالية لايستطيعون سداد القروض دون دعم للتسهيلات فى سداد القروض خاصة لأصحاب الدخول والقروض الصغيرة ،حيث تركز إستراتيجية منع الفقر على أهمية مشاركة الفقراء ومحدودى الدخل وتؤدى التسهيلات لمشاركة عدد كبير من الفقراء .

وينظر الأخصائى الاجتماعى لمحدودى الدخل باعتبارهم مشاركين فى الانتاجية والسوق بما لديهم من مهارات والإهتمام بواقع ومستقبل رأس المال من خلال التسهيلات المقدمة لأصحاب القروض الصغيرة.

والمثال الواضح والناجح فى هذا الاطار ما يحدث فى قارة آسيا خاصة فى الصين وبنجلاديش والفلبين، حيث نجد الاهتمام المتزايد بالقروض والتسهيلات المقدمة لمشاركة الفقراء فى الصناعة والزراعة وقطاعات التنمية، مماجعل للمرأة أدورا معينة فى الصناعة والزراعة وزيادة الدخل الأسرى ،ومايتطلبه ذلك من دعم التسهيلات لزيادة رأس المال ومايتعلق بالمنتجات والبضائع والأسعار والخدمات

الأخرى، وتقديم التدريب ،مما جعل آلاف النساء الفقيرات تنخرط فى التنمية بأدوار هامةفى السوق وزيادة الدخل الأسرى،والمشاركة مستقبلا فى الاقتصاد الرسمى وعمليات التنمية فى المجتمع. (١٧)

٣-بناء المعارف والتدريب لزيادة الدخل:

تعتبر المعارف هامة حيث نجد العاملين مثلا فى قطاع الزراعة ترتبط معارفهم فى هذا القطاع ومايتعلق بالزراعة وقد يتطلب ذلك زيادة وتنمية مثل هذه المعارف أو بناء أخرى جديدة فى قطاع آخر،إذا بحث عن زيادة الدخل فى قطاع آخر، قد يكون مرتبطا بالزراعة أو قطاعات إنتاجية أخرى، مما يجعل بناء المعارف والتدريب هاما لتنمية المعارف من ناحية وبناء مهارات جديدة أو تنمية مهارات معينه ومستهدفة من خلال التدريب باعتبارها ضروريةوهامه لتنمية المصادر وزيادة الدخل.

وأحيانا ما تكون المصادر متاحه أمام القطاع الحكومى ولكنها غير مستثمرة وإتاحتها للناس يساعد على إستثمارها بالشكل الأفضل،ممايتطلب معه تنميةمعارفهم وتدريبهم .

والأخصائى الاجتماعى يرتب المعارف والتدريبات الضرورية ويخطط لبرامجها طبقا لدراسته وتحليله للحاجات والمصادر.

٤-تشجيع العمل الجماعى :

يوجد حاجة فى العديد من المجتمعات النامية والفقيرة إلى دعم وتشجيع العمل الجماعى ،فكثير من الحاجات لايمكن مقابلتها إلا من خلال عمل الناس معا لفعل ذلك فى المجتمع ،كما أن غياب العمل الجماعى للناس فى المجتمع يحتاج مقابلة الحاجات والمشكلات لوقت طويل لمقابلةالحاجات ومواجهة المشكلات، وقد يرى سكان المجتمع أنه من الأهميةوالسهوله العمل كأفراد فى نواحى وأبعاد معينه فقط .

وقد يجد الفرد صعوبه فى تصريف منتجاته بمفرده ،بينما العمل الجماعى معا والتسهيلات الرسمية للقطاع الحكومى يسهل تصريف المنتجات والدخول للسوق

مما يؤثر بلاشك على زيادة الدخول،ويوجدالعديد من الأمثلة والنماذج فى كثير من الدول .

ويركز الأخصائى الاجتماعى فى العمل المجتمعى التعرف على الاهتمامات المشتركة لدى سكان المجتمع ،ودرجة الاستجابة لمثل هذه الاهتمامات وأساليب العمل معا، لمقابلة الحاجات والاهتمامات، ونقل النماذج الناجحة لمثل.هذه المواقف فى المجتمعات الأخرى وإيضاحها وتفسيرها لسكان المجتمع،وتحديد درجة الاستجابة المجتمعية التى تعكس مبدأ المساعدة الذاتية ، والتعرف على المصادرالمجتمعية غير المستثمرة الاستثمار الأفضل وتحديدها ،وتقويم التجارب المرتبطة بالعمل الجمعى فى المجتمع،ومواجهة الصعوبات وتحديد عوامل الفشل ومحاولة مواجهتها أو مراعاتها فى أى عمل جماعى مستقبلى ،والاستفادة من عوامل النجاح فى أعمال جماعية مستقبلية .

حادي عشر: إستراتيجية التنمية المجتمعية:

تعد إستراتيجية التنمية المجتمعية واحدة من أهم الاستراتيجيات،وسبق تحديد التنمية المجتمعية بالاعتماد على الذات والانطلاق من داخل المجتمع .

وتحتاج الاستراتيجية المجتمعية لتجميع وعمل كل أفراد المجتمع فى تكامل والاستجابه للتغييرات والمعدلات الواسعة للتنمية ونتائجها،وأولى النقاط الهامة يجب أن يكون معروفا لدى سكان المجتمع التوجهات التنموية على المستوى القومى والمجتمع الأكبر، كخطوة أولى للتنمية المحلية.[١٨]

والاهتمام ببناء رأس المال بالاعتماد على الذات ،وتسهيلات زيادة الدخول كما تحددها إستراتيجية زيادة الدخل كخطوة ثانية ،وأن يكون واضحا أبعاد التنمية المجتمعية والأداة الأساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية،وكذلك الاستراتيجيات الأساسية لمنع الفقر،وتلعب الخدمة الاجتماعية الدولية دورا حيويا فى تحديد ذلك.

والتنمية المجتمعية هى تلك التغييرات التى تحدث فى الحياة المجتمعية من خلال أنشطة وأدوار محددة يعكسها العمل المجتمعى،والتنمية المجتمعية،وتنظيم

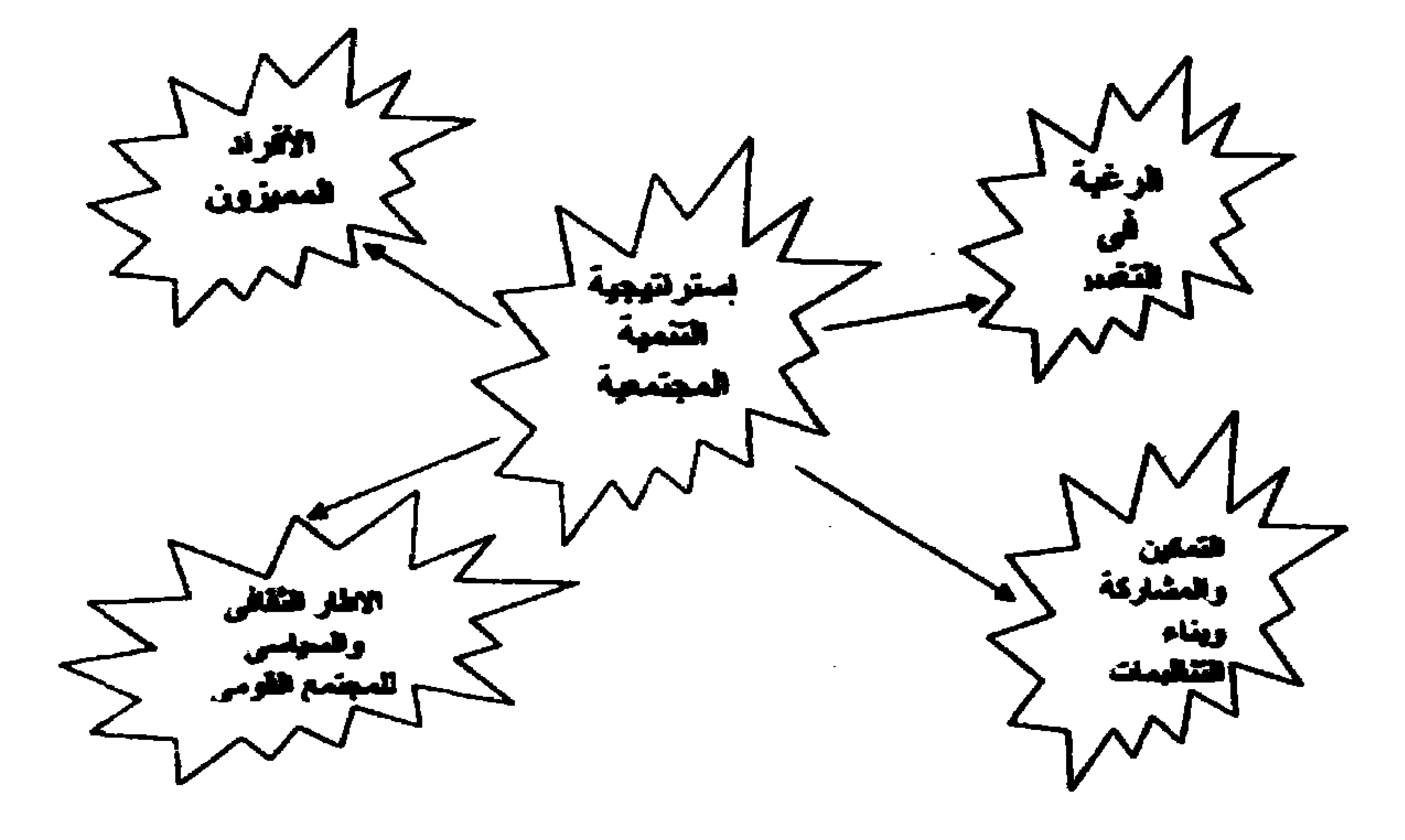
المجتمع،والعمل المجتمعى،والمشاركة المجتمعية،والتغيير المجتمعى.[١٩]

(١)الاسترتيجيات الرئيسية لاهتمامات الناس فى التنمية المجتمعية:

تتعدد الاستراتيجيات الرئيسية لاهتمامات الناس بالتنمية المجتمعية،والتى تركز على رغبة هؤلاء فى التغيير والعمل على حدوثه،والتمكين والمشاركة وبناء التنظيمات الاجتماعية،وإستثمارالأفراد الأكثر تميزا فى المجتمع،والارتباط بالاطار الثقافى والسياسى القومى والالتزام به.[٢٠]

ورغبة الناس فى التغيير تعد الخطوات الأولى فى التنمية المجتمعية وتنعكس بشكل مباشر على إهتمامات الناس بالتنمية ، طالما عبرت برامجها عن حاجاتهم الأكثر إلحاحا وشدة، والتى تمس أعدادا كبيرة من الناس والأكثر حاجة وعمقا وبذلك يتجاوب الناس مع برامج التنمية المجتمعية، والتنمية المجتمعية لايمكن حدوثها إلا من خلال تنظيمات إجتماعية تؤكد مؤسسية التنمية، وتتكامل أدوارها ومسؤلياتها فى حدوث التنمية بصورة متكاملة، وبذلك يمكن متابعتها وتقويمها، وتعتمد التنمية المجتمعية كذلك على العنصر البشرى الفاعل والمحرك لعملية التنمية، واستثمار هذا العنصر يعد هاما كمورد من موارد التنمية فى الدفع بعملياتها.

ويحدد الشكل التالى هذه الاستراتيجيات.



شكل يوضح الاستراتيجيات الرئيسية للتنمية المجتمعية

وفيما يلى عرض لهذه الاستراتيجيات:

١-الرغبة فى التغيير والوعد بحدوثه:

من الواضح أولا أن التنمية المجتمعية تحدد وصفا ومحددات وإتجاه للتغيير وموقفه في إتجاه معين بالمجتمع، وتساعد الحقوق الانسانية والعدالة الاجتماعية المجتمع ليصبح شاملا متضمنا لرغبة الناس فى التغيير والوعد بحدوثه،وإيجاد الطرق التى من خلالها يمكن تجميع الناس والعمل معا، وتحسين العلاقات بين الأفراد والذى يكون واضحا فى العمليات السياسية خاصة فى بعض الجوانب والأبعاد الخاصة بالتغيير،حيث للعمليات السياسية دورا هاما فى إحداث التغيير وتقبله.(٢١)

إن الرغبة فى التغيير هى نقطة الانطلاق الحقيقية فى التغيير وتوفرها بدرجة عالية مؤشرا لحدثه ونجاحه وتقبله والعمل لحدوثه،وتتأتى هذه الرغبة من خلال توافق التغيير مع الحاجات والمطالب المجتمعية للغالبية العظمى من السكان،وبذلك يعبر عن الحاجات والمطالب ولايكون مفروضا لايتقبله الناس ولايعملون على حدوثه أو يتجاوبون مع إيقاعه ،فالنوع الأول أكثر سرعة فى التغيير، وأقل تكلفة متوقعه، وأكثر نجاحا وتقبلا، ومن ثم نتائجه تنمية مجتمعيةحقيقية ملموسة،حيث ينبع من رغبة حقيقية فى التغيير وضرورته وتوفرها ينعكس منطقيا على الوعد بحدوثه فى المجتمع حيث يتوقع مشاركة فاعلة من السكان فى المجتمع فى إطار توفر قيادات معبرة وناجحة.

وللأخصائى الاجتماعى دور هام فى إزكاء وإنماء الرغبة فى التغيير لدى الناس، بما لديه من تكتيكات وأدوار مهنية ومهارات ،بشرط دراسة وتحليل حاجات ومطالب سكان المجتمع أولا، حتى يمكن تكثيف الجهود وتوحدها تجاه إنماء الرغبة فى التغيير والعمل والوعد على حدوثه.

٢-تحديد المتميزين من السكان داخل المجتمع:

يعد تحديد الناس المتميزين داخل المجتمع خطوة أولى وهامة ،حيث هؤلاء الناس هم الذين يقودون ويوجهون عمليات التنمية المجتمعية ،وضمانا لاستمراريتها.

ويعكس ذلك أهميةالتمكين، والدمج والتماسك الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية فى المجتمع .

ويعتبر الناس المميزين فى المجتمع أكثر تمكينا وقدرة على تجميع الناس وإزكاء الرغبة فى التغيير، ويشاركون فى الوعد بحدوثه،باعتبارهم أكثر تميزا من الآخرين بما لديهم من قدرات وإمكانات ،ويجب على الأخصائى الاجتماعى تحديدهم داخل المجتمع وجوانب تميز كل منهم ، وإتاحة الفرصة لاكتشاف أكبر عدد ممكن من الناس المميزين داخل المجتمع للاستفادة منهم فى التنمية المجتمعية وضمان إستمرار عملياتها.

٣-إستخدام عمليات التمكين والمشاركة وبناء التنظيمات :

تركز جوهر عمليات التنمية المجتمعية على التمكين والمشاركة وبناء التنظيمات المحلية ،والاعتماد الرئيسى هو تمكين الناس ليجدوا مكانا فى المشاركة فى التنمية المجتمعية ،وتشجيعهم للقيام بالأدوار القيادية فى المجتمع، ومسؤلية تحديد حاجاتهم بأنفسهم،وإقتراح إستراتيجيات مقابلة هذه الحاجات،والمشاركة الكاملة فى عمليات مقابلة الحاجات المجتمعية.

إن التمكين إذن يعد هاما مع الفئات الضعيفة والأقل قوة وقدرة مثل المرأة والفقراء وغيرهم،وينعكس أهميته فى ضمان الحقوق الاجتماعية ،وتعزيز عمليات المواطنه فى المجتمع ،والعدالة والمساواة بين فئات المجتمع،وتدعيم الانتماء والمشاركة لدى سكان المجتمع، والثقة فى القدرات والذات بما يدعم القدرات الابتكارية،والقدرة على تحمل المسؤلية.

ويرتبط التمكين بمساحة الحريات والديمقراطية، وأدوات التمكين وإتاحتها للجميع،وثقافة المجتمع التى تلعب دورا محوريا فى عمليات التمكين.

ويعتبر التمكين مدخلا من مداخل تعزيز وتفعيل المشاركة فى المجتمع،حيث يتيح التمكين الفرص الكافية للمشاركة وتحمل المسؤلية،والتى تعد بدورها مؤشرا قياسيا لمساحة الديمقراطية فى المجتمع، تلك المشاركة التى تساعد على توجيه القرارات

والتعبير الحقيقي عن الحاجات والرغبات وموردا أساسيا وضروريا من موارد التنمية في أي مجتمع.

ويجب على سكان المجتمع فهم مداخل بناء التنظيمات المحلية وكيفية بنائها،والاطار التشريعي والوعي التنظيمي والاداري لبنائها، تلك التي تعبر عن حاجاتهم وتعمل على مقابلتها،والبناء القوي لهذه التنظيمات يعتمد بصفة أساسية على تعبير التنظيمات المحلية عن الرغبات والحاجات والاهتمامات المجتمعية للسكان، وإدراك السكان ذاتيا لضرورة بناء هذه التنظيمات ودورها في مجتمعهم، بما ينعكس على تفعيل مشاركتهم في هذه التنظيمات، وتعزيز علاقاتهم بها.

٤-العمل في إطار المحتوى الثقافي والسياسي للمجتمع الأكبر:

إن العولمة تعني تقوية العلاقات الاجتماعية في كل أنحاء العالم،والتي تربط المواقع البعيدة بطريقة تجعل الأحداث المحلية تتشكل وتتأثر بأحداث تحدث على بعد أميال بعيدة والعكس(٢٢)،ويؤكد ذلك أن العالم قرية إجتماعية صغيرة.

يجب أن نركز في النهاية أن عمليات التنمية المجتمعية تحدث ويجب أن تحدث داخل الاطار والمحتوى الأكبر للتنمية الاجتماعية في المجتمع القومي ،وقد يكون للتنمية المجتمعية محليا مدخلا مناسبا للتنمية ،إلا أن كل ذلك يجب أن يكون في إطار المحتوى الثقافي والمستوى السياسي، ويجب أن يدرك ويعرف المشاركين في التنمية المحلية الاطار الثقافي والسياسي للمجتمع القومي، باعتبار التنمية المحلية جزء من كل في إطار مجتمع قومي واحد له أهدافه وغاياته وإطاره الثقافي والسياسي والاقتصادي المؤثر على عمليات التنمية الاجتماعية .

وللأخصائي الاجتماعي دور في ربط الجزء بالكل ،ودعم إدراك المشاركين بالمحتوى والاطار الثقافي والسياسي للمجتمع القومي.

إن عمليات التنمية التي تحدث داخل أي مجتمع يجب أن ترتبط إذن بالبناء والمحتوى الثقافي والقيمي والبناء السياسي في هذا المجتمع الذي يرتبط بدوره بنفس البناءات والمحتوى في المجتمع القومي، وبدوره يتأثر بنفس البناءات والمحتوى في

المجتمع الدولى، بما يعكس أن العالم قرية كونية إجتماعية واحدة،وكل مترابط، ولاينعزل المجتمع المحلى عن القومى عن الدولى، وكأن للقرية العالمية هوية وإطار ثقافى وسياسى واحد مؤثرا على المستويين القومى والمحلى ويوضح الشكل التالى هذا الارتباط.



شكل يوضح إرتباط الاطار والمحتوى الثقافى والسياسى للمجتمعات

ويعكس كل ذلك الإرتباط بالمحتوى الثقافى حيث لكل مجتمع هويته القيمية والثقافية،والتى تعرضت بشكل أو بآخر وبدرجات متفاوته بالتغيرات العالمية الجديدة،وإهتزت نتيجة لذلك.

وأن لكل مجتمع أبعاده ونظمه السياسية ، وسياساته الاجتماعية وإستراتيجياته وأهدافه المرتبطة بشكل مباشر بأبعاد الواقع المجتمعى والسياقات المختلفة لهذا الواقع،ومشكلاته بأنواعها ودرجاتها المختلفة وحاجات أفراده وتطلعاتهم ورؤيتهم المستقبلية.

الثاني عشر:لاخاتمة:

تتعدد البرامج والاستراتيجيات الأساسية للخدمة الاجتماعية الدولية،ولكل إستراتيجية إستراتيجيات رئيسية ترتبط بها وتؤدى إليهاونلاحظ أن هذه الاستراتيجيات جميعها:

١-ترتبط بالواقع العالمى الجديد وتغيراته المتلاحقة.

٢-تحقق أهداف السياسة الاجتماعية الدولية.

٣-ترتبط بأهداف وأغراض الخدمة الاجتماعية الدولية.

٤-أنها ما ذالت بحاجة لقياس كفاءتها وفعاليتها وتقويمها للتأكد من فعاليتها فى مواقف ومجتمعات محددة.

٥-أنها إستراتيجيات موقفية يمكن إستخدامها فى مواقف معينة.

٦-أنها تتوافق مع أهداف الرعاية الاجتماعية الدولية ومنظماتها.

٧-أنها تدعم وتعزز الحقوق الانسانية والمساواة الاجتماعية، والمواطنه العالمية، والديمقراطية.

ويجب أن نعى أن بعض هذه البرامج والاستراتيجيات يمكن للخدمة الاجتماعية الدولية بالاعتماد المتبادل ونقل الخبرات والتجارب والنماذج والاستراتيجيات نقل النماذج الناجحة والاستراتيجيات الفاعلة فى مجتمع ما لمجتمعات أخرى، غير أن الوعى والحذر يجب أن يتزايد نحو أن البرامج والاستراتيجيات الناجحة والفاعلة فى مجتمع ما ليس بالضرورة أن تكون على نفس الدرجة من النجاح والفاعلية للتباين الثقافى والاجتماعى والاقتصادى والسياسى بين الدول وتباين القدرات والامكانات الذاتية بين المجتمعات.

يعكس كل ذلك بشكل أو بآخر حاجة نماذج واستراتيجيات الخدمة الاجتماعية الدولية إلى:

١-تقويم النماذج والاستراتيجيات وإختبارها فى دول تتماثل وتتباين وقائعها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وقدراتها وإمكاناتها البشرية وغير البشرية.

٢-إستقراء واقع ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية لمحاولة بناء نماذج وإستراتيجيات يفرزها الواقع العالمى الجديد، وتتوافق مع وقائع المجتمعات والدول، ولايمكن أن يتأتى ذلك إلا من خلال خبرات طويلة فى الممارسة الدولية وتفعيل هذه الممارسة، وممارسيين دوليين لديهم معارف مرتبطة، وخبرات واسعة وقدرات معرفية وإبداعية ومهارات عالية تمكنهم من بناء نماذج وإستراتيجيات للممارسة الدولية وإختبارها فى الواقع العالمى.

ويجب الوعى كذلك، أن نماذج واستراتيجيات الخدمة الاجتماعية الدولية لم تؤت ثمارها بعد فى الدول النامية، وبالرغم من تعدد النماذج والاستراتيجيات فى كثير من الدول النامية، إلا أن أوضاع هذه الدول والمشكلات الاجتماعية العالمية لم يلاحظ تغيرا ملموسا تجاه تحقيق الأهداف أومواجهة أو حتى الخفيف من المشكلات الاجتماعية العالمية، وقد يرجع ذلك إلى:

١-حداثة خبرات الممارسة الدولية للخدمة الاجتماعية،سواء فى إختبار النماذج والاستراتيجيات وتحديد درجة نجاحها وفعاليتها في مواقف وخصائص مجتمعية محددة، أو التوصل لنماذج وإستراتيجيات جديدة من واقع الممارسة الدولية أكثر نجاحا وفاعلية.

٢-أن بعض الدول قد تنظر لهذه النماذج والاستراتيجيات تدخلا فى شؤنها الداخلية، أو صورة لإستعمار جديد،أو تدميرا وإختفاء لثقافتها وقيمها،وفى دول نامية أخرى قد يظهر سوء الاستغلال والسيطرة والهيمنه من بعض الفئات أصحاب القوة والنفوذ فى المجتمع على توجيه الاستفادة من هذه النماذج لمصالحها الذاتية فقط .

يعكس كل ذلك، أهمية تدعيم وتفعيل الخدمة الاجتماعية الدولية وممارساتها،وتعزيز منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية، وضرورة إعداد ممارس دولى أكثر معرفة وإبتكارا،وخبرة فى إستخداد الاستراتيجيات فى الممارسة الدولية أو التوصل لنماذج وإستراتيجيات بديلة أكثر نجاحا وفاعلية.

المراجع:

(1) David Cox & Manohar Paear,International Social Work:Issues, Strategies,and Programs,London,SAGE Publications,Inc,2006,P: (78).

(2)G.A. Lee, the Empowerment Approach to Social Work Practice, N.Y., Columbia Uvi. Press, 2001, PP: (82-84).

(3)R. Weissberg, the Politics of Empowerment, Westport, CT., Praeger, 1999.P: (16).

(4) G.A. Lee, op.cit. PP: (30-32).

(5)R. Adams, Social Work and Empowerment, London, Palgrave Macmillan, 2003,P: (8).

(6)David Cox& Manohar Pawar. op.cit.PP: (83-84).

(7)Ibid., PP: (85-86).

(8)Ibid, (86).

(9)-Ibid., P: (88).

-P. Senanuch, An Investigation into the Policy for UrbanPoverty Alleviation in Thailand, Australia Univ., of Sydney,2005.

(10)David Cox& Manohar Pawar, op.cit.P: (89).

(11)Ibid. P: (89).

(12) J. Ife, Human Rights and social Work:Towards Rights-based Practice, London,Cambridge Univ.Press,2001,PP: (91-95).

(13)David Cox& Manohar Pawae,op.cit., P: (89).

(14)Ibid, PP: (91-93).

(15)Karen Lyons,(et.al.),International Perspectives on Social Work,N.Y. Palgrave Macmillan,2006,PP: (145-146).

(16)David Cox& Manohar Pawar,op.cit., PP: (95-96).

(17)M. Livermore,Social Work,Social Development,and Microenterprises, the Journal of Applied social sciences,21,1996,pp: (39-41).

(18) H. Campfens (et. al.), Community development around the World: Practice, Theory, Research, Training, Canada, Univ. of Toronto Press, 1997, P: (20).

(19) D.G. Stoesz&M. Lusk, International Development, N.Y., Allyn & Bacon, 1999.

(20) Ibid.,P: (129).

(21)David Cox& Manohar Pawar, op.cit, PP: (100-103).

(22) Gert Spaargaren (et.al.),Environment and Global Modernity,Sage Studies in International Sociology,London,University og Nottingham, UK, 2007, P: (156).



(٤)

الفصل الرابع

العولمة والخدمة الاجتماعية الدولية قراءة فى مستقبل الخدمة الاجتماعية



الفصل الرابع

العولمة والخدمة الاجتماعية الدولية

قراءة في مستقبل الخدمة الاجتماعية

تعكس الحركة الدولية في الخدمة الاجتماعية التزامها بالأيديولوجية الدولية ..... والاتجاه نحو الدولية ... والتعددية الثقافية ...والديمقراطية ...والمشاركة العامة ...وتحسين نوعية الحياة ...وتدعيم المواطنة والرفاه الاجتماعي ... والمساواة والعدالة والحقوق الإنسانية ......لبناء ... وتحديث ... وتنمية ...رأس المال الاجتماعي ... والاستثمار البشرى ...والدعم الاجتماعي.

في عالم ذاخر بالأحداث الدولية والنماذج والمفاهيم والدلائل المتباينة عن حياة الإنسان.

وتبنى منظورا واسعا دوليا للتعامل مع خطورة المشكلات العالمية ....يفرض كل ذلك: الاندماج في التفكير العالمي والعمل المحلي باستراتيجيات واعية. لتمكين الممارسين المهنيين من الممارسة الفاعلة.

ويرتبط بلا شك : مستقبل الخدمة الاجتماعية بقدرتها على الاندماج في العالمية ...وسرعة اندماجها يعكس عالميتها ... وتفرض العالمية نفسها لامحالة .... بتبادل التكنولوجيا والتعليم.

أولا: طرح عام:

يجب على الخدمة الاجتماعية إذا أرادت أن تمارس دورها بفاعلية أن تنطلق من منظور عالمي رحب دون التعقيد بمنظور محدود ضيق، حيث أنها تمارس في عالم متغير بالعديد من الأحداث الدولية ويذخر بالعديد من النماذج والمفاهيم المتنوعة عن طبيعة حياة البشر، ويعتمد النموذج العالمي لممارسة الخدمة الاجتماعية في المستقبل على تحقيق التنمية والعدالة والدعم الاجتماعي (١٤ : ٦٣٣)

إن الخدمة الاجتماعية لم تعد بحاجة لمرحلة الاعتراف المجتمعي في كل مستوياته وصوره، وأضحت بذلك حاجة مجتمعية ملحة ليس على الصعيد المحلي فقط بل والاقليمي والدولي والعالمي، ولعل الشاهد الأكثر قوة وفعالية هو الانتشار الواسع والسريع للخدمة الاجتماعية في كل المجتمعات باختلاف الأيديولوجيات والاتجاهات الفكرية والثقافية بين تلك المجتمعات.

ومن ثم يجب ألا تشتت الخدمة الاجتماعية جهودها في البحث عن الاعتراف المجتمعي الذي أضحى حقيقة واقعية ملحة على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي.

وبالتالي لم تعد الخدمة الاجتماعية في حاجة لتأكيد مبادئها وفلسفتها وأدوارها، حيث أدى ذلك بشكل أو بآخر إلى تداخل وتباين شديدين،مما قد يؤدي إلى انخفاض الثقة الذاتية للممارسين المهنيين وتشتت أفكارهم النظرية وارتجال ممارساتهم المهنية، مما ينعكس على فعالية الممارسة ومكانة الأخصائيين الاجتماعيين.

يستلزم ذلك من الخدمة الاجتماعية في المرحلة الراهنة أن تنخرط بصورة أو بأخرى في المشكلات والقضايا الدولية التي تطرح نفسها على الساحة العالمية وأن يكون لها دوراً بارزاً ومحسوساً في التعامل مع هذه القضايا والمشكلات العالمية، حتى تستبين هويتها الدولية وتستنهض رؤيتها العالمية من خلال ثوابت محددة لمفردات تراثها الفكري وعناصر تعاملها من خلال عمومية ممارستها مع هذه المشكلات في مجتمعات وقوميات متباينة ثقافياً وتتماثل وقد تتوحد أسباب مشكلاتها ومن ثم مفردات تحليلها والتعامل معها باستراتيجيات واعية تدعم فعالية الممارسة المهنية.

إن العولمة قد أحدثت في الوقت الراهن تغيرات مثيرة Dramatic Changes على ممارسات الحياة اليومية للناس، ولها تداعياتها على تشكيل الدولة القومية والتأثير في العلاقات والروابط والأنشطة الإنسانية والإسراع بخبرات البشر، وامتد تأثيرها كذلك على الاستثناء الاجتماعي وسوق العمل الجديد،وأخلاقيات سوق العمل،والوظائف الجديدة،واتجاه تلك الوظائف نحو التغيرات في سوق العمل الدولي(٣).

وبالرغم من اهتمام الأخصائيين الاجتماعيين المتزايد بالأنشطة الدولية أكثر من الماضى، إلا أن بعض الأخصائيين الاجتماعيين مازال مهتما بالقضايا التقليدية،

حيث يرتبط دور الأخصائى الاجتماعى على المستوى الدولى بصورة أو بأخرى بالمشكلات الاجتماعية فى كل دولة وبعضها عالمى بطبيعة التغيرات العصرية.

وبالرغم من محاولات تحديد مفهوم الخدمة الاجتماعية الدولية إلا أن الخدمة الاجتماعية اصطدمت بالعولمة وما أحدثته من تغيرات أثرت على الخدمة الاجتماعية،وإعداد الدور والمهام والممارسة التنموية للخدمة الاجتماعية،ومن ثم مكانة القيم والثقافة التى تؤثر فى الخدمة الاجتماعية الدولية،حيث يوجد اختلافات وقضية هامة فى ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية.(٣)

إن مهنة الخدمة الاجتماعية تمارس الآن فى مجتمع عالمى يعتمد كل على الآخر وليس فى معزل عنه،حيث يوجد حقل التعاون الدولى بين دول العالم،بما يعكس أهمية توجه العمل الاجتماعى المهنى من خلال خطوط توجيهية فى إطار التعاون الدولى واعتماد دول العالم كل على الآخر (٤).

يعكس ذلك أن الخدمة الاجتماعية يجب أن تعتمد فى المرحلة الراهنة على نموذج التعاون المتبادل بدلا من اعتمادها على نماذج مستوردة من الدول الأخرى وأن يكون التبادل ثنائى الاتجاه بدلا من أحادى الاتجاه

وأدت التغيرات العالمية الجديدة من خلال التكنولوجيا والعولمة والميديا والاتصالات السريعة المذهلة إلى تغيرات سريعة ومدهشة، يجب على الخدمة الاجتماعية ليس ملاحقتها فقط بل التنبؤ كذلك بمسيرتها المستقبلية، هذه التغيرات السريعة التى جعلت الأفراد فى أى مكان فى العالم يرون ويعرفون ما يدور فى المجتمعات الأخرى من وقائع وأحداث وألوان الرعاية الاجتماعية التى تقدم والتعرف على سياساتها وصورها وأساليب مقابلة الحاجات الإنسانية هنا وهناك، مما يدفع الأفراد فى أى مجتمع من المجتمعات إلى إجراء المقارنات بين مجتمعهم والمجتمعات

الأخرى فى الثقافات المتباينة.

وبالإضافة للكم المذهل للتغيرات السريعة على الصعيد الدولى الذى انعكس بشكل أو بآخر على التغيرات فى الحياة اليومية لهؤلاء وأساليب مقابلة حاجاتهم، نجد التكتلات الاقتصادية الفاعلة التى بدأت فى تكتلات مماثلة فى سياسات الرعاية الاجتماعية وصورها، وأساليب مقابلة الحاجات الإنسانية، ونلمس كذلك نشاطا فاعلا للرعاية الاجتماعية الدولية،والسياسة الاجتماعية الدولية، ومؤسساتها الدولية، فضلا عن منظمات المجتمع المدنى العالمى.

كما أدت التغيرات العالمية والتفاعل الثقافى والاندماج الاجتماعى إلى اختلاف وغموض مفهوم التراث- الحداثة، الإحياء والتحديث وكأنهما نقيضان ينفى كل منهما الآخر ويرفضه.

ووجدت الخدمة الاجتماعية نفسها أمام تحديات ولا مفر من الانغماس فى المشكلات العالمية والتعامل معها والارتباط بالمتغيرات العالمية الجديدة من خلال ضرورة التعامل مع تداعيات هذه المتغيرات والمشكلات العالمية التى قد تتوحد مسبباتها ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الخدمة الاجتماعية الدولية،وإعداد الأخصائى الاجتماعى الممارس على المستوى الدولى من خلال برنامج ونموذج محدد لإعداده المهنى.

إن المرحلة الراهنة لتطور الخدمة الاجتماعية تتطلب الاهتمام المتزايد بالمنظور التنموى للخدمة الاجتماعية فى إطار المتغيرات العالمية الجديدة وتبادل التجارب والخبرات بين الدول، ولارتباط قيم التنمية بقيم الخدمة الاجتماعية والاهتمام بالاستثمار الاجتماعى والبشرى والعدالة والمساواة والديمقراطية وأولويات التنمية التى حددتها الأمم المتحدة ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تدعيم وترسيخ الخدمة الاجتماعية الدولية وانطلاقها معتمدة على نموذج التنمية فى الوقت الراهن أما مستقبلا فالمتتبع بالتحليل والاستنباط يستطيع أن يتوقع سيادة نموذج النظام العالمى الجديد فى المرحلة المستقبلية لتعليم ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية للوصول للعالمية.

ثانياً: طبيعة العولمة:

بدأ مفهوم العولمة منذ أواخر التسعينات من القرن الماضى وظل شائعاً حتى اليوم وجاء نتيجة لمجادلات فى العلوم الاجتماعية بالإضافة لاستخدام وتضمين السياسيين هذه الرؤى بعيداً عن بعض حكومات اليسار.

ونستطيع القول أن أى محاولة لمقاومة العولمة سوف يكون مصيرها الفشل.

وبالفعل أصبحت العولمة مفهوماً ذات أهمية اقتصادية وسياسية وثقافية يدخل فى نطاقها الفرد والمجتمع والعالم كله. وقد توجد بعض الآراء المتصارعة تجاه العولمة ومن هذه الآراء (٤: ١٩)

(١) كابستين " Kapstein 1996قال أن كل عصر يعرف العولمة بتعريف مختلف .

(٢) البنك الدولى " World Bank 1995إن العولمة أمر محتوم لا مفر منه.

(٣) كارنت وكاناف " Barnet & Caranagh 1994قالا إن العولمة كلمة مطابقة وأنيقة لإتباع الزى الحديث فى التسعينات من القرن العشرين .

(٤) وسيس Weiss 1998العولمة فكرة كبيرة يظل تأسيسها هامشياً.

(٥) هرست وتومبسون Hirst & Thempson 1996العولمة أسطورة فى العالم تتبع بدون أى انتقادات لتكون أملاً فى تحقيق ما تأمله.

هناك موافقة عامة على أن العولمة ليست ظرفاً أو ظاهرة وإنما عملية هذه العملية تؤدى إلى آخر مرحلة من الرأسمالية أو الرأسمالية العالمية أو العولمة (سويزى Swezy 1997)وإن كان الاستعمار يعتبر آخر مرحلة من الرأسمالية فإن العولمة هى أخر مرحلة من الاستعمار.

أما عن التعريف النموذجى للعولمة الذى لاقى تأييداً عاماً فهو تعريف (ويلكن Wilkin 1996)فقد رأى أن العولمة يمكن أن تحدد على أنها عملية تحويل فى النظام الرأسمالى العالمى.

العولمة هى الترابط المتزايد بين أجزاء العالم من خلال ضغط الزمان والمكان، عن طريق التطورات التى حدثت فى المعرفة والتكنولوجيا، وكذلك من خلال الأحداث والقرارات السياسية.

إذن العولمة مجموعة من العمليات المرتبطة التى تجمع بين جميع جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية، وهى تشتمل على تغيرات كمية وكيفية مما يجعل من الصعب قيامها بالمؤشرات الإحصائية فقط. وهى تتواجد مع قوة وعمليات أخرى موجودة على المستوى المحلى والقومى والإقليمى. ولكن هناك العديد فى مناطق الحياة والسياسة لا تزال الدولة القومية هى المسيطرة فيها.

إن العولمة تتضمن زيادة وتوسع الأنشطة التى يتم تنفيذها على المستوى العالمى وزيادة تكرارها مثل زيادة تدفقات المال والاتصالات.

ثم كذلك ضغط بعد الزمن والمكان مما أدى لزيادة العمليات الاقتصادية والاجتماعية العالمية.

وانتشار إدراك الناس بما يحدث من خلال التليفزيون والإنترنت بما يحدث فى جميع أنحاء العالم.

إن الأيديولوجيـة من أهم مكونات تعريف العولمة والعولمة تتوافق مع أيديولوجية الليبرالية الجديدة.

وبالرغم من تلك الاختلافات العديدة فى الآراء لكن يتفق معظم الكتاب على وجود شئ جديد يحتل مكانات فى العالم اليوم.

ويمكن تحديد العمليات الرئيسية للعولمة فى :- (٤ : ٢٠)

(١) تعتبر العولمة زيادة وتعمق فى فكر المجتمعات فى مختلف أنحاء العالم.

(٢) تتعلق بنقل الأخبار الثقافية فى أنحاء العالم.

(٣) زيادة فى نشاط الشركات متعددة الجنسيات.

(٤) تركز على النمو الاقتصادى وزيادة فرص هذا النمو فى أقطار عديدة.

(٥) صنع الثقافة العالمية.

(٦) سهولة تنقل وهجرة الأفراد بين المجتمعات ووسائل الاتصال الإلكترونى الذى يختصر الوقت والمسافات. وأن ما يحدث فى أى مكان فى العالم يراه الآخرون فى نفس الوقت فى الأقطار الأخرى.

(٧) تدعيم فعالية الدولة القومية والمنظمات غير الحكومية.

وإذا ما كان مصطلح العولمة يستخدم على نطاق واسع إلا أنه يؤكد على الأشكال الاقتصادية السلبية للعولمة والمنافسة فى ظل التكامل الاقتصادى والاستثمارات المتضاربة،التى أثرت سلبا على الاقتصاد الوطنى والأهلى، وأثرت على الحكم الذاتى للحكومات الوطنية وعدم كفاية البرامج الاجتماعية والتى أثرت بدورها على الرعاية الاجتماعية للأفراد العاديين، ونتائج سلبية على الرعاية الاجتماعية والرفاه الاجتماعى،وخفض الإنفاق الاجتماعى كما تؤثر العولمة على منطق السياسة الاجتماعية فى خط مستقيم. (٧: ٢٦)

وتعتبر المهارات الاجتماعية الأكثر أهمية تلك التى تحلل العولمة للتعرف على أبعادها وجوانبها المتعددة، فهى تتضمن بجانب التكامل الاقتصادى الدولى،الأبعاد الديموجرافية والاجتماعية والثقافية والسياسية والسيكولوجية، وتعتبر العولمة فى إطار هذا التحليل الشامل عملية للتفاعل البشرى المتسارع فى عالم واحد يتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية والزمنية المعهودة (٧: ٢٦)

وقد أدى هذا التغير المتسارع لظهور العديد من المشكلات الاجتماعية الإنسانية والبشرية والتى تعد كونية فى طبيعتها كالفقر.

ثالثاً:الصورة والرؤية الواقعية للخدمة الاجتماعية:

توجد الخدمة الاجتماعية بصورة ورؤى متباينه ومرادفة لأداء الأخصائى الاجتماعى وتدخله المهنى حيث التركيز على التحسين باستخدام المداخل العلاجية ،وتعد هذه الرؤية قاصرة ، حيث تتعدد المداخل والاتجاهات فى سياقات ومواقف متعددة لا يمكن الحكم بنجاحها،غير أن النظرة المسيطرة والرؤية فى بعض السياقات

إخفاق نجاح تصورات الخدمة الاجتماعية، حيث يجب أن تعطى صوره مقبولة وفاعلة فى عالم التنمية وإحداث التغيير، وتركز على سياسات الرعاية وتحسين نوعية الحياة، وتستجيب لحاجات الرفاه الاجتماعى، وتتضمن الخدمة الاجتماعية أنشطة وممارسات متنوعة،ومجالات عديدة لسياقات الممارسة المهنية.

ولفهم الخدمة الاجتماعية فى سياق التنمية يجب التخلى عن تعبير الخدمة الاجتماعية المحلية،حيث هناك نظرة عامة متباينه عن الخدمة الاجتماعية فى كثير من بلدان العالم (٦ :١-٤)

إن المهنه يجب أن تكون قادرة على تقديم نفسها للعالم الخارجى وفهم طبيعة هذا العالم، وشيوع مجالات الممارسة الدولية التى تركز على تنمية الدول والانتشار الواسع لمنظمات الرعاية الاجتماعية الدولية ،فى إطار الحقوق الانسانية وهى عالمية بطبيعتها، والمشكلات الاجتماعية الكبرى وهى أيضا عالمية، وفى نفس الوقت يجب أن تكون الخدمة الاجتماعية مرنة وقادرة على التكيف مع التغيرات العالمية بل وتتعدى مرحلة التكيف لمرحلة قيادة التغيير والتأثير وتوجيهه لصالح الانسان العالمى.

ويخطئ من يظن أن الخدمة الاجتماعية مهنة للتوافق والتكيف، فهذه مرحلة منطقية للبدايات الأولى لنشأة الخدمة الاجتماعية ولكن مع التطورات المهنية والتغيرات العالمية عليها أن تكون أكثر دينامية وتأثيرا لدعم وتعزيز دورها التنموى لتحسين نوعية حياة البشروتفعيل الحركات الاجتماعية العالمية الجديدة، ودورها فى صنع سياسات رعاية الانسان والرفاه الاجتماعى للبشر.

ويلاحظ أن الممارسات فى بعض الدول تهمل بعض مجالات الممارسة المهنية وتركز على مجالات محددة،مما يؤدى لخلل فى التوازن بين هذه المجالات، وتباين الممارسات المهنية وتأخذ الصورة العشوائية وكأن الخدمة الاجتماعية تعمل فى كل المجالات وبأى أدوار واستراتيجيات غير محددة.

إنه فى إطار الأيديولوجية العالمية الجديدة المرتبطة بتدهور سلطة الدولة يتطلب السياق العالمى وضع مفهوم جديد للرفاه الاجتماعى فى الأجندا العالمية

الجديدة، ويعتمد ذلك بصورة أو بأخرى على الأخصائيين الاجتماعيين الذين يتعاملون مع الشعوب مختلفة الثقافات واللغات والطموحات (١٢ : ٢١٨) .وتعامل الأخصائيين الاجتماعيين مع التضاريس الثقافية والقيمية المختلفة للشعوب.

إن تدفق المعرفة فى الخدمة الاجتماعية لم يعديسيطر عليه إتجاه واحد فقط من دولة لدول أخرى بل تجاوز ذلك من خلال التبادل المعرفى الذى يرتبط بالخدمة الاجتماعية الدولية بشكل أو بآخر، وبذلك أصبح يسير فى اتجاهين متضادين.

رابعا:الخدمة الاجتماعية الدولية والعالمية:

تعرف الدولية Internationalism فى ممارسة الخدمة الاجتماعية من خلال قيم المهنة ونطاق تفعيل أنشطتها المهنية بحيث تتضمن توجها عالميا.

ويرى مدجلى Midgely أن العالمية Internationalization تتميز بمدلول أشمل وأكثر شمولية من الدولية وهو المصطلح الأصلح لأنها عملية تكامل عالمى تتعرض فيه معظم الشعوب والثقافات والمجتمعات والسياسات إلى المؤثرات الدولية التى يلمس الناس نتاج تأثيرها فى حياتهم اليومية، لذا يمكن تعريف العالمية بأنها الآلية التى يتم من خلالها زيادة الوعى والإدراك للعلاقات العالمية والمؤثرات على الممارسة المهنية وعندما تستوعب المهنة هذه العلاقات وطبيعتها يتحتم عليها من المنظور العالمى والذى ينتمى على واعز أخلاقى أن تضع فى اعتبارها القيم والأهداف التى توصف بأنها عالمية مثل تعزيز أواصر السلام العالمى، والاهتمام بالبيئة العالمية، والعمل على الحد من الفقر فى كل ربوع العالم، ونشر حقوق الإنسان عالميا، وتحقيق المزيد من التوزيع العادل للموارد الطبيعية، وتفعيل التنمية فى مجال إعانة ودعم الشعوب.

أما الخدمة الاجتماعية الدولية على حد قول ميدجلى Midegly فهى تصف الأنشطة التى تتجاوز الحدود القومية للشعوب والدول والتى يعمل الأخصائيين الاجتماعيين على ترسيخها من خلال دعمهم للقيم والأهداف النى توصف بأنها عالمية.

ويوجد ثلاث ميادين تفرض نفسها عند تعريف الخدمة الاجتماعية الدولية وهى :

(١)السياسة الاجتماعية المقارنة.

(٢)الثقافة المتبادلة.

(٣)المشكلات الاجتماعية العالمية.

حيث تستفيد الدول من تجارب وخبرات الآخرين فى مقابلة المشكلات وتتعلم من الدول الأخرى، دون التبنى غير الواعى لسياسات الدول الأخرى.

وتقدم الدراسات البحثية المقارنة مفاهيم جديدة للقضايا الاجتماعية التى تؤدى إلى إحداث تغييرات فى السياسة الاجتماعية وتقديم الخدمات.

كما يؤدى فهم الثقافات المتبادلة والتجارب والخبرات الدولية إلى توسيع مجال الرؤية وإمكانية زيادة فهم الثقافات المتعددة الوافدة إلى المجتمع ونشر رؤية إدراكية أشمل للسلام العالمى.

وبذلك فان علاج المشكلات العالمية من نطاق ومسئوليات مهنة الخدمة الاجتماعية سواء المشكلات على المستوى الدولى أو الاقليمى، حيث ترتبط الأنظمة الدولية والمحلية فى المجالين الاجتماعى والاقتصادى معا بشكل وصورة معقدة. (١٤: ٦٣٤-٦٣٦)

خامسا: تاريخ ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية:

وقد تم صياغة أول مفهوم للخدمة الاجتماعية الدولية عام ١٩٤٠ واستخدمه فريد لاندر Friedlandarليعكس أنشطة المؤسسات الدولية كمؤسسات الأمم المتحدة حيث حدد الخدمة الاجتماعية الدولية كمجال للممارسة التى تعتمد على مهارات ومعارف هامة تمكن الأخصائيين الاجتماعيين من العمل فى المؤسسات الدولية (٧،٢٤).

غير أن هذا المدخل – كما يقرر هيلى - Healyاتسع عن الماضى، وأول مفهوم

معتمد للخدمة الاجتماعية الدولية عام ١٩٥٧ وضعه مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية فى الولايات المتحدة والتى يحددها بممارسة الخدمة الاجتماعية مع المهاجرين واللاجئين (٥) ويميز هذا المفهوم تركيزه على البعد الثقافى.

وثمة مدخل آخر لتحديد مفهوم الخدمة الاجتماعية الدولية من رواده مدجلى Midgleyعام ١٩٩٠ ويعتمد على تبادل الأخصائيين الاجتماعيين بين الدول والأقطار المختلفة (٥).

وتعتبر الخدمة الاجتماعية مظلة واسعة يعكس اهتمامات الخدمة الاجتماعية الدولية (٧ : ٢٥)

وطور هوكنستاد Hokenstadهذه الفكرة باعتبار الخدمة الاجتماعية الدولية تهتم بالمهنة والممارسة فى أجزاء مختلفة من العالم،والأدوار المختلفة للأخصائيين الاجتماعيين،وأساليب الممارسة المستخدمة،والتعامل مع المشكلات بتحدياتها المختلفة(١٣).

وبذلك فالخدمة الاجتماعية الدولية هى الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية فى قطرين أو أكثر من خلال التعاون الدولى والاعتماد المتبادل، للتعامل مع المشكلات الاجتماعية الإنسانية مع مراعاة احترام الفروق القيمية والثقافية فى إطار القيم الدولية بهدف تحسين نوعية الحياة ومواجهة المشكلات البشرية.

سادسا: لماذا الاتجاه إلي الدولية في الخدمة الاجتماعية ؟

يعكس الواقع العالمى المتغير وسريع التغير فى دينامياته ضرورة مواكبة الخدمة الاجتماعية لهذا التغير وانسجامها مع الواقع الدولى والانسانى الجديد بل واستيضاح الرؤية المستقبلية لتطور الخدمة الاجتماعية كاستنتاج واقعى، مما يحفز المهنة لاستعدادها لأدوارها وممارساتها الفاعلة من خلال إعداد المتخصصين المهنيين والانتقال الطبيعى من مرحلة لتطرها لمرحلة أخرى وتوقع مرحله مستقبلية جديدة، حيث الشواهد والدلائل فى الواقع الكونى يعكس :

إن الاتصالات العالمية بين شعوب العالم أجمع شيء لا غنى عنه من البعدين الاجتماعى والاقتصادى، وإدراك أننا نعيش فى قرية عالمية صغيرة أمر بات مسلم به.

كما أن طبيعة الحياة فى سائر بقاع العالم من شأنها الاعتماد على الأحداث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى تتم فى الأرجاء الأخرى من العالم فمثلا انهيار البورصة فى مجتمع ما له تداعياته على معدل دخول الأفراد وبالتالى تغيير أنماط معيشتهم فى مجتمعات أخرى.

كما أن الظلم الاجتماعى والأحوال المروعة التى تعيشها شعوب العالم قد نرجع لأسباب ومبررات دولية، وكذلك لا يتم مناهضة الفقر والتمييز العنصرى، والذى يحدث ونلمسه أن فجوة الفقر فى سائر دول العالم تتسع وذلك بسبب السياسات الاجتماعية والاقتصادية القائمة، حيث أوجد الاقتصاد العالمى الحالى عالمين داخل العالم الواحد، أحدهما عالم الرفاه المادى والامكانات المتطورة، والآخر عالم الفقر المدقع، الأول يعكس ملامح المجتمع العالمى الجديد للأعمال ويستفيد من الفرص الناتجة عن العالمية وتكنولوجيا المعلومات، والثانى يعيش على هامش الحياة غير قادر على مسايرة تحديات السوق العالمى أو الانتفاع من ثورة المعلومات. ويعود العنف بين الأفراد غالبا لأسباب دولية وربما بسبب صرا عات وتمييزا عنصريا وثقافيا، ويمكن للسلام العالمى أن يروج ويعجل من آليات التنمية الاجتماعية والإنسانية فى العالم.

وعلى الخدمة الاجتماعية مواكبة العولمة الاقتصادية ويجب على المهنة تفعيل منظور دولى سواء من الناحية التعليمية أو التطبيقية ولتحقيق ذلك فمن الأهمية إجراء الدراسات والأبحاث المقارنة والتى أصبحت أكثر رسوخا فى السياسة الاجتماعية، حيث تنعكس أهميتها فى إتاحة الفرصة للتنمية وتقدير التنوع الثقافى وتبادل لأنماط التعليم بين الدول بدلا من التوزيع الأحادى الاتجاه للمعلومات من البلدان الصناعية إلى العالم النامى.

ويمثل نقل التكنولوجيا صدى للنزعة الدولية للخدمة الاجتماعية والتكنولوجيا طريق محفوف بالمخاطر ويجب أن يرافق نقل التكنولوجيا حساسية ثقافية وإدراك بالحاجات المجتمعية وإلا أصبحت شكل من أشكال الإمبريالية، ومن الممكن تسهيل نقلها بشكل مناسب ومدروس وحذر وبما يتناسب مع القيم والحاجات المحلية والاقتصاد القومي، ويجب أن تكون التكنولوجيا مسمى جديد لنشر السلام العالمى والتفاهم بين الشعوب.

ونشر السلام العالمى يدعم توجه الخدمة الاجتماعية إلى الدولية حيث يساهم السلام العالمى لنشر التفاهم بين الشعوب لذلك ينبغى مواجهة مشكلات التعصب العرقى والعنصرى والثقافى ولابد من إعادة هيكلة العلاقات بين الشعوب والمجتمعات والأمم بحيث يتحقق العدل الاجتماعى وتخفيف وطأة الفقر والشقاء على المستوى العالمى.(١٤: ٦٣٦- ٦٣٧).

سابعاً: قضايا في ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية:

يتطلب العمل فى المنظمات الدولية توافر مفهوم محدد ومنظور دولى للخدمة الاجتماعية باعتبارها ميادين جديدة للممارسة الدولية مما يتطلب معه إعداد ممارسين مهنيين على درجة عالية من الوعى والمهارة فى الممارسة الدولية للخدمة الاجتماعية.

إدراك الممارسين الدوليين للخدمة الاجتماعية بالتعاون الدولى فى تفعيل الخدمات الاجتماعية والإنسانية والاتفاقات الدولية والبرامج والسياسات على مستوى العالم التى تقابل ميثاق الأمم المتحدة.

معرفة وإدراك الممارسين الدوليين للخدمة الاجتماعية بالمشكلات العالمية وتحليل أسبابها خاصة الدولية، وفهم حقوق الإنسان الدولية لاكتساب خبرة ورؤية لمواجهة المشكلات العالمية، وإدراك التباين والتبادل الثقافى وفهمه وتحليله فى إطار المتغيرات العالمية الجديدة كى يمكن التعامل مع المشكلات وتطوير وتنمية الخدمات الإنسانية.

زيادة فهم وإدراك وخبرات ومهارات الممارسين الدوليين للخدمة الاجتماعية فى التعامل مع الهجرة البشرية المتزايدة واختلاف وتباين الثقافات بين المهاجرين.

قضية إعداد الممارسين المهنيين الدوليين للخدمة الاجتماعية القادرين على فهم وتحليل ثقافة الشعوب المختلفة والمتباينه.

وتعد القضية الأساسية فى ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية عدم تبنى نموذج محدد فى الممارسة وغياب النموذج الشامل لممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية الذى يتجاوب بكفاءة مع الظروف والأوضاع المحلية وتحليل مستويات التطبيق والممارسة سواء مستوى - Micro أو Macro حتى لا يحدث ما يحدث الآن من نقل فقط دون التبادل.

أن الخدمة الاجتماعية خاصة فى الدول النامية تركز فى معارفها ونماذجها على النقل فقط خاصة من الدول الغربية دون الاعتماد على التبادل ثنائى الاتجاه الذى تعتمد عليه الخدمة الاجتماعية الدولية، فكيف يمكن للخدمة الاجتماعية فى الدول النامية أن تعيد ثقة ممارسيها فى الاعتماد على التبادل وليس النقل فقط للمعارف والنماذج المهنية فى الممارسة ؟

وقد تتمحور القضايا إذن فى قضية اختيار الممارسين الدوليين وقضية مناهج إعدادهم للممارسة المهنية للانخراط فى الوظائف المهنية فى منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية مما قد يفسح المجال لغير المتخصصين لشغل مثل هذه الوظائف ومن ثم غياب وعدم فعالية وكفاءة الأدوار المهنية للخدمة الاجتماعية الدولية.

ثامنا:معايير وأهداف المنهج الدراسي للخدمة الاجتماعية الدولية:

إن هناك معايير يجب التزام مخططى البرامج والاهتداء بها فى تحديد محتوى برنامج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية بالرغم من الطبيعة الفردية لكل برنامج وتتحدد هذه المعايير فى (١٦) .

- الأهداف التعليمية للمنهج أو البرنامج والنموذج المعرفى الذى يتطلبه المنهج التعليمى والمهارات المطلوبة كالمهارة فى تحليل السياسات المقارنة.

-مضمون المنهج أو البرنامج التعليمى وما إذا كان تصميم البرنامج بهدف التركيز على التنمية الاجتماعية وقضاياها أو مناهج دراسية تركز اهتمامها بموضوعات معينه كالجوع والفقر العالمى والديناميات السكانية.....الخ

-نوع وعمق المهارات المهنية وخاصة المهارات التحليلية التى يتوقع من الدارسين اكتسابها وتنميتها.

- المستوى الدراسى للدارسين والفترة الزمنية لتحقيق أهداف المنهج أو البرنامج.

-مدى توافر الموارد المتاحة للمؤسسة التعليمية كالمكتبات،أعضاء هيئة التدريس وتوافر فرص الدراسة بالخارج.

-الفرص المتاحة للدارسين لاكتساب وتنمية مهاراتهم فى العمل مع الجماعات السكانية المتباينة ثقافيا وفرص الخبرات الميدانية المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية بالدول الأخرى وذلك من خلال تعاقدات رسمية وبالمشاركة مع برامج أخرى لتعليم الخدمة الاجتماعية الدولية فى دول أخرى.

ومن ثم فان برنامج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية يجب أن يتضمن بصورة أو بأخرى التنظيمات العالمية التى تستخدمها طرق الخدمة الاجتماعية، والتعاون بين الدول المتعلق بالخدمة والرعاية الاجتماعية الدولية وانتقال المعرفة الخاصة بالخدمة الاجتماعية بين الدول (٥ : ٧).

ويوجد برنامج لتعليم الخدمة الاجتماعية الدولية كمنهج دراسى فى الكليات والمدارس الكبرى لتعليم الخدمة الاجتماعية ففى الثمانينات من القرن الماضى مثلا فى أمريكا وجد برنامجا واحدا من كل ثلاث برامج تعليمية للخدمة الاجتماعية تركز على مواد اختيارية كالرعاية الاجتماعية المقارنة أو الدولية وسياسات الرعاية الاجتماعية فى الدول الأخرى وركزت بعض البرامج على تزويد الطلاب ببعض الخبرات المتعلقة بحقل الخدمة الاجتماعية الدولية (١١ :١٤٠-١٤١).

ولدعم الاتصال والمهارات وتبادل الثقافات بين الدارسين للخدمة الاجتماعية الدولية استخدمت كليات الخدمة الاجتماعية بشيكاغو البريد الالكترونى لتبادل المعارف عن العولمة وتبادل الثقافات بين الطلاب ومناقشة القضايا الاجتماعية بين الطلاب ولقد غير البريد الالكترونى بصورة إيجابية مواقف الطلاب تجاه بعض القضايا الدولية وساهم فى تنمية مهارات الاتصال بالثقافات المختلفة (٥: ١١) .

ويحتاج الأخصائى الاجتماعى الذى يعمل فى حقل الخدمة الاجتماعية الدولية بالإضافة لتعلم أكثر من لغة لفهم ثقافة الشعوب وأساليب تفاعلاتهم وتاريخ الشعوب التى يعمل معها، ويتنفس هوائهم ويأكل من طعامهم والتناغم مع ثقافاتهم ويشاركهم مناسباتهم بالصداقة والاتصال حتى يدرك ويحدد حاجاتهم وطموحاتهم ونظرتهم للمشكلات وأسلوب حياتهم اجتماعيا واقتصاديا حتى يستطيع كسب احترام وثقة المجتمع، وذلك مع رغبته الصادقة فى مساعداتهم، والتحرر من افتراض أن الفكر الغربى هو الفكر المتقدم ويعزز لديهم إرادة التغيير لتحسين نوعية حياتهم ومواجهة مشكلاتهم (١٩: ٤١٥-٤١٧) .

وبينت دراسة عن محتوى مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية فى العالم وجد إختلاف فى مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية وفى الولايات المتحدة مثلا وجد ٣١ برنامج يقدم محتوى عن الخدمة الاجتماعية الدولية وسياسات الرعاية الاجتماعية المقارنة، وركز القليل من البرامج على تزويد الطلاب بالخبرات فى مجال الممارسة الدولية وربط المعرفة بالممارسة (١٣ :١٥١٩) .

وأجريت دراسة استطلاعية(١٣: ١٥١٩) للمنهج الدراسى للخدمة الاجتماعية الدولية فى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى لطرح أسئلة تتعلق بالقضايا الدولية التى يجب أن يتضمنها المنهج الدراسى بالإضافة إلى الرعاية الاجتماعية المقارنة فكانت أكثر الموضوعات المطروحة الحساسية الثقافية وطبيعة الخدمة الاجتماعية فى الدول الأخرى وأنشطة الاصلاح الاجتماعى التابعة للأمم المتحدة ووظائف الاصلاح الاجتماعى الدولى ومنظمات الخدمة والرعاية الاجتماعية الدولية، وأضاف ٨٠٪ من المشاركين فى الاستطلاع موضوعات أخرى يجب دمجها

فى المنهج الدراسى كوضع الأطفال فى جميع أنحاء العالم،واللاجئين،والمهاجرين، والسكان،وتنظيم الأسرة،وحقوق الانسان، هذا بالإضافة إلى المناهج المساعدة الأخرى، غير أن مضمون منهج الخدمة الاجتماعية الدولية يجب أم يتبنى نموذجا محددا لتعليم الخدمة الاجتماعية الدولية لكى يتحقق الهدف من تدريسه.

تاسعاً: قراءة تحليلية لنموذج النظام العالمي الجديد في تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية الذي يعكس مستقبل الخدمة الاجتماعية:

يوجد ثلاث نماذج أساسية لتعليم الخدمة الاجتماعية الدولية وتعد النماذج الثلاث غنية فى مفهوماتها والعناصر التى تركز عليها ويقدم كل نموج شيئا فريدا فى إعداد طلاب الخدمة الاجتماعية،كما أن لكل نموذج نقاط قوة يركز عليها وبالمقابل نقاط ضعف أخرى يتجاهلها وتتحدد هذه النماذج فى :نماذج الرعاية الاجتماعية، التنمية الاجتماعية، النظام العالمى الجديد (١٦) .

(١)التوجه الأيديولوجى لنشأة المشكلات الاجتماعية فى نموذج النظام العالمى الجديد (١٦).

يعتمد نموذج النظام العالمى الجديد على عدد محدود من الدول القوية والغنية وتقع فى المنطقة الشمالية الصناعية تقوم أنظمة النظام العالمى القائم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقيميه الأخلاقية بالسيطرة والحكم سعيا وراء مصلحتها الشخصية والثروة على حساب الغالبية الأخرى من الدول، وتفضل دول الشمال على الجنوب بسبب اعتماد دول الجنوب على الشمال، ونتيجة لذلك يسيطر ويتلاعب الشمال بالنظام السياسى والاقتصادى العالمى القائم لاستمرار اعتماد دول الجنوب على دول الشمال.

ويفهم من ذلك أن أى نشاط يركز على أن تبقى دول الجنوب معتمدة على دول الشمال أيا كان النشاط وذلك بسبب الموارد الأولية والعمالة والقواعد العسكرية والأسواق التى تمكن الدول الغنية من تصريف منتجاتها، ولذلك أيضا فان إسهام دول الشمال فى الإسراع بخطط التنمية فى دول الجنوب إسهاما ضعيفا.

(٢)القيم التى يركز عليها نموذج النظام العالمى الجديد فى تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية :

ينهض نموذج النظام العالمى الجديد على مجموعة من القيم والالتزامات المصاحبة التى تتحدد فى تقليص العنف، وحدة البشر، مقابلة الحاجات الأساسية للبشر، المحافظة على التنوع والتعدد،أولوية الكرامة الإنسانية، الحاجة إلى المشاركة العالمية.

ومن ثم فان النموذج يؤكد على المشاركة العالمية وليس الخلاف والنزاع والمنافسة الدولية والاستغلال العالمى.

كما ينظر النموذج للإطار البيئى باعتبار الإنسان حاميا للتوازن البيئى الذى يعتمد عليه جميع البشر والأجيال المقبلة.

ومن الاهتمامات الأساسية لهذا النموذج الامتناع عن فكرة مقابلة حاجات الأفراد المحرومين دون حدود والتركيز على الاهتمام بمقابلة الحاجات والرغبات الجماعية.

ولعل هذا النموذج ينهض على شعارات مثالية، وكأن هناك عدالة بين الدول فى توزيع الثروات، ومساعدات الدول الغنية للدول الفقيرة دون استغلال، غير أن ما يميز القيم المصاحبه لهذا النموذج هو إنسانية القيم والدعوة للسلام والتوازن والكرامة الإنسانية وجميعها قيما إنسانية كما أنه ينظر للإنسان كبشر فى كون واحد وقرية واحدة دون حدود أو فواصل أو تمييز.

(٣) فهم نموذج النظام العالمى الجديد وتفسيره للمشكلات والقضايا الاجتماعية:

يفسر النموذج المشكلات الاجتماعية بأن النظم العالمية الحالية غير قادرة على الاستجابة لحاجات وحقوق الأفراد والمجتمعات فى ظل نظام دولى يتصف بالسلام والعدالة الاجتماعية والتوافق، ولذلك فان المشكلات التاريخية للعنصرية والتمييز العنصرى والصراعات الأخرى مازالت مستمرة بالإضافة لصرا عات أكثر خطورة

نتيجة لندرة الموارد والفرص المتاحة.

برزت قضايا الجنس والعمر والدين كعوامل مسببة للضغوط الداخلية والخارجية لتطور نظام دولى جديد، وقد تؤدى الحروب المتكررة والصراعات وعدم المساواة الداخلية إلى قيام القادة السياسيين بالإصلاحات لإعادة بناء العلاقات بين الأفراد والشعوب.

ولذا يجب أن تسعى الشعوب والحكومات لصياغة أنظمة أكثر إنسانية وعدالة وأكثر توازنا فى البيئة للمشاركة فى الموارد المحدودة .

(٤)أهداف التغيير الاجتماعى فى نموذج النظام العالمى الجديد :

يستهدف هذا النموذج تعزيز التحول الاجتماعى الدولى الذى يقوم على :

-المشاركة الفاعلة لجميع القطاعات فى عملية التحول.

-المحافظة على السلام العالمى ومنع الحروب

- القضاء على المعاناة الإنسانية فى جميع أنحاء العالم

-وضع نظم فعالة للقانون الاجتماعى.

-دعم العدالة الاجتماعية وعدالة التوزيع.

-حماية وتعزيز البيئة الطبيعية.

وبالرغم من ديناميةِ أهداف هذا النموذج وشموليته إلا أنه لم يركز على الأمان الاجتماعى وتحسين نوعية الحياة فى المجتمع، والعدالة بين الدول الغنية والفقيرة.

(٥) الضغوط لإحداث التغيير فى نموذج النظام العالمى الجديد :

تتمثل الضغوط فى هذا النموذج فى وجود أزمة بسبب إضطرابات جوهرية أو حتى انهيار مفاجئ فى النظام العالمى القائم وهذه الأزمة أو الانهيار يمكن أن تكون بسبب عجز النظام العالمى القائم عن التوافق والاستجابة للضغوط المتزايدة على مؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجامدة والحاجة الماسة لإعادة البناء

الأساسى للنظام العالمى الحالى أو حتى حدوث كارثة عالمية.

ولعل النموذج يركز على التغييرات الجوهرية والشاملة للنظام العالمى القائم من خلال أزمة أو كارثة عالمية، متناسيا تماما الضغوط الدولية من الدول الغنية على الدول الفقيرة فى النظام العالمى القائم التى تصل أحيانا لحروب وعقوبات بلا قضية، وإمكانية الدول الفقيرة فى تجميع جهودها من خلال الضغط باستخدام مواردها كذلك، ولعل التشريعات والمعاهدات الدولية مصدرا أساسيا للضغوط فى مثل هذا النموذج بالرغم من تجاهل النموذج للتشريع الدولى كمصدر خطير من مصادر الضغوط، ولعل النموذج مثاليا فى تغيير النظام العالمى لتحقيق العدالة والمساواة بين الدول.

(٦) إسهامات الخدمة والرعاية الاجتماعية فى تصميم التغيير الاجتماعى فى نموذج النظام العالمى الجديد :

يشارك الأخصائيون الاجتماعيون مع غيرهم فى جهود متعددة لتنمية الشعور بالحاجة لإحداث التغيير الجوهرى فى النظام الاجتماعى القائم وقيادة جهود التغيير وإدارة عناصره، ومتابعة آثار التغيير، وتركيز الجهود نحو الأهداف الأساسية للتغيير.

والأخصائيون الاجتماعيون بادرتهم لنظام الرعاية الاجتماعية يعطون أولوية أولى لبناء وتصميم نظم جديدة للموارد الاجتماعية التى تقابل الحرمان الاجتماعى والمادى.

غير أن هذا النموذج بالرغم من تركيزه على ديناميكية إسهامات الخدمة الاجتماعية إلا أنه لم يضع حدا فاصلا بين إسهامات الخدمة الاجتماعية وتخصصها مع التخصصات الأخرى المشاركة فى الرعاية الاجتماعية، كما أنه لم يركز على النشر والترويج للتغيير المستهدف، ونظر للتغيير كتغيير كلى للشعوب ينبع من داخل المجتمع ذاته وأغفل الحركات الاجتماعية لبعض الفئات خاصة المحرومة، كما أنه لم يركز على دور الخدمة الاجتماعية فى تعدد الخيارات والفرص المتاحة خاصة للفئات الأكثر حرمانا.

(٧) التدخل فى نموذج النظام العالمى الجديد فى تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية :

تتعدد أنشطة التدخل المهنى فى هذا النموذج والتى تشمل كل المهارات المتكاملة للخدمة الاجتماعية سواء فى بناء الأمة وذلك بتحويل آمال وطموحات الفئات المحرومة لآمال وطموحات للأمة بأسرها، بناء العالم وذلك بتجميع وتوحد الآمال والطموحات الجمعية للمؤسسات الاجتماعية على جميع المستويات وتوجيهها لتنمية الشعوب فى كل أرجاء العالم، سواء هذه المؤسسات حكومية او غير حكومية وغيرها من المؤسسات لضمان مشاركة على أوسع نطاق للشعوب فى كل مكان فى عملية التغيير الاجتماعى.

ولعل هذا النموذج أكثر مثالية فى التدخل لإحداث التغيير ويستلزم ذلك أخصائيا اجتماعيا معدا إعدادا دقيقا لتحقيق هذه الطموحات والآمال وله من السلطة والتأثير ما يساعده فى تحقيق ذلك فضلا عن المهارات اللازمة للتدخل فى هذا النموذج.

(٨)الوحدات المستهدفة للتدخل المهنى فى نموذج النظام العالمى الجديد لتعليم الخدمة الاجتماعية الدولية :

الوحدات المستهدفة فى هذا النموذج هى الشعوب المحلية وجماعات المصالح الخاصة واتحادات الجماعات والجماعات الأخرى التى تعمل المستويات المحلية والقومية والإقليمية والدولية، حيث التركيز على دفع الناس فى كل مكان على التفكير عالميا والعمل محليا، وتحقيق إصلاحات فى النظم على جميع المستويات.

ولعل هذا النموذج يرتبط بصحوة منظمات المجتمع المدنى القومية والإقليمية والعالمية،وتدعيم إنسانية الإنسان وكرامته فى الكون، والعمل مع جماعات المصالح الأكثر تأثيرا فى المحيط الاجتماعى،غير أن ضحايا هذا النموذج غير القادرين على العمل من خلال منظمات للمجتمع المدنى واتحادات تدافع عن حقوقهم فى الرعاية، غير أن التغيرات العالمية الجديدة كالعولمة وصحوة منظمات المجتمع المدنى العالمى،

وتفعيل منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية وانتشار العدالة والمساواة والحقوق الإنسانية وتحسن نوعية الحياة، والمعاهدات والتشريعات الدولية ما يدعم هذا النموذج.

وتركز برامج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية على نموذج واحد من هذه النماذج، بما يساهم فى إعداد الأخصائى الاجتماعى وتزويده بالمعارف والمهارات المهنية المرتبطة،وفعالية ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية.

عاشرا: رؤية في مستقبل الخدمة الاجتماعية:

شهد المجتمع العالمى فى العقود الأخيرة تغيرات سريعة ومتعددة المجالات أثرت بشكل كبير على الإنسانية كازدهار الاقتصاد العالمى، وارتفاع الوعى Aware-nessوأساليب الحياة العالمية Global Life- Stylesوالثقافة القومية Cultural Na-tionalismوسيادة الفردية .Triumph of the Individualلذا فإننا نجد أنفسنا مجبرين على إعادة بحث ودراسة أنفسنا وقيمنا ومؤسساتنا، حيث أثرت هذه التغيرات بشكل عام على حياه البشر والخدمة الاجتماعية على وجه الخصوص.(١٨ : ٣٩٩-٤٠٠)

وتعد التكنولوجيا أهم ما يميز الحياة الحالية للإنسانية وقد تحول الإنسان من استخدام التكنولوجيا كوسيلة لتقيل وخفض الجهد فى العمل إلى وصول الإنسان لمرحلة الثمالة أو السكر التكنولوجى Intoxicated zoneورغم كل مجريات هذه المرحلة من زيادة الثرة وتحقيق السعادة إلا أن لها تداعيات أهمها أنها مرحلة خاوية Emptyمن الناحية الروحانية Spirituallyوغير مرضية وخطيرة ومن المستحيل الانسحاب منها إلا إذا أدركنا أننا داخلها، فرغم أن التكنولوجيا دعمت وحسنت حياة البشر إلا أن مساوئها أنها تؤدى إلى الغربة Alienatesوالعزلة Isolatesوالتشويه أو التحريف Dis-tortsوالتدمير Destroysولتأكد ذلك نذكر بعض المظاهر للمجتمع الثمل أو السكران :

١ -البحث عن أسرع الحلول للتعامل مع المشاكل والعوائق التى تواجه حياتنا.

٢- لا يوجد خط فاصل بين الحقيقى والمزيف Real and Fakeحيث يصعب ملاحظة الفرق أو التمييز بينهما.

٣- أصبح العنف Violence مقبولا فى ثقافتنا ودخل إلى منازلنا من خلال الميديا والأفلام ووسائل الإعلام.

٤-أصبحت التكتواوجيا (كالدمية) نبحث دائما عن الأحدث والعصرى فى مقتنياتنا كالتليفون والسيارة وغيرها، ويعنى ذلك أن تكنولوجيا المستهلك Consumerتطورت من مرحلة الضرورة Necessary والرغبة الملحة Cravingsإلى مرحلة الترف والرفاهية Luxuryثم إلى مرحلة العبث Toy.

٥ - أفقدتنا التكنولوجيا فرص الاتصال المباشر (وجها لوجه) بالآخرين.

وتعد التكنولوجيا المتقدمة جزء مكمل للتطور الثقافى وإيجاد منتج من تخيلاتنا وأحلامنا وإلهامنا وهى رغبة غريزية ولذا يعد الدين والفن والطبيعة والوقت مشاركين فى الثورة التكنولوجية لأنهم يغذوا الروح ويشبعوا الرغبات.

وينبغى أن تتذكر الخدمة الاجتماعية أن العلاقة الإنسانية والاتصال الانسانى مع العملاء هو أهم جزء فى عملية المساعدة ولا يمكن للتكنولوجيا أن تحل محلها وأن كل المنتجات التكنولوجية تفقد أهم ما يميز الكائنات البشرية بداخلها وهى الروح والروابط البشرية لا يمكن استبدالها بالتكنولوجيا.(١٨ : ٤٠٠) .

وقدم توفلد فى كتابه صدمة المستقبل Future Shockعام ١٩٧٠ وصفا دراماتيكيا لكيف سيكون الناس مرتبكين ومحتارين فى الاستجابة والتوافق مع التغيير ويرى أن صدمة المستقبل مرض حقيقى تزداد معاناة الناس منه ورجح تعرض الإنسان للانهيار إذا لم يدرك كيف يتحكم فى معدل التغيير؟ وأن الإنسان لا يستطيع فقط تجنب أذى صدمة المستقبل ولكنه أيضا يمكن أن يصل للمستقبل البعيد ويطوعه ليتلاءم مع الطبيعة البشرية من خلال التحكم فى التغيير.(١٨ : ٤٠٣) .

ويوافق الكتاب الماركسيون على أن نظام العولمة سوف يستمر فى المستقبل مع زيادة النتائج الغير مرغوب فيها لسكان العالم، وتفهمهم الاستغلال والفقر والدمار البيئى وانحطاط المجتمع، وبذلك يظهر المجتمع على أنه غير قادر على الثورة

الاجتماعية والإصلاحات الاجتماعية وبدلاً من ذلك يؤدى انقسام المجتمع إلى الانهيار الاجتماعى وهذا ما سيحدث بالفعل فى المستقبل كوكس(٦) .

ويعكس الاندماج الثقافى والاجتماعى عن تفتت وتعدد للبناء الفوقى حيث الهويات المتعددة والقيم المشتركة مما يؤدى لغياب الأهداف القومية والتوجهات المؤثرة فى التخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية ومن ثم فعالية التخطيط لتحديث البناء التحتى،لحاجة البناء الفوقى للتحديث أولا والتغيير وإعادة التفسيرفى ضوء هذا الاندماج.

وأدى ذلك أيضا للتغريب الثقافى فى المجتمع وانهيار العلاقات الاجتماعية وضعف رأس المال الاجتماعى وفعاليته فى قيادة التخطيط للتقدم والمشاركة فى حدوثه،وأضحى استهلاكيا مقلدا أكثر منه مجددا ولديه قدرة على الابتكار والتجديد،وبذلك فقد القدرة فى ذاته والشعور بمسؤلياته،وفقد الثقة فى الآخر وأضحى فى حاجة ماسة لإعادة البناء والتنمية.

وفى ظل ذلك راح الأخصائى الاجتماعى لا يفكر عالميا ويتصرف محليا، بل يفكر ويتصرف عالميا، ولا يحلل البناء الفوقى أو التحتى لكى يساهم فى التحديث والتغيير وإعادة التفسير، بل انبهر بنماذج التحديث الغربية وراح هو الآخر فى بحر التغريب بعيدا عن وقائع رأس المال الاجتماعى فى المجتمع وتطلعاته وبناء وتنمية الإنسان وتوفير شبكة فاعلة للأمان والرفاه الاجتماعى للإنسان فى المجتمع.

وقد يكون السؤال المنطقى هنا : فى عصر التكنولوجيا والتغييرات السريعة أين ستجد الخدمة الاجتماعية نفسها وكيف ستعمل فى المرحلة التالية ؟

ويوجد تصورات ونزعات وتخيلات وأفكار متطورة فى مستقبل الخدمة الاجتماعية من خلال النظر بتأنى للماضى والحاضر ومحاولة التنبؤ بالمستقبل فى إطار الوقائع العالمية.

(١) تركيز أولويات ممارسة الخدمة الاجتماعية فى الحاضر والمستقبل :

الاهتمام والتركيز فى أولويات الممارسة فى الوقت الحاضر على توفير شبكة

فاعلة للأمان الاجتماعى للإنسان فى المجتمع وبنائه وتنميته من خلال التركيز على رأس المال الاجتماعى وتحسين نوعية الحياة فى مجتمع عالمى متغير.

ولا يتأتى تنمية رأس المال الاجتماعى إلا من خلال بناء وتنمية الإنسان وتوفير شبكة فاعلة للأمان الاجتماعى،وتحليل وتحسين نوعية الحياة للإنسان فى المجتمع وتعدد فرصها، ومن هنا يأتى اهتمام الخدمة الاجتماعية

١- رأس المال الاجتماعى :

يختلف رأس المال الاجتماعى عن الأنواع الأخرى لرأس المال باعتباره أنواع العلاقات الاجتماعية فى المجتمع مهتما بالعمليات الاجتماعية وتوقعات أفراد المجتمع من علاقاتهم داخل وبين الجماعات ولها أصولها ومدلولها الثقافى والحضارى فى المجتمع،والذى يدفع الأفراد للشعور بالأمان والانتماء والثقافة السياسية، والالتزام بالقوانين والأعراف الاجتماعية،وتدعيم اتجاهاتهم والتعبير عن المشاعر والمشاركة والثقة، وابتكار الأساليب والأدوات،باعتباره جزءا من التقدم والرفاه الاجتماعى.

وينطلق التخطيط للرعاية الاجتماعية بواقعية من خلال وقائع ومؤشرات نوعية الحياة فى المجتمع للمساهمة بفاعلية فى تحسين نوعية الحياة، والارتقاء بمؤشراته،كما ترتبط تحسين نوعية الحياة بتحقيق الرفاه الاجتماعى، من خلال حسن توظيف وتوجيه رأس المال الاجتماعى.

ورفاهية الفرد ليست هى رفاهية المجتمع لأن الكل أكثر من مجموع الأجزاء الفرعية، لذا فان مقاييس رفاهية الفرد لا يمكن أن تتساوى مع مقاييس الرفاه الاجتماعى..... والمقاييس الأكثر شيوعا هى مقاييس اقتصادية وقد تكون اقتصادية اجتماعية وتقيس فقط ما يمكن قياسه بسهولة، كالمستويات التعليمية والحالة الصحية والسكانية والدخل والإنفاق والعماله كمقاييس للرفاه الاجتماعى وذلك لارتباطها بفرص الحياة، وهذه المقاييس تتعامل مبدئيا مع مواقف للأفراد أو الأسر ولكنها ليست بمزايا جماعية أو تفاعلية علاقية ومن ثم فإنها لا تقدم سوى جزء من الصورة. (١٥)

وتأسيسا لما سبق يجب أن يوجه ممارسة التخطيط الاجتماعى لتعدد الخيارات وفرص الحياه ويستهدف أولا تحسن نوعية الحياه والارتقاء بمؤشراتها، والقياس المستمر لها، باعتبار رأس المال الاجتماعى جزء من التقدم والرفاه.

وتمثل مقاييس الرفاه ما نسميه بالاقتصاد الاجتماعى، وهى مقاييس قاصرة لقياس الرفاه ونوعية الحياه ورأس المال الاجتماعى.(٢)

ويمكن استخدام مقاييس رأس المال الاجتماعى لتقييم شعور الأفراد، ومن ثم التنبؤ بما يمكن أن يفعلوه،وهى مقاييس محدودة بطبيعتها حيث يفترض وجود ارتباط بين البيانات الاقتصادية ذات المعدلات المرتفعة والرفاه الاجتماعى وذلك لتقويم الموقف من خطط التنمية الاجتماعية فى الحاضر وإلى أى اتجاه تسير مستقبلا، وذلك نظرا لسهولة قياس المتغيرات الاقتصادية والتى غالبا ما تكون مضللة.

ويعكس كل ذلك أهمية بناء وتقويم مجموعة من المقاييس التى تقيس جودة العمليات الاجتماعية والعلاقات بين الأفراد والأسر والجماعات والسكان،وشعور واتجاهات الأفراد، والقيم التى توجه العلاقات والتفاعلات المجتمعية.

وتوجد أنواع عديدة من الرأس مال وهى :

-الرأس مال المالى يتعامل مع قيم الأصول.

-الرأس مال المادى يهتم بالموارد الطبيعية والبيئية.

-الرأس مال الانسانى يركز على المعرفة المكتسبة للأفراد والإنتاج.

-الرأس مال الحضارى أوالثقافى وهى معرفة يستخدمها الأفراد فى الحياه اليومية من خلال العادات والتقاليد.

ويعد رأس المال الاجتماعى مختلفا عن هذه الأنواع حيث يتعامل مع العلاقات الاجتماعية فى المجتمع وتباين هذه العلاقات،ويقيس توقعات الأفراد عن نتائج علاقاتهم داخل وبين الجماعات فى المجتمع،ونوعية هذه العلاقات وبذلك فانه يقيس العمليات وليس النتائج.

وبذلك فان البناء التحتى وما يتضمنه من قيم وعادات عنصرا حاكما فى كل من التخطيط الاجتماعى من جانب ورأس المال الاجتماعى من جانب آخر،وأى تغير فى هذا البناء يستتبعه بالضرورة تغيرا فى العلاقات والتفاعلات وتوقعات الأفراد والتخطيط للرفاه الاجتماعى فى المجتمع.

- العولمة ورأس المال الاجتماعى :

أدت العولمة تحديدا والتغيرات العالمية الجديدة بشمولها وسرعتها وكونيتها وتحطم الحواجز أمامها، خاصة العولمة الثقافية إلى نقل الثقافات والاندماج الثقافى والاجتماعى،وتعدد الهويات،والعنف والديمقراطية فى المجتمعات الرأسمالية وغياب الحوار المتكافىء بين الثقافات والحضارات إلى اختلال التوازن المفروض بين الأصالة والتحديث، والتسارع المتنامى للتقليد والمحاكاة، وانخفاض مؤشرات قياس رأس المال الاجتماعى فى الدول النامية،واهتزاز توازنه وفقدان تفاعله فى الدول النامية،حيث اهتز شعور الأفراد بالأمان الاجتماعى وغياب شبكة الأمان الاجتماعى الفاعلة فى المجتمع،واهتزاز ثقة الأفراد فى الآخر وما يقدمة المجتمع من خدمات اجتماعية وبرامج ومشروعات التخطيط للتنمية، وعدم الشعور بالكفاءة، وتسارع الكثيرون لعدم الالتزام بالقوانين والتشريعات والأعراف الاجتماعية فى المجتمع،وضعفت العلاقات والمشاركات الاجتماعية،والانتماء وفقدان الهوية وغياب الثقة فى القدرات والذات لدى الأفراد فى المجتمع،وأضحى رأس المال الاجتماعى هزيلا غير فاعل للمشاركة الفاعلة فى التخطيط لتحديث البناء التحتى فى المجتمع.(٢)

يستنبط من ذلك أن القيم الثقافية للتغيرات العالمية الجديدة،غير مواتية لبناء رأس المال الاجتماعى فى الدول النامية باعتبارها قيما لمجتمعات رأسمالية غربية أخرى تتوافق مع ثقافة وقيم مجتمعات المنشأ،وأدت لتعدد الهويات فى الدول المستقبلة زمن ثم تعدد البناء الفوقى مما يؤثر على توجهات التخطيط للتقدم والأهداف القومية التى يجاهد التخطيط لتحقيقها فى ظل هذا التعدد.

وأن تنمية رأس المال الاجتماعى لايمكن أن يكون إلا من خلال التخطيط لبناء وتنمية الإنسان فى المجتمع، وتدعيم وتقوية البناء الفوقى وما يتضمنه من عقائد وفلسفات وقوانين....الخ، وتدعيم هوية وثقافة المجتمع،وتوفير شبكة فاعلة للأمان الاجتماعى من خلال التخطيط الهادف للبناء لتغيير وتحديث البناء التحتى خاصة البحث العلمى والتكنولوجيا والمرافق والخدمات الاجتماعية والصحة والتعليم.

-التخطيط للرفاه الاجتماعى تخطيط للتقدم وتنمية رأس المال الاجتماعى :

يشير التقدم إلى أننا الآن أحسن حالا مما كنا عليه من سنة سابقة،ويعنى أننا أفضل صحيا وماديا ومن الممكن أن نكون أفضل عقليا ولكن السؤال هل نحن سعداء بحياتنا ؟ ويتأتى ذلك من خلال الربط بين العوامل الصحية والمادية بالحالات الشخصية الذاتية مثل السعادة وهذا الربط ليس بالسهولة المتصورة حيث يعتمد على طريقى التعامل مع الموارد والمدلولات الموضوعية.

والتخطيط للرفاه الاجتماعى هو الانتقال من الأهداف كفكرة والتحرك تجاه تلك الأهداف من خلال الممارسة الواقعية وتحول وترجمة تصور الأفراد لواقع،وتكمن المشكلة إذن فى ماهية الأهداف والتطلعات ؟ ومساحة وسرعة مابين الأهداف كفكرة وكواقع والامكانات المختلفة التى نتزود بها للوصل بالأهداف لواقع،ويعد رأس المال الاجتماعى بمثابة الوقود فى التخطيط كسيارة تقودنا لتحقيق الأهداف.

وإذا انتقلنا للأهداف نجد تعدد الهويات ومن ثم عدم تحديد وواقعية الأهداف أو حتى إدراكها،حيث تتعدد وتتنوع الثقافات وتختلط ممتزجة مع أخرى وافدة،ومن ثم تتعدد الفلسفات،وينخفض تأثير العقائد ويتهرب الناس من القوانين واختصار يقل تأثير البناء الفوقى الموجه للتخطيط للرفاه الاجتماعى وتعدد معه طرق ووسائل وأساليب الوصول لأهداف غير محددة ومدركة وغالبا خيالية.

ويتطلب كل ذلك من الأخصائى الاجتماعى المخطط تحديث وإعادة تفسير البناء الفوقى قبل تحديد الأهداف المجتمعية،وقبل التخطيط لتغيير البناء التحتى وتحقيق الرفاه الاجتماعى.

كما يتطلب التخطيط لبناء أو إعادة بناء رأس المال الاجتماعى فى المجتمع والمساهمة فى تنميته من خلال السمات الشخصية المرتبطة ايجابيا بالرفاه الاجتماعى وهى (١٥ : ١٧٧-١٧٩) :

-احترام الذات

-الشعور بقوة الشخصية.

-التفاؤل.

- القدرة وتتحدد فى أربعة قدرات هى :

* القدرة على التجريب بشكل مؤثر وفعال فى البيئة.

* القدرة على فهم وترجمة ما يدور حوله فى العالم من أحداث.

* القدرة على معرفة الأهداف والتقدم نحوها.

*الإحساس بالالتزام الروحى والدينى.

٢- نوعية الحياة :

ويعكس الاهتمام بنوعية الحياة مجموعة من الاهتمامات هى: (١)

١-تساهم نوعية الحياة فى تقدير التنمية ولا يعتمد ذلك التقدير على التنمية الاقتصادية فقط ولكن أيضا الاجتماعية والبشرية، فمن خلال التعرف على القياسات الاقتصادية يمكن تحديد متطلبات قياس التقدم ونوعية حياة الأفراد.

٢-تحديد التنمية كحركة بيئية للتنمية البيئية المستدامة وتواصل واستدامة تحسين نوعية الحياة

٣-أهمية نوعية الحياة فى التنمية البشرية،وتحديد ما حققته وتستهدفه التنمية من إشباعات للحاجات الإنسانية والتخطيط والأولويات،وأكثر أهمية فى المجتمعات من حيث السلامة الصحية للإنسان فى المجتمع.

ومفهوم نوعية الحياة مفهوم خاص بحالة الوجود البشرى وهى حالات أكثر منها عمليات اجتماعية ويرتبط بصورة وثيقة بمفاهيم أخرى تعددت فيها البحوث والمعارف وهى الرفاه Welfare ، التنمية،التنعم Well-being ، التقدم،التحديث، التجديد،إشباع الحاجات Satisfaction of Needs ،التنوير،الفقر، وتمثل بذلك العديد من الأوجه التى تعكس تضافر العديد من التخصصات والكم الهائل من البحوث والمعارف غير أن ذلك يحدد بصورة وثيقة الدور الهام للتخطيط الاجتماعى فى تحديد وقياس وتحسين واطراد تحسن نوعية الحياة فىأى مجتمع كآلية هامة لاستمرار واطراد تحسن عناصر نوعية الحياة Suatainabilityحيث يرتبط كلاهما بالتفكير العلمى.

ومن أجل ذلك تعددت البحوث عن نوعية الحياة التى اهتم بها العديد من التخصصات سواء الخدمة الاجتماعية أو الاجتماع،وعلم النفس والجغرافيا والاقتصاد والتاريخ والطب والتعليم وعلم الجريمة.

ويعكس ذلك أهمية توضيح وتحديد وتقدير أمان البيئة والحياة الجيدة للإنسان فى المجتمع لتحسين نوعية الحياة بمتغيراتها المختلفة للإنسان،وتحديد المتطلبات والمستويات المطلوبة للخدمة أكثر من الرعاية ذاتها،ويبرز هنا دور التخطيط خاصة الاجتماعى فى تحسين نوعية الحياة،من خلال الحاجات ومحاولة إشباعها وتقدير الظروف والأوضاع البيئية وتفاعلها والرضا عن متغيرات نوعية الحياة وتطلعات الإنسان ورغباته، وتوفير الأمان والسلامة الصحية والبيئية للإنسان.

وتعتبر الحداثة Modernityحالة اجتماعية ثقافية تقوم على أسس تغير المعرفة والتكوين الاجتماعى ووضع الإنسان فى المجتمع ومقدمة لعملية تاريخية اجتماعية هى التحديث Modernisationالذى تبلور كظاهرة مع تكرار تجارب نقل ومحاكاة العديد من البلدان النامية أسس الحداثة من الغرب وبذلك نشأت هذه الظاهرة فى البلدان غير الغربية من خلال نقل واقتباس نظم الغرب الحديثة فى كافة الأنظمة.(٢)

فالحداثة إذن نشأت فى الدول الغربية بينما التحديث نشأ فى الدول غير الغربية،ونشأت الحداثة يشير لمرحلة تاريخية طويلة منذ القرن السادس عشر وما تلى

ذلك من تغيرات عميقة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ومعرفيا وتكنولوجيا وذلك فى إطار عمليات بناء الدول القومية وزاد الاهتمام بعد فترة الاستعمار ونمو الديمقراطية وتدعيم الحرية الفردية.

ومن ثم فقد نشأت الحداثة الغربية على أسس محددة تتوافق مع الواقع الثقافى والقيمى فى المجتمعات الغربية .على عكس نشأت التحديث فى الدول النامية الذى يعتمد على نقل نماذج الغرب والنظم الغربية التى إذدهرت فى سياقات أخرى مختلفة تماما معتمدة على التقليد والمحاكاة لهذه النماذج الغربية.

وفى ظل الاندماج الثقافى والحضارى والاجتماعى غاب البحث عن التراث والحداثة فى الدول غير الغربية، وافتقدت القدرة على التفاعل الخلاق الحقيقى مع مجمل التغيرات العالمية وأصبح شاغلها كيفية الحصول على التنموى المزيف فى شكل سلع استهلاكية وترفيهية وخدمات وبرامج ومشروعات واستهلاك منتجات الحضارة المتقدمة من خلال وسائل استيرادية وليست إنتاجية وتم تغليف بعضها أحيانا بمفاهيم مزيفة تبعدها تماما عن التحديث والتحضر والتمدين والتقدم لتشوه هذه المفاهيم فى محاولة غير فاعلة للحفاظ على الهوية والثقافة،وقد أثر كل ذلك وبصورة حاسمة فى تكوين وتنمية رأس المال الاجتماعى فى المجتمعات غير الغربية،وبناء الشخصية التنموية فى هذه المجتمعات التى اتسمت بتعدد الهويات والتفكك الثقافى.

ويشكل بصورة أكيدة السياق الثقافى محتوى مفهوم نوعية الحياة فى أى مجتمع ومن ثم مفهوم ومستوى الرفاه البشرى والتحديث والتنمية، وتؤثر كذلك تأثيرا حاسما فى التخطيط للرفاه الاجتماعى.

هذا وتلعب الثقافة دورا محوريا فى الدراسات الخاصة بالتحديث،ويوجد صعوبة فى تحليلها حيث أن التحديث ذاته هو الذى يوجد الفوارق والتميزات بين الثقافات الحديثة والتقليدية.

وعن الفصل بين الحداثة والتقليد يتم فقط عند الحديث عن التحديث ويقصد الباحثون غالبا بالثقافة التقليدية هى تلك التى يبنى عليها نظم التحديث حيث يتم

القضاء على الثقافة التقليدية القديمة والخاصة بدول العالم الثالث مثل أسلوب أو طريقة الكلام والاحتفالات والمعتقدات والقيم.

وسياقا على ذلك يتم وصف عملية التحديث فى مقابل الثقافة بينما نجد أن الحضارة على الجانب الآخر هى تحديث ثقافى تم التعبير عنه من خلال وجهة النظر العالمية.(١)

ولذا تلعب الثقافة دورا حاسما فى اختيار النموذج الأمثل للتنمية، ومهما تعرضت الثقافة بمضمونها الممتد من تغيرات عالمية كأثر للعولمة إلا أنه لا يمكن أن يكون هناك اندثار لثقافة مجتمع ما فالثقافة هوية وحضارة تميز المجتمع عن غيرة من المجتمعات ولا يمكن انهيارها كليه أو اندثارها مهما كان قوة التغيير ونظريات التنمية ونماذجها التى تنبع من الثقافة الغربية بقيمها وأصولها الفردية، ومهما تعددت مفاهيم التحديث والتنوير والتبعية والغزو الثقافى . الخ.

وليس أدل على ذلك من النموذج الأسيوى الذى انطلق واعتمد على ثقافة وطنية ومحلية تعتمد على قيم روح الجماعة والروابط لا الفردية الغربية الفجة ويبدوا أن نظريات التنمية – كما تدل الشواهد – قد فشلت فى تحقيق أهداف التنمية فى الدول النامية التى تتباين ثقافيا وقيميا عن المجتمعات الغربية.(٢)

كما أن نماذج الرفاه الاجتماعى – قد فشلت كذلك – فى تحسين مستوى الرفاه البشرى فى الدول النامية فى غياب السياق الثقافى وروافده. ولذا تلعب الثقافة وروافدها دورا حاسما فى اختيار ونجاح نموذج التنمية فى أى مجتمع من المجتمعات.

٢- النضج المهنى :

سيزداد النضج المهنى للخدمة الاجتماعية ويستمر، ويزداد وجودها وتأثيرها فى مجالات عديدة ولا يستمر النمو فقط على المستوى القومى ولكن دوليا أيضا من خلال تركيز مؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية على الممارسة الدولية، مما يتطلب تنمية مهارات الممارسين للتعامل على المستوى الدولى وتقديم الخدمات فى ثقافات متباينة،

وسيدعم ذلك من مكانه المهنة، ويوجد العديد من الفرص المتاحة لتقوية الممارسة فى هذا الاتجاه.

ويدعم ويساعد على هذا التطور تأييد حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والمساواة والهجرة.

٣-الزيادة المستمرة فى الخدمات :

يوجد تطور ونمو مستمر لخدمات جديدة سواء فى القطاع العام أو الخاص، ويوجد توسع فى الممارسة فى القطاع الخاص.

كما توجد مشكلات تعكس أهمية وجود الممارسة المهنية للأخصائى الاجتماعى مثلا تعاطى المنشطات فى عالم الرياضة، والمخدرات والخدمات المقدمة للمريض المقيم بالمستشفى والخارجى غير المقيم، وهناك برامج ما بعد الرعاية After Care والاستشارات Counselingوغيرها ومن ثم فان للمهنة فرص متعددة للممارسة والانتشار، وكذلك يعد المعارف والمهارات المرتبطة بالمهنة حيوية وهامة كمجالات وحقول مهنية أخرى كالإدارة العامة والقانون وغيرهما.

٤- الشهادة و الترخيص : Certification and Licensing

وقد اتخذت خطوات عديدة لترخيص مزاولة مهنه الخدمة الاجتماعية منذ الستينات ففى عام ١٩٦١ تبنت الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين حركة لتقوية المهنه بإنشاء أكاديمية معتمدة لإيجاد أكاديميين محترفين معتمدين للممارسة المهنية فى كل مكان وانتشر هذا الترخيص فى ٥٠ ولاية أمريكية، ولعل ولاية متشجن الوحيدة التى تستخدم مصطلح التسجيل Registrationليدل على أن شخص ما مؤهل للخدمة الاجتماعية كمهنى، ويوجد فى الوقت الحاضر محاولات مصرية لاعتماد ترخيص مزاولة المهنه.

٥-الروحانية فى ممارسة الخدمة الاجتماعية :Spirituality

فى إطار فلسفة الخدمة الاجتماعية فى كيفية التعامل مع العميل والمتغيرات المحيطة به فهناك تطور فى وضع الجوانب والعوامل الروحية فى الاعتبار، فالولاء

للجانب اللامادى فى البشر والطبيعة كالديانه والأخلاق والعواطف أكثر من الولاء للجوانب والأشياء المادية التى يمكن تملكها.

ويحدد هوفمان بعض النقاط الجدلية فى ممارسة الخدمة الاجتماعية الروحانية ومنها :

أن الجوانب الروحانية هى جزء من البيئة المحيطة بالبشر.

أن جذور الخدمة الاجتماعية انبعثت من المنظمات الخيرية الدينية.

معظم الأخصائيين الاجتماعيين يضعون فى اعتبارهم المحتوى الروحانى فى إطار ممارستهم مع العملاء.

ويرى بيكان أن المنظور الروحانى فى الخدمة الاجتماعية غير مستكشف حتى الآن بوضوح ونحن بحاجة لبحوث كثيرة لفهم أهمية الجانب الروحانى فى السلوك البشرى خاصة أنه متصل بإشباع حاجات العميل وتنمية مهاراتنا للاستفادة بالمصادر الروحانية لإحداث تغييرات سلوكية ايجابية، ولعل المؤتمر القومى للروحانية والخدمة الاجتماعية الذى أقيم فى مدينة سالت لاك عام ١٩٩٥ وشارك فيه أكثر من ٤٠٠ مشارك ما يوضح أهمية ذلك.ولعل الجهود المصرية والمحاولات العربية فى هذا الجانب ما يدعم الجوانب الروحانية فى الخدمة الاجتماعية، وكل هذه الجهود وتلك فى حاجة لمزيد من التأمل والبحث لتفعيل هذا المنظور الروحانى.(٦ : ٤٠٩)

٦–تطوير الدور الاستشارى للأخصائى الاجتماعى : Consultant Role

سيتسع ويمتد الدور الاستشارى للأخصائى الاجتماعى لمنظمات وعملاء أكثر ولا يتوقف دوره هذا على المساعدة فى فهم الأحداث والأفعال ويترك للعملاء الاختيار ولكن مستقبلا سيكون لدى الأخصائى الاجتماعى السلطة ليدعم دوره كمعلم ومحفز Cataystوناصح Advisor ومدعم للعملاء ليساعدهم على الفهم وما يمكن عمله.

٧–مكانة الأخصائى الاجتماعى :

سيزداد مستقبلا مكانة ومنزلة الأخصائى الاجتماعى طالما كان هناك حركة

لمواجهة للنقد الموجه للخدمة الاجتماعية وحركة أخرى داعمة لمحاولات تبذل لتعيين الأخصائيين الاجتماعيين فى مناصب قيادية وإدارية هامة فى مجالات مختلفة وزيادة رواتب الأخصائيين الاجتماعيين.

٨- تفعيل دور الدفاع عن العملاء Advocacy Role

وسيدعم هذا الدور الأنشطة السياسية للخدمة الاجتماعية ومشاركة الآخرين بالأفكار لإحداث التغيير فى المجالات المختلفة وتدعيم العملاء.

٩-مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة :

إن التكنولوجيا تلعب دورا هاما فى مهنة الخدمة الاجتماعية حيث يتواصل الأخصائيون المحترفون مع عملائهم عن طريق النت سواء عن طريق المحاورة المباشرة سؤال وجواب أو تقديم دورات استشارية لمجموعة من العملاء وقد يكون مفيدا للأفراد غير القادرين على ترك منازلهم أو أصحاب الأمراض المزمنة أو المقيمون فى مواقع نائية، غير أنه لايمكن توافر أو ضمان الثقة التامة مع هذا الأسلوب.

كما يمكن للنت وتكنولوجيا الاتصال المساهمة فى التعليم المستمر للأخصائيين الاجتماعيين.

١٠- زيادة وتوسيع مجال الأدوار القيادية :Expansion of Leadership Role

من المتوقع زيادة المقاعد القيادية للأخصائيين الاجتماعيين من خلال المواقع الإدارية فى الدولة والمنظمات المختلفة وزيادة اتجاه الأخصائيين الاجتماعيين إلى المجال السياسى كالمناصب الانتخابية.

١١- الاتجاه أكثر نحو الوقاية : Preventionوإثراء المعيشة Enrichment وتحسين نوعية الحياة، والعمل مع كل المستويات من البشر الأغنياء والفقراء.

١٢- حركة لجودة أعلى : Movement for Higher Quality

حيث سيكون الاتجاه لحركة الخدمة الاجتماعية مستقبلا ليس التركيز فقط على كمية الخدمات ولكن على الكيف أو النوعية أيضا حيث تعد الجودة عنصرا هاما فى الكفاءة العالية للخدمات.(٦: ٤١٠- ٤١٣).

قضايا في مستقبل الخدمة الاجتماعية :

تتعدد أشكال وصور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية تنوعا وتباينا نتيجة لتعدد نماذج إعداد الأخصائيين الاجتماعيين وبرامج تعليمهم وتعدد مجالات الممارسة المهنية، والتغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة .غير أن الخدمة الاجتماعية مستقبلا سيزداد نضجها المهنى من خلال ازدياد فرص النمو المهنى تجاه الممارسة الدولية للخدمة الاجتماعية.

إن العلاقة بين النظرية والممارسة لا يمكن انفصالها فى الخدمة الاجتماعية غير أنه يوجد بعض التوترات والمشكلات فى العلاقة بينهما فى إطار التعامل مع العولمة وتخطى الحدود من خلال الاتصالات وقضايا البيروقراطية والممارسة الإبداعية، حيث أضحت العولمة حقيقة فى معظم ممارسات وأشكال حياتنا اليومية ، وأظهرت العولمة فى الماضى وعدا بالمساواة ولكن ذلك لم يحدث حيث زادت الفجوة وغابت العدالة نظرا للفقر داخل وبين الدول والكوارث البيئية والطبيعية مما أظهر مشكلات جديدة ورؤية جديدة فى تحليل المشكلات،(١٧ : ٢٩٨) فكيف يمكن الممارسة المهنية الإبداعية فى إطار عالم متغير وتغيرات عالية التنظيم ؟ وكيف يمكن تخطى الممارسة المهنية الحدود الجغرافية ؟ وكيف يمكن تحليل المشكلات والقضايا برؤية عالمية ؟ وتفكير الأخصائيين الاجتماعيين عالميا والممارسة محليا ؟ وكيف يمكن تفعيل الممارسة المهنية لمواجهة عدم المساواة بين الدول والشعوب بل وداخل الدول ؟وكيف يمكن مواجهة الفقر كمشكلة عالمية ؟ وكيف يمكن الاهتمام بالكم والكيف لخدمات الرعاية الاجتماعية فى الدول النامية وخاصة مع المحرومين من الخدمات ؟ وكيف يمكن للممارسين المهنيين الاستفادة القصوى من تكنولوجيا الاتصال فى التعامل مع عملائهم ؟

إن مستقبل الخدمة الاجتماعية مرهون إذن بقدرة الأخصائيين الاجتماعيين على النقد الذاتى لممارساتهم، ونقد المشاركين الآخرين ووحدات التعامل والاهتمام فى الخدمة الاجتماعية للممارسة المعنية، ويتوقف بدرجة عالية على الممارسة الإبداعية للأخصائيين الاجتماعيين، وقدرة الممارسة على تخطى الحدود والتعامل مع القضايا

الدولية، وإعادة النظر والنقد الذاتي للمعارف والنظريات الموجهة للممارسة المهنية، وبرامج تعليمية لإعداد الباحث الواعى والممارس الواثق، الباحث الواعى لاختبار الإطار الفكرى الموجه والرؤية التحليلية العالمية والممارس الواثق الناقد لذاته وقدراته ومهاراته وممارساته المهنية فى مجتمع عالمى متغير.

أن الخدمة الاجتماعية مازال يمارسها غير المتخصصين المهنيين مما يتطلب ضرورة الترخيص لمزاولة المهنه.

إن مستقبل الخدمة الاجتماعية وممارساتها إذا عقد الأخصائيين الاجتماعيين عزمهم على الرؤية الدولية وتخطت ممارساتهم الحدود وتعاملوا مع المشكلات العالمية وتبادوا الخبرات وتعاملوا مع الثقافات المتباينة، من خلال الخدمة الاجتماعية الدولية سيؤدى ذلك مستقبلا إلى الخدمة الاجتماعية العالمية.

حادي عشر: لاخاتمة:

من التحليل والعرض السابق يمكن تحديد :

- أن محاولة تحديد مستقبل الخدمة الاجتماعية يتطلب قراءة الماضى والحاضر فى إطار حركات تطور الخدمة الاجتماعية والظروف والأوضاع العالمية المتغيرة التى تعكس هذا التطور ومنطقيته.
- الخدمة الاجتماعية الدولية ضرورة تفرض نفسها على ممارسة الخدمة الاجتماعية فى الوقت الحاضر نتيجة للتغيرات العالمية الجديدة وطبيعتها وشدتها ونتيجة لطبيعة المشكلات الاجتماعية العالمية فى قوتها وسرعة انتشارها وتوحد مسبباتها فى كل المجتمعات العالمية، بما يضع الخدمة الاجتماعية أمام تحديات للتعامل مع تداعيات هذه التغيرات.
- أن هناك تباينا واضحا فى نماذج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية وإن كان هناك نقاط تشابه وتوحد فى أهداف الممارسة وأغراضها إلا أن هناك نقاط تعارض بين هذه النماذج، غير أن الممارسة الفاعلة المستقبلية ستتطلب نموذجا واحدا يتوافق مع الواقع العالمى الجديد بتداعياته المختلفة.

- أن واقع الممارسة المهنية فى مجتمع قطرى واحد لا يمكن أن يفرز نموذجا فاعلا لممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية، وأن ملامح نموذج دولى أو إقليمى فى الممارسة المهنية لم يتحدد بعد مما يتطلب معه تضافر الجهود العربية والإقليمية وخاصة الباحثين المتخصصين العرب لتبنى نموذج محدد فى الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، وتبنى منظمات ومؤسسات عربية بناء مثل هذا النموذج أو التوجه لنموذج محدد لممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية.

- أن النظام التعليمى للخدمة الاجتماعية فى المجتمع العربى لا يتبنى منهجا أو نموذجا محددا فى تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية ومن ثم لا يفرز ممارسا مهنيا للخدمة الاجتماعية الدولية سواء فى نوعية المواد الدراسية أو مضمون المناهج الدراسة للمواد المهنية الأساسية أو حتى المواد المساعدة من التخصصات الأخرى، مما يغيب معه المعارف العلمية اللازمة لممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية.

- مازال نموذج الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية العربية نموذجا ناقلا دون وعى من المجتمعات الأخرى، مما أثر وبشكل كبير على المعارف المهنية الخاصة بالخدمة الاجتماعية، وإذابة الفوارق بين المعارف المهنية وغير المهنية.

- أن إعداد الباحثين فى الخدمة الاجتماعية يركز على الباحث التحليلى أكثر من التركيبى ومن هنا غابت قدرات الباحثين على كيفية تركيب وبناء نماذج تعليمية للخدمة الاجتماعية الدولية.

- أهمية النقد الذاتى للممارسة لتحديد درجة توافق الممارسة مع حركة تطور الخدمة الاجتماعية، وتوافق حركة التطور هذه مع حركة التطور فى تعليم الخدمة كذلك.

- أن الخدمة الاجتماعية الدولية ستقود لا محالة مستقبلا للخدمة الاجتماعية العالمية، من خلال توحد المعارف الأساسية والمفهومات، طالما نتعامل مع

مشكلات اجتماعية عالمية أسبابها قد تكون واحدة فى كل المجتمعات، ومن ثم فان نظريات ومعارف ومهارات مواجهتها - من خلال ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية - تكون واحدة مستقبلا مما يثرى معارف الخدمة الاجتماعية ويدعم ارتقائها، ويساهم بشكل أو بآخر فى عالمية الخدمة الاجتماعية.

- تفكير الخدمة الاجتماعية وممارسيها فى تحليل المشكلات تفكيرا عالميا والعمل محليا، وبخاصة مع المشكلات الاجتماعية العالمية، وتدعيم وتفعيل الدور الاستشارى ةالدفاعى والقيادى للممارس المهنى للخدمة الاجتماعية.

-ضرورة وأهمية إجراء بحوث المقارنه فى الخدمة الاجتماعية بين خدمات وأنماط وسياسات الرعاية الاجتماعية بين الدول مما يتيح الفرصة أمام الطلاب والدارسين فى التعرف على الثقافات والنماذج فى الدول والمجتمعات الأخرى ويساهم فى إعدادهم لممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية، ولعل الاقليم العربى أكثر تأهلا لذلك وأيسر فى تحقيق هذا الهدف.

- أهمية تدريس سياسات الرعاية الاجتماعية المقارنة التى تحقق هدف التزود بالمعارف اللازمة لإعداد الأخصائى الاجتماعى كممارس دولى.

- التركيز لجودة أعلى لخدمات الرعاية الاجتماعية بالاهتمام بالكم والكيف معا.

-تدريس الخدمة الاجتماعية الدولية لإعداد الطلاب بدء من مرحلة البكالوريوس لتزويدهم بالمعارف اللازمة للعمل فى منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية وممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية.

- ضرورة التركيز على التبادل للخبرات والتجارب والمعارف بدلا من النقل أحادى الاتجاه.

-توصيف منهج الخدمة الاجتماعية الدولية بالاعتماد على نموذج واحد من نماذج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية وخاصة نموذج التنمية الاجتماعية

فى المرحلة الراهنة لتطور الخدمة الاجتماعية ونموذج النظام العالمى الجديد فى المرحلة المستقبلية لتوافقه مع الواقع الدولى الجديد، مما يصقل معارفهم المهنية فى هذا الإطار وليس الجمع بين أكثر من نموذج مما يؤدى للتشتت الفكرى الذى لا يؤدى لمعرفة مطلوبة أو صقل مهارات محددة.

- الاهتمام بتبادل الزيارات الطلابية لدارسى الخدمة الاجتماعية بين الدول مما يدعم المعرفة اللازمة بثقافات الشعوب والأمم.
- أهمية تبنى برامج تعليمية مشتركة مع بعض الجامعات الأجنبية مما يتيح الفرصة لمعرفة وتبادل الثقافات بين الطلاب والأساتذة. والإطلاع على ثقافات الشعوب الأخرى.
- استخدام التكنولوجيا فى الممارسة بشكل واسع وتطويعها بما يساعد على فعالية الممارسة فى الإطار القيمى للخدمة الاجتماعية.
- اهتمام الخدمة الاجتماعية بالتعليم المستمر للممارسين والاستفادة من تكنولوجيا الاتصال فى تفعيله.
- تفعيل حركة الشهادة والترخيص لمزاولة المهنه تدعيما للممارسة المهنية من خلال متخصصين مهنيين مما ينعكس على مكانة المهنه بصورة غير مباشرة.
- توافق أولويات وأهداف الممارسة فى الخدمة الاجتماعية مع القيم والأهداف التى توصف بأنها عالمية.

وأخيرا ستفرض الخدمة الاجتماعية الدولية سيطرتها ونفوذها فى إطار المتغيرات العالمية الجديدة وصحوة منظمات المجتمع المدنى العالمية ومنظمات الرعاية الاجتماعية الدولية، وطالما كان التركيز على مفهومات العدالة والمساواة والمواطنة وتحسين نوعية الحياة والحقوق الإنسانية فى عالم وقرية سريعة التغير،وسيساهم ذالك بشكل أو بآخر فى ترسيخ الخدمة الاجتماعية العالمية.

المراجع:

١-المراجع العربية:

(١) طلعت مصطفى السروجى، ثلاثية التنمية البشرية ونوعية الحياة والتحديث،كمدخل لاستراتيجية وآلية التخطيط الاجتماعى، مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان،٢٠٠٣ .

(٢)-----------------،ثلاثية التخطيط ورأس المال الاجتماعى والتحديث استراتيجية متوازنة، مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، مايو ٢٠٠٤ .

(٣)-----------------،نماذج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية، رؤية تحليلية نقدية، مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مارس ٢٠٠٦ .

(٤) فيك جورج، بول ويلدينج، العولمة والرعاية الاجتماعية، ترجمة: طلعت السروجى، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، العدد ٧٨٣، ,٢٠٠٥

٢-المراجع الأجنبية:

(5) Alice K. Johnson, Increasing Internationalization in Social Work Programs, Healy's Continuum as a Strategic Planning Guide, International Social Work Vol. 47 (1),2006.

(6) Cox Pawar, International Social Work, International Social Work Vol. 47 (1).2006.

(7) James Midgley, Issues in International Social Work, Resolving Critical Debates in the Profession, Journal of Social Work, vol.1,2001

(8) L. M. Healy, Learning From the Third Word, Social Work, 35 (4) 1990. pp: (301).

(9)--------------. Comparers International Overview T. D., Watt a. D., Elliott and N.,Mayades(eds.)International Handbook on Social Work Education, Westport C., T., Greenwood Press.1995.

(10)L..Healy, International Social Work Professional Action in an Interdependent World. N.Y..Oxford University Press 2001.

(11)-----------, the International Dimension in Social Work Education : Current Efforts, Future Challenges, Internal Social Work,29(2),1986.

(12)Lea Caragata &Miguel Sanchez, Globalization and Global Need: New Imperatives for Expanding International Social Work Education in North America. International Social Work,vol45(2),2004.

(13)M.C. Hokenstad& K.A.Kendal, International Social Work Education: (in)N.A.,S.,W.,Encyclopedia of Social Work Washington, D.,C, NASW Press 1995.

(14) Paula Allen Meares&CharlesCarvin,The Handbook of Social Work Direct Practice, Sage Publication,Inc.,N.Y.,2000

(15) Richard Eckersley. Measuring Progress, Scrip Publishing Com.. 2000..

(16)Richard J.,Estes Models, Social Modeling, and Models of International Social Work Education, University of Pennsylvania, School of Social Work,1992.

(17)Robert Adams.(et.al.).Social Work Futures Crossing Boundaries. Transforming Practice.Palgarave Macmilan,N.,Y.,2005

(18)O., William Farley (eds.). Introduction to Social Work, Prentice. Hall. N., Y., 2005..

(19)William G. Brueggemann.The Practice of Macro Social Work. Brooks-Cole U.S.,2002.



(٥)

الفصل الخامس

السياق الكلى العالمى للخدمة الاجتماعية الدولية



الفصل الخامس

السياق الكلي العالمي للخدمة الاجتماعية الدولية

أولا :إطلالة عامة:

تعتبر الممارسة فاعلة ومؤثرة فى إطار سياق وإطار فكرى محدد يوجه الممارسة باعتبارها ليست عشوائية، ومن ثم فلكل ممارسة محترفيين مهنيين يجيدون الممارسة المرتبطة بتخصصهم الدقيق.

والخدمة الاجتماعيةمهنه لها ممارساتها المهنية وإطارها الفكرى الموجه لممارساتها،وكون الخدمة الاجتماعية مهنة واقعية يفرض عليها التجاوب مع الواقع المجتمعى بكل أبعاده وإطاره وسياقه ومكونات هذا السياق، الذى يتميز بالتغير وعدم الثبات،ويشهد الكثير من التطورات والأحداث والوقائع والأفكار والمعتقدات التى تؤثر فى هذا السياق وسرعة وإتجاه تغيره، والمتغيرات الحاكمة فى إحداث التغيير،والذى لم يعد محدودا سواء فى أبعاده أو سرعته أو مجاله الجغرافى، ومن ثم تتأثر الخدمة الاجتماعية بالتغيرات التى قد تطرأ على هذا السياق ،كما أن فهم هذا الاطار والسياق يزود الخدمة الاجتماعية بالاستراتيجيات والآليات اللازمة لإحداث التغييرات فى الواقع ،والأدوار المهنية الضرورية لتنميته، فهى إذن ترتبط بالواقع إرتباطا تبادليا قويا.

وأدت الغيرات العالمية الجديدة بشكل مباشر إلى إتساع وتعدد الرؤية الفكرية والتحليلية عند التعامل مع المشكلات الاجتماعية، فى أى مستوى من مستويات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، فكون العالم أصبح قرية عالمية إجتماعية واحدة، ويتعامل البشر من منطق الحقوق الاجتماعية فى أى جزء من العالم الاجتماعى الذى تتشابك فيه وتتداخل الجوانب والأبعاد والعديد من المتغيرات التى قد تؤثر بشكل أو بآخر فى المشكلات الاجتماعية الانسانية،والتى قد تكون سببا فى وجودها ،والتأثيرفى قوتها وإتجاهها، أو الحد والتخيف منها.

ويعطى ذلك دلالة قوية لأهمية العوامل والمتغيرات والاطار العالمى الكلى فى

تأثيره على المشكلات الاجتماعية فى القرية الاجتماعية الواحدة، فى ظل التطورات التكنولوجية المذهلة للميديا ووسائل الاعلام والاتصال التى إختصرت المسافات والأزمنة بين الدول والشعوب

ومن هنا لايمكن عزل المشكلات الاجتماعية عند تحديدها أو تحليلها أو التعامل معها بمعزل عن السياق العالمى الكلى الذى يؤثر على هذه المشكلات بدرجة معينه وإتجاه معين، وتتداخل وتتفاعل العوامل والأبعاد فى إطار هذا السياق الكلى.

ولا يمكن كذلك تحديد الاستراتيجيات المناسبة للحد من المشكلات الاجتماعية فى غياب السياق العالمى بأبعاده المختلفة،الذى أصبحت مكوناته بمثابة متغيرات حاكمةومؤثرة لايمكن تجاهلها، ولاتؤتى الممارسة ثمارها فى غياب الفهم الواعى والدقيق للاطارأوالسياق العالمى.

وقد يكون أبعاد هذا السياق من العوامل الدافعة للتغيير،كما أن الخدمة الاجتماعية مهنة مؤسسية ،والمؤسسة تعمل فى منظومة محلية وقومية ودولية، ولا تنعزل بأى حال من الأحوال عن البيئة المحلية والقومية والعالمية.

ويجب على كل الأخصائيين الاجتماعيين الذين يعملون فى حقل الخدمة الاجتماعية سواء محليا أو دوليا،أن يكون لديهم إحساس كامل ودراية واسعة وقويان بالسياق العالمى للممارسة المهنية، وخاصة عند العمل فى الدول النامية، والتى تعد أكثر تأثيرا بالمتغيرات والسياق العالمى، حيث تستقبل دائما التغيرات الاجتماعية.

ولا يقتصر ذلك على الممارسة الدولية فى الدول النامية المستقبلة للتغير فقط ، بل لايمكن تفعيل الممارسة الدولية إلا بالتحليل والتفسير فى الاطار الكلى للسياق العالمى، وفهم هذا الاطار والسياق.

إن الاطار العالمى يلعب أدوارا عديدة بالنسبة لممارسة الخدمة الاجتماعية،والأخصائى الاجتماعى ذاته،وأحيانا ما يعبر هذا السياق عن السياق العملى الممارس فى المؤسسات التى تعمل فى منظومة مؤسسية وتعتبر جزءا من هذه المنظومة.

ويعد السياق العالمى كذلك جزءا وعنصرا هاما ومساهما فى توضيح المشكلات الاجتماعية وما هيتها التى يتعامل معها الأخصائى الاجتماعى، الذى يجب أن يدرك تماما أن هذا السياق له وزن سببى وربما يكون مهما فى المشكلة.

وغياب السياق العالمى إذن غياب الرؤية للمشكلة وعدم وضوحها فى إطارها الصحيح، فكيف إذن يمكن أن يتعامل معها الأخصائى الاجتماعى مهنيا؟

وكيف يمكن تحديد المشكلات الاجتماعية والتعرف عليهاوالوعى بها أولا، قبل تحليلها والتعامل معها؟

والدور القوى للسياق العالمى فى إحداث التغيير سيكون عنصرا من عناصر استراتيجية الممارس المهنى فى التدخل للتعامل المهنى مع المشكلات الاجتماعية والحد منها، حيث يلعب دورا فى مواقف محددة، ولكن الأهم هو قدرة الممارس على بلورة رؤية لهذا الاطارأو السياق العالمى، ويحلل الموقف الحالى والمستقبلى فى إطار هذا السياق.

ومن المهم إذن أن يدرك الأخصائى الاجتماعى الدولى أبعاد وأطر ومكونات السياق الكلى العالمى للخدمة الاجتماعية الدولية،وكيف يمكن تطوير التنسيق والتعاون بين المنظمات الدولية؟

وأن يعى بدقة وفهم صحيحين التيارات الفكرية بالنسبة لممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية، وما أكثر التيارات الفكرية والأيديولوجية شيوعا فى العالم المعاصر؟ومامزايا التيارات الفكرية المعارضة؟

وما الجوانب الخاصة بالاطار العالمى التى يجب أن توضع فى الاعتبار عند ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية؟

ثانيا: أبعاد وأطر مكونات السياق العالمي:

ويتكون السياق العالمى للمشكلات الاجتماعية من أربعة أبعاد تتفاعل معا لتكون هذا السياق وهى: (١)

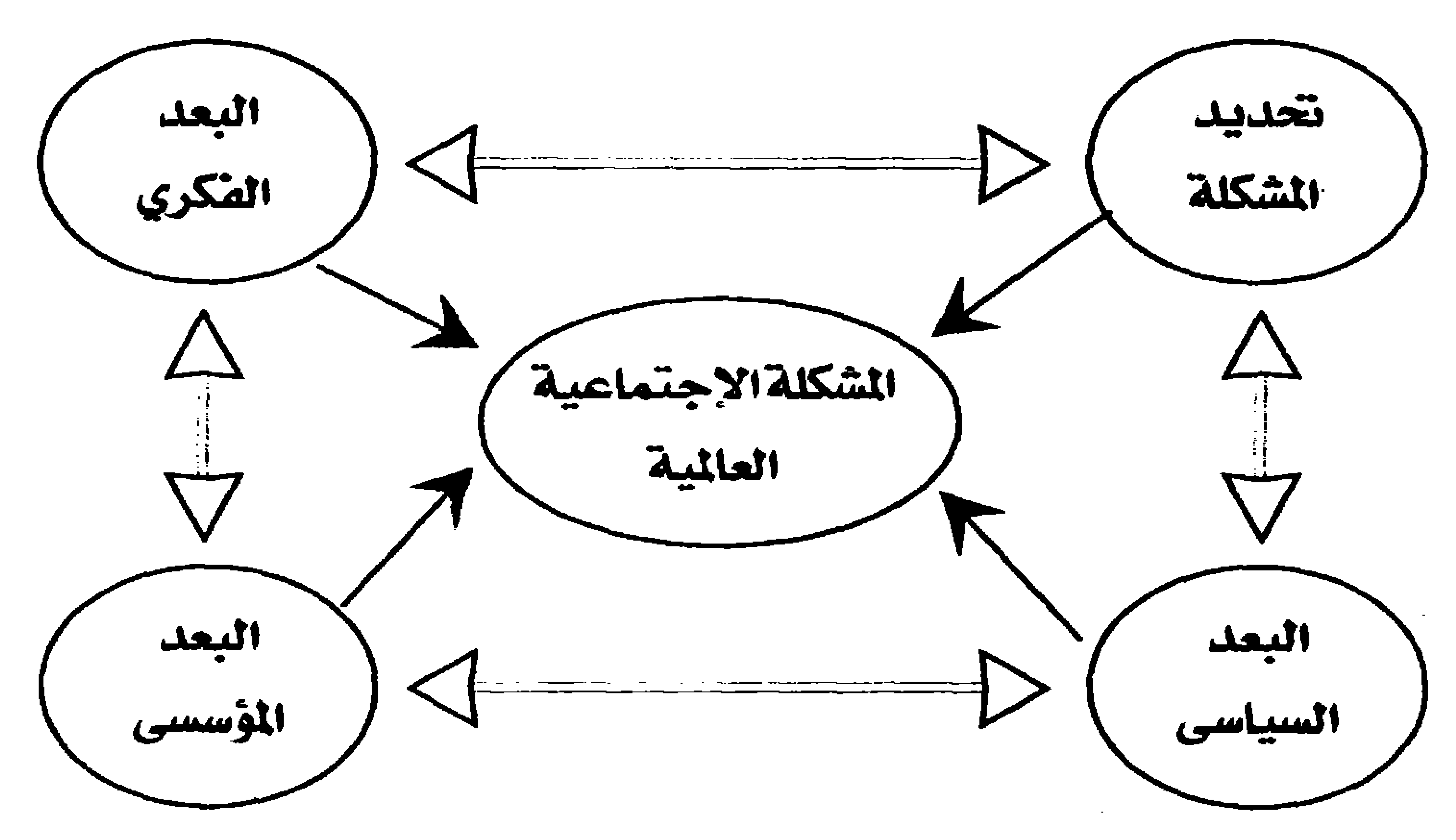
١-بعد تحديد المشكلة الاجتماعية.

٢- البعد المؤسسى والتنظيمى.

٣-البعدالفكرى.

٤-البعد السياسى.

ويوضح الشكل التالى الأبعاد المتفاعلة للسياق العالمى للمشكلات الاجتماعية



شكل يوضح أبعاد السياق العالمى للمشكلات الاجتماعية

ونقطة البداية والاهتمام للأخصائيين الاجتماعيين هى المشكلة الاجتماعية، والوعى بالمشكلات الاجتماعية كالفقر،وغيرها من المشكلات، التى توجب على الأخصائيين الاجتماعيين الاهتمام بالخدمة الاجتماعية الدولية، سواء أكان على المستوى الأكاديمى أو الممارسة الميدانية.

وأن يعى جيدا الممارس الدولى للمشكلات الاجتماعية والحاجة للعمل مع هذه المشكلات،كالفقر،والنزاعات والحروب،الهجرة،ومرضى الايدزوالكبد الوبائى، وحقوق المرأة والطفل، وأطفال الشوارع، وعمالة الأطفال وأنفلونزا الطيور والخنازير....الخ، والمؤسسات الحكومية والاقليمية والدولية ومساهماتها لمواجهة المشكلة الاجتماعية

الدولية،والسياق الفكرى فى ظل الأفكار المتباينه والمتصارعة وأثرها على التنمية الدولية،والسياسات الاقتصادية والاجتماعيةوأهميتها فى ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية، والأدوار التى تلعبها المؤسسات على مختلف المستويات،والتيارات الفكرية والسياسات فى التعامل مع المشكلات الاجتماعية الدولية.

ويعد السياق العالمى هاما فى التحليل والتفسير للمواقف والمشكلات الاجتماعية، حيث يربط بين مستويات الممارسة المهنية المختلفة وصولا للمستوى الدولى،محللا للاطار المؤسسى،والأفكار والجهود والسياسة الاجتماعية فى المستويات الثلاث المحلية والوطنية والدولية، ويتوافق ذلك بشكل مباشر مع العولمة وتداعياتها، ومفهوم القرية العالمية،فالمشكلة الاجتماعية فى أى جزء من أجزاء القرية لا تنفصل عن القرية وأجزائها الأخرى ولاتنعزل عنها.

وبذلك فان العولمة والعمليات والمتغيرات العالمية الأخرى تؤثر على الرعاية الاجتماعية والرفاه الاجتماعى والخدمة الاجتماعية ورؤيتها وممارساتها تجاه هذه العمليات (٢) .

يعكس كل ذلك بشكل أو بآخر أهمية الخدمة الاجتماعية الدولية حاضرا ويقوى رؤيتها ويبلور فكرتها بشكل متزايد مستقبلا.

ولذا يجب على الممارس الدولى الالمام بأبعاد الاطار والسياق العالمى، والمشكلات الاجتماعية العالمية، وأدوار الأخصائى الاجتماعى فى الاطار التنظيمى الواسع للخدمة الاجتماعية الدوليةسواء مؤسسات حكومية – منظمات غير حكومية– مؤسسات إقليمية– منظمات وهيئات تابعة للأمم المتحدة......الخ وإدراك نقاط القوة والضعف فى هذا الاطار المؤسسى،وكيف يمكن تطوير التنسيق والتعاون بين المنظمات الدولية؟، بالاضافة لفهم الاطار الفكرى السائد فى العالم وتأثيره على ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية.

ثالثا: تحديد المشكلات الاجتماعية العالمية:

يجب على الممارس الدولى الالمام على الأقل بالمشكلات الاجتماعية العالمية الرئيسية،وفى إطار هذا البعد عليه الالمام بالمشكلات الاجتماعية فى السياق العالمى إذ يجب أن يحدد:

١-ما هذه المشكلات؟

٢-كم عدد المتأثرين بهذه المشكلات؟

٣- وأين يتركزون وأماكن تواجدهم فى العالم؟

ويرجع أهمية فهم الممارس الدولى للمشكلات العالمية إلى: [٣]

١- أن المشكلات تؤثر على المجتمع والناس والهيئات والمنظمات المحلية والقومية والدولية .

٢- كما أن الفهم يساعد الأخصائى الاجتماعى الدولى على التحليل الدقيق للمشكلات،وأساليب التعامل معها والحد من شدتها.

٣- ويساعد فهم الممارس الدولى للمشكلات العالمية على المساهمة الفاعلة فى تخطيط البرامج وصنع السياسات الاجتماعية القومية والعالمية.

٤- والفهم الواعى للمشكلات الاجتماعية العالمية يساعد الممارس الدولى على معرفة الأسباب والآثار،ومن ثم إختيار الاستراتيجية المناسبة لمواجهة هذه المشكلات، فلا يمكن التعامل مع أى مشكلة دون تحديدها أولا ثم تحليلها ثانيا،وأخيرا التعامل مع المشكلة.

٥- تحديد المشكلات العالمية يساعد كثيرا الأخصائى الاجتماعى الدولى على فهم العالم ككل بصورة واقعية، مما يزيد من معارفه وإدراكه للكيان العالمى.

إن الأخصائى الاجتماعى بحاجة لفهم العالم ككل والمشكلات الاجتماعية السائدة فيه، لتكوين صورة واقعية عن القرية العالمية،والاطار العالمى للمشكلات الاجتماعية،حيث ترتبط المشكلات الاجتماعية بالتغيرات العالمية.

ويجدر الاشارة أن درجة حدة وشدة وعدد المتأثرين أو المتضررين بوجود المشكلة الاجتماعية تتباين من دولة لأخرى ومن بقعة جغرافية لأخرى، بل قد تتركز فى بقعة جغرافية من القرية الكونية، وقد لاتظهر فى أماكن أخرى ولا تمثل مشكلة، وتتباين كذلك رؤية الناس والمسؤلين عن مايسمى مشكلة، أو حتى إدراك المشكلة والشعور بها تختلف أيضا، يعطى كل ذلك فهما عميقا وإدراكا بالمشكلة للممارس الدولى.

وإذا ما تم تحديد المشكلة وإدراكها يعكس المنطق الحاجة إلى أخصائى متخصص فى مجال معين فى الخدمة الاجتماعية الدولية، أكثر إستيعابا لهذا المجال وتفصيلاته الدقيقة بهدف التعامل مع المشكلة.

ويحتاج الأخصائيون الاجتماعيون المحليون والمتخصصون فى مجال أو أكثر لفهم ليس السياق العالمى فقط ولكن كل ما يرتبط بمجال ممارستهم فى حيز جغرافى محدد ويعد ذلك مستوى من مستويات الممارسة المهنية.

ومن أمثلة تحديد المشكلات العالمية ما يلى:(٤)

(١)الفقر والمجالات المتشابكة:

يعتبر الفقر وما يتبعه من مشكلات مثل وفيات الأطفال وسوء التغذية من أخطر المشكلات العالمية،ويوجد واحد من كل ثلاثة أفراد فى العالم يعانون من الفقروهذا التقدير إلى حد ما ،لأن كثيرا من الناس يوجدون بجوار خط الفقر.

ويرتبط بالتغيرات الاقتصادية مثل زيادة التضخم، وتدهور التجارة،ونقص الدعم الحكومى من السلع والخدمات الرئيسية،وكذلك تلوث البيئة وتلوث مصادرالطعام والصراع الاجتماعى داخل الدولة،أو الحروب بين الدول،وكذلك التغيرات الديموجرافية من خلال الهجرة أو الزيادة الطبيعية للسكان،وكذلك الكوارث الطبيعيةالتى تدمر المنازل والممتلكات.

وقدم المجتمع الدولى بعد الحرب العالمية الثانية أعمالا تنموية ورصد معونات بهدف تخفيض نسبة الفقروخفض معدلاته ،وتعددت الجهود مثل تمويل البنك الدولى

للمؤسسات وتمويل المشروعات.

وبرغم النوايا الحسنة والمساعى الحميدة وهبوط معدل الفقر بشكل ملحوظ إلا أنه ظل قاصرا على دول محددة ، وتذبذبت معدلات الفقر فى الدول النامية منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين،والسبب في ذلك أن الفقرنتيجة لعوامل عديدة سببت حدوثه ومن الصعب السيطرة عليها حيث يتحكم فيها زيادة السكان فى الدول الفقيرة.

بالاضافة إلى العولمة وتأثيراتها على الفقرالعالمى وبصفة خاصة فى الدول النامية،حيث زادت الفجوة بين دول الغنية والفقيرة،والمشكلات الناتجة عن الفقر فى الدول النامية، ويتطلب التغلب على الفقر،التركيز على التنمية ومعدلاتها، والاتجاه نحو العدالة الاجتماعية،والحقوق الانسانية (٥).

(٢)مشكلة الأطفال:

أشارت اليونسيف فى آخر تقرير لها أن ٥٠ ٪ من أطفال العالم متأثرون بالفقر والنزاعات، وينعكس هذا الموقف المزعج فى النسبة العالية لسوء التغذية وإرتفاع معدل الوفيات للأطفال فى أجزاء عديدة من العالم، وعمالة الأطفال فى ظروف صعبة،ومهن قذرة، وإستخدام عدد كبير من الأطفال فى البغاء وتجبرهم ظروف اليتم أن يخضعوا للفقر والابتزاز.

وهذه المشكلة متعددة الجوانب رغم جهود مؤسسات عديدة مثل اليونسيف ،وهيئة إنقاذ الطفولة وغيرها دون صدى.(٦)

ولذلك مشكلة الأطفال تلقى بظلالها على العالم وخاصة فى الدول النامية،وهى مشكلة يندرج فى إطارها العديد من المشكلات المرتبطة بالأطفال.

(٣)مشكلة المرأة:

يوجد حملات جادة للمحاربة نحو المساواة بين الرجل والمرأة، باعتبار المرأة تتحمل أعباء كبيرة بعلاقتها بالأسرة بشكل عام، ومعرضة للخطر أكثر من الرجل

خاصة خلال الحروب والنزاعات الداخلية، وتتحمل قسطا كبيرا من المخاطر نتيجة للفقر، ومكان المرأة ثقافيا فى بعض المجتمعات فى مؤخرة الصفوف.

وبالرغم من تكريس جهود العديد من المؤسسات لمساندة حقوق المرأة ومساواتها بالرجل ،وحماية المرأة المعرضة للخطر،إلا أنه لسوء الحظ فان التقدم يعانى من البطء الشديد خاصة فى المنطقة العربية.[٧]

(٤)إتساع نطاق النزاع:

يكشف تاريخ الانسانية عن عجز الامبراطوريات والدول فى العيش فى سلام مع الجيران حيث يوجد نزاعات على الحدود الاقليمية، واستخدام كل أنواع القوة فى النزاعات ،ووجود صراع على كافة المستويات، ويعد ذلك الجانب الأكبر من تاريخ البشر.

وشهد القرن الماضى أسوأ حروب التاريخ، منذ نهاية الحرب الباردة فى عام ١٩٨٩ ، إرتفعت وتيرة الحرب الأهلية بشكل مزعج حيث شهد العالم ثلاثون حربا أهلية، ووجود ضحايا من المدنيين.

ويعتبر السلام الدولى من أهداف الأمم المتحدة، وقد فشلت الأمم المتحدة وهيئاتها الدولية، فى احتواء الكثير من هذه النزاعات ، ورغم عملها مع الحكومات والمؤسسات الاقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدنى الأخرى.

بالاضافة لكل ذلك يوجد على المستوى الاجتماعى النزاعات الشخصية، ويؤثر كل ذلك على سوء الظروف الاقتصادية، كما أن للنزاع الكثير من الأسباب والدوافع، إلا أنه يبدوا من الصعب على المجتمع الدولى التخفيف من تأثير النزاع على المجتمع على المدى القريب، كما أنه من الصعوبة إعادة بناء أى مجتمع بعد حدوث النزاع.[٨]

(٥)الكوارث الطبيعية وانهيار العلاقات الأيكولوجية:

الكوارث الطبيعية هى أحداث حادة محزنه وتتطلب الاهتمام السريع، وقد تزايدت وتيرة الكوارث الطبيعية وأسبابها المتعددة ،وتكلفة الاهتمام والتعامل معها بسرعة وكفاءة معا،عالية وصعبة.

والأمر الأكثر خطورة هو انهيار العلاقة بين الانسان وبيئته،حيث نتائجه حتمية وبطيئه،ويحطم مستوى المعيشة، وكلا من الكوارث الطبيعية والانهيار الأيكولوجى يؤثر بدرجة كبيرة على الفقراء، خصوصا أنهم يعيشون فى مناطق هذه الكوارث، كما أن طبيعة منازلهم وحياتهم اليومية تجعلهم أكثر عرضة لتأثير تلك الكوارث.(٩)

وتتعدد صور وأشكال الكوارث الطبيعية، وتتزايد معدلاتها،كما تتفاوت هذه المعدلات بين الدول ومن المؤشرات الاحصائية الدالة على ذلك فى عام ٢٠٠٧ مثلالقى ٧٥ألف شخص حتفهم فى الدول المتقدمة نتيجة ١٤٧٦ كارثة طبيعية كالفيضانات، والعواصف والثورات البركانية،فى مقابل ٩٠٨ آلاف شخص لقوا حتفهم فى الدول النامية نتيجة ١٥٣٣ كارثة طبيعية، حيث تتفاوت قدرات وإمكانات الدول فى مواجهة الكوارث الطبيعية أوالوقاية منها.

(٦)التنمية المتفاوتة بين الدول:

بالرغم من المشكلات السابقة إلا أن كل دولة من دول العالم بحاجة إلى تحقيق مستوى من التنمية يتوافق مع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ،كهدف مقبول ومعترف به دوليا بعد الحرب العالمية الثانية.

وبرغم الجهود وحجم الانفاق فى هذا المجال، فيوجد بشكل عام تقدم فى التنمية ولكنه غير إيقاعى وغير متناسق ،فيوجد فى العالم ٢٠٠ دولة ظلت مصنفة الأقل تقدما وأخرى نامية،ويوجد إهتمام عالمى بمشكلات الحكومات الفاشلة فى الدول التى لم توفر حكوماتها مبادئ التنمية لشعوبها.

إن التنمية مبتورة فى كثير من الدول ، ويبدو أن القضية هى لو أن معونات التنمية بكل أنواعها تقرها الدولة بناءا على القاعدة الموصى بها وهى ٧٪ من الدخل، ولوتم توجيه هذه المعونات للتنمية العالمية على أساس الحاجات وليس المصالح الشخصية فان معدل التنمية سوف يتزايد ويتحسن.

(٧) التأثير المتفاوت للمشكلات العالمية:

يتأثر العديد من الدول بالمشكلات السابقة، وذلك بسبب ظروفها الجغرافية وموقعها ولكونها تعد دولا صغيرة،وبعيدة، ومغلقة، وبالتالى تعوق تنميتها، والبعض الآخر معرض للكوارث الطبيعية، ولو كانت هذه الدول تعانى من الزيادة السكانية فان الفقر ينتشر، ويوجد معوقات لعمليات التنمية.

ويجب أن ندرك أن ٩٠٪ من الزيادة السكانية توجد فى الدول النامية، وتحدث كذلك الحروب الأهلية فى هذه البلدان، وهى أيضا عرضة للكوارث الطبيعية.

ويعتقد البعض أنه فى إطار كل هذه الظروف فان الحل هو تكريس الجهود لتصحيح التفاوت العالمى، ولكن هذه ليست القضية حيث أن هذا الوضع غير مقبول سياسيا، وغير كاف لاستغلال الموارد المتاحة وتوزيعها بشكل عادل.

(٨)إنتقال السكان والهجرة الاجبارية:

من النتائج الحتمية للفقر المدقع، والصراع الاجتماعى، والكوارث الطبيعية، وعدم التكيف الاجتماعى، وانخفاض مستويات ومعدلات التنمية، مما يدفع الناس لترك أوطانهم سعيا لملاذ آمن ومستقبل أفضل فى مكان آخر فى العالم .

وحقيقة عدد قليل من هؤلاء الناس فى إطار هذه الظروف والأوضاع هم الذين يستطيعون الانتقال خارج بلادهم، ولكن أغلبهم يبقى ويموت ويعيش خائفا منهكا، وتشيرالاحصاءات الرسمية أن ٥٠ مليون شخص فى العالم مجبرون على الهجره، وقد أولت الأمم المتحدة والعديد من المنظمات المدنية إهتماما بالغا بمشكلة الهجرة الاجبارية إلا أنه نادرا ما تستطيع التأثير على أسباب الهجرة الاجبارية.

(٩)وباء الايدزوالاهتمامات الصحية العالمية:

يعد مرض الايدز فى الثمانينات من القرن العشرين من أهم الاهتمامات العالمية لخطورته، وفى التسعينات كان أكبر معوقات التنمية، وقد قدر عدد المصابين بالايدز بحوالى ٤٢ مليون شخص توفى منهم ٢٢ مليون،وتركوا ١٣ مليون يتيم مصاب أيضا ، وقد دمر هذا المرض الأيدى العاملة فى إفريقيا وخصوصا المدرسين

فى زامبيا فمثلا توفى مليون و٣٠٠ ألف مدرس فى عام واحد ،وكذلك فى الصين والهند وروسيا الاتحادية تعد من الدول المصابة بهذا الوباء.(١٠)

رابعا: المشكلات الاجتماعية العالمية والخدمة الاجتماعية الدولية:

يحتاج الأخصائيون الاجتماعيون الممارسون للخدمة الاجتماعية الدولية الالمام بالمشكلات الاجتماعية العالمية وإدراكها وتحديدها، بالاضافة للمشكلات الاجتماعية السائدة فى مناطق مجتمعهم،ويرجع ذلك للأسباب التالية:

(١) أن المشكلات الاجتماعية الأساسية هى التى تحدد طبيعة ووجود المجتمع الدولى، وتقدم الهياكل والأطر الدولية والعمل مع السياسة الإجتماعية العالمية، وترتيب المصادر،ويتم تحديد كل ذلك من خلال التركيز على مشكلات الفقر، والنزاع وقضايا التسلح، والارهاب الدولى، والجريمة، وحركة اللاجئين، واستغلال الأطفال والمرأة، ويجب على الأخصائى الاجتماعى الوعى بكيفية وضع الأجندات العالمية.

(٢) يحتاج الأخصائى الاجتماعى إلى ربط الاتجاهات المحلية بالعالمية، ولايوجد تقريبا ما يؤثر على ظروف عمل الأخصائى على مستوى الاهتمامات والاعتبارات العالمية خاصة فى الدول النامية، وبذلك فظروف العمل والممارسة مواتية.(١١)

(٣) وبعد ذلك أين وعلى أى مستوى يعمل الأخصائيون الاجتماعيون؟ إن عليهم أن يضعوا فى الحسبان إضطرارهم للمساهمة فى تطوير السياسات العالمية، والبرامج المرتبطة بتلك الاهتمامات.

إن تجارب ومعارف الأخصائيين المقتبسة من مجال عملهم تعد مهمة عندما يسعى المجتمع الدولى على المستوى الأكبر للرد أو الإستجابة لمشكلة عالمية.

(٤) يسهل فهم الواقع العالمى المرتبط بمشكلة ما عملية تحليل الظروف المحلية لتلك المشكلة.

(٥) يعنى حقيقة وجود شبكة من الهيئات والمؤسسات المرتبطة بمشكلة إجتماعية عالمية على المستوى الدولى، وجود مصادر معلوماتية وفيرة للأخصائى الاجتماعى، بشرط إدراك الأخصائى بما يحدث عالميا، فكثير من المنظمات التابعة للأمم المتحدة، تقدم المساعدات للحكومات، والمؤسسات الاجتماعية،كما أنها تمول المبادرات على المستوى المحلى لحل المشكلات ،وكذلك ربما تساعد التقاريرالدولية الأخصائى الذى يكتشفها،ويحاول معرفة واستخلاص ما بها من معلومات.(١٢)

خامسا: البعد أوالإطارالمؤسسي:

وهو البعد الثانى للسياق العالمى، حيث يجب على الأخصائيين الاجتماعيين الدوليين،معرفة وإدراك هذا الاطار والالمام به،وهو عبارة عن مؤسسات دولية تسمى عادة المجتمع الدولى،والمسمى متسع يشمل كافة الفئات المختلفة من الهيئات المعقدة والمتشابكة والفئات المؤسساتية الرئيسية هى:

١-الهيئات التى أسستها الحكومات للعمل الاجتماعى الدولى.

٢-الهيئات التى أسستها مجموعة من الدول وتسمى الهيئات والمؤسسات الاقليمية.

٣-مؤسسات ونظام الأمم المتحدة وتم إنشائها ودعمها من أغلب الدول.

٤-مؤسسات وشركات متعددة الفروع داخل الدول.

٥-الهيئات غير الحكومية التى تعمل على النطاق الدولى.

وتلعب هذه المنظمات أدوارا دولية هامة فى تنمية الاطار والسياق الدولى.

(١) بدايات المجتمع الدولى:

ظل العالم لقرون عديدة يسوده مجموعة من التجار والطرق والأساليب التجارية والاقتصادية والسياسية، وكان يحكمه منطق توازن القوة، وكما ذكر إيان Eban(١٣) إن توازن القوة كان مفهوما غامضا ينطوى على طلب التوازن، وإذا

تحقق التوازن يتحقق السلام بين الدول.

ويتطلب منطق التوازن، أن يهدد المؤيدون لهذا النظام كل من يتحدى هذا التوازن، وسوف يمنع هذا التهديد المعتدين.

وقد أظهرتا الحربين العالميتين هشاشة النظم المانعة التى تم تأسيسها على إفتراض وجود العقلانية، ولم يكن غريبا بعد ما أحدثته الحربين الأولى والثانية من رعب، أن تظهر الحاجة إلى سياسة جديدة، وهى حركة للمنظمات الدولية تهدف لتنظيم الدول فى مجتمع عالمى وهدفها السلام الدولى تحت مظله القانون.

واستمرت الحرب الباردة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٨٩، والانقسام بين مصالح الغرب ودول العالم الثالث انعكس ذلك فى مؤتمر دول عدم الانحياز عام ١٩٥٥ وسيطرت امريكا على العالم بعد الحرب الباردة وظهورها كقوة عالمية وحيدة، ويعد كل ذلك من أسباب تأسيس المجتمع الدولى، ويعد أيضا من الصعوبات التى واجهتها المنظمات الدولية فى التوفيق بين المصالح الدولية والنظام العالمى الجديد.(١٤).

(٢)الحكومات الوطنية والهيئات التى أسستها للعمل الاجتماعى الدولى:

يركز الكثيرون إهتمامهم على المنظمات الدولية ، ولكن أهم ما يوجد على المسرح الدولى هو الحكومات، بالرغم من إدعاءات العولمة بالتغلب على سلطة الدولة، إلا أنه فى الواقع ماذالت الحكومات قائمة، وتتكون جميع المؤسسات الاقتصادية والسياسية العالمية من دول أعضاء، وبالرغم من أن هذه المؤسسات قد تعمل ضد عضو ما من أعضائها الدول، أو تحاول التأثير على شؤنه الداخلية.

ومن هذه الهيئات والمنظمات مثلا البنك الدولى أو الاتحاد الأوربى،حيث يحافظ قانون الدولة على تماسكها وقيمتها،وأظهرت بعض الدول قدرتها للعمل فى هذا المجال لتحقيق أهداف دولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أو سعيا لتحقيق أهداف قومية من خلا ل إتفاقيات عالمية مثل بورما وكوريا الشمالية، ومن ناحية أخرى تحقق الكثير من الدول مصالحها القومية من خلال هذه المنظمات الدولية، ويوجد

أقسام وفروع للمعونات الأجنبية والدولية بالوزارات ببعض الدول.

وتقدم هذه المؤسسات غالبا برامج ومعونات من خلال مؤسسات حكومية لدول أخرى.

ويهتم المعنيون بالتنمية العالمية على مستوى آخر بالتهديد الخطير الذى يهدد الاستقرار السياسى والاقتصادى العالمى ويسمى عادة بالحكومات الفقيرة،وتقلل الطبيعة العالمية المترابطة من شأن الحكومات الضعيفة، حيث من نتائجها مثل تشجيع اللجوء السياسى أوالهجرة غير الشرعية أو التسبب فى نزاعات داخلية والتحقير من شأن العلاقات الاقتصادية الخارجية.

ويوجد قضية أخرى مهمة للمجتمع الدولى وتؤثر بشدة على أدوار الحكومات الدولية وهى تحدى بعض الدول أى ظروف ينبغى عليها إتخاذ إجراءات من شأنها التغيير من سياق الأحداث داخل الدولة، وعادة ما يكون التغيير من خلال الأمم المتحدة، أو من خلال حكومات إقليمية مثل الاتحاد الأوربى والاتحاد الافريقى،وقد يتخذ المجتمع الدولى أوالهيئات التابعة له بعض الخطوات، وأحيانا التعنت من إتخاذ خطوة، وقد يتم توجيه النقد بشأن القرارات السابق إتخاذها، ولذلك يجب أن يوضع فى الاعتبار نجاح الحكومات، خصوصا أن بعض الحكومات قد فشلت فى تأسيس منظمات تعمل فى التنمية الدولية.

وتحاول الدول والحكومات أن تكون اللاعب الأول على المسرح العالمى، إلا انه يوجد العديد من التساؤلات حول وجود بعض الدول كلاعب أول ودورها فى المجتمع الدولى ومنها، إلى متى سوف تستمر؟

إن الأخصائيين الاجتماعيين الدوليين الذين يعملون فى مؤسسات الدول يعملون تحت رعاية تلك الدول والحكومات، ويعملون أيضا فى ظروف أحدثتها أعمال تلك الدول والحكومات.[١٥]

(٣)الهيئات التى أسستها مجموعة من الدول مثل الاتحاد الأوربى والأفريقى:

إن وجود مسافة شاسعة بين كثير من الدول والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة

قد يجعل هذه الدول تشعر بأنها ضئيلة وضائعة على المسرح الدولى، وبالتالى فليس بغريب أن تهتم بعض الحكومات ورجال السياسة بالهيئات الاقليمية إهتماما بالغا، ويعتبرونها الخطوة الأولى نحو المنظمات العالمية مثل الأمم المتحدة، ويعتبرونها أساسية للدول المشاركة فى هذه الهيئات الاقليمية.

ويوجد العديد من هذه الهيئات أشهرها الاتحاد الأوربى والافريقى وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الاقتصادى الآسيوى، ومنظمة دول جنوب شرق آسيا،ومجلس التعاون الاقتصادى لدول غرب إفريقيا،ومجلس التعاون الخليجى،وتعتبر هذه المنظمات الاقليمية فى مراحلها الأولى.

وقد وضع الاتحاد الأوربى فى اعتباره برلمان أوربى إقليمى وسياسات ومؤسسات عامة خاصة به لتطوير الاتحاد الاقليمى، ومن الصعب تحديد إذا ماكان سيصدر أفكارا أخرى هامة، أم سيظل كما هو.

(٤)نظام الأمم المتحدة:

يعتبر نظام الأمم المتحدة أول نظام عالمى فى التاريخ تشارك فيه جميع الدول، ويظل دائما فى حالة تطور دائم لوجود كثير من الأطراف التى تعكس الواقع السائد،خاصة بعد تأسيس هذا النظام بعد الحرب العالمية،ويتطلب التطوير الحتمى بعد هذه السنوات الطويلة والمفقوده من حلقة تطوره ، أهم أدوارالأمم المتحدة وهو ضمان عدم نشوب حرب مثل الحرب العالمية الثانية.[١٦]

ويذكر إيبون Ebon[١٧]أن دور الأمم المتحدة كان يغطى مجالات عديدة من العمل فمثلا:

- أن الهيئات الاقليمية التى أسستها الحكومات أصبح دورها هو العمل على وقف النزاعات المسلحة وهذا الدور يقع على عاتق مجلس الأمن والذى أصبح غير كفء فى أداء دوره.
- وتبنت هيئة من الاستشاريين عام ٢٠٠٤ الدعوة بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن من ١٥ إلى ٢٤ دولة لاعطاء تمثيل أكبر للدول النامية،

وأوصت باضافة ستة أعضاء دائمين جدد إلى مجلس الأمن، و الستة دول إثنتان من آسيا ومثلهما من إفريقيا وعضو من أمريكا وآخر من أوربا.

-وكان دور الأمم المتحدة أن تأخذ دورا فعالا فى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد تحمل البنك الدولى مسؤلية الدور الاقتصادى بمشاركة صندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية وبالرغم من استقلالية هذه المؤسسات والبنوك إلا أنها تأسست كمكون من مكونات نظام الأمم المتحدة.

- ويشارك فى البنك الدولى ١٨١ دولة، ويديره مجلس إدارة فى واشنطن ويوفر النقد الخاص بالتنمية فى كثيرمن الدول فى صيغة قروض ذات فائدة ومعونات فنية للدول النامية، والأمم المتحدة هى التى تعين مدير البنك الدولى.

والمشكلة أن قروض البنك الدولى مشروطة بسياسات ونظم الدول المدينه وهى سياسات النظم الغربية اللبرالية الجديدة.

- أما منظمة التجارة العالمية وعدد أعضائها ١٤٢ دولة فدورها تخفيض التعريفة الجمركية الدولية، وتعتمد على فلسفة التجارة الحرة، واتجهت أخيرا إلى حقوق الملكية الفكرية وحمايتها، ويوجد جدل واسع حول هذه المنظمة ودورها.

إن الدورالأساسى للأمم المتحدة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرتبط بالمعونات المباشرة والمساعدات الفنية ،وكذلك إتاحة الفرصة للهيئات والدول للتخطيط واكتساب الخبرة، ويوجد عدد من الهيئات التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى، أو للجمعية العامة للأمم المتحدة وهى المنوطة بتحديد الأهداف وجدول الأعمال.

وبالاضافة إلى المنظمات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة بسلطاتها الدولية فان المجلس الاقتصادى والاجتماعى له مؤسساته الاقليمية مثل الوكالة الاقتصادية والاجتماعية بآسيا ودول المحيط الهادى.

ويوجد للأمم المتحدة دور آخر متمثل فى مواثيقها وإعلاناتها فى موضوعات عديدة، ولها أهمية فى حقوق الانسان،منذ الاعلان العالمى لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ والمشكلة تكمن فى حجم الاذعان لهذه القرارات والإعلانات، وانطبق ذلك على القانون الدولى،فقد كان من المتوقع أن الدول سوف توقع على اتفاقيات الأمم المتحدة وتدمج هذه الاتفاقيات فى دستور بلادها والنتيجة هى مجموعة من القوانين الدولية التى تحمل إحساسا بالالتزام .

ويوجد للمشكلة بعدان، الأول يتمثل فى أن عددا من الدول إما لم يوقع على الاتفاقيات،أو فشلت فى دمجها فى دساتير بلادها،والثانى أن فرض القانون الدولى له إشكاليات صعبة رغم وجود محكمة العدل الدولية،والمحكمة الجنائية وغيرهما،للتحقيق فى جرائم ضد الانسانية، وبصفة عامة فان للأمم المتحدة نقاط قوة وضعف ويكمن ضعفها فى إعتمادها على دعم الدول المشاركة.(١٨)

(٥) المؤسسات متعددة الفروع داخل الدول:

وتعد هذه المؤسسات بمثابة الشركات التى تتخطى الحدود القومية، ويوجد رغبة قوية لدى الأخصائيين الاجتماعيين الدوليين لطرد القطاع الخاص الذى يهدف للربح على المستوى الدولى من عملية التنمية،وذلك لعدم إرتباط هذه الشركات بعمل الأخصائيين الاجتماعيينن ولتأثيراتها السلبية على الدول وحياة الشعوب.

وبرغم إتجاه الأخصائيين فان تأثير هذه المؤسسات سواء إيجابيا أو سلبيا لايمكن تجاهله، حيث أن هذه المؤسسات والشركات أكبر بكثير من بعض الدول ففى أمريكا فقط تسيطر على ٧٠٪، ويوجد جدل حول دور وتأثير الاستثمار الأجنبى الخاص يحمل في طياته التعارض بشأن طبيعة وأسلوب عملية التنمية المطلوبة.

إن الاستثمار الخاص يمكن أن يكون حافزا مهما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، طالما توافقت مصالح الدول مع هذه المؤسسات والشركات،ويرى البعض أن تأثير هذه الشركات سلبيا على التنمية الاقتصادية عموما والدول النامية بشكل خاص.

ورغم ما يوجه من نقد لهذه الشركات إلا أن الواقع يشهد وجودها واستمرارها في لعب دور هام على المسرح الدولي، والهدف يجب أن يكون قدرة نظام الأمم المتحدة والمجتمع المدنى على مضاعفة الجهود للتأثير على جداول أعمال هذه الشركات، وأن يكون المجتمع المدنى على وعى كامل بالحقائق ويتعاون مع هذا القطاع الحرج.

(٦)الهيئات غير الحكومية التى تعمل على النطاق الدولى:

الهيئات غير الحكومية التى تعمل على النطاق الدولى تعد هيئات ذات تاريخ طويل، ومن أهمها الصليب الأحمر الذى تأسس عام ١٨٦٣، ومنظمات الرعاية اليهودية والمنظمة الطبية الأمريكية أغلبها أسس مابين عامى ١٩٢٠- ١٩٦٠ ولكنها بلغت قمة الانتشار فى عام ١٩٧٠، ويربو ميزانيات بعض هذه المنظمات من ميزانية دول، والبعض ذات هياكل مفككة تعمل كمظلة لمبادرات شخصية.

والتمويل متغير هام، وبعضها يتلقى تبرعات من هيئات أخرى لتدعيم برامجها ومشروعاتها،بينما البعض الآخر خاصة الدينية لها أنصار ومؤيدين تعتمد المنظمات على تبرعاتهم، ويعتبر التمويل هاما فى تحديد استقلالية هذه المنظمات، والقيام بأدوارها وتقديم مبادراتها.

وهذه المنظمات مثل المنظمات العالمية الأخرى لها نقاط قوة وضعف، إلا أنها لديها قدر أكبر للاستجابة للحاجات الطارئة وتعمل معتمدة على مبدأ مشاركة السكان.(١٩)

وأصبحت الحكومات والأمم المتحدة تحاول الوصول لأهدافها من خلال المنظمات غير الحكومية،لأنها تعتمد فى تمويلها على مصادر تمويل رسمية من الخارج، غير أن الكثير من هذه المنظمات تتبع نظاما بيروقراطيا،وأساليب إدارية بالية، وطبيعة هذه المنظمات فى طريقها للتغيير الآن، وهناك إعتقاد خاطئ أنها جميعا تشترك فى قيم عامة، وأنها فى الماضى كانت تعمل سويا لتحقيق المصلحة العامة، أما الآن فيوجد تنافس فيما بينها للحصول على التمويل الخارجى أوالحصول

على المصالح الشخصية الفردية، وعدم القدرة والرغبة على العمل سويا والتعاون فيما بينهم ،وعدم القدرة على التعامل فى المواقف بكفاءة وفاعلية، وقد يرجع ذلك إعتمادهم على مصادر التمويل الخارجي والاختلاف عليه.(٢٠)

ويوجد تفاوت فى العلاقة بين حكومات الدول النامية وهذا النوع من المنظمات الغير حكومية، حيث تتراوح العلاقة بين الشك وعدم الثقةإلى التعاون الحميم بينهما، ومن الصعب تعميم هذه العلاقة ،ويتطلب ذلك عملا جادا، وكان يوجد توجيهات تتمثل فى إذالة الحواجز بين الحكومات والمنظمات الغير حكومية، والنتيجة الواقعية هو أننا نحتاج لطريق طويل وذلك لبناء جسر التعاون بينهما خصوصا فى الدول النامية، ويعد ذلك هدفا مهما ومن السهل تحقيقه، ويمكن أن يكون نقطة البداية بناء تشريع قانونى لعلاقات جيدة بين الطرفين ودعم الثقة بينهما.

(٧)المجتمع المدنى العالمى:

يتكون المجتمع المدنى من مجموعة من الهيئات والمؤسسات من خلالها يمثل مجموعة من الناس أنفسهم أمام الناس الآخرين والدولة والحكومة، والمجتمع المدنى مكون من مكونات المجتمع الحديث، مثله مثل المكونات الثلاث الأخرى، الدولة أوالنظام الحكومى، والنظام الاقتصادى، وجمهور الناس.(٢١)

ويوجد المجتمع المدنى الرابطة بين الناس والنظام الاقتصادى والسياسى للدولة، وهوبذلك يمكن الناس من المشاركة بفاعلية بالمجتمع، بالعمل الجماعى بشكل تطوعى، فى إطار قانون وتشريعات الدولة.

وينطبق ذلك على المستوى العالمى، وقد حذر تقرير التنمية البشرية أنه بالرغم من أن العولمة تقدم فرصا للتنمية، فانها تمثل تهديدا كبيرا للعدالة فى العالم، بل إن العولمة أدت إلى حاجة شرسه للتنافس أدت للتشويه والتضحية بالضعفاء فى المجتمع.

وعليه فان الدور الرئيسى للمجتمع المدنى هوالسعى لضمان أن تكون النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة مسؤلة أمام الناس، وإذا كان المجتمع المدنى بمنظماته يمنع التعسف واستغلال السلطة من جانب الحكومة،فانه بمنظماته

يمثل نشاطا سياسيا إقليميا.

إن المجتمع المدنى العالمى يمثل الجوهر ويدعمه حركات تنظيمية صغيرة تمثل العولمة بصفة أساسية، وتعكس الحركات قضايا عديدة مثل البيئة، وحقوق الانسان، وقضايا المرأة، والتنمية، والسلام، والعدالة،والديمقراطية والتحرر من الظلم والاضطهاد.

وقد نمت منظمات المجتمع المدنى نموا مذهلا فى السنوات الأخيرة فقد تزايد عددها١٩ ضعفا ما بين عامى ١٩٥٦، ١٩٩٢ حتى وصل ١٨ ألفا، وباختصار فان المجتمع المدنى والحركات العالمية الأخرى ظهرت معا لتمثل كما سماها البعض القوة الثالثة المشاركة فى السلطة والمسؤلة عن السياسة العالمية، ومعها ممثلون عن الحكومة والسوق، ويعبر عن المجتمع المدنى العالمى فى الحركات الغير حكومية فى العالم، وتشمل هذه الحركات عددا كبيرا من المؤسسات والهيئات التطوعية والمجموعات النسائية والنقابات التجارية وغرف التجارة والمنظمات الدينية.[٢٢]

ويجب على الأمم المتحدة تنظيم منتدى منظمات المجتمع المدنى العالمى والتى يجب أن تركز وتهتم بخمس أبعاد أساسية: وهى محددات وأبعاد وصفية معيارية هى:

(١) **البعد الأول**: يهتم بحكم القانون أو الكياسة فى التعامل مع المجتمع المدنى العالمى،ويدل على نظام عالمى متحرر.

(٢) **البعد الثانى**: ويهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية فى نطاق العولمة.

(٣) **البعد الثالث**: وهوالأكثر نشاطا ويركزعلى البعد السياسى حيث تسعى الحركات الاجتماعية والنشطاء المدنيين للتأثير على المحيط العالمى.

(٤) **البعد الرابع**: وهم الليبراليون الجدد الذين يطورون من فوائد المجتمع الغربى من خلال عملية الديمقراطية والاصلاح الاجتماعى.

(٥) **البعد الخامس**: وهو السعى للانفصال عن الحداثة حيث من مكوناتها الأساسية سلطة الدولة، واتاحة الفرصة للمجتمع المدنى للتنافس.

ويجب الجمع بين هذه الأبعاد الخمس، لكى يكون المجتمع المدنى العالمى قويا ويتفاعل بكفاءة وفاعلية مع الهياكل العالمية والاقتصادية والسياسية، ومقابلة حاجات الناس وشعوب العالم، ولكى يلعب دورا رئيسيا فى تشكيل السياسات العالمية التى تقابل مطالب الانسانية وترسى المبادئ.(٢٣)

سادسا: الاطار المؤسسي العالمي والخدمة الاجتماعية الدولية:

يعمل الأخصائيون الاجتماعيون الدوليون فى قطاع عريض وواسع من السياق المؤسسى العالمى، وأول القرارات التى تواجه الخريج هو اختيار طبيعة العمل الذى يحدد العمل فى الخدمة الاجتماعية الدولية،هل يشارك بالعمل فى الخدمة الاجتماعية المحلية؟ أو يعمل فى الأمم المتحدة أو فى احدى المنظمات الغير حكومية ؟ ويرتبط قرار الأخصائى بالضرورة بمجال العمل الذى سيتخصص فيه، وربما يختارأن يستفيد بمعرفته بالاطار المؤسسى فى دعم مجال أو أكثر من مجالات العمل،سواء ارتبط أو استقل عن مجال عمله المهنى، وربما يعجب بأوار الأمم المتحدة، ويسعى إلى لعب دور فى دعمها فى نطاق معين يرتبط بإحدى المنظمات الغير حكومية، وبالتالى يدعم دوره الدولى.

ويعمل الكثير من الأخصائيين الاجتماعيين لدعم المجتمع المدنى العالمى سواء على المستوى العام بالعمل فى منظمات الأمم المتحدة،أو العمل مع بعض المنظمات الصغيرة المساعدة التابعة لمنظمات المجتمع المدنى.

إن فهم السياق المؤسسى يعد أكثر حرجا لانشغال الأخصائى الاجتماعى بموقف معين وظروف أخرى محددة، والرغبة فى معرفة العناصر المكونة للسياق المؤسسى والمرتبطة بقوة ما وما يتطلبه ذلك من الظروف المحلية المرتبطة، فهل يعملون فى هيئة دولية أم يسعون للتمويل منها أم يشاركونها فى التدريب المحلى؟

ويعتبر الاطار المؤسسى العالمى للمنظمات العالمية من أقوى وأهم المصادر المتاحة للأخصائيين الاجتماعيين على المستوى المحلى،وغالبا ما يعزز فهم السياق المؤسسى العالمى حيويا فى مساعدة الأخصائيين على ضبط الاحباط من منظور

المستوى المحلى، وربما يتساءل الكثيرون لماذا لا تتدخل الأمم المتحدة؟ لماذا لا تساهم المنظمات غير الحكومية؟ لماذا تحبط الهيئات القومية جهودنا؟ وندرك بذلك أن الفهم العام لطبيعة وواقع الاطار المؤسسى هو الذى يمكن الأخصائى الاجتماعى من تحديد الأدوار الممكنه والمتوقعة التى يستطيع أن يلعبها، وكذلك أدوار منظمات المجتمع المدنى العالمى.(٢٤)

سابعا: الاطار الأيديولوجي الفكري:

يعرف الاطار أو السياق الأيكولوجى بأنه نسق الأفكار والمعتقدات من خلاله يستطيع الأفراد والجماعات شرح وتفسير كيف يعمل النظام الاجتماعى وما المبادئ التى يمثلها هذا النظام؟

وأنه عمليات عقلية ذات إيمان راسخ، وينعكس أهمية الفكر فى الوجود على مر التاريخ من خلال النظم الثقافية والدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وجميعها يركز على الفكر.

ويوجد قضية فى غاية التعقيد وهى كيف تتعايش الأفكار المختلفة على المسرح الدولى، هل تعيش جنبا إلى جنب فى سلام أو فى تنافس ؟ وفى الحقيقة تتعايش الأفكار المختلفة مع بعضها البعض ولكن بدرجات متفاوتة ومختلفة من الصراع، ولذلك يعرض البعض للسياق الفكرى العالمى على أنه صراع أفكار أو صراع حضارات .(٢٥)

وفكرة هانجتون Huntinegton(٢٦) فى ذلك تعتمد على اعتبار أن التاريخ البشرى هو تاريخ حضارات، وهى حتما تتصارع فيما بينها، وقد كان كتابه صراع الحضارات مثار خلاف وجدل، وعلى النقيض من نموذجه، يوجد نموذج جلبن Gilpin حيث يقدم نموذجا يرتكز على الصراع بين الأفكار(٢٧) ويقول أن هناك ثلاث طرق فكرية كأفكار متصارعة للاقتصاد السياسى والتى قسمت البشرية خلال الثمانينات من القرن التاسع عشر وهى اللبرالية والقومية والماركسية وتختلف رؤى الأفكار الثلاث فى العلاقة بين المجتمع والدولة والسوق، وأن أى جدل فى مجال

الاقتصاد السياسى الدولى يمكن إختزاله فى هذه العلاقات.

وهذه الرؤى والأيديولوجيات تتصارع فكريا،غير أن ذلك يجب أن يرتبط بوقائع وأبعاد المجتمع المختلفة، الإقتصادية والإجتماعية، والثقافية، والسياسية،ويفرز الواقع بأبعاده المختلفة أنسب الرؤى الأيديولوجيه.

ويوضح الجدول التالى الرؤى والأفكار الأيديولوجية الثلاثةوفعالياتها وتأثيراتها.

جدول يوضح الأفكار الأيديولوجية

الأيديولوجية	الأفكاروالمعتقدات	الأعمال والفعاليات	الوقع أو التأثير
الليبرالية التحررية Liberalism	- الحرية - العقلانية - الفردية السوق الحرة - الملكية الخاصة Private Property	- الديمقراطية -الحد الأدني النشط لتدخل الدولة المنافسة Competion -الاستقلالية -الاختيار - التكوين الرأسمالى الاستعمار Colonization	- تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية -زيادة عدم المساواة Inequality -التوزيع الضعيف لمصادر الثروة وتركزها في يد قلة.
القومية Nationalism	- السيادة -حالة الدفاع والاستقلالية والموقع الجغرافي	-الاستقلالية السياسيي -قوة الصناعة العسكرية -الحماية الاقتصادية الذاتية	-الأمن -الأمم القومية الضعيفة -عقوبات الاستغلال والاستعمار -الصراع والحروب
الماركسية Marxism	- الصراع الطبقي - المجتمعات اللاطبقية - ملكية جماعية لوسائل الانتاج الحرية لكل الناس	-التغيير بالكفاح -الأشكال الاشتراكية للحكومة -تحليل ومناقشة الهياكل الرأسمالية والأعمال	-التقدم تجاه العدالة -تحسين توزيع المصادر -مركزية قوية -النمو الداخلي مصحوبا بالركود

ولا يعد الصراع الفكرى مجرد إهتمام تاريخى، فماذالت الليبرالية الاقتصادية والماركسية والقومية الاقتصادية كانت أفكارا سائدة عند نهاية القرن العشرين، والذين

كتبوا عن تاريخ العالم الحديث، والذين اتفقوا على هذه النظرية، هم الذين ركزوا إهتماماتهم على تصدع الليبرالية الرأسمالية المنتصرة سياسيا وإقتصاديا لأنها تطورت فى العالم الغربى والحديث، والرغبة فى تقسيم العالم إلى معسكرات غير متصالحة كانت وماذالت موجودة متمثلة فى الفرق بين الشرق والغرب أو الاسلام والمسيحية واليهودية.

وترى كل المدارس الفكرية أن الأيديولوجيات مختلفة ولكنها متعايشة فى صراع دائم مختلف الدرجات إلى حد ما.

ويوجد مدرسة تركز على إتجاهات فكرية محددة وتعد خطرا على المجتمع العالمى ويسعى أنصارها لمواجهة هذه الأفكار عن طريق تطوير أفكار بديلة فمثلا ركز هؤلاء على الاتجاهات والنشاطات المعادية للمرأة والتى توجد غالبا فى النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويتم مواجهة ذلك عن طريق تشجيع المساواة بين الرجل والمرأة.[٢٨]

(١)أهمية المنظور التاريخى للفكر الأيديولوجي:

يساعدنا دراسة التاريخ بصورة متعمقة على فهم السياق العالمى المعاصر فمثلا الدراسة التاريخية للانتشار الرأسمالى فى أوربا مع بداية القرنين الخامس عشر والسادس عشر كمثال نجده يركز على :

١-فترة الفكر منذ عام ١٥٠٠-١٨٠٠م وهى فترة الصراع على السلطة السياسية من خلال وسائل تجارية.

٢-فترة الفكر الاستعمارى ١٨٠٠-١٩٥٠م وهى فترة هامة فى الفكر الأيديولوجي لأنها أورثت التقسيم الدولى للعمالة واحتكار الثروة.

٣-فترة الفكر الاستعمارى الجديد من ١٩٥٠-١٩٧٠م وهى فترة التبادل غير المتكافئ بين عالم الأغنياء والفقراء يتوسطهم الطبقة الاستعمارية الجديدة،بين الرأسمالية الدولية وطبقة العمال بالعالم الثالث، والنتيجة أن كل الأفكار أو التيارات الفكرية السابقة أثرت على كل الدول بشكل مباشر،

ونتج عن كل ذلك نظاما حديثا يعكس الأحداث التاريخية والواقع المعاصر لهذا الميراث التاريخى.[٢٩]

(٢) اللبرالية الاقتصادية،والجناح المحافظ اليمين الجديد:

ويعد من أهم الاتجاهات الفكرية التى تشكل فكر الاطار العالمى، وقد شهد اليمين الجديد جدلا واسعاً ويؤيده عدد كبير وأغلبهم شخصيات عالمية مؤثرة مثل مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا ١٩٧٩-١٩٩٠م ورونالد ريجان الرئيس الأمريكى١٩٨١-١٩٨٨م ،وينظر البعض لليمين الجديد على أنه عودة للرأسمالية المتحررة، وهو مزيج من اللبرالية الاقتصادية ومبادئ المحافظين المنبعثة من جديد.

ورأى الكثيرون أن اللبرالية الاقتصادية الجديدة تركز كفكر على تأسيس أعمال البنك الدولى، وأغلب دول الغرب،وصندوق النقد الدولى على التجارة الحرة،والحركة الدولية لرأس المال، وتخطيط سياسات لدفع النمو الاقتصادى على حساب كل الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية.

ويرى البعض أن مجمل هذا الفكر لا يهتم بالمصلحة العامة بل الدفاع عن الأقوياء اقتصاديا لخدمة مصالحهم دون إعتبار للنتائج والآثار على عامة الناس.[٣٠]

وتتحدد العناصر الأساسية لهذا الفكر الاقتصادى فى: [٣١]

١-تحرير التجارة بتقلص التدخل الحكومى.

٢-دعم التجارة بانشاء نظام تجارى حر وعدم التحكم فى الاستيراد والتصدير.

٣-تقليص سلطة الدولة بتحمل المسؤلية للمجتمعات والأسر والأفراد.

٤-التأكيد على الفردية والملكية الخاصة.

٥-الرؤية السلبية لحكومة الدولة الغنية بوصفها غير إقتصادية وغير منتجة.

ثامنا:الخدمة الاجتماعية الدولية والسياق الفكري:

يعد فهم السياق الفكرى العالمى من المنظور التاريخى والمعاصر جانبا مهما للخدمة الاجتماعية الدولية، ويساعد على فهم وتحليل أغلب المواقف والاستجابه لها .

ويمكن فهم ذلك جيدا من خلال ثلاث متغيرات يمكن من خلالها ربط وتحديد علاقة السياق الفكرى العالمى بالخدمة الاجتماعية الدولية وهى: (٣٢)

(١)المكانة الفكرية الخاصة بالأخصائى الاجتماعى:

لايستطيع الأخصائى الاجتماعى الدولى الممارسة دون كم فكرى مرتبط بالثقافة العامة والتربية أو بخبرات معينه فى المجال الدولى، وإن أغلب الأخصائيين الاجتماعيين الدوليين لديهم هذا الفكر، نتيجة للدافع الفكرى القوى لديهم ويشتق هذا الدافع أو الحافز من خلفية الأخصائى الاجتماعى وأحيانا من خبرات دولية نتيجة لرغبته للعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان أو أهداف إنسانية أخرى، وقد يكون نتيجة للمشاركة فى حركات إجتماعية معينه مثل الحركات النسائية، وغالبا مايقود ويوجه الحافز الفكرى الأخصائى الاجتماعى الدولى ويحميه من الاحباط ويمنحه الدعم.

(٢) رؤية عامة الناس للفكرالغربى:

لدى كثير من الناس فى الدول النامية إحساس مفرط تجاه الغرب، ورغم ذلك فانهم لايعبرون عن ذلك فى سياق فكرى، وقد يكون هذا الاحساس غضبا أو كراهيةأو شكا يعكس نوعا من الاحباط المرتبط بادراكهم للسلوك الغربى سواء فى الماضى أو الحاضر، وتصل هذه المشاعر لدرجة عدم الرغبة فى التعامل مع موظفى مؤسساتهم،أو ربما مع كل من يعمل فى المنظمات الغربية.

(٣)ردود أفعال الأخصائيين الاجتماعيين الدوليين نحو الأفكار المؤسساتية المرتبطة بممارساتهم المهنية:

يعمل الأخصائيون الاجتماعيون الدوليون فى مؤسسات يسودها أفكار من الطبيعى جدا أن يعارضها الأخصائيون الاجتماعيون الدوليون أنفسهم، ونادرا ما يعكس هؤلاء تيارات فكرية مشابهة أو متماثلة لأفكار هذه المؤسسات.

وما ردود الأفعال المناسبة نحو ذلك هل ينبغى على الأخصائى الاجتماعى أن ينسحب أو يحاول تغيير فكر المؤسسة، أو يقبل الواقع ويعمل فى مثل هذه الظروف؟

والقرار هنا قرارا فرديا يرجع للأخصائى ذاته.

وقد تكون كل القرارات السابقة مناسبة أما الغير مناسب فهو أن يفشل الأخصائى فى معرفة حجم التوتر والصراع ويستمر فى العمل والممارسة بلا مبالاة، وإذا حدث ذلك فان الأحداث ستتغلب على عملية إتخاذ القرار ويظل الأخصائى يعمل فى حالة عدم الرضا.

تاسعا: ظهور السياسات الاجتماعية والاقتصادية العالمية والقانون الدولي وأهميتها في ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية:

يعيش العالم بعيدا عن وجود مجموعة من السياسات والأفكار والمبادئ والقوانين التى تتعايش سويا،ورغم ذلك فيوجد الكثير من الاشارات التى تدل على تحرك العالم فى هذا الاتجاه العام بصرف النظر عن بطء الحركة وعدم تأكيدها،حيث يعد معقدا، ولكن واقع التنمية العالمية الراهن يعكس الأهمية القصوى للخدمة الاجتماعية الدولية.

(١) القانون الدولى:

لم يشرع القانون الدولى برلمان الأمم المتحدة ولكن شرع عن طريق جمعية عمومية ممثلة تابعة للأمم المتحدة، وأن محكمة العدل الدولية مسموح لها أن تصبح محكمة عليا للبشرية، بينما القانون الدولى العرفى يؤثر فى بعض النظم القانونية العامة مثل القانون البريطانى والأمريكى حيث يقبل القانون الدولى العرفى كجزء من القانون العام رغم وجود المعاهدات ضمن التشريعات.

وظل القانون الدولى عند بداية القرن الحادى والعشرين قانونا فرعيا وقاصرا على سلطة الدولة والتى تميل عادة لتفضيل مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية عند حدوث أى نزاع مع أصحاب الحقوق، رغم الصعوبة فى إخفاء أى سوء إستخدام للسلطة حيث أصبح من السهل كشفه وفضحه، وطبقا لذلك يحتاج الأخصائى الاجتماعى لفهم النموالتدريجى للقانون الدولى وحاجة الدول أن يشمل قوانينهم القانون الدولى، وأن يفهم دوره فى التأثير فى ذلك.

(٢)السياسة الاقتصادية العالمية:

تقدم السياسة الاقتصادية العالمية موقفا مختلفا،وأن وجود الاقتصاد العالمى غير مشكوك فيه،ولايمكن للدول بمفردها أن تنظم النشاط الاقتصادى داخل وخارج حدودها.

وقد تكون القضية الأساسية هى تحديد درجة ونسبة واقعية السياسة الاقتصادية العالمية التى تحدد منظمات ومؤسسات عالمية مستقلة عن الحكومات،فرؤوس الأموال والاستثمار والنقد تحددها البنوك الدولية والسماسرة، والدول المدنية يجب ان تخضع سياساتها وبرامجها لشكل يتوافق مع المؤسسات المالية الدولية.

ويعكس الواقع السائد توترا بين الدول والسياسات الاقتصادية العالمية فتدعم بعض الدول السياسة الاقتصادية العالمية بينما سلوكها لايدل على ذلك.

وباختصارإن العلاقة بين السياسة الاقتصادية للدول والسياسة الاقتصادية العالمية مختلفة عن العلاقة المرتبطة بالقانون الدولى، بسبب أن القوى التى تقف خلف السياسة الاقتصادية العالمية أكثر قوة وتأثيرا على الناس من تلك القوى التى تقف وراء القانون الدولى.

(٣)السياسة الاجتماعية العالمية:

تركز إهتمام الخدمة الاجتماعية الدولية أساسافى السنوات الأخيرة على السياسة الاجتماعية ووجودها فى الدول النامية،ويعد ذلك فى غاية الأهمية.

والسياسة الاجتماعية أكاديميا أو مجال للدراسة كان ومازال بطيئا فى مواكبة تأثير النظام العالمى الجديد بل أكثر بطأ من تأثير علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة الدولية على هذا النظام الجديد،ويرجع ذلك بسبب إرتباطها بالرعاية وإهتمام ممارسيها بتحليل السياسة الراهنة وتحديد طرق أفضل لمقابلة الحاجات الانسانية ولذا أصبح دورها قويا بالنسبة للسياسات العالمية الجديدة.

إن المشكلات التى حدثت فى أواخر القرن العشرين المتمثلة فى السوق الدولى وإحلال السلطة بقوة دولية ضخمة سوف تتطلب تأسيس أشكال جديدة من الانتعاش

الاجتماعى،ورغم ذلك فعند بدء عملية عولمة السياسة الاجتماعيةيحذر Deacon(٣٣)من تنامى المصالح الاقليمية والقومية كأساليب بديلة للحكومات.

عاشرا: السياسات العالمية والخدمة الاجتماعية الدولية:

بالرغم من وضوح السياسات الاقتصادية والاجتماعية العالمية والقانون الدولى إلا أنها ماذالت تخطو خطواتها الأولى ،وتأثيرها على الشأن العالمى والتنمية عموما لايمكن إنكاره، فمثلا القانون الدولى العرفى يعمل على حماية حقوق الانسان، رغم حاجته لتفعيل دوره وأدائه،وكذلك غياب ونقص أهم العناصر الأساسية فى هذه السياسات العالمية وهى عدم مشاركة الدول النامية بشكل مقبول فى السياسة العالمية.

ويتضح أهمية المجالات الثلاث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتأثيرها على الخدمة الاجتماعية الدولية فى :(٣٤)

١-تكون مجالات السياسة الثلاث سياقا وإطارا يجب على الأخصائيين الاجتماعيين الدراية به لفهم المواقف العملية المختلفة والاستجابه لها .

٢- للاطار العالمى نقاط قوة، يحتاج الأخصائى الاجتماعى الدولى لادراكهاوالوعى بها جيدا ويدرك المسؤلية التى يشارك فيها لتنميتها بشكل فعال، ورغم ذلك فان أهمية السياسة العالمية لا تتعارض ولا تنفصل عن أهمية نظم السياسة المحلية،ويجب على الأخصائى الاجتماعى الدولى إحداث توازن بينهما، وعندما يمارس دوره الدولى فسيجد نفسه فى مواجهه هذين المعيارين، كما ان الخدمةالاجتماعية لها دورها وأهميتها على الساحة السياسية على المستوى المحلى فى السنوات الأخيرة، ولذا سعت للمشاركة على المستوى العالمى.

والممارسون المهنيون على دراية واسعة بالسياسة الدولية وحاجاتها وواقعها، وعلى مستوى آخر إنشغل الأخصائى الاجتماعى بمجالات الفقر والانحراف والبطالة والتنمية على المستوى المحلى، وهو يدرس أن السياسة الاقتصادية العالمية تؤثر حتما على الظروف المحلية، وكذلك الأخصائيون الاجتماعيون الذين تخصصوا فى العمل

بمجال حقوق الانسان يمارسون مع أقليات فى مناطق تستخدم القانون والأعراف الدولية كوسيلة لتحقيق التغيير المحلى.

واستفادت الخدمة الاجتماعية من السياسة الاجتماعية والاقتصادية العالمية، ويجب زيادة حجم الاستفادة مستقبلا، وأن يكون الأخصائيون الاجتماعيون على دراية بهذه العمليات ولعب دور التأكيد على السياسات التى تفيد الانسانية وليس الحكومات والمؤسسات فقط ولكن تفيد عامة الناس الذين لهم صوت فى اتخاذ القرار.

ومن المهم تطوير الأخصائى الاجتماعى وإعداده لمسايرة السياسات العالمية،حيث أن الأخصائى الاجتماعى الدولى يتحمل مسؤلية توعية الأفراد والجماعات بالسياسات العالمية التى تؤثر على ظروفهم وأوضاعهم والتى قد تيسر خبراتهم التفاعلية مع هذه السياسات والمؤسسات،بمعنى أن الأخصائيين الاجتماعيين يحتاجون لمعرفة وفهم النظم السياسية والقانونية المحلية والحاجة أيضا لمعرفة النظم العالمية التى قد تؤثر بشكل أو بآخر على مثيلاتها المحلية.

حادي عشر: لاخاتمة:

إن الممارسة المهنية المحلية والدولية ترتبط بالواقع تتأثر بأفكاره ومعتقداته وواقع المنظمات والامكانات والموارد المجتمعية والتنظيمية المختلفة،والآثار الناجمة عن أى تغيرات قد تطرأعلى الواقع وما يتضمنه كذلك الواقع المحلى والعالمى من أطر وسياقات، كما أنها تؤثر فى هذا الواقع وتساهم فى إحداث التغييرات وتحقيق أهداف السياسات القومية والعالمية، ومن ثم فان واقعية الخدمة الاجتماعية تفرض عليها ان الممارسة المهنية ترتبط دائما بالواقع المجتمعى بأبعاده وأطاره وسياقه، ولايمكن أن تكون فى معزل عن الاطار والسياق العالمى المؤثر بشكل مباشر فى السياق القومى والمحلى.

بل إن هذه العلاقة التبادلية القومية تثرى البناء المعرفى للخدمة الاجتماعية الدولية بصورة مباشرة، كما تعكس الطبيعة الواقعية للخدمة الاجتماعية،وإرتباط الخدمة الاجتماعية بالتغيرات الحديثة التى تعرضت لها القرية الاجتماعية الكونية والعالمية.

ويعتبر فهم وإدراك السياق الكلى العالمى مطلبا أساسيا فى الخدمة الاجتمماعية الدولية حتى الخدمة الاجتماعية التقليديةمن خلال أربعة مكونات أساسية لهذا الاطار والسياق العالمى ،المشكلات الاجتماعية العالميةوالمنظمات الدوليةوالتيارات الفكرية والأيديولوجية والاطار السياسى العالمى.

ويساعد فهم الممارس الدولى للمشكلات الاجتماعية العالمية المؤثرة على الهيئات والمنظمات القومية والدولية، على تحليل وتفسير والتعامل مع المشكلات الاجتماعية وتحليل ودمج المواقف المحلية والمساهمة الفاعلة فى السياسات الاجتماعية المحلية والعالمية.

أن السياق التنظيمى للخدمة الاجتماعية الدولية سريعا ومعقدا،ويزداد سرعته وتعقيداته بزيادة وسرعة تدفقات الأفكار والمعتقدات وتباينها وسيادة بعضها ومحاولة هيمنته والتغييرات العالمية وديناميتها، وقد يعود بداية للمنظمات الدولية ونتائج الحربين العالميتين الأولى والثانية، ولفهم الاطار الشامل لهذه المنظمات الدولية يجب التركيز على الهيئات والمنظمات الحكومية الوطنية التى تخدم أهدافا دولية كالاتحاد الافريقى والاتحاد الأوربى وعلاقتهما بالأمم المتحدة، وكذلك نطاق الشركات الاقليمية، والمجتمع المدنى العالمى، ويساعد هذا الفهم الأخصائى الاجتماعى على المشاركة الفاعلة فى الخدمةالاجتماعية الدولية.

تأثرت العديد من الدول بالتيارات الفكرية السائدة وشدتها مثل اللبرالية والماركسية والامبريالية والاستعمارية الجديدة، وأثرت هذه التيارات الفكرية على التنمية المحلية، وكذا على المستوى الدولى، واللبرالية بأشكالها المتعددة والتى تشمل اللبرالية الجديدة ظهرت وكأنها فكرا سائدا رغم ظهور تيارات فكرية قوية معارضة، وأن فهم مثل هذه التيارات الفكرية بأفكارها ومعتقداتها،والفعاليات والأعمال المتوقعة ووقع هذه الأفكار وتأثيراتها يعد هاما فى الاعداد للخدمة الاجتماعية الدولية.

يتكون الاطار السياسى العالمى من القانون الدولى والسياسة الاقتصادية والاجتماعية العالمية ،وعلى الرغم من تطور السياسة الاجتماعية العالمية خاصة فى

مراحلها الأولى إلا أن فهم هذه السياسات يعد هاما وضروريا لممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية.

أن نسق الخدمة الاجتماعية سريع ومعقد ومتأثر بالسياق والاطار العالمي بمكوناته المختلفة وتناقضاته المتعارضة، ومع ذلك فانه ممتع وقد إنتقل الكثير من المتخصصين المهنيين في الخدمة الاجتماعية من العمل المحلي إلى الدولي، ووجدوا الممارسة في القطاع الدولي رائعا وإضطروا للتفاعل والتعامل مع المنظمات الاجتماعية وأنهم بحاجة لتطوير فهمهم لشبكة المنظمات العالمية، وكيف تؤدى هذه المنظمات أدوارها.

وممارستهم تركز في مجال محدد نسبيا ولكنهم يدركون تماما القضايا والمشكلات الاجتماعية الأخرى التي قد تؤثر في مجال عملهم في إطار ظروف متشابكة ومعقدة، ويواجه الممارسون تيارا جارفا من القوانين الدولية والأعراف والسياسات والتيارات الفكرية والأيديولوجية بعضها مرتبط مباشرة بمجال عملهم وما يسعون لتحقيقه،والبعض لايرتبط بصورة مباشرة.

وأن فهم الاطار القانوني والسياسي ليس سهلا على معظم الأخصائيين، غير أن هناك ضرورة ملحة لفهم الاطار والسياق الكلي العالمي لممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية وتفعيلها، وتنشيط الأدوار المهنية للممارس الدولي.

وطالما توجد تغيرات عالمية متدفقة ويزداد سرعة تدفقها،وطالما أصبح العالم قرية إجتماعية واحدة،وطالما تتعدد أشكال وصور علاقة الانسان ببيئته، وطالما يوجد تعدد في الأفكار والمعتقدات ،فتوجد دائما مشكلات إجتماعية عالمية ومن ثم خدمة إجتماعية دولية للتعامل الفعال مع السياق والواقع الاجتماعي العالمي الجديد.

المراجع:

(1) David Cox & Manohar Pawar, International Social Work, Issues. Strategies, and Programs,London,SAGE PublicationsInc,2006,P:((49).

(2) Karen Lyons,(et. al.),International Perspectives on Social Work, Global Conditions and Local Practice,N.Y.,Palgrave Macm lan,2006,PP: (7-8).

(3) David Cox& Manohar Pawar,op.cit.,P: (50).

(4) Ibid,PP: (51-54).

(5) Karen Lyons,(et. Al.),op.cit.,PP:((9-10).

(6) David Cox & Manohar Pawar,op.cit.,P: (51).

(7) Ibid.,PP: (51-52).

(8) Ibid.,P: (52).

(9) Ibid.,PP: (53-54).

(10) UNDP,Human Development Report, Millenium Development Goals. A Compact among nations to end Human Poverty N. Y., Oxford Univ.,Press,2003,PP: (40- 42).

(11) Karen Lyons. (et. al.),op.cit.,pp: (1-3).

(12) David Cox, & Manohar Pawar,op.cit.,pp: (54-55).

(13) A., Eban, the New Diplomacy, International Affairs in the Modern Age, N., Y., Random House, 1983, PP: (242-245).

(14) Ibid., PP: (239-240).

(15) David Cox & Manohar Pawar,op.cit., pp: (56-57).

(16) M. P. Todaro & S.C. Smith, Economic Development,England . pp: (581-589).

(17) A. Eban, op.cit.,pp:((239-240).

(18) D. C. Korten. When Corporations Rule the World. London. Earthscan, 1995.

(19) M. Kaldor Global Civil Society: an Answer to War. Cambridge. England. Policy Press. 2003. pp: (74-86).

(20) M. Duffield .Global Governance and the New Wars London.Zed Books.2001,pp: (52-54).

(21) David Cox & Manohar Pawar,op.cit.,PP: (63-64).

(22) M. Kaldor.op.cit..PP: (18-24).

(23) S. T. Bruyn. a Civil.Republic. Bloomfield, C.T., Kumarian,2005.

(24) David Cox & Manohar Pawar,op.cit.pp: (64-65).

(25)R. Gilpin , the Political Economy of Internaational Relationa.N. J.,Princeton Univ.,Press.1987.pp: (4-22).

(26) David Cox& Manohar Pawar.op.cit.p: (64).

(27) R. Gilpin. op.cit.,P: 925).

(28) David Cox& Manohar Pawar.op.cit.,pp: (65-67).

(29) A. Hoogvelt .Globalization and the Postcolonial World .the New Political Economy of Development.England,Palgrave Macmillan , 2001.

(30) Ibid.

(31) David Cox& Manohar Pawar,op.cit.pp: (68-60).

(32) Ibid,pp: (70-71).

(33) Bob Deacon, Global Social Policy & Governance,London, SAGE Publications Ltd.2007,pp: (3-13).

(34) David Cox & Manohar Pawar,op.cit.,pp: (72-73).

(٦)

الفصل السادس

نماذج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية رؤية تحليلية نقدية



الفصل السادس

نماذج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية

رؤية تحليلية نقدية

يجب أن نعى فى العصر الحاضر المرحلة الراهنة لتطور الخدمة الاجتماعية..... لكى يمكن الإضافة والبناء....وأن نكون أكثر وعيا بالاندماج فى التفكير العالمى والعمل المحلى وأكثر إدراكا بصنع ممارس مؤهلا للعمل فى السوق العالمى....ونعى بحق أن الخدمة الاجتماعية الدولية تقود إلى عالمية الخدمة الاجتماعية لا محالة.....

أولا: طرح عام:

تعدت الخدمة الاجتماعية فى الوقت الحاضر مرحلة الاعتراف المجتمعى فى كل مستوياته وصوره المختلفة،وأضحت بذلك حاجة مجتمعية ملحة ليس على الصعيد المحلى أو الاقليمى فقط ، ولكن أيضا على الصعيد الدولى والعالمى،وتدل الكثير من الشواهد والدلائل على ذلك ولعل الشاهد الأكثر قوة وفعالية هو الانتشار الواسع والسريع للخدمة الاجتماعية فى كل المجتمعات والقارات باختلاف الأيديولوجيات والاتجاهات الفكرية والثقافية بين المجتمعات.

ويستنتج من ذلك ألا تشتت الخدمة الاجتماعية جهودها فى البحث عن الاعتراف المجتمعى الذى أضحى حقيقة واقعية ملحة على الصعيد الوطنى والاقليمى والدولى.

كما أن الخدمة الاجتماعية الآن لم تعد فى حاجة ماسة وضرورية لتأكيد مبادئها وفلسفتها وأدوارها، حيث أدى ذلك بصورة أو بأخرى إلى تداخل وتباين شديدين، ويعكس كل ذلك انخفاض الثقة الذاتية للممارسين المهنيين وتشتت أفكارهم النظرية، وارتجال ممارساتهم المهنية.

يستنبط من ذلك أن الخدمة الاجتماعية يجب عليها فى الوقت الحاضر أن

تنخرط بصورة أو بأخرى فى المشكلات والقضايا الدولية التى تطرح نفسها على الساحة العالمية،وأن يكون للخدمة الاجتماعية دوراً بارزاً وملموسا فى العمل مع مثل هذه القضايا والمشكلات العالمية،حتى يمكن للخدمة الاجتماعية استبيان هويتها الدولية واستنهاض رؤيتها العالمية من خلال ثوابت محددة لمفردات تراثها الفكرى وعناصر ممارستها من خلال عمومية ممارساتها مع مثل هذه المشكلات فى مجتمعات وقوميات متباينه تتماثل أسباب مشكلاتها وتتوحد مفردات تحليلها ومن ثم التعامل معها لمقابلتها.

وأدت التغيرات العالمية الراهنة من خلال العولمة والميديا ووسائل الاعلام والاتصالات السريعة المذهلة إلى تغيرات سريعة ومدهشة، يجب على الخدمة الاجتماعية ليس ملاحقتها فقط بل التنبؤ كذلك بمسيرتها المستقبلية، هذه التغيرات السريعة التى جعلت الأفراد فى أى مكان فى العالم يرون ويعرفون ما يدور فى المجتمعات الأخرى من وقائع وأحداث وألوان الرعاية الاجتماعية التى تقدم والتعرف على سياساتها وصورهاوأساليب مقابلة الحاجات الانسانية هنا وهناك،مما يدفع الأفراد فى أى مجتمع من المجتمعات إلى إجراء المقارنات بين مجتمعه والمجتمعات الأخرى فى الثقافات المتباينه.

وبالاضافه للكم المذهل للتغيرات السريعة على الصعيد الدولى الذى انعكس بشكل او بآخر على التغيرات فى الحياه اليومية لهؤلاء وأساليب مقابلة حاجاتهم، نجد التكتلات الاقتصادية الفاعلة التى بدأت فى تكتلات مماثلة فى سياسات الرعاية الاجتماعية وصورها،وأساليب مقابلة الحاجات الانسانية، ونلمس كذلك نشاطا فاعلا للرعاية الاجتماعية الدولية، والسياسة الاجتماعية الدولية،ومؤسساتها الدولية،فضلا عن منظمات المجتمع المدنى العالمى.

يعكس كل ذلك تحديا أمام الخدمة الاجتماعية للاندماج فى المشكلات العالمية والتعامل معها والارتباط بالمتغيرات العالمية الجديدة، من خلال مرونة المهنة فى التعامل مع المتغيرات العالمية ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الخدمة الاجتماعية

الدولية،وإعداد الأخصائى الاجتماعى الممارس على المستوى الدولى من خلال برنامج ونموذج محدد لإعداده المهنى.

ثانيا: سياقات النظرة للخدمة الاجتماعية:

تشاهد الخدمة الاجتماعية فى سياقات محددة ومرادفة لأداء الأخصائى الاجتماعى وتدخله المهنى حيث التركيز على التحسين باستخدام المداخل العلاجية ودولة الرفاه والاهتمام بالحضرية، وتعد هذه النظره قاصرة التى توضح طبيعة ونطاق عمل الخدمة الاجتماعية خلال تاريخها، غير أن النظرة المسيطره والرؤية فى بعض السياقات وراء نجاح مقترحات وتصورات الخدمة الاجتماعية حيث يجب أن تعطى صورة مقبولة فى عالم التنمية، وتميزها فى سياسات الرعاية وتنمية المجتمع،والاستجابه لحاجات الرفاه الاجتماعى، حيث تتضمن الخدمة الاجتماعية أنشطة وممارسات متنوعة، وهناك إتفاق محدود على المعرفة النظرية وشكل ومبادئ الممارسة فى كل مجال.

ولذلك فانه لفهم الخدمة الاجتماعيةفى سياق التنمية يجب التخلى عن تعبير الخدمة الاجتماعية المحلية، ففى عام ١٩٩٠ كانت هناك نظرة عامة عن الخدمة الاجتماعية فى كثير من بلدان العالم(١:٢-٤) ، حيث أوضحت التقارير اشكال الممارسة فى هذه البلدان فمثلا فى الولايات المتحدة الأمريكية كان التركيز على الفرد بصورة أساسية، بينما فى الصين التركيز على تحديد المشكلات الاجتماعية، وتؤكد فى أمريكا اللاتينية بقوة على العدالة الاجتماعية والمساواه والعمل الاجتماعى، وفى إفريقيا تأكيد متزايد على التنمية الاجتماعية بينما فى أوربا الشرقية منذ نهضة الخدمة الاجتماعية عام ١٩٩٠ كان هناك تأكيد على إعادة البناء الاجتماعى وبناء المجتمع المدنى.

وقدمت الخدمة الاجتماعية نفسها فى السياق الدولى كمهنة عالمية منذ ١٩٧٠ من خلال اتفاق دولى على الاطار القيمى للمهنة الذى اعتمده الاتحاد الدولى للأخصائيين الاجتماعيين ، ويدعم هذا السياق موافقة الجمعية الدولية لمدارس الخدمة

الاجتماعية عام ٢٠٠٤ على تعريف الخدمة الاجتماعية على النحو التالي الخدمة الاجتماعية مهنة تهدف إلى إحداث التغيير الاجتماعي وحل مشكلات العلاقات الانسانية، وتحرير قدرات الناس لتحسين نوعية الحياه، وتستخدم نظريات السلوك الانساني والأنساق الاجتماعية والتدخل لتفاعل الناس مع بيئاتهم وتعد مبادئ حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية أساسا للخدمة الاجتماعية.

ومن ثم فان المهنة يجب أن تكون قادرة على تقديم نفسها للعالم الخارجي وفهم طبيعة هذا العالم، وشيوع مجالات العمل الدولي الذي يركز على تنمية الدول والانتشار الواسع لمنظمات الرعاية الاجتماعية الدولية، وفي نفس الوقت يجب أن تكون الخدمة الاجتماعية مرنة وقادرة على التكيف مع التغيرات العالمية والمتغيرات الجديدة.

وقد أفرزت الخدمة الاجتماعية خلال تاريخها الطويل ثلاث طرق للممارسة المهنية تعرضت جميعها للنقد وهي: (٢: ٥-٦).

١-الخدمة الاجتماعية كأداة لدولة الرفاه الاجتماعي،حيث حددت الدولة مجالات محددة للممارسة تركز عليها المهنة ،حيث عمل الأخصائيون الاجتماعيون في المؤسسات التي تمولها الدولة وحددت مجالات الممارسة مع الأحداث والمنحرفين والضمان الاجتماعي وحماية الطفل وحقوق التبني والمساعدات.

٢-الخدمة الاجتماعية لتحسين نوعية الحياه،وذلك بالعمل بشكل مباشر مع العملاء من خلال الخدمة الاجتماعية العلاجية والارشادية والخدمة الاجتماعية الطبية والنفسية والذي انتهى بالممارسة الخاصة.

٣-الخدمة الاجتماعية لتمكين الجماعات والمجتمعات،من خلال صنع وصياغة السياسة الاجتماعية بهدف تحسين بيئة العملاء وبناء عالم أفضل ،وعمل الأخصائيون الاجتماعيون في منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال الادارة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية.

ويلاحظ أن هذه الممـارسـات الثـلاث تهـمل بعض مـجـالات الممـارسـة المهنيةوتركز على مجالات محددة ،مما يؤدى لخلل بين هذه المجالات فمثلا ركزت الخدمة الاجتماعية فى الولايات المتحدة على تحسين نوعية الحياة من خلال النموذج العلاجي، بينما بريطانيا ركزت على دولة الرفاه من خلال تمويل الدولة وتطبيق القوانين والتشريعات، بينما مجالات الممارسة المهنية المعاصرة تمثل تحديا أساسيا أمام الخدمة الاجتماعية،وهى مجالات دولية بطبيعتها كالفقر العالمى مثلا والتمييز والأمية وعمالة وأطفال الشوارع....الخ حيث يتم التعامل مع هذه المجالات من خلال أربع مستويات، المستوى الدولى من خلال الأمم المتحدة ومنظمات الرعاية الاجتماعية الدولية والمجتمع المدنى العالمى، أو المستوى الاقليمى من خلال الاتحادات مثل الافريقية والعربية والأوربية، أو المستوى الوطنى من خلال الحكومات أو المستوى المحلى من خلال المنظمات والحركات المحلية، كل ذلك يعكس بطبيعته أهمية توجه الخدمة الاجتماعية ومرونتها مع المشكلات العالمية من خلال الخدمة الاجتماعية الدولية.

وحدد البعض(٨: ٦٣٥-٦٣٧) الحركة الدولية لمراحل تطور الخدمة الاجتماعية فى أربعة مراحل أساسيةهى:

١-مرحلة الرواد الأوائل:وتشمل الحقبة الأخيرة من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وأثرت فى صياغة التاريخ المبكر لمهمة الخدمة الاجتماعية، ونتيجة لأفكار فرويد وحركة الاستيطان تجسدت فى هذه الفترة قيم الأبوة والعنصرية والعرقية.

٢-مرحلة الإمبريالية المهنية:وتمتد من (١٩٤٠-١٩٧٠) وتعد فترة الامبريالية المهنية فترة إتجاه التبادل أحادى من أمريكا غالبا إلى سائر أنحاء العالم، وسيطر النموذج الأمريكى فى الخدمة الاجتماعية، وتعددت قنوات الانتشار الدولى للخدمة الاجتماعية الأمريكية، منها التأثير الاقتصادى للمعونات الدولية،وتبادل البحوث العلمية،والبعثات الطلابية،والترجمة الخاصة بتراث الخدمة الاجتماعية،ونشاط المجلس

الاجتماعى والاقتصادى للأمم المتحدة، وظلت فى هذه المرحلة تسيطر قيم المرحلة السابقة، وظهر صراع الأنا مع الآخر، حيث كان ينظر للدول النامية على أنها مختلفة عن ركب الحضارة وكان التركيز على زيادة الادراك بالبيئة، غير أنه كان هناك صراع بين الأنماط العلاجية الوافدة والقيم الأصيلة فى هذه المجتمعات، وظهر فى هذه الفترة العجز فى النموذج الوافد للخدمة الاجتماعية وبين حاجة هذه المجتمعات لثقافاتها الأصيلة الأساسية.

٣-مرحلة الأصالة وإعادة صياغة المفاهيم:وبدأت من السبعينات حتى التسعينات من القرن الماضى،وكان الاهتمام بالأصالة وتحديث المفاهيم،وبدأ فى هذه المرحلة بمناهضة النموذج الفردى عند الغرب وركزت معظم الدول النامية على نموذج تنموى إنتقالى وتراجعت الخدمة الاجتماعية الأمريكية عن صورتها الاستعمارية الامبريالية.

٤-البعد المستقبلى للخدمة الاجتماعية المتمثل فى الحركة الدولية: وبدأت مع التسعينات من القرن الماضى باعتبارها تصورا لمدخل جديد للخدمة الاجتماعية للألفية الجديدة ومابعدها، بالاعتماد على نموذج التنمية الاجتماعية من خلال أنشطة الخدمة الاجتماعية وممارساتها ويتضمن هذا النموذج قيم أساسية للاتجاه إلى الدولية والتعددية الثقافية والديمقراطية والمشاركة العامة والرؤية الموضوعية نتيجة للعولمة وسرعة الاتصال بين المجتمعات.

إن هناك الكثير من الأخصائيين الاجتماعيين على دراية بالأحداث الدوليةأكثر من ذى قبل وتزايدت عمليات التبادل الدولى، وتحتاج الخدمة الاجتماعية لمزيد من الجهد لتتجاوز انشغالها بالاهتمامات المحلية وتتبنى منظورا واسعا دوليا،فى إطار خطورة المشكلات العالمية فى الوقت الحاضر وتلتزم بأيديولوجية الدولة.(٣: ٢٧-٢٨).

إنه فى إطار الأيديولوجية العالمية الجديدة المرتبطة بتدهور سلطة الدولة

يتطلب السياق العالمى وضع مفهوم جديد للرفاه الاجتماعى فى الأجندا العالمية الجديدة، ويعتمد ذلك بصورة أو بأخرى على الأخصائيين الاجتماعيين الذين يتعاملون مع الشعوب مختلفة الثقافات واللغات والطموحات.(٦ : ٢١٨).

إن سياقات تدفق المعرفة فى الخدمة الاجتماعية لم يعد يسير فى إتجاه واحد فقط من الدول المتقدمة للدول النامية بل تجاوز ذلك، حيث استفادت الدول المتقدمة من النماذج المعرفية للخدمة الاجتماعية فى الدول النامية وذلك من خلال التبادل المعرفى الذى يرتبط بالخدمة الاجتماعية الدولية بشكل أو بآخر، وبذلك أصبح يسير فى إتجاهين متضادين.

ثالثا: ماهية النماذج؟:

يشير مصطلح النماذج فى العلوم الاجتماعية والانسانية إلى تمثيل الظاهرة الاجتماعية كما هى فى الواقع المجتمعى، ويمكن تحديد النماذج على أنها تجريدات عقلية للخبرة والمدركات أو بوضوح أكثر كما يتضح من خلال الصور والرموز التى تشملهاالنماذج الرياضية.(٩ :٢٠).

والهدف من النموذج هو ربط المفاهيم العديدة والمتفرقة المتباينه والتى غالبا ما تكون غير مكتمله وواضحة وشاملة، وذلك فى صورة مكتمله،ونعنى بذلك أن الهدف من النموذج هو محاولة الفهم الكلى وإدراك الكل وليس الأجزاء المنفصلة.

كما أن النموذج علميا تصنيفات أكثر عمومية وأقل من النظرية فى العمومية، ويتحول بدوره إلى نظرية علمية إذا ما كان النموذج أكثر عمومية فى إختباره إمبيريقيا، ولذا فيجب إختباره ميدانيا من خلال العديد من البحوث والدراسات.

وأفضل النماذج هى تلك التى لها شواهد ومدلولات فى الواقع الامبيريقى وواقعية قدراتها على التطبيق باعتبار النموذج تمثيل رمزى تجريدى للظاهرة يفسرها ويتنبأ بها مستقبلا.

وبذلك فان النماذج يمكن استخدامها لاتخاذ قرارات تتعلق بالأحداث المستقبلية.

وأن أفضل النماذج طبقا لذلك هى التى تمثل بدقة العمليات أو الأحداث التى يسعى النموذج لجذب الانتباه إليها،حيث تسمح النماذج الدقيقة باتخاذ قرارات رشيدة وأكثر دقة فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية، وعلى العكس من ذلك نجد النماذج التى لا تجسد الواقع أو تمثل الحقيقة كما هى فى الواقع تؤدى إلى إتخاذ قرارات غير رشيدة وأقل دقة فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية أو الطريق المستقبلى.

رابعا: أهمية بناء نماذج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية:

إن بناء نماذج للخدمة الاجتماعية الدولية وممارساتها على النطاقين المحلى والدولى،يعد عنصرا هاما وأساسيا فى تعليم الخدم الاجتماعية والممارسين المهنيين،سواء لقيادة العمل المهنى وفعالية ممارسته والمهارة فى استخدامه لتحقيق أهداف الممارسة المهنية على النطاق الدولى، حيث يمكن أن تتحدد أهمية بناء نماذج لتعليم الخدمة الاجتماعية الدولية فى :

١-استخدام النماذج فى وصف القوى الوطنية والدولية التى تشكل ممارسة الخدمة الاجتماعية فى الاطار الدولى.

٢-تساعد النماذج الطلاب فى الفهم الواعى للتدخل المعقد للقوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الدولية التى تؤثر على السلوك الانسانى الاجتماعى فى مستوياته المختلفة وتساهم فى تشكيل المشكلات الاجتماعية.

٣-تساعد النماذج الطلاب والممارسين على توقع النتائج المطلوبه المصاحبه لتفاعل تركيبة محددة من العوامل المختلفة التى تهتم بها النماذج باختلاف الزمان والمكان والثقافات.

٤-تساعد النماذج الطلاب على تخطيط استراتيجيات أكثر كفاءة لانجاذ الأهداف والنتائج المطلوبه.(٩: ٢٠-٢١)

ومن ثم فان نماذج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية عنصرا هاما فى إعداد الطلاب للعمل فى المجال الدولى، حيث تساهم فى توجيه الطلاب نحو المعارف المطلوبه والمهارات اللازمة للعمل فى هذا المجال، ونوعية وطبيعة القوى المؤثرة

وسرعة واتجاه التغيير المرجو وآلياته وأنواع التدخل المطلوبه وأولويات العمل المهنى واستراتيجياته لتحقيق الأهداف.

خامسا: صعوبات بناء نماذج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية:

تتحدد أهم صعوبات بناء نماذج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية فى :

- التنوع الكبير فى الثقافات بين الدول والشعوب بالرغم من محاولات العولمة نشر الثقافة الرأسمالية باعتبارها الثقافة الوحيدة المسيطرة إلا أنها قد تمتزج أو تتصادم أو تتصارع مع ثقافات الشعوب الأخرى بالرغم من سيادة الأيديولوجية الواحدة.
- التنوع الشديد للخلفيات العلمية لأعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بالعلوم المساعدة للخدمة الاجتماعية سواء فى علم الاقتصاد أو السياسة أو الفلسفة أو التاريخ أو الأنثروبولوجيا أو التربية وغيرها مما يضفى تباينا فى الخلفيات العلمية التى تساهم فى بناء نموذج لتعليم الخدمة الاجتماعية الدولية.
- غياب الاتفاق على مفهوم محدد للخدمة الاجتماعية الدولية.
- تباين الخبرات والممارسات السابقه فى مجال الخدمة الاجتماعية الدولية ومؤسساتها.
- تباين مفهوم القوة والمصادر وأولوياتها بتباين التوجهات الأيديولوجية والخلفية العلمية وتباين الاهتمامات.
- إختلاف الاجابه على من أين يبدأ التغيير ؟ وسرعته؟ واتجاهه؟ ومن المسؤل عن التغيير والتنمية؟
- التباين فى تحليل المشكلات الاجتماعية بين النظرة المحلية والعالمية.

سادسا: مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية:

إن وضع وتطوير مناهج الخدمة الاجتماعية يرتبط بقضايا معوقات المناخ التنظيمى والسياسى، ومعوقات الكم الهائل من كثافة مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية والتى ترتبط بالأولويات التعليمية والموارد التى تتوفر للبرامج فى فترات زمنية معينة ومهمة البرنامج وأهدافه التنموية فى الجامعات والكليات المهتمة ببرامج تعليم الخدمة الاجتماعية.

غيرأن قضية كثافة برامج تعليم الخدمة الاجتماعية وتعددها يجب النظر إليها من خلال الحاجات والرغبات والتطلعات من الخدمة الاجتماعية والتى تشمل:

١-هيئات الاعتماد.

٢-الخريجون والمؤسسات وأصحاب الأعمال.

٣-إهتمامات أعضاء هيئة التدريس المتخصصين ليس فى المجتمع القطرى ولكن أيضا المجتمعات الأخرى.

٤-وحدات إهتمام الخدمة الاجتماعية من الأفراد والأسر والمؤسسات والمجتمعات.

ولن تنجح برامج ومناهج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية إلا بمراعاة العناصر السابقة فى إطارها الكلى من خلال منهج ونموذج محدد للممارسة المهنية له اهدافه المحددة وإطاره الفكرى الواضح ومهاراته المطلوبة.

ويوجد ثلاث مداخل لمناهج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية يعكس كل منهج مستوى محدد من التزام المؤسسة التعليمية فى إعداد الدارسين لممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية وهى: (٩)

(١)المنهج الاختيارى :

وهو منهج إنتقائى، وتعد القضايا الدولية فى هذا المنهج بمثابة دراسات أساسية لمساعدة الدارسين على فهم العوامل الخارجية المؤثرة على المشكلات الاجتماعية

المحلية والقضايا الاجتماعية الدولية، مثل تجارة المخدرات الدولية،ومرضى الإيدز، والمهاجرون واللاجئون وغيرهم،ومساعدة الدارسين على فهم المشكلات الاجتماعية الدولية التى تسببها غياب المساواة والعدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الدولية مثل الفقر العالمى والعنصرية والصراع.

ويتطلب المنهج حصول الدارسين على تدريب ميدانى فى مواقف تتسم بخلفيات ثقافية وإجتماعية متنوعة بهدف مساعدتهم على فهم تأثير الثقافة فى حياة الجماعات المختلفة ومساعدة الدارسين كذلك على إيجاد وسائل تتوافق إجتماعيا للاستجابة لحاجات الأفراد الذين يختلفون معهم في القيم والتقاليد، وتمكين الدارسين من فهم عقلية مثل هؤلاء والتعامل معهم، حيث ينظر البعض من هؤلاء لمقدمى الخدمات الاجتماعية كنتيجة للقوة الدولية أو المؤسسات المسيطرة على هذه القوة مثل ضحايا الحروب والأوبئة والكوارث.

وتغطى المقررات الاختيارية التى ينتقيها ويختارها الدارسين بأنفسهم هذه المتطلبات.

(٢)المنهج المكثف:

يحدد المنهج المكثف لتعليم الخدمة الاجتماعية الدولية الخدمة الاجتماعية الدولية والرعاية الاجتماعية الدولية والتنمية الاجتماعية العالمية، باعتبارهم مجالات مختلفة من الممارسة فى المهنة، ومميزه لممارسة الخدمة الاجتماعية،وينظم هذا المنهج بحيث يمكن للدارس أن يختار تخصصا فى الخدمة الاجتماعية.

ويركز المنهج المكثف على تزويد الطلاب بالمعرفة الشاملة والقيم والمهارات لممارسة الخدمة الاجتماعية فى المواقع الدولية ، ومساعدة الدارس على فهم أعمق للقوى القومية والدولية المعقدة التى تشكل ممارسة الخدمة الاجتماعية وتطور السياسة الاجتماعية وتنمية الرفاه الاجتماعى فى أى مكان فى العالم،وفهم أعمق للدارسين للمشكلات الاجتماعية الراهنة والمتمثلة فى غياب المساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية الدولية كانتشار الفقر العالمى والصراع بين الأقلية والأغلبية ...الخ.

ويتوقع من الطلاب إكتساب وتنمية المهارات اللازمة للعمل مع الأفراد المضطهدين والمهمشين فى المجتمع لمقابلة حاجاتهم ومهارات العمل مع المشكلات العالمية، والتدخل فى الأحداث الدولية التى تؤثر على الخدمات والرفاه الاجتماعى فى الدول ،ويرتبط ذلك بمهارات التعامل مع الآخرين فى ثقافات مختلفة، وتنمية قدرات الدارس على تحديد ديناميات تطور سياسة الرفاه الاجتماعى باختلاف الزمن والثقافات وإجراء التحليلات المقارنة، ومهارات فى التخطيط الاجتماعى والادارة والبحث والأنشطة المهنية التى تركز على الخدمات المباشرة.

(٣) المنهج المتكامل:

ينظر هذا المنهج لتعليم الخدمة الاجتماعية كرسالة، ويتطلب ظهور برامج خدمة إجتماعية دولية متخصصة، والهدف من هذه البرامج إعداد أعداد مناسبة من الأخصائيين الاجتماعيين للقيام بالمهام والأدوار القيادية فى الخدمة الاجتماعية الدولية والرعاية الاجتماعية الدولية والتنمية الاجتماعية الدولية.

ويركز هذا المنهج على تنمية مهارات الطلاب التحليلية لفهم القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتداخلة والمعقدة المساهمة فى المعاناة الانسانية لعدد كبير من الأفراد فى العالم، مما يتوقع معه قيادة الأخصائيين الاجتماعيين للجهود المحلية والقومية والدولية الموجهه لتحسين الظروف والأحوال الانسانية للمضطهدين اجتماعيا.

ويتوفر لمثل هؤلاء فرص عمل فى وكالات التنمية الدولية والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المساعدات الانمائية، ويتطلب من الطلاب إجادة لغة أخرى رئيسية غير الانجليزية، وتزويدهم بمعارف خاصة بالعلوم الاقتصادية المقارنة والعلوم السياسية المقارنة والصحة الدولية والسياسة الاقتصادية والصحة العامة وغيرها من المعارف التى تنمى لديهم القدرات التحليلية، ويعد هذا المنهج فى الوقت الحاضر من أكثر المناهج إستخداما.

سابعا:مضمون وتوصيف المنهج الدراسي للخدمة الاجتماعية الدولية:

يوجد معايير يجب إهتداء والتزام مخططى البرامج بها لتحديد محتوى برنامج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية بالرغم من الطبيعة الفردية لكل برنامج وتتحدد هذه المعايير فى: (٩)

- الأهداف التعليمية للمنهج أو البرنامج والنموذج المعرفى الذى يتطلبه المنهج التعليمى والمهارات المطلوبة كالمهارة فى تحليل السياسات المقارنة.
- مضمون المنهج أو البرنامج التعليمى وما إذا كان تصميم البرنامج بهدف التركيز على التنمية الاجتماعية وقضاياها أو مناهج دراسية تركز اهتمامها بموضوعات معينه كالجوع والفقر والديناميات السكانية....الخ
- نوع وعمق المهارات المهنية وخاصة المهارات التحليلية التى يتوقع من الدارسين اكتسابها وتنميتها.
- المستوى الدراسى للدارسين والفترة الزمنية لتحقيق أهداف المنهج أو البرنامج.
- مدى توافر الموارد وإتاحتها للمؤسسة كالمكتبات، وأعضاء هيئة التدريس وتوافر فرص الدراسة بالخارج.
- الفرص المتاحة للدارسين لاكتساب وتنمية مهاراتهم فى العمل مع الجماعات السكانية المتباينة ثقافيا، وفرص الخبرات الميدانية المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية بالدول الأخرى، وذلك من خلال تعاقدات رسمية وبالمشاركة مع برامج أخرى لتعليم الخدمة الاجتماعية الدولية فى دول أخرى.

ومن ثم فان برنامج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية يجب أن يتضمن بصورة أو بأخرى التنظيمات العالمية التى تستخدمها طرق الخدمة الاجتماعية،والتعاون بين الدول فى حقل الخدمة الاجتماعية الدولية وانتقال المعرفة الخاصة بالخدمة الاجتماعية الدولية بين الدول. (١ : ٧).

ويوجد برنامج لتعليم الخدمة الاجتماعية الدولية كمنهج دراسى فى الكليات والمدارس الكبرى لتعليم الخدمة الاجتماعية ففى الثمانينات من القرن الماضى مثلا وجد فى أمريكا برنامجا واحدا من كل ثلاث برامج تعليمية للخدمة الاجتماعية تركز على مواد اختيارية كالرعاية الاجتماعية المقارنه أو الدولية وسياسات الرعاية الاجتماعية فى الدول الأخرى،وركزت بعض البرامج على تزويد الطلاب ببعض الخبرات المتعلقة بحقل الخدمة الاجتماعية الدولية .(٥: ١٤٠-١٤١) .

ولدعم الاتصال والمهارات وتبادل الثقافات بين الدارسين للخدمة الاجتماعية الدولية استخدمت كليات الخدمة الاجتماعية بشيكاغو البريد الالكترونى لتبادل المعارف عن العولمة وتبادل الثقافات بين الطلاب ومناقشة القضايا الاجتماعية بينهم، ولقد غير البريد الالكترونى بصورة إيجابية مواقف الطلاب تجاه بعض القضايا الدولية، وساهم فى تنمية مهارات الاتصال بالثقافات المختلفة.(١: ١١) .

ويحتاج الأخصائى الاجتماعى الذى يعمل فى حقل الخدمة الاجتماعية الدولية بالاضافة لتعلم لغة وثقافة الشعوب وأساليب تفاعلاتهم وتاريخ الشعوب التى يعمل معها،ويتنفس هوائهم ويأكل من طعامهم والتناغم مع ثقافاتهم ويشاركهم مناسباتهم بالصداقة والاتصال، حتى يدرك ويحدد حاجاتهم وطموحاتهم ونظرتهم للمشكلات وأسلوب حياتهم اجتماعيا واقتصاديا حتى يستطيع كسب احترام وثقة المجتمع، كل ذلك مع رغبة صادقة لمساعدتهم، والتحرر من إفتراض أن الفكر الغربى هو الفكر المتقدم، ويعزز لديهم إرادة التغيير لتحسين نوعية حياتهم ومواجهة مشكلاتهم.(١١: ٤١٥-٤١٧) .

وبينت دراسة عن محتوى مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية فى العالم، وجود قصور فى مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية ففى الولايات المتحدة مثلا وجد ٣١ برنامج يقدم محتوى عن الخدمة الاجتماعية الدولية وسياسات الرعاية الاجتماعية المقارنة ،وركز القليل من البرامج على تزويد الطلاب بالخبرات فى مجال الممارسة الدولية وربط المعرفة بالممارسة.(٧: ١٥١٩) .

وأجريت دراسة استطلاعية(٧: ١٥١٩) للمنهج الدراسى للخدمة الاجتماعية الدولية فى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى لطرح أسئلة تتعلق بالقضايا الدولية التى يجب أن يتضمنها المنهج الدراسى بالاضافة إلى الرعاية الاجتماعية المقارنة، فكانت أكثر الموضوعات المطروحة الحساسية الثقافية وطبيعة الخدمة الاجتماعية فى الدول الأخرى وأنشطة الاصلاح الاجتماعى التابعة للأمم المتحدة،ووظائف الاصلاح الاجتماعى الدولى ومنظمات الخدمة الاجتماعية الدولية، وأضاف ٨٠٪ من المشاركين فى الاستطلاع موضوعات أخرى يجب دمجها فى المنهج الدراسى كوضع الأطفال فى جميع أنحاء العالم، واللاجئين، والمهاجرين،والسكان، وتنظيم الأسرة، وحقوق الانسان، هذا بالاضافة إلى المناهج المساعدة الأخرى، غير أن مضمون منهج الخدمة الاجتماعية الدولية يجب أن يتبنى نموذجا محددا لتعليم الخدمة الاجتماعية الدولية لكى يتحقق الهدف من تدريسه.

ثامنا: نماذج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية:

يوجد ثلاث نماذج لتعليم الخدمةالاجتماعية الدولية وتعد النماذج الثلاث غنية فى مفهوماتها والعناصر التى تركز عليها، ويقدم كل نموذج شيئا فريدا فى إعداد طلاب الخدمة الاجتماعية،كما أن لكل نموذج نقاط قوة يركز عليها وبالمقابل نقاط ضعف أخرى يتجاهلها، وتتحدد هذه النماذج فى: (٩)

(١) نموذج الرعاية الاجتماعية.

(٢) نموذج التنمية الاجتماعية.

(٣) نموذج النظام العالمى الجديد.

(١)نموذج الرعاية الاجتماعية:

إن الكثيرين لديهم فكرة عن الخصائص العامة لنموذج الرعاية الاجتماعية فى تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية.

وترتكز أصول هذا النموذج على السياسة الاجتماعية المقارنة والبحث الاجتماعى المقارن،وطرق مقابلة الثقافات المتبادلة حيث تأخذ ممارسة الخدمة

الاجتماعية فى إعتبارها أكثر من ثقافة، ولذا ينهض هذا النموذج معتمدا على معرفة من جميع العلوم الاجتماعية والانسانية، ومحاولة تفهم الاختلافات فى الأنظمة الانسانية باختلاف الزمان والمكان والثقافات، كما يجسد نموذج الرعاية الاجتماعية القيم الأساسية لمهنة الخدمة الاجتماعية، ويتبنى المنظور المؤسسى للأنشطة المهنية للخدمة الاجتماعية.

ويتم تطوير الرعاية الاجتماعية وسياساتها باختلاف الزمان والمجتمعات، فعلى سبيل التحليل – حتى فى القطر الواحد– فان المهارات الأساسية التى يرتكز عليها النموذج هى مهارات التحليل النقدى، ومعرفة تاريخ وفلسفة برامج الرعاية الاجتماعية، ومعرفة وإدراك الخدمات فى البلدان المختلفة،ولذا يؤكد النموذج على أسلوب البحث المقارن، والهدف الأساسى من التحليل والمقارنات الدولية للرعاية الاجتماعية هو تحديد الأسس والمفاهيم والبرمجيات واستراتيجيات الرعاية الاجتماعية المناسبة للنقل بين المجتمعات المختلفة.

ويهتم النموذج بالخلفيات الثقافية المختلفة للأقطار بما يساعد الطلاب والدارسين على الفهم الواعى وأساليب الاستجابة للقوى الثقافية الاجتماعية الفريدة التى تحدد وتشكل وتوجه الحاجات الانسانية وطرق مقابلتها من خلال مؤسسات الخدمة والرعاية الاجتماعية، ومعرفة الطلاب بالاختلافات الثقافية والحساسية العنصرية والرعاية الاجتماعية السائدة وأساليب إستجابة الأنظمة لهذه الاختلافات والحساسية لمقابلة حاجاتهم.

إن تعليم ممارسة تداخل الثقافات يعد عنصرا هاما فى إعداد الأخصائى الاجتماعى فى كل المجتمعات، بجانب طرق ممارسة التحليل المقارن لسياسات الرعاية الاجتماعية وتداخل الثقافات التى تؤثر إيجابيا على بناء نظم فاعلة للرعاية الاجتماعية والتى يمتد تأثيرها كذلك على مؤسسات الرعاية الاجتماعية فى أى دولة. (٩: ٢٣–٢٤).

نقد النموذج:

يعد تداخل الثقافات فى الوقت الحاضر من الأمور الشائكة التى يصعب دراستها فى إطار الميديا والعولمة الاجتماعية وتصدير الثقافات بين المجتمعات، مما يصعب الفصل والتمييز بين إزدواج الثقافات وتداخلها ومزج الثقافات كمصطلحات مازلت غامضة لدى الباحثين، ومن ثم لدى الأخصائيين الاجتماعيين الممارسين لهذا النموذج.

أن النموذج ينظر للخدمة الاجتماعية الدولية وممارساتها كمهنة إستاتيكية وليس لاحداث التغيير، وذلك بالتركيز على مقابلة النظم السائدة للحاجات الانسانية، وخاصة الفئات غير القادرة فى المجتمع، وأغفل التعامل مع جماعات المصالح كوحدات للاهتمام والتدخل للاستجابة لحاجات الفئات الضعيفة فى المجتمع وكأن الرعاية الاجتماعية لمقابلة حاجات هؤلاء هى الحل الأمثل والوحيد، وأغفل النموذج أساليب تمكين هؤلاء من الاعتماد على الذات وتحديد القرارات التى تؤثر فى مستقبلهم، وتعدد الخيارات والفرص أمامهم للمشاركة الفاعلة فى التغيير والتنمية، ولم يركز النموذج كذلك على المعاهدات والتشريعات الدولية ودور منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية ومنظمات المجتمع الدولى مع الشعوب وخاصة الفقيرة.

أن خدمات الرعاية الاجتماعية التى يتبناها النموذج علاجية بالدرجة الأولى أكثر من الوقائية والتنموية،ولهذا فان التغيير المستهدف يكون بطيئا بطبيعته، ويؤدى لاستقرار النظام الاجتماعى أكثر من تغييره، ولعل ضعف القدرات ومحدودية الفرص المتاحة امام فئات الضعفاء وغير القادرين على العمل بأنفسهم وما قد يعد إهدارا لموارد التنمية فى ظل تدنى إنتاجية القادرين على العمل بانفسهم مما يستدعى معه تبنى مفهوم الحد الأدنى لمستوى المعيشة حفاظا على الموارد والثروات.

ويركز النموذج على أن الاضطهاد والظلم واستبعاد الفئات الضعيفة فى المجتمع من أسباب المشكلات الاجتماعية، ولم يحلل أسباب هذه المشكلات فى إطار العلاقات بين الدول الغنية والفقيرة فى ظل المتغيرات العالمية الراهنة.

ولم يركز النموذج على إحداث التنمية بالاعتماد عل الذات وإحياء الضمير الشعبى وتدعيم الرغبة فى التغيير والتنمية والعمل الجماعى.

بالرغم من أن النموذج يهتم بالرعاية الاجتماعية إلا أنه لم يربط بين الرعاية الاجتماعية والمواطنه لجميع أفراد المجتمع مركزا فقط على تلك الفئات التى تحددها أولويات نظم الرعاية الاجتماعية فى المجتمع، ومن ثم فهو نموذج يميل للاستاتيكية والمحافظة أكثر من ميله للديناميكية والتغيير .

(٢) نموذج التنمية الاجتماعية:

ترجع أصول النموذج إلى تنظيم المجتمع وممارسات تنمية المجتمع، ويعد هذا النموذج متعدد التخصصات والقطاعات.

والهدف الأساسى لنموذج التنمية الاجتماعية هو تحديد إطار عمل لتحديد أسباب البؤس والعجز الانسانى والظلم الاجتماعى، والعمل على مواجهة هذه الأسباب لإزالة جميع أسباب وأشكال البؤس والظلم الاجتماعى فى كل مكان فى العالم، كما يهدف النموذج إلى توجيه العمل الاجتماعى لإزالة جميع أشكال القهر والظلم الاجتماعى والاقتصادى وكذلك إزالة جميع صور العنف الداخلى والمحلى والدولى.

واستمد ممارسوا هذا النموذج أساسهم النظرى من علم الاجتماع وخاصة الحركات الاجتماعية والتنمية الاقليمية، ومن العلوم السياسية وخاصة بناء ونطاق القوة، والتأثير والنفوذ السياسى، والأحزاب السياسية وتركيبها، ومن علم الاقتصاد وخاصة نظريات الانتاج والتوزيع والاستهلاك ومن التربية وخاصة نظريات تعليم الكبار ومن الفلسفة نظريات العدالة والأخلاق الاجتماعية ومن الدين التعاليم الدينية.

ويدعم النموذج العمل الجماعى ويرتبط ويمتزج الأسس المعرفية والقيمية والمهارية للممارسين فى إطار الخدمة الاجتماعية لممارسة التنمية الاجتماعية على المستوى القومى والدولى.

ويحدد النموذج المستهدفين فى ممارسة التنمية الاجتماعية باعتبارهم الأفراد والأسر والجماعات الصغيرة والمجتمعات والدول والأقاليم والعالم بأكمله.(٩ : ٢٥) .

نقد النموذج:

بالرغم من أن النموذج تنموى بطبيعته إلا أنه يهمل تماما خدمات الرعاية الاجتماعية العلاجية، ويعطى إهتماما متزايدا للفئات المهمشة فى المجتمع بالرغم من محدودية قدراتها والفرص المتاحة أمامها وتدنى مشاركاتها لإحداث التنمية والتغيير فى المجتمع.

والوحدات المستهدفة للتغيير لتنمية مجتمعات محدودة النطاق كالأفرد وجماعات الجيرة والمجتمعات المحلية، وهى بطبيعتها غير قادرة إلا إذا كانت فى إطار اتحادات أو أحزاب سياسية قوية أو منظمات مجتمع مدنى فاعلة للتعبير عن حاجاتهم وتدعيم الحافز والعمل الجماعى لديهم.

ولم يركز النموذج على تحسين نوعية الحياه لجميع السكان والشعوب وتحقيق العدالة فى توزيع الثروات بين الشعوب لدعم إنسانية الانسان فى الكون الذى يعيش فى إطاره.

كما أن النموذج تصور التنمية فى نطاق محدود نسبيا وأغفل التفكير العالمى فى أسباب المشكلات الاجتماعية والعلاقات بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة.

ركز النموذج على الاحساس بالتعاون والتضامن فى إطار سيادة الفردية الفجة للرأسمالية العالمية التى غزت ثقافاتها الأمم والشعوب نتيجة للعولمة ووسائل الاتصالات السريعة والمزهلة، وأهمل الصراع والتنافس بين الجماعات والأمم والشعوب.

أن التغيير فى هذا النموذج ينبع من داخل الأفراد المتأثرين بالمشكلة فقط كإرادة ذاتية ولم يراع حقوق هؤلاء فى المواطنة والإلتزامات المجتمعية والانسانية لمثل هؤلاء الضعفاء وعادة غير قادرين على العمل بالاعتماد على الذات ولا يشاركون فى مؤسسات أو اتحادات قوية تعبر وتدافع عن حاجاتهم وحقوقهم والتى تعد هشه ضعيفة فى الغالب فى الدول النامية.

(٣) نموذج النظام العالمى الجديد:

لا يوجد لدى الكثيرين معرفة كافية بهذا النموذج الذى يعد غير شائع للأسباب التالية:

١- أن النموذج يوجد أكثر فى كتابات الاقتصاديين وعلماء السياسة و القانونيين.

٢- يعد النموذج مصاحبا للجهود الدولية لحماية النظم البيئية والمحافظة عليها فى العالم.

٣-أن مفهوم النظام العالمى الجديد يشير إلى الأحداث العالمية المبهمة

وبغض النظر عن ذلك فان نموذج النظام العالمى الجديد يعد نموذجا هاما فى تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية، ويشير النموذج فى جوهره و ينهض على أن المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية التى تواجه الإنسانية فى الكون لها أصولها فى عدم المساواه القائم فى النظام العالمى الجديد حاليا، والتى تركز على الترتيبات المؤسسية الدولية التى تحكم العلاقات بين الدول وداخل الدول بين الجماعات والأفراد.

والنموذج طبقا لذلك يحدد أسباب المشكلات الإنسانية التى تواجه الناس فى جميع أنحاء العالم، فى أن النظام العالمى الحالى يحكمه عدد قليل من الدول الغنية التى تخضع النظام العالمى لمصالحها الخاصة ومحدودية الفرص المتاحة أمام الدول الأقل درجة فى التنمية فى الأسراع بعملية التنمية، والتى غالبا ما تكون جهودها لصالح الدول الغنية ذاتها ، حيث تخضع النظام لمصلحتها الخاصة ، لذلك فان الدول الأكثر فقرا تستمر فى الهبوط لفقر أكثر.

حيث تتزايد الديون ومعدلات الفقر، وتسقط النظم السياسية والاجتماعية الضعيفة تحت ضغط ووطأة الفقر والعجز الانسانى.

ويهتم نموذج النظام العالمى الجديد بإعادة بناء النظام البيئ والاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى العالم بشكل جوهرى.(٩: ٢٥-٢٦).

حيث تؤكد المفاهيم التى تركز على إعادة التركيب العالمى على تعظيم مشاركة الأفراد فى التنمية الذاتية، والاهتمام بتحقيق السلام والسعى إليه، وحماية البيئة العالمية والمحافظة على البيئة الطبيعية بدلا من إستنزافها، ومقابلة الحاجات الأساسية للأفراد فى أى مكان فى العالم، كما يدافع النظام العالمى الجديد عن المشاركة العالمية فى الموارد النادرة وليس إهدارها أو الصراع عليها، كما يهتم بالتعاون الدولى فى جميع الأنشطة الدولية وليس المنافسة.

ويعد هذا النموذج مثاليا فى مفاهيمه واهتماماته ورؤيته للمستقبل.

نقد النموذج:

يركز النموذج على الناس جميعا وكل الشعوب فى الكون وعادة ما يكون ضحايا هذا النظام العالمى الجديد الفئات الضعيفة غير القادرة فى اى مجتمع وكذلك الشعوب الفقيرة التى تؤدى وظائف سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية للدول الغنية فى الغالب.

أن النموذج يعد مقاليا فى معالجته للتنمية والتغيير والوحدات المستهدفه للتغيير ولم يراع عدم التكافؤ والتوازن بين الدول والشعوب فى القرية الكونية، التى يستفيد منها غالبا الدول الغنية.

أن سرعة ونطاق التغيير فى هذا النموذج جذرية ومذهلة وضحاياها الشعوب الفقيرة لتزداد فقرا والفئات الضعيفة لتزداد ضعفا لعدم استعدادها وتباين درجة تقبلها للتغيير.

التناقض الواضح فى العلاقات بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وكذلك ما يتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية الدولية وسيطرة الدول الغنية عليها.

وبالرغم من أن هذا النموذج يتبنى مفاهيم مصطلحات إنسانية بطبيعتها وتتوافق تماما مع طبيعة الظروف والأوضاع العالمية فى الوقت الراهن إلا أنها مازالت شعارات، فهل يمكن تطبيقها لاستعادة الثقة الغائبة بين الدول الغنية والدول الفقيرة؟

تاسعا: أوجه التشابه والاختلاف بين نماذج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية:

تحدد أوجه التشابه والاختلاف بين نماذج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية مقارنة هذه النماذج، وذلك فى ضوء مجموعة محددة من المتغيرات تتحدد فى: (٩)

(١)التوجه الأيديولوجى لنشأة المشكلات الاجتماعية:

١-نموذج الرعاية الاجتماعية:

يركز نموذج الرعاية الاجتماعية على أن النظم السياسية والاقتصادية السائدة تؤكد قيم وأهداف محددة وذلك على حساب الطبقة الدنيا من الفقراء العاجزين عن المشاركة بصورة فاعلة فى هذه النظم، حيث تزداد المنافسة، وتراكم الثروات.

كما أن من أسباب المشكلات عدم اهتمام النظم بفئات معينة من الأفراد فى خدمات الرعاية الاجتماعية مثل التفرقة والعنصرية والجنس، حيث تهتم النظم بمكافأة البعض وعقاب البعض الآخر، ولذا فان أسباب المشكلات الاجتماعية خارجة عن إرادة الأفراد، وبالإضافة لعجز الأفراد عجز فئات أخرى فى المجتمع بسبب العجز المرضى الذى يحول دون الاعتماد على الذات والاعتماد على الثروات العامة لمقابلة حاجاتهم.

وينظر هذا النموذج للرعاية الاجتماعية باعتبارها أداة رئيسية لاستجابة المجتمع للحاجات الشرعية لأبنائه.

٢-نموذج التنمية الاجتماعية:

يفسر نموذج التنمية الاجتماعية نشأة المشكلات الاجتماعية أيديولوجيا أن النظم السياسية والاقتصادية سواء الوطنية منها أو الدولية تثبط جهود الأفراد المحرومين من حقوقهم، وحرمان الدول النامية من الحصول على التكافؤ فى المكاسب الاجتماعية.

ويرجع النموذج عدم المساواة بين الدول الغنية والدول الفقيرة لعوامل ثلاث هي:

أ- الميراث الماضي الاستعماري لغالبية الدول النامية.

ب-أن الدول الفقيرة تضحى بالقوى السياسية والاقتصادية لديها حيث تتحكم فيها الدول الغنية وبذلك تفقد قدراتها على ممارسة نظمها السياسية.

ج-الكوارث والأزمات الطبيعية التي تخلف مصادر فقيرة في مدن الدول النامية مما يزيد من الحرمان واستمراريته.

أن من أسباب المشكلات غياب المساواة في الدول النامية تلك التي تتشابه لحد كبير عدم المساواه بالسياق الدولي بين الدول الغنية والفقيرة، والسعي وراء الثروات والقوة السياسية للأقلية على حساب الفئات الأخرى.

٣-نموذج النظام العالمي الجديد:

يعتمد نموذج النظام العالمي الجديد على عدد محدود من الدول القوية والغنية، وتقع في المنطقة الشمالية الصناعية، حيث تقوم أنظمة النظام العالمي القائم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقيمية الأخلاقية بالسيطرة والحكم سعيا لتحقيق مصالحها الشخصية والثروة على حساب الغالبية الأخرى من الدول، وتفضل دول الشمال عن الجنوب بسبب اعتماد دول الجنوب على الشمال، ونتيجة لذلك يسيطر ويتلاعب الشمال بالنظام السياسي والاقتصادي العالمي القائم لاستمرار اعتماد دول الجنوب على دول الشمال.

ويفهم من ذلك أن أي نشاط يركز على أن تبقى دول الجنوب معتمدة على دول الشمال أيا كان النشاط وذلك بسبب الموارد الأولية والعمالة والقواعد العسكرية والأسواق التي تمكن الدول الغنية من تصريف منتجاتها، ولذلك ايضا فان إسهام دول الشمال في الاسراع بخطط التنمية في دول الجنوب إسهاما ضعيفا.

(٢)القيم التى تركز عليها نماذج تطيم الخدمة الاجتماعية الدولية:

١-نموذج الرعاية الاجتماعية:

تتحدد القيم المصاحبة لنموذج الرعاية الاجتماعية فى قيم الشعور بالمسؤلية الجماعية والاجتماعية فى مساعدة الآخرين لتحقيق الاكتفاء الذاتى والمساعدة الشخصية والمساعدة المتبادلة وقيم الإيثار والإنسانية والتعاون والعدالة فى التوزيع وتقرير المصير.

وتستند كذلك على الرعاية الاجتماعية على إحترام الفروق الفردية للأفراد والاختلاف بين الجماعات بالرغم من إيمانها بالالتزام بالمساواة فى الفرص المتاحه، حيث تعد المساواة الوظيفة الرئيسية للرعاية، مما يعد تناقضا بالنموذج، حيث أن المساواة يمكن ان تكون لفئات أو جماعات متساوية فى القدرات.

وقد عبر النظام عن هذه القيم من خلال جهوده وأنشطته المختلفة لمقابلة الحاجات الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق شبكة الأمان الاجتماعى لحماية الفئات الضعيفة فى المجتمع كالمسنين والمرضى والأطفال والفئات الخاصة...الخ

٢-نموذج التنمية الاجتماعية:

ينهض نموذج تنمية المجتمع على قيم أساسية مغايرة لقيم نموذج الرعاية الاجتماعية حيث يؤكد على الوعى التنموى وتنميته، وعدالة التوزيع، وقيم التعاون، ومواجهة النزعة القبلية، والمشاركة.

ويؤكد النموذج على قيم المشاركة الفاعلة التى تمنح القوة للجماعات الضعيفة، ويؤكد على صحوة الضمير من خلال الاستبصار والرؤية العميقة لأساليب ومصادر إضطهادهم، والرغبة فى العمل الجماعى لإيجاد حلول لاضطهادهم.

ومن ثم يتم تقييم فعالية التنمية الاجتماعية بالاعتماد على معيار قدرتها على مساعدة الأفراد المحرومين من حقوقهم فى إستعادة سيطرتهم وتوجيه مستقبلهم السياسى والاقتصادى والاجتماعى.

وينظر النموذج للاختلافات الثقافية والأخلاقية والاختلافات الاجتماعية

الأخرى كمصدر للقوة على المستوى القومى.

ولعل تركيز النموذج على قيم التعاون فى مجتمع عالمى تسوده الفرديه ما يضعف من فعالية النموذج كما أن إهتمام النموذج بالجماعات الضعيفة وأساليب منحها القوة والمشاركة فى توجيه مستقبلهم السياسى والاقتصادى والاجتماعى والسيطرة على تقرير مصيرهمن فى غياب ضعف قوة وقدرات فئات مجتمعية اخرى يلبرغم من قوتها فى تقرير مستقبلهم ومصيرهم فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة ما يوجه انتقادا لهذا النموذج، وبالرغم من أن التنمية يجب أن تنهض على القدرات الذاتية والاعتماد على الذات إلا أن النموذج لم يركز على هذه القيم، بقدر ما ركز على الوعى التنموى وحق تقرير المصير.

٣-نموذج النظام العالمى الجديد:

ينهض نموذج النظام العالمى الجديد على مجموعة من القيم والالتزامات المصاحبة التى تتحدد فى تقليص العنف، ووحدة البشر،ومقابلة الحاجات الأساسية للبشر، والمحافظة على التنوع والتعدد، وأولوية الكرامة الانسانية، والحاجة للمشاركة العالمية.

ومن ثم فان النموذج يؤكد على المشاركة العالمية وليس الخلاف والنزاع والمنافسة الدولية والاستغلال العالمى.

كما ينظر النموذج للإطار البيئى باعتبار الإنسان حاميا للتوازن البيئى الذى يعتمد عليه جميع البشر والأجيال المقبلة.

ومن الاهتمامات الأساسية لهذا النموذج الامتناع عن فكرة مقابلة حاجات الأفراد المحرومين دون حدود والتركيز على الاهتمام بمقابلة الحاجات والرغبات الجماعية.

ولعل هذا النموذج ينهض على شعارات مثالية، وكأن هناك عدالة بين الدول فى توزيع الثروات، ومساعدات الدول الغنية للدول الفقيرة دون استغلال، غير أن ما يميز القيم المصاحبة لهذا النموذج هو إنسانية القيم والدعوة للسلام والتوازن والكرامة

الانسانية وجميعها قيما إنسانية، كما انه ينظر للإنسان كبشر فى كون واحد دون حدود أو فواصل أو تمييز.

(٣)فهم النماذج وتفسيرها للمشكلات والقضايا الاجتماعية:

١-نموذج الرعاية الاجتماعية:

يوجد فى المجتمع جماعات تم إستبعادها عن عمد من الإستفادة من عائد التقدم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الذى تستأسد به جماعات أخرى.

ومن أسباب المشكلات كذلك تصدع النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية وانحيازها، جعلها عاجزة وغير واعية للإستجابة بصورة عادلة لحاجات بعض الجماعات.

بالاضافة للعجز عن المشاركة فى النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما يؤدى للصراع الاجتماعى وهشاشة النسيج الاجتماعى وغياب النظام الاجتماعى فى مواقف الأزمات.

وساهم زيادة الظلم الاجتماعى وعدم الاستقرار السياسى فى العديد من الدول النامية فى إنتشار الفقر والحرمان الاجتماعى بين الشعوب.

ويركز النموذج على تفسيره للمشكلات الاجتماعية بغياب العدالة فى التوزيع وعدم إستقرار النظم وغياب المشاركة، أى أن المشكلات الاجتماعية أسبابها داخلية داخل المجتمع ذاته وترجع للنظم السائدة.

٢-نموذج التنمية الاجتماعية:

يفسر النموذج المشكلات الاجتماعية العالمية كالفقر والتمييز العنصرى والتمييز الجنسى بغياب المساواة داخل الدول فى كل النظم الاجتماعية، مما يتطلب لمواجهتها فهما عميقا دقيقا وواعيا للأسباب والحلول المتاحة، ولكى تكون الحلول فاعلة على المدى الطويل يجب أن تنبع من الأفراد المتأثرين بالمشكلات ، حيث أن التغيرات الناتجة عن العمل الجماعى يتم تأسيسها وبنائها فى الوعى الجماعى وبذلك يمكن المقاومة على المدى الطويل.

ويدعم النموذج التضامن بين الجماعات والأفراد المضطهدين فى كل مكان فى العالم الذين أحدثوا تغييرا فى مجتمعاتهم بالاسهام فى الضغوط الدولية لإحداث مثل هذا التغيير فى الدول الأخرى فى العالم.

وبذلك يركز النموذج على المساواة والوعى الجماعى والتضامن غير أن النموذج غير واقعى فى نظرته لأسباب الحلول للمشكلات.

٣-نموذج النظام العالمى الجديد:

يفسر النموذج المشكلات الاجتماعية بأن النظم العالمية غير قادرة على الاستجابة لحاجات وحقوق الأفراد والمجتمعات فى ظل نظام دولى يتصف بالسلام والعدالة الاجتماعية والتوافق، ولذا فان المشكلات التاريخية للعنصرية والتمييز العنصرى والصراعات الأخرى مازالت مستمرة بالاضافة لصراعات أكثر خطورة نتيجة لندرة الموارد والفرص المتاحة.

برزت قضايا الجنس والعمر والدين كعوامل مسببة للضغوط الداخلية والخارجية لتطور نظام عالمى جديد، وقد تؤدى الحروب المتكررة والصراعات وعدم المساواة الداخلية لقيام القادة السياسيين بالإصلاحات لإعادة بناء العلاقات بين الأفراد والشعوب ويجب أن تسعى الشعوب والحكومات لصياغة أنظمة أكثر إنسانية وعدالة وأكثر توازنا فى البيئة للمشاركة فى الموارد المحدودة.

(٤)أهداف التغيير الاجتماعى فى نموذج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية:

١-نموذج الرعاية الاجتماعية:

يستهدف التغيير الاجتماعى فى نموذج الرعاية الاجتماعية محاولة إشباع الحاجات المادية والاجتماعية الأساسية لجميع الأفراد فى كل مكان، وارتباط الموارد الأساسية بالحاجات وليس القدرة على الدفع المادى للأشخاص أو استخدام أشكال أخرى من فئة المستفيدين.

ويستهدف أيضا التوسع فى الحماية والضمان الاجتماعى لجميع الأفراد فى كل مكان كإتاحة حد أدنى من مستوى المعيشة وحد أدنى من الخدمات الاجتماعية

الأساسية الأخرى كالصحة والتعليم التى يجب إتاحتها باعتبارها حقوقا للمواطنة.

ويلاحظ تركيز النموذج على الحقوق من خلال توفير الحد الأدنى والحماية والضمان الاجتماعين وهو بذلك استاتيكى التغيير لا يركز على التنمية والاعتماد على الذات، والمشاركة الفاعلة.

٢-نموذج التنمية الاجتماعية:

يستهدف التغيير فى هذا النموذج تدعيم وتفعيل المشاركة الكاملة للأفراد فى جميع المستويات والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدولهم،ويتم إعادة تشكيل وبناء هذه النظم عند الحاجة لذلك لتصبح أكثر إنسانية وشمولية.

ويهدف لتوسيع نطاق المشاركة فى العائد والفوائد الاجتماعية وعدم قصرها على نخبة أو جماعات محددة من المنتفعين سابقا، وينظر أيضا النموذج لخدمات الرعاية الاجتماعية باعتبارها حقا للمواطنة.

ويتفق هذا النموذج مع نموذج الرعاية الاجتماعية باعتبارها حقا للمواطنة، بالرغم من إنفراده بالتركيز على المشاركة الفاعلة فى النظم المختلفة والعائد، غير أنه كان مثاليا فى إعادة تغيير النظم عند الحاجة بالاضافة إلى غياب أساليب تمكين ومشاركة الفقراء سواء فى الدول الغنية أو الفقيرة.

٣-نموذج النظام العالمى الجديد:

يستهدف النموذج تعزيز التحول الاجتماعى الدولى الذى يقوم على :

-المشاركة الفاعلة لجميع القطاعات فى عملية التحول.

-المحافظة على السلام العالمى ومنع الحروب.

-القضاء على المعاناه الانسانية فى جميع أنحاء العالم.

-وضع نظم فعالة للقانون الإجتماعى.

-دعم العدالة الاجتماعية وعدالة التوزيع.

-حماية وتعزيز البيئة الطبيعية.

وبالرغم من ديناميه أهداف هذا النموذج وشموليته إلا أنه لم يركز على الأمان الاجتماعى وتحسين نوعية الحياة فى المجتمع، والعدالة بين الدول الغنية والفقيرة.

(٥)الضغوط لاحداث التغيير فى نماذج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية:

١-نموذج الرعاية الاجتماعية:

يرى النموذج انه غالبا ما تظهر حاجات جديدة ترتبط بالرغبة فى مقابلة هذه الحاجات، ويحدد مصدر الضغوط لإحداث التغيير فى الأحزاب السياسية ممثلة فى الضغوط السياسية، حيث تعكس الأحزاب السياسية حاجات الجماعات المحرومة وتعبر عنها، كما أن هناك صراع إجتماعى ناتج عن مواجهة غياب المساواة الاجتماعية والظلم الاجتماعى، وإن كان النظام يميل إلى الانسجام الاجتماعى النسبى والرغبة فى منع نقد الدول المتقدمة.

وأعطى النموذج ثقلا للضغوط السياسية من خلال الأحزاب متجاهلا درجة قوة وثقل خاصة فى كثير من الدول النامية وتجاهل أيضا منظمات المجتمع المدنى العالمى والقومى، ودرجة تمكين الفئات المحرومة والقوة الممنوحة لهؤلاء كمصدر هام للضغوط، والأكثر من هذا وذاك الضغوط الدولية التى أصبحت من أقوى مصادر الضغوط فى الوقت المعاصر.

٢-نموذج التنمية الاجتماعية:

إن إحياء الضمير لدى الشعوب المحرومة والمضطهدة مصدرا هاما من مصادر الضغط لإحداث التغيير من خلال العمل الجماعى للجماعات المحرومة اجتماعيا.

ويجب الاعتراف وبنطاق واسع بغياب المساواة الاجتماعية والعمل لمواجهة هذا الظلم، واتفاق النخبة على الحاجة الملحة للتغيير والمشاركة فى عملياته، وكذلك مشاركة الأفراد المحرومين فى الموارد المتاحة لتحقيق العدالة.

ويركز النموذج على تحقيق التنمية من الداخل، إلا أنه يتجاهل الضغوط الدولية، ولم يضع فى حسبانه قوة المحرومين ومحدودية الفرص المتاحة أمامهم للمشاركة، لغياب تمكينهم من إتخاذ القرارات التى تؤثر على حياتهم ومستقبلهم، ومن

ثم فان عملهم الجماعى هشا ومحدودا ولا يعد مصدرا من مصادر التغيير الفاعلة، حتى ان النخبة هى التى تتفق على ضرورة إحداث التغيير، وتجاهل النموذج أيضا التشريع سواء الوطنى أو الدولى كمصدر من مصادر التغيير.

٣-نموذج النظام العالمى الجديد:

تتمثل الضغوط فى هذا النموذج فى وجود أزمة بسبب إضطرابات جوهرية أو حتى انهيار مفاجئ فى النظام العالمى القائم، وهذه الأزمة أو الانهيار يمكن أن يكون بسبب عجز النظام العالمى القائم فى التوافق والاستجابة للضغوط المتزايدة على مؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجامدة،والحاجة الماسة لإعادة البناء الأساسى للنظام العالمى الحالى أو حتى حدوث كارثة عالمية.

ويركز النموذج أيضا على التغييرات الجوهرية والشاملة للنظام العالمى السائد من خلال أزمة أو كارثة عالمية، متناسيا تماما الضغوط الدولية للدول الغنية على الدول الفقيرة فى النظام العالمى، التى قد تصل أحيانا لحروب وعقوبات بلا قضية، وإمكانية الدول الفقيرة فى تجميع جهودها من خلال الضغط بأستخدام مواردها، ولعل التشريعات والمعاهدات الدولية مصدرا أساسيا للضغوط فى هذا النموذج بالرغم من تجاهل النموذج للتشريع الدولى كمصدر خطير للضغوط، والنموذج مثاليا فى تغيير النظام العالمى لتحقيق العدالة والمساواة بين الدول.

(٦) إسهامات الخدمة والرعاية الاجتماعية فى تعميم التغيير الاجتماعى فى نماذج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية:

١-نموذج الرعاية الاجتماعية:

ينظر النموذج للخدمة والرعاية الاجتماعية كحركات إجتماعية دولية تساهم فى نشر وترويج السلام والعدالة الاجتماعية والأمان الاجتماعى بين كل شعوب العالم.

وينظر للأخصائيين الاجتماعيين على أنهم حملة الترويج ووسطاء عملية التغيير، وأن الخدمات الاجتماعية تساهم فى عمليات التغيير الاجتماعى على المدى

القريب وإصلاح النظام الأساسى على المدى البعيد، وبذلك فان الأخصائيين الاجتماعيين ونظام الرعاية الاجتماعية آليات تمكن المجتمعات من توزيع الموارد الاجتماعية النادرة والمحدودة.

ولعل النموذج ينظر للخدمة الاجتماعية كمسؤلة فى إحداث التغيير وترويج أهدافه، وإن كان التغيير على المدى القريب الذى يستتبعه تغييرا على المدى البعيد، وكأن الأخصائى الاجتماعى وسيلة وآلية للتغيير والعدالة والسلام والأمان الاجتماعى بين الشعوب مما يتطلب معه أخصائيا إجتماعيا تم إعداده وتأهيله للقيام بهذه المساهمات على الصعيد الدولى، وتجاهل النموذج دور الخدمة الاجتماعية فى إطلاق الطاقات والموارد الكامنة لدى الشعوب والفئات الأكثر حرمانا وتنمية الشعور بالحاجة لدى هؤلاء وقيادة وتوجيه التغيير وآلياته.

٢-نموذج التنمية الاجتماعية:

يستهدف النموذج إطلاق الطاقات الاجتماعية الكامنة لدى الشعوب والوحدات الأخرى المستهدفة للجهود الانمائية، وإطلاق الطاقات لايسهم فقط فى تنمية الامكانات ولكنه يساهم فى تحسين الظروف للفئات المحرومة وتحقيق الاستقرار فى العالم.

ولعل الخدمة الاجتماعية بأساليبها فى الترويج ونشر التغيير الاجتماعى تساهم فى تحقيق هذه الأهداف والاستفادة من القاعدة المعرفية والمهارية لممارسة الخدمة الاجتماعية وبصفة خاصة خدمة الجماعة وتنمية المجتمع والادارة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعى.

وينظر النموذج للخدمة الاجتماعية بصورة إستاتيكية وليس كمهنة محدثة للتغيير ذاته، من خلال استراتيجيات وتكتيكات محددة لتحقيق أهداف التغيير وقد يرجع ذلك إلى أن النموذج يستهدف الاستقرار العالمى وأغفل آليات الخدمة الاجتماعية فى تنمية الشعور بالحاجة للتغيير وقيادة التغيير ومواجهة آثاره وتداعياته، والفئات المتأثره به كضحايا وتعدد الخيارات والفرص المتاحة أمام المحرومين.

٣-نموذج النظام العالمى الجديد:

يشارك الأخصائيون الاجتماعيون مع غيرهم فى جهود متعددة لتنمية الشعور بالحاجة لإحداث التغيير فى النظام الاجتماعى القائم، وقيادة جهوده وإدارة عناصره، ومتابعة آثارهن وتركيز الجهود نحو الأهداف الأساسية للتغيير.

والأخصائيون الاجتماعيون بادارتهم لنظام الرعاية الاجتماعية يعطون أولوية أولى لبناء نظم جديدة للموارد الاجتماعية التى تقابل الحرمان الاجتماعى والمادى.

والنموذج بالرغم من تركيزه على دينامية إسهامات الخدمة الاجتماعية إلا أنه لم يضع حدا فاصلا بين إسهامات الخدمة الاجتماعية وتخصصها مع التخصصات الأخرى المشاركة فى الرعاية الاجتماعية، كما انه لم يركز على النشر والترويج للتغيير المستهدف، ونظر لتغيير الشعوب بصورة كلية وينبع من داخل المجتمع ذاته، وأغفل الحركات الاجتماعية لبعض الفئات خاصة المحرومة، ولم يهتم بدور الخدمة الاجتماعية فى تعدد الخيارات والفرص المتاحة خاصة للفئات الأكثر حرمانا.

(٧)التدخل فى نماذج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية:

١-نموذج الرعاية الاجتماعية:

التدخل فى نموذج الرعاية الاجتماعية هو تنظيم وتوصيل الخدمات الاجتماعية لعدد متزايد من متلقى الخدمة وتركز إستراتيجيات التدخل على تدعيم وتحقيق هذا الهدف من خلال مقابلة الحاجات الاجتماعية والمادية الأساسية وتعزيز قدرة الأفراد على المشاركة فى النظم الاجتماعية والاقتصادية القائمة ودعم الاكتفاء الذاتى وتمكين الأفراد من العمل لتحقيق مصالحهم الذاتية.

والخدمات التى يركز عليها النموذج تندرج تحت الخدمات العلاجية أكثر من الخدمات الوقائية والتنموية.

والتدخل يركز على إدارة النظم من خلال عدد كبير من المخططين ومقيمى البرامج، ومشاركة عدد كبير من الأفراد فى المجتمع لتأكيد كفاءة وفاعلية عمل وأداء النظم المعقدة، والتدخل إذن يركز أكثر على الخدمات العلاجية، والمشاركة الواسعة

وخاصة مشاركةالمستهدفين فى إدارة النظم ، وغالبا ما تكون قدراتهم محدودة مع محدودية الفرص المتاحة، والتدخل فى هذا النموذج أغفل إحداث التغيير باستراتيجياته وتكتيكاته المختلفة وإهتم أكثر بتنظيم وتوصيل الخدمات وكأن القضية الأساسية والهدف من التدخل هو ضمان توصيل الخدمة للمستهدفين.

٢-نموذج التنمية الاجتماعية:

ينظر النموذج للتدخل المهنى للخدمة الاجتماعية باستخدام وسائل الخدمة المختلفة التى تشجع على المشاركة الاجتماعية والمساعدات الذاتية المتبادلة.

ويركز التدخل على إذكاء واستنهاض الرغبة الأكيدة والصادقة لدى الأفراد فى العمل الجماعى لايجاد حلول للمشكلات ، ثم بناء النظم التى تساهم فى إنشاء موارد جديدة أو الاستفادة من الموارد القائمة لأكبر عدد من الأفراد الأكثر إحتياجا لها، ثم حل النزاع وتوجيه الجهود للقضاء على الظلم والعلاقات غير المتوازنة بين الجماعات الأكثر والأقل قوة وأخيرا بناء الأمة باعتبارها عملية لرصد وتحويل طموحات الفئات المحرومة لطموحات الأمة بأسرها.

غير أن هذا النموذج لم يشر للعلاقات غير المتوازنة بين الدول الغنية والفقيرة، والعدالة فى توزيع الثروة والعائد بين الأفراد والجماعات داخل القطر الواحدوبين الشعوب والدول، ونظر للخدمات باعتبارها مواجهة للمشكلات القائمة، وإن ركز على الموارد الجديدة إلا أن هناك موارد وإمكانات كامنة غير مستثمرة الاستثمار الأمثل لتحقيق التنمية بالاعتماد على الذات،وبذلك اغفل التدخل فى تحديد وتقدير الحاجات.

٣-نموذج النظام العالمى الجديد:

تتعدد أنشطة التدخل فى هذا النموذج والتى تشمل كل المهارات المتكاملة للخدمة الاجتماعية، سواء فى بناء الأمة بتحويل آمال وطموحات الفئات المحرومة لآمال وطموحات للأمة بأسرها وبناء العالم بتجميع وتوحد الآمال والطموحات الجمعية للمؤسسات الاجتماعية فى كل المستويات وتوجيهها لتنمية الشعوب فى كل أرجاء العالم، سواء مؤسسات حكومية أو غير حكومية وغيرها من المؤسسات لضمان

مشاركة على أوسع نطاق للشعوب فى كل مكان فى عملية التغيير الاجتماعى.

ولعل هذا النموذج أكثر مثالية فى التدخل لإحداث التغيير ويستلزم ذلك أخصائيا إجتماعيا معدا إعدادا دقيقا لتحقيق هذه الطموحات والآمال وله من السلطة والتأثير ما يساعده فى تحقيقها فضلا عن المهارات اللازمة للتدخل فى هذا النموذج.

(٨)الوحدات المستهدفة للتدخل المهنى فى نماذج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية:

١-نموذج الرعاية الاجتماعية:

الوحدات المستهدفة من التدخل فى نموذج الرعاية الاجتماعية هو المجتمع العريض الذى تحدده أولويات الرعاية الاجتماعية والأفراد والجماعات المستهدفون مباشرة من الخدمات التى يقدمها نظام الرعاية، ويستهدف الممارسين للجماعات والمنظمات والمجتمعات، ويتم تحديد أولويات الرعاية طبقا للعمر الزمنى والأفراد غير القادرين على العمل وكذلك ضحايا الاضطهاد الاجتماعى والمهاجرين واللاجئين باعتبارهم فئات جديدة للنظام الاجتماعى.

والنقد الموجه للفئات المستهدفة التركيز على الفئات غير القادرة والتى تعد عائلة على الفئات الأخرى فى المجتمع، ومع الاهتمام بالحد الأدنى لمستويات المعيشة ما دور مثل هذه الفئات فى الانتاجية والتنمية فى المجتمع ، خاصة وأن القادرين أقل إنتاجية ومشاركة فى عمليات التنمية والتغيير خاصة فى الشعوب النامية؟ فمن يعول من والقادرون فى حاجة لمن يعولهم؟ ولعل المجتمع العريض يشمل القادرين وغير القادرين والشعوب الغنية والفقيرة، والفاعلة المسيطرة وغير الفاعلة التابعة،وكذلك داخل القطر الواحد، وقد يفسر ذلك أن النموذج يركز بالدرجة الأولى على الخدمات العلاجية أكثر من الوقائية والتنموية.

٢-نموذج التنمية الاجتماعية:

الوحدات المستهدفة للتدخل فى هذا النموذج تتحدد فى الأفراد والجماعات ومجتمعات الجيرة والمجتمعات المحلية، وغالبا ما يوجه الاهتمام للجماعات المهمشة

من السكان ودورهم فى المجتمع الأكبر كسكان الأحياء الفقيرة، المهاجرين، المشردين، أطفال الشوارع وغيرهم.

ويركز التدخل المهنى فى هذا النموذج على الخدمات الوقائية والتنموية أكثر من العلاجية، وتجاهل النموذج الفئات والجماعات الفاعلة فى المجتمع لإحداث التغيير والعدالة الاجتماعية والمساواة، وبالرغم من تركيزه على الخدمات الوقائية والتنموية أكثر إلا أن الخدمات العلاجية أكثر أهمية خاصة مع فئات المهمشين والفئات الضعيفة فى المجتمع والشعوب الفقيرة ،فضلا عن محدودية الفرص والخيارات المتاحة أمام الجماعات الضعيفة مما يحد بشكل أو بأخر من مشاركاتهم فى النظم وتقرير مصيرهم بانفسهم، كما أن التنمية فى الوحدات الصغرى تتأثر بصورة أو بأخرى بالسياق والمتغيرات العالمية فى إطار العلاقات بين الدول.

٣-نموذج النظام العالمى الجديد:

الوحدات المستهدفة فى هذا النموذج هى الشعوب المحلية وجماعات المصالح الخاصةن واتحادات الجماعات والجماعات الأخرى التى تعمل فى المستويات المحلية والقومية والاقليمية والدولية،حيث الاهتمام بدفع الناس فى كل مكان على التفكير عالميا والعمل محليا، وتحقيق إصلاحات فى النظم على جميع المستويات.

ولعل هذا النموذج يرتبط بصحوة منظمات المجتمع المدنى المحلية والعالمية، وتدعيم إنسانية الانسان وكرامته فى الكون، والعمل مع جماعات المصالح الأكثر تأثيرا فى المحيط الاجتماعى، غير أن ضحايا هذا النموذج غير القادرين على العمل من خلال منظمات المجتمع المدنى وإتحادات تدافع عن حقوقهم فى الرعاية، غير ان التغيرات العالمية الجديدة كالعولمة وصحوة منظمات المجتمع المدنى العالمى والحركات الاجتماعية العالمية الجديدة، وتفعيل منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية والعدوة المتنامية للعدالة والمساواة والحقوق الانسانية وثقافتها وتحسين نوعية الحياة، والمعاهدات والتشريعات الدولية ما يدعم ويعزز هذا النموذج.

وتركز برامج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية على نموذج واحد من هذه

النماذج، بما يساهم في إعداد الأخصائي الاجتماعي وتزويده بالمعارف والمهارات المهنية المرتبطة، وفعالية ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية.

عاشرا: قضايا في مستقبل تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية:

لايمكن التنبؤ بشكل قاطع- في الحقيقة- بشكل الممارسة المهنية للخدمةالاجتماعية نتيجة لتعدد نماذج إعداد الخصائيين الاجتماعيين وبرامج تعليمهم وتعدد مجالات الممارسة المهنية، والتغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة.

إن العلاقة بين النظرية والممارسة لايمكن إنفصالها في الخدمة الاجتماعية غير أنه بوجود بعض التوترات والمشكلات في العلاقة بينهما في إطار التعامل مع العولمة وتخطي الحدود الجغرافية من خلال الاتصالات، وقضايا البيروقراطية والممارسة الابداعية، حيث أضحت العولمة حقيقة في معظم ممارسات وأشكال حياتنا اليومية، وأظهرت العولمة في الماضي وعدا بالمساواة، ولكن ذلك لم يحدث حيث زادت الفجوة وغابت العدالة نظرا للفقر داخل وبين الدول، والكوارث البيئية والطبيعية، مما سبب في وجود مشكلات جديدة ورؤية جديدة في تحليل المشكلات.(١٠: ٢٩٨) يجب أن نعلمها لطلابنا، وتتضمنها برامجنا التعليمية للانخراط والتعامل والممارسة المهنية مع الواقع العالمي الحقيقي.

فكيف يمكن الممارسة المهنية الابداعية في إطار عالم متغير وتغيرات عالمية التنظيم؟ وكيف يمكن للممارسة المهنية تخطي الحدود الجغرافية؟ وكيف يمكن تحليل المشكلات والقضايا والمواقف المهنية برؤية عالمية؟ وتثقيف وتعليم الأخصائيين الاجتماعيين عالميا وممارستهم محليا؟ وكيف يمكن تفعيل الممارسة المهنية لمواجهة عدم المساواة بين الدول والشعوب بل وداخل الدول؟ وكيف يمكن مواجهة الفقر كمشكلة عالمية؟

إن الممارسة المهنية لايمكن أن تجيب على مثل هذه القضايا في غياب برنامج تعليمي متطور للخدمة الاجتماعية يخرج من نطاقه المحدود والمعهود منذ سيطرة معرفة واحدة على الخدمة الاجتماعية، إن مستقبل الخدمة الاجتماعية مرهون ببرامج

تعليمية فاعلة وإختيار دارسين واعدين للممارسة المهنية دوليا.

والمستقبل مرهون كذلك بقدرة الأخصائيين الاجتماعيين على النقد الذاتى لممارساتهم، ونقد المشاركين الآخرين ووحدات التعامل والاهتمام، ولا يمكن أن يتأتى ذلك فى غياب تعليم الطلاب والدارسين للممارسة النقدية وتبادل المعرفة والخبرات على المستوى الدولى، كما يتوقف على الممارسة الابداعية التى لايمكن تحقيقها إلا فى إطار تالى للممارسة النقدية، وقدرة الممارسة على تخطى الحدود والتعامل ومع المواقف والقضايا الدولية والنقد الذاتى للمعارف والنظريات الموجهه للممارسة المهنية، وبرامج تعليمية لاعداد الباحث الواعى والممارس الدولى الواثق، الباحث الواعى لاختبار الاطار الفكرى والنظريات والنماذج الموجهه للرؤية التحليلية العالمية، والممارس الواثق الناقد لذته وقدراته ومهاراته وممارساته المهنية وتطلبه بقوة منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية فى مجتمع عالمى متغير.

إن مستقبل تعليم الخدمة الاجتماعية وممارساتها إذا عقد الأخصائيين الاجتماعيين عزمهم على الرؤية الدولية، وتخطت ممارساتهم الحدود وتعاملوا مع المشكلات العالمية وتبادلوا الخبرات الدولية، وتعاملوا مع الثقافات المتباينة، من خلال الخدمة الاجتماعية الدولية سيؤدى ذلك مستقبلا إلى الخدمة الاجتماعية العالمية.

حادي عشر: لاخاتمة:

من التحليل والعرض السابق يمكن تحديد أن:

- الخدمة الاجتماعية الدولية ضرورة تفرض نفسها على ساحة تعليم الخدمة الاجتماعية فى الوقت الحاضر نتيجة للتغيرات العالمية الجديدة وطبيعتها وشدتها ونتيجة كذلك لطبيعة المشكلات الاجتماعية العالمية فى قوتها وسرعة إنتشارها ووجود مسبباتها فى كل المجتمعات العالمية.
- أن هناك تباينا واضحا فى نماذج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية، وإن كان هناك نقاط تشابه وتوحد فى أهداف الممارسة وأغراضها، إلا أن هناك نقاط تعارض بين هذه النماذج.

-أن واقع الممارسة المهنية فى مجتمع قطرى واحد لا يمكن أن يفرز نموذجا فاعلا لممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية، بالرغم من محاولات نقل النموذج المصرى لمعظم الدول والأقطار العربية الأخرى إلا ان ملامح نموذج دولى أو إقليمى فى الممارسة المهنية لم يتحدد بعد مما يتطلب معه تضافر الجهود العربية والاقليمية وخاصة الباحثين والمتخصصين العرب لتبنى نموذجا محددا فى الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، وتبنى منظمات ومؤسسات عربية بناء مثل هذا النموذج او التوجه لنموذج تعليمى محدد لممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية.

-إن النظام التعليمى للخدمة الاجتماعية فى المجتمع العربى لا يتبنى منهجا أو نموذجا محددا فى تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية، ومن ثم لا يفرز ممارسا مهنيا للخدمة الاجتماعية الدولية،سواء فى نوعية المواد الدراسية أو توصيف ومضمون المناهج الدراسية للمواد المهنية الأساسية، أو حتى المواد المساعدة من التخصصات الأخرى، مما يغيب معه المعارف العلمية اللازمة لممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية.

-مازال نموذج الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية العربية نموذجا ناقلا،دون وعى من المجتمعات الأخرى، مما أثر وبشكل كبير على المعارف المهنية وغير المهنية.

-أن إعداد الباحثين فى الخدمة الاجتماعية يركز على الباحث التحليلى أكثر من التركيبى أو حتى النقدى ومن هنا غابت قدرات الباحثين على كيفية تركيب وبناء نماذج تعليمية للخدمة الاجتماعية الدولية، وغياب الرؤية والتحليل الابداعى.

-أن الخدمة الاجتماعية الدولية ستقود لامحالة مستقبلا للخدمة الاجتماعية العالمية،من خلال توحد المعارف الأساسية والمفهومات، طالما نتعامل مع مشكلات إجتماعية عالمية أسبابها قد تكون واحدة فى كل المجتمعات، وإن إختلفت تاريخيا وقوتها وشدتها بين الدول ولكنها تمثل مشكلة قائمة،ومن ثم

فإن نظريات ومعارف ومهارات مواجهتها-من خلال ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية- تكون واحدة مستقبلا مما يثرى معارف الخدمة الاجتماعية ويدعم إرتقائها، ويساهم بشكل او بأخر فى عالمية الخدمة الاجتماعية.

-تفكير الخدمة الاجتماعية وممارسيها فى تحليل المشكلات تفكيرا عالميا والعمل محليا، وخاصة مع المشكلات الاجتماعية العالمية.

-ضرورة وأهميةإجراء بحوث المقارنة فى الخدمة الاجتماعية بين خدمات وأنماط وسياسات الرعاية الاجتماعية بين الدول، مما يتيح الفرصة للطلاب والدارسين فى التعرف على الثقافات والنماذج فى الدول والمجتمعات الأخرى ويساهم فى إعدادهم لممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية.

-أهمية تدريس سياسات الرعاية الاجتماعية المقارنة التى تحقق هدف التزود بالمعارف اللازمة لإعداد الأخصائى الاجتماعى كممارس دولى.

-الاهتمام بتدريس الخدمة الاجتماعية الدولية وتوصيف مناهجها ومفرددات مقرراتها بالاعتماد على نموذج تعليمى واحد من نماذج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية بدء من مرحلة البكالوريوس.

-إعادة توصيف وتطوير المواد المساعدة فى إعداد الأخصائى الاجتماعى بما يدعم معارفه اللازمة لممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية.

-الاهتمام بتبادل الزيارات الطلابية لدارسى الخدمة الاجتماعية بين الدول،مما يعزز ويدعم المعرفة الضرورية اللازمة بثقافات الشعوب والأمم الأخرى.

-أهمية تبنى برامج تعليمية مشتركة مع بعض الجامعات الأجنبية مما يتيح الفرصة لمعرفة وتبادل الثقافات بين الطلاب والأساتذة، والاضطلاع على ثقافات الشعوب الأخرى وإجراء المقارنات بين الخدمات الاجتماعية وأساليب تقديمها...الخ.

وأخيرا ستفرض الخدمة الاجتماعية الدولية سيطرتها ونفوذها فى إطار المتغيرات العالمية الجديدة وصحوة منظمات المجتمع المدنى العالمية ومنظمات الرعاية الاجتماعية الدولية، والحركات الاجتماعية العالمية الجديدة، وطالما كان التركيز العالمى على مفهومات العدالة والمساواة والمواطنة وتحسين نوعية الحياة والحقوق الانسانية فى عالم وقرية سريعة التغير.

المراجع:

يمكن الرجوع بصفة أساسية إلى:

-طلعت مصطفى السروجي،نماذج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية، رؤية تحليلية نقدية، المؤتمر العلمي، كلية الخدمة الاجتماعية ،جامعة حلوان،مارس،٢٠٠٦ .

(1) Alice K. Johnson,Increasing Internationalization in Social works Programs, HealyK Continuum as a Strategic Planning Guide, International Social Work, Vol.47(1),2006.

(2) Cox Pawar, International Social Work, vol.47,(1),2006.

(3) James Midgley, Issues in International Social Work,Resolving Critical Debates in the Profession, Journal of Social Work,vol. 2001.

(4) L. Healy, International Social Work professional Action in an Interdependent Work,N.y., Oxford Univ. Press,2001.

(5)---------,the International Dimension in Social Work Education, Current Efforts,Future Challenges, Internal Social Work,29(2),1986.

(6)Lea Caragata& Miguel Sanchez, Globalization and Global Need ; New Imperatives for Expanding International Social work Education in North America, International Social Work ,vol.5 (2).2004.

(7) m. C., Hokenstad & k. A. Kendal. International Social Work Education (in)N.,S.,w.,Encyclopedia of social Work, Washington, D,C,NASW Press,1995.

(8) Paula Allen Meares7 Charles Carvin, the Handbook of Social Work Direct Practice, sage Publication,Inc,N.,Y., 2000.

(9) Richard J., Estes, Models Social Modeling, and models of International Social Work Education, University of Pennsylvania, School of Social Work,1992.

(10) Robert Adams,(et.al.),Social Work Futures Crossing Boundaries, Transforming Practice,Palgarave Macmilan,N,Y,2005.

(11) William G, Brueggemann, the Practice of Macro social Work, Brooks-Cole,U,S,2002.

(٧)

الفصل السابع

التدريب فى الخدمة الاجتماعية الدولية

الفصل السابع
التدريب في الخدمة الاجتماعية الدولية

أولا: إطلالة عامه:

يعد التدريب فى الخدمة الاجتماعية عموما من العناصر الأساسية والهامة فى إعداد الأخصائى الاجتماعى للممارسة المهنية فى أى مجال من مجالات الممارسة، بما يعزز قدرات وينمى مهارات محددة ومستهدفه وليست عشوائية تساعد على نجاح وفعالية الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وتطويعها وتطويرها.

وكون الخدمة الاجتماعية مهنه تطبيقية واقعية فيجب الانخراط والاندماج الواعى فى الواقع المجتمعى بأبعاده ومتغيراته ومشكلاته المختلفة، بما يضفى الواقعية الضرورية كسمة للخدمة الاجتماعية.

وبذلك فالتدريب على الخدمة الاجتماعية الدولية لا يخرج عن إنخراط الطلاب وإندماجهم بوعى فى الواقع العالمى بمتغيراته ومواقفه ومشكلاته الاجتماعية، بما يميز الممارسة المهنية الدولية بارتباطها بالواقع العالمى الجديد، وإختبار ونقل النماذج والخبرات بين الممارسين والدول والشعوب.

ولعل الممارسة الدولية للخدمة الاجتماعية تفتح آفاقا جديدة لدور الخدمة الاجتماعية فى التغيرات العالمية الجديدة إحداثهاوتوجيهها والتحكم فيها وتتبعها، وليس مواجهة المشكلات الاجتماعية عائداتها فقط.

إنها ممارسة مهنية جديدة فى مجال أوسع نطاقا يتضمن تباينات وإختلافات وتتوحد أهدافه ورؤيته وتطلعاته وطموحاته الاجتماعية، المرتبطة دائما بالحقوق الانسانية لانسان يعيش فى قرية عالمية واحده.

والتدريب فى الخدمة الاجتماعية حقيقة من المتغيرات الحاكمة فى مستقبل الخدمة الاجتماعية،كما يشير الواقع التحليلى باستقراءاته المختلفة، والواقع المستقبلى للخدمة الاجتماعية ليس فقط فى الدول النامية بل المتقدمة كذلك.

والتدريب أيضا يساهم وبصورة مباشرة فى ربط الطلاب الدارسين بالواقع المجتمعى، بأبعاده ومتغيراته ومشكلاته ومحاولات الممارسة المهنية للتدخل المهنى، وأساليب وطرق تطبيق الممارسة المهنية باستراتيجياتها وتكتيكاتها،وإختبار الأدوار المهنية فى مواقف مهنية محددة،والتعرف على نماذج الممارسة المهنية ونقل الخبرات والتجارب، بما ينعكس بشكل مباشر فى إكتساب وتنمية مهارات وقدرات مستهدفة ،وبشكل غير مباشر ينعكس كل ذلك على الثراء والتنمية المعرفية المرتبطة بالخدمة الاجتماعية.

ويتيح التدريب المهنى فرصا جديدة للطلاب الدارسين للتعرف على واقع الأدوار المهنيةوالممارسة،والتعرف على رؤية ونظرة الآخرين وصورة الخدمة الاجتماعية وممارساتها فى المجتمع،وصعوبات الممارسة المهنية والتفكير الواعى فى أساليب التغلب عليها بما ينعكس بصورة مباشرة على مستقبل الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وللدارسين.

وتزداد الفرص المتاحة لتدريب الطلاب الدارسين فى التعرف على طبيعة عمل وإدارة منظمات الرعاية والخدمة الاجتماعية فى المجتمع،بما يكسب الطلاب بعض المهارات الادارية الضرورية والمفيدة فى فعالية وتطوير هذه المنظمات مستقبلا.

إن تدريب الدارسين على الخدمة الاجتماعية يجب أن يدعمه وبصورة حاسمة تنمية الرؤية النقدية للدارسين حتى لا تتكرر أخطاء الممارسة المهنية ، ونقل النماذج الناجحة والخبرات فى الممارسة المهنية، بما يؤثر فى الاعداد الجيد لممارسين جادين أكثر إرتباطا بالواقع، ولديهم الحد الأدنى من القدرات والمهارات والخبرات التى تؤهلهم للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.

ويعتمد التدريب على تحديد أهداف محددة مسبقا ومهارات ضرورية مرغوبة ومحددة وفق برنامج دراسى وخطة زمنية محددة، حتى يمكن تقويم قدرة البرنامج التدريبى على تحقيق أهدافه من ناحية وتطوير البرنامج التدريبى كبرنامج دراسى من ناحية أخرى.

لذا فان جميع برامج تعليم الخدمة الاجتماعية دون إستثناء فى جميع الجامعات تتنافس فى برامجها التدريبية لاعداد طلاب الخدمة الاجتماعية، وزيادة الساعات التدريبية فى البرامج الدراسية، وحسن إنتقاء المشرفين على التدريب الميدانى، وإنتقاء المؤسسات التدريبية، بما يعكس بلا شك أهمية التدريب المهنى فى إعداد الطلاب الدارسين للخدمة الاجتماعية.

إن فعالية البرنامج التدريبى لإعداد طلاب الخدمة الاجتماعية محكا أساسيا لنجاح البرنامج الدراسى والخطة الدراسية لاعداد الطلاب فى أى جامعة من الجامعات، بل يعد معيارا أساسيا من معايير الجودة فى تعليم الخدمة الاجتماعية.

وإذا كان التدريب الميدانى فى الخدمة الاجتماعية له هذه الأهميه الضروريه فانه أكثر أهميه فى الخدمة الاجتماعية الدولية حيث يتضمن تباينا وإختلافا فى الثقافات والعادات بين الشعوب ومن ثم تباين الوقائع المجتمعية والحاجات والمشكلات الاجتماعية ونظم تقديم الخدمات والرعاية الانسانية بين المجتمعات البشرية.

ويتميز التدريب المهنى فى الخدمة الاجتماعية الدولية فى أن تباين الثقافات والوقائع والحاجات والمشكلات ونظم تقديم الخدمات والرعاية بالاضافه لتباين الاعداد المهنى لدارسى الخدمة الاجتماعية وتعدد البرامج الدراسية بين المجتمعات حتى داخل المجتمع الواحد، بالاضافه للسرعة المزهلة للاتصالات، وسرعة دينامية التغير الاجتماعى فى القرية العالمية، كل ذلك يساهم بصورة مباشرة فى نقل الخبرات والنماذج والتجارب بين المجتمعات ، بما يؤثر على سرعة التراكم المعرفى للخدمة الاجتماعية الدولية.

ويقود الاهتمام بالتدريب الميدانى للخدمة الاجتماعية الدولية إلى تنمية التعاون الدولى والاتفاقات الدولية فى تعليم الخدمة الاجتماعية، بما يسمح بتطوير تعليم الخدمة الاجتماعية وإختبار النماذج والاستراتيجيات المهنية فى دول ومجتمعات إنسانية عديدة بما ينعكس على الاثراء المعرفى للخدمة الاجتماعية الدولية.

ولذا كان حرصى عندما كنت عميدا لكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان

فى الفترة من ٢٠٠٦-٢٠٠٩ وهى من الكليات الرائدة فى تعليم الخدمة الاجتماعية بالمنطقة على إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية مع العديد من الجامعات الأجنبية لتعليم الخدمة الاجتماعية خاصة الجامعات العريقة فى تعليم الخدمة الاجتماعية مثل جامعة متشجان وجامعة جنوب ألونوى بأمريكا وبدأ الكثير من الوفود الطلابية للدارسيبن فى هذه الجامعات -الذين يدرسون مواد دراسية معينه تستوجب زيارة دول أخرى- زيارة مؤسسات الخدمة والرعاية الاجتماعية بمصر وتلقى العديد من المحاضرات التى ألقاها أساتذة كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان التى ركزت على الخدمة الاجتماعية وتطورها بمصر وسياسات الرعاية الاجتماعية بمصر وأساليب ونظم تقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية.

ومازلت أتذكر طالبة الخدمة الاجتماعية فى إحدى الجامعات الهولندية التى ظلت بمصر لشهور طويلة تتردد على مؤسسات الخدمة والرعاية الاجتماعية، وكيف تعلمت اللغة العربية، وكذلك لايمكن ان أنسى الكم الهائل من الرسائل التى كانت ترد على بريدى الإلكترونى للتساؤل عن تاريخ الخدمة الاجتماعية بمصر والوطن العربى،ونظم وسياسات الرعاية الاجتماعية بمصر ونظم تعليم الخدمة الاجتماعية بمصر، لكثير من الدارسين فى دول أخرى كثيرة من أوربا وأمريكا وكندا بهدف التعرف على الخدمة الاجتماعية بمصر وإجراء المقارنات اللازمة إنه متطلب من المتطلبات الأساسية فى توصيف بعض البرامج الدراسية فى بعض الدول، إن هناك الكثير والكثير من النماذج التى يمكن ذكرها فى هذا الاطار والتى تعكس بشكل أو بآخر أهمية التدريب فى الخدمة الاجتماعية الدولية وعدم إنغلاق الخدمة الاجتماعية فى إطار الواقع العالمى الجديد.

ويساعد كذلك فى إعداد جيل من الممارسين الدوليين لينخرطوا وبقوة للعمل فى منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية،وسوق العمل العالمى، ويساعد أيضا فى الارتقاء بتحسين وتطوير الرعاية الاجتماعية الدولية وتحقيق أهدافها، ويجعل للمجتمعات والشعوب النامية مكانة فى العمل فى مثل هذه المنظمات الدولية.

ويقود الاهتمام بالتدريب الميدانى فى الخدمة الاجتماعية الدولية إلى عالمية

الخدمة الاجتماعية لا محالة للاطلاع على تجارب ونماذج وإستراتيجيات الدول والشعوب فى المواقف والمشكلات المهنية وإختبارها وتقويمها ونقل الخبرات والتجارب الناجحه وتحديد عوامل ومسببات إخفاق بعضها.

ويساعد ذلك ليس فى الاثراء والتنمية المعرفية للخدمة الاجتماعية الدولية فقط ولكن أيضا التوجه وبقوة لعالمية الخدمة الاجتماعية كمهنة تتعامل وتتدخل مع إنسان يحيا فى قرية عالمية واحدة، وينتقل بين أرجائها بسهولة وسرعة ويسر، وله حقوقه وحاجاته ومشكلاته كانسان فى هذه القرية، التى يتأثر أى بعد أو جانب من جوانبها بأى تغيرات أو أحداث قد تطرأ على أى بقعة أو جزء من أجزائها، إنها قرية عالمية فى عالم آمن يسوده العداله والمساواة،وإنسان مواطن فى هذه القرية له حقوقه وواجباته.

ثانيا: في مفهوم التدريب في الخدمة الاجتماعية الدولية:

التدريب فى الخدمة الاجتماعية عموما هو إكتساب وتنمية مهارات مهنية محددة مسبقا لدى الطلاب بما يعزز ممارساتهم المهنية وأداء أدوارهم المهنية فى المواقف والمشكلات الاجتماعية مستقبلا.

وإذا لا يتم التدريب عشوائيا دون برنامج تدريبى محدد له أهدافه ويحدد بدقه متناهيه المهارات والقدرات المستهدف إكتسابها وتنميتها لدى الطلاب،والأساليب والاجراءات الضرورية لاكتساب وتنمية كل مهارة بمفردها ونوعية الأنشطة المهنية والوقت اللازم لاكتساب كل مهارة بمفردها، وتحديد أساليب تتبع وتقدير إكتساب المهاره ونموها، ومن ثم التخطيط الناجح لإكتساب ونمو المهاره والقدرة المستهدفه.

ومن الأهمية الارتقاء فى إكتساب ونمو المهارات والقدرات بصورة تكاملية فى تدريب طلاب الخدمة الاجتماعية فى الفصول والسنوات الدراسية المختلفة للبعد عن العشوائية فى التدريب.

ولعل كل ما سبق يمثل بحق صعوبات أساسية لتدريب طلاب الخدمة الاجتماعية، حيث يتم التدريب فى غياب سياق علمى موات لتحقيق الأهداف وإذا ما

حددت الأهداف تحدد بصورة غير متكاملة وواقعية لا تحدد نوعية القدرات والمهارات والأنشطة اللازمة لآكتسابها وتنميتها،إنه تحدى حقيقى أمام الخدمة الاجتماعية لتدريب طلابها وتميزهم مهاريا للممارسة والتعامل مع المواقف المهنية والمشكلات الاجتماعية، وقد يطرح سؤالا هاما فى هذا السياق يمثل تحديا حقيقيا يبلور مستقبل تطويرالخدمة الاجتماعية وتعليمها وهو:

ما نوعية الأنشطة المرتبطة التى تؤدى لاكتساب وتنمية كل مهارة من المهارات المستهدفة فى التدريب المهنى لطلاب الخدمة الاجتماعية؟

هل يمكن التوصل لخريطة توجيهية وجدول يشير ويدل على المهارة والأساليب والأنشطة الضرورية لإكتسابها، والوقت اللازم لتنميتها؟

هل يمكن قياس القدرات والمهارات المهنية لدى الطلاب قبل التدريب المهنى لتصميم مجموعات متجانسة لدى الطلاب وتصميم برنامج تدريبى ناجح له أهداف محددة لاكتساب وتنمية مهارات وقدرات معينه فى مؤسسات بعينها؟

وهل يمكن تتبع اكتساب وتنمية القدرات والمهارات المهنية من خلال قياسات تتبعية حتى يمكن تقويم البرنامج التدريبى والطلاب؟ وما هذه القياسات ؟ وأى مهارات ؟

أضف إلى ذلك غياب الاشراف التدريبى الواعى والمدرك للأدوار والمواقف المهنية وأساليب وإستراتيجيات التعامل المهنى مع المشكلات الاجتماعية، ونوعية المؤسسات وقدراتها التنظيمية، جعل كل ذلك التدريب المهنى للطلاب لا يخرج عن كونه مجرد عمل شبه إدارى غير منظم،وتدريب الطلاب على ممارسات ومواقف غير مهنية،-وتوجد شواهد عديدة تؤكد ذلك- ولم يجد الطلاب دورا حقيقيا لمعرفته أو خبرات مهنيه لاختبارها ونقلها أو حتى الوقوف على حقيقة قدراتهم ومهاراتهم إذا ما توفر إستعدادهم.

ويركز التدريب فى الخدمة الاجتماعية الدولية على الأهداف والأسس الضرورية لنجاح البرنامج التدريبى غير أنه يتفوق عليها، فى التعرف على لغة وثقافة

الشعوب الأخرى، والتعامل فى التدريب مع جماعات وزملاء غير متجانسة ثقافيا، وإختلاف التوجهات النظرية ونماذج المعرفة فى الخدمة الاجتماعية، إختلاف البرامج الدراسية بين الطلاب المتدربين، وتباين القدرات والامكانات المؤسسية لمؤسسات التدريب، وتباين أساليب ونماذج تقديم الخدمات، وتباين أساليب التدريس وتقدير التدريب.

يجعل كل ذلك ضرورة تنمية الرؤية الانتقادية، وإجراء المقارنات، لدى الطلاب فى التدريب على الخدمة الاجتماعية الدولية كهدف من أهداف التدريب، وكذلك نقل النماذج والخبرات المتعلقة بالخدمات والممارسة بين الدول.

ومن ثم فان التدريب فى الخدمة الاجتماعية الدولية هو تبادل الدارسين فى الخدمة الاجتماعية بين الدول للتعرف على الثقافات والقيم،ونماذج وأساليب تقديم الخدمات وإجراء المقارنات،لاكتساب وتنمية مهارات وقدرات محددة مسبقا فى برنامج تدريبى مخطط له،للوصول بالدارسين لمستوى معرفى ومهارى، يمكنهم من العمل فى منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية، وتحقيق أهداف المنظمات والخدمة الاجتماعية الدولية، وتعزيز وتنمية حقوق الانسان العالمى وثقافته فى القرية العالمية.

ثالثا: أهداف التدريب في الخدمة الاجتماعية الدولية:

تتعدد أهداف التدريب فى الخدمة الاجتماعية الدولية والتى يمكن تحديدها فى:

١-تعرف وإكتساب الدارسين لغة وثقافات الشعوب الأخرى وقيمهم وعاداتهم بما يفيد فى التعامل والتدخل المهنى فى المواقف المهنية والمشكلات الاجتماعية.

٢-نقل النماذج والخبرات فى الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بين المجتمعات فى القرية العالمية.

٣-إختبار الإستراتيجيات والنماذج المرتبطة بالخدمة الاجتماعية الدولية.

٤-إكتساب وتنمية مهارات وقدرات محددة للدارسين،تمكنهم من العمل والممارسة فى المنظمات الدولية.

٥-إكساب الطلاب القدرة على تحليل وتفسير المواقف المهنية والمشكلات الاجتماعية فى إطار السياق العالمى فى المجتمع العالمى المتغير،والتعامل المهنى مع هذه المتغيرات.

٦-إجراء المقارنات بين أساليب تقديم الخدمات فى الدول المختلفة بما يفيد فى إيجاد أفضل النماذج وإختبارها لدعم وتعزيز فعالية تقديم الخدمات الانسانية فى المجتمع العالمى.

٧- تعلم الدارسين وإكتسابهم فنيات وأساليب التدخل فى الأزمات والمواقف العالمية.

٨-إجراء المقارنات بين سياسات الرعاية الاجتماعية فى الدول والمجتمعات الانسانية.

٩-التعرف على المحاولات والنماذج التنموية فى المجتمعات الانسانية وتقويمها، وبصفة خاصة المحاولات والنماذج الدولية التى تتبناها منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية.

رابعا: السياق:

تعد معاهدة روما ولوائحها التنفيذية دافعا رئيسيا -بلا جدال- لبناء عدد من الشبكات التعليمية للخدمة الاجتماعية فى جميع أنحاء أوربا، وبناء عليه كانت دافعا لفرص جديدة لتقويم دور الخدمة الاجتماعية، وأسلوب تقديم الخدمات والأساس القيمى للخدمة الاجتماعية.

كما أن وجود خطط مثل إيراسموس Erasmusوالتى عرفت فيما بعد بتمبس Tempusساعد كثيرا على تقديم الدعم المالى والسفر والاعاشة، بما سهل من إنتقال الطلاب والممارسين بين مؤسسات التعليم العالى بالدول الأعضاء.

وحدث جدل واسع ومناقشة حول مزايا الجانب الأوربى للتدريب على الخدمة الاجتماعية الدولية، والتى بدت متسعة خاصة أن التدريب يركز على عدد قليل من الطلاب الدارسين، والطلاب الذين يرغبون الانتفاع من فرص العمل فى دول أجنبية

من الدول الأعضاء قليلة إذا ماقورن ذلك بالطلاب الدارسين للخدمة الاجتماعية فى معظم الدول النامية حيث تتزايد أعدادهم بصورة لم يسبق لها مثيل والذين يرغبون فى فرص عمل فى دول أجنبية يتزايد أعدادهم يوما بعد يوم.

وكأن الخدمة الاجتماعية الدولية -معارفا وتدريبا- تساهم بشكل أو بآخر فى مواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية لشباب الخريجين فى الخدمة الاجتماعية تحديدا، حيث تتزايد فرص العمل أمام الطلاب الذين أعدوا للممارسة المهنية فى الخدمة الاجتماعية الدولية إعدادا جيدا، يساهم فى تدخلهم مهنيا فى المواقف المهنية المختلفة ومواجهة المشكلات الاجتماعية الدولية والتعامل مع القضايا الاجتماعية العالمية.

إن قضية إعداد الممارس الدولى للخدمة الاجتماعية قضية هامة تواجه اليوم ومستقبلا إعداد الطلاب والبرامج الدراسية لتعليم الخدمة الاجتماعية فى الدول النامية تحديدا الأكثر إحتياجا للممارسة الدولية والتعامل مع سوق العمل العالمى لخريجى كليات ومعاهد إعداد الأخصائيين الاجتماعيين.

إن التدريب المهنى فى الخدمة الاجتماعية الدولية بما يتيحه من فرص المعايشة لوقائع الممارسة الدولية فى مجتمعات ودول أخرى وأساليب تقديم الخدمات، يضعف من التعصب المعتاد، ويعزز من إنتقاد الروح الجماعية، ويحث على إيجاد مواقف أكثر تخيلا وإبداعا لتقديم الخدمات الاجتماعية للمستهدفين من العملاء.

ويؤدى وجود عناصر متشابهة فى القاعدة والأساس القيمى للخدمة الاجتماعية إلى تقوية المهنة وتعزيز موقفها، ويواجه ضعف الثقة فى الخدمة الاجتماعية، ومن الممكن والمتوقع مستقبلا أن يلجأ عدد كبير من أصحاب العمل إلى تعيين خريجين لديهم خبرة فى الخدمة الاجتماعية فى أكثر من دولة.

ويعكس كل ذلك تزايد دولية الخدمة الاجتماعية والاتجاه الشديد إليها فى إطار هذا السياق الواقعى الذى يفرز حاجة ملحه للخدمة الاجتماعية الدولية.

ويوجد حاجة شديدة لتكوين قاعدة نظرية يمكن من خلالها فهم عمليات الخدمة الاجتماعية الدولية، ورؤيتها وتدخلها فى المواقف المهنية والمشكلات

الاجتماعية الدولية.[١]

وأشار نموذج وجنر Wagner[٢] إلى أن مفهوم التكامل أكثر مناسبة للتدريب فى الخدمة الاجتماعية الدولية ونفعا فى هذا السياق، حيث يفرق بين ثلاث أساليب من التكامل:

الأسلوب الأول: يسمى أسلوب التبادل حيث يتم من خلال التبادل، وهو فلسفة السوق النمطية، حيث يتم التبادل فى ظل ظروف الانتفاع والمنفعة المتبادلة لكلا الطرفين ، حيث يقوم الطالب والممارس المهنى بتبادل الترتيبات بينهما فى إطار شبكات تبادل دولية، ومن أمثلة ذلك الاعتراف المتبادل بين الدول الأوربية للطلاب والممارسين المنخرطين فى هذا الأسلوب.

الأسلوب الثانى: ويسمى أسلوب التكامل من خلال العطاء، والصفقة فى هذا الأسلوب غير متكافئة ونمطية من خلال الأوضاع السائدة لطرف ما، وخير مثال على ذلك هو نقل الأفكار والمؤلفات من الولايات المتحدة إلى أوربا، وكذلك لدول كثيرة فى العالم.

الأسلوب الثالث: ويسمى التكامل من خلال المشاركة،وهو الأسلوب الأكثر أهمية، ويحاول الأسلوب تقدير ومراعاة وإحترام التعددية وضم العناصر معا فى عمليةمفيدة فى التبادل.

ومع وجود هذه الأساليب والنماذج ستكون المزايا النظرية غير واضحة وتظهر خصائص وسمات جميع الأساليب والنماذج، ونادرا ما يوجد نموذج وأسلوب مناسب كاطار مرجعى يساهم فى تقويم الممارسة المهنية وقرب والتزام أو بعد وعدم إلتزام الممارسة فى آن واحد.

ومن الأهمية القصوى معرفة وتشخيص السياق الواقعى لوقائع وظروف وأبعاد المجتمعات، من ناحية، ووقائع وإمكانات الممارسة الدولية من ناحية أخرى، وتدريب الطلاب والممارسين على أساليب بناء النماذج وإختبارها فى مجتمعات عدة هنا وهناك وتقويم قربها وبعدها عن الممارسة المهنية وبصورة دورية لتعزيزودعم الثقة

فى نموذج ما أو أسلوب معين أو إضافة وتغيير فى النموذج أو حتى التوصل لنماذج وأساسيب جديدة أكثر قربا ومناسبة لوقائع وسياق الممارسة المهنية الدولية.

ويعد ذلك بناء معرفيا نظريا فى الخدمة الاجتماعية الدولية والتى تعد فى مسيس الحاجة لمثل هذا البناء ودعمه وتعزيزه مما يؤدى ويؤثر إيجابيا على تطوير الخدمة الاجتماعية الدولية والممارسة الدولية والتعامل المهنى مع المواقف المهنية والمشكلات الاجتماعية الدولية.

وكل ذلك لا يمكن أن يتم فى إطار إنغلاقى للخدمة الاجتماعية وإنما فى إطار متبادل بين الطلاب الدارسين والممارسين المهنيين فى المجتمعات لتبادل المعارف والنماذج والأساليب، والخبرات والتجارب، ولا يقف التبادل على الخبرات والنماذج فقط بل يتعدى ذلك لتقويم التجارب والاستراتيجيات والنماذج فى دول ومجتمعات أخرى فى مواقف مهنية محددة فى محاولة بناءه لبناء معرفى أكثر نفعا وتوافقا مع السياق المجتمعى ووقائعه المختلفة، والتوصل لنماذج وأساليب يمكن للممارس الدولى ممارستها وإستخدامها فى مواقف محددة وظروف معينه، وشروط معروفة لضمان نجاح الممارسة الدولية، ومن ثم تطور الخدمة الاجتماعية الدولية.

ومن المفيد كذلك فى هذا السياق توضيح تجربة برنامج البكالوريوس فى جامعة بورتسماوث *Portsmouth* للحصول على بكالوريوس الخدمة الاجتماعية وهى نموذج للتدريب فى الخدمة الاجتماعية الدولية، حيث تم وضع برنامج البكالوريوس فى الخدمة الاجتماعية بالتعاون مع منتدى كوفوفيت Skovtofte بكوبنهاجن Copenhagen والذى يدرب الدارسين فى الخدمة الخدمة الاجتماعية لمدة عام دراسى كامل ويتم تدريبهم باللغة الانجليزية فى مستوى الطلاب الجامعيين.

ويتم قبول الطلاب الذين أكملوا درجة مماثلة فى الخدمة الاجتماعية- مثل مؤهلات الخدمة الاجتماعية البريطانية- دراسة لمدة عامين على الأقل فى ظل نفس نظام التقييم الحالى فى البرنامج الدراسى.

وللبرنامج نظام ثلاثى حيث يدرس جميع الطلاب وعددهم ٢٤ دارسا(١٢ من

المملكة المتحدة،١٢ من الدنمارك) سويا فى كوبنهاجن فى الفصل الدراسى الخريفى وفى بورتسماوث فى الفصل الدراسى الصيفى التالى،وفى الفصل الدراسى أو الترم المتداخل يقضى الطلاب ثلاثة شهور تدريب لمدة ثلاثة أيام فى الدولة المضيفة.

وخلال الفصل الدراسى الأول من العام الأول يشارك الطلاب الدنماركيين والانجليز طلاب من فنلندا وآيسلاند، ومعظم الطلاب فى البرنامج من الدنماركيين والانجليز.

وكان الهدف النهائى هو وضع الآليات التى يمكن من خلالها لطلاب آخرين من جامعات ومؤسسات أخرى فى شبكة إيراسموس Erasmusبألمانيا والنرويج وهولندا المشاركة فى البرنامج، كما انه شجع المشاركة أكثر ولم يكن هناك أى أسباب لعدم قيد ومشاركة طلاب آخرين من أماكن أخرى فى العالم فى البرنامج غير أنهم لم يستفيدوا من نفس المزايا المالية المتبادلة للطلاب الأوربيين.[٣]

خامسا: دور الخدمة الاجتماعية:

إن تعريف الخدمة الاجتماعية ومفهومها من العوامل المحيرة حقيقة والتى تمثل مشكلة، حيث تتغير مهامها ومسؤلياتها من دولة إلى دولة أخرى بطريقة لا يمكن أن تكون صحيحة ومناسبة لمعظم الوظائف، وتأتى هذه المشكلة من الطريقة الخطرة التى تطورت بها الخدمة الاجتماعية عبر أنحاء العالم،وحقيقة أنها مستقلة وفقا للمتطلبات والمعايير الثقافية.

وقد قامت مجموعة من الهيئات القومية والدولية بمحاولات عديدة لصياغة تعريف لنشاط الخدمة الاجتماعية،ولكن منذ أن بدأت الخدمة الاجتماعية تنتهج النهج الشمولى للممارسة المهنية لم يتحقق الكثير من التحديد الدقيق للخدمة الاجتماعية ونشاطها.

ويمكن أن يتم تصنيف عام مرضى عن أهداف الخدمة الاجتماعية فى جمهورية الصين والتى تشمل الحاجة إلى حماية وتطوير القوى الانتاجية والتطلع إلى المعايير والأخلاقيات الاشتراكية أو وصف دور الأخصائيين الاجتماعيين فى حملات

حقوق الانسان بتشيلى، وتعد دراسة براونس وكرامر Brauns&Kramer هى المصدر الرئيسى للمقارنة بين أنظمة الخدمة الاجتماعية الأوربية، ومن الواضح أن الصورة محيرة، وتبدوا العديد من الدول خاصة فى فرنسا أن لديها مجموعة من الوظائف التى تقوم بمهام الأخصائى الاجتماعى فى المملكة المتحدة، وحتى عندما تكون الخدمة الاجتماعية مباشرة كما هو الحال فى المانيا.

حيث نجد أن الترجمة الحرفية Sozial Arbeit يجب الا تؤدى كما أشار Harris(٤) إلى نفس النشاط نظرا لأنها تحمل نفس الاسم، وسيشعر أخصائى المملكة المتحدة بعدم الارتياح مع بعض مهام مقدمى الرعاية الدنماركيين مثل التقدير،ودعم الدخل، كما أن للدنمارك والمانيا وسويسرا وبعض دول أخرى علوم إجتماعية عرف مهمتها الفيلسوف الألمانى أدولف ديستويج بالتعليم والعمل الذى يهدف به المرء مساعدة الفقراء فى المجتمع، وتتداخل هذه المجموعة إلى حد كبير فى مهامها التدريبية والوظيفية مع الخدمة الاجتماعية.

ولم يهتم المسؤلون ببورتسماوث بتحديد وتقدير الفروق بين العالم الاجتماعى والأخصائى الاجتماعى، ولذا عندما وصل طلاب المملكة المتحدة إلى الدنمارك كانوا غير مستعدين، وبصفة عامة كان لدى المعلمين الذين يعملون فى مؤسسات الاقامة والرعاية النهارية أو مؤسسات المجتمع بشكل عام مجموعات متنوعة من العملاء، فهم يقومون بالخدمة العلاجية، معتقدون أن التدريب المكثف أمر ضرورى، ولم يقوموا باى مهام الزامية لدى الأخصائى الاجتماعى الانجليزى مثل حماية الطفل، وكان يعتقد الطلاب أن لديهم القدرة على إجراء مقارنات بين الخدمة الاجتماعية الدانمركية والانجليزية من وجهة نظرهم، إلا أن التمرين على ذلك كان أكثر صعوبة مما كان متوقعا، وبعد التغلب على الصعوبة الأولى هذه والتى تتركز فى نقص الفهم وخاصة بعد تجربة التدريب والاشراف على الممارسة من أستاذ للخدمة الاجتماعية.

وفى الواقع كان الفرق واسعا وكبيرا وغير متوقع فى أدوارهم، ودفع البعض للتساؤل عن النموذج البريطانى والبحث عن أفضل ممارسة فى الدولتينن، والواضح

أن السبب الرئيسى لذلك هو المعرفة المناسبة، وكما أوضح هارس Harrisمن الصعب أن تجمع بين أمور مختلفة إلا إذا فهمت أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الأمور جيدا.(٥)

ويعد تباين الأدوار المهنية للأخصائى الاجتماعى بين المجتمعات والدول ،صعوبة من الصعوبات التى تواجه التدريب على الخدمة الاجتماعية الدولية والتى قد ترجع لأسباب عديدة لا يوجد مجال لذكرها فى هذا السياق.

سادسا: قضية اللغة:

إن أهمية وضرورة اللغة فى التبادل الطلابى لا يحتاج لتوضيح ، والمفوضية الأوربية لها اهدافها الجامحة لتنمية المهارات اللغوية ووضحت نظرتها لذلك فى مذكرة التعليم العالى فى أن الكفاءة فى لغة الآخر يجب أن تكون عنصرا إلزاميا فى المؤهلات العادية للحصول على التعليم العالى.

ويعد مطلب الكفاءة فى لغة الدولة المضيفة مطلبا قويا فاللغة هى التعبير عن الهوية، وهى الأساس لفهم الثقافات والعادات، واللغة بالنسبة للخدمة الاجتماعية الدولية والوظائف الأخرى كذلك لها أكثر من دورحيوى وهام يسهل إيضاحه.(٦)

ولتقديم خدمة ناجحة من الضرورى أن تكون قادرا على فهم الفروق الدقيقة والمعانى المزدوجة واللهجات والتى تعد جزءا من مفردات الأفراد فى أى مجتمع.

وعلى أى حال فلم يكن من الممكن أن يتم تقديم دروس فى اللغة الهولندية للطلاب الانجليز أعضاء البرنامج قبل بداية البرنامج نظرا لأن الطلاب كانوا مشتتين جغرافيا، وتم الاتفاق على أن مجموعات التدريس والمناقشة يجب أن تكون باللغة الانجليزية، والتى وضعت الطلاب الدنماركيين والآيسلانديين والفنلنديين فى مأزق وكان معروفا الطبيعة الظالمة لهذا الاجراء إلا أنه لم تكن هناك بدائل أخرى حيث أن الطلاب الأجانب والمعلمين كانوا يتحدثون لغة إنجليزية على نحو مريك.

أما المشكلة الأكبر فكانت فى التدريب على الممارسة المهنية وكان من المتوقع أن الطلاب الانجليز يجب أن يمارسوا درجة ما من المشاركة، وقدمت تأكيدات بأن

معظم الطلاب يتحدثون الانجليزية إلى حد ما وأنه من المؤكد أن مشرفى التدريب يتقنون تماما اللغة الانجليزية.

وكان هناك إحتمالات أن العمل مع العملاء بطرق تواصل وتفاعل غير شفوية ولهذا الاحتمال أهمية للممارسة مع الأطفال أو الأطفال المعاقين،وفى هذه الحالات كان التدريب أكثر صعوبة عما كان متوقعا بالنسبة للطلاب الانجليز، وكانت ردود الفعل النمطية والمنطقية الاحباط والشعور بعدم ونقص المهارة، وقد تمنى طالبا على وجه التحديد أن يقوم بدور إرشادى إلا أنه لم بستطع نظرا للاعاقة اللغوية وشعر كذلك أنه غير قادر على منع حادث عنف أو توقعه أثناء التدريب، كما سببت الاتصالات مع العاملين سوء الفهم فى بعض الأحيان.

ورغم ذلك وجد أحد الطلاب أن العمل مع الأطفال اسهل مما كان متوقعا، وذلك من خلال الأنشطة الخيالية وهى فرصة للتحدث وتعلم اللغة الانجليزية، التى كان لها دور فى زيادة مفردات استيعابهم للغة، وربما كان التدريب الميدانى الأكثر نجاحا كان التدريب فى مؤسسة تتعامل مع اللاجئين من يوغسلافيا السابقة حيث أن الطلاب والعملاء غير ماهرين فى اللغة الدانمركية.

وقد شعر جميع الطلاب بتنمية مهارات أخرى غير لغوية، وعلق أحد الطلاب بأن الحاجة لشرح مفردات الخدمة الاجتماعية الانجليزية،جعلته يستخدم القليل من المصطلحات.

وكما كان متوقعا فان تجربة تدريب الطلاب الدانمركيين كانت مختلفة تماما، حيث كانوا الأكثر تميزا فى التدريب، واتضح ذلك من خلال مشاركتهم الفعالة فى التدريب منذ البداية،ولكن بالرغم من كفاءتهم فى التحدث باللغة الانجليزية إلا انه كان لا يزال لديهم صعوبات كثيرة فى المفردات التخصصية والهامة فى الخدمة الاجتماعية باللغة الانجليزية.

يدل ذلك أن إكتساب وتنمية مهارات اللغة للطلاب الدارسين والمتدربين على الخدمة الاجتماعية الدولية هام وضرورى، حتى يمكن التعرف على هوية وثقافة ومشكلات المجتمعات الأخرى والتفاعل الايجابى مع العملاء فى هذه المجتمعات

وفهم الفروق وإجراء المقارنات وفهم المعانى المزدوجة واللهجات،وتدعيم الاتصالات الضرورية للتدريب الميدانى بل والأداء المهنى،ومن هنا فان الكفاءة فى لغة الشعوب الأخرى إلزاميا فى تعليم وتدريب وممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية.(٧)

سابعا:محتوي البرنامج وأسلوب التدريس:

أدت الفروق فى التدريب الميدانى ومحتوى وأسلوب التعليم الذى يتلقاه الدارس البريطانى والدارس الدانمركى إلى إختلاف المهارات والأدوار بينهما، وإزدادت فترة التدريب مؤخرا للطلاب الدانمركيين إلى ثلاث سنوات ونصف، وفرض محتوى المنهج التدريبى من وزارة التعليم الدانمركية، ويتضمن النسب التالية٩ ٪للموضوعات الصحية،٦ ٪للغةالدانمركية،٦ ٪للموسيقى،٤ ٪للأنشطة البدنية، ٨ ٪للحرف، ٤ ٪للدراما، ٤ ٪للطبيعة،كما أن نسبة ٤٠ ٪تقريبا من المنهج المفروض تهتم بالمجالات التى لم تركز عليها الخدمة الاجتماعية الانجليزية.

ولتأكيد ذلك تقرر أن يخصص برنامج البكالوريوس يوم واحد فى الترم الأول للأنشطة الرياضية والثقافية مثل التجديف أو العزف على الآلات الموسيقية، وهى إضافة محيرة للطلاب الانجليز الذين لم يتعودوا على ذلك، وبرغم ذلك إتضح مؤخرا أن هذه الأنشطة تمثل أساسا لما أطلقت عليه النظرية الدانمركية بالطرف الثالث المشترك أى مشاركة الطالب بنشاط كوسيلة للتدريب.

والسمة المثيرة لمدخل سكوفتوفيت للتدريب – وهوغير شائع فى المؤسسات الدانمركية– فكان إعتماده على التعلم الذاتى، حيث يعمل الطلاب ويتدربون فى جماعات.

ولم يتحمس لذلك الطلاب الانجليز لأنهم تعودوا فى إنجلترا على خبرات تدريسية منظمة نسبيا، ونتيجة لذلك كانوا فى حاجة للارشاد والتوجيه،وقد تعقدت قابليتهم للتدريب نتيجة لنقص النظام بالنسبة لهم ووصولهم مؤخرا لمدينة غريبة، ومقرر دراسى جديد بالنسبة لهم، وكان التأكيد على خدمة الجماعة بالنسبة لهم جديدا كذلك، حيث تلتقى الجماعات لمدة أربع أو خمس ساعات فى اليوم، لعدة أسابيع،

لتجهيز المشروع للعرض فى البرنامج، ويعد ذلك بالنسبة لهم أكبر تجربة جماعية مكثفة تعرض لها الطلاب الانجليز وزعم الجميع رغم ذلك إستفادتهم منها إلى حد كبير.

وبالعكس تماما كان صعبا على الطلاب الدانمركيين المدخل الرسمى للتعلم من خلال المحاضرات باللغة الانجليزية،على الرغم من ترحيبهم بالدعم التعليمى الذى كان يتم تقديمه.

وقد تناقضت الاتجاهات نحو استخدام النظرية، وتم تدريب الطلاب الانجليز بصفة عامة بصورة جيدة ومعرفتهم بكيفية استخدام الاشارات المرجعية عند الاستعانه بالمراجع النظرية،وأدهش هذا الحماس الطلاب الدانمركيين والممارسين المفتقدين للخبرة العملية، على الرغم من إتاحة الفرصة لهم للتحدث مع أصحاب النظريات الذين قدموا لهم التعليمات فى الممارسة من آن لآخر.

وكان من الخلافات الأساسية التقديرالذى يعطى للطلاب فى التدريب الميدانى، وكان لبرنامج سكوفتوفيت ومدته ثلاث سنوات ثلاث أجزاء من الدراسات يتم تقديرها جميعا فى نهاية العام الثالث، ومثل ذلك صدمة للطلاب الدانمركيين حيث مطلوب منهم خلال عام واحد نفس التقدير الرقمى المحدد للتدريب.[٨]

يستنبط من ذلك أهمية تنظيم التدريب وتكامله متواصلا بصوره إرتقائيه عند توصيفه خلال السنوات أو الفصول الدراسية وتباين أهدافه والمهارات المستهدفه فى كل فترة من الفترات التدريبية خلال سنوات التدريب، وضرورة تحديد معايير دقيقة لتقدير التدريب للطلاب طبقا لأهداف التدريب والمهارات المستهدفة والوزن النسبى لكل مهارة مهنية بمفردها،وأن يتخلل البرنامج التدريبى نسبة من الزمن لممارسة وتنمية مهارات محددة بعينها، ويمكن إختبار الطلاب فى هذه المهارات بعد إنتهاء التدريب،، كما أن للتدريب الميدانى وسائل وأساليب تساعد كثيرا على إكتساب وتنمية المهارات المهنية المستهدفة، ولايعتمد بأى حال من الأحوال على التعليم النظامى.

ثامنا:التدريبات الميدانية:

لا يتم التدريب إلا من خلال برنامج تدريبى، وإعتبرت الخبرة الميدانية من المراحل المبكرة والأولى لإعداد البرنامج التدريبى، حيث أن أفضل طريقة لإكتساب المعرفة عن الأدوار المتغيرة للخدمة الاجتماعية داخل أوربا كانت من خلال الخبرة العملية،حيث تزود الطلاب بمشاهد وشواهد ودلائل واقعية فى الواقع المجتمعى.

لذا كان يجب على الطلاب أن يتدربوا تدريبا مكثفا وعميقا فى البلد المضيف،حيث من المخطط لهم التدريب لمدة ثلاث شهور ويقضون ثلاثة ايام فى الأسبوع فى ترم الربيع، ولوحظ إختلاف جودة التدريب بين البلدين بشكل ملحوظ ففى الدانمرك كان مشرفى التدريب يتقاضون أجرا عن كل طالب، وكان من السهل الحصول عليهم وتواجدهم،مقارنة بالحال فى المملكة المتحدة حيث لا يوجد أية عائدات أو مكافآت مالية، كما كان مشرفى التدريب الميدانى الدانمركيين يقدمون إشرافا منتظما وجيدا، وهونادرا لدى نظرائهم الانجليز.

واستطاع الطلاب مقارنة عدد كبير من من أنظمة تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية، وبصفة عامة إعتبر النظام الدانمركى موارده أفضل ،وتعطى دار إقامة للأطفال لأطفالها عطلة تزحلق فى الشتاء وعطلة بالخارج لمدة أسبوعين فى الصيف، وكان العام مشغولا بالمعسكرات الخارجية العديدة، والمستويات الاقتصادية للعاملين مرتفعة، ونسبة العاملين المدربين كبيرة.

ولم يصدق الطلاب الدانمركيين أن نسبة العاملين فى الرعاية الاجتماعية المدربين فى إنجلترا منخفضة جدا وقد تغير فهم إحدى الطالبات الانجليزيات عن الرعاية المقيمة من تدريبها، وبدأت فى التساؤل عن إرهاق الأطفال فى إنجلترا بعد تدريبها وتجربة مزايا العمل فى نظيرتها الدانمركية الغنية بالموارد، وبها عدد من الممارسين المستقرين الحاصلين على تدريب جيد.

وفى قضية إستخدام اللغة، فقد أصبح الطلاب الدانمركيين أكثر مشاركة فى التدريب، وقد تعهد أحد الطلاب باجراء دراسة مسحية عن أحد المجمعات السكنيه

للمستأجرين وكان الطلاب الانجليز أكثر نقدا، على الرغم من قدرتهم الحفاظ على صورة مميزه عن سياستهم الاجتماعية، إلا ان تدريبهم كان عادة مايتميز بالملاحظة وليس المشاركة، وقد إتفقت الجماعتان على أن الدور المحدد للمعلم الاجتماعى فى الدنمارك أعطاهم قيمة أعلى مقارنة بالأخصائى الاجتماعى المقيم فى المملكة المتحدة.(٩)

إن أهداف البرنامج التدريبى ،ونوعية القدرات والمهارات المستهدفة والمستوى المعرفى والمهارى لدى الدارسين، وقدرات ومهارات المشرفين على التدريب الميدانى وكذلك القدرات والموارد المؤسسية ،متغيرات أساسية وحاكمة فى الأنشطة التدريبية كما ونوعا لتحقيق أهداف التدريب الميدانى.

تاسعا: الأساس القيمي:

كان الأساس القيمى والقيم الكامنة فى البرنامج متناقضة، وإعتمد البرنامج فى فلسفته التعليمية وأساليبه على إرتباط الطلاب بالعملاء، ونهضت فلسفة البرنامج على المفهوم الدانمركى الذى لا توجد له ترجمة إنجليزية ولكنها عادة ما تعنى الثقافة الشخصية أو الاتجاه الشخصى أو المدخل العام للانسانية.

وكثيرا ما كان يشير الطلاب الدانمركيين إلى القيم فى أعمالهم الكتابية معتقدين أنها قيم ضمنية، وأن الممارسة المهنية فى المجتمع يجب أن تعكس هذه القيم بشكل جيد مع درجة ما من المصداقية، حيث أن مساعدات الدانمركيين للمعاقين مثلا أفضل من تلك التى يقدمها الانجليز كما أن الدانمرك بها أعلى نسبة أوربية من المرأة فى سوق العمل.(١٠)

وعلى النقيض لم يعكس بالكامل النموذج التعليمى التقليدى فى المملكة المتحدة التأكيد على التمكين والفرص المتساوية فى ممارسة الخدمة الاجتماعية، وإتضح ذلك فى برنامج التدريب وكل البرامج التدريبية فى الخدمة الاجتماعية.(١١)

وقد يكون الاختلاف فى تركيز المقررات الانجليزية على المنظور المناهض للعنصرية، وهو تركيز جديد على الطلاب الدانمركيين، وكان الطلاب الانجليز قادرين

فى أحيان كثيرة على مناقشة وتحدى ما يفترض عن العنصرية بين العملاء والمسؤلين وقد تم دعوة الطلاب لمشاركتهم فى صياغة سياسة الفرص المتساوية لمؤسسة كبرى ليس لديها هذه السياسات ، وإستطاع أحد الطلاب الانجليزالحصول على تدريب مع اللاجئين من يوغسلافيا وكانت الدانمرك قد إستقبلت أعدادا كبيرة منهم.

ووجد الطلاب قيما عديدة مشتركة فى البلدين، ومن المطلوب أن تكون المهارات والكفاءات الأساسية لأى علم قائم على النظرية قادر على التحويل لسياق جديد، وتبذل محاولات حاليا لوضع ميثاق لأخصائى إجتماعى أوربى يراعى القاعدة القيمية والبيئة التى تمارس فيها الخدمة الاجتماعية.

وكان لدى المسؤلين عن تنفيذ البرنامج بعض الاهتمامات عن قضايا الفرص المتساوية فيما يتعلق بالعضوية فى البرنامج، والصعوبات التى تواجهه كان يقضى الطلاب سبعة شهور بالخارج والتى كانت تمثل مشاكل للطلاب الذين لديهم أسر يعولونهم،أو من أسر أحادية العائل، لذلك يبحث البرنامج عن حلول لمثل هذه المشكلات وكان إعتماد نموذج المشاركة فى تصميم البرنامج على الأساس القيمى ضعيفا ونظرا لأن المكافأة كانت بريطانية فقد كانت قاعدة القيم السائدة بريطانية وليست مشتركة.

عاشرا: تقويم البرنامج التدريبي:

توجد العديد من المعايير التقويمية لتقويم البرنامج التدريبى غير أننا نجد بشكل عام ان ١٤ طالبا شاركوا فى التدريب داخل دولة أجنبية، ووجدوا قيما مشتركة، واكتسبوا معارف عن الممارسة ومهارات وفهم للمواقف والنظريات الجديدة، غير أنه كان يوجد العديد من الفروق المتوقعة وغير المتوقعة مما دفع الطلاب للتساؤل عن نماذج تقديم الخدمات.

وعلى مستوى العلاقات الاجتماعية فقد كانت قوية جدا بين جماعة الطلاب ويرغب طلاب المملكة المتحدة الآن للعمل فى الدانمرك كما يرغب الطلاب

الدانمركيين للعمل فى لندن وقد حصل جميع الطلاب على درجة البكالوريوس ، وحدث تكامل بين المناهج الدراسية على عدة مستويات،وتم زيادة التدريب من عام لثلاث أعوام للطلاب الدانمركيين،وتم تحديد عناصر محتوى التدريب الميدانى من كلا المؤسستين،وإستطاع الطلاب محاكاة التعلم والخبرات من البلدين لوضع منظور أوربى.

وقد تنوع أسلوب التكامل بين أنماط المشاركة وأصبح من الواضح أن النمط المثالى هو المشاركة وكان الأكثر سيادة فى الاجتماعات والمناقشات، وحاجة البرنامج لزيادة الدعم المالى لكى يصبح النموذج الذى نستهدفه.(١٢)

بالاضافة لصعوبات اللغة وإكتساب المهارات اللغوية الضرورية لنجاح البرنامج والتفاعل والاتصال بين الطلاب والمشرفين والعملاء، وفهم المواقف المهنية والقضايا والمشكلات الاجتماعية.(١٢)

حادي عشر: صعوبات التدريب في الخدمة الاجتماعية الدولية:

إن المشكلة الأساسية فى مهنة الخدمة الاجتماعية فى الدول النامية أن الخدمة الاجتماعية فى الجامعات الأمريكية تحديدا نقلت بنفس المستوى للدول النامية، ومن الواضح أن الخدمة الاجتماعية فى الغرب قد لبست عباءة المهنية على الأقل على المستوى التعليمى المطلوب للممارسة المهنية، ولا تتناسب المستويات التعليمية تلك بعض دول العالم الثالث ، ومن المهم النظر لمهنة الخدمة الاجتماعية فى ضوء أدوارها ونضع فى إعتبارنا:

الاعتبار الأول: أن الأخصائى الاجتماعي يلعب دورا مؤثرا فى حياة الناس مما يتطلب معه درجة عالية من التدريب.

الاعتبار الثانى:ويرتبط بالدور الرئيسى للخدمة الاجتماعية فى تفعيل العلاقة بين مدخلات الرعاية والتنمية فى المجتمع.(١٣)

ومن ثم فان الخدمة الاجتماعية تواجه العديد من الصعوبات، فى إطار غياب وتداخل أهدافها خاصة فى الدول النامية، وضعف عناصر التدريب الميدانى فى

الخدمة الاجتماعية،–المشرف والمؤسسةوالطالب والبرنامج– مما يؤثر على مخرجات وعائد تعليم الخدمة الاجتماعية، بل ويمتد لصورة الخدمة الاجتماعية فى المجتمع، وأكثر من هذا وذاك الزيادة –دون وعى– لأعداد الملتحقين وخريجى الخدمة الاجتماعية فى بعض الدول مما يؤثر سلبا فى تعليم الخدمة الاجتماعية وصورتها فى المجتمع.

ويواجه التدريب فى الخدمة الاجتماعية الدولية العديد من الصعوبات يمكن تحديدها فى:

١–صعوبات اللغة التى يجب إكتسابها وتنميتها لدى الطلاب الدارسين،مما يستوجب أهمية وضرورة جذب العناصر الطلابية الأكثر جودة وإستيعابا فى التعليم.

٢–صعوبات التبادل وإبرام الاتفاقات بين الجامعات فى الدول المختلفة، حيث لا يكون التبادل غالبا غير متكافئ.

٣–تباين المستويات والبرامج الدراسية فى تعليم الخدمة الاجتماعية بين الجامعات وقد تختلف داخل الدولة الواحدة بما يحدث تباينا فى إعداد ومستويات الطلاب ويؤثر سلبا على تجانسهم فى برنامج تدريبى للخدمة الاجتماعية الدولية.

٤–ضعف تمويل مثل هذه البرامج التدريبية خاصة فى الدول النامية.

٥–التباين الشاسع بين مؤسسات التدريب فى الدول المختلفة،وإمكاناتها ومواردها وأساليب تقديم الخدمات.

٦–غياب السياسة الاجتماعية الدولية وتداخل مفهوماتها خاصة فى الدول النامية.

٧–الرؤية السلبية لبعض برامج الرعاية الاجتماعية الدولية ومنظماتها خاصة فى الدول النامية.

٨-غياب التناسق بين معارف ومستويات التحليل للمواقف المهنية والمشكلات الاجتماعية والواقع العالمى باطاره الجديد.

٩-أن إستراتيجيات ونماذج المعرفة فى الخدمة الاجتماعية الدولية لازالت فى طور الاختبار والتجريب، ولم يتم تقييمها بالرغم من تعدد نماذجها.

الثاني عشر: لاخاتمة:

التدريب الميدانى فى الخدمة الاجتماعية يعد أساسا لاعداد الممارس الدولى فى الخدمة الاجتماعية،ولايتم التدريب إلا من خلال تبادل بين الجامعات والدول.

أن الرعاية الاجتماعية الدولية ومنظماتها أصبحت أكثر فعالية من الماضى وستزداد فعاليتها وصحوة منظمات المجتمع المدنى العالمى مستقبلا، مما يستوجب إيجاد ممارس مهنى دولى لديه من المعارف والقدرات والمهارات ما يؤهله للممارسة فى المواقف المهنية والمشكلات الاجتماعية الدولية ويساهم التدريب الميدانى مساهمة فاعله فى إعداد الممارس الدولى للخدمة الاجتماعية.

أن الخدمة الاجتماعية تجد نفسها أمام تحدى- يجب تجاوزه- وستزداد قوة هذا التحدى مستقبلا، وهو إعداد ممارس دولى لديه رؤية عالمية للمشكلات الاجتماعية وقدره لتحليلها فى إطار هذا السياق الجديد، ودراية واسعة بلغة وثقافة الشعوب، ويتخلى عن قيمه وثقافته لتفهم هذه الثقافات والتعامل معها، فى إطار الحقوق العالمية للانسان، وأن الانسان يعيش ويتفاعل وينتقل بحرية وبسرعة من مكان لآخر فى الكون الانسانى.

أن التدريب فى الخدمة الاجتماعية الدولية بحاجة لبرنامج دقيق محدد الأهداف والأساس القيمى والقيم الكامنه من البرنامج، والمهارات المستهدفة والأنشطة التى تكسب وتنمى كل مهارة، وإطارا زمنيا دقيقا،

ويحتاج التدريب فى الخدمة الاجتماعية الدولية كذلك لاشراف أكثر خبرة ومهارة مرتبطا بالخبرات والمهارات المستهدفة من البرنامج التدريبى ذاته.

أن برامج التدريب على الخدمة الاجتماعية الدولية يعد جديدا فى تعليم الخدمة الاجتماعية خاصة بالدول النامية.

وحاجة الخدمة الاجتماعية الدولية ليس فقط فى نقل الخبرات والتجارب والنماذج بل وإختبار الاستراتيجيات ونماذج الممارسة فى مجتمعات عديدة ووضع شروط وضوابط لاستخدام كل إستراتيجية أو نموذج فى ظروف محددة.

مما يتطلب إجراء المزيد والمزيد من الدراسات والبحوث وبصفة خاصة بحوث المقارنة، والسياسة الاجتماعية المقارنه لاثراء البعد المعرفى للخدمة الاجتماعية الدولية، وكأن الظروف مواتيه لإجراء مثل هذه الدراسات فى الخدمة الاجتماعية الدولية أكثر من الخدمة الاجتماعية التقليدية مما يتوقع نموا أكثر تسارعا فى معارف الخدمة الاجتماعية الدولية.

المراجع:

(1) Francis J. Turner. Training for International Social Work: Initial Experiences, International Social Work, SAGe, Publications, Vol. (37). 1994, P :(308).

(2) Antonin Wagner, Social Work Education in.an Integrated Europe: Peas for a Global Perspective, Journal of Treaching in Social Work vol. (12). 1992, PP :(115-117).

(3) Francis. J. Turner, op. cit., P: (310).

(4) Robert, Harris Beyond Rhetoric: A Challenge for International Social Work. International Social Work, 33 (3). 1990. PP: 9 202-208).

(5) Ibid. PP: (211-212).

(6) Robert Harris & Lavan Ann, Professional Mobility in the Europe the Case of Social Work, Journal of European Social Policy, 2 (1), 1992, PP: (2-6).

(7) Francis. J., Turner.op. cit., pp: (312-313).

(8) Ibid, pp: (313-314).

(9) Ibid,p: (315).

(10)Lena Dominelli, Anti- Racist social Work, London, Macmillan, 1988.

(11) Frances Blonden, Social Work Education for European Mobility is a European Professional Profile Possible, Issues in Social Work Education 11. (1),1991, pp : (85-86).


(12) Frances J. Turner, op.cit., pp: (315-316).

(13) David Cox & Manohar Pawar, International Social Work Issues, Strategies,and Programs,London,Sage Publications,Inc,2006.P: (16).

(٨)

الفصل الثامن

الخدمة الاجتماعية الدولية فى مجتمع متغير



الفصــل الثـامن

الخدمة الاجتماعية الدولية في مجتمع متغير

أفرزت العولمة الاقتصادية والتغيرات العالمية الجديدة قضايا ومشكلات اجتماعية وإنسانية تكاد تكون كونية فى طبيعتها وتتبناها منظمات دولية ، انعكس ذلك على الخدمة الاجتماعية للتعامل مع قضايا إنسانية عالمية وتحليلها فى سياق وإطار أخلاقى وثقافى وسياسى واقتصادى ، والممارسة من خلال منظمات دولية ومشروعات إقليمية ، وقبل هذا وذاك الخدمة الاجتماعية بحاجة للعالمية والانفتاح والتحاور مع الآخر وتعليم أكثر دولياً فى مجتمع كونى متغير.

أولاً : الطرح العام :

أحدثت العولمة تغيرات مثيرة Dramatic Changes على ممارسات الحياة اليومية للناس كما أثرت العولمة على تشكيل الدولة القومية والتأثير فى العلاقات والروابط والأنشطة الإنسانية والإسراع بالخبرات الإنسانية (١٠ ، ٢١)، وامتد تأثير العولمة على الاستثناء الاجتماعى وسوق العمل الجديد وأخلاقيات سوق العمل والوظائف الجديدة واتجاه الوظائف الجديدة نحو التغيرات فى سوق العمل الدولى (١٤، ٥٢٩-٥٣١).

وبالرغم من اهتمام الأخصائيين الاجتماعيين المتزايد بالأنشطة الدولية أكثر من الماضى ، إلا أن بعض الأخصائيين الاجتماعيين مازال مهتماً بالقضايا التقليدية.

وبالرغم من محاولات تحديد مفهوم الخدمة الاجتماعية الدولية إلا أن الخدمة الاجتماعية اصطدمت بالعولمة وما أحدثته من تغيرات أثرت على الخدمة الاجتماعية وإعداد الدور والمهام والممارسة التنموية للخدمة الاجتماعية وفى النهاية مكانة القيم والثقافة التى تؤثر فى الخدمة الاجتماعية الدولية حيث يوجد اختلافات وقضية هامة فى ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية (١٠ ، ٢١).

إن مهنة الخدمة الاجتماعية تمارس الآن فى مجتمع عالمى يعتمد كل على الآخر وليس فى معزل عنه حيث يوجد حقل التعاون الدولى بين دول العالم بما يعكس

أهمية توجه العمل الاجتماعى المهنى من خلال خطوط توجيهية فى إطار التعاون الدولى واعتماد دول العالم كل على الآخر[١].

يستنبط من ذلك أن تعتمد الخدمة الاجتماعية على نموذج التعاون المتبادل بدلاً من اعتمادها على نماذج مستوردة من الدول الأخرى ، ومن ثم فإن دور الأخصائى الاجتماعى على المستوى الدولى يرتبط بصورة أو بأخرى بالمشكلات الاجتماعية فى كل دولة وقارة وبعضها عالمى بطبيعة التغيرات العصرية (١٥ ، ٤٠٧).

انعكس كل ذلك على فعالية ونشاط العمل التطوعى الدولى باعتباره عملاً تطوعياً دولياً مباشراً من خلال كثير من المنظمات الدولية العاملة فى مجال الطفولة والشباب (٢ ، ١٣) ، وكثير من المشروعات الإقليمية والقضايا الدولية ومن أمثلة ذلك أنشطة الشباب فى إنجلترا وأوروبا والمشروعات الإقليمية فى أوروبا وشمال أمريكا وكثير من دول العالم (٢ ، ٥٤ ، ٩٠ ، ١٢٨).

وإذا ما كانت العولمة جبر والعالمية اختيار فالعولمة تفرض منهجها الحضارى وترفض الحوار مع الحضارات الأخرى ، أما العالمية فهى انفتاح على باقى الحضارات والقبول بالحوار مع الغير والعولمة لها جذور علمانية بينما تقوم العالمية الحضارية على أسس إسلامية وإنسانية وبذلك فالعولمة شئ والعالمية شئ أخر.

والخدمة الاجتماعية الدولية فى إطار مفهومى العولمة والعالمية والتغيرات العالمية الجديدة والقضايا الدولية بحاجة للعالمية والانفتاح على الآخر والحوار معه ويمتد ذلك ليشمل تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية كما حدث فى شمال أمريكا.

وفى إطار العولمة الاقتصادية وما أحدثته من تغيرات ومشاهدات يجب أن يكون تعليم الخدمة الاجتماعية أكثر دولياً ، وبإجراء مسح اجتماعى لنشاط الدور الدولى لمدارس الخدمة الاجتماعية بشمال أمريكا وجد نشاطاً ملحوظاً لمدارس الخدمة الاجتماعية بشمال أمريكا على الصعيد الدولى ولكن التساؤل والقضية هنا تتركز حول القيم والأهداف التى يجب أن تركز عليها الخدمة الاجتماعية الدولية والعائد من ممارستها والمنظمات والمؤسسات التى تقود وتتصدى لمشكلات الإنسانية المعروفة

والتى تتزايد فى مناخ العولمة الاقتصادية والاجتماعية (٣ ، ٢١٧-٢٣٧).

وتعتمد منظمة Participatory Action Research (P.A.R) فى سيدنى باستراليا على الأخصائيين الاجتماعيين كقادة يقودون القضايا الاجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية فى المجتمع ويركز العمل الاجتماعى للمنظمات فى الإطار الثقافى للمجتمع واكتشاف القوة والوسائل لتحقيق التفاعل الإيجابى والعمل الاجتماعى المثمر ولكن القضية تكمن فى إقليم خليج أسيا حيث يوجد اختلاف ثقافى ويمكن التغلب على هذا الاختلاف بالممارسة ونظريات الحداثة [٤].

إن أغراض ومكونات فلسفة الخدمة الاجتماعية يجب أن يكون فى إطار الخدمات الدولية والقومية كما حاولت الهند ويجب كذلك تحليل مناخ العمل وبيئته والتوظيف ، ويلعب إطار الخدمات القومية N.S.S دوراً هاماً فى تعليم الخدمة الاجتماعية فى الإطار الذى يعكس الواقع الاجتماعى العالمى (٩٩,٥-١١٥).

والمتتبع لحالة دولة الرعاية الاجتماعية فى أوروبا يجد انهياراً وسقوطاً ومحاولة صمود دولة الرعاية باتخاذ بعض التدابير والإجراءات فى إطار تغيرات الواقع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى الأوروبى الجديد وما أفرزه من مشكلات وقضايا [٦].

وقد جعلت هذه التغيرات ميف كويد Maeve Quaid يقرر أن أسباب وعوامل غياب وضعف فعالية سياسة خدمات الرعاية الاجتماعية يرجع للظروف المتغيرة والمتغيرات الجديدة وما أحدثته من مشكلات وقضايا اجتماعية [٧].

وأنه من المناسب عند التحليل المنهجى لسياسات الرعاية الاجتماعية التعامل مع الاعتبارات الأخلاقية والسياسية وتحليل العلاقة والتقابل بين الإطار الاجتماعى والسياسى بالتركيز على القيم والأخلاقيات وتكامل المناهج الدراسية وتأثيرها على الجماعات وذلك عند تحليل القضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية [٨].

إن العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعلاج من خلال توظيف استخدام النماذج العلاجية فى الممارسة المهنية تتأثر بفلسفة العلاج فى أى مجتمع ويمكن أن يكون

هناك بدائل أو إضافات ولكن استراتيجيات وتكتيكات النماذج العلاجية واحدة فى كل المجتمعات (٩ ، ٢١٧-٢٣٩).

ثانياً: مشكلة مفهوم الخدمة الاجتماعية الدولية:

لا يوجد مفهوم متفق عليه للخدمة الاجتماعية الدولية حيث يوجد اختلاف فى وجهات النظر حول ماهية المفهوم؟

ويمكن التمييز بين مداخل مختلفة تعكس اهتمامات الخدمة الاجتماعية الدولية واختلاف فى ممارستها.

وقد تم صياغة أول مفهوم للخدمة الاجتماعية الدولية عام ١٩٤٠م واستخدمه فريد لاندر Fried Landerليعكس أنشطة المؤسسات الدولية كمؤسسات الأمم المتحدة حيث حدد الخدمة الاجتماعية الدولية كمجال للممارسة التى تعتمد على مهارات ومعارف هامة تمكن الأخصائيين الاجتماعيين من العمل فى المؤسسات الدولية (١٠، ٢٤).

غير أن هذا المدخل كما يقرر هيلى Healyاتسع عن الماضى وأول مفهوم معتمد للخدمة الاجتماعية الدولية عام ١٩٥٧م وضعه مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية فى الولايات المتحدة والتى يحددها بممارسة الخدمة الاجتماعية مع المهاجرين واللاجئين (١١)، ويميز هذا المفهوم تركيزه على البعد الثقافى.

وثمة مدخل آخر لتحديد مفهوم الخدمة الاجتماعية الدولية من رواده مدجلى Midgleyعام ١٩٩٠م ويعتمد على تبادل الأخصائيين الاجتماعيين بين الدول والأقطار المختلفة (١٢).

وتعتبر الخدمة الاجتماعية مظلة واسعة تعكس اهتمامات الخدمة الاجتماعية الدولية (١٠ ، ٢٥).

وطور هوكنستاد Hokenstadهذه الفكرة باعتبار الخدمة الاجتماعية الدولية تهتم بالمهنة والممارسة فى أجزاء مختلفة من العالم والأدوار المختلفة للأخصائيين

الاجتماعيين وأساليب الممارسة المستخدمة والتعامل مع المشكلات بتحدياتها المختلفة [١٣].

وبذلك فالخدمة الاجتماعية الدولية هى الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية فى قطرين أو أكثر من خلال التعاون الدولى والاعتماد المتبادل للتعامل مع المشكلات الاجتماعية الإنسانية مع مراعاة احترام الفروق القيمية والثقافية فى إطار القيم الدولية بهدف تحسين نوعية الحياة ومواجهة المشكلات البشرية.

ثالثاً: مجتمع عالمي متغير:

منذ عدة قرون مضت أدى الموقع الجغرافى إلى قيام الوطنية القومية خاصة فى القرن التاسع عشر وظهرت الدولة القومية لتشكيل الخبرة الإنسانية وتبدل ذلك مع العولمة وظهر الوعى العالمى الذى يؤثر فى الخبرة البشرية من خلال الثورة المذهلة فى وسائل الاتصالات (١٠ ، ٢٢).

كان للتاريخ العصرى الحديث للثقافة الغربية الذى بدأ مع بداية الستينات من القرن العشرين من خلال الثورة العلمية للمثقفين فى أوروبا ومشروع الرأسمالية الحرة والتمثيل الديمقراطى أثرها فى إيجاد مجتمع جديد أرسى قواعده دولياً وعالمياً (١٥ ، ٤٠٨).

وانهارت اقتصاديات الشعوب الأقل نمواً وتسببت أساليب الدول المتقدمة فى الفقر العام لحوالى ٨٠٪ من سكان العالم (١٥ ، ٤٠٨).

إن مصطلحات مثل العالم كقرية واحدة تدل على التغيرات التى حدثت فى أسلوب الناس وخبراتهم بالعالم الاجتماعى.

وتعرف العولمة بتأثيراتها على الاقتصاد والأنساق الاجتماعية مما يؤثر على سياسات خدمات الرعاية الاجتماعية والأفكار المنادية لخدمات الرعاية الاجتماعية الدولية مثل خدمات الرعاية الصحية وكيف يمكن إصلاح خدمات الرعاية الاجتماعية لإيجاد نتائج إيجابية لمواجهة الآثار المترتبة على العولمة والتغيرات العالمية الجديدة (٢٢ ، ١٥).

وإذا ما كان مصطلح العولمة يستخدم على نطاق واسع إلا أنه يؤكد على الأشكال الاقتصادية السلبية للعولمة والمنافسة في ظل التكامل الاقتصادى والاستثمارات المتضاربة التى أثرت سلباً على الاقتصاد الوطنى والأهلى ، وأثرت على الحكم الذاتى للحكومات الوطنية وعدم كفاية البرامج الاجتماعية والتى أثرت بدورها على الرعاية الاجتماعية للأفراد العاديين ونتائج سلبية على الرعاية الاجتماعية والرفاه الاجتماعى وخفض الإنفاق الاجتماعى كما تؤثر العولمة على منطق السياسة الاجتماعية فى خط مستقيم (١٠ ، ٢٦).

وتعتبر المهارات الاجتماعية الأكثر أهمية تلك التى تحلل العولمة للتعرف على أبعادها وجوانبها المتعددة فهى تتضمن بجانب التكامل الاقتصادى الدولى الأبعاد الديموجرافية والاجتماعية والثقافية والسياسية والسيكولوجية، وتعتبر العولمة فى إطار هذا التحليل الشامل عملية للتفاعل البشرى المتسارع فى عالم واحد يتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية والزمنية المعهودة (١٠ ، ٢٦).

وقد أدى هذا التغير المتسارع لظهور العديد من المشكلات الاجتماعية الإنسانية والبشرية والتى تعد كونية فى طبيعتها كالفقر ونقص الخدمات وغيرها.

رابعاً: منظمات الخدمة الاجتماعية الدولية:

تلعب المنظمات المهنية فى الخدمة الاجتماعية خاصة ذات الطابع العلمانى Seculare دوراً حاسماً فى دعم ومساعدة المنظمات الاجتماعية فى الدول النامية ومنها على سبيل المثال Africare وكذلك Care Vision, World بجانب تبنيها مساعدة الجماعات اللاتينية الأصلية والمهاجرين وتقدم الدعم والخدمات الاجتماعية للفقراء بكافة صورها مثال ذلك : (رابطة أو اتحاد الطفولة فى كولومبيا التى توفر وتقيم منتديات وشبكات اجتماعية للنساء لتشجيعهم على إقامة المشروعات الصغيرة المدرة للدخل والتى تحقق لهم الاستقلالية).

وتقدم كذلك الأمم المتحدة من خلال وكالاتها ومنظماتها الفرعية جهوداً جبارة فى دعم ومساعدة الدول النامية خاصة الفقيرة منها دعم (مالى – فنى – خبرة)

وتهتم الأمم المتحدة كذلك بإجراء الدراسات والإحصاءات وجمع المعلومات من كافة الدول النامية ومنها تقارير ومسوح البنك الدولى ، تقرير الأوضاع الاجتماعية للدول ، تقارير اليونيسف ، منظمة اللجنة العالمية ، وكتيب الإحصاءات الصادر عن الأمم المتحدة ومنها U.N.D.P ويقصد به برنامج الأمم المتحدة وهو أداة تنموية جيدة حيث يقدم البرنامج الخبرات والمهارات الكافية للدول النامية لمساعدتها على تحقيق أو إنجاز برامج التنمية ، وهناك صندوق الأمم المتحدة للسكان والذى يجرى دراسات وأبحاث سكانية (ديموجرافية) ويساعد فى خدمات تنظيم الأسرة فى دول نامية عديدة للتغلب على مشكلة الانفجار السكانى، وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الرأسمالية U.N.C.D.F والذى يمنح القروض منخفضة الفائدة للدول النامية ، ويوجد برامج متخصصة عديدة تقدمها الأمم المتحدة للدول الأقل نمواً منها منظمة الأمم المتحدة للإغاثة من الكوارث U.N.D.R.O وهى وكالة متخصصة تبحث فى حياة الناس الذين يعيشون خارج حدود أوطانهم وتدافع عن حقوقهم ، وهناك برامج الغذاء العالمى W.F.P بهدف تجميع فوائض المحاصيل الزراعية وتوجيهها للدول الفقيرة (١٥ ، ٤١٠-١٦).

ولا يمكن تجاهل جهود الجمعية الدولية للخدمة الاجتماعية للحفاظ على شبكة الأمن الاجتماعى وتبنى مدخل دفاع الخدمة الاجتماعية عن السياسات التى تتعامل مع الآثار الاقتصادية وتركز على أسباب المشكلات (١٧ ، ٨٧-٨٨).

خامساً : الرعاية الاجتماعية الدولية :

الرعاية الاجتماعية الدولية ميداناً للجهود المبذولة لتنمية الموارد البشرية من خلال جهود وأنشطة وخدمات المنظمات الحكومية والخاصة غير المتقيدة بحدود جغرافية وذلك لمقابلة الحاجات الإنسانية ومواجهة المشكلات الاجتماعية الإنسانية (٢١ ، ٣٨٧).

ويستخدم مصطلح التنمية الاجتماعية فى العمل الدولى بالرفاه الاجتماعى التنموى باعتبارها تنظيم الجهود الإنسانية بالاعتماد على الذات والمشاركة واتخاذ القرار (١٦ ، ١٤٩٩).

وينظر للتنمية الاجتماعية باعتبارها تحديد الموارد واستخدام استراتيجيات التنمية المستمرة ، وتعددت أنشطة الرعاية الاجتماعية الدولية منذ الحرب العالمية الثانية وذلك بسبب كفاح الدول النامية لنيل استقلالها والدمار الناتج عن الحرب العالمية بالرغم من وجود منظمات دولية قبل الحرب.

وتركز الرعاية الاجتماعية الدولية على دور المنظمات الدولية في تحقيق الرعاية والرفاه الاجتماعي والتنمية الاجتماعية بمجالاتها المختلفة،مثل منظمات الأمم المتحدة،والهيئات الحكومية الأهلية،والمنظمات غير الحكومية التطوعية.

سادساً : الخدمة الاجتماعية الدولية والتطور المهني :

تساهم برامج الخدمة الاجتماعية الدولية في التطور المهني للخدمة الاجتماعية وذلك من خلال (٢١ ، ٣٩١) :

١- التطور المعرفي:

توجه الخدمة الاجتماعية الدولية والرعاية الاجتماعية الدولية تجاه التنمية ويتم اختيار المعرفة المفيدة في المجال الدولي كالبحوث المقارنة وسياسات الرعاية الاجتماعية المقارنة والخصائص الثقافية والجغرافية والسكانية والتاريخية والقوة المؤثرة على غياب الأمن والاستقرار وتدعيم معارف السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي وتقويم البرامج.

كما أن التغيرات العالمية الجديدة تبرز العديد من المشكلات وكذلك مشكلات التعاون والتبادل بين الدول.

٢- التعليم :

إن مشكلات الأخصائيين الاجتماعيين لا يمكن النظر إليها بشكل دولي لتباين إعدادهم مهنياً ويحتاج الممارسون المهنيون للخدمة الاجتماعية الدولية للمهارة والعمل في مناطق جغرافية مختلفة.ويمكن أن يتضمن تعليم الخدمة الاجتماعية التعاون بين الدول خاصة التدريب العملي وتبادل العمل في المنظمات الدولية.

٣- البحث:

إن البحوث التى يتم إجرائها من خلال التعاون والتبادل الدولى فى مجال التنمية فى كثير من المناطق والدول وتساهم فى إثراء المعرفة والممارسة داخل وبين الدول ومثل هذه البحوث تضع فى اعتبارها الحاجات المحلية ويمكن أن تساعد فى بناء منظمات أكثر فعالية فى العالم.

سابعاً: الاندماج في مجالات الخدمة الاجتماعية الدولية:

إن الاندماج فى مجالات الخدمة الاجتماعية الدولية عن طريق التطوع فى ممارسة تلك الأنشطة أو الحصول على عمل مدفوع الأجر فى إحدى المنظمات الدولية المهنية للخدمات الاجتماعية.

وعندما تمارس خدمة اجتماعية ذات طابع دولى فأنت كأخصائى اجتماعى بحاجة ماسة لإجادة لغة أجنبية وتفهم التضاريس الثقافية وتاريخ الشعوب التى تعمل معها أو لأجلها ومع التأثر المسبق لأى فرض عقلى عن الشعوب، أى ضرورة التخلى عن أى تحيزات أو توجهات نفسية أو عقلية قبل العمل بمعنى أن التطوير يقع على الأخصائى أولاً قبل الحديث عن تنمية الآخرين.

ويقتنع الأخصائى الاجتماعى بأن أساس التنمية هو البعد المحلى، وأى حلول تنموية للدول النامية موجودة ضمن ثقافات وتقاليد تلك المجتمعات وليس بالضرورة أن تكون من الخارج.

إن ما يصلح للمجتمعات الغربية ليس بالضرورة صالحاً للدول النامية ، مع ضرورة أن يراعى الأخصائى الاجتماعى الفوارق الثقافية والتقاليد والقيم بين المجتمعات النامية والمتقدمة وأن يبذل جهده لمساعدة شعوب تلك الدول على تحقيق التنمية وفقاً للاعتماد على الذات بالجهود والأفكار المحلية، واحترام تقاليدهم وثقافتهم وقيمهم ودعمهم بالخبرات والمهارات وعدم فرض توجهات الأخصائى على الناس، واستخدام منطق الإقناع والمناقشة والتحليل وإتاحة الفرصة للجماعات والمنظمات المحلية للمبادرات الخلاقة وتنمية الثقة بقدراتهم.

ويعبر هؤلاء عن آمالهم وطموحاتهم ويعبرون كذلك عن مشاعرهم ومشاركتهم فى مشاعرهم هذه، أذهب إليهم فى أماكن معيشتهم ، أقضى أوقاتك معهم ، شاركهم احتفالاتهم الدينية والعقائدية وحاول أن تكون قريباً منهم ، أصغى جيداً لقضاياهم ومشكلاتهم ، أجمع بقدر ما تستطيع المعلومات التفصيلية عنهم وساعدهم على الاعتماد على الذات ، وإذا احتجت لدعم خارجى لا تتردد فى طلبه من المؤسسة أو من المؤسسة التابعة لها (١٥ ، ٤١٩-٢٢).

ومن ثم يتطلب الاندماج فى مجالات الخدمة الاجتماعية الدولية :

١- ثقافة ومعارف : ترتبط بلغات الشعوب وتاريخهم وثقافاتهم.

٢- مهارات مهنية : تساعد على فعالية العمل المهنى فى ثقافات أخرى.

٣- إعداد الأخصائى الاجتماعى : من خلال برنامج تعليمى تنموى يستهدف تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية ومتطلباتها من معارف ومهارات مستهدفة.

٤- فهم العولمة والإقليمية والمتغيرات العالمية الجديدة والمجتمع العالمى المتغير والقوى المواجهة لهذا التغير وآثاره على الأنساق الاجتماعية الوطنية، والمشكلات الاجتماعية الدولية أسبابها وأساليب مواجهتها والجهود الدولية المدعمة لهذه الجهود.

٥- مراعاة التنوع الثقافى بين الدول والشعوب وفهم الإطار الثقافى لهذه المجتمعات وتاريخها الاجتماعى الثقافى.

٦- تبادل التدريب والممارسين المهنيين بين الدول فى إطار جهود التعاون والتبادل الدولى.

٧- تعميم ثوابت الخدمة الاجتماعية وقيم الممارسة المهنية دولياً.

ثامناً : الخدمة الاجتماعية الدولية وعمومية القيم والتنوع الثقافي والهوية القومية :

يحترم الأخصائى الاجتماعى القيم العامة والتنوع الثقافى وتلتزم الخدمة الاجتماعية تاريخياً بالمبادئ المهنية التى تم صياغتها عام ١٩٢٠م والتى توجه الممارسة المهنية بأشكالها المختلفة وهى بمثابة موجهات أخلاقية تتضمن مفاهيم مثل (الفردية – حق تقرير المصير – السرية) وقد اشتقت هذه القيم من التصورات الأمريكية مثل المساواة فى الفرص والحرية والمسئولية الفردية.

وقد واجه ذلك انتقاداً مؤداه أن قيم الخدمة الاجتماعية لم تكن مناسبة للمجتمعات المتباينة ثقافياً غير أن البعض مثل ميدجلى أوضح عام ١٩٨١م أن القيم الإسلامية كانت مناسبة للخدمة الاجتماعية فى الغرب وبذلك فإن لديها القدرة على التطبيق العام.

غير أن بعض الكتاب أمثال شوقى عام ١٩٧٢م اثبت أن الدول النامية فى الجنوب التى تتسم بالتنوع الثقافى وتركز على مشكلات الفقر والحرمان هذه المشكلات تتطلب أشكالاً جديدة لممارسة الخدمة الاجتماعية التى تركز مباشرة على حاجات هذه المجتمعات ونتيجة لذلك ظهر أفكار التوطين فى الخدمة الاجتماعية الدولية واحترام الاختلافات الثقافية ، ويؤكد البعض أن الخدمة الاجتماعية لديها قيم عامة يجب احترامها كما يؤكد المؤيدين للتعميم تجاوز شعب الدولة التى سوف تتأثر بالتكامل الاجتماعى والتعاون بين الثقافات المختلفة ونهاية الصراعات الدولية.

وإن الخدمة الاجتماعية وضعت التزاماً لاحترام وتقدير الهوية الثقافية واحترام الميول فى إطار الاعتراف بدور التعاون الدولى الذى يمكن أن يلعب دوراً فى تدعيم الفهم المشترك والتسامح وتقدير الاختلافات الثقافية ، وتحتاج مناقشة قضية وتحديات التنوع الثقافى فى إطار نظام القيم الدولى إلى دراسات جادة (١٠ ، ٣١-٣٢).

ونرى أن الخدمة الاجتماعية الدولية يجب أن تتعامل مع المشكلات الاجتماعية العالمية بخصوصية الثقافة الوطنية السائدة فى مجتمع ما ، وقد يؤدى ذلك لتنوع وتعدد البرامج والجهود المبذولة لمواجهة المشكلة الواحدة بما يتوافق مع الواقع الثقافى والهوية القومية.

تاسعاً : واقع مختصر لفكر ونماذج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية :

إن وضع نماذج لتعليم طلاب الخدمة الاجتماعية أو الممارسين عنصر هام وأساسى لممارسة الخدمة الاجتماعية فى الإطار الدولى وتساهم مثل هذه الأفكار والنماذج فى :

١- استخدام النماذج فى وصف القوى الوطنية والدولية التى توجه وتشكل ممارسة الخدمة الاجتماعية فى الإطار الدولى.

٢- تساعد النماذج على فهم الطلاب لتدخلات القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الدولية التى تؤثر على السلوك الإنسانى.

٣- تساعد الطلاب والممارسين على توقع النتائج المصاحبة لتداخل العوامل المختلفة باختلاف الزمان والمكان والنفقات.

٤- تساعد النماذج على تخطيط استراتيجيات أكثر ملائمة لتحقيق الأهداف المرغوبة.

ويوجد تنوع فى نماذج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية لوجود تنوع فى الخبرات التعليمية والشخصية والخلفيات للقائمين بتدريس الخدمة الاجتماعية الدولية والخبرات السابقة فى العمل مع المجتمع الدولى وتباين أنظمة تعليم الخدمة الاجتماعية وتباين وجهات النظر الوطنية والدولية حول المشكلات الاجتماعية وكذلك تباين طرق مواجهة هذه المشكلات وطنياً ودولياً.

ويؤثر كل ذلك على ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية وتعليمها وهل يتم اختيار طرق مواجهة المشكلات على مستوى الوحدات الصغيرة Micro أو المستوى المتوسط Mizo أو المستوى الأكبر Macro (١٨ ، ٢٣).

وتوجد الخدمة الاجتماعية الدولية فى العديد من المناهج الدراسية فى الخدمة الاجتماعية ففى الثمانينات وجد فى أمريكا برنامجاً واحداً من كل ثلاث برامج تهتم بالرعاية الاجتماعية المقارنة والرعاية الاجتماعية الدولية وبرامج أخرى تهتم بسياسات الرعاية الاجتماعية فى الدول الأخرى بينما يوجد ندرة فى برامج الأدوار والوظائف والخبرات المتعلقة بالمجال الدولى (١٩ ، ١٥١٩).

وبرغم ذلك يرى البعض أن مدارس الخدمة الاجتماعية لا تقدم للطلاب المحتوى الدراسى الكافى (١٠ ، ٢٣).

ويوجد ثلاث نماذج أساسية لتعليم الخدمة الاجتماعية الدولية :

١- نموذج الرعاية الاجتماعية (١٨ ، ٢٣ - ٢٤) :

* وتركز أصوله على السياسة الاجتماعية المقارنة والبحث الاجتماعى المقارن حيث يضع فى اعتباره أكثر من ثقافة.
* يقوم النموذج وينهض على مجموعة من المعارف فى العلوم الاجتماعية لفهم الاختلافات بين النظم الإنسانية زمانياً ومكانياً.
* يتبنى النموذج المنظور المؤسسى للأنشطة المهنية للخدمة الاجتماعية.
* يتم تنفيذ وتطوير الرعاية الاجتماعية وسياساتها باختلاف الزمان والمجتمعات ومن المهم تحليل ومقارنة هذه السياسات فى البلدان المختلفة.
* ينهض النموذج على مهارات أساسية يركز عليها وهى مهارات التحليل النقدى وما تتطلبه من معارف عن التاريخ وفلسفة برامج الرعاية الاجتماعية والخدمات فى الأقطار المختلفة ، وكذلك أسلوب البحث المقارن بين الرعاية الاجتماعية فى الأقطار المختلفة بما يساعد على تحديد أسس واستراتيجيات الرعاية الاجتماعية المناسبة للنقل بين المجتمعات المختلفة.
* يهتم النموذج بالخلفيات الثقافية المختلفة للأقطار بما يساعد على فهم القوى الثقافية الاجتماعية التى توجه وتشكل الحاجات الإنسانية وطرق مقابلة هذه الحاجات من خلال مؤسسات الخدمة والرعاية الاجتماعية.

* قد ترجع أسباب المشكلات إلى عجز بعض الأفراد عن المشاركة الكاملة لسبب أو لآخر وينظر للرعاية الاجتماعية باعتبارها أداة المجتمع للاستجابة للحاجات الشرعية لأبنائه لتحقيق شبكة الأمان الاجتماعي.

* ويعتمد النموذج على قيم الشعور بالمسئولية الجماعية والمجتمعية والمساعدة المتبادلة والتعاون وعدالة التوزيع والمساواة في الفرص.

* ويركز النموذج على أن أهداف التغيير الاجتماعي هي مقابلة الحاجات الاجتماعية والمادية الأساسية لجميع الأفراد في كل مكان والتوسع في الضمان الاجتماعي وتوفير الحماية وحد أدنى من المعيشة والخدمات الاجتماعية الأساسية باعتبارها حقاً أساسياً مصاحباً للمواطنة.

* ينظر النموذج للخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية كحركات اجتماعية دولية لترويج السلام والعدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي والأخصائيين الاجتماعيين وسطاء في عملية الترويج هذه.

٢- نموذج التنمية الاجتماعية (١٨ ، ٢٤ – ٢٥) :

* ترجع أصول النموذج لتنظيم المجتمع وتنمية المجتمع.

* يعتبر نموذجاً متعدداً في التخصصات والقطاعات المختلفة.

* الهدف الرئيسي للنموذج هو تحديد أسباب البؤس والعجز الإنساني والظلم الاجتماعي ومواجهة هذه الأسباب في كل مكان في العالم من خلال توجيه العمل الجماعي لإزالة جميع أشكال القهر والظلم الاجتماعي والاقتصادي والقضاء على أشكال العنف الداخلي والدولي.

* يستمد النموذج أساسه النظري من علم الاجتماع والعلوم السياسية وعلم الاقتصاد والتربية والفلسفة خاصة نظريتي العدالة والأخلاق الاجتماعية والشريعة.

* تمتزج المعارف بالمهارات لممارسة النموذج مع الأفراد ، الجماعات الصغيرة ، الدول ، الأقاليم ، العالم بأكمله.

* أن أسباب المشكلات عدم المساواة بين الدول الغنية والفقيرة وعدم المساواة داخل الدول الفقيرة.

* ينهض النموذج على قيم الوعى وعدالة التوزيع والتعاون ، المشاركة لمواجهة النزعة القبلية ، منح القوة للجماعات الضعيفة ، الاستبصار المتعمق ، الرغبة فى العمل الجماعى.

* ينظر النموذج للخدمات الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها حقاً أساسياً للمواطنة.

* يستند إطلاق الطاقات الاجتماعية الكامنة للشعوب والمجتمعات والمساهمة فى تحسين الأحوال الاجتماعية والتغيير الاجتماعى على القاعدة المعرفية والقيمية والمهارية لممارسة الخدمة الاجتماعية خاصة خدمة الجماعة وتنمية المجتمع والإدارة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعى.

* يركز النموذج على الأفراد والجماعات ومجتمعات الجيرة والمجتمعات المحلية مثل سكان المجتمعات الحضرية المتخلفة ، المشردين وأطفال الشوارع ويركز التدخل فى هذا النموذج على الوقاية والتنمية.

٣- نموذج النظام العالمى الجديد (١٨ ، ٢٥ - ٢٦) :

قد يكون هذا النموذج غير شائع فى تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية للأسباب التالية:

* أن النموذج يوجد بكثرة فى كتابات الاقتصاديين والسياسيين والقانونيين.

* أن النموذج يرتبط بالجهود الدولية لحماية النظم البيئية الضعيفة فى العالم وحمايتها.

* أن مفهوم النظام العالمى الجديد قد يشير لأحداث عالمية مبهمة.

* ينهض هذا النموذج ويقوم على أن المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية التى تواجه الإنسان فى الكون ترجع إلى عدم المساواة

فى النظام العالمى الجديد.

* إن المشكلات الإنسانية التى تواجه الإنسان فى العالم سببها النظام العالمى الحالى الذى يحكمه عدد قليل من الدول الغنية التى تخضع هذا النظام لمصلحتها الخاصة ولا تقدم فرصاً للتنمية فى الدول الفقيرة ولذلك فالدول الفقيرة تزداد هبوطاً لفقر أكثر.

* ويهتم النموذج بإعادة التركيب العالمى على تعظيم مشاركة الأفراد لتحقيق التنمية الذاتية ، تحقيق السلام ، مقابلة الحاجات الأساسية للأفراد فى أى مكان فى العالم ، حماية البيئة العالمية ، المشاركة العالمية فى الموارد النادرة وليس الصراع عليها أو إهدارها ، التعاون الدولى فى الأنشطة الدولية وليس المنافسة ، المحافظة على البيئة الطبيعية بدلاً من استنزافها.

* ينظر النموذج للإنسان باعتباره الحامى للتوازن البيئى الذى يعتمد عليه جميع البشر والأجيال المقبلة.

* يتجاوز النموذج إشباع حاجات أفراد محرومون بلا حدود إلى إشباع الحاجات والرغبات الجماعية.

* التغيير فى هذا النموذج يقوم على المشاركة الفاعلة لجميع القطاعات ، والمحافظة على السلام الدولى ومنع الحروب ، تدعيم العدالة الاجتماعية وعدالة التوزيع لحماية البيئة الطبيعية والمحافظة عليها ، ويشارك الأخصائيون الاجتماعيون المتخصصين الآخرين فى تحقيق مثل هذه الأهداف بالاعتماد على مهارات الخدمة الاجتماعية من خلال العمل مع الشعوب المحلية وجماعات المصالح والاتحادات والجماعات الاجتماعية التى تعمل على المستويات المحلية والقومية والإقليمية والدولية.

* يركز النموذج على دفع الناس فى كل مكان على التفكير عالمياً والعمل محلياً مما يؤدى لإصلاحات أكبر واتساع دائرة التغيير (١٨ ، ٢٣-٣٤).

عاشرا : الخلاصة :

* يجب أن تهتم الخدمة الاجتماعية بالتعاون المتبادل أكثر من تركيزها على نماذج مستوردة مع مراعاة القيم الثقافية والهوية القومية.

* يجب فهم وتحليل التغييرات العالمية فى إطار كلى شامل لتحديد المشكلات الاجتماعية والتعرف على أسبابها.

* ضرورة انخراط الخدمة الاجتماعية الدولية فى العمل التطوعى الدولى وتدعيم فعاليته لمواجهة المشكلات الإنسانية.

* حاجة الخدمة الاجتماعية للعالمية والحوار مع الآخر والانفتاح معه بما يساهم فى تبادل المعارف والخبرات وصقل المهارات المهنية للممارسين الدوليين والتعرف على الثقافات الأخرى.

* تبنى الخدمة الاجتماعية الدولية إعداد ممارسين أكفاء معرفة ومهارة من خلال نماذج محددة لتعليم الخدمة الاجتماعية.

* يمكن ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية من خلال مجتمعات متماثلة قيمياً وثقافياً كالدول العربية والإسلامية.

* التركيز على تبادل تدريب الأخصائيين الاجتماعيين مع الدول الأخرى وإعطاء أولوية لتلك المشتركة فى الإطار القيمى والثقافى لنقل وصقل الخبرات والمعارف والثقافات.

* الاهتمام بالخدمة الاجتماعية التنموية من خلال أولويات الممارسة والتركيز على المشكلات والقضايا الاجتماعية التى أفرزها المجتمع الدولى المتغير.

* يجب أن ترتبط فلسفة الخدمة الاجتماعية فى إطار الخدمات والرعاية الاجتماعية الدولية.

* يجب على الخدمة الاجتماعية الدولية الانخراط فى المشكلات الاجتماعية العالمية ودفع العملاء وتحريكهم للتفكير عالمياً والعمل محلياً.

* يتزايد الاهتمام بالخدمة الاجتماعية الدولية وسيتزايد الاهتمام بها مستقبلاً.

المراجــع :

اعتمد هذا الجزء بصفة أساسية على :

- طلعت السروجى : الخدمة الاجتماعية الدولية فى مجتمع متغير ، مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٣م ، ص ص (١٢٧-١٤٨).

(1) Lynne M. Healy. International Social Work: Professional Action In An Interdependent World, Oxford University Press N, V, 2001.

(2) Louise Whetter & Victoria Pybus: Vacation Work's International Directory Of Voluntary Work. Amazon, Com, I N C, N, V, 2003.

(3) Lea Caragata. Globalization And Global Need: Imperatives For Expanding International Social Work Education In North America. International Social Work. Vol. 45. April 2002.

(4) Karen Healy. Participatory Action Research And Social Work: A Critical Appraisal. International Social Work, Vol, 44, January 2001.

(5) Kottu Sekhar, Three Decades Of The National Service Scheme: The Social Work Component And Development Issues, International Social Work, Vol, 45, January 2002.

(6) Mikko Kautto, (Editor), Et. Al., Nordic Welfare States In The European Context, N. Y. Amazon Corn., Paperback, 2001.

(7) Maeve Quaid, Workfare: Why Good Social Policy Ideas Go Bad, N. Y. Amazon. Com., Paperback, 2003 .

(8) Thomas M. Meenaghan, Policy Analysis And Reseach Technology, N. Y. LYCEUM BOOK. IN C, 2002 .

(9) Jan Keene., An International Social Work Perspective On Drug Misuse Problems And Solution: Reviewing Implications For Practice. Journal Of Social Work.Vol., 1 .August., 2001.

(10) James Midgley. Issues In International Social Work. Resolving Critical Debates In The Profession, Journal Of Social Work, Vol. 1, 2001.

(11) L. M. Healy, Comparative And International Overview (IN) T. D, Watts. D. Elliott And N, Mayadas (Eds) International Handbook On Social Work Education, West Port C.. T. Greenwood Press, 1995.

(12) J., Midgley, International Social Work Learning From The Third World: Social Work. 35.(4) 1990. P P: (295-301).

(13) M. C. Hokenstad And Kendal K. A., Internal Social Work Education: In N., A., S., W., Encyclopedia Of Social Work, Washington .D C., NASW Press, 1995, P P: (1511-20).

(14) Chris Holden. Globalization. Social Exclusion And Labour's. New York Ethic, Critical Social Policy, Vol. 19 (4). 1999 P P: (529-538).

(15) William G. Bruesggemann, The Practice Of Macro Social Work. Brooks. Cole. 2001.

(16) Lynne M, Heathy, International Social Welfare: Organizations And Activities, (In) Encyclopedia Of Social Work, N, A, S, W. 1995.

(17) Patricial L. Ewalt, Et. Al., Social Reform, Research, And Practice, N.A.S,W, Press, Washington. 1999.

(18) Richard J. Estes. Models, Social Modeling, And Models Of Inter-

national Social Work Education, University Of Pennsylvania, Sochool Of Social Work. 1992.

(19) Mert. C., Hokenstad & Katherine A., Kendall. International Social Work Education , Encyclopedia Of Social Work, N., A., S., W., Press., Washington, 1998.

(20) Rosemary Sorri, Internal Social Work At The Millennium, Encyclopedia Of Social Work, N., A., S., W., 1998.

(21) Robert Aadams, Social Policy For Social Work, Palgrave, N., Y., 2002.

(٩)

الفصل التاسع

الخدمة الاجتماعية الدولية والطريق الثالث



الفصل التاسع

الخدمة الاجتماعية الدولية والطريق الثالث

إطلالة عامة:

يُعد الطريق الثالث وكأنه طريق النجاة الى التنمية والخلاص من الفقر ومشكلاته ، وأنه طريق يحتاج لمقدمات للتمهيد والتهيئة للسير فى ركب التنمية وتحسين نوعية الحياة .

إن طريق الدولة لم يعد الأفضل دائما لتحسين نوعيه الحياة وتحقيق معدلات أكبر للتنمية المجتمعية وذلك من خلال مؤسسات القطاع العام ، ولم تعد كذلك مؤسسات قطاع الأعمال بمفردها قادرة على الوفاء بالتنمية ومتطلباتها وخاصة التنمية الاجتماعية فى الدول النامية لضعف رأس المال الوطنى ومساهماته فى التنمية وتحسين نوعية الحياة وإفرازات الواقع العالمى من خلال المتغيرات العالمية الجديدة ومشكلات البطالة والبيئة .

والاهتمام المتزايد بالتنمية البشرية أو المستدامة والتنمية الإنسانية أهمية وضرورة الطريق الثالث كأفضل الطرق لتحسين نوعية الحياة ومواجهة المشكلات وتحقيق معدلات أسرع للتنمية فى المجتمع .

ويقوم وينهض الطريق الثالث على :

- الديمقراطية .
- منظمات المجتمع المدنى وخاصة القطاع الثالث أو الأهلى .
- نوعية الحياة ورأس المال الاجتماعى .

ومن ثم فان الطريق الثالث هو طريق التنمية لاجدال فى ذلك .

وتساهم الخدمة الاجتماعية من خلال الخدمة الاجتماعية التنموية بمستويات ممارستها وتدخلها المهنى بما يتزود به الأخصائيون الاجتماعيون من معارف ومهارات مهنية لتحقيق الخدمة الاجتماعية التنموية ومتغيراتها التى تنهض عليها

لتحسين نوعية الحياة ومواجهة الفقر ومشكلاته.

وتعد التنمية المحلية إستراتيجية ونماذج هامة من نماذج وإستراتيجيات الخدمة الاجتماعية الدولة والتى لعبت دورا حيويا وهاما فى نماذج ومشروعات تنموية عديدة فى الكثير من الدول النامية لمواجهة الفقر، وتحسين نوعية الحياة، وإيجاد قاعدة تنموية تنطلق منها وتعتمد عليها التنمية الاجتماعية فى الدول النامية.

غير أن هذه النماذج والجهود بحاجة لتقويمها ، لافراز نموذج تنموى محدد لتنمية هذه المجتمعات والقضاء على الفقر وتحسين نوعية الحياة، وقد تكون فى مرحلة الاختبار لتحديد أنسب وأفضل النماذج والاستراتيجيات التنموية التى يمكن للخدمة الاجتماعية الدولية التدخل باستخدامها لتحقيق الأهداف التنموية.

غير أن من إيجابيات تطبيق النماذج التنموية الدولية هنا وهناك فى العديد من الدول النامية هى دعم ونشر حقوق الانسان والمواطنه والتمكين والمساواة والعدالة الاجتماعية بين الناس، والحرية والديمقراطية، والحفاظ على البيئة ، والتى تعد ثقافة أساسية ومقدمات ضرورية للتنمية فى أى مجتمع من المجتمعات.

وهذه دعوة لباحثى وممارسى الخدمة الاجتماعية لدراسة وتحليل وتقويم النماذج والتجارب الدولية هذه فبعضها قد ينجح هنا ولا ينجح هناك ، وتحديد القواعد والأسس الضرورية لضمان نجاح هذه النماذج وما أكثر النماذج نجاحا وفاعلية؟ ولماذا؟

أولاً : الطريق الثالث والديمقراطية :

لا يمكن حدوث التنمية الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة فى غياب الديمقراطية باعتبارها أهم أركان حدوث التنمية الاجتماعية .

الديمقراطية DEMOCRACY كلمة من اكثر كلمات أو مفردات القاموس السياسى إثارة وهى من مفردات الخطاب السياسى الشائعة وكثيرة الاستعمال ليس فقط فى أدبيات وخطاب السياسيين وعلماء الإدارة والقانون فحسب بل أنها تتردد أيضا على ألسنة عامة الناس فى حياتهم اليومية .

فالديمقراطية ليست قانونا واحدا وإنما هي مجموعة قيم إنسانية تشكلت من خلال تاريخ طويل . وعلى ذلك فالديمقراطية اصطلاح قديم وجديد في نفس الوقت بدأ مع ظهور المجتمع الإنساني ونشأة الدول والحكومات وسوف يظل يردده كل الناس في كل مكان .. من كل مذهب، ومن كل اتجاه أو تيار سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي ، فالجميع ينشد الديمقراطية ويتتوق إليها .

إن الديمقراطية ليست مجرد قواعد وآليات مؤسسية مثل الانتخابات وعضوية المجالس المنتخبة والتصويت وغيرها من آليات مؤسسية ، فهذه الآليات غير كافية بمفردها لكفالة الديمقراطية وتعزيزها ، فلابد أن يتوافر بجانبها أخلاقيات وقيم ديمقراطية تسود أنماط التفكير والسلوك وهو ما يطلق عليه الشروط الثقافية أو المتطلبات المعيارية للديمقراطية ، ومن أهم هذه المتطلبات احترام الحقوق الفردية والخصوصية والاستقلال والتسامح السياسي والاستعداد للوصول لحلول وسط(١) .

واحتل مفهوم الديمقراطية أهمية محورية في الدراسات المعنية بالمجتمع المدني – خاصة الحديثة – لا تقل أهمية عن علاقته بالديمقراطية فهو المقوم الثقافي الرئيسي للمجتمع المدني وفقا للمفهوم الليبرالي الحديث له .. فقد اختلف المفهوم الليبرالي الحديث للمجتمع المدني المفهوم الكلاسيكي اختلافا جوهريا فلم يعد المجتمع المدني نتاجا للتوسع الرأسمالي ووسيلة لحماية حقوق الملكية الخاصة .. ولكن اصبح مجالا للتفاعل الاجتماعي الديمقراطي وما يفترضه ذلك من توافر قيم داخل هذا المجتمع تقوم على المساواة والمشاركة والتسامح فالنموذج المثالي للمجتمع المدني هو ان يكون – بجانب تكوينه التعددي– ديمقراطيا في تفاعلاته الداخلية(٢) .

ويساهم الطريق الديمقراطي في تنشيط وتفعيل القطاع الثالث أو الأهلي وجميع منظمات المجتمع المدني التي تقوم أساساً وتنهض على الديمقراطية وتعتمد على الأسلوب الديمقراطي .

ثانياً العولمة والطريق الثالث :

تعتبر العولمة مصدرا هاما لتحقيق مزيد من النمو والحد من الفقر فى كثير من الدول كالصين والهند والمكسيك وأوغندا وفيتنام باعتبار العولمة عملية لإنماء الاقتصاديات وكذلك المجتمعات فى كل أنحاء العالم عن طريق التكامل من خلال تدفق السلع والخدمات ورأس المال والعناصر البشرية والآراء والأفكار(٣) .

غير ان للعولمة تأثيراتها على منظمات المجتمع المدنى والقطاع الثالث فى التنمية .

يرجع الاهتمام المعاصر بمنظمات المجتمع المدنى الى مجموعة من العوامل ، خاصة العولمة من خلال مجموعة من السمات التى تحد من مقدرة الدولة ذات السيادة على السيطرة على الأنشطة التى تقع على إقليمها أو عبر حدودها ، مع ظهور مؤشرات المجتمع المدنى العالمى(٤) (التغيير من أسفل) من قبيل حقوق الإنسان والديمقراطية ودعم المجتمع المدنى ، وتزايد ضغوط البيئة الدولية لوضع إطار قانونى حاكم لوجود ونشاط المنظمات الوطنية غير الحكومية أو الجمعيات الأهلية والتطوعية بل وجعل مدى التزام الدول بكفالة هذا الإطار معياراً للحكم على سياساتها)(٥) .

مثلما أن عمليات العولمة – والاعتراف بوجود مشاكل عالمية والحاجة المتنامية لإيجاد حلول لها – أدت الى تحول منظمات المجتمع المدنى الى جماعات ضغط عالمية تعمل من أجل تحقيق الصالح العام الدولى ، فالتغيرات المناخية والتلوث البيئى والتجارة غير المشروعة والتحولات المالية المشبوهة والأوبئة – قد أجبرت معظم منظمات المجتمع المدنى التى كانت تتوجه سابقاً بوجهات قومية على التحول الى جماعات ضغط دولية مثلما هى كذلك على مستوى صنع القرار الداخلى.

وهناك ظواهر أخرى فى العولمة أثرت على فاعلية منظمات المجتمع المدنى من قبيل تطور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، والتى ساهمت فى الحوار العالمى عبر البريد الإلكترونى بين مختلف المنظمات والأفراد والشعوب ، والتى تتشارك فيما بينها فى المصالح والاستراتيجيات .

ثالثاً: التنمية في إطار القطاع الثالث أو الأهلي:

يتميز القطاع الثالث أو القطاع الأهلى كما يسمى عادة فى البلدان النامية بتجربة بالغة الثراء ويتنوع واسع فى هياكله التنظيمية وتطلق تسمية القطاع الأهلى على هذا القطاع نظرا لوجود وشائج قوية تربطه بالقاعدة السكانية العريضة أو بالقاعدة الشعبية ولوصف مبادرات نابعة عن الأهالى والمجتمعات المحلية بأكثر مما هى نابعة عن الدولة .. ويثير مصطلح القطاع الثالث الذى نستخدمه أخذاً بالاصطلاح العالمى الشائع – الى مجموعة من المنظمات تنبع من مبادرات المواطنين الخاصة وتحتل موقعا وسطا بين مشروعات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية ، حيث لا تستهدف هذه المنظمات تحقيق الربح بل تسعى فى المقام الأول تحقيق النفع العام فى إطار ما تصدره الحكومات من تشريعات تنظم عمل هذا القطاع .. ويطلق على هذه المنظمات اسم المنظمات التطوعية الخاصة .

ومنذ أوائل السبعينات من القرن الماضى أخذت منظمات القطاع الثالث فى التطور ، واكتسبت أشكالا وهياكل تنظيمية متنوعة .. فعلى الرغم من أن تجربة بعض البلدان العربية فى هذا المضمار تعود بداياتها الى القرن التاسع عشر فقد أخذ هذا القطاع يكتسب أشكالا جديدة خلال عملية الأحياء التى شهدها إبان العقدين الماضيين والتى لا تزال آثارها مستمرة حتى الآن .

ولم تقف هذه التغيرات عند حدود الزيادات الكمية أو التنوع فى الأنماط ، بل أثرت أيضاً تأثيراً جذرياً على مفاهيمه وفلسفته وغيرت من مساره فمفاهيم العمل الخيرى والرعاية الاجتماعية التى كانت تمثل يوما ما العمود الفقرى لأنشطة القطاع الثالث ، حل محلها الآن مفهوما التنمية ومشاركة المجتمعات المحلية كمنهجين أساسيين قادرين على تنظيم دور هذا القطاع .. وبينما كانت مشكلات القطاع الثالث وفعاليته لا تحظى فى الماضى بالاهتمام الا من جانب قلة محدودة ، اتسع الاهتمام الآن بهذه القضية ليشمل جماعات عديدة ومتنوعة سواء من الجمهور أو من المسؤلين .

وهذه التغييرات التى شهدها القطاع الثالث ناجمة الى حد كبير عن التغييرات الاجتماعية والاقتصادية ، كما تعكس فى بعض الأحيان تغيرات سياسية حيث اتجه بعض البلدان الى الأخذ بنظام التعددية السياسية وهى - على أية حال - تغيرات لا يمكن تجاهلها لأنها تعكس اتجاها عالميا نحو تعظيم دور القطاع الثالث والمنظمات الدولية غير الحكومية فى التصدى للمشكلات المتصلة بالنمو السكانى ، والتوزيع ، والبيئة ، والجماعات المعوزة أو المهمشة ، وحقوق الإنسان . الخ .

وحين نتساءل عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى أدت الى هذا التغير فى وضع القطاع الثالث فى البلدان العربية ، سنجد أن العوامل الرئيسية يمكن ان تقسم الى مجموعتين : تتصل الأولى بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية التى أنتجتها معظم البلدان النامية فى السنوات الأخيرة ، على حين تتصل الثانية بالتغيرات التى حدثت فى البنية السكانية ومن ثم فى احتياجات الشعوب ومتطلباتها .

لقد تبنى معظم الحكومات النامية سياسات مالية ونقدية تستهدف علاج مشاكل التضخم والمديونية ، وهو ما أفضى الى انخفاض نسبى فى الأنفاق الحكومى على الخدمات العامة كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية .. وعلى هذا النحو ، تعزز دور القطاع الثالث فى تلبية جانب من احتياجات السكان .. فقد كان طبيعياً أن يقوم كل من القطاع الثالث غير الهادف للربح والقطاع الخاص بسد هذا النقص فى دور الحكومات.. ولا شك أن السياسات الحكومية قد شجعت القطاع الثالث على سد الفجوة أو الفجوات الناجمة عن السياسات العامة لا سيما فى مجالات الرعاية الصحية والتعليم ورعاية المجموعات المعوزة .

ومن ناحية اخرى كان لاتجاه بعض البلدان العربية كمصر وتونس والمغرب والجزائر ، نحو الخصخصة أثر ايجابى فى توفير بيئة مواتية للقطاع الخاص بشتى منظماته سواء منها الساعية الى الربح أو غير الساعية إليه .. فخلال السنوات الأولى ، أدت هذه السياسات - بحكم طبيعتها ذاتها - الى تهميش قطاعات معينة من السكان وارتفاع فى معدلات البطالة وزيادات فى الأسعار وتدهور فى الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة .. ومن هنا ، كان من الطبيعى ان تؤدى هذه السياسات الاقتصادية

الى تعميق دور القطاع الثالث وتوسيعه ليشمل مجالات جديدة من النشاط (لا سيما فى مواجهة البطالة ومشكلات الفقر واعادة التأهيل) .

وفى الوقت الذى كانت فيه الحكومات فى الدول النامية ماضية بحماس فى تطبيق سياساتها لتخفيض الانفاق العام على الخدمات العامة ، ارتفع معدل الزيادة السكانية.

ومن البديهى أن يستدعى هذا النمو السكانى زيادة فى الاحتياجات خاصة وأننا بصدد مجتمعات يغلب عليها صغار السن (يشكل الصغار دون الخامسة عشر مايزيد على ثلثى السكان) ، وهى احتياجات تخفق الحكومات عادة وتخيفها .. ويفسر هذا التركيب العمرى للسكان اتجاه المنظمات الأهلية إلى التركيز على قضايا الطفولة وقضايا المسنين بوجه عام .. فهذه الظروف هى التى تفسر ما تلقاه قضايا تنظيم الاسرة وعمل الاطفال ، والاطفال المشردين وغيرها من القضايا المماثلة ، من اهتمام متزايد فى البلدان النامية .

كذلك يتعين علينا أن نؤكد الدور البارز الذى لعبه القطاع الثالث فى أعمال الإغاثة فى البلدان التى تعرضت لمصاعب من جراء الكوارث الطبيعية أو البيئة أو الحروب (كلبنان وفلسطين وأفغانستان والسودان) .. وقد تميزت أنشطة هذا القطاع بالمرونة فى مواجهة المشكلات والأوضاع المختلفة.

القطاع الثالث : نظرة عامة

تحتل منظمات القطاع الثالث فى البلدان النامية ، شأنها فى الغرب ، موقعاً وسطا بين المنظمات الحكومية والمشروعات الخاصة التى تستهدف الربح .. ذلك أن القطاع الثالث يشمل فى هذه البلدان الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة غير الساعية للربح والتى تعمل فى مجالات الخدمات والرعاية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية وأعمال الإغاثة.. ومن هنا ، فإن دور الجمعيات الأهلية فى البلدان النامية يتشابه الى حد كبير مع دور مثيلاتها فى البلدان الغربية ، على الرغم مما قد يوجد من اختلاف فى التسميات ،غير أننا يجب أن نشير إلى الأدوار الفاعلة لبعض

الجمعيات والبعض الآخر غير الفاعل الذى قد يكون لأسباب ذاتية شخصية أكثر من النفع العام، والعبرة هنا ليس بعدد وحجم مثل هذه الجمعيات بقدر فعاليتها وأغراض القائمين عليها.

واذا كان هناك الكثير من أوجه الشبه بين الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، فإن ثمة فارقا طفيفاً يميز بينهما فى البلدان النامية ، فالمؤسسات تعتبر أكثر تعقيداً ، وقد تضم أحياناً عددا من المنظمات لكن الفارق الأهم هو أن المؤسسات يقوم كيانها وتمويلها على اعتمادات تخصص للأنشطة الإنسانية أو الثقافية أو الاجتماعية ، فى حين تعتمد الجمعيات – رغم أنها قد تسعى لنفس الأهداف التى تسعى إليها المؤسسات – على الدعم الحكومى والهيئات والتبرعات واشتراكات أعضائها دون أن يستند كيانها على تخصيص مال محدد لتحقيق أهدافها.. فأعضاء الجمعيات أشخاص طبيعيون وليسوا أشخاصا اعتباريين كما هو الحال فى المؤسسات (التى قد تضم عددا من المنظمات) .. وعلى هذا تعتبر الجمعيات والمؤسسات الخاصة الساعية للمنفعة العامة أقرب الأشكال التنظيمية الى مفهوم المنظمات التطوعية الخاصة ، من حيث هو مفهوم عام يشمل مختلف الكيانات التنظيمية العاملة فى نطاق القطاع الثالث سواء كانت منظمات خيرية أو منظمات للخدمة العامة أو منظمات غير حكومية .

ويمكن القول ، بوجه عام ، أن النشاطات التى يضطلع بها هذا القطاع تتمثل فى :

* رعاية الامومة والطفولة .
* رعاية الاسرة .
* رعاية المسنين والمعوقين والأيتام .
* الأعمال الخيرية .
* الرعاية الاجتماعية والصحية .
* الأنشطة الثقافية والتعليمية والفنية والأدبية والبيئية .
* أنشطة تعزيز الصداقة فيما بين الشعوب .

* الأنشطة الدينية(تعليم الدين وتحفيظ القرآن وتنظيم الحج) .

* حماية الأحداث فى المؤسسات العقابية والسجون .

* التدريب المهنى .

* تنمية المجتمعات المحلية .

* تدريب المرأة .

* توثيق العلاقات بين الجيران أو زملاء العمل .

* الدفاع عن حقوق الانسان .

اذا كانت هذه الأنشطة هى الأنشطة الشائعة لمعظم الجمعيات الأهلية فى البلدان ، فان هناك أنشطة معينة تتميز بها بعض البلدان دون الأخرى ، وهذه الأنشطة قد تكون نابعة من الظروف الخاصة لبلد معين (كالحروب أو الكوارث الطبيعية أو من تفاقم المشكلات الاجتماعية أو الاقتصادية ، كما قد تكون نابعة من تجربة تاريخية أو اجتماعية خاصة) .

ففى السودان ، مثلا ، أدت الظروف الناتجة عن الجفاف والمجاعة والحرب فى الجنوب إلى ظهور عشرات من المنظمات التى تقدم الأغذية ومواد الإغاثة الى السكان فى المناطق المنكوبة .. ومع تزايد الوعى بالأخطار البيئية ، أخذت المنظمات المعنية بشؤون البيئة فى الانتشار ايضا .. كذلك أنشئت فى مصر منظمات طوعية خاصة للتصدى للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، فتم انشاء ٣٢ جمعية لمكافحة تعاطى المخدرات الذى تفشى تفشياً خطيرا بين الشباب .

وفى اليمن أدت الظروف البيئية الصعبة إلى نشوء عادات وتقاليد معينة دعمت دور التعاونيات بحيث جعلت منها الدعامة الرئيسية لمنظمات القطاع الثالث هناك واذا كانت التعاونيات ، فى تجربة الغرب ومفهومه ، تعتبر حالة حدية تقف على الخط الفاصل بين المنظمات التطوعية والمنظمات الهادفة الى الربح ، فان التعاونيات فى حالة اليمن تمثل جهدا جماعيا وعملا طوعيا نابعا من مبادرات شعبية .. وهى

تنهض بدور بارز فى سد احتياجات المجتمعات المحلية فيما يتعلق ببناء المدارس والمستشفيات والطرق والمساكن .. أما الدور الذى تنهض به الجمعيات الأهلية فى[٦] :

الصلات الدولية:

حتى وقت قريب كان التعاون بين برنامج الامم المتحدة الانمائى والجمعيات الأهلية بالدول النامية يوجه من خلال الحكومة وأجهزتها .. أما اليوم، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى يتعاون بشكل مباشر مع منظمات طوعية خاصة .. فالمنظمات تتقدم الى الأمم المتحدة بمقترحات بمشروعات مع بيان الهدف من هذه المشروعات وتقدير الدعم اللازم (مالى أو فنى أو كليهما) وثمة أعداد لا حصر لها من هذه المشروعات يجرى حاليا تنفيذها فى مجالات الأمومة ورعاية الطفل والبيئة والسكان وتنمية المجتمعات المحلية وفى مجالات أخرى مماثلة .. وهكذا أصبحت العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والمنظمات الطوعية الخاصة علاقة مباشرة ، الأمر الذى يعد خطوة هامة فى عملية تقوية الروابط التى تربط المواطنين العاديين بالمنظمات الطوعية الخاصة من جهة وبالأمم المتحدة من جهة أخرى .

وثمة منظمات ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة تقيم علاقات مع المنظمات الطوعية الخاصة فصندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة (اليونسيف) يتعاون فى مشروعات تتصل بالأطفال .. وتشارك منظمة العمل الدولية عددا من المنظمات العربية فى تنفيذ برامج تستهدف تحسين التدريب والارتقاء بالمهارات المهنية .. ويعمل البرنامج العالمى للاغذية مع منظمات تطوعية فى تنفيذ برامج التغذية وتشارك منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة (اليونسكو) منظمات محلية فى أنشطة ثقافية وعلمية .. كما تشارك منظمة الصحة العالمية فى مجالات تتعلق بالصحة ، بما فى ذلك مشروع للتنمية الريفية يجرى تنفيذه فى عدد من البلدان العربية .. كذلك يتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان فى مجالات السكان والمرأة والتنمية .

وتتعاون المنظمات الدولية غير الحكومية مع المنظمات فى البلدان النامية فى

مجالات مختلفة ، كما توجد اتحادات مهنية أعضاء فى اتحادات دولية ..وعادة ما تعمل المنظمات غير الحكومية من خلال مكاتب أو فروع محلية .. أما المنظمات التى لا توجد لها مكاتب أو فروع فأنها تقدم للجمعيات الأهلية الدعم الفنى والمالى(٧) .

رابعاً : منظمات الخدمة والرعاية الاجتماعية الدولية :

تلعب المنظمات المهنية فى الخدمة الاجتماعية خاصة ذات الطابع العلمانى Secularبدعم ومساعدة المنظمات الاجتماعية فى الدول النامية ومنها Africare وكذلك Care , World Visionبجانب تبنيها لمساعدة الجماعات اللاتينية الأصلية وللمهاجرين ، تقدم الدعم والخدمات الاجتماعية للفقراء بكافة صورها مثلاً :

رابطة أو اتحاد الطفولة فى كومبيا يوفر ويقيم منتديات أو شبكات اجتماعية للنساء وتشجيعهم على إقامة المشروعات الصغيرة المدرة للدخل والتى تحقق لهم الاستقلالية .

أيضا تقدم منظمة الأمم المتحدة ومن خلال وكالاتها ومنظماتها الفرعية جهودا جبارة فى دعم مساعده الدول النامية خاصة الفقيرة منها (دعم مالى – فنى –خبره) أيضا تهتم الأمم المتحدة بإجراء الدراسات والإحصاءات وجمع المعلومات من كافة الدول النامية منها تقارير ومسوح البنك الدولى ، تقرير الأوضاع الاجتماعية الدولية ، تقارير اليونسيف، منظمة اللجنة العالمية وكتيب الإحصاءات الصادر عن الأمم المتحدة ومنها UNDPويقصد به برنامج الأمم المتحدة وهو آداه تنموية جيده حيث يقدم البرنامج الخبرات والمهارات الكافية للدول النامية لمساعدتها على تحقيق أو إنجاز برامج التنمية وكذلك هناك صندوق الأمم المتحدة للسكان والذى يجرى دراسات وأبحاث سكانية (ديوجرافية) ويساعد على وضع دراسات وبرامج لخدمات تنظيم الأسرة فى دول نامية عديدة للتغلب على مشكلة الانفجار السكانى وكذلك هناك صندوق الأمم المتحدة للتنمية الرأسمالية UNCDFوالذى يقوم بمنح القروض منخفضة الفائدة للدول النامية أيضا وبخلاف ماسبق فهناك برامج معينة عديدة متخصصة تقدمها الأمم المتحدة للدول النامية الأقل نموا، منها منظمة الأمم المتحدة

للإغاثة من الكوارث UNDRO وهى وكالة متخصصة تبحث فى حياة الناس الذين يعيشون خارج حدود أوطانهم وتدافع عن حقوقهم وكذلك هناك برنامج الغذاء العالمى WFP بهدف تجميع فوائض المحاصيل الزراعية وتوجيهها للدول الفقيرة(٨) .

خامساً : الاندماج في مجالات الخدمة الاجتماعية الدولية :

أسهل الطرق وأبسطها للاندماج فى مجالات الخدمة الاجتماعية الدولية هو عن طريق التطوع فى ممارسة تلك الأنشطة أو الحصول على عمل مدفوع الأجر فى إحدى المنظمات الدولية المهنية للخدمة الاجتماعية.

وعندما تمارس خدمة اجتماعية ذات طابع دولى فأنت كأخصائى اجتماعى بحاجة ماسة لاجادة لغة أجنبية وتفهم الثقافات والعادات ، تاريخ الشعوب التى تعمل معها أو لأجلها مع ضرورة تحليل مسبق عن أى فروض منطقية قد يكون ذهنك أو عقلك قد تأثر بها .. أى ضرورة التخلى عن أى تحيزات أو توجهات نفسية أو عقلية قبل العمل بمعنى آخر أن التطوير يقع على الأخصائى أولاً قبل الحديث عن تنمية الآخرين .

ويجب أن يقتنع الأخصائى الاجتماعى بأن أساس التنمية هو البعد المحلى وان أى حلول تنموية للدول النامية أو المتخلفة موجودة ضمن ثقافات أو تقاليد تلك المجتمعات وليس بالضرورة ان تكون من الخارج ، وأن ما يصلح للمجتمعات الغربية ليس بالضرورة يصلح للمجتمعات النامية مع ضرورة أن يراعى الاخصائى الاجتماعى الفوارق الثقافية ، والقيمية بين البيئات أو المجتمعات النامية و المتقدمة وان يبذل قصارى جهده لمساعدة شعوب تلك الدول على تحقيق التنمية وفقاً للاعتماد على الذات ، بالجهود والأفكار المحلية واحترام تقاليدهم وثقافتهم وقيمهم ودعمهم بقدر المستطاع بالخبرات والمهارات ، البعد عن فرض توجهات الاخصائى على أولئك الناس ، ضرورة استخدام منطق الاقتناع والمناقشة والتحليل ، إتاحة الفرصة للجماعات والمنظمات المحلية مع إطلاق المبادرات الخلاقة وتنمية الثقة بقدراتهم .

ان العلاقة الأكيدة على وجود خدمة اجتماعية دولية هى قدرة الاخصائى على التواصل أو التعامل مع ثقافات أو أنساق قيم مجتمعية مختلفة وهؤلاء يعبرون عن آمالهم وطموحاتهم ويعبرون عن مشاعرهم ومشاركتهم فى مشاعرهم ، اذهب إليهم فى أماكن معيشتهم ، اقضى أوقاتك معهم ومشاركتهم احتفالاتهم الدينية والعقائدية وحاول أن تكون قريبا منهم ، اصغى جيدا لقضاياهم والى مشكلاتهم ، إجمع بقدر ما تستطيع المعلومات التفصيلية عنهم ، ساعدهم على الاعتماد على الذات اذا احتاجت دعم خارجى لا تتردد فى طلبه من المؤسسة أو من المؤسسة التابعة لها[٩] .

سادساً : الخدمة الاجتماعية الدولية وتحسين نوعية الحياة:

للخدمة الاجتماعية الدولية مساهمتها الفاعلة من خلال دورها التنموى فى تحسين نوعية الحياة وقياسه والارتقاء بمعدلات مؤشراته ، وقد يكون ذلك الهدف الأول للخدمة الاجتماعية حيث يرتبط تحسين نوعية الحياة بتحقيق الرفاهية كما تساهم الخدمة الاجتماعية خاصة فى ممارساتها على المستوى الأكبر فى حسن توظيف وتوجيه رأس المال الاجتماعى وبناء الإنسان فى المجتمع واكتشاف وتنمية قدراته هذا ولايمكن ان يكون رفاهية الفرد هى رفاهية المجتمع .. لذا لا يمكن ان تكون مقاييس رفاهية الفرد متساوية مع مقاييس الرفاهية الاجتماعية لان الكل أكثر من مجموع هذه الأجزاء الفردية .. اما المقاييس الرائجة فهى مقاييس اقتصادية وقد تكون اقتصادية اجتماعية وتقيس فقط ما يمكن قياسة بسهولة وتستخدم المستويات التعليمية التى تم تحقيقها والحالة الصحية والسكانية والدخل والمصروفات والعمالة كمقاييس للرفاهية الاجتماعية وذلك لأنها ترتبط مع فرص الحياة .. وعلى أية حال فإن هذه المقاييس تتعامل مبدئيا مع مواقف للأفراد أو الأسرة لكنها ليست بمزايا جماعية أو علاقائية ولذلك فانها لا تقدم سوى جزء من الصورة[١٠]

توجيه الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية نحو نوعيه الحياة وتحسين مؤشراتها وقياسها بهدف الارتقاء بنوعية الحياة باعتبار رأس المال الاجتماعى جزء من التقدم والرفاهية،والتركيز على الفئات المهمشة فى المجتمع ،والانطلاق من الحقوق الانسانية، وإستهداف التنمية المستدامه من البرامج والمشروعات التنموية، بما

يؤكد دور الخدمة الاجتماعية الدولية فى تحسين نوعية الحياة لدى الشعوب والفئات السكانية الأقل دخلاأو تعرضا للاضطهاد،وزيادة الدخل بالاعتماد على الذات ،وتوفير الحماية والمساواة الاجتماعيةبما يعزز الشعور بالمواطنة، ولتحقيق المجتمع العادل، والرفاه الاجتماعى.

حيث يمثل مقاييس الرفاهية الى ما نسميه بالاقتصاد الاجتماعى وهى مقاييس قاصرة لقياس الرفاهية ونوعية الحياة ورأس المال الاجتماعى .

ويمكن استخدام مقاييس رأس المال الاجتماعى لتقييم شعور الافراد ومن ثم التنبؤ بما يمكن ان يفعلوه وهى مقاييس محدودة بطبيعتها حيث يفترض وجود ارتباط بين البيانات الاقتصادية ذات المعدلات المرتفعة والرفاهية الاجتماعية وذلك لتقييم الموقف من التنمية حاضرا والى أن تسير مستقبلاً ، نظرا لسهولة قياس المتغيرات الاقتصادية والتى غالبا ما تكون مضلله.

ويمكن للخدمة الاجتماعية أن تساهم فى تقييم مجموعة من المقاييس كمؤشرات لجودة العمليات الاجتماعية والعلاقات وبين الفرد والأسرة بل تتعدى ذلك الى العلاقات بين الناس .

سابعاً : الخدمة الاجتماعية الدولية والوقاية من الفقر :

ويتركز ذلك فى الدور الوقائى والإرشادى للخدمة الاجتماعية حيث يستهدف بصورة غير مباشرة الوقاية من الفقر ومنع الفقر مستقبلاً حيث توجد برامج تتبنى نهج تقليص الفقر ، وهذه الجهود قد تشمل المنافسة بين الأخصائيين فخلال هذه البرامج يستخدم الأخصائيون الاجتماعيون المعرفة الخاصة بالتنمية البشرية ، والتدخلات المبكرة قد تشمل برامج التغذية قبل الولادة وبعد الولادة والتعليم المبكر مثل برامج خطوة للأمام – الرعاية الصحية لمنع الإعاقة الصحية .

لذا يمكن القول أن الأخصائيين الاجتماعين يلعبون دورا هاما فى تعليم الآباء من خلال تقديم المعلومات الخاصة بمتطلبات النمو الصحى ومساعدة الآباء فى استراتيجيات التربية السليمة .

كما يلعب الأخصائيون الاجتماعيون أدوارا هامة في المدارس الحكومية والموجهة نحو زيادة المواظبة على الحضور – تنمية التعاون بين المدرسة والمنزل – ومساعدة المدرسين في التعامل مع المشكلات السلوكية للطلاب – وإرشاد الطلاب للمشكلات التي قد تؤثر على إنجازهم التعليمي وهناك تدخلات أخرى تهدف لخفض تأثيرات الفقر من خلال زيادة مهارات التنافس الاقتصادي ، فاذا عاني الناس من الفقر سيقدرون قيمة المال وسيحافظون عليه وتشمل هذه المهارات .. إدارة المال – التسوق منخفض التكلفة – استخدام النظام التبادلي والذي يعتمد على نظم الدعم الاجتماعي لتوفير البضائع اللازمة والخدمات دون استخدام العملات المالية[١٢] .

إن جهود الخدمة الاجتماعية الدولية للوقاية والحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة، يتبين في العديد من النماذج التنموية والبرامج والمشروعات الدولية هنا وهناك في العديد من الدول النامية،والدول التي تعاني من أزمات كالجفاف والمجاعات والمشردين نتيجة الكوارث الطبيعية والتي تعتمد على إستراتيجية ونموذج التنميةالمحلية في الخدمة الاجتماعية الدولية.

وبعض هذه النماذج يمكن أن يمثل حركة إجتماعية من خلال التركيز على تعزيز ونشر ثقافات معينه كحقوق المرأة والطفل، والمساواة، والديمقراطية ،والاعتماد على الذات ،والاستثمار الأفضل لموارد البيئة الطبيعية والحفاظ عليها واستمراريتها وغيرها.

ثامناً :الدور التنموي للخدمة الاجتماعية الدولية :

(١) في مفهوم الخدمة الاجتماعية التنموية :

ترتبط الخدمة الاجتماعية بالتنمية ارتباطا مباشرا وغير مباشر من خلال الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية مع العملاء ووحدات تعاملها أفراد وجماعات ومجتمعات في مجالات الممارسة المهنية المتعددة .

ومن ثم فان الخدمة الاجتماعية التنموية هي الممارسات المهنية المباشرة وغير المباشرة التي تتعامل مع الأفراد والجماعات والمجتمعات لبناء أو إعادة بناء قدرات

العملاء وتدعيم راس المال الاجتماعى للمشاركة الفاعله بهدف تحسين نوعية الحياة فى إطار سياسات اجتماعية تدعم المساواة والعدالة الاجتماعية وتعدد الخيارات والفرص المتاحة .

(٢) أولويات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية التنموية :

تساهم الممارسات المهنية للخدمة الاجتماعية بشكل مباشر أو غير مباشر فى الارتقاء بنوعية الحياة ومستوى التنمية الاجتماعية فى المجتمع غير أن الظروف والمتغيرات العالمية الجديدة تعكس أهمية ودرجة أسبقية لممارسات مهنية يجب أن تركز عليها الخدمة الاجتماعية ومنها :-

١ . الممارسة المهنية مع منظمات المجتمع المدنى .. وتفعيل هذه المنظمات محليا ودوليا لمساهمتها الفاعلة فى التنمية ، ومن ثم لا يكون التركيز فقط على زيادة كم المنظمات فى القطاع الثالث بقدر تدعيم فعالية منظمات هذا القطاع وتنشيطه ، وتدعيم الثقافة المدنية لدى أفراد المجتمع ، وتفعيل دور الشبكات الإقليمية والدولية لهذا القطاع بهدف المساهمات الفاعلة لمنظمات المجتمع الدولى فى التنمية.

٢ . صياغة سياسات رعاية اجتماعية .. تساهم بدور ملحوظ فى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وعدالة توزيع عائد التنمية ، وتدعيم المواطنة .

٣ . الاهتمام بمنظمات الخدمة الاجتماعية الدولية ، وتفعيل أدوارها فى التنمية وخاصة لدول العالم الثالث .

٤ . تفعيل دور ومفهوم الخدمة الاجتماعية الدولية ، وذلك من خلال إسهاماتها فى تبادل الخبرات والتجارب وتدريب الأخصائيين الاجتماعيين وخاصة بين الدول النامية .

٥ . الممارسة المهنية لبناء القدرات أكثر من إعادة بنائها .. ويتأتى ذلك من خلال الاهتمام بالممارسة المهنية فى مجال الطفولة والمرأة ، وبناء القدرات المؤسسية لمؤسسات الرعاية الاجتماعية المختلفة .

٦ . الممارسة المهنية مع كل الفئات المجتمعية السوية وغير السوية .. مع تركيز أولوية الممارسة المهنية مع الفئات الضعيفة في المجتمع كالفقراء ، المسنين ، المرأة بهدف تحقيق العدالة والمساواة والأمن الاجتماعي في المجتمع .

(٣) مستويات التدخل المهنى للخدمة الاجتماعية التنموية :

تتضمن مستويات التدخل المهنى للخدمة الاجتماعية المستويات الثلاث التالية:

١ . المستوى المصغر Micro

ويركز التدخل في هذا المستوى على الفرد والأسرة بما يتضمن من معارف ومهارات وخطة للتدخل بمشاركة العميل وتقييم التدخل[١٣] .

وتركز الخدمة الاجتماعية التنموية فى هذا المستوى على مواجهة المشكلات الفردية التى قد تؤدى الى فقر الفرد أو الأسرة مستقبلاً كالتسرب الدراسى ، الإدمان ، التفكك الأسرى وغيرها ويعتبر ذلك وقاية من الفقر مستقبلا وتقوية وتمكين العملاء .

كما تهتم الخدمة الاجتماعية التنموية فى تدخلها فى هذا المستوى على تنمية القدرة الذاتية للأفراد والأسرة وخاصة الأسرة الفقيرة كالمرأة المعيلة وغيرها وهنا يأتى دور الخدمة الاجتماعية فى التدريب والتأهيل واكتشاف وتنمية القدرات وبناء أو إعادة بناء مثل هذه القدرات بهدف تنمية القدرة الذاتية والاعتماد على الذات .

كما تساهم الخدمة الاجتماعية التنموية مساهمة فاعلة فى التنشئة الاجتماعية للأبناء وتدعيم ثقافة المجتمع المدنى لديهم وثقافة المشاركة والاعتماد على الذات ، والديمقراطية كمتغيرات حاكمة فى مستقبل التنمية فى العصر الراهن .

٢-المستوى المتوسط Mezzo

وتركز الخدمة الاجتماعية فى هذا المستوى على الممارسة والتدخل المهنى مع الجماعات الصغيرة ذات العلاقات القوية كزملاء العمل والجماعات الوقائية والإنشائية والعلاجية ، والمؤسسات التى تؤثر على العميل كالمدرسة والإدارة الاجتماعية ، وذلك بما تتطلبه من معارف ومهارات[١٤] .

وتساهم الخدمة الاجتماعية التنموية فى هذا المستوى من خلال تنمية وتبادل الخبرات والمعارف ، وتنمية المهارات ، وتغيير بعض القيم والاتجاهات التى تعوق عملية التنمية ، وغرس القيم والاتجاهات الإيجابية المدعمة لعملية التنمية ، وتدعيم الثقافة الديمقراطية والأسلوب الديمقراطى، الانتماء ، التطوع ، كما ان هناك جماعات قد تنشأ داخل منظمات المجتمع المدنى ذاتها تساهم فى دعم عمليات التنمية ومقدماتها.

٢ . المستوى الأعم Macro

وتركز الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وتدخلها على هذا المستوى فى المجتمعات الصغيرة كالحى والجيرة والمؤسسات ، ثم المجتمع الأكبر كالإقليم ومستوى الدولة ككل(١٥) .

وأدت ثورة المعلومات الهائلة والمتنامية وما أحدثته الميديا وتكنولوجيا ووسائل الاتصالات الى تقريب المسافات بين الدول وهناك اتجاه يرى ان التدخل على مستوى العالم من خلال العلاقات والتفاعلات بين المنظمات والهيئات العالمية والشبكات بين المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولى يندرج تحت هذا المستوى .

وتساهم الخدمة الاجتماعية التنموية فى هذا المستوى من خلال بناء القدرات التنظيمية أو المؤسسية والتنمية والقدرات الذاتية ، وتقدير الحاجات المجتمعية لمقابلتها بهدف تحسين نوعية الحياة ، وحسن استثمار وتوجيه الموارد والإمكانات المجتمعية للتخطيط لتحسين نوعية الحياة ، وتفعيل منظمات المجتمع المدنى ، وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية والتى تتوافق مع المتغيرات المجتمعية .

تاسعاً : التدخل المهني لتحسين ظروف الفقراء (١٦):

لا يزال الفقر مشكلة اجتماعية فى حاجة لتدخل الخدمة الاجتماعية وابتكار الاستراتيجيات والتكتيكات لتحسين ظروف الفقراء ويلعب الأخصائيون الاجتماعيون أدوارا أساسية فى برامج تحسين ظروف الفقراء :

١ . مهارات الممارسة العامة وأساليبها :

يعيش الفقراء فى ظروف اجتماعية غير مقبولة ونوعية حياة منخفضة وفى بيوت مزدحمة ومبانى قديمة ومواردهم ضعيفة كما انهم يفتقدون السيطرة على حياتهم وذلك لانهم لا يملكون المال الكافى لمقابلة حاجاتهم الأساسية ، فهم يقلقون نتيجة للتفكير فى الطعام – المسكن – الإيجار خاصة مع نقص مواردهم وغالبا ما يلوم الآباء أنفسهم لعدم قدرتهم على توفير الاحتياجات الأساسية لأطفالهم، ولأنفسهم، وأسرهم .

وقد يظهر هذا التوتر أو القلق بأشكال عديدة منها الخوف مثلا ، نتيجة العيش فى منطقة غير آمنة وعدم القدرة على الانتقال الى منطقة أخرى وقد ينتج التوتر أيضا نتيجة للنقص فى السيطرة على الظروف الشخصية وقد أشار الباحثون فى مجال الصحة العقلية الى مؤثرات العيش فى ظروف فقيرة وتأثيراتها السلبية على الصحة ومنها زيادة الشعور بالاكتئاب خاصة لدى الأمهات ، وتستخدم هنا تدخلات للممارسة العامة المعتمدة على عناصر القوة أو (نقاط القوة) فى ممارسة الأخصائيين الاجتماعيين مع عدد من برامج مكافحة ظاهرة الفقر ، وهذه البرامج توجه نحو التغير المباشر للعميل مثل تنمية احترام الذات – تعزيز التمكين للفئات الضعيفة – خلق الإحساس بالأمل فى المستقبل – تطوير الإحساس بالمقدرة الذاتية ، وفيما يلى أساليب التدخل للتعامل مع الفقراء :–

١ . **تحديد وتطبيق عناصر القوة** : حيث يساعد فى تحديد عناصر القوة لدى الفرد – الأسرة – المجتمع ، والأخصائيون الاجتماعيون الذين يعملون طبقاً لمنظور عناصر القوة يفترضون أن الفقراء يؤدون أفضل ما لديهم فى المواقف الصعبة لذا يتعرف الاخصائى الاجتماعى على عناصر القوة التى يمتلكها الفقراء والتى تساعد على أداء ذلك ومثال على ذلك تفوق المشردين فى المهارات التنظيمية .

٢ . **جماعات المساعدة المتبادلة (المساعدة الذاتية)** : وهى توفر نمط من الحوار يسميه فرير " Frireعام ١٩٧٠ العطاء والوعى الجوهرى والتمكن

ويساعد الحوار الجماعى العملاء على إظهار خبراتهم ومشاركة الآخرين فى خبراتهم المشابهة ، ويعتمد هذا الأسلوب على التخيل الاجتماعى لمساعدة العملاء فى الابتعاد عن المشاكل الخاصة المرتبطة بالفقر .

٣ . **تدخلات الشبكة الاجتماعية** : موجهة نحو بناء شبكة عمل اجتماعية وأسلوب تفاعلها الوظيفى ، وتعمل تدخلات الشبكة الاجتماعية على تنشيط مقدمى المساعدة – تسهيل التفاعل الوظيفى لنظام الدعم أو تدريب العملاء على مهارات تنشيط الشبكة الاجتماعية الداعمة .

٤ . **أسلوب التركيز وحل المشكلة** : يركز هذا النمط على تشخيص المشكلات ووصف العلاج، فهو يقدم ميكانيزم لتشغيل أو لتطبيق منظور عناصر القوة من خلال بناء الإمكانات الحالية للعملاء وقدراتهم على حل المشكلات ، وكذلك يتم مساعدة الأفراد فى إيجاد استراتيجيات مفيدة فى التعامل مع المشكلات ، وعند استخدام المنهج المتمركز حول حل المشكلة يجب أن يتزامن معه تدخلات بيئية والتى تساعد الأفراد وتمدهم بالموارد .

٥ . **الأسلوب القصصى** : هذه الطريقة متأصلة فى البنائية الاجتماعية حيث يتم إدراك القصص كأسلوب يقوم به الأفراد لتنظيم حياتهم ، حيث أن تغير أو إعادة تركيب القصة يتيح ظهور تغير فى الحياة الواقعية .

والجانب الهام فى هذه الطريقة القصصية هو إنصات الممارس أو الأخصائى الاجتماعى للرواية الشخصية للعميل .

٦ . **العدالة الاجتماعية** : أن ممارسى الخدمة الاجتماعية الذين يعملون فى برامج مكافحة الفقر يجب أن يدركوا تأثير القهر على الاختيارات الاقتصادية لعديد من الفقراء ، فالاضطهاد على أساس عرقى – جنس – إعاقة – المظهر – التوجه الجنسى ، قد يؤدى لنتائج اقتصادية منها:

– المرتبات المنخفضة – الفشل فى الحصول على وظيفة – كما أن الأطفال الذين يتعلمون فى مدارس فقيرة تتضاءل فرص حصولهم على تعليم جيد وبرامج تعليمية جيدة .

لذا يساعد الممارس الذى يدرك هذه النظم المعوقة فى البحث بإيجابية عن العدالة الاجتماعية وإنهاء الاضطهاد كتدخل فعال لمكافحة الفقر .

(١) الإطار النظرى الموجه للتدخل المهنى واستراتيجيات الممارسة :

تستقى برامج مكافحة الفقر إطارها النظرى على أساس أن البناءات أو المكونات الاقتصادية والقصور الشخصى هما مسببات الفقر .

ففى البرامج المعتمدة على الإدراك البنائى للفقر تميل الممارسة فى الخدمة الاجتماعية الى التنمية الاقتصادية ، وتركز تدخلات التنمية الاقتصادية على تعديل قواعد الرأسمالية الصرفة ، فالبرامج والخدمات البنائية تم تصميمها لتحسين ظروف الأفراد الفقراء .

وفى البرامج المعتمدة على النظريات الفردية الخاصة بالفقر يوجه الأخصائيون الاجتماعيون جهودهم نحو تحسين قدرة الفرد على التفوق داخل نظام الاقتصاد الرأسمالى .

*** الممارسة المعتمدة على نظريات القصور الشخصى عند التعامل مع ظاهرة الفقر :**

أن الأخصائيين الاجتماعيين الذين يتبعون هذا المنحى يواجهون جهودهم نحو تخفيف القصور الشخصى لتحسين قدرة الفرد على التفوق فى سوق العمل لذا تبحث العديد من البرامج عن أساليب زيادة كفاءة الأفراد لتلبية متطلبات سوق العمل .

*** التدخلات التعليمية :**

تستخدم العديد من برامج النموذج التعليمى لتحسين قدرات الشخص وإتاحة العمل ، فالبرامج التعليمية أو التدريبية التى تقيم القدرات التنافسية للعملاء واستعدادهم وتقوم بتعليمهم ومهارات وظيفية وتعليمية جديدة ، والمهارات التعليمية الأساسية قد تشمل الحصول على دبلومة تعليمية أو تعلم القراءة ، والمهارات الوظيفية قد تشمل مهارات خاصة بالعمل أو المهنة مثل برمجة الحاسب .

وتشمل ممارسة الأخصائيون الاجتماعيون فى هذه البرامج إرشاد العملاء ومساعدتهم فى الاتصال بالموارد البيئية للتغلب على معوقات النجاح فى العمل الجديد والتى قد تكون معوقات داخلية أو خارجية ، والمعوقات الداخلية مثل المشكلات الصحية ، والمعوقات الخارجية مثل المواصلات .

جدول يوضح استراتيجيات الممارسة والتدخلات المهنية المعتمدة علي توجيهات النظرية

النظرية	الاستراتيجية	التدخل
القصور أو السبب الشخصى	-التدخل بهدف تنمية قدرات الأطفال لتحقيق كفاية ذاتية مستقبلا. -زيادة المهارات الاقتصادية المتعددة. -تحسن أوضاع الفقر	-القصة(البحث العقلى) -برامج التعليم والتدريب -إدارة المال. -معالجة الاكتئاب وإدمان المخدرات والكحوليات. -توفير سكن وعمل.
القصور أو السبب البنائى	-التنمية الاقتصادية -تخفيف سيطرة الرأسمالية -تنمية المجتمع	-إيجاد المزيد من الوظائف. -توفيرالوظائف عاليةالراتب. -رفع الحد الأدنى للأجور. -تحسين أحوال الفقراء فى: التأمين الصحى للأطفال- الاسكان العام- رعاية الطفل- -توفير التأمين الاجتماعي فى توفير الرعاية الصحية والتأمين الاجتماعى-حماية الأخصائيين من التمييز فى سوق العمل-العمل الايجابى للمعاقين-رعاية المعاقين- سياسة رعاية الأسر -التدخل فى أزمات التدهور الاقتصادى:التأمين الصحى- إعانة الفقراء أثناء الكوارث- رعاية الأطفال أثناء غياب أحد الوالدين -مساعدة الناس للقيام بأعمال خاصة بهم

المراجع:

إعتمد هذا الفصل بصفة أساسية على:

-طلعت مصطفى السروجى،الخدمة الاجتماعية والطريق الثالث ،مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية،كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد(١٤) ،إبريل،٢٠٠٣، ص ص: (١٦٦-١٩٠).

(1) Almond & Iverba The Civic Culture, Political Attitudes and Democracy in Five Nations Boston : little, Brown and Company 1965, p (277) .

(2) Al-Sayyid A Civil Society in Egypt in Norton A.. (ed). Civil Society in the Middle East, New York E.j.Brill, 1995, pp (270 - 272).

(3) David Dollar. Globali Zation, Inequalaity and Poverty, World Bank, Nov.. 2001 .

(4) Ann Clark al. The Sovereign of Global Civil Society, World Politics, vol.51,Oct. 1998,p.p. (1-35)

(5) AMcGrew The Trans formation of Democracy : Globalization and Territorial Democracy Cambridge : Polity Press, 1997 p.p (231-251) .

(٦) أمانى قنديل ، القطاع الثالث فى العالم العربى ، التحالف العالمى لمشاركة المواطنين ، ترجمة احمد هيكل وآخرون ، سيبكوس ، دار الكتب القومية ، ١٩٩٤ ، ص ص) ١٥١-١٥٢) .

(٧)المرجع السابق ص ص : (٨٤ - ٨٥)

(8) William G. Brueggemann The Practice of Macro Social Work, Brooks / Cole, 2001 . p p :(410-416) .

(9) I bid . p p : (419-422)

(10) Richard Eckersley, Measuring Progress, Csiro Publishing, 2001 p 158.

(11) I Bid p p :(161-166)

(12) Paula Allen Meares & Charles Garyin, The Hand Book of Social Work Direct Practice, Sage Publications I nc., London, p p :(528 - 529) .

(13) Louise C. Johnson . Social Work Practice . A Generalist Approach. Allyn and Bacon . Boston . 1992.

(14) I Bid .

(15) I Bid .

(16)Palula Allen Meares & Charles Garyin , op. Cik., p p:(529 - 531).

(١٠)

الفصل العاشر

الرعاية الاجتماعية الدولية ومنظماتها

الفصل العاشر

الرعاية الاجتماعية الدولية ومنظماتها

أولا: نشأة ومفهوم الرعاية الاجتماعية الدولية:

يستخدم إصطلاح الرفاه الاجتماعي في أمريكا والدول المتقدمة، بينما إصطلاح التنمية الاجتماعية أو الرعاية الاجتماعية التنموية في العمل الدولي حيث يكون التركيز علي التنمية وتنامي هذا التركيز مع حاجات وأوضاع الدول المستقلة في آسيا وإفريقيا في أواخر الخمسينات والستينيات من القرن العشرين،وللرعاية الاجتماعية شروط مشتركة تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة كذلك للتطوير والتنمية، وتستخدم في العمل الدولي لتأكيد التنمية.

وترتبط بذلك الرعاية الاجتماعية بالتنمية في علاقة متبادلة كل منها قد يكون سببا في وجود وفعالية الآخر،ولذا كان الاهتمام المتنامي بالرعاية الاجتماعية الدولية والتنمية الاجتماعية الدولية في سياق وخط مستقيم واحد.

وتركز التنمية علي التصنيع والنمو الصناعي والاقتصادي كاستراتيجيات لتحقيق مستويات مرتفعة من المعيشة وتطوير البنية التحتية للأرض والسكان وفقا لنظرية التحديث الكلاسيكية.

وحظيت التنمية الاجتماعية بالاهتمام بعد إعلان الأمم المتحدة في ١٩٦٠ العقد الأول للتنمية، وإعتمدت علي مفهوم الاهتمام بالأشكال والحاجات الاجتماعية لتحقيق التقدم الاقتصادي،وتحديد الموارد،والبحث عن إستراتيجيات تحافظ علي إستمرارية التنمية،والتفاعلات والعمليات الاجتماعية والاعتبارات البيئية.

وتضمنت مجموعة من الأبعاد تركز عليهاوهي،المساواة،الجودة،تأكيد الحاجات الأساسية،الاهتمام بالعمليات الاجتماعية،نماذج المشاركة، والجهود المماثلة للرعاية الاجتماعيةالتنموية لتشجيع الانسان للاعتماد علي نفسه والمشاركة في إتخاذ القرار، ولذا وصفت منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية بأن أدوارها تنمية إجتماعية أوالرعاية الاجتماعية الدولية التنموية.

ويقصد بالرعاية الاجتماعية التنموية الجهود الانسانية لتنمية الاعتماد علي الذات والمشاركة في إتخاذ القرار.(١)

ونستخلص مما سبق أن الرعاية الاجتماعية الدولية، هي الجهود الانسانية من خلال منظمات دولية،للتدخل في المواقف والمشكلات الدولية، لتحقيق أهداف وأغراض المنظمات الدولية في إطارسياق القانون الدولي والاتفاقات والمعاهدات الدولية،وإستراتيجيات السياسة الاجتماعية الدولية، لتحسين نوعية حياة الانسان في الكون،وحماية حقوقه وحرياته،وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية،والمشاركة الديمقراطية.

والرعاية الاجتماعية الدولية وفقا لهذا المفهوم رعاية تتسم بأنها:

١-تقدم من خلال منظمات دولية أيا كان نوعية هذه المنظمات.

٢-تقدم للانسان كمواطن له حق المواطنه العالمية، وكإنسان يعيش مع الآخرين في كوكب واحد.

٣-تركز في أولوياتها علي التدخل في مواقف الكوارث والأزمات لتقديم الخدمات والمساعدات العاجلة،والمشكلات الاجتماعية العالمية للحد من تأثيراتها علي البشر.

٤-تستهدف الرعاية الاجتماعية نشر وحماية الحقوق الانسانية، وتحقيق العدالة والمساواة والديمقراطية،والتمكين والمشاركة، وتحسين نوعية حياة البشر.

٥-يؤثر علي الرعاية الاجتماعية الدولية سياسات الرعاية الاجتماعية العالمية،وتقدم في إطارالقانون الدولي والمواثيق والتعهدات والاتفاقات الدولية،ومن ثم فإنها ليست عشوائية.

٦-أن عائداتها تنموية بالدرجة الأولي من خلال مواجهة المشكلات الاجتماعية ومقابلة الحاجات الانسانية،وتحسين نوعية حياة البشر.

ورغم وجود الرعاية الاجتماعية ومنظماتها قبل الحرب العالمية الثانية، إلا أن

الرعاية الاجتماعية الدولية إتسع وإمتد نشاطها ومنظماتها بدرجة كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية، ويرجع ذلك إلي،ما أصاب أوربا من تدمير نتيجة الحرب، وكفاح الدول النامية للحصول علي الاستقلال، ساعد ذلك الحكومات للإهتمام بتنوع وإتساع الرعاية الاجتماعية الدولية،وفي الوقت ذاته كان الاهتمام المتزايد بدور منظمات الرعاية الاجتماعية في الشؤن الدولية، وخاصة المنظمات الدولية المتخصصة في الرعاية والرفاه الاجتماعي،كمنظمات الأمم المتحدة،والهيئات الحكومية بالولايات المتحدة الأمريكية،والمنظمات التطوعية الخاصة،ودعم دور المنظمات المحلية ذات العلاقات الدولية.(٢)

إن واقع السياق العالمي الجديد يؤكد تعزيز دور منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية فى توفير الرعاية الاجتماعية الدولية لضمان الحقوق والحريات والامتداد التدريجي لأشكال متباينه من منظمات الرعاية الاجتماعية وفروعها في كل أنحاء الدول،وسهل تنظيم وفعالية هذه المنظمات سهولة الاتصال بين المجتمعات والدول ونقل النماذج والتجارب، والنظره الكونية للانسان باعتباره يعيش في قرية عالمية واحدة.

ثانيا: منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية:

وتصنف منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية لثلاث تصنيفات أساسية هي:

١-المنظمات الأساسية للأمم المتحدة.

٢-الهيئات الحكومية للرعاية الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية.

٣-منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية التطوعية غير الحكومية، ووظائفها:

-الشراكة. -التبادل.

-الاعانة والتنمية. -الدفاع عن الحقوق.

-تطوير التعليم. -التعامل مع الفرد كمواطن عالمي.

(١)منظمات الأمم المتحدة الأساسية للرعاية الاجتماعية الدولية:

تلعب الأمم المتحدة ومؤسساتها دورا رئيسيا في الرعاية الاجتماعية الدولية، حيث تعد من أولويات أنشطة الأمم المتحدة ويعد من إنجاذاتها في هذا المجال نجاحا للأمم المتحدة بالاضافة لأهدافها في حفظ الأمن وحل الصراع.

وتعد الأمم المتحدة من أكبرالمنظمات العالمية وتلقي دعما عالميا كمنظمة مدافعة وتعمل تحت رعايتها مختلف المنظمات الاجتماعية والاقتصادية كما أنها تقدم برامج لتنمية المجتمعات وخدمات رعاية إجتماعية للشعوب النامية وتقدم المعلومات والمساعدات الفنية وتنويع البرامج المتخصصة وتعتبر أن المعلومات مصدرا هاما في جهود تنمية المجتمع وتعد مركزا لتجميع البيانات والمعلومات الاجتماعية والاحصائية من كل دول العالم ويتم نشرها وتقارير عن الحالة الاجتماعية عالميا.

وتقدم الأمم المتحدة أنواع البرامج المتخصصة والتي تكمل جهود تنمية المجتمع وأحد أهم البرامج المعروفةهو اليونسفـوتمويل الأمم المتحدة لحمايةأطفال العالم وطورت برامج طويلة الأمد للصحة والرعاية الاجتماعية والتعليم كما تهتم بمساعدة وحماية اللاجئين والمهاجرين لأسباب سياسية أو الحروب والفيضانات وبعض الكوارث الأخري من خلال منظمة النجدة للكوارث. UNDRO

وهناك برامج مثل الغذاء العالمي الذي يستخدم الفائض الزراعي والمنح ليزود الدول النامية بالغذاء،ومواجهة المشكلات الصحية من خلال منظمة الصحة العالمية WHO،كما أن برنامج التنمية في الأمم المتحدة من أحد البرامج الأساسية لتنمية المجتمع حيث يزود الدول النامية بالخبراء ومراكز التدريب الاقليمية،والمنح الدراسية،ومشروعات التخطيط الاستثماري،كما تمول أنشطة السكان وخدمات التخطيط الأسري والتدريب، وتقدم الهبات والمنح والقروض منخفضة الفائدة لتنمية المجتمع في الدول النامية، كما تقوم بتجنيد كتائب المتطوعين في مجال تنمية المجتمع.[٣]

-الجهود المبكرة للرعاية الاجتماعية الدولية للأمم المتحدة:

-مؤسسات الاعانة وإعادة التأهيل بالأمم المتحدة:

وتعد خطوة مبكرة للأمم المتحدة حيث استعانت بخبراء أوربيين في الرعاية الاجتماعية بهدف إعادة بناء أوربا بعد الحرب العالمية الثانية وساعد الخبراء في وضع تشريع للرعاية الاجتماعية وبرامج الاعانة والمساعدة الدائمة.

-مؤتمر الوزراء:

عقدت الأمم المتحدة مؤتمر الوزاء المسؤلين عن الرعاية الاجتماعية في نيويورك عام ١٩٦٨ بمقرها وضم (٨٩) وفدا دوليا وأضيفت ثمانية دول أخري وضم مؤسسات إجتماعية أهلية وركز المؤتمر علي حاجات الرعاية الاجتماعية والاستراتيجيات الحكومية وتبنت إعلان أن سياسة الرعاية الاجتماعية والبرامج الفعالة تلعب دورا حيويا في التنمية الدولية والتقدم الاجتماعي لرفع مستوي المعيشة

-مؤتمر الرعاية الاجتماعية عام ١٩٨٧:

وركز إهتمامه علي سياسات الرعاية الاجتماعية التنموية وبرامجها وشارك ممثلين لعدد(٩١) دولة، وأكثر من (٥٠) منظمة غير حكومية، وأعلن المؤتمر القضايا والمبادئ الموجهة الارشادية لسياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية من أجل التنمية المتواصلة ووضوح تعريف التنمية الاجتماعية كركيزة للأمم المتحدة في الرعاية الاجتماعية.

-البنية الأساسية للأمم المتحدة ومؤسساتها:

(١)المجلس الاقتصادي والاجتماعي: ECOSOC

ويضم ممثلين من (٥٤) دولةويعمل من خلال ثلاث لجان:

١-لجنة إقتصادية.

٢-لجنة إجتماعية.

٣-لجنة البرامج والتنسيق.

كما يضم المجلس لجانا وظيفية مثل لجنةالتنمية الاجتماعية -لجنة حقوق الانسان- لجنة احوال المرأة-لجنة السكان...الخ

-التقرير العالمي للوضع الاجتماعي:

وهو تقرير رئيسي للرعاية الاجتماعية ويوضح الموقف أو الحالة الاجتماعية الدولية، ويصدر كل أربعة سنوات ويشير للنجاحات التي تمت في الرعاية الاجتماعية مثل تقريب الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية في توقع الحياة -وفيات الأطفال- حماية الطفل...الخ

ويهتم كذلك بالمجاعة علي المستوي العالمي وتزايد السكان المستمر بمعدل يفوق النمو الاقتصادي- والمشكلات الاجتماعية الجديدة.

-إدارة التنسيق السياسي والتنمية المستدامة:

وتتبع الادارة سكرتارية الأمم المتحدة، وتكونت الادارة نتيجة لدعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمر الاقليمي عام ١٩٨٧ لتنمية سياسات الرعاية الاجتماعيةلتنمية وإعادة هيكلة وتقوية التنمية الاجتماعية ونموأنشطتها والتنسيق والتنمية المتواصلة.

-الاتحاد الدولي للطفولة:

ويتبع برامج الأمم المتحدة ويشمل برامجه(١٣٧)دولة لتمويل البرامج ويهتم البرنامج بصحة الطفل وتقديم الاعانات الضرورية، والصحة العامة والتعليم والخدمات الأساسية في المجتمع من أجل الأطفال والمرأة،والاهتمام بتغذية الأطفال،وإهمال الأطفال وإساءة معاملاتهم وإستغلالهم، والظروف الصعبة للأطفال، وبرامج الضمان لأطفال الشوارع، ونجح الاتحاد في توجيه الاهتمام بقضايا الأطفال الفقراء ووضع ميثاق حقوق الطفل عام١٩٨٩ وتنظيم المؤتمر العالمي للطفولة عام ١٩٩٠ .

-البرنامج الانمائي للأمم المتحدة: UNDP

منح البرنامج منذ نشأته في عام ١٩٦٥ رقما ضخما للمنح التكنولوجية للدول النامية، ونصف نفقات البرنامج يخصص للتزود بالخبرة التكنولوجية للدول النامية،

والدراسات ،وجهود المؤسسات المحلية وتنمية القدرات التخطيطية.

وأكثر القطاعات مساعدة قطاع الزراعة ثم الصناعة، ويخصص ٢٥٪ من المشروعات للتعليم والصحة،والتوظيف،وغيرها من مشروعات التنمية البشرية، ويعطي البرنامج أولوية للدول الفقيرة، ويصدر البرنامج نشرة سنوية في تقرير التنمية البشريةويبرز معدلات التقدم في التنمية البشرية.

-منظمة الصحة العالمية: WHO

تشجع المنظمة تقديم أفضل مستوي ممكن للصحة من أجل الجميع،والسيطرة علي الأمراض المعدية ووضع مبادئ الصحة العالميه ومستويات تقويم الصحة الدولية في مجالات مثل الأدوية والأمصال والبحوث وتطوير النظم الصحية كما تركز علي الرعاية الصحية الأساسية كالمياه النقية والوقاية وصحة الأم والطفل، وتعد إفريقيا من أولويات المنظمة التي توجد بها حوالي ٥٠٪ من الحالات.

-صندوق تمويل الأمم المتحدة للأنشطة السكانية:

ويساعد الدول في جمع الاحصاءات السكانية، وتطبيق مشروعات تنظيم الأسرة، وينفق أكثر من نصف رأس المال لخدمات الأسرة وحوالي ١٥٪ تنفق علي التعليم ،وأقل من ١٠٪ تنفق علي جمع بيانات سكانية.

-اللجنة العليا للاجئين بالأمم المتحدة: UNHCR

وأنشئت عام ١٩٥١ وتهتم بانشاء مواقع جديدة للاجئين وحمايتهم والمساعدة في نقلهم وإعادة توطينهم والعمل المباشرلحل مشكلات الايواء والتوطين والاستقرار.

-لجنة الأمم المتحدة لرعاية وحماية لاجئي فلسطين في الشرق الأوسط:

وتقدم خدماتها للاجئين في مجالات الصحة، التعليم،وخدمات الرعاية الاجتماعية للاجئين في الدول الغربية والشرقية، وتقدر الميزانية السنوية بنحو ٣٠٠ مليون دولار.

-البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:

بالرغم من أنه لايعد منظمة للرعاية الاجتماعية الدولية إلا أنه يقدم تمويلا للمشروعات، وقروض تطوير مشروعات البنية التحتية في الدول الفقيرة،ومشروعات التنمية الريفية والحضرية والاسكان والتعليم والصحة والغذاء.

(٢)الهيئات الحكومية للرعاية الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية:

تقدم الولايات المتحدة الأمريكية برامج دولية من خلال مؤسساتها الحكوميةوالمشاركة في المنظمات متعددة الأطراف وأول برنامج للمساعدة الفنية عام ١٩٣٩ لأطفال بيرو والمساعدات الفنية لتدريب وإعداد (١٥) مرشدا من مديري معاهد ومدارس الخدمة الاجتماعية.

- إدارة الخدمات الصحية والانسانية:

وتعتبر الادارة الفدرالية الأساسية للرعاية الاجتماعية، ولها دورها الدولي.

-إدارة الأسرة والطفولة:

وترتبط الأنشطة الدولية بحكومة الولايات المتحدة ويرتبط معظمها بالخدمة الاجتماعية، وتعد بذلك مركزا للاتصال وينظم مكتب الشؤن العامة مشاركة الولايات المتحدة في الاجتماعات الدوليةويحدد البرامج الثنائية والمشاركة في البحوث المقارنة وينظم برامج الزائرين الدوليين في الرعاية الاجتماعيةوتقديم خبراء للأمم المتحدة وإعداد مذكرات التفاهم مع الدول الأخري، ومنح التمويل والمعونات من أجل الأسرة والطفل.

-مكتب إعادة توطين اللاجئين:

ويقع في مسؤليات إدارة الأسر والأطفال، ومن مسؤلياته التخطيط للبرامج الدوليةللاجئين لكل الدول، والتوصية بالخدمات الانسانية والصحية لسياسات إعادة توطين اللاجئين.

-إدارة الأمن الاجتماعي:

وتدير أبحاثا حول برامج الأمن الاجتماعي في العالم.

-هيئة تنمية التعاون الدولي بالولايات المتحدة:

وتهتم بتنسيق وتنمية التعاون الدولي وتنظيم طرق وأساليب التعاون وتشمل، شركة إستثمار خاص عبر البحار، وهيئة التنمية الدولية، وبالرغم من أنها لا تعد مؤسسة رعاية إجتماعية إلا أنها تدير مشروعات المساعدة الخارجية في أكثر من (١٠٠) دولة، وتقوية القطاع الخاص وتزود المنظمات الأهلية بالأموال لتنفيذ خطة عمل الاعانة الدولية خصوصا أثناء الأزمات، والمنح المالية لتنمية التعليم، وتشارك الهيئة في العديد من الرعاية الاجتماعية المرتبطة بالتخطيط السكاني، التعليم الأساسي،الزراعة، البيئة، الايدز.

-كتائب السلام: Peace Corps

وتأسست عام ١٩٦١كهيئة مستقلة لتنمية التعاون والأمن الدولي، وتدير الكتائب مشروعات تطوعية يتصل بعضها بالرعاية الاجتماعية كتنمية خدمات الرعاية الصحية الأساسية والتنمية الحضرية وتنمية المجتمع.

-هيئة المعلومات الأمريكية:

وهي تابعة للشؤن الثقافية والتعليمية ،وتدعو المسؤلين عن الرعاية الاجتماعية في الدول الأخري للزيارات والاجتماعات المهنية مع نظرائهم في الولايات المتحدة مما يؤدي لتبادل البرامج والمشروعات في مجالات الرعاية الاجتماعية،وإرسال علمائها للخارج لدراسة إتجاهات الرعاية الاجتماعية بالدول الأخري، ورعاية البرامج المرتبطة بالتغيير في الرعاية الاجتماعية،والاعداد النظري لمهام التنمية بالدول الأخري.

(٣)منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية التطوعية غير الحكومية:

وتلعب المنظمات التطوعية الدولية دورا هاما في الرعاية الاجتماعية الدولية،وهي منظمات تطوعية خاصة تضم عددا كبيرا من المنظمات التي تقدم

الخدمات لوظائف عديدة ، ومن أمثلتهاالمنظمات الدولية للخدمة الاجتماعية والمنظمات المتخصصة في الرعاية الاجتماعية التي تهتم بالمشكلات الاجتماعية الدولية مثل التنمية، حقوق الانسان، والسلام، تطوير التعليم،تعزيز الجهود المحلية لمواجهة المشكلات الاجتماعية الدولية.(٤)

وزاد عدد وقوة تأثير هذه المنظمات تدريجيا نتيجة الوعي العالمي، وسهولة وسرعة الاتصال بين المجتمعات والدول ودعم بعض الدول ومساندتها،والأمم المتحدة.

-المؤتمرالدولي ضد العنصرية (دوربان٢،١):

سعت منظمات عالمية غير حكومية منذ سنوات لعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لمكافحة التعصب بكل أشكاله وتحقق ذلك عام ٢٠٠١ في مدينة دوربان بجنوب أفريقيا لكنه لم يحقق أهدافه حيث إختلفت الآراء بين الدول الغربية والعربية الاسلامية حول بعض القضايا الهامة ، وحاولوا تفادي القضايا الحرجة في مؤتمر دوربان ٢ لتفادي فشل المؤتمر الأول وإختارت الأمم المتحدة مقرها الأوربي في جنيف السويسرية لعقد المؤتمر الثاني الذي بدأ في ٢٠ إبريل ٢٠٠٩ إلا أن الكثير من الدول قاطعت المؤتمر وعلي رأسها امريكا وألمانيا وإيطاليا وكندا وبريطانيا وبعض الدول إختارت التمثيل بأدني مستوي بما يعكس تباين المفاهيم الدولية حول العنصرية من ناحية، وحماية بعض الدول الكبري لأشكال وممارسات العنصرية ضد الانسانية.

ثالثا: المنظمات الدولية للخدمة الاجتماعية:

(١)الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين IFSW:

أ-النشأة:

نشأ الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين بناء علي السكرتارية الدولية الدائمة للأخصائيين الاجتماعيين من دول أوربا وأمريكا التي تأسست في باريس عام١٩٢٨ والتي كانت نشطة حتي بداية الحرب العالمية الثانية،وتم حل الاتحاد أثناء

الحرب العالمية الثانية ثم أعيد إصلاحه عام ١٩٥٠ وباشر أعماله تحت المسمي الجديد الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين عام ١٩٥٩ مهتما بتنمية وتطوير الخدمة الاجتماعية كمهنه ذات معايير مهنية وأخلاقية.(٥)

وتأسس الاتحاد مع إنعقاد المؤتمر الدولي للخدمة الاجتماعية في ميونخ،ومنذ بدايته حتي عام ١٩٧٢ دعم الاتحاد واستضافت الجمعية الوطنية للأخصائيين الاجتماعيين بأمريكا السكرتارية العامة للاتحاد وأمدت الاتحاد بالموظفين، وانتقلت سكرتارية الاتحاد إلي بازل بسويسرا عام ١٩٧٢ وكان عدد المنظمات القومية التي إنضمت للاتحاد ٥٥ منظمة، ويعقد الاتحاد مؤتمرا دوليا كل عامين، وإنضم للاتحاد ٥٥ دولة يمثلون نصف مليون أخصائي إجتماعي.

ب-أهداف الاتحاد:

تتحدد أهداف الاتحاد في:

١-تطوير الخدمة الاجتماعية كمهنة من خلال التعاون المتبادل والممارسة علي المستوي الدولي، والاهتمام بالمستويات المهنية والتدريب والأخلاقيات المهنية وظروف الممارسة وتشجيع إقامة الجمعيات الوطنية للأخصائيين الاجتماعيين.

٢-تشجيع وتنشيط التبادل المهني بين الأخصائيين الاجتماعيين في جميع دول العالم من خلال الاجتماعات والمؤتمرات والزيارات والبحوث وتبادل النشرات ووسائل الاتصال المختلفة.

٣-تقديم الرأي المهني علي المستوي الدولي، وإقامة العلاقات الدولية الحكومية والأهلية المهتمة بخدمات الرعاية الاجتماعية والتنمية،والمساهمة في تنفيذ التخطيط الاجتماعي والتنمية الاجتماعية وتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعيةالدولية.

٤-تدعيم الجمعيات الوطنية لتعزيز مشاركة الأخصائيين الاجتماعيين في التخطيط الاجتماعي وصنع السياسات الاجتماعية الوطنية

والدولية،والاهتمام بتدريب الأخصائيين الاجتماعيين والقيم المهنية.

٥- ويهتم الاتحاد بتنمية الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في كل أرجاء العالم وقدم أكثر من دليل إرشادي للممارسة المتعلقة بعدد من القضايا لتحديد سياسات عمل الأخصائيين علي إختلاف مواقعهم الجغرافية في قضايا الصحة والمرأة والطفل وحقوق الانسان،الايدز،اللاجئون،الهجرة، المسنون.

وللاتحاد خمس مناطق جغرافية هي إفريقيا،آسيا،أوربا، أمريكا اللاتينية، ودول البحر الكاريبي وأمريكا الشمالية، ولكل إقليم إجتماعاته ومؤتمراته وممثليه،وتمثل كل دولة منظمة مهنية واحدة.

ج-المنظمات المشاركة في عضوية الاتحاد:

يشارك في عضوية الاتحاد، منظمة العفو الدولية والمنظمات الدولية لحقوق الانسان، الاتحاد الأوربي،الجمعية الدولية لمدارس الخدمة الاجتماعية،المجلس الدولي للرعاية الاجتماعيةوهو منظمة غير حكومية تهتم بالرعاية الاجتماعية والعدالة والتنمية الاجتماعية وتعمل في كل أرجاء العالم،منظمة اليونسف،وتهتم بصحة الطفل ورعايته خاصة في الدول النامية،الأمم المتحدة والتي تعد هيئة دولية لتعزيز السلام العالمي والأمن والتعاون في كل أرجاء العالم.

د- المبادئ الأخلاقية المهنية التي أقرها الاتحاد الدولي:

١-لكل إنسان قيمه الفردية التي تحدد آرائه وأخلاقياته.

٢-لكل إنسان الحق في تحقيق ذاته بحيث لا ينتهك حق الآخرين ويلتزم بتحقيق الخير للمجتمع.

٣-يجب أن يعمل المجتمع لتزويد أفراده بالحد الأقصي من المساعدات والمعونات.

٤-تعهد الأخصائيين الاجتماعيين بحماية وصيانة مبادئ العدالة الاجتماعية.

٥-مسؤلية الأخصائيين الاجتماعيين باستخداد معارفهم ومهاراتهم لمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية والقومية لتنمية المجتمعات ومواجهة الصراعات وآثارها.

٦-يجب علي الأخصائيين الاجتماعيين تقديم أفضل مساعدة لأي إنسان، دون تفرقةظالمة علي أساس من الجنس أو العمر أو العجز البدني أو اللون أو الطبقةالاجتماعية أو الدين أو اللغةأو السلالةأو أي شكل من أشكال التفرقة.

٧-يجب علي الأخصائيين الاجتماعيين إحترام الحقوق الانسانية الأساسية للأفراد والجماعات.

٨-يجب علي الأخصائيين الاجتماعيين إحترام مبادئ السرية والثقة وإستخدام المعلومات في الممارسة المهنية فقط.

٩-يتضامن عمل الأخصائيين الاجتماعيين مع عملائهم لصالح العملاء ومصالح الآخرين.(٦)

(٢)الجمعية الدولية لمدارس الخدمة الاجتماعية :IASSW

أنشئت الجمعية الدولية لمدارس الخدمة الاجتماعية عام ١٩٢٩ ،وبدأت بعدد ٤٦ عضوا مؤسسا من (١٠)دول، ونشطت المنظمة بعد الانتكاسة التاريخية عن الحرب العالمية الثانية ،حيث بدأت في تنظيم المؤتمرات الدوليةوتطوير المعايير العامة لتعليم الخدمة الاجتماعية ،وأسست سكرتارية مستقلة لها عام ١٩٧١ وكان أول سكرتير عام لها كاترين كنرال وظلت الجمعية علي وضعها حتي عام ١٩٩١ حيث تطلب ضعف الموقف المالي إحداث تغيير حتي السكرتير العام للجمعية ويمتد نشاطها لكل أنحاء العالم وعدد الدول الأعضاء (٧٧) دولة وعدد البرامج(٤٣٣) برنامجا في الدول الأعضاء، وتعقد الجمعية مؤتمرا دوليا كل عامين وتصدر نشرات عن القضايا الهامة، وتمثل كتابات المؤسسين ومنشوراتهم وتساهم في تبادل المناهج الدراسية وإنشاء علاقة بين المناهج في كليات الخدمة الاجتماعية ومدارسها بين الدول،(٧) كما تصدر جريدة الخدمة الاجتماعية الدولية وتشجيع الكتابات والمناهج القومية، ولها مشروعاتها

لتطوير تعليم الخدمة الاجتماعية، وإصدار دليل سنوي للأعضاء عن القضايا كتوجيه لتعليم الخدمة الاجتماعية، وتقديم التوجيهات عن تعليم الخدمة الاجتماعية في الدول المختلفة.

وللجمعية دور إستشاري مع الأمم المتحدة ومنظمة اليونسف والاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين والمجلس الدولي للرعاية الاجتماعية.(٨)

(٣)المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية ICSW:

بدأ المجلس في المؤتمر الدولي للخدمة الاجتماعية بباريس عام ١٩٢٨ ومقره الآن نيويورك،وأصبح المجلس بهذا الشكل عام ١٩٦٦ وهوعبارة عن مجموعة من المجالس القومية المرتبطة مع المنظمات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة المهتمة بجدول أعمال التنمية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية الدولية.(٩).

وبذلك يعمل المجلس من خلال لجان وطنية يشارك فيها الأخصائيون الاجتماعيون وصانعي السياسة وفريق العمل الآخرون المرتبطون مهنيا بالرعاية الاجتماعيةوكذلك المواطنون المهتمون بالرعاية والتنمية الاجتماعية.

وللمجلس نشاط ملحوظ في أكثر من سبعين دولة، ويستهدف المجلس إقامة منتدي للمناقشة،وحلقات نقاشية واجتماعات إقليمية لمناقشة قضايا الرعاية الاجتماعية،ويعقد مؤتمرا دوليا كل عامين في إحدي الدول، وللمجلس دور إستشاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ومنظمة اليونسف واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية.(١٠)

ومن هذه اللجان: (١١)

أ-لجنة الأنشطة الدولية:

تأسست عام ١٩٨٦ وتعمل بالتعاون مع المسؤلين ببرنامج السلام والشؤن الدوليةومن أنشطتها، التعاون مع المنظمات الدولية الأخري خاصة الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين، وتبادل الخبرات الدولية، والمساعدات في تحليل سياسات الرفاه الاجتماعي الدولي، واستعراض ومواجهة حالات إهدار حقوق الانسان.

وقد قامت اللجنة من خلال برنامج السلام والشؤن الدولية تطوير علاقات الشراكة مع منظمات الخدمة الاجتماعية في بلدان كثيرة مثل رومانيا وروسيا.

ب-اللجنة الخارجية لتعليم الخدمة الاجتماعية:

وتهدف لمساعدة لجان تعليم الخدمة الاجتماعية، وبناء علاقات مع المنظمات الدولية،وتضمين مناهج الدراسة الدولية، والتوصية بتطوير البرامج الدولية،وإقامة علاقات بين كليات ومدارس تعليم الخدمة الاجتماعية وطلابها.

وتعد هذه اللجنة منظمة تطوعية تصدر تقارير ونشرات وبناء بنك للمعلومات ومصادرها عن الخبرة الدولية للخدمة الاجتماعية وتصدر مجلة دولية في تعليم الخدمة الاجتماعية.

منظمات أخري :

- المركز الأوربي لأبحاث وسياسات الرعاية الاجتماعية:

ومقر المركز بفينا ويقوم باجراء أبحاث ودراسات دولية مقارنة عن الرعاية الاجتماعية وينشر تقارير دورية عن الرعاية الاجتماعية الانسانية باسمEuro Social Reportونشرة باسم Euro Social .

أ-الاتحاد الدولي للمسنين:

ويضم شبكة من المنظمات في (٤٢) دولة تركز جهودها علي المسنين.

ب-الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي:

وهي منظمة تطوعية تكرس جهودها لتنمية وتطوير الضمان الاجتماعي، من خلال البحوث والدراسات، والتعليم، وتبادل المعلومات.

نماذج لبرامج ومنظمات أخري: [١٢]

-تبادل البرامج:

ويستخدم في الرعاية الاجتماعية الدولية كميكانيزم لنقل المعرفة والمعلومات والنماذج الخدمية ووسيلة للتغلب علي العوائق الثقافية وتنمية المفاهيم.

ويعد مجلس البرامج الدولية مثالا لذلك الذي أنشئ عام ١٩٥٦ ويهتم بتبادل تعليم الأخصائي الاجتماعي وقادة الشباب ويلتحق المشتركين بالفصول التعليمية وبرامج الشباب والهيئات الاجتماعية ويشترك متخصصون من (١٠٠) دولة في تبادل البرامج، وتجربة المعيشة الدولية التي تهتم بالتبادل الشبابي لتنمية التفاهم الثقافي المقارن والتبادل الأكاديمي من خلال برنامج فولبرايت للمنح الدراسية.

-برامج التطوير والاعانه:

وتنفذ العديد من المنظمات غير الحكومية برامج التطوير والاعانه في البلدان النامية والمناطق الفقيرة في البلدان المتقدمة

-المجلس الدولي للمؤسسات التطوعية:

ويضم المنظمات التطوعية الدولية والمحلية كأعضاء للمشاركة في العمل التنموي وتبادل المعلومات والمساعدات الادارية وتعمل كوسيط بين المنظمات التطوعية والمؤسسات الفرعية للأمم المتحدة.

-تطوير التعليم والدفاع عن الحقوق:

الاهتمام بالتنسيق ومساعدة المنظمات غير الحكومية فى تحقيق أهداف جديدة كسياسة الدفاع عن الحقوق وتطوير التعليم، والإهتمام ببرامج المساعدات الدولية الفعالة والسياسات الدولية، وتقديم الاستشارات للأمم المتحدة والمشاركة في المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة التي تركز علي المرأة- البيئة- التنمية - حقوق الانسان، كما أنها تراقب حملات إصلاح حقوق الانسان وإطلاق سراح المسجونين،وتطبيق برامج تطوير التعليم.

-مشاركة منظمات الرعاية الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية الدولية المقارنة:

وتشترك أعداد كبيرة من منظمات الرعاية الاجتماعية الخاصة في الخدمة الاجتماعية الدولية المقارنة لايجاد حلول لمشكلات تبني الأطفال- الطلاق ومشكلاته الأسرية- إعادة توطين اللاجئين .

وتوجد في جنيف ولها فروع في (١٦) دولة، وتتدخل المنظمة في المشكلات الأسرية والفردية،ولها جهود تنسيقية بين دول كثيرة، والاهتمام بالهجرة،ومنظمات الخدمات الأسرية، والرعاية المنزليةللطفل ومتطلبات تشريعات الرعاية والرفاه الاجتماعي.

(٤) منظمة الكمنولث للخدمة الاجتماعية: (١٣)

وهي منظمة دولية في الخدمة الاجتماعية بدأت عملها في الستيات من القرن العشرين أثناء مؤتمر سيرلانكا وتعد منظمة مفتوحة تعتمد علي مشاركةالمواطنين.

رابعا:حركات إجتماعية عالمية:

لا يوجد وعي لدي الكثير من الغربيين أن الأربعين عاما الماضية شهدت حركات إجتماعية عالمية تنمويةبين معظم سكان العالم، وجاءت الحركات الاجتماعية العالمية من خلال وعي بعض الناس وتقدمهم.

لقد بدأ العالم في حقبة من الزمن يصفها المنظر الاجتماعي الفرنسيآلان ثوراث بالانتاج الذاتي للمجتمع.

وتختلف الحركات الاجتماعية الجديدة عن الحركات المبكرة أنها مناهضة للاستعمار وتهدف للتحرير وإصلاح الأرض وإيجاد إتحاد ، لكنها لاتهدف القضاء علي الحكومات أو حجز الممتلكات، إنها تعمل علي قطع العلاقات مع السلطات السياسية المؤيدة لهذا المبدأ في أمريكا الجنوبية،وإفريقيا، وآسيا،والرافضة للتفكير الموجه لنظام السوق وأفكار الرأي العام الغربي عن التنمية، إن أهدافهم معتدلة وبسيطة ويسعون لاصلاح حياتهم وثقافاتهم العصرية التي تنبع من مجتمعاتهم.

ويتحدث الناس الذين يعيشون في غابات الهند أن الاهتمام الأول للقادة في العالم هو تنمية الغابات كمصدر وكموطن للناس.

إن حوالي ٨٠٪ من سكان العالم فقراء تضعف مقاومتهم للرأي العالمي للتنمية الحديثة، ولم يشتركوا بانفسهم في أساليبها والتمسك بمعتقداتهم وعدم المشاركة في تحقيق أهدافهم ورفض مقدمات التنمية.(١٤)

ويطورون بدلا من ذلك ثقافاتهم البديلة وقيمهم وصناعة القرارات المرتبطة بالبنية التحتية،ولإقتصادياتهم المحلية ويستخدمون تفكيرهم الاجتماعي والاعتماد علي الذات إنهم يحاولون بناء ثقافة عالمية جديدة من الأساس.

خامسا: منظمات إجتماعية عالمية جديدة:

أحدثت المنظمات الاجتماعية الجديدة الحركات الاجتماعية الحديثة التي نبعت من الشعوب الفقيرة، وقد بدأت الأشكال الاجتماعية الجديدة في النمو الاختياري فيما بعد عام١٩٦٠ ، وبدأت في الظهور في أدغال البرازيل ثم إنتشرت بسرعة في أمريكا اللاتينية.

وتصدي الكهنه الكاثوليك في أمريكا والبرازيل للفقر المتوارث بمساعدة بعضهم البعض، وبدأ التنظيم الأساسي للجمعيات بشكل رسمي لمواجهة الفقر بين الناس.

ومن منظمات الحركة الاجتماعية الجديدة في أمريكا الشمالية منظمة(C.S.) وهي منظمة صغيرة تضم جماعات قسمت لشبكات عمل في القري والأحياء لتنمية وعي الناس بمشكلاتهم الاجتماعية، وظلت هذه المنظمات تعمل بصورة سرية لأن أسلوب الحكم كان يفرض نفسه في البرازيل وقيام الجناح العسكري بانقلاب عام ١٩٦٤ ، وكانوا يحتاجون لبعض الوقت للتنمية الابتكارية والتطوع لاستمرارهم ونموهم والحفاظ عليهم في المجتمع المدني.

وخلال هذه الفترة طورت منظمة (C.S.)من هويتها التعاونية وثقافتها العامة في إمكانية تنظيم مجتمع جديد، وأصبح لكل أعضائها فهم كامل وتوحدوا مع المنظمة،وأدرك الفقراء أن الظلم والفقر ليس معطيات مسلم بها في الطبيعة، ويجب عليهم ليس فقط فهم أحوالهم ولكن أيضا الاصلاح والتغيير،ونمت الثقافة العامة التي ترفض المقدمات العصرية التي أضرت بالناس الغير مؤهلين لها قرابة٤٠٠ عام من الظلم والفقر والابادة الجماعية، ورفضوا إقتصاديات السوق المرتبطة بالاهتمامات الشخصية وإتخاذ القرارات من أعلي لأسفل والنفع الذاتي للتنمية، وهذا الوعي الجديد يشجعهم علي العمل السياسي والروحاني والاجتماعي.

وبالتدريج أصبحت منظمات (C.S.)عالمية حيث دعمت نفسها في صناعة القرار دون أن تكون حزبا سياسيا،وركزوا علي التعليم بالمشاركة والتعليم الاجتماعي النشط والبحث العلمي بالمشاركة ،وأقامت مشروعات إقتصادية صغيرة، وتجربة المساعدة الذاتية، وتكوين إقتصاد قائم علي موارد المجتمع الاقتصادية ولا يعتمد علي إقتصاد السوق.

وظهرت منظمات إجتماعية مشابهه ونمت بشكل مستقل وتطوعي في إفريقيا والهند وآسيا، وتعاون الناس معا في القري ومجتمعات الجيرة ومدن الأكواخ وإنتشروا خارج الحدود الدولية سريعا أكبر وأسرع من أي حركة إجتماعية أخري، ففي أندونسيا مثلا خلال عشر سنوات من ١٩٦٠-١٩٧٠ بدأ تشكيل عدد من هذه التنظيمات وفي أقل من عقدين وصل العدد (٣٠٠) منظمة .

ويرجع السبب في سرعة إنتشار منظمات الحركة الاجتماعية الجديدة السرعة في الاتصال بالجماهير في كل دولة والاتجاه للاستراتيجيات الخاصة وتنسيق أعمالها وإنجاز خططها بنجاح.

ويستفيد من أنشطة المنظمات الاجتماعية العالمية الجديدة ما يقرب من مائة مليون مزارع في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا، وأن تأثيرها يتزايد خاصة علي المستوي المحلي.

وعلي المستويات القاعدية المحلية إهتمت منظمات الحركة الاجتماعية الجديدة بالتعليم العام، مشروعات المساعدة الذاتية، العمل السياسي مثل صناعة القرار، المشاركة، القيادة والبعض كرس جهوده للعمل الخيري والبعض الآخر إهتم بتنمية الوعي ومناقشة المشكلات الاجتماعية والسياسية، وأصبح بعض أعضاء المنظمات أكثر فعالية في العمل الاجتماعي والخدمات الاجتماعية، بينما في المدن الكبيرة إهتمت المنظمات بفتح فصول لمحو الأمية، ومراقبة جرائم الحي وتقديم المساعدات الاقتصادية، ومطالبة الحكومات المحلية بالخدمات وتحسينها، وشكلت تنظيمات فرعية أخري تهتم بقضايا المرأة وعلاقة الكائنات الحية بالبيئة،والعمل الاجتماعي ،وحماية النباتات والحيوانات في المنطقة ،والكفاح ضد التسليح النووى وتعاونوا مع المتطوعين

في تحقيق أهداف المنظمات، وإلتحق بعض أعضاء المنظمات بالتدريب لتطوير الاستراتيجيات المشتركة لتحسين أداء المجتمع.

ومثال ذلك في كينيا، حيث إنتظم أكثر من ألفي عضو يمثلون المنظمات الاجتماعية مع ستين ألفا من المتطوعين في زراعة الأشجار والتعاونيات وإنقاذ مشروعات المياه ومشروعات التنمية في المجتمع.

وتم ضم منظمات الحركة الاجتماعية الجديدة للدولة حيث أصبحت أكثر إتساعا، وأطلق عليها المنظمات غير الحكومية (N.G.O.)ويطلق عليها أيضا المنظمات غير الربحية في أمريكا بينما في الفلبين وأندونسيا أطلق عليها منظمات الاعتماد الذاتي بينما تسمي في الهند منظمات التطوع أو التشكيلات السياسية غير الحزبية، وعلي غرار هذه المنظمات يوجد منظمات متعددة العضوية إنتشرت في تشاد، النيجر،مالي.

ويوجد في أمريكا الشمالية العديد من المنظمات غير الحكومية التي تركز علي التنمية الاقتصادية ومشكلة الاسكان ففي كولومبيا مثلا ٧٠٠ منظمة عامة غير ربحية للاسكان وشيدت إحدي المنظمات في كوستاريكا مايقرب من (١٣٠٠) منزل خلال عامين وتكاليف البناء مايقرب من نصف التكلفة بالمقارنه بالبيوت الأخري.

وطورت منظمات الحركة الاجتماعية الحضرية في بيرو الجمعيات ونظم الآلاف من الناس أنفسهم معظمهم من الأمهات جمعيات إقليمية والتي رصدت الأموال الكافية لشراء اللبن للأمهات والمشاركة في تنمية المكتبات العامة والمشروعات الصحية.

وفي المكسيك إتحدت منظمات الجيرة مع العاملين المستقلين والفلاحين والمدرسين لمواجة مشكلة الاسكان ونظافة البيئة والتعليم والتماسك والديمقراطية.

وروجت المنظمات التطوعية في إفريقيا للتغيير الاجتماعي والكفاح من أجل الاستقلال وحركات الديمقراطية الجديدة وكفاح الناس في الفلبين، وباكستان، وبنجلادش وبعض دول أمريكا اللاتينية.

وإنتشرت الحركات النسائية الدولية وعملت علي تعبئة الناس حول التنمية والاصلاحات السياسية .(١٥)

وقدمت المنظمات غير الحكومية خدمة مباشرة من خلال العمل مع المستويات الاقليمية والقومية ومناقشة المشكلات العامة من منظورات متعددة.

وبعض المنظمات غير الحكومية تحافظ علي الترابط مع منظمات الخدمة الاجتماعية الدولية، والأمم المتحدة في أمريكا الشمالية، وأوربا.

وتمثلت الأهداف العامة للمشروعات في الاعتماد الذاتي وإعداد الأسواق وضم الأعضاء الذين يستطيعون التوضيح والتغيير ومناقشة الأفكار والمشروعات، وطرحت هذه المنظمات مجموعة من المطالب الخاصة بالتنمية البشرية والمرتبطة بالمرأة في الشعوب النامية، وكثيرا ما تعارض هذه المنظمات قبول المساعدة الحكومية، ويعد رأس المال والتكنولوجيا هام لهذه المنظمات وأدائها.

وتعد منظمات الحركة الاجتماعية عابرة الحدود منظمات غير حكومية تضم أعضاء من دولتين أو أكثر ومكتب عالمي يسهل وينسق الأنشطة، وهي حركة قائمة علي المدافعة عن الحقوق الانسانية ومعرفة رأي الأفراد عن ممارسات حقوقهم الانسانية،وتزويدهم بالموارد المادية والخدمات لضحايا الحقوق الانسانية.

وكثير من هذه المنظمات تعمل علي مستوي الأفراد وتزودهم بالخدمات العلمية والمعلومات لزيادة الوعي العام وتحافظ علي شبكات العمل والتضامن العالمي والتعليم العام المرتبط بقضايا التنمية والتدريب والعمل كمدافعين للجماعات الخاصة، كما تقوم المنظمات بصياغة السياسات المرتبطة بأحوال الأفراد في إطار المستويات العالمية، ولديها مندوبين في المقابلات الدولية ومراقبة الامتثال للاتفاقات الدولية.

وتقود منظمات الحركة الاجتماعية التغيير المؤسسي في كثير من المجتمعات والتغلب علي تفكير الفقراء مثل المنظمات في أمريكا،ومنظمات الحركة الاجتماعية عابرة القارات، فهي تعمل علي تنمية الوعي الانتقادي لمساعدة الناس علي التحول ومواجهة الوعي المزيف للتحديث وتحويلهم لمجتمع واع إجتماعيا في ظل عالم متغير.

سادسا :كيف تنضم للخدمة الاجتماعية الدولية؟

إن أفضل وأسهل الطرق لكي تنضم للخدمةالاجتماعية الدولية هو أن تكون ممارسا جيدا للخدمة الاجتماعية أو متطوعا لتحصل علي مكان في منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية وأن يكون لديك رؤية عالمية مع التجريد، وعند ممارستك للخدمة الاجتماعية الدولية فأنت بحاجة لتعلم اللغة وفهم الثقافات والعادات وتاريخ الشعوب التي سوف تتعامل معها، ويمكن مساعدة نفسك بنفسك من خلال رفض الأفكار الغريبة والالتزام بالقيم السامية ومراعاة الظروف التي تريد تغييرها،وأن تكون مخلصا لتقديم المساعدات لتطوير العملاء الأكثر فقرا.

إن نماذج التنمية الحديثة التي تعتمد علي أفكار السوق الموجه أو النموذج العقلاني من القمة للقاع، فأنت لايمكنك التوافق مع هذه الأفكار وبدلا من ذلك يجب عليك أن تكون فخرا ومثل أعلي للجهد الانساني وتقرير المصير والتنمية الذاتية وضرورة بناء وتوجيه الناس للحقائق الاجتماعية والثقافية في مجتمعاتهم، كما يجب ان تضع نفسك في عملية التثقيف وحركة التنوير وتبرر أن العمل الذي يقوم به بعض الناس لايجب أن يقره الآخرون ولا يمكنك المساعدة في عملية التحرير الثقافي مالم تكن قد حررت نفسك أولا.[١٦]

ويجب أن يكون لديك رؤية واضحة عن إختلاف القيم والنماذج وعمليات التحضر وأسس مساعدة الناس في أفكارهم وقراراتهم وأن تكون مهمتك الأساسية التعرف علي المجتمع وتكوين صداقات مع الناس والتحدث معهم عن معيشتهم والحياة الاجتماعية ومشاعرهم تجاهها وتعبر عن الاهتمامات الفعلية للناس وما يحيط بهم وآمالهم ومخاوفهم.

ووجود الثقة ينمي العلاقات والاتصالات وبناء الثقة هام في مجتمع الخدمة الاجتماعية وأن تأثيرك في المجتمع سيعتمد علي زيادة عدد الأعضاء الذين يثقون بك ،والأسلوب الأسرع لزيادة الثقة هو المشاهدةبأن تذهب للأماكن التي يتجمع بها الناس كالاحتفالات الدينية والمهرجانات.

وحاول كسب ود وثقة إحدي الجماعات الفرعية حيث تقوم معظم الجماعات علي شبكة من العلاقات، وعندما تقابل جماعة من الجماعات إستمع إلي القضايا وجمع البيانات والمعلومات وتحدث مع قادة المجتمع كمشارك وملاحظ في نفس الوقت وحاول تحريك الناس نحو الاعتماد الذاتي ، وأن يكون لديك الفهم الكامل لأسس إتخاذ القرار الجيد، ومساعدة الناس علي إثبات حقوقهم والتعاون وتنظيم انفسهم وتقدر موضع القوة لدي أعضاء المجتمع.

سابعا: العوامل الدافعة لتنشيط الرعاية الاجتماعية الدولية ومنظماتها:

إن الظروف والأوضاع في السياق العالمي هي التي تعكس تطور وتنوع وإتساع نطاق وتعدد الرعاية الاجتماعية الدولية ومنظماتها،حيث تعكس المنظمات الدولية دائما حاجة عالمية، ومن ثم يمكن تحديد العوامل الدافعة لاتساع نطاق الرعاية الاجتماعية الدولية وتعدد منظماتها في:

١-الحروب والنزاعات الدولية وما تخلفه هذه الحروب والنزاعات من آثار سلبية علي الانسان والبيئة.

٢-العولمة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

٣-الدعوات المتنامية للتكتلات والتحالفات الاقليمية والدولية.

٤-صحوة منظمات المجتمع المدني العالمي.

٥-المشكلات الاجتماعية الدولية وتفاقمها وزيادة درجة حدتها وشدتها،والدعوة لمواجهة مثل هذه المشكلات.

٦-الدعوة للمساواة والحقوق الانسانية والمواطنه والديمقراطية وعدم التمييز،والسلام الاجتماعي.

٧-عقد العديد من المؤتمرات الدولية التي تعزز الدعوة ضد التمييز والعنصرية والمساواة، ومواجهة المشكلات العالمية.

٨-الاهتمام بالقانون الدولي، وإبرام العديد من الاتفاقات والمعاهدات الدولية.

٩-الميديا وتكنولوجيا الاتصال التي أحدثت سرعة في الاتصالات عززت بناء الكثير من تنظيمات المجتمع المدني العالمي.

١٠-تغير النظره للانسان باعتباره يحيا في قرية كونية،وأن أي مشكلة في جزء ما تؤثر بدورها في كل أجزاء وأرجاء القرية الكونية.

١١-الأزمات والكوارث في القرية الكونية.

١٢-الاهتمام المتزايد بالسياسة الاجتماعية الدولية.

ثامنا: العوامل المؤثرة على فاعلية الرعاية الاجتماعية الدولية:

بالرغم من تعدد وإتساع أنشطة الرعاية الاجتماعية الدولية ومنظماتها إلا أن هناك العديد من العوامل التي قد تؤثر بدرجة او بآخري في فاعلية هذه الرعاية وتحقيقها لأهدافها ونذكر من هذه العوامل:

تباتين الاستراتيجيات وتعددها التي يمكن للرعاية الاجتماعية الدولية التركيز عليها لتحقيق أهدافها،والتي قد ترتبط بشكل أو بآخر بتباين سياسات الرعاية الاجتماعية والأيديولوجيات والقيم بين الدول،ومن ثم لايوجد إستراتيجية واحدة للرعاية الاجتماعية يمكن أن تحظي باجماع الدول،وفضلا عن ذلك تعدد وعدم وضوح الفلسفة والآليات والأدوات التي تستند إليها وتستخدمها الرعاية الاجتماعية الدولية لدي بعض الحكومات والدول.

أن العديد من منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية قد يخضع لكثير من الضغوط السياسية من بعض الدول مما قد يؤثر في تدخلها في بعض المواقف والأحداث ومن ثم تحقيقها لأهدافها.

أن منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية بحاجة إلي إصلاح إداري يدعم كفاءة هذه المنظمات في تحقيقها للأهداف، كما أن بعض الوظائف الهامة في مثل هذه المنظمات قد تسيطر عليها بعض الدول مما قد يؤثر علي أدائها وأهدافها.

مازالت نماذج الرعاية الاجتماعية الدولية في طور التجريب لم تستطع منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية تعميمها في الكثير من المجتمعات والدول، وانها بحاجة للتقويم المستمرلامكانية تعميمهاأو تعميمها في ظل ظروف وشروط محددة لضمان فعالياتها ونجاحها في تحقيق الأهداف.

صعوبة تحقيق المساواة بين الدول إنه حلم للبشرية يصعب تحقيقه في أي عصر من العصور.

إنخفاض درجة الثقة في منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية حيث نظرة البعض لبرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية الدولية أو تدخل منظماتها بأن ذلك شكل من أشكال التدخل في الشؤن الداخلية،أوإستقلال وسيادة الدول،أو التأثير في القرار الوطني.

إختلاف بعض المفاهيم بين الكثير من المجتمعات والدول مثل مفهوم العنصرية وغيرها من المفاهيم غير المحددة، التي تؤثر بصورة مباشرة في التعاون بين الدول.

ما يواجه منظمات الرعاية الاجتماعية من صعوبات في التمويل وتباين تعاون ومساندة الحكومات والدول.

لايوجد إتفاق حول مفهوم الحاجة،وأي الحاجات لها أولوياتها حيث يتباين المفهوم ويختلف كذلك في درجة الشدة والالحاح بين المجتمعات والدول.

هنال العديد من المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تدعم وتعززوتتوافق مع أغراض وأهداف الرعاية الاجتماعية الدولية لم توقع عليها بعض الدول،بالاضافة إلي تباين التزام الدول بالإتفاقات والمعاهدات الدولية علي الساحة العالمية،وتباين تطبيق القانون الدولي.

تاسعا:منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية وفرص عمل الأخصائيين الاجتماعيين:

وتتعدد منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية,والتي تعد فرصا لعمل الأخصائيين الاجتماعيين الدوليين ومن المتوقع -نتيجة للعوامل والأسباب السابق تحديدها- تزايد كم ونوعية وإنتشار وإتساع نطاق عمل هذه المنظمات ومن ثم فرص عمل الممارسين الدوليين،حيث يوجد فرص متاحة في الممارسة المباشرة مع برامج رعايةاللاجئين،وجهود الانقاذ والتنمية المحلية،ورعاية الأطفال الأيتام،كما توجد فرص متاحة أيضا في المنظمات الحكومية الدولية،والمنظمات التطوعية،لتقديم المساعدات الفنية،وفي برامج الرعاية الاجتماعية الجديدة،وتعزيز سياسات الرعاية الاجتماعية،ويمكن تحديد هذه المنظمات في:(١٧)

(١)المنظمات الدولية بين الحكومات:وأهم هذه المنظمات الأمم المتحدة ومنظماتها الاثني عشر،مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية،منظمة الصحة العالمية،المفوضية العليا للأمم المتحدة للاجئين،مكتب العمل الدولي،وغالبا ما يكون التوظيف في تلك المنظمات بترشيح من من حكومات الدول، وتتطلب المراكز في هذه المنظمات خبرة واسعة،وقدرات لغوية، وخبرات سياسية.

(٢)المنظمات الدولية غير الحكومية:وهي دولية في عضويتها ومجال نشاطها،ومتحررة نسبيا من القيود البيروقراطية،وتركز علي قضايا محددة،ولها مواقف سياسية أو فلسفية،مثل منظمة العفو الدولية،التحالف غير الرسمي الدولي للمرأة من أجل السلام والحرية، ويمكن للأخصائيين الاجتماعيين الأقل خبرة العمل في مثل هذه المنظمات.

(٣)المؤسسات الحكومية بالولايات المتحدة الأمريكية:والتي تقدم خدمات للأمريكيين الذين يزورون الخارج وكذلك المقيمين بالداخل مثل مؤسسة التنمية الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية،رابطة السلام،مؤسسة المعلومات.

(٤) المنظمات غير الحكومية بالولايات المتحدة الأمريكية: وتقدم فرصا لعمل الأخصائيين الاجتماعيين علي المستوي الدولي كمتطوعين مثل إنقاذ الطفولة، النجدة الدولية المباشرة، لجنة الأصدقاء الأمريكيين.

(٥) المنظمات المهنية التي لديها تعهدات دولية، وتوجد في الولايات المتحدة ولكن لديها القدرة للعمل مع المشكلات والقضايا الدولية، مثل مجلس التبادل الدولي للدارسين، الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين، جمعية التنمية الدولية.

(٦) البرامج الجامعية: حيث يشارك الطلاب الدارسون للدكتوراه في الخدمة الاجتماعية أو الحاصلون عليها في كثير من الجامعات في برامج الخدمات المجتمعية ومراكز البحوث.

(٧) البرامج المرتبطة بمشروعات دولية للخدمات الانسانية: مثل برامج مؤسسة روكفلر، ومؤسسة فورد.

عاشرا: إعادة تشكيل منظمات القوى الدولية:

إذا ما كانت منظمات القوى الدولية وكلاء وأدوات في سياسة اجتماعية عالمية فعالة فإنهم سيغيرون الخط مع التغيرات التي تصحب العولمة.

ويجب التأكيد علي أهمية وجود منظمات لها مسئوليات واضحة لسياسة المناطق الرئيسية ولتظهر النمو والتطور للهيئات عابرة الحدود بشكل عشوائي وخاص، مما أدي إلي عدم الترابط فعلي سبيل المثال، لا يوجد هيئة عرفت بوضوح مسئولية الحماية والإشراف لذا نري أن إيجاد هيئات وقوانين لسد الفراغات يعد أمراً حيوياً لمستقبل تنمية وتطوير السياسة العالمية، ويمكن أن تمتد هذه النقاط للسياسة في المناطق الأخري حيث يوجد نقص في القيادة والتنسيق.

ويوجد متطلبات لتدعيم المسئوليات حيث كثير من الهيئات المشتركة في السياسة البيئية، لذلك يوجد أمل في الوصول إلي سياسة مترابطة ويمكن أن يوجد قضية تتمثل في الهيئات الوظيفية التي تتعامل مع اتجاهات معينة لقضايا البيئة،

ورغم ذلك فإن التنسيق الكلي لمشروعات البيئة يعد أمراً حاسماً، ويجب أن تندمج الهيئات عابرة الحدود في مشروعات جماعية أكثر من بناء وإدارة السلطات الخاصة إن العلاقات بين كثير من الهيئات العالمية علاقات توتر وعراك أكثر من التعاون، مما لا شك فيه أن مختلف المنظمات سيكون لها مواقف مختلفة تجاه القضايا، فمنظمة العمل الدولية تهتم بحقوق العمل، ومنظمة التجارة العالمية تهتم بتنمية وتحرير التجارة، ولا يوجد أي مساعدات قانونية لتشجيع التعاون، فالتوتر لا مفر منه ويجب التحكم فيه جماعياً وبإبداع .

ويجب تحديد المسئوليات فإن صندوق النقد الدولي قد تم انشائه لكي يشرف علي نظام المال العالمي، ويحاول التأكيد علي أن السياسات الاقتصادية للدولة الكبيرة لا تدمر بقية الاقتصاد العالمي، وفي السنوات الأخيرة ثم توسيع دوره للمشاركة في السياسة الاجتماعية، والبنك الدولي يعاني من تشكيكات مماثلة كتلك في دوره، وبعد سنوات كثيره أصبح مشاركاً وبعمق في قضايا تنموية، لكن دون إعادة تعريف رسمي لدوره ومسئولياته ولابد من تحديد دور البنك لكي يشمل القضايا البيئية مثل تخفيف الفقر، وتحمل المسئولية تجاه اللاجئين، وتجنب الأزمات ويوضح هذا المقترح إلي أي حد ظل البنك في دائرة السياسة الاجتماعية العالمية .

أن القضية الرئيسية لمعظم المنظمات الدولية هي علاقتها مع الدول، مثل وحدات السياسة الاجتماعية الأولية، وتقوم منظمة العمل الدولية بالدور التقليدي للتغيير من خلال الإقناع والحوار، ولقد انتهجت السياسة البيئية خطوات مماثلة، ولا نجد أي دولة تريد أن تسحب حقوق الهيمنة إلي الهيئات العالمية وتريد كل الدول أن تقوم الدول الأخري بملاحظة الأعراف الدولية التي عن طريقها يمكن تحقيق مكاسب، حتي ولو أكتفت بعض الدول بملاحظتهم. والمأزق هو إلي أي مدي ستقبل الدول القادرة علي توجيه سياسة حماية البيئة.

سنجد أن كل الدول لن تفضل ذلك لأنهم قد يصبحون ضحايا لمثل هذه السياسات، إضافة إلي عدم التوافق، ومعدل التقدم البطئ أصبح من الواضح أن هذه هي الصفة التي ستؤدي في النهاية وحتي مبكراً إلي كارثة .

ويعتمد تطوير وتنمية السياسة الاجتماعية العالمية علي نوع أكثر فاعلية من الاتجاه الذي تأخذه الهيئات العالمية إلي تنمية السياسة في مجالات رئيسية كالتحكم والالتزام بالسياسات المتفق عليها والقضايا المتصلة بها، ويعتمد هذا بدوره علي التنمية الشاملة للسياسة الاجتماعية العالمية، والهيئة الفردية لإعطاء اتجاه كلي مناسب في كل مجال، وتحتاج الهيئات العالمية إلي مبدأ تكوين القدرة علي تحديد الموقع المحدد للسياسة في سياق كبير، وأن تكون شديدة الوضوح لطبيعة دورهم المحدد ومسئولياتهم، وطبقاً لتقرير التنمية العالمي «الدول في عالم متغير» قدم البنك الدولي اقتراحاً هاماً للإصلاح المنظمي لتسهيل وتقوية العمل الجماعي الدولي، واقترح أيضاً وجود ربط في أبنية المجموعات مثل المجموعات الوظيفية التي تتعامل مع قضايا متعددة مثل سياسات الاقتصاد الضخم وحماية البيئة ومستويات العمل ومجموعات المناطق مثل الاتحاد الأوروبي وغيرها من المجموعات الخاصة بمناطق معينة وهي تعمل علي علاج المشكلات ذات الصلة بالدول المتجاورة، والتنسيق مع الجماعات وربط المنطقة بالهيئات الوظيفية مثل منظمة التنمية والتفاوت الاقتصادي إلا أن هذا المقترح فشل في تقديم وإغفال إيجاد هيئة لها نظرة اقتصادية، ومجلس اجتماعي للتنمية وينقصه الدو الحيوي بكل تأكيد في التنمية لزيادة الدور الفعال للهيئات الدولية.

حادى عشر: إصلاح العيوب فى التشريعات الحديثة للمنظمات الدولية:

إن كل ما تحتاجه المنظمات عابرة الحدود هي الشرعية اللازمة للقيام بأدوارها بفاعلية ويوجد عيوب تشريعية في صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، فهما من أقوى هذه الهيئات وتواجه هذه الهيئات العديد من المشاكل التشريعية .

أ- فهي تظهر كتهديد للهيمنه القومية .

ب- ليست خاضعة للتحكم الديمقراطي وأن الديمقراطية تمارس فقط في المنظمات الدولية الرئيسية

جـ- غياب الاستقلالية والتحكم في الأعمال والأدوار.

د- أنهم يتناولون الأمور البعيدة عن الشفافية .

ويظهر لنا أن الموقف يشكل مشكلة من عنصرين:

(١) أن هذه المنظمات الدولية هي هيئات لها قوة وتأثيرات ضخمة فهم يصدرون القرارات التي لها تأثير رئيسي علي حياة الملايين من الناس، وطريقة تنمية العالم، فلا بد وأن يتحروا الديمقراطية بشكل كبير في عالم يتحرك نحو الديمقراطية.

(٢) تنقصهم الشرعية مما يقضي علي فاعليتهم فهم يحتاجون إلي الشرعية لكي يصلوا إلي الدعم والتأييد ووسائل حساب أوضح، وهذا هو المحتمل بالنسبة للمجلس العام للأمم المتحدة أو لبعض الممثلين للمجلس الذين يتم انتخابهم من قبل المجلس .

إن العلاقة بين منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أنهم جميعاً يدركون أهمية الدعم من أجل مواصلة تحرير السياسات التي يتبنوها، ويعد صحيحاً أن الهيئات لم تنجح في تحقيق الهدف الكبير الذي نرجوه منهم إذا كانوا غير قادرين علي التغلب علي التشريعات المدمرة وعجز الديمقراطية.

ونظراً للعلاقة القريبة لكل المنظمات العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية، نجد أن تلك المنظمات بدأت في التطورمع المنظمات الغير حكومية في السنوات الأخيرة، وأصبحت علي اتصال مع المجموعات العلمية والفعالة، لتقصي فعالية وتحدي الأيديولوجيات والسياسات،ويجب أن تصبح المنظمات العالمية أكثر شفافية، وجاهزة للدفاع عن سياساتها، لتعرضها للنقد الكثير، وهذه هي البداية فقط فالمنظمات غير الحكومية فعالة كمصادر للأفكار، والنقد لأنها ليست نماذج ديمقراطية للحكومة الممثلة. وهذه المنظمات العالمية العملاقة تتحرك كالظلال فقط، وتدرك النقائض في التشريعات، وخرجت تلك السياسات وأصبح لها دور رئيسى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إن هذا التناقض يزيد من أهميتها،

ولا يمكن أن يظهر دور فعال وحيوي للسياسة الاجتماعية العالمية دون تطوير ومواصلة عدد لا نهائي من الهيئات اللاديمقراطية وفي نفس الوقت ضماناً للتأييد العام الذي يعد شرطاً للنجاح .

ولا يوجد طريق واضح يمكن أن يخضع الصيغ التقليدية للتحكم الديمقراطي عن طريق ممثلين منتخبين من الناس، ومن الضروري أن ننظر إلي الاتجاهات المتنوعة وغير التقليدية التي تحسن الشفافية والمسئولية، مما يزيد الشرعية ويوجد لديها العديد من الإمكانيات ويمكن أن يشكل مجلس لكل البرلمانيين كأعضاء شرعيين كمدخل للديمقراطية في المنظمات العالمية، ويمكن لها بسهولة أن تزيد من التوجه نحو التنمية للمجلس العالمي من خلال الانتخابات المباشرة.

واقترحت دراسة جامعة اكسفورد (١٩٩٨) أيضاً منتدي ثانوي للمجتمع الحضاري لرسم ومعرفة النمو المتزايد للهيئات الغير حكومية والحركات الاجتماعية السياسية.

ويوجد طرق عديدة يمكن أن تصل بالعولمة إلي الديمقراطية، والتدريب علي الاستشارة المباشرة للقضايا السياسية العالمية، وكان الجدل الواسع حول موضوع هام للسياسة العالمية في التشريعات الدولية.

ولا يوجد خلاف أن مكاسب الديمقراطية من وجود هيئات دولية كانت نادرة، ويوجد عدد من الطرق التي يمكن من خلالها التغلب علي نقائص وعيوب الديمقراطية، ولم يتم التحكم الديمقراطي المباشر فإنه حل غير واقعي علي المدي القصير.

- إيجاد هيئات عالمية جديدة وإصلاح المنظمات القائمة :

وزيادة دورها السياسي وقدرتها الإدارية ويوجد اتجاه لإيجاد ثلاثة منظمات جديدة علي الأقل.

ويجب أن تعطي الأولوية لتأسيس مجلس للتنمية الاجتماعية الذي يهتم بالتنمية

في المجالات الرئيسية للسياسة الاجتماعية العالمية، وفي هذه اللحظة لا يوجد هيئة فعالة شاملة، ويتحرك البنك الدولي نحو هذا الدور، ولابد أن يكون محلاً للشك إذ يتطلب مهارات وخبرات ومسئولية إضافية، ولا يوجد طريقة فعالة يمكن خلالها النظر إلي القضايا الاجتماعية والبيئية لو أن الأمور المتعلقة بالتنمية الاقتصادية بمفردها ويعد هذا ضعفا خطيرا.

واقترحت اللجنة الحكومية العالمية إنشاء مجلس اقتصادي أمني للحفاظ علي استمرار الإطار الكلي للاقتصاد العالمي، وتوفير إطار للتنمية المتواصلة، وتأسيس التوافق بين الأهداف والسياسات والعمل للاتفاق بين الحكومات حول تنمية النظام الاقتصادي الدولي.

وسيكون للمجلس المقترح للتنمية الاجتماعية دوراً موازياً ومسئوليات للتحكم، ومراجعة التنمية الاجتماعية، وإعداد إطار لتنمية السياسة الاجتماعية العالمية وتأسيس الترابط بين السياسات المختلفة للهيئات العالمية، والاتفاق بين حكومات الدول في اتجاه مستقبل التنمية الاجتماعية ويتطلب ذلك هيئة تستطيع أن تأخذ اتجاهاً كلياً من خلال قيادة فاعلة وتنسيق سياسة التنمية.

والمنظمة الثانية التي نحتاج إليها هي منظمة عالمية للبيئة لكي تعمل مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية.

- متطلبات إيجاد هيئة قومية جديدة :

إن وجود هيئة مثل منظمة الهجرة الداخلية، تحتاج إلي تنمية المستويات العامة وملاءمة الإجراءات النزاعية وتثير قضايا الهجرة بالطبع الكثير من الصعوبات الأساسية، وتعد الرؤية القومية للهجرة غير منسقة سواء أكانت شرعية أم غير شرعية ويعتبر غير كافية ويجعلها تتجاهل قضايا حقوق الإنسان الهامه.

ومن الضروري تأمين مصدر مستقل للدخل للهيئات الأساسية العالمية وتحتاج الهيئات لإجراء واعي لاستقلال الدول وأمنهم، ولابد من إجراء استقلال حالي حاسم

الذي سيقود بدوره علي تأمين مصدر الدخل أكثر من الناتج السنوي للحكومية القومية.

ويجب أن تكون الإمكانيات المتنوعة مرنة وتقترح اللجنة الدولة للحمايةعلي سبيل المثال ستة مصادر ممكنة للدخل، تتراوح ما بين الضريبة الإضافيةعلي تذاكر الطيران الدولية، وأتعاب الاستخدامات المتنوعة للمحيط، وأجور أماكن الانتظار لأقمار الفضاء.

وكان الاهتمام الرئيسي للجنة هو زيادة العائد من الأنشطة التي تهدد البيئة، ويوجد أيضا إجراءات أكثر مرونة مثل ضريبة الكربون وتصاريح البيع.

ونال الاقتراح كثيراً من المناقشة وهو الاقتراح المسمي بضريبة (توبن) والذي اقترحه الاقتصادي جيمس توبن (Games Tobn(1970 علي التبادلات التجارية الأجنبية في الأغراض الاقتصادية الضخمة، أكثر من زيادة العائد ومن الواضح أن هذه المقدمة ستؤدي إلي معارضة كثير من الدول الكبيرة القوية حالياً، لكن مثل هذه الضريبة قد يكون لها غرضين هامين هما، أنها ستؤدي إلي خفض المضارية في التعاملات المالية ومن الواضح أن ارتفاع العائد يعتمد علي مستوي الضريبة المفروضة لكن المبالغ المحصلة يمكن مراعاتها، لذلك ارتفع العائد إلي ٢٥٠ مليون دولار أمريكي في السنة ويمكن من خلاله تمويل أنشطة السياسة الاجتماعية العالمية للدول، ويوجد منطق هام لحل قضية تمويل البضائع العامة العالمية من خلال الضرائب المفروضة علي الأنشطة العالمية مثل التبادلات التجارية الأجنبية .

وإذا أردنا أن نطور السياسة الاجتماعية العالمية فلابد من تنمية المصادر المالية لها، ويمكن أن تنمي من خلال الضرائب المفروضة علي الدول طبقا للإنتاج الكلي المحلي لكل فرد.

وستظل العولمة في جدال ومناقشة لمفهومها، ونري للعولمة عددا من التفسيرات، مثل أصولها وطبيعتها وتأثيراتها ومستقبلها، والوضع الآن بالنسبة لمن يجادل، أن وجود عالم بلا حدود أصبح أمراً واقعياً وإذا كان يوجد من يصر أن العالم

ليس مختلف في جوهره كما كان في ١٩٦٠-١٩٧٠ ليس له أي دليل اقتصادي وسياسي واجتماعي.

إن هناك تغيرات كثيرة حدثت في التحرك المتزايد لرأس المال، وفي زيادة التجارة العالمية، إضافة إلي سرعة وسهولة الاتصالات ،ولقد أصبح العالم أصغر، وأصبحت كثير من مفاهيم الثقافة الغربية مفاهيم عالمية، وتؤثر هذه التغيرات في موقف الدول مما يؤثر علي رفاهية ورعاية الإنسان، وهذه التغيرات لها انطباعات إيجابية وسلبية.

علي الجانب السلبي نجد أن المنظمات أجبرت الدول علي دورها في التنمية ولو بطرق مختلفة ومتنوعة، وتم إجبار الدول عن طريق الاعتقادات والخبرات بما يمكن أن يكون مقبولاً أو غير مقبول علي مستوي الانفاق، وتشجع أيديولوجية العولمة الليبرالية المعاصرة علي الاتجاه السلبي للنفقات العامة وتوفير الخدمات العامه بالإضافة إلي أن الرعاية تنهض بالتأكيد علي التنافس، ولقد أجبرت زيادة التنافس الدولي علي رعاية ورفاهية الدول.

فالعولمة لها أيضا أخطار فهي تظهر للعيان العديد والعديد من المشكلات الاجتماعية مثل الانحدار البيئي والإيدز والبطالة والاضطراب الاجتماعي وتظهر أيضا قدره الدولة وجمودها كمعالج للمشكلات الاجتماعية.

أما الإيجابيات فاننا نجد أن العولمة أسهمت في تحسين نوعية الحياة لكل البشر، وأسهمت في النمو الاقتصادي العالمي عن طريق زيادة الطلب وفتح أسواق جديدة وزادت فرصة المستهلك في اختيار المنتج الذي يريده من بين كل منتجات العالم المتوفرة عالمياً، وساعدت العولمة أيضاً علي خفض تكاليف السفر والتحرك الجغرافي، ولقد كانت أيضاً عاملاً كبيراً في الديمقراطية وانتشاراً أوسع لقضايا حقوق الإنسان، وشجعت علي تحرير الحياة وشجعت شبكات السياسة العالمية المشاركة العالمية للأفكار حول التنمية ، وكان للعولمة تأثيرات مماثلة علي الدول الساعية للتنمية فشجعت الدول علي مواصلة سياسة اقتصادية واجتماعية معينة لتأمين الدول، وشجعت علي اقتراض الأموال للبدأ السريع في التنمية، وفي كثير من الحالات

انتهي ذلك بكثير من الديون، حيث أن الفائدة تتجاوز غالبا ما تم انفاقه علي الصحة والتعليم، ولقد وضعت الديون هذه الدول في موقف خطير أمام صندوق النقد الدولي، وبرامجه من أجل تعديل البيئة، ولقد أثارت زيادة التجارة العالمية.العديد من الدول لكنهم مازال ينقصهم التعريفة المجانية لدخول الأسواق الزراعية والصناعية التي يمكن أن يكون لها حافز علي النمو الاقتصادي والتوظيف.

ولقد زادت الدخول في كثير من الدول منذ عام ١٩٧٥ وتغيرت الفجوات بين دخول الكثيرين ، وانخفضت نسبة الناس الذين يعيشون في الفقر في السنوات الأخيرة بشكل ضئيل جداً، والأرقام الواقعية تقدم لنا غير ذلك ففي مجال الصحة نجد صورة مختلفة، وعلي الرغم من بعض التحصينات وانتشار التطعيمات، إلا أنه مازال الأمر صعبا حيث انتشار الإيدز، وفي التعليم المدعم بالإمكانات والمساعدات إلا أنه لم نستطع الوصول به إلي المستوي المطلوب،ويعتبر من أهم الأمور التي فشلت فيها العولمة هو خفض معدلات الفقر فلم تنتشر ثمرات العولمة ولم تصل إلي كل الناس لكي يستفيدوا منها استمرار القوة والقدرة للدولة القومية، ويجب إعطاء الوزن المناسب أن المنظمة العالمية للبيئة لن تحل محل الدولة القومية، لكنها تعد كجزء مدعم ومكمل لها، فإذا كان العمل علي المستوي العالمي ضروريا وله ثقل فهو ضروري لحماية البيئة، ولابد من وجود هيئة واحدة من نفس النوع للقيادة والتحكم، فلن نصل إلي الترابط بعد تقسيم المسئوليات التي ترجع كل شئ إلي التاريخ وليس العقل (١٨).

الثانى عشر:مستقبل الرعاية الاجتماعية الدولية:

يشير الواقع العالمي وتحليل وتشخيص الرعاية الاجتماعية الدولية ومنظماتها إلي أن مستقبل الرعاية الاجتماعية الدولية يشير إلي:

(١)الادراك الواعي إلي أن القرارات والسياسات الخاصة بالتنمية لها أبعاد إجتماعية والتي تعد جوهرية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الكبري.

(٢) لا يوجد دولة بمفردها تستطيع حل مشكلاتها الاجتماعية.

(٣) حرية إنتقال الأفراد بين الدول سواء للزيارة أو الهجرة .....الخ

(٤)الحاجات الأساسية للرعاية الاجتماعية الدولية تظل أساسية(الغذاء-المسكن-الرعاية الصحية-التعليم الأساسي).

(٥)أدت التغيرات الديمجرافية والتحديث إلي الاهتمام المتزايد بقضايا المسنين-الصحة العقلية-إدمان المخدرات....الخ

(٦)تزايد فرص التفاعلات الدولية نتيجة تقدم الميديا ووسائل الاتصال(١٩)

(٧)تزايد وحدة الحاجة للرعاية الاجتماعية الدولية وتدخل المنظمات الدولية لتقديم المساعدات في أوقات الأزمات العالمية وخاصة في الدول النامية.

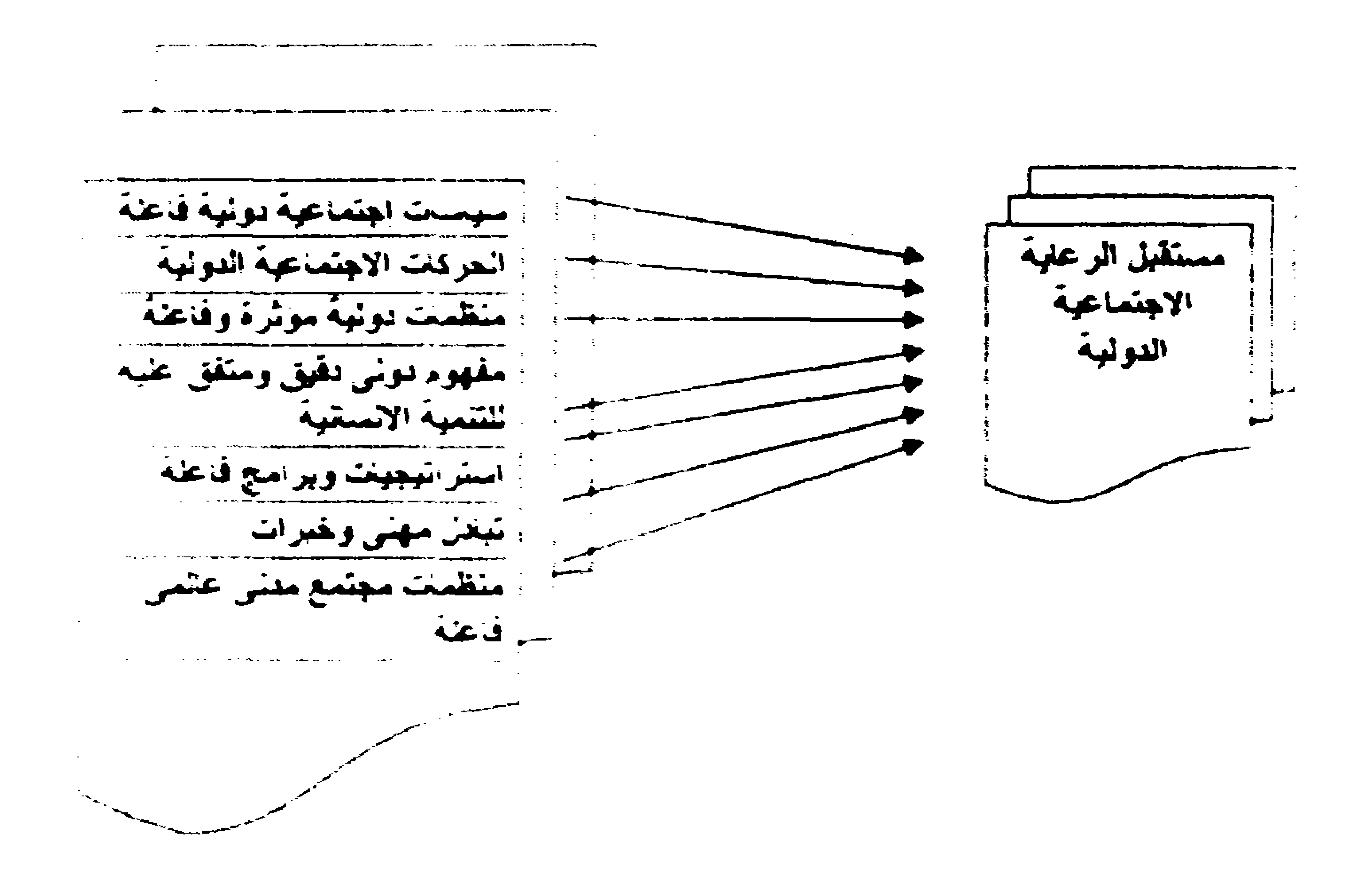
(٨)نمو المنظمات الاقليمية لتقديم الرعاية الاجتماعية الاقليمية في سياق الرعاية الاجتماعية الدولية.

(٩)زيادة ونمو فروع المنظمات الدولية لتقديم الرعاية الاجتماعية الدولية خاصة في المناطق والدول الأكثر فقرا.

(١٠)ستظل تلعب العلاقات الدولية دورا حاسما في الرعاية الاجتماعية الدولية ومنظماتها والعدالة والمساواة بين الدول.

(١١)من المتوقع النمو المتسارع وفعالية منظمات المجتمع المدني العالمي وتنشيطها في مختلف المجالات وستلقي الدعم والتعزيز من بعض الهيئات الدولية كحركة إجتماعية نشطة وسيكون لها دورها وثقلها المؤثر في الرعاية الاجتماعية الدولية بل والتأثير في بعض الأحداث العالمية.

ويشير التحليل الدقيق للواقع العالمي للرعاية الاجتماعية الدولية ومنظماتها أن مستقبل الرعاية الاجتماعية الدولية يعتمد علي المتغيرات التالية التي توجه وتؤثر في مستقبل الرعاية ويوضح الشكل التالي هذه المتغيرات:



شكل يوضح المتغيرات المؤثرة علي مستقبل الرعاية الاجتماعية الدولية

إن كل هذه المتغيرات مجتمعة لا شك تساهم في بلورة مستقبل الرعاية الاجتماعية الدولية ،وتشير الشواهد والدلائل في الواقع العالمي النمو المتسارع لهذه المتغيرات وقوة تأثيرها–ومع تباين تأثير وقوة كل متغير– بما يشير إلي تدخل المجتمع العالمي في توفير مستويات إنسانية للرعاية الاجتماعية للانسان في أي مكان في العالم ونمو متسارع للتبادل في إطار قوة وسرعة الميديا والاتصال ونمو متسارع للحركات الاجتماعية الدولية ،وتنشيط منظمات المجتمع المدني العالمي، وكأن الرعاية الاجتماعية الوطنية سترضخ للرعاية الاجتماعية الدولية من خلال توجهات السياسة الاجتماعية الدولية وفي إطارها بل يمتد التأثير مستقبلا لتوحد الاهتمامات وأولويات الرعاية الانسانية في كل البلدان.

(١٢)من المتوقع مستقبلا زيادة وتعزيز وتفعيل إستراتيجيات التعاون والتنظيم والتضامن.

(١٣)يشير الواقع العالمي إلي نمو وتزايد منظمات إجتماعية عالمية جديدة خاصة في الدول النامية والتي قد تأخذ أشكالا جديدة وحركات إجتماعية جديدة يزداد سرعتها في الاتصال بالجماهير وتغير من الوعي الاجتماعي لديهم، وشبكات إجتماعية يتعمق توغلها في الشعوب الفقيرة.

المراجع:

(1) Lynne M. Healy, International Social Welfare: Organizations and activities, Encyclopedia of Social Work,Washington,DC,NASW Press.1997.PP: (1499-1450).

(2) Ibid.,P: (99).

(3) William G. Brueggemann,the Practice of Macro Social Work, Brooks-Cole.U. S.,2002.PP: (417-418).

(4) Lynne M. healy,PP: (1502-1506).

(5) David Cox& Manohar Pawar,International Social Work Issues, Strategies,and Programs,London, SAGE Publications,Inc,2006,P: (17).

(6) James G. Daley,Advances in Social Work Special Issues on the Futures of Social Work,N. Y., Indiana Unive.,2005, PP: (34-36).

(7) David Cox& Manohar Pawar,op.cit.,P: (17).

(8) Richard L. Edwards,(ed. al.),International and Comparative Social Welfare,Encyclopedia of Social Work, Washington, N.A.S.W., Press,Vol.(2)1995.PP: (1505-1506).

(9) David Cox& Manohar Pawar,op.cit,PP: (18-19).

(10) Richard L. Edwards,(ed.al.),op.cit..,P: (1506).

(11) Lynne M. Healy,op.cit.,PP: (1503-1506).

(12) Lynne M. Healy,op.ciy., PP: (1506-15-9).

(13) David Cox&Manohar Pawar, op.cit.,P: (20).

(14)William G. Brueggemann,op.cit.,P: (412).

(15) Ibid.,PP: (413-417).

(16) Ibid.,.,PP: (419-420).

(17) Rosalie Amrosino (et.al.). Social Work and Social Welfare. an Introduction. Belmont Wadsworth Thomson Learning. 2001. PP: (531-535).

(١٨) فيك جورج ،بول ويلدينج،العولمة والرعاية الانسانية،ترجمة طلعت السروجي،المجلس الأعلي للثقافة، المشروع القومي للترجمة، (٧٨٣)، ٢٠٠٥، ص ص :(٢٦٨-٢٧٠).

(19) Lynne M. Healy.op.cit..PP: (1508-1509).

(١١)

الفصل الحادى عشر

السياسة الاجتماعية العالمية والخدمة الاجتماعية الدولية

الفصل الحادي عشر

السياسة الاجتماعية العالمية

والخدمة الاجتماعية الدولية

أولاً السياسة الاجتماعية العالمية اليوم: Global Social Policy Today

إن من أهم الاتجاهات التى نالت تأييداً فى التسعينيات من القرن العشرين السياسة الاجتماعية العالمية حيث أن الأسواق تحتاج للدول وأن الدول تحتاج لأسواق ولكن إذا لم تنظم الرأسمالية وتدعم وتزود بسياسات عامة ، فلن يكتب لها البقاء وقد قبل هذا على المستوى القومى وحديثا جدا بدأ يقبل على المستوى الدولى، وهو تناقض واضح مع حتمية أيديولوجيا التحرير الجديدة فى ثمانينات القرن العشرين فقد كتب ديكون Deaconعلى سبيل المثال عن التنشئة الاجتماعية فى السياسة العالمية، وناقش شو Shawأن تنمية المجتمع العالمى تتطلب سياسة جديدة لمسئولية عالمية ، وحذر تقرير التنمية البشرى أن العولمة تعطى فرصاً كبيرة لتقدم البشرية ، ولكن مع الحكم الأقوى فقط أما وجهة نظر البنك الدولى فهى أن الأحداث على المستوى العالمى

- متممة للحدث على المستوى الخاص بكل دولة وقد ندرك أن العولمة هامه أكثر من أن تترك لقوى السوق ولكى تحقق المكاسب الاقتصادية العالمية التى تبشر بها العولمة ولتفادى الظهور المدمر لدول محور وأخرى مهمشة ولكى نضمن الاستقرار السياسى والاجتماعى الذى يعتمد عليه .

- وذكر ديكون Deacon. أنه يوجد سياسة اجتماعية عالمية الآن مكونة من إعادة وتنظيم واستعداد عالمى يتخطى الحدود القومية ولكن هناك بالتأكيد معالم وعناصر تنبؤ فى السياسات التى تنشأ عن هيئات دولية ، فى مجالات محددة ، على سبيل المثال ، العمل والبيئة فى التأثير الذى تحدثه الهيئات الدولية على سياسات الدول وفى النماذج الناشئة عن السياسات الاجتماعية العالمية ، وبشكل أكثر وضوحاً فى تطورات الاتحاد الأوروبى .

ويعد ما تطور حتى اليوم ، فى الأساس تفاعلى وتدريجى وخاص ولم يوجد أى نوع من الاستراتيجيات الاجتماعية العالمية أو مناقشة نوع السياسات الاجتماعية المطلوبة فى الاقتصاد العالمى .

ويوجد نماذج بدائية وتجريبية يمكن أن تنشأ، لكن طبيعة السياسة الاجتماعية التقليدية القومية فى أساسها تحد من قيمتهما كدليل للمشروع العالمى.

وينبغى أن تختلف السياسة الاجتماعية العالمية عن السياسة الاجتماعية القومية فى مداخلها واستراتيجيتها وأهدافها وهى مرتبة لتتناسب مع الدول على مستويات مختلفة من التطور الاقتصادى والاجتماعى ، وهى مركزة على التنظيم أكثر من الاستعداد الاجتماعى وهى أكثر اهتماماً بالحد الأدنى من مستويات الأمان الاجتماعى أكثر من السعى وراء المساواة وهى شديدة الحساسية لخطر الصراع مع أهداف السياسة القومية وحتى تحقق أهدافاً محدودة يجب أن تضمن إعادة توزيع ذات دلالة للثروات ومن الدول الغنية المتقدمة إلى الدول الفقيرة النامية وسيعتمد تطوير السياسة الاجتماعية العالمية على التطور الموازى للسياسات الخاصة بإدارة الاقتصاد العالمى فلا يمكن النظر بحساسية للسياسة الاجتماعية بمعزل عن السياسة الاقتصادية .

والسياسة الاجتماعية العالميةإذن هى التوجهات والقوانين والتشريعات والاتفاقات الدولية واجبة الالتزام من خلال إستراتيجيات عالمية محددة تعزز التعاون الدولى وتحقق الرفاه الانسانى فى القرية العالمية وحقوقه الانسانية فى الرعاية الكونية من خلال المنظمات الدولية والهيئات العالمية.

ثانيا : لماذا توجد حاجة للسياسة الاجتماعية العالمية ؟

نلخص هذه الحاجة فى العناوين التالية :

-الاعتمادالمتبادل العالمى الأوسع Greater Global Interdependence

تضغط العولمة الوقت أو الزمان والمكان وتنشئ معنى أقوى للعالم كعالم واحد ، وكذلك للاعتماد المتبادل ، فقد كتب سكولت على سبيل المثال عن نمو مستمر للوعى العالمى منذ الستينيات من القرن العشرين.

- وتعزز العولمة خطاباً أكثر عالمية عن الرفاهية تغذيها تقارير من البنك الدولى عن مرحلة الشيخوخة ،منظمة OECD عن توفير مستقبل الرفاهية ومنظمة EU عن إمكانيات سياسة اجتماعية أوروبية.

وهناك وعى عالمى يسبب نوعا من المشكلات العالمية على سبيل المثال مفهوم المشكلات الشائعة العالمية والتى تغذى شبكات عالمية من المنظمات البيئية، وهذا بدوره يقوى روح ومعنى الوعى العالمى ، والقوة الدافعة لمحاولة إيجاد حلول عالمية شاملة .

ويعتمد مفهوم القضايا كعالمية بدرجة كبيرة على معنى أو الوعى العالمى الذى ينشأ ليكمل روح الانتماء القومى وروح عالم واحد يغذى ويشرع البحث عن حلول عالمية لمشكلات أعيد تحديدها كعالمية.

ثالثا: المشكلات الاجتماعية العالمية Global Social Problems

نحن فى حاجة إلى مدخل عالمى لنتعامل مع المشكلات العالمية ، ففى عام ١٩٩٧ تحدثت منظمة OECD عن إضفاء الصفة الدولية لعديد من القضايا السياسية والتى كانت سابقا محلية فى طبيعتها.

إن الكثير من القضايا عالمية فى تأثيرها ، ويمكن حلها فقط عن طريق حدث أو فعل دولى متفق عليه، على سبيل المثال استئصال مرض الجدرى أو فى الجهود الحالية لحماية طبقة الأوزون، وإنفلونزا الطيور والخنازير.

وقد أصبحت الجريمة والمخدرات فى الحقيقة مشكلات عالمية فى مقياسها وطبيعتها وتأثيرها ، وقد كتب وينر Weiner عن الأزمة العالمية المتزايدة فى تحركات سكان العالم.

وتوفير الماء واستهلاكه بطريقة سريعة قضية عالمية كبرى ، وقد تضاعف بمقدار أربع مرات الاستهلاك العالمى للمياه العذبة بين الخمسينات والتسعينات من القرن العشرين ، ومازال يزيد بسرعة، وتوضح التقارير أن ثمانية دول بها ٤٩ ٪ من سكان العالم تواجه مشكلات نقص المياه ، منها ٢٦ دولة محددة رسميا على أنها

نادرة المياه، إن المشكلة عالمية فى مقياسها أو ثقلها وفى تضميناتها وفى الحقيقة أننا نحتاج حلولا عالمية حتى تتمم الجهود القومية.

مثال آخر كمشكلة على نطاق عالمى ، وكما وضح برنامج منظمة الصحة العالميةعن الإيدز لا يمكن إيقاف مرض الإيدز فى دولة بمفردها ، إذا لم يتوقف فى كل الدول وفى أكتوبر عام ١٩٨٧ نوقش مرض الإيدز من جانب الجمعية العمومية للأمم المتحدة وهى المرة الأولى يناقش فيها مرض معين فى الجمعية ، وتبين القبول العالمى لطبيعة المرض العالمية ، وقيود وقصور الدولة فى صنع سياسة ضد الإيدز .

إن ظهور وقبول سلسلة من المشكلات الاجتماعية على أنها عالمية فى الواقع يثير ضغوطا لتطوير السياسات الاجتماعية العالمية.

رابعا : تخفيف آثار التنافس العالمي :

إن المطلوب من العمل أو التحرك العالمى فى السياسة الاجتماعية أن تمنع السباق فى قاع اللبرالية الجديدة فأيدلوجية اللبرالية الجديدة للعولمة تضع ضغوطا على دول الرفاهه القومية ، فى أنها تدعم المطالب من أجل تخفيضات فى الإنفاق العام وتخفيضات فى توفير الرفاه الاجتماعى، وتسهيل العمل وتنظيم البيئة وتنمو هذه الضغوط من انطباعات معينة عن كيفية تحقيق الكفاءة الاقتصادية والتنافس العالمى ،ليس هناك جديد عن التنافس، وما هو جديد هو قوتها وأهميتها المهيمنة التى تعطيهاالحكومات لها وسيطرة انطباعات اللبرالية الجديدة عن كيفية ترقيتها على أفضل وجه وتأثير هذه التغيرات على الدول.

ويقترح سيرنى Cernyأن هذه الضغوط تشكل عقبة أو مشكلة فى طريق قدرة الدولة على تجسيد التكافل الاجتماعى، لذا فهى تهدد شرعيتها، وتقلل من قدرتها تحت ضغوط العولمة ولذلك فهناك حاجة للتحرك على المستوى العالمى .

بينما يقترح ميشرا Mishraإجابة واحدة لهذه الضغوط على دولة الرفاهيه،وهوأن معاييرالحماية الاجتماعية ينبغى ألا تصبح جزءا من مباراة تنافسية ولكن ينبغى أن تكون جزءا من قوانين هذه المباراة،وذلك يتطلب سياسة اجتماعية

عالمية لتعويض القيود التى تفرضها العولمة على دول الرفاهية،وأن تدعم مستويات التوفير والاستعدادالاجتماعى،التى تراها ضرورية لحياه متحضرة على المستوى القومى ، وبالامتداد على المستوى العالمى، والطريقة الوحيدة للقضاء على ضغط السباق هى أن تتكاتف الدول وتتعاون مع الهيئات المتخطية للحدود القومية لتطويرالسياسات الاجتماعية العالمية.

خامسا : تدعيم فكرة حقوق الإنسان العالمية :

تعد السياسة الاجتماعية العالمية تعبيراً مناسبا لأفكار منبعثة عن المواطنة العالمية ، وحقوق الإنسان العالمية أحد جوانب تطوير الوعى العالمى وهو نمو مفهوم المواطنة العالمية والمجتمع العالمى المتحضر وتؤدى هذه الأفكار إلى امتداد تجريبى للطموحات القومية إلى المستوى العالمى وأنها تدعم أفكار العدالة العالمية ، ومعايير الحد الأدنى من الصحة فى العالم ، ومن التعليم والدخل، وكذلك مفهوم حقوق الإنسان على المستوى العالمى ، ويرى ميكارثى أن أنجح جهد لبناء مفهوم تجاوز الحدود القومية فى السنوات الحديثة هو ايجاد مفهوم عالمى لحقوق الإنسان.

وقد طور هذا المفهوم عدة هيئات بالأمم المتحدة ، وبعض المنظمات غير الحكومية ، والحركات الاجتماعية العالمية .

وقد برهن برنامج الأمم المتحدة للتطوير أن الفوائد الكامنة للعولمة ستدرك فقط من خلال حكم أقوى ليعتمد على مفهوم العولمة ذات المبادئ يحكمه ويرشده احترام حقوق الإنسان ، واهتمام بالمساواة والتأكيدعلى الالتزام بخفض أو القضاء على الفقر والاضطرابات ، والاهتمام بالمستقبل، إن ما يحاول هذا البرنامج إثباته أساسا هو العولمة التى تعتمد على أفكار المواطنة العالمية، وتقرير البنك الدولى عن التطور العالمى يحاول إثبات هذه الأفكار عبر خطوط متشابه.

إن الزيادة الهائلة فى عدد وحجم ومصادرالمنظمات الدوليةغير الحكومية والحركات الاجتماعية العالمية هو تعبير عن ظهور مواطنة عالمية وتعبير عن قوة لمزيد من تطويرها .

وفى قمة الأرض عام ١٩٩٢ فى ريو كان يوجد ٢٠,٠٠٠ مشارك من ٩,٠٠٠ منظمة غير حكومية من ١٧١ دولة وكان هناك بيانات مشابهة عن انطباع جديد عن المواطنة العالمية فى مناطق أخرى ، وعلى سبيل المثال ، أربع مؤتمرات للأمم المتحدة عن المرأة فى أعوام ١٩٧٥ ،١٩٨٠ ، ١٩٨٥ ،١٩٩٥ كانت عوامل محفزة لنمو الحركات والمنظمات النسائية قوميا وعالميا ونمو وعى عالمى عن قضايا وحقوق جنسية أو نوعية.

سادسا : بناء سياسة اقتصادية عالمية :

تعتبر السياسة الاجتماعية العالمية بديهية لعولمة الاقتصاد ، فالعلاقة التعايشية بين السياسة الاجتماعية والاقتصادية وبين التجارة والسياسة الاجتماعية هى الآن جزء من الحكمة التقليدية والعولمة والاقتصاد ، لكن هذا لا يعنى أنها يمكن أن ترى بحساسية فى ضوء معايير اقتصاديةويتطلب الاستقرار توازنا حريصا بين حرية الأسواق ، وتوفير البضائع العامة، وإذا تطلب الاستقرار توفير البضائع العامه فالتكامل الاقتصادى كذلك يتطلب الاستقرار.

ولايعنى التطوير اليوم مجرد النمو الاقتصادى ولابد أن يكون قابلاً للتحمل والتدعيم ، بمعنى عدم رهن المستقبل من أجل الحاضر إن طلب التدعيم يثير أسئلة عن توزيع الثروة والسلطة والفرص بين الدول الغنية والفقيرة ، وبين وداخل الدول.

ويقترح دور هام للسياسة الاجتماعية ، وفى تعبير برنامج الأمم المتحدة للنمو أن تجعل العولمة تعمل من أجل التطورالبشرى أو كتعبير البنك الدولى تحتاج القوى العالمية إلى أن تسخر للفقراء فى مجموعة سلسلة واسعة من الاستراتيجيات.

لقد أصبحت السياسة الاجتماعية عنصرا أكثر أهمية فى عملية العولمة لأن الثقة فى تحرر السوق الحرة الأساسية قد انحسرت، وقد انتقل الرأى من الإيمان بالأسواق غير المنظمة إلى الاعتقاد بالرأسمالية المنظمة اجتماعيا، وهذا يعنى رأسمالية عالمية تصقلها وتدعمها السياسات الاجتماعية كما يعد الكفاءة والتنافس هامين ولكن شبكات الأمان والرفاهية الإنسانية هامتين كذلك .

الاعتماد المتبادل للسياسات الاجتماعية والاقتصادية يوضحه الطريقة التى وصل إليها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى IMFفى إعطاءالمزيد من الانتباه للسياسة الاجتماعية والأبعاد الاجتماعية للسياسةالاقتصادية،والضغط على منظمة التجارة العالمية نحو سياسات تجارية مشروطة باستخدام الاتفاقيات التجارية كسبيل للضغط على الدول لتتبنى سياسات مرغوبة فيما يتعلق (على سبيل المثال) بمعايير جوهر العمل والحماية البيئية .

وليس معنى ذلك أن الديمقراطية الاجتماعية تحكم القلوب والعقول لصنع السياسة الاقتصادية العالمية بل إنها تحاول إثبات أن السياسة الاجتماعية قد اندفعت تدرجياً إلى إطار مرجع صانعى السياسة الاقتصادية ، بعد عقدين من الفقر ولا يزال التفكير الاقتصادى التقليدى يسيطر، لكن هناك بعض القبول للحاجة لتطوير السياسات الاجتماعية كنتيجة طبيعية للتطور الاقتصادى العالمى .

سابعا : استراتيجية للسياسة الاجتماعية العالمية :

تشكل استراتيجية للسياسة الاجتماعية العالمية الاتجاهات الموجودة والتطورات وقد أكد ديكون بجرأة أنه يوجد الآن سياسة اجتماعية عالمية مكونة من آليات إعادة توزيع عالمية ، وآليات تنظيمية عالمية وعناصر من استعدادات أو توفير السياسة الاجتماعية العالمية ، وخطاب عالمى عن مستقبل السياسة الاجتماعية القومية.

وبالتأكيد يوجد مظهر لسياسة اجتماعية تدرجية مركبة أو متداخلة مع النظام الاقتصادى العولمى، وقد اهتم كلا من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى إلى أخذ تضمينات العولمة الاجتماعية بمزيد من الجدية. ويوجد أنماط مختلفة من نشاط أقسام الأمم المتحدة فى مجال السياسة الاجتماعية ، مثل منظمة الصحة العالمية ، منظمة أو صندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة ، ومنظمة العمل الدولية ومنظمة UNHCRوذلك على سبيل المثال وعمل نطاق واسع من العناصر المتخصصة بدءا من لجنة التطوير التدعيمى ، وحتى البرنامج العالمى للإيدز، والتسهيل البيئى العالمى ويتم الضغط باستمرار على منظمة التجارة العالمية لإضافة الاهتمام بالعمل والسياسة البيئية لمذكراتها .

إن ما يوجد هو زيادة منظمات مختلفة جدا تهدف إلى إنشاء جدول أعمال سياسى اجتماعى ، ولكن بشكل خاص وشكل تفاعلى ، ويوجد فى هذه المرحلة من التطور استراتيجية شاملة للسياسة الاجتماعية لكى تماثل المشروع الاقتصادى الليبرالى الذى كان شغل كبارالاقتصاديين .

إن ما نحتاجه بوضوح هو بعض العقلانية فيما يحدث ، والرجوع للوراء عما هو جيد وحسن ، وما نحن فيه الآن من وقائع الدراسة والتحليل للأهداف والأغراض والاستراتيجيات والخيارات ، ومحاولة تنسيق السياسات الغوغاء التى ظهرت من تلك المجموعة المتفاوتة من الهيئات ، والحاجة للمناقشات عن مجمل شكل وإمكانات وقيود السياسة الاجتماعية العالمية ، والتحرك مما يعد أساسيا كمرحلة قصور تسبق التطور .

ثامنا : تفادي الارتجالية وردود الأفعال السلبية ضد العولمة:

تتجنب السياسة الاجتماعية العالمية أساسا أى رد فعل سلبى ضد العولمة . وقد تكون العولمة قوة ضخمة للتطور الاقتصادى ، لكنها تدرك وبشكل متزايد على أنها تكاليف اجتماعية وهناك دليل قوى أن العولمة كما تطورت فى الثلاثين عاما الماضية قد زادت من عدم المساواة والظلم وانعدام الأمن فى بعض الدول وأنها جزأت المجتمعات.

وكما أوضح تقرير التنمية البشرية أن العولمة توجد تهديدات جديدة لأمن البشرية فى الدول الغنية والفقيرة واستنتج التقرير أن تطاير الأسواق يسبب نقداً جديداً كما تزيد العولمة من معرفة طبيعة ومدى الحرمان وعدم المساواة ، وتأثير الأزمات المرتبطة بانخفاض الثقة بالسوق، وسحب رأس المال ، وبعض الظواهر مثل ازدياد درجة حرارة الأرض (الارتداد الحرارى) .

وأكثر المحللين للعولمة ، مثل رودريك، يرى أن هناك حاجة لسياسات مصممة لضمان قبول واسع للعولمة وهذا يعنى سياسات لتعويض الخاسرين ، وتخفيف الظلم ، وإصلاح عدم المساواة المثير للغضب وإذا لم توضع هذه الإجراءات الوقائية فى وضعها الصحيح فهناك خطر حقيقى لرد فعل سلبى كما يمر به العالم فى تغطيه

أحداث المظاهرات فى اجتماعات منظمة التجارة العالمية فى سياتك فى نوفمبر ١٩٩٩ ، وفى الاجتماعات اللاحقة لمنظمة التجارة العالمية أكثر من ملاحظة فى جنوا فى يوليو عام ٢٠٠١ ، ومجموعة الدول الثمانية الصناعية الكبرى .

ويمكن للدولة وحدها أن تضمن توفيرماهومطلوب بسبب ضغوط التنافس الجديدة وبسبب طبيعة المشكلات موضع التنافس أو الخلاف.

إن ما هو مطلوب هو حدث على مستوى إقليمى ودولى لحماية وحفظ إنجازات دولة الرفاه ولعرض وجه مقبول للعولمة ، يمكن أن تقوم هذه القضية على أساس الوقائع السياسية والاقتصادية والعدل لأن معدلات الظلم المرتفعة ، سواء القومية أو العالمية لا تسمح برقى النمو الاقتصادى أو الاستقرار السياسى .

وبذلك يمكن تحديد التوقعات التى سببتها العولمة فى:

تكون العولمة سياسة اجتماعية عالمية أكثرحيث أنها تنشئ وتنتج إمكانية سياسة اجتماعية عالمية ، إنها تساعد على توفير الموارد الاقتصادية والتى هى شرط ضرورى،وإن لم يكن كافى للحدث العالمى ، إنها تثير الطموحات على كلا الجانبين،لأن الفقير يرى كيف يعيش الغنى،والأغنياء يواجهون بصورة أكثر حيوية الحقائق الصارمة للفقر المدقع والحاجات الإنسانية الأساسية غير المشبعة ، إنها تسبب مجتمعاً هشاً ضعيفا، إن بعض الظواهر يجب ألا تكون كذلك ، على سبيل المثال معدلات وفيات الأطفال المرتفعة ، أنها قضية لا يجب أن تكون،وهناك إجماع عن بعض قضايا حقوق الإنسان،العمال والنساء والإقليات العرقية،والأطفال، وضمان حقوق الإنسان الأساسية العالمية ، هذه العناصر ضرورية كشروط مسبقة لتطوير السياسة الاجتماعية على المستوى العالمى .

وقد أصبح تطوير الشبكات العالمية للمنظمات غير الحكومية ضروريا أيضا وبصورة أكثر وضوحاً فى علاقتها بالبيئة،وكذلك فيما يتعلق بحقوق الإنسان،وقد أصبحت العولمة مسببة لهذا التطوير وظهور شبكة عالمية، قد حول الاهتمام والجدال فى هذه المجالات وجعلت من المستحيل للمنظمات غير الحكومية أن تتجاهل الشئون

البيئية، كما دفعت بها تجاه الحدث العالمى المنسق وهذا هو الطريق الذى شكلت به المنظمات غير الحكومية التنافس.

ويوجدأيضا التطوير المؤسسى الضرورى،وقد عززت وأنضجت المؤسسات المتخطية للحدود من موقعها وأدركت دورها ومستوياتها بصورة أوسع ،على سبيل المثال ILOوهى منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ويوجد عدد متنامى للمعاهدات،واللجان،والمهام،والبرامج والبروتوكولات كما عززت العولمة تطور السياسة الاجتماعية القائمة ، والتى تتجاوز حدود الدولة وتحدث تآكلاً فى مكانة الدولة وموقعها المتميز فى صنع السياسة الاجتماعية ، فلو أن القضايا الأساسية عالمية ، حقوق المرأة ، حقوق الفقراء ، حقوق الأقليات العرقية ، وحماية الكائنات الحية ، إذن سيكون تركيز وصنع السياسة الاجتماعية بالضرورة عالميا .

تاسعا : ليست الأيديولوجية اللبرالية الجديدة ضرورية :

السياسة الاجتماعية العالمية لازمة فى ضوء إدراك أن المستقبل (على الأقل جزئيا) مفتوح أو مطلق.

ويعتمد تطوير سياسية اجتماعية عالمية على الاقتناع بأن نواتج نموذج العولمة الخاص – العولمة التحررية الجديدة – الذى ساد فى الثلاثين عاما الماضية لا ينبغى أن تقبل هذه النواتج على أنها حتمية ، ولا تملى حقيقة أن الاقتصاد أصبح مدورا (مصغى عليه الصيغة الدولية) أن هذه العلمية هى الناجحة فالعملية والنتائج مطلقة ، وهناك مجال لإصلاح الطموح وتكيف السياسة العالمية اجتماعيا أو التدويل (إضفاء الصفة الدولية) المستمر وهذا الاعتقاد بالإمكانيات ضرورى لأى محاولة فى مجال الهندسة الاجتماعية ، وقد فتح انخفاض الثقة فى التحررية الجديدة الباب لإعادة النظر فى الإمكانات والاحتمالات للحكم على المستوى العالمى وتقارير التطور العالمى الحديثه للبنك الدولى تدفع نحو هذا الاتجاه .

عاشرا: حاجة الدول لسياسة اجتماعية عالمية:

تحتاج السياسات الاجتماعية الدولية الدعم المتمم والموازى للسياسات الاجتماعية العالمية،بسبب الدور الرئيسى الذى تلعبه السياسة الاجتماعية فى ضمان وبقاء سلطة وشرعية الدولة ، وقد أصبحت السياسة الاجتماعية جوهرية للحفاظ على شرعية الدولة الحديثة ، كما أن شرعية الدولة ضرورية لتطور السياسة الاجتماعية .

ولا يمكن النظر إلى الدولة الحديثة على أنها تفشل فيما هو محدد من مسئولياتها الرئيسية دون أن تعانى من ضرر، فقد صعبت العولمة على الدولة القومية التى تعمل بمفردها وبنجاح أن تكمل وتؤدى هذه المستويات تطوير السياسات على المستوى العالمى لحماية البيئة ولمحاربة الإيدز والجريمة وتوزيع أو تجارة المخدرات ،ولضمان حقوق العمل ، ولخفض معدلات البطالة وعلى سبيل المثال يمكن أن تساعد على تدعيم شرعية الدولة والتى تعد أساسية للعولمة الاقتصادية الناجحة ولضمان رفاهية المواطنين.

حادي عشر: ما الذي يوجد بالفعل عن طريق السياسة الاجتماعية العالمية؟

يتحدث ويكتب القليلون عن السياسة الاجتماعية العالمية ، ويوجدعدد كبير من مجموع ما كتب فى مجالات سياسة معينة مثل حماية البيئة والعمالة والإيدز والجريمة لكن يوجد عدد قليل عن الإمكانيات الأوسع لمدخل عالمى لسياسة اجتماعية

وفى الأساس يرجع ذلك لأسباب ثلاثة:

(١) الأيديولوجيا التى تشكل جزءا من العولمة الحالية والحديثة وهى التحررية الجديدة والتى كانت معادية للتحرك الدولى والسياسة الاجتماعية الدولية

(٢) تاريخيا السياسية الاجتماعية دائما ما تكون قومية بقوة فى تركيزها وهو ما تفعله الدول القومية .

(٣) من الواضح أن بناء سياسات اجتماعية عالمية هى مهمة معقدة جداً تهدد

بإمكانية فقد سلطة الدول ، وقضايا تنسيق تتطلب الدقة ، ومشكلات خطيرة للتنفيذ والمراقبة ومجالات مسببه للخلاف على ميزانية ومسئوليات التمويل.

ومع ذلك نجد فى الواقع ما يمكن أن نسميه أو يطلق عليه بدرجة مقبولة سياسة اجتماعية عالمية ، ولكن بتوافق مع التقاليد القومية ، إنها تراكم لما نشأ لأغراض خاصة أو أرضية ممهدة لمبادرات غير مرتبطة ، وفيما يبدو لا تدعمها استراتيجية أو فلسفة مشتركة، إنها تفاعلية وتدريجية ومع ذلك ذات دلالة .

ويشترك فى ذلك عدد كبير من الهيئات العالميةفنجد أن البعض ينصب اهتمامهم الأساسى على قضايا اجتماعية معينة على سبيل المثال منظمة العمل الدولية أو منظمة الصحة العالمية والآخرين على سبيل المثال منظمة OECDوالبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية يعد اهتمامات السياسة الاجتماعية وشئونها إضافة غير سهلة ، ثم العدد الضخم من المنظمات المرتبطة بالأمم المتحدة ، على نحو غير ثابت بمؤشر في معلومات تنسيق السياسة الاجتماعية أو سياسة التطوير، أو المعاهدات والبروتوكولات، أو تشجيع تنفيذ السياسة تجاه قضايا مثل حقوق الأطفال والأشخاص ذوى العاهات أو تطوير التعليم أو تحسين الخدمات الصحية، وهناك المحاكم العالمية أو الدولية مثل محكمة حقوق الإنسان ، ومحكمة العدل الدولية.

وقد كانت هناك محاولات لتنسيق السياسات على سبيل المثال لجعل منظمة التجارة العالمية تتبنى قضايا بيئية وقضايا العمل عندما تتفاوض على الاتفاقيات التجارية، أو جهود البنك الدولى للتأكيد على أهمية العلاقات بين السياسة الاجتماعية والاقتصادية والمدخل الواسع المطلوب لمعالجة مشكلة الفقر. ومع ذلك فى هذه المرحلة تدرك وتدرس السياسات أساسا بلغة خاصة وظائفية، أكثر من أنها عناصر خاصة ولكن مترابطة فى استراتيجية التطوير الاجتماعى العالمى.

(١) حقوق الإنسان :

اتضح نطاق حقوق الإنسان فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ ،

وأيضا فى ميثاق الحقوق السياسية والمدنية عام ١٩٦٦ وميثاق الحقوق الثقافيةوالاجتماعية والاقتصادية عام ١٩٦٦ والقضاء على التمييز ضد النساء عام ١٩٧٩ ، وميثاق حقوق الطفل عام ١٩٨٩ ، وقد اكتمل ذلك بإنشاء لجنة تابعة للأمم المتحدة لحقوق الإنسان لضبط التعسفات والفساد وفى عام ١٩٩٨ أكملت عملية إنشاء محكمة جرائم الحرب الدولية وهذه المحكمة تتعامل مع جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية .

وقد قبلت الحكومات على الأقل نظريا أن هناك حقوقا تتجاوز السيادة القومية والتى يزعم الناس أنها حقوقهم كبشر مهما كانت طبيعة الحكومة التى يخضعوا لها . وقد صدق على مواثيق حقوق الإنسان الأساسية أكثر من ١٤٠ حكومة من بين ١٩٠ وكما أوضح ميشرا Mishra عندما علق على الميثاق الدولى للحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ان المشكلة الرئيسية فى مواثيق الأمم المتحدة هى أن التحذيرات العديدة تحول الميثاق بدرجة كبيرة إلى بيان من المبادئ والأهداف أو مجموعة من المعايير التى يجب تطويرها ضمن إطار زمنى معين.

وقد ازداد نمو المنظمات غير الحكومية المختصة بقضايا حقوق الإنسان بطريقة مثيرة منذ السبعينات من القرن العشرين ، فقد ضمن صورة عالية تجاه عدة قضايا ، ويمكنها أن تحدث ضغطا قويا على الحكومات التى تخرق مواثيق حقوق الإنسان أو تتلكأ أو تتباطأ فى تنفيذ المعاهدات التى أيدتها أو أقرتها، إن السجل الشامل للإنجاز مؤثر لكن يظل هناك فجوة واضحة بين التعهد والأداء والتعزيز فى معظم أجزاء العالم والدول تستمر فى الظلم والإساءة فى الحقوق الأساسية للإنسان .

إن أول خطوة أساسية للتقدم لجعل الحقوق صورة حقيقية هى :

(١) قبول حق المواطنين فى الاحتكام إلى هيئات متخطية الحدود القومية والتى تتولى مسئولية إبداء الرأى فى شرعية سياسية وأعمال الدولة القومية.

(٢) قبول الدولة لطبيعة هذه الأحكام الملزمة ، وفى الحاضر قبول أحكام هذه

الهيئات المتخطية للحدود القومية متغير في الدول المتقدمة في العالم ومحدود في الدول النامية حيث تميل إلى أن تهمل أو تتجاهل.

وأصبح للمواطنين الأوروبيين الحق ، في بعض الحالات ، اتخاذ أجراء قانوني ضد حكومتهم على أساس إساءة الحكومة للحقوق الإنسانية ، ومع هذا ليس للأفراد المواطنين السبيل المباشر للوصول لمحكمة العدل الدولية، ويلخص لنا تقرير التنمية البشرية الموقف إن الإطار القانوني أو التشريعي الدولي لحقوق الإنسان هو إنجاز عظيم ولكن يوجد نقص في آليات التدعيم .

(٢) البيئة :

إن حماية البيئة هي أكثر مجالات السياسة الاجتماعية العالمية إعلانا ، حيث يوجد تطورا سريعا وهاما لكل من القانون والمؤسسات ، وكان أول وأكبر مؤتمر للأمم المتحدة عن قضايا البيئة ، هو مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في استكهولم عام ١٩٧٢ حيث وافق على ٢٦ مبدأ رئيسيا وصدق على خطة عمل بها ١٠٩ من التوصيات . وتقع أهميته في الطريقة التي شكلت بها بعض مبادئ السياسة اللاحقة ، وفي الطريقة التي أدت بها إلى أنظمة تدعيم بيئية مطورة والتي أثارت مزيداً من الإجراءات ، وفي إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفي الطريقة التي حفزت بها الحكومات على إنشاء وزارات للبيئة وبعض الهيئات البيئية وقد كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة قوة لمزيد من التطور، في الطريقة التي ربط بها بين البيئة والتطور، ووضعها بقوة في الأجندة الأساسية العالمية.

وإذا نظرت إلى الماضي عن ما أنجز في السياسة البيئة في العشرين عاما الماضية فهناك إنجازات كبيرة تأسيسية للتحكم في التلوث البحري في سلسلة من الاتفاقيات الدولية والإقليمية واتفاقيات دولية للتحكم في نقل النفايات الخطرة والسامة ، وتطورات لوقاية سلسلة من الأنواع المعرضة للخطر وحماية أجهزة الصيد والتحكم في حرفه صيد الحيتان للتجارة ، وإجراءات للتحكم في تلوث الهواء المجاوز للحدود ، والمطر الحامضي وأنشئت منظمة التسهيل البيئي العالمي لتدعيم مشروعات حماية البيئة في الدول الفقيرة ووقعت اتفاقيات التطوير في الثروات الطبيعية في القارة

القطبية الجنوبية ، وقد قبل جدول الأعمال رقم ٢١ فى قمة الأرض فى رايو عام ١٩٩٢ برنامجاً عاماً للتطوير التدعيمى ، وقد أعلنت المعاهدات على تغير المناخ والتوعية الحيوية عام ١٩٩٢، وفى عام ١٩٩٣ أقيمت لجنة الأمم المتحدة للتطوير التدعيمى ، وربما من الأكثر أهمية كانت الاتفاقيات للتحكم فى المركبات الكيميائية CFSS(الكلوروفلوركربونات) والتى شخصت على أنها العنصر الرئيسى فى تدمير طبقة الأوزون .

لقد كان هناك نشاطاً ضخماً وكان يوجد عدداً كبيراً من المعاهدات والقوانين ، ثم كان هناك انتقال تدريجى ولو متأخر من التشريع إلى المنع ، وقد أنجز ما هو أقل مما يأمله علماء البيئة ، ومن بين الخمس اتفاقيات الرئيسية التى وقعت فى رايو عام ١٩٩٢ اثنان فقط ملزمتان قانونياً ،الاتفاقيات على التوعية الحيوية وعن تغير المناخ ويتطلب ذلك التزامات خاصة ولا زال بعض التوترات الأساسية عالقة أو دون حل ، والصراع بين سيادة الدولة والإدارة العالمية ومعارضة أو عجز الدول على تنفيذ الاتفاقيات الدولية، والصراع بين الدول الفقيرة والغنية على المسئوليات والأولويات ومن يدفع، ومشكلات التوفيق بين الشئون البيئية والتطور الاقتصادى والمشكلة الدائمة فى الموازنة بين مطالب الحاضر القوية مقابل الاحتياجات المتوقعة الأضعف حتميا للمستقبل، لكن الكثير من قواعد البناء الأساسية لسياسة حماية البيئة عالميا فى موضعها.

(٣) العمل والأمن الاجتماعى:

تسعى منظمة العمل الدولية لإقامة معايير مشتركة للعمل منذ ١٩١٩ فيما يتعلق بالحق فى الانضمام لنقابة عماليه ، وساعات العمل ، والأجر المتكافئ للرجال والنساء لنفس العمل المتكافئ ، والخروج عن القانون فى عمل الطفل وحقوق العمال المهاجرين وتوفير الأمن الاجتماعى ، وهناك الآن ما يقرب من ٢٠٠ معاهدة تغطى هذا النطاق الواسع من الأنشطة التى توفر أساساً لنظام عمل دولى منظم.

ومع ذلك فالطريقة التى تعمل بها منظمة العمل الدولية تفرض قيودا حتمية على إنجازاتها فهى تنشئ المعاهدات ، ثم تعمل لإقناع الحكومات للتصديق عليها وإذا

ما صدقت عليها فهى تراقبها ، وحتما هناك فجوة تصديق هامه فى عام ١٩٩٦ أصدرت OECD تقريرا أن ٦٢ دولة فقط قد صدقت على كل معاهدات منظمة العمل الدولية الخاصة بمعايير العمل ومع هذا يبدوا أن منظمة العمل الدولية قد مارست تأثيراً مستمراً على دولة الرفاهية المتباطئة فى العالم الصناعى دافعة بعضها عن حماية العمل ومحاربة المكاسب المرتبطة بأنظمة الأمن الاجتماعى ضد تهديدات الخصخصة والتخلف ، وقد طورت منظمة العمل الدولية فى الأعوام الحديثة معاهدات جديدة مثل معاهدة عام ١٩٩٦ عن العمل المنزلى والتى تهدف إلى حماية أحوال العمل ومعدلات أجور العمال بالمنازل .

وفيما يتعلق بدور مؤيد لتطوير الأمن الاجتماعى على المستوى الدولى أو التشجيع الدولى للتطورات القومية ، تعانى منظمة العمل الدولية من حقيقة أن مذكرتها مقصورة بدرجة أساسية على توفير الأمن الاجتماعى المتعلق بالعمل بأجر أكثرمن تطوير أنظمة الأمن الاجتماعى بشكل عام .

إن انتعاش الأيديولوجيا التحررية الجديدة فى ثمانينيات القرن العشرين، وضع منظمة العمل الدولة بقوة فى موقف دفاعى لأنها كانت متوحدة تماما مع تلك الخصائص للعمل وأنظمة الحماية الاجتماعية الغربية ، والتى شخص على أنها جعلت الرأسمالية الغربية غير تنافسية ويوضح سكولت أن منظمة العمل الدولية قد أصبحت بدرجة كبيرة أقل نشاطا فى سعيها للحقوق العالمية من منظمة التجارة العالمية أو صندوق النقد الدولى والتى كانت تسعى لسياسات تحرر التجارة والتحرر المالى.

وعلى مر السنين ، من الواضح كانت المنظمة قوة لحماية العمل ، لم تكن قوية بدرجة كافيه لمقارنة تآكل الأمن فى العمل وتجزئة أنظمة الحماية الاجتماعية والتى كانت أحد الآثار الجانبية للعولمة .

(٤) الصحة :

تعتبر منظمة الصحة العالمية هيئة قديمة لكنها تبرز نسبيا فى مناقشات العولمة أو السياسة الاجتماعية العالمية ، وبالمقارنة يبرز كل من منظمة التجارة العالمية

والبنك الدولى بصورة واضحة وبالتأكيد لمنظمة الصحة العالمية إنجازات لكنها محدودة نسبيا ، على سبيل المثال مع صندوق رعاية الطفولة التابع لهيئة الأمم المتحدة مقابل الزيادة الهائلة فى تحصينات الأطفال فى الدول النامية فى ثمانينات القرن العشرين ، من حوالى ١٥ ٪ إلى حوالى ٨٠٪ من الأطفال فأنقذت ما يقدر بحوالى ١٢ مليون نسمة ، وسعت بجد ، وببعض النجاح لمحاربة الملاريا وهناك مجال آخر نجحت فيه نسبيا وهو الارتقاء بالصحة كحق لكل فرد ، وكشريان يجب أن يجرى خلال كل السياسات الاجتماعية ، ويتخلل اهتمام المؤسسات مثل المدارس وأماكن العمل ونقابات العمال ، وهناك مجال مثير للجدل أنضم إليه منظمة الصحة العالمية وهو سياسات تنظيم السكان وأحد الأمثلة الأولى للسياسة الاجتماعية العالمية وفى تسعينات القرن الماضى كان أكثر من ١٢٠ دولة نامية قد تبنت هذه السياسات

وكانت منظمة الصحة العالمية نشيطة فى تطوير استراتيجيات عالمية لمنع الإيدز منذ عام ١٩٨٧ ،وقد حازت كثير من الدعم والتأييد فى بادئ الأمر وكان يبدو أنها تعمل من منطلق إجماع دولى قوى عن ما هو مطلوب عمله، ولكن صاحب الجهود الدولية صراع ومقاومة وشكوك ونزاع ولم تتمكن منظمة الصحة العالمية من أن تضمن تنسيقا فعالا بين النشاط القومى والدولى .

وعندما إنطلق البرنامج العالمى للإيدز، لم تتمكن منظمة الصحة العالمية من أن تنشئ شبكة سياسة عالمية فعالة ولم يحقق البرنامج المكانة التى كانت ستساعد منظمة الصحة العالمية أن تؤدى دورها كحلقة تنسيق بين العناصر المختلفة بنظام الأمم المتحدة المختصة بالدول المتقدمة ، وهى النقطة المرتبطة فى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين وقدمت منظمة الصحة العالمية قيادتها السياسية فى السياسة الصحية.

(٥) التعليم :

لا يوجد هيئة تضطلع بمهمة تلبية مطالب التعليم الأساسى فى مداخل القوة العالمية ، ورسالة اليونسكو أوسع وأعم من التركيز على التوترات الأساسية على سبيل المثال بين السيادة القومية والمسئولية العالمية بين هؤلاء الذين يرون السوق كأكبر

جهة لحل المشكلات ، وهؤلاء الذين يؤمنون بالسياسة العامة، بين الأهداف على المدى القصير والطويل،عن مشاركة التكاليف بين الدول بين المطالب المتصارعة واحتياجات الدول المتقدمة والنامية.

ويوجد نقص فى المؤسسات المطلوب منها تكوين سياسات اجتماعية عالمية مؤثرة ، وأن تجعل هذه السياسات فعالة.

ويعمل عدد من المنظمات التى تقع مسئولياتها الأساسية فى مجال آخر على نطاق ضيق فى اختصاصات السياسة الاجتماعية حيث يقوم صندوق النقد الدولى بتقديم الاستشارة لتخطيط أنظمة أمن اجتماعى جديدة ، وقد أصدر البنك الدولى حكما على نطاق واسع من قضايا السياسة الاجتماعية وحتما يوجد اختلافات فى وجهات النظر بين الهيئات الدولية المختلفة، وقد أصبحت منظمة العمل الدولية مدعماً تقليدياً للأمن الاجتماعى الدولى وللمبدأ المرتبط بالمكاسب، وكلاهما محل نقاش لدى البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى وتقع منظمة التجارة العالمية فى مكانة تمكنها من إحداث تأثير قوى على السياسة الاجتماعية لكنها معارضة لربط التجارة بمعايير العمل أو بحماية البيئة .

وفى الجزء السابق أوضحنا أسباب الحاجة لسياسة اجتماعية عالمية ويمكن دمجها باختصار فى أربع أسئلة[1].

(١) هل تعكس السياسات الاجتماعية العالمية التى تطورت بطريقة ملائمة الإحساس بعالم واحد والمواطنة العالمية وحقوق الإنسان العالمية ؟

والإجابة ينبغى أن تكون فى أحسن الأحوال جزئياً فالدولة لا تزال لدى معظم صانعى السياسة والناس أهم من العالم أو الإقليم وهى الإطار والمرجع الرئيسى .

وهناك سياسات تعكس بوضوح فهماً عالميا ناشئا،ولكن يوجد خلاف فى الاهتمامات والاختصاصات القومية الأخرى من احتياجات الكوكب كله ويوجد حس واضح محدود بوعى ناشئ ، أما السياسة الاجتماعية على المستوى العالمى فينظر إليها على أنها إضافية ، ويظل الموضوع السائد نعم لا تزال الدول تحكم ويجب أن يكمل أو

يتجاوز الدور القومى ويظل معنى المواطنة العالمية بدرجة كبيرة مجالا أكاديمياً إلا فى لحظات الأزمات .

(٢) هل تمثل السياسات الاجتماعية العالمية استجابة مناسبة لفهم بعض المشكلات على أنها عالمية ويجب فقط التعامل معها بطريقة ملاءمة الحدث على المستوى العالمى ؟

وتتضح الإجابة وكما هو مفهوم بالنفى حيث أن ثلاثين عاما من السياسة البيئية العالمية لها إنجازات هامة ولكن ما تم إنجازه لا يماثل بأى حال حجم أو إلحاح المشكلة فالاتفاقيات التى توصل إليها لمحاولة إيقاف الارتداد الحرارى للأرض هامه، لكنها غير كافية كما أوضحت آخر التنبؤات العلمية بواقع مروع.

ويوجد معنى أقل للإلحاح على العمل تجاه سياسة لاستخدام وحفظ الماء، ومازال ينظر إلى قضايا الهجرة على أنها مسائل أساسية للدولة حتى لو أن المشكلة عالمية بشكل واضح فى طبيعتها.

(٣) هل تطورات السياسة الاجتماعية العالمية ملائمة لتوزيع تكاليف ومكاسب التطور الاقتصادى العالمى بطريقة متساوية ، وتتضمن إعادة التوزيع المطلوب لتحقيق أهداف سياسة ضرورية ؟

أدت العولمة إلى تفاقم حدة الفقر، وعدم المساواة فى عديد من الدول بينما حفزت النمو الاقتصادى العالمى وقد ظهر رد الفعل العكسى ضد العولمة واضحا وحديثا فى الشوارع ، والدليل يوحى بأن مخاوف السباق إلى قاع تحررى جديد ، غير المسار لسياسات اجتماعية متخلفة جدا ،والدليل على قيود توفير الأمن الاجتماعى واضح جدا وفشل الدول المتقدمة فى الفهم فإنه لا يكون هناك أمل فى سياسات بيئية فعالة على مستوى عالمى بدون إعادة توزيع للثروات من الدول الغنية إلى الدول النامية بسبب التكاليف المباشرة التى تفرضها هذه السياسات على كل المشاركين بما فيهم الأقل قدرة على تحملها .

(٤) هل السياسات المطلوب أن تدرك الاحتمالات الاجتماعية التى توجد فى عالم أكثر عالمية (تضفى عليه الصفة العالمية أكثر) توجد بالفعل ؟

وينبغى أن تكون الإجابة مرة أخرى لا ، لقد كان يوجد ومضات من الإثارة أو الإلهام فى السياسة الاجتماعية العالمية ، على سبيل المثال فكرة التطوير التدعيمى لكن السياسة أصبحت واقعية بطريقة تشاؤمية تتركز على المدى القصير والمباشر وأنها أصبحت تعبر عن المشكلات أكثر من الاحتمالات ، وقد غابت عموما وجهة النظر التى دعمت تطوير دول الرفاهية القومية ، كما غابت وجهة النظر التى أدت إلى إنشاء المؤسسات الرئيسية المتخطية للحدود القومية بعد الحرب العالمية الثانية ، ويوجد ستة عوامل رئيسية منعت أو تمنع تطوير سياسة اجتماعية عالمية من بعض هذه العوامل نقص التطوير ومن المدهش ألا يتم إلا إذا كانت الحاجة ملموسة وملحة ومن المفيد توضيح الصعوبات الرئيسية.

١- يوجد مقاومة من جانب الدول القومية لفقد استقلال السياسة للهيئات المتخطية للحدود القومية فالحكومات لا تحب أن تتخلى عن القوة ودائما ما تدافع عن مجالات المسئولية القومية التقليدية مع أنها ملتزمة فى المبدأ للتدويل (الصفة الدولية) .

٢- غياب لبس الرأى العام فى معظم الدول المستعدة لتدعيم المبادرات الأساسية فى السياسة الاجتماعية العالمية ، فلا تزال الدولة هى المركز الرئيسى وبؤرة الاهتمام والطموح والحدث وهناك معنى أقل بأن قدرة الدولة على التخلى عن طموحاتها السياسية أو الخاصة بالسياسة الاجتماعية الرئيسية غالبا ما تكون محدودة اليوم بسبب طبيعتها،وأن المؤسسات المتخطية للحدود القومية وسياساتها هى مكمل حيوى للأحداث القومية وينقص الهيئات المتخطية للحدود القومية الشرعية التى تحتاجها لضمان الدعم العام ، إنها تعمل مع قلة الشفافية والغياب المقلق للخطوط الواضحة من المسئولية ، وعجز جارح للديمقراطية.

٣- تعتبر الطريقة التى تجزأت فيها مسئوليات السياسة الاجتماعية بين الهيئات المتخطية للحدود القومية عقبة لتطويرأى نوع من الاستراتيجيات العالمية الكلية،وتوجد هيئات ذات مسئوليات محددة تجاه مجالات السياسة الاجتماعية الرئيسية ، على سبيل المثال منظمة الصحة العالمية والسياسة الصحية ومنظمة العمل الدولية لسياسة العمل لكن يوجد هيئات أخرى تولت القيام بأدوار رئيسية أو صراع ، على سبيل المثال التزام البنك الدولى باستراتيجية واسعة ضد الفقر متضمنة قضايا التجارة والصحة .

إن المطلوب لتطوير سياسات اجتماعية عالمية فعالة هو إصلاح وعقلانية للمؤسسات الموجودة ، والمنظمات والمسئوليات وإنشاء منظمات جديدة ، مثال مجلس رئيسى للتطوير الاجتماعى ، منظمة دولية للبيئة ، ومنظمة دولية للهجرة.

٤- المناخ السائد -وحتى إذا كان منحاذا للأيديولوجية التحررية الجديدة- أحدث تخلفاً والتشكك والتشاؤم عن إمكانيات السياسات العامه إن هناك مساعدة لإعادة الدولة إلى الوراء ، وقبول من الهيئات الرئيسية مثل البنك الدولى بأن الأسواق تحتاج إلى الدول ولكن العديد من الهيئات المتخطية للحدود القومية مازالت متأثرة بقوة إذا لم تكن فى الواقع مسيطرة عليها ، ولا يزال «أو برين وزملاءه» يصفون صندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية على أنهما مثلث التحررية الجديد

٥- المشكلة الواقعية باعتبار أن السياسة الاجتماعية العالمية لا يمكن أن تكون عالمية فى ضوء تحديد سياسة واحدة تلائم كل السياسات العالمية ولابد أن يكون هناك مرونة كبيرة وعلى سبيل المثال ما يتعلق بتطبيق معايير العمل الدولية أو العالمية أو رسم خطوط الفقر لابد أن تراعى السياسة الاجتماعية العالمية التواريخ القومية المختلفة ، والأولويات القومية، والأنماط المختلفة للنشاط السياسى والمستويات المتنوعة بدرجة كبيرة للتطور الاقتصادى ، والمستويات المختلفة للقدرة الإدارية ، وهذه الحاجة للمرونة هى بوضوح

مشكلة تضاف فى رسم سياسات اجتماعية عالمية مقبولة

٦- غياب الاجماع الملزم أو القوى حتى الآن ، بأن تدعيم المستقبل يعتمد على تطوير سياسة اجتماعية عالمية شاملة ، وفى أفضل الأحداث هناك قبول إلى حد ما بأن المستقبل أو على الأقل الحاضر للعالم قد يعتمد على معالجة مشكلات معينة مثل زيادة الجريمة العالمية ، وتدمير طبقة الأوزون وانتشار الإيدز و ظاهرة الارتداد الحرارى ، لكن هناك أدراك قليل نسبيا بإقناع ملزم فان هناك حاجة لاستراتيجية اجتماعية عالمية شاملة حتى تتوافق مع إتجاه التحرر الاقتصادى والنمو الاقتصادى.

وتوجد محاولات قوية لتطوير السياسات الاجتماعية على المستوى العالمى وفى نظرنا هذه السياسات المطلوبة لإحياء مستقبل العالم وليس فقط لحاضره،كما يوجد تطورات واعدة فى إطار الاتجاهات والسياسات والمؤسسات ولكن التقدم المصنوع يفشل فى تلبيه ما هو مطلوب وسيطلب لمستقبل عالمى أكثر عدلا.

وقد يكون من المفيد هنا توضيح السياسة الاجتماعية العالمية فى إطار مناقشة العولمة.

الثاني عشر: السياسة الاجتماعية العالمية ووقائع العولمة:

(١) السياسات الاجتماعية العالمية والعولمة :

يمكن تحقيق الفهم الواعى للظواهر الاجتماعية المعاصرة من خلال البحث عن العمليات العالمية التى تؤثر على الحياة اليومية للأفراد، فمنذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين أثرت سلسلة من التحولات العالمية على التنمية الرأسمالية المعاصرة، وأفرزت الأنشطة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية مجموعة من الأوضاع الجديدة المختلفة عن الماضى، وقد قدمت هذه التغيرات البحث والتفكير فيما فوق القومية الأكثر تطابقا وامتدت السياسة الاجتماعية لتشمل ليس فقط الأسرة لكنها أيضا الإطارات الفوقومية Supranational[٢] ويجب الإحساس بالبيئة الجديدة والوعى التام للتطورات الجديدة فى أى مجتمع آخر، وإمكانية تحقيق ذلك فى المنظور العالمى

الواسع، ويكشف ذلك عن متغيرات السياسة الاجتماعية ودولة الرعاية للعولمة ، خاصة وقد ظهر انهيار الظروف الفكرية والاقتصادية والسياسية داخل دولة الرعاية الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية .

إن الافتراضات المرتبطة بالعولمة مثل تقلص دور الدولة قد تفككت دول الرعاية ويتضح ذلك من خلال :

١- ديناميكية التغيرات بين الرعاية وحالة الدولة وميدان صنع السياسة العالمية .

٢- دور الدولة والسلطة الوطنية فى وصف السياسة الاجتماعية العالمية .

٣- الرؤيا النظرية لبحث السياسة الاجتماعية عبر الحدود القومية والفوقومية حيث مجموعة العمليات والأنشطة وإسهام العوامل الرئيسية فى المجتمع العالمى.

(٢) شكل المجتمع العالمى :

إن مفهوم العولمة متعدد الأوجه ويضم أبعاد سياسة واجتماعية وتكنولوجية وثقافية واقتصادية ، فمن المنظور الاقتصادى يكون تركيز الانتباه على نمو التجارة الدولية والتعاملات الدولية ومن ناحية أخرى يوضح Dickens أن نمو الاقتصاد العالمى هو عملية تمتد جذورها عبر التاريخ ، فقد وضحت بدايات الاقتصاد فى انتشار وامتداد التجارة أثناء الفترة من ١٤٥٠ إلى ١٦٤٠ م(٣) والعالم اليوم فى حاجة إلى إطار دولى مترابط طالما أصبح العالم قرية واحدة، وثقافة عملائنا عالميا ، ويوجد تكتلات اقتصادية وعملات موحدة وأن ترتبط السياسة الاجتماعية بمستوياتها العالمية والقومية والمحلية فى تناغم وانسجام يحقق الرفاه والحماية الاجتماعية والمساواة ، ويدعم الحقوق الإنسانية .

(٣) عناصر العولمة والعوامل الرئيسية فى المرحلة العالمية :

١- العوامل الاقتصادية :

قوة وحجم التعاملات المالية على المستوى الدولى -انتشار الرأسمالية

-الروابط الفوقومية المتخطية الحدود القومية (T N C s)زيادة المشاركة في التجارة العالمية-التطورات في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات .

٢-العوامل الثقافية والاجتماعية : الانقسام والاستقطاب-ثقافة العميل العالمية-تنشئة السياسات العالمية مثل الحقوق الإنسانية والبيئة .. الخ.

٣-العوامل الفكرية:السيطرة العالمية في حرية السوق والليبرالية الجديدة .

٤-العوامل السياسة والمؤسسية :انتشار الديمقراطية .زيادة تأثير المنظمات الدولية (I M F)والبنك العالمي ومنظمة التجارة الدولية - (WTO)نمو المنظمات الدولية الغير حكومية-انقسام وظائف الدولة -الحكم عبر الحدود القومية.

وقد مثل ظهور نظام الاقتصاد العالمي بعد ١٩٤٥ بداية جديدة [٤] وشهدت فترة ما بعد الحرب مباشرة دعم منظم للنظام الاقتصادي العالمي القائم على الـ IMF Gattمع الولايات المتحدة الأمريكية كواحدة من أحد القوة الرئيسية لم يهددها دمار الحرب وحتى سنة ١٩٧٠ بدأ زمن العولمة الجديد في إعادة تشكيل العلاقات بين الدول، والاقتصاديات والبشر وأن الظروف الحالية للبناء الجديد لم تر حتى الآن ضرورة للسيطرة القومية الخاصة لدولة واحدة لكن البديل هو ضرورة وجود جبهات اقتصادية متنافسة .

داخل هذا النسيج العالمي للروابط الدولية المنتشرة قد أصبح رأس المال العالمي مسيطر على المنظمات الرأسمالية الآن ، وقد نالت هذه العملية قوتها من خلال انتشار الأسواق الرأسمالية وأصبحت الرأسمالية هي النسق الاقتصادي الوحيد بعد إيقاف الاشتراكية المركزية كنسق اقتصادي والتنازل عن الأساليب الاشتراكية المتطرفة في دول غرب ووسط أوروبا عندما حدث سرعة وتدفق التغيرات الاقتصادية والسياسية، ففي نهاية الثمانينات من القرن العشرين ازدهرت المنظمات الدولية غير الحكومية مثل Green Peace &Oxfamولم تعد تفكر على المستوى العالمي فقط بل تعمل على المستوى المحلي.ويشير تقرير التنمية الإنسانية إلى دورهم في الضغط على الحكومات

والمؤسسات الدولية والجمعيات المصرح بها من المستوى الدولى تعمل وفق مقياس عالمى وتجذب الانتباه إلى الاهتمامات والنتائج الخاصة وإلى الضغط الواضح على الدول المتسببة فى انتهاكات الحقوق الإنسانية.

وتنشط بعض المنظمات الغير حكومية مثل Friends of the Earth & Freen-peace بشكل خاص فى الشئون البيئية فى التأثير على المفاوضات البيئية الدولية المؤثرة، وفى مجال التدخل فى الإصلاح البشرى (الخيرى) والمساعدات الدولية(٥).

(٤) المؤسسات الدولية والمنظمات الغير حكومية :

إن معظم العوامل المؤسسية الأخرى فى المرحلة العالمية اليوم تشمل عددا هائلا من المؤسسات الدولية تتمثل فى زيادة عدد المنظمات الدولية الغير حكومية .

وأصبحت العديد من هذه المنظمات مؤثرة بشكل خاص فى حياة الفقراء وخصوصا فى البلاد النامية والأسواق المتنقلة فى وسط أوربا وغربها، لدرجة أن هذه المنظمات تعتبر قادرة على تشكيل الاقتصاد القومى والسياسات الاجتماعية، إما بشكل صريح أو بشكل ضمنى، وقادرة على المنافسة لكن لا بد أن يكون هناك شك ولو قليل حول ظهور المنظمات الدولية فى المجال بين الدولة والحكومة بشكل أكثر عمقا من ذى قبل . بينما أرجع ديكون Deacon (٨) السبب إلى نشأة السياسات العالمية، كما أصبحت المنظمات الدولية مهتمة بشكل متزايد بالأحوال البيئية والاجتماعية،ويقترح مشرا Mishra الاهتمام فى المقام الأول بالمساعدة من أجل تعزيز ودعم السيطرة للرأسمالية الليبرالية الجديدة ونشر أيديولوجية حرية السوق مع خفض الحماية الاجتماعية والأمن الاجتماعى (٦) .

وقد تم تكوين غالبية المؤسسات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية خاصة بعد إنشاء الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية .

وقد تطور شكل الاقتصاد السياسى العالمى أثناء الفترة من الثمانينات وحتى التسعينيات من القرن العشرين وشمل انتشار العلاقات الرأسمالية وتعاظم قوة التجارة

العالمية والنمو وزيادة تأثير المنظمات الدولية فى نمو السياسات الاجتماعية القومية، وانتشار تأثير نسق الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمجتمعات والبشر حول العالم .

إلى الدرجة التى يمكننا القول بأننا نعيش فى القرية العالمية ويجب أن يراعى فى الاعتبارنتائج انتشار تكنولوجيا المعلومات فى حدود قدرتها على التمكين وقدرتها على تعزيز وتدعيم الانقسام فى الداخل واستثناء المجتمع الذى يكون أفراده غير مرتبطين بهذه الدول

(٥) الثقافة والاتصال : العولمة والاستقطاب:

إن نمو وشمول الوسائل الإعلامية والاتصال يؤثر بشكل خاص فى المجالات الثقافية والاقتصادية وإيجاد القرية العالمية التى قد ينضم خلالها أفراد وشعوب العالم فى مجتمع دولة واحدة ومجتمع عالمى، وتربط أنساق الاتصالات واسعة النطاق الأفراد والمنظمات فى شبكة معقدة من تبادل المعلومات، وقد تم ربط البنوك وشركات التأمين والأسواق الرأسمالية والشركات متعددة القوميات الآن من خلال هذه الأنساق التى تسمح بالتبادل السريع للمعلومات وحركة الانتقال السريعة للعملة ورأس المال من دولة إلى أخرى.

إن نمو الأشكال العالمية من الاتصال تؤثر فى المجالات الاقتصادية والثقافية وتأثرت بطريقة مأساوية بمواثيق القيم والأهداف الاجتماعية مثل الحدود المكانية التى أزالتها، ان عملية تسابق عاملى الزمان والمكان أثرت فى الارتباط بين السياقات الاجتماعية المختلفة أو الأصول الاجتماعية المتنوعة وأصبحت متشابكة على سطح الكرة الأرضية، وقد أنتجت الصورة الإعلامية والإعلان لتلعب دوراً مؤثراً فى الممارسات النقابية وتفترض قدراً كبيراً من الأهمية فى ديناميكية نمو الرأسمالية .

ويوجد فى هذا السياق تغيير إيديولوجى وإعادة توجيه للرعاية ، ونمو أهمية رأس المال عابرالحدود القومية، حيث تقوم عمليات العولمة بحرمان الحكومات من قدرتهم على بناء وصيانة نموذج الرعاية الاستقلالى، إن السياسة الاجتماعية لبلد أو

مجتمع محلى لا تشكل كلياً بواسطة سياسات الحكومة القومية إنها تتشكل بشكل واسع بواسطة السياسات الاجتماعية الصريحة والضخمة للمؤسسات القومية المتعددة وفى المؤسسات العالمية بشكل خاص مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومن خلال البنية الفوقومية مثل السلطة الأوروبية و (OECL)فى المؤسسات الغير حكومية العالمية مثل OXFAMويوجد تغيرات عميقة فى العلاقة بين الدول والاقتصاد العالمى فى معظم الدول التى انتقلت من توجيه داخلى يركز على الاقتصاد الداخلى، ومن الأهمية اكتشاف الديناميات المؤسسية وطبيعة صنع السياسة فى هذه المجتمعات التى تتخطى حدود القومية أن الأساس العلمى سيحطى حدود النشاط القومى ارتباطا مع السياسة الاجتماعية فى أوروبا وذلك فى غياب وجود منظمة عابرة الحدود القومية وأخرى تصل لدرجة متشابهة من التكامل والتعاون الإقليمى(٧) وربما تكون حالة الطبيعة المنتظمة لصنع السياسة فى أوربا سوف تتأثر بشخصية التنظيم العالمى الواسع.

إنه سوف يركز على تطور البعد الاجتماعى لأوربا مع اعتبار تغير الديناميات بين السياسة الاجتماعية والدولة القومية وميدان التنافس العالمى لأدوات السياسة الاجتماعية العالمية وتشجيع إقامة دولة الرفاهيه يفيد كوسيلة مساعدة لاكتشاف شخصية السياسة الاجتماعية العالمية.(٨)

(٦) أى النماذج إذن سياسة الحكومة الداخلية والحكومة المتعددة المستويات أو السياسة الاجتماعية العالمية ؟

لا يوجد نموذج واحد لصنع القرار فى ميدان التنافس العالمى بل يوجد علاقة دولية بين الدولة وميدان التنافس العالمى، حيث أن مصطلح الحكومة الداخلية يستخدم لوصف شكل صنع القرار فى كثير من المنظمات العالمية مثل منظمة العمل الدولية، إن مصطلح تخطى الحكومة يشير إلى عملية السير وراء التعاون بين الحكومات ويشير إلى التعاون السياسى الممتد بين الأمم إن حلف الشمال الأطلسى وبعض مساحات صنع السياسة فى أوروبا أمثلة لهذا النموذج السياسى الخاص .

إن ازدياد تأثير المنظمات الدولية أصطحب بحركة السياسات والسياسيين الدوليين حيث أن الحكومة الفوقومية تشير إلى نظام من القواعد والمؤسسات والتطبيقات فى مستوى أعلى من الدولة القومية وتمتد سلطتها خلف دولة واحدة فقط تستطيع سلطتها أن تلغى أو تبطل السلطة الخاصة بأعضاء الدول التى تعتبر أعضاء دائمين فى المنظمات. إن أوروبا وتطور البعد الاجتماعى فرصة لاكتشاف الضغوط والصعوبات حول التكامل والتماسك وانتظام السياسات على مستوى عالمى وتعتبر عملية السياسة كبندول متحرك بين المجال المغناطسى لميدان التنافس المحلى وميدان التنافس العالمى، إن هذا البندول المتحرك يتعذر اجتنابه عند اكتشاف السياسة الاجتماعية فى أوروبا حيث لا يوجد خط انقسام واضح بين الدولة والتنافس الأوروبى، ولهذا فإن ديناميات التغير بين مستويات المجتمع والمستويات القومية والإقليمية وبين السياسة الاجتماعية ذو معنى خاص .

وتتوافق المراحل الأولى للتكامل الأوروبى مع التأثير المتزايد لمعظم أعضاء سكان الدولة والانتشار السريع لدور الدولة فى مجال السياسة الاجتماعية مثلها مثل الاقتصاد، التى تتطلب إدارة أشكال مختلفة فى كثير من البلاد الأوروبية، وارتبطت السياسات الاجتماعية العالمية بإنشاء القومية والقانون السياسى القومى، الذى يهدف إلى اندماج الطبقة العاملة فى النظم السياسية والاقتصادية، فى التكامل الأوروبى .

ووقع التجمع الاقتصادى الأوروبى معاهدة فى ١٩٥٧ ركزت على أن الرعاية سوف تمتد على المستوى القومى من خلال النمو الاقتصادى الذى ينشأ عن الاقتصاديات الناتجة من خلال السوق الحرة الواسعة أكثر من القدرة النظامية التوزيعية للسياسة العامة العالمية .

والتحقت الدنمارك وأيرلاندا والمملكة المتحدة فى المجتمع الاقتصادى الأوروبى فى ١٩٧٣ ، فإن السياق الواسع الأوروبى قد تغير غير أن هذا التكامل توافق مع ركود الاقتصاديات ومستويات المعيشة وارتفاع البطالة وارتفاع عدم المساواة، وتفاوت التطور داخل الاتحاد الأوروبى بين الأمم والأقاليم وقضايا الروابط الاجتماعية.

أن هذا النمو يركز على الأقاليم التى تنفتح لنموذج سياسى جديد وديناميكى للحكومة ذو المستوى المتعدد وأن هذا النموذج السياسى يركز على نقطتين أساسيتين الأولى هو أن الحكومات المركزية تستطيع أن تحتكر التعاقدات بين البلاد ومستويات الاتحاد الأوروبى لصنع السياسة والثانية هى الانشغال فى المستوى الأوروبى لإيجاد فرصة لتقوية النزعة الإقليمية ومع توترات وتهديدات لمجالات التعليم والتدريب والصحة والأمان وحقوق النساء والعمال وأنشئت شبكات العمل فى بعض المناطق مثل الفقر والتشرد فى الدول الأعضاء .

ويشجع المجتمع التطور المتوازن والمنسجم للأنشطة الاقتصادية والنمو المتبادل وعدم التضخم الاقتصادى بالمحافظة على درجة عالية من الأداء الاقتصادى ومستوى عالى من العمالة والحماية الاقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة ونوعية الحياة والارتباط الاجتماعى والاقتصادى.

وتضمنت الورقة البيضاء للسياسة الاجتماعية الأوروبية أن كل الدول الأعضاء تعيد تأكيد عمليات البعد الاجتماعى كعنصر أساسى لتعميق البناء والاتحاد للأبد مثل النظام الاجتماعى المتطور يعتبر ضروريا ومرغوباً لدى كل فرد من الدول الأعضاء، أن السياسة الاجتماعية الأوروبية يجب أن تركز اهتماماتها على الاتحاد ككل وكل جمهوره، للذين يعملون والذين لا يعملون.

وفى إطار هذا التوسع نستطيع تعريف السياسة الاجتماعية العالمية وأدوات ووسائل السياسة الاجتماعية العالمية تتكون من ثلاث عناصر .

العنصر الأول[٩] هو النظام الاجتماعى العالمى حيث يقوم على الميكانزمات والأدوات والسياسات لانتظام مصطلحات التجارة وعملية الشركات فى اهتمامات الحماية الاجتماعية، والرفاه وميكانزمات وأدوات السياسات فى المستوى العولمى فى المرحلة الأولى للتطور، ولكن تشير إلى القياسات المقدمة بواسطة الاتحاد الأوروبى كمثال للنظام الاجتماعى العولمى، بالإضافة إلى ذلك فإن عنصراً هاماً من النموذج الاجتماعى الأوروبى أنشأ الميكانزيمات والأدوات للنظام الاجتماعى لحماية المستويات

الدنيا في مكان العمل من خلال الأنظمة التي تغطي الصحة والأمان في العمل وتشجيع الفرص المتساوية بين الرجال والنساء،إن الاتحاد الأوروبي له خصائص للهوية وتشمل قدرات بيروقراطية كثيفة،وقدرات ذات معنى للتطور وتعديل السياسات، إن تدخل الاتحاد الأوروبي في قطاع السياسة الاجتماعية يتمثل في منع الإغراق الاقتصادي حيث يشير الإغراق الاقتصادي إلى موقف يؤثر على الأمن الاجتماعي وأكثرقوة في التأثير حيث توجد الصناعات الكثيفة، والعمال في الأقاليم ويكون العمال في مستويات اجتماعية متدنية ولذا كان التركيز على التوازن بين التنافسات داخل الاتحاد الأوروبي كما أن الاهتمام بمجالات التنافس يؤكد على وجود اتساق في حالة الاتحاد الأوروبي للتناسق لتدخل السياسة الاجتماعية ، ولهذا فإن السياسة الاجتماعية تحدث على المستوى الأوروبي الذي يهتم أساساً بتحسين ظروف العمل والاستجابة لتأثير التغير البنائي .

أن الاعتمادات المالية باعتبارها العنصر الثاني للسياسة الاجتماعية العالمية لإقامة دولة الرفاهية الاجتماعية العالمية والتي تتضمن نقل الثروة من البلاد أو المناطق الغنية إلى الفقيرة من ميزانية الاتحاد الأوروبي لإقامة دولة رفاهيه من خلال تحويلات المصادر الضخمة، وتهدف هذه الخطط إقامة دولة الرعايه، وتشجيع التطور الاقتصادي والروابط الاجتماعية عبر دول الاتحاد الأوروبي بتأكيدها على المساواة والعدل الاجتماعي، ومع ذلك فإن توسع الاتحاد الأوروبي ليشمل بلاد وسط وشرق أوروبا سيختبر عمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي لهذا الشكل من إقامة دولة الرعاية الاجتماعية، وتعتبر هذه الجهود فقيرة .

إن الرأسمالية ودولة الرعاية محتاجه- أكثر من ذي قبل- إلى أن تكون مفهومه كنظام مترسخ بالعالم، وإسهامات المشروعات العالمية الكبيرة والمنظمات مثل the IMF الجات the EU WTO تساهم في البناءات المؤسسية من خلال أفكار وسياسات محدده وبذلك فأن العمليات العالمية معقدة ومختلفة ومتناقضة ولا يعتبر البناء الجديد عملية اجتماعية موحدة .

وقد استفادت من العولمة الكثير من الدول لكنها تعتبر هامشية تماما

بالنسبةللدول الأخرى،وبشكل خاص فى صحارى أفريقيا والمناطق الريفية الفقيرة بأمريكا اللاتينية وآسيا بسبب الفقر ومظاهره، ويتضح بشكل متزايد الآن فى كل مدينة حول العالم الميراث السياسى لدولة الرعاية ولا يعتبر ذلك ظاهرة عامه .

بينما الحديث عن الليبرالية الجديدة قد يشمل انتشار أعمال السياسة وهى تعتبر مجموعة من النظم الرأسمالية المتنافسة وأساليب الرعاية كالاشتراكية الألمانية ضد الليبرالية الأمريكية الجديدة لا تزال واضحة باعتبارها أكثر صرامة ودقة، بينما تمتد العولمة بطريقة متناقضة لتصل إلى الرأسمالية وعلاقات السوق والثقافة الغربية .

إن نظام السياسة الاجتماعية ينبغى أن يكون عالمى ومتخطى الحدود القومية وأن يكون تنافسى وإن السياسة الاجتماعية الشاملة التى تضم التصور الواسع للدولة وإطار عمل الحكومة المتعددة المستويات لا تزال طريقة صارمة ودقيقة فى التحليل.

وتحليل السياسة الاجتماعية العالمية لا يعتبر خطة ملائمة فقط بل أنها حيوية أيضا لفهم التغير الاجتماعى المعاصروتعقيداته .

وأهمية السياسات العالمية المتكاملة فى تحليل السياسة الاجتماعية وأن تطور إطار العمل داخل تلك السياسة لابد أن يكون محددا ومستقرا.

إن السياسة الاجتماعية العالمية وإسهامات المنظمات الدولية تحدد مستقبل الرعاية وأن السياسة الاجتماعية ينبغى أن تكون مفهومه الآن من خلال التفاعل مع المنظمات الدولية وبشكل خاص البنك الدولى و the IMFالـ UNوالـ EUوأن فكرة العالمية والدولية كثيرة فى مقالات السياسة الاجتماعية والسياسة، وموضوعات النظام القومى، ومن خلال ذلك يمكن كشف تأثير العمليات العالمية على دولة الرعاية وتحديد الأشكال الجديدة لنمو السياسة الاجتماعية العالمية .

إن الرعاية الاجتماعية فى السياق العالمى (١٠) تكشف عن طبيعة الرعاية الاجتماعية الدولية والنظام العالمى وترتبط بالظروف الاجتماعية العالمية وطرق نشر الرعاية الاجتماعية فى أجزاء مختلفة من العالم والتركيز على ممارسة الخدمة الاجتماعية لتوجه اهتمامات الممارسين للعمل فى هذا المجال.

وإن العلاقة بين [١١] العولمة ودولة الرعاية يكشف عن الجوانب السياسية والاقتصادية وتأثيرها على دولة الرعاية ونظم الحماية الاجتماعية، وأمثلة ذلك السويد وألمانيا واليابان ليتضح أن الفكر الليبرالى الجديد له تأثير قوى على العمليات العالمية والنماذج المختلفة للتكامل فى الاقتصاد العالمى ويستنتج من ذلك أهمية تعزيز الارتباطات بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع العالمى من خلال تدعيم المستويات الاجتماعية والسياسية الاجتماعية العالمية.

وكذلك الاقتصاد السياسى للعولمة يركز على الاستثمار والتمويل العالمى ودور المؤسسات والمنظمات الدولية والنظام الإقليمى والدرجة التى يمكننا من خلالها الحديث عن المجتمع المدنى العالمى .

وثمة توجهات ركزت على المحددات العالمية والقومية على المستوى المتوسط حيث أدى الاتحاد الأوربى إلى زيادة الرعاية المقدمة فى السياسة الاجتماعية البريطانية، والحكومات المحلية، ودعم الحقوق والواجبات، وتحمل المسئوليات، والاعتماد على الحكومات المحلية والمركزية فى بريطانيا، ويتضمن ذلك قوانين إعلامية جديدة مرتبطة بالأسواق الأوربية ورأس المال الاجتماعى، ودعم العدالة والمساواة، وبالرغم من ذلك فهناك بعض الآراء فى شرق أوربا تركز على المنظور الثقافى السياسى التاريخى الاقتصادى والذى أسهم إسهاما واضحا فى تحديد آليات التعامل مع مشكلات الواقع المجتمعى.

إن الاتحاد الأوربى أدى دوراً هاماً فى توفير حصص الرعاية الاجتماعية ودعم قضايا العدالة الاجتماعية وربطها بسوق العمل، وصنع السياسة المعنية بذلك، حيث جاءت هذه الرؤى من خلال الاتحاد السوفيتى والمجتمع الاشتراكى وذلك فى نهاية الثمانينات من القرن العشرين .

وقد دارت رحى الجدل بين مؤيد ومعارض ومدافع ومهاجم بشأن التفاوض والمساومة للتوصل إلى تكامل سياسى واقتصادى يبقى على هذا النظام ويحافظ على النظام القائم دون المساس بحقوق الفقراء والمحتاجين، ولكن مع ظهور نظام العولمة

كـان لابد من التـوصل التى تصـورات جـديدة تراعى الأيديولوجـيـة والسـيـاسـات الاجتماعية الهادفة إلى توفير نظام من العدالة الاجتماعية الملائمة، وتقديم الدعم المالى للحد من الضغوط القومية والدولية، وذلك كدعم إقليمى للحكومات. (١٢)

وتأثر تاريخياً الاقتصاد والسياسة الاجتماعية فى بريطانيا، بالتطورات فى الولايات المتحدة الأمريكية ومبادئ السوق الحرة والتى ظهرت من خلال السياسيين المحافظين حيث اهتمت حكومة تتشر بالحد من دور القطاع العام فى تقديم الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية وتشجيع القطاع الخاص ومانحى الرعاية التطوعية وذلك فى إطار التوجيهات السياسية .

يمثل بذلك نظام العولمة نظاماً جديداً يحمل ملامح اقتصادية ونظم اجتماعية هامة ، وكما هو الحال فقد أثر على السياسة الاجتماعية وتقديم خدمات الرعاية حيث لوحظ ذلك فى السياسات الصحية، وإعادة سياسات جديدة تحت نظام العولمة، وأدى ذلك إلى ضرورة التوصل إلى صنع قرار سياسى جيد ينظم قضايا الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، وكافة مجالات الخدمة الاجتماعية كجزء من البناء الكلى لتقديم خدمات الرعاية، والأفكارالمعنية بالسياسات الاجتماعية، والحد من عدم المساواة وتمكين الفئات المستضعفة من نيل حقوقها ، ويمثل المدخل القريب لهذا التصور الأمم المتحدة ومنظمات الحكومات والاهتمام بالمنظمات غير الحكومية التى تشمل الجماعات والأفراد (١٣) .

(٧)–الأمم المتحدة :

تمثل الأمم المتحدة القاعدة العريضة للحكومات المحلية التى اهتمت بالاقتصاد والمسئوليات الاجتماعية، وخاصة فى الدول المؤيدة لهذا النظام مثل سويسرا ومنح القطاع الخيرى أهمية خاصة ، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى ، وقد أنشئت الأمم المتحدة عام (١٩٤٦) وكان هدفها الرئيسى حفظ السلام العالمى، والأمن الاجتماعى، وتنمية علاقات الود بين الدول القائمة على مبادئ المساواة، وحق الدول فى تقريرمصيرها، وحل المشكلات الثقافية الاقتصادية الاجتماعية البشرية ، ودعم حقوق

الإنسان والحرية الأساسية وإيجاد تعاون، وجاء ذلك مع الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام (١٩٤٨) ومن ثم ظهرت لجان كثيرة ومنظمات دولية مختلفة مثل لجان محاربة (التفرقة العنصرية ١٩٦٥) ولجان محاربة التمييز ضد المرأة (١٩٦٧) ولجان الحد من التفرقة العنصرية على أساس الدين (١٩٨١) ---- الخ

ومن ثم فقد ظهرت النظم الدولية الأخرى التى أكدت على ضرورة تحديد التعاون تجاه هذه القضايا والأفكار.[١٥]

(٨) الإعلان العالمى لحقوق الإنسان :

بعض مواد الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ .

م(١) يولد جميع الناس أحرارا متساوين فى الكرامة والحقوق ، وقد وهبوا عقلاً وضميرا وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء .

م(٢) لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة فى هذا الإعلان ، دون أى تمييز كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة او الدين أو الرأى السياسى أو أى رأى آخر ، أو الأصل الوطنى أو الاجتماعى أو الثروة أو الميلاد أو أى وضع آخر دون أية وثيقة تفرق بين الرجال والنساء.

م(٣) لكل فرد الحق فى الحياة والحرية وسلامة شخصه .

م(٥) لا يعرض أى إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو ما يسئ بالكرامة .

م(٧) كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق فى التمتع بحماية متكافئة منه دون تفرقة ، كما أن لهم جميعا الحق فى حماية متساوية ضد أى تمييز يخل بهذا الإعلام وضد أى تحريض على تمييز كهذا .

م(١٠) لكل إنسان الحق أن يعامل على قدم المساواة التامة مع الآخرين ، وأن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنيا للفصل فى حقوقه والتزاماته وأية تهمه جنائية توجه إليه .

م(١٢) لا يعرض أحد لتدخل تعسفى فى حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو الحملات على شرفه وسمعته ولكل شخص الحق فى حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات .

م(١٦) الأسرة هى الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة .

م(١٩) لكل شخص الحق فى حرية الرأى والتعبير ، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أى تدخل ، واستسقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية .

م(٢٠) – لكل شخص الحق فى حرية الاشتراك فى الجمعيات والجماعات السلمية

م(٢٢) لكل شخص بصفته عضوا فى المجتمع الحق فى الضمانة الاجتماعية وفى أن تحقق بوساطة المجهود القومى والتعاون الدولى ، وبما يتفق ونظم كل دولة ومواردها والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التى لا غنى عنها لكرامته والنمو الحر لشخصيته .

م(٢٣) ١– لكل شخص الحق فى العمل ، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما له حق الحماية من البطالة.

٢– لكل فرد دون أى تمييز الحق فى أجر متساوى للعمل .

٣– لكل فرد يقوم بعمل الحق فى أجر عادل مرضى يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان تضاف إليه ، عند اللزوم وسائل أخرى للحماية الاجتماعية

م(٢٥) لكل شخص الحق فى مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته ، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة ، وله الحق فى تأمين معيشته

في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته .

م(٢٦)- لكل شخص الحق في التعلم ، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان ، وأن يكون التعليم الأولى إلزاميا وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني ، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة .

_يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملاً ، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية ، وإلى زيادة جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام .

-للآباء الحق الأول في اختيار نوع تربية أولادهم .

م(٢٩) – على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده لشخصيته أن تنمو نموا حرا كاملا .

– يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون فقط لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي.

– لا يصح بحال من الأحوال أن تمارس هذه الحقوق ممارسة تتناقض مع أغراض الأمم المتحدة ومبادئها .

(٩) متطلبات السياسة الاجتماعية الدولية :

تتطلب السياسة الاجتماعية الدولية :

١– إطارا دوليا مترابطا ومتماسكاً، ونظاما اقتصاديا واجتماعيا عالميا وفعالا .

٢– منظمات دولية فاعله قادرة على التوجيه والتأثير .

٣- التناغم والتنسيق بين السياسات العالمية والقومية والمحلية مع تقدير هوية الدول الثقافية والقيمية والمحافظة على استقلاليتها .

٤- احترام المواثيق والمعاهدات والتشريعات الدولية ، ونشرها كركيزة من ركائز السياسة الاجتماعية الدولية .

٥- العلاقة العادلة والمتكافئة بين دول الشمال والجنوب لتدعيم العدالة والمساواة والحقوق الإنسانية والأمان والسلام الاجتماعى .

٦- المواجهة الفاعلة للبطالة والفقر خاصة فى دول الجنوب .

٧- تنشيط منظمات المجتمع المدنى الدولية لمواجهة المشكلات العالمية كالبطالة والفقر .

٨- إقامة نظام اقتصادى عالمى يحقق الرفاه الاجتماعى والعدالة بين الجميع.

٩- تفعيل الخدمة الاجتماعية الدولية وعمل الأخصائيين الاجتماعيين فى منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية.

الثالث عشر: مستقبل السياسة الاجتماعية العالمية: (١٦)

إذا كان التركيزعلى طبيعة وعمل السياسات الاجتماعية فى إطار العولمة لتنمية الإنسان وتأمين مستقبل عالمى فانه يجب الاهتمام بالقضايا الرئيسية لوضع وطبيعة السياسة الاجتماعية فى عالم ينشطر انشطاراً حاداً باختلاف المستويات والمصالح والاهتمامات، حيث لا يمكن النظر للسياسة الاجتماعية بمفردها .

وتعتبر السياسة الاجتماعية أداة للرقى والرفاهية العامه للإنسان، وتستخدم أيضاً من قبل أصحاب المراكز لتعزيز مراكزهم والحفاظ على الوضع الراهن الجائر، ومثالاً لذلك فمنظمة التجارة العالمية يسيطر عليها أغنى دول العالم ولننظر معاً إلى أعضاء هذه المنظمة فإن بها حوالى ٣٤ عضواً فقط من الدول الفقيرة فى مقابل ١٣٤ عضواً، وأكثر من نصف هؤلاء الأعضاء ليس لهم ممثل فى جنيف للدفاع عن مصالحهم ولإبراز التناقض فإن الولايات المتحدة الأمريكية لها حوالى ٢٥٠ مفوضاً هناك .

ونركز على أربعة مقدمات منطقية :

(١) الحاجات الأساسية والحقوق الإنسانية عالمية فى طبيعتها ولازمة للشعور بالرضا والارتياح فى عالم ثرى .

(٢) أن العالم يعانى اليوم من قلة احتياط السلع العامة عالمياً .

(٣) أنه من الممكن النظر إلى السياسة الاجتماعية عالمياً مع الأخذ فى الاعتبار اختلاف الظروف والصراعات الناتجة عن طموح واهتمامات الدول المختلفة.

(٤) وأخيراً وكما يرى سورس Sorosأحد كبار ممثلى العولمة المالية على المسرح ، أن مجتمعنا العالمى المتفتح ينقصه المعاهد والمنظمات والآليات اللازمة للحفاظ عليه .

١-الأدوار الأساسية للسياسة الاجتماعية على المستوى العالمى:

يظهر أدوار السياسة الاجتماعية عالمياً من خلال تدخلها مع السياسات الاجتماعية للدول والنص التقليدى لصنع السياسات الاجتماعية ويظهر ذلك بصورة واضحة من خلال سبع أدوار أساسية هى:

(١) تهتم السياسة الاجتماعية العالمية بتطوير وتنمية الحقوق الإنسانية الأساسية على المستوى القومى، حيث يوجد اختلافات حول حقوق الجماعات الهامشية، والتفرقة بين الفقراء والنساء والعمال والأقليات العرقية والمعاقين والأطفال، وكل هذه الفروق والاختلافات مع حكوماتهم ، وتختلف هذه الحقوق فى مستوى الاهتمام ولنضرب مثالاً لذلك فإن حرية التعبير تتطلب دعماً قوياً من جانب القانون والحقوق والمنظمات، وكذلك قوانين المساواة والخدمات التى تعيد حياة المعاقين إلى طبيعتها، والآليات التى تؤكد على الرضا، بسبب توفر الحاجات الأساسية مثل الدخل والرعاية الصحية والتعليم والإسكان، وتظهر كثير من المشكلات التى تحتاج حلول لتوفير الحقوق على المستوى العالمى فمثلاً نرى أن الدول

التى تهتم بعمالة الطفل تعد إهمالا لحقوق الإنسان، مما يعكس أهمية زيادة القيود على عمالة الطفل وقد تزيد من فقر الأسرة والطفل وغياب الحقوق الأساسية للدخل وعدم كفايته للأسرة، وتعمل المنظمات على تفعيل نظام الصناعات المنزلية، والنظر إلى تنمية الحقوق الإنسانية برؤية قومية ودولية وثقافية فهى تمثل دوراً أساسياً فى التنمية السياسية والاجتماعية العالمية .

(٢) تحتاج السياسة الاجتماعية العالمية إلى تدعيم وتكامل المستوى القومى للسياسة الاجتماعية.

وتظهر كثير من القضايا التى لها أبعاد قومية بالنسبة للدول وقدراتها فى وضع وتنفيذ حلول فعالة، إننا فى حقيبة جديدة للسياسة العامة، فالسياسة على المستوى الوطنى لها دور محدود فى مواجهة المشاكل الاجتماعية المنتشرة، بالإضافة إلى وجود كثير من القضايا التى لا تستطيع الدول مواجهتها عندما تعمل بمفردها فسياسة الدول تحتاج إلى مساعدات وقدرات ومبادرات عالية .

وعلى سبيل المثال فكل حكومة قومية لها سياساتها الخاصة بها لمعالجة الإيدز والجريمة والاتجار بالمخدرات والهجرة ومشاكل البيئة، ولا نجد دولاً قادرة على مواجهة هذه المشكلات بشكل فعال بنفسهابعيداً عن الآخرين، بسبب طبيعة المشكلات العالمية، فالسياسات الوطنية لها تأثير محدود فهى تفشل فعندما بدأت بعض الدول فى الرفاهية فى أعوام ١٩٤٠ ، ١٩٥٠ ، ١٩٦٠ كان يوجد بعض من المشكلات الاجتماعية البسيطة فنجد أن بعض الدول تهيمن على السياسات الاجتماعية، وبعد أكثر من نصف قرن لم يعد الاكتفاء الذاتى القومى فى السياسة الاجتماعية حلاً واقعياً،ومع تزايد المناطق والمسؤليات على المستوى القومى فيجب أن يقابلها زيادة فى العمل الذى يتخطى ويتجاوز إلى المستوى العالمى.

(٣) إن السياسات العالمية مطلوبة لإيجاد مستوى دولى فعال فى مجال العمل،

ومنظمة العمل الدولية تم إنشائها من سيادة التنافسية والعمل، لذا لا بد من تحرير التجارة دون التأثير على مستويات الحياة، فقد يكون للتجارة الحرة أثراً خطيراً إذا ما لم تقبل الدولة القواعد والأساسيات الرئيسية للمنافسة ويمكن للهيئات الدولية والقوانين على سبيل المثال أن تحمى مستويات العمل التى تسعى كل الدول للحفاظ عليها، لكنها تخشى أن تحارب لذا تفكر منظمة العمل الدولية فى تنمية صناعية فى مستويات مماثلة للتنمية الاقتصادية، ومع تزايد التنافس العالمى فقد نجد مخرجات غير مرغوب فيها، حيث أنها تؤدى إلى الضغط على الدول لجعلها ذات قدرة تنافسية أكبر ويحث التنافس على دخول السباق لتوفير السياسة الاجتماعية بشكل عام وفى مناطق محددة ويأتى ذلك على حساب تكاليف العمل، كما فى الدول التى تسعى لكسب أو إعادة الوضع للتنافس فى الأسواق العالمية، وتعمل المبادرات على المستوى العالمى لإيجاد الانسجام بين السياسات لتوفير علاقات تعاونية أكثر من نظام التنافس الذى يؤدى إلى تزايد فرص التصادم فى المجتمع العالمى .

(٤) تهتم السياسة الاجتماعية العالمية برفع المستويات الدولية فى العمل على المستوى العالمى : والهدف من ذلك رفع مستويات الحماية الاجتماعية ورعاية الإنسان، من خلال العمل العالمى، وعلى سبيل المثال تعمل المعاهد السياسية على حماية مستقبل البيئة العالمية لتطبيق نظام الضغط على الدول لقبول رفع مستويات العمل والإعلان عن حقوق الإنسان العالمية، وتقويم وحماية وضع المرأة والأطفال والأقليات الحرفية .

فالسياسات الاجتماعية العالمية لها دور أساسى له علاقة بتحسين مستويات الحماية فى مجالات السياسة الأساسية كالتعليم والصحة، وكشرط حاسم لتأمين مالى ضرورى لأى نوع من التقدم فى السياسات التى تعمل على إعادة التوزيع وتعتبر أيضاً شرطاً لرفع المستويات الاجتماعية، بما يضمن توفير المستويات الأساسية للتعليم لكل الأطفال

ووضع أهداف واضحة لتخفيض معدلات وفيات الأطفال.

(٥) إن الهدف الرئيسى هو خفض الفقر وعدم المساواة وتوفير الحماية الكلية للرأسمالية العالمية،لأن التباين العالمى أدى إلى الهجرة وانحدار البيئة ونقل الأمراض وعدم الاستقرار السياسى، ويعد الفقر من أهم وأصعب المشكلات فهو عقبة فى تقدم مستويات العمل واتساع السياسات البيئة، والعولمة تطلق العناق للقدرات الإبداعية واللاإبداعية وإعادة الدمار، فإنهم دائماً يكسبون أو يخسرون، وبالنظر إلى القضايا من الناحية البراجماتية نجد أنه إذا تم تحقيق استقرار المجتمع فلابد من وجود أمان وخطط تعويضية للخاسرين، فعلى سبيل المثال العمال الذين فقدوا أعمالهم فى بلاد أخرى، حيث يكون العمل أرخص، ومن انخفاض أجورهم والخاسرون فى أى بلد قد يهددون التقدم نحو العولمة، وكذلك مكاسب الآخرين والعدالة لابد من توفر الأمن بصفة أساسية ولحل مثل هذه المشكلات لابد من توفر وسائل الأمان المختلفة للبلاد، ولكن أهم شئ هو إعلان المبدأ، والعولمة لها دورها الفعال فى هذا المجال، فهى تعمل على تحقيق المكاسب الكلية والنمو العالمى، ولكنها فى نفس الوقت تفرض تكلفة باهظة، ومثالا لذلك الأزمة التى تعرضت لها دول شرق آسيا بسبب انتشار الإيدز، وهذه التكاليف التى يربحها بعض الناس تفرض على الفقراء ولا يمكن أن يسمح لهم بالبقاء .

(٦) نحتاج إلى السياسة الاجتماعية العالمية لتوفير الخدمات التى تبنتها الرأسمالية العالمية،وتهتم السياسة الاجتماعية العالمية بالتدعيم والتنظيم وخدمة الرأسمالية على المستوى العالمى، وكذلك تعديل نتائجها كما تهتم بفهم قوانين البيئة كما تدعم التنافس وتنظيم ظروف العمل، لتجنب السباق للقاع، مع حماية للخدمات الصحيةاللازمة لتحسين الصحة والحماية من انتشاء الأمراض المعدية، كما تهتم بتوفير الخدمات العالمية من خلال رأس المال، لتوفير التعليم والتدريب للعمال، وتنظيم الهجرة لتوفير العمالة

اللازمة للحفاظ على الإنتاج، وإعادة الإنتاج الاقتصادى والاجتماعى، وأن الحماية الجماعية للخدمات يمكن أن يكون لها أثر فى حفظ رأس المال، لزيادة الكفاءة وتشجيع الاستقرار السياسى والاجتماعى وتحسين جودة رأس المال الإنسانى وخفض تكلفة الوقاية من الأمراض، وقد تمتد إلى المستوى المالى العالمى .

(٧) تعمل السياسة الاجتماعية العالمية على تعزيز الحياة الجيدة وبما يمكن استخدامه وما يتصل بالعالم عالميا : ويمكن النظر إلى السياسة الاجتماعية العالمية على أنها تمثل التفاهم للحياة الجديدة والناس فى حاجة إلى الشعور بالعولمة، والقدرة على إيجاد نظام دولى جديد، ويظهر الدور الآخر فى الشعور بالعالم الجديد الذى يحتاج إلى أفكار للمواطنة والمسئولية العالمية، وذلك حتى يتمكن من إعادة تشكيل تجمع حضارى عالمى جديد، بالإضافة إلى النظام السياسى والاقتصادى، وتعمل السياسة الاجتماعية العالمية فى نفس الوقت على وضع حلول للمشكلات القائمة والوصول إلى دولة قومية، والشعور بالوعى العالمى ، وتعد حجر الزاوية فى العالم الجديد الذى يظهر فى عملية تنمية الربح، إضافة إلى ضمان العدالة العالمية التى يجب توفرها .

ويمكن أن نرى أن السياسة الاجتماعية العالمية تبدو مماثلة ومختلفة فى نفس الوقت مع السياسة القومية العالمية، فهى تبدو مماثلة من خلال طبيعتها السياسية الضرورية وفى القيم والاهتمامات، وعلى سبيل المثال الاهتمام بحقوق الإنسان وتدعيم القدرات وتنمية الإنسان، وتختلف السياسة فى اهتماماتها بالإعلان وتنمية السياسة والإعانة والتنظيم أكثر من وجود الخدمات على المستوى العالمى، وتختلف أيضا فى أن دعمها المالى يعتمد على إعادة للتوزيع الفعلى للموارد من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة .

ولنطرح سؤالاً هاماً ما السياسات الضرورية لذلك ؟

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن:

ما طبيعة السياسات الاجتماعية العالمية الواجب توافرها بوضوح وبشكل حاسم من أجل مستقبل التنمية والعولمة ؟ ونستطيع أن نبرز فقط خطوط التنمية المرغوبة وكيف يمكن أن ننظم وننفذ مثل هذه السياسات بشكل واضح ؟ خاصة مع ما يجب توفره من سياسات.

وتوجد سبعة افتراضات تدعم اقتراحات السياسة العالمية وتعززهاهى:

(١) يوجد جوهر أساسى للحقوق العالمية أو المستويات الاجتماعية التى تظهر فى المجتمعات فى القرن الحادى والعشرين على أنها متاحة للجميع، ومن أمثلتها الحق فى الدخل،والحق فى الرعاية الصحية، والحق فى التعليم الأساسى، والحق فى المياه النظيفة والحق فى الحريات .. الخ، لذا فمن الضرورى الاهتمام بتأمين موارد الخدمات فى إطارالعولمة مثل الضرائب الخاصة كضريبة توبن " Tobinعلى التعاملات الأجنبية، ونجد فى الاقتصاد العالمى أن الدولة تكون غير قادرة على توفيرها بسبب المخاوف المتعلقة بالفساد والتنافس القومى، ولذلك يصبح تأمين هذه الموارد موضوع للسياسة الاجتماعية العالمية .

(٢) أن العولمة هامة جدا فلا يجب أن تترك كما هو فى الوقت الحالى، وذلك لأن لها القدرة على إحداث أضرار هائلة مثل منافعها لذا من الضرورة إفتراض أن العولمة لابد من التحكم فيها.

(٣) لقد أصبحت السياسة الاجتماعية العالمية مكملا ومساعدا رئيسيا ومدعما للسياسة الاجتماعية القومية وأصبحنا بحاجة إلى التأكيد على تحقيق أهداف السياسة الاجتماعية القومية فى إطار عملية العولمة، وتأمين التوزيع العادل، ولكى نكسب التأييد السياسى الذى تحتاجه العولمة، ولابد أن تتنافس السياسة الاجتماعية العالمية فى ضوء تطور السياسة المنطقى،

وإبداع جديد لم يوجد حتى الآن، وتعمل السياسة الاجتماعية العالمية فى علاج المشكلات المثيرة للفوضى فى المجتمع القومى، ومن الواضح أنه لابد من حل العلاقة بين السياسة العالمية والقومية والمحلية وسنجد نتيجة إيجابية لذلك.

(٤) ولم تصل الحكومات إلى القوة التى تتحكم فى الدولة لكى تصل بها إلى دولة قومية، وأصبحت السيطرة العالمية تهدف الوصول إلى حكومة فعالة وحاسمة، من أجل عولمة مسئولة،والتأكيدعلى المسئوليات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى سبيل المثال بملاحظة حقوق العمال نجد أنهم يقومون بدفع ضرائب مناسبة وأنهم يدفعون لحماية البيئة ولا يقومون بتأسيس مستعمرات معادية للنظام الاجتماعى، ولا يهتم الفرد بمصلحته الخاصة دون النظر للآخرين، وكذلك كل المساهمين برؤوس الأموال ويدفع العمل على المستوى العالمى النظام الاجتماعى والاقتصادى كعملاق جامع عنيد .

(٥) لابد من توفر نظام للإدارة والتنسيق متكاملاً وبدور بارز فى رسم المستقبل الاقتصادى الدولى خاصة للاتجاهات الاجتماعية، ولابد من دراسة كيف تنظم فى قوانين يسهل الوصول إليها.

(٦) لابد من التحكم فى حركة رأس المال وتداوله ولقد حازت هذه الفكرة بالقبول من قبل عمالقة العالم ماليا إن حجم رأس المال فى الأسواق العالمية، والبحث عن أرباح سريعة يمثلان قوة تجعل رأس المال فى حالة غير مستقرة، إن الأزمات المالية الآن يعاد تنظيمها وكملامح نظامية فى أسواق رأس المال العالمية. وأوضح البنك الدولى أن التحكم فى رأس المال ينساب أساسا فى السياسات التى تعمل على خفض الأخطار والأزمات الاقتصادية، والتى تعد بالضرورة عاملاً هاماً فى استراتيجية البنك لخفض الفقر ولقد أصبحت الحاجة ماسة إلى مصدر مالى عالمى، وهيئة مالية مدعمة مثل صندوق النقد الدولى.

(٧) ومن الصعب أن تكون السياسة الاجتماعية واسعة النطاق بشكل كبير لأن العالم متنوع ومختلف مكانياً، ولابد أن نقيس نوع السياسة التى نقترحها عن طريق المستويات القومية والاقتصادية والنمو الاجتماعى والمصالح القومية فلا نستطيع توفير مستويات مماثلة للدخول الأساسية للأفراد فى المجتمع وقد يوجد نظام تجارى تبادلى لفترات قصيرة ولابد من وجود مرونة سريعة مع المحافظة التامه على المبادئ الأساسية.

٢-أهداف السياسة الاجتماعية العالمية :

يوجد هدفان أساسيان للسياسة الاجتماعية العالمية:

الهدف الأول: أن تحقيق العولمة للوجه الإنسانى يعد مدخلاً براجماتيا ويظهر واضحاً فى الإدارة لحاجة الأسواق القومية إلى حركة رسمية لكى تواصل دورها فى الأسواق العالمية، ومن ثم فهى تحتاج لسياسات عالمية عامة لكى تواجه عدم الأمان وغياب العدالة ونقص الرعاية وتعد هذه النتائج المنطقية والحتمية فالأسواق لا تخضع لسياسات عامة مناسبة .

الهدف الثانى: أن الهدف من العولمة هو إيجاد عالم مفعم بالنظام وإعادة توزيع الثروة من الدول الغنية إلى الفقيرة، ويمكن أن نصل إلى الاستقرار البيئى والسياسى والاجتماعى والاقتصادى عالمياً فقط، عن طريق التخلص من الفقر المدقع وعدم المساواة بين الناس، ولن نصل حتما إلى تحقيق أى من طموحات السياسة الاجتماعية دون إعادة التوزيع ،ولكى تتحقق السياسة الاجتماعية العالمية لابد من توفر كثير من المحاور مثل النظام والقوانين وإعادة التوزيع وتوفر الخدمات وضمان الحقوق الأساسية، والتى ستكون جوهرية وتدريجية و أن تكون طموحات بشكل تدريجى فى الاستراتيجية

٣- الدخل :

يعد الدخل من الحاجات السياسية حيث الحصول على الدخل الكافى لشراء الضروريات الأساسية، وقد يتساءل البعض كيف يمكن أن نجد هذا الحق فى السياسة

الاجتماعية العالمية .؟، ويعد هذا أمراً صعبا بسبب التنوع الكبير فى الثروات والدخول، والمشاكل العملية فى تكوين أى نوع من الدخل العالمى، ولكن من الواضح أن الحق الرئيسى يتضمن كل الحقوق، ومن الأمور الأساسية أيضاً مواجهة عدم العدالة وغياب المساواة التى تبدو متأصلة فى العولمة الليبرالية، التى تتضح من خلال الإحصائيات المروعة، فعلى الرغم من أنه يوجد تحسينات فى دول كثيرة، إلا أنه يوجد دول تعانى من الفقر باطراد فمنذ عام ١٩٨٠ ، يوجد أكثر من ١٢٢ ألف مليون شخص يعيشون بدخل يومى أقل من دولارواحد، ويوضح البنك الدولى أن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر بدخل يومى أقل من ٢ دولار،ومع فرض أن الدخل الذى نحتاجه لكى نحتفظ بكفاءة بدنيه والحد الأدنى لإيجاد مجتمع دولى اجتماعى، فعلى كل بلد أن يعرف ما يوفر وبشكل و مستوى معيشى جيد للمواطنين بتوفر الرعاية الصحية والتعليمية، وكذلك الأجور، إضافة إلى الحق فى الحماية الاجتماعية، ويجب أن تلتزم كثير من الهيئات بمثل هذه المسئوليات كالبنك الدولى أو برنامج تنمية الأمم ومن هذه المسئوليات إعداد تقرير سنوى يحث التقدم فى تحقيق الأهداف السابقة، وكل ما يجب علينا لتحقيق هذه الأهداف أن نقوم بايجاد فرص إبداعية للعمل على تجربة إعادة توزيع الدخل كتجربة للعدالة العالمية ومساندتها.،ومن المصادر الأخرى للمال الضرائب مثل ضرائب(توبن) Tobin على التبادلات الأجنبية، وللحصول على مثل هذه التحويلات لابد أن تكون خاضعة لشروط جادة، ويسيطر عليها مجموعة من الخبراء المستقلين، ويقوم البنك باتجاه تكميلى لإتاحة الأسواق الدولية وأكد البنك على أن الدول التى تم فيها خفض لمعدلات الفقر قد سارت على منهج البنك،

أو على الأقل من خلال زيادة التجارة الدولية، ويركز البنك على أنه تم فتح الأسواق للمنتجات الزراعية والبضائع والخدمات التى يوفرها العمل الجاد كما جاء فى تقرير التنمية العالمى إن التجارة هى العربة الرئيسية لإدارة مزايا ومنافع العولمة.

إنه ليس ضربا من الخيال أن نقترح أن يحظى البعض بحق المساعدة الاجتماعية أو أقل دخل الذى يحفظ له لقب المواطنة العالمية التى تم تحديدها من

قبل الأمم المتحدة، ورغم ذلك عاشت كثير من المجتمعات فى الفقر والحرمان والدمار الاقتصادى والاجتماعى، فى عالم منكمش عالمياً، ولابد أن يصبح أساسا لمبادرات عالمية .

٤- **الصحة** : يزداد مستوى أهمية السياسة العالمية فى مجال الصحة نتيجة لزيادة انتقالات الناس وانتشار العدوى، ولذلك كان لابد من توفر سياسات عالمية لمواجهة المشكلات العالمية، مثل الإيدزوإنفلونزا الطيور والخنازير الذى يعد من أوضح الأمثلة، وتغير المناخ الذى يسبب ظروفا مثل انتشار الملاريا فى اتجاه الشمال الذى يتطلب مبادرات عالمية أكثر من المبادرات القومية البسيطةوكان لابد من التحرك العالمى لتوفير التحصينات والتنظيمات، والحق فى رعاية الصحة الأولية ومؤسسات الرعاية الأساسية والهواء والماء النظيف، ويمكن القول أن السياسة الصحية العالمية لها ثلاثة محاور هى :

(١) تتضمن أهدافا واضحة لتحسين الصحة العالمية مثل انخفاض الوفيات بين الأطفال وخفض الوفيات أقل من خمس سنوات ومعدلات سوء التغذية.

(٢) وجود هيئة تشرف على هذه السياسة كمنظمة الصحة العالمية ويمكن النظر إليها كمنظمة هامةلتحسين مستوى الصحة العالمية، بالعمل مع الحكومات للوصول إلى الأهداف ويجب أن تصبح المنظمة من مساندى ومدعمى الاهتمامات الصحية فى صنع السياسة العالمية ووجود الهيئة التى تدفع مستويات الصحة للأمام من خلال مفاوضات منظمة الصحة العالمية وخطط بنك التنمية الدولى، كما يجب أن يكون شعارالتنمية الاقتصادية والاجتماعية (الصحة للجميع) ولابد أن تتبنى سياسات قابلة للتنفيذ عالمية فى اهتمامها ويعد التأييد العالمى وتوفر الموارد أمر هام لتحقيق الأهداف.

(٣) هذه السياسة تحتاج إلى موارد مما يتطلب إعادة توزيع الثروات لدعم مثل هذه المبادرات، وتقدر منظمة الصحة العالمية أن حوالى ١٠٪ من٥٠ إلى

٦٠ مليون دولار فقط تنفق سنوياً على الأبحاث الصحية وتركز على الأمراض التى تصيب ٩٠٪ من سكان العالم، وحوالى عدد ١٣ فقط من عدد ١٢٣٣ من الأدوية الجديدة التى تم اختراعها بين عامى (١٩٧٥، ١٩٩٧) لعلاج الأمراض الاستوائية.

وسبب ذلك التوجه الخاطئ فى البحث واضحاً فإن بعض الأبحاث تأتى تباعا بالمال والقوة الشرائية، وبالنسبة لشركات الأدوية متعددة الجنسيات، توجد إسهامات نادرة لتطوير الأدوية الجديدة غالية الثمن التى لا تجد أسواقاً رابحة ولابد من التأكيد على وجود وتوافر أسواق للمنتجات التى تقابل الاحتياجات الصحية .

وتسبب العولمة مشاكل صحية جديدة لكنها تفتح مجالات لتحسين مستويات الصحة والرعاية الصحية، مثل الأدوية الجديدة، التى أصبحت متوفرة عالمياً

٥- **التعليم** : لقد أصبح التعليم عالمياً محلياً كما أصبح التعليم العالى مطلباً عملياً بشكل أكبر عن ذى قبل، ويقضى الكثير من الطلاب جزءاً كبيراً من حياتهم فى بلد غير بلادهم لمواصلة التعليم مثل الدراسات العليا خارج البلاد .

وعلى الرغم من أن التعليم الأساسى يظل من المطالب المعلنة، فلابد من توفر التعليم الابتدائى والثانوى والمعلمين والكتب والأدوات والأساليب الأساسية والبيئة التحتية لتحقيق الأهداف التعليمية الرئيسية، والطموح التعليمى، وهذه ليست مطالب الدول فقط ولكن مطالب عالمية فى ذات الوقت .

وذلك لثلاث أسباب :

١- أن نقص التعليم يؤدى إلى الفقر والتخلف، فعلى سبيل المثال نجد أن تحسين فرص التعليم للفتيات يؤدى إلى خفض معدلات خصوبة المرأة، ومن ثم قلة الانجاب

٢- يمكن معالجة هذه المشكلة عن طريق برنامج عالمى للتوجيه والمساعدة وإعادة توزيع عالمى للثروات حيث أن الدول الفقيرة لا تستطيع أن تتحمل نفقات تقدم وتطور التعليم .

٣- أن التعليم أصبح بمثابة حق عالمى متاحاً للجميع .،ومن المنظور التاريخى نجد أن التعليم يعد مطلبا للدول فلم ينظر إليه كقضايا عالمية، وتوجه وتركز منظمة اليونسكو اهتمامها على قضايا تهتم بفئات محدودة، مثل التعليم العالى والبحث، والتبادلات الثقافية أكثر من الموضوعات الأساسية التى تهم الجميع، ولقد قامت منظمة اليونيسيف بدور فعال للاهتمام بالتعليم فكان التعليم من أهم ما يشغل هذه المنظمات .

إننا نرى منظمة الصحة العالمية منذ عام ١٩٤٠ ولم نرى منظمة عالمية للتعليم وفى ظل الاتجاه إلى العولمة يواجه العالم بضغط كبير لكى يعد التعليم كقضية عالمية وكحق، مثل أى حق اجتماعى ففى عدد كبير من الدول إنخفضت نفقات التعليم فى الفترة من عام ١٩٨٠-١٩٩٠ وقد اجتمع ممثلى أكثر من ١٨٠ دولة فى القمة العالمية للتعليم فى إبريل ٢٠٠٠ لمناقشة مستقبل سياسة التعليم، وشارك أكثر من ٤٠٠ عضو من ممثلى المنظمات غير الحكومية ،والبنك الدولى لتقديم مساعدات دولية كبيرة لتحسين أحوال التعليم، بتقديم مساعدات للدول، وعلى الرغم من غياب الإجماع حول طبيعة المشاكل التى يجب التغلب عليها، وهل هى بسبب نقص للموارد أو سوء استخدامها؟ فانه يجب النظر إلى هذه الموضوعات كحقوق عالمية وتحويلها إلى واقع .

٦- التوظيف :

لقد أصبحت أحوال التوظيف مجالاً كبيراً للجدل العالمى، وذلك لسببين رئيسيين هما :

١ - زيادة الوعى العالمى لاستغلال فرص العمل .

٢ - الاهتمام بفقد بعض الوظائف نتيجة لاستيراد سلع رخيصة

وتعتبر مستويات العمل من الاهتمامات الأساسية فى السياسة الاجتماعية العالمية، لضمان حقوق الإنسان الرئيسية، وفهم الوضع الأساسى للسياسات، ففى الوقت الذى تناقش فيه معظم الدول أمور البيئة فإنهم يرفضون المناقشة حول العمل،

فهم يرون فقط كل ماله حساسية اقتصادية وسياسية، وتسعى بعض المنظمات لتحسين مستويات العمل عالمياً كمحاولة لتخفيف التنافس وحماية وضع الدول الغنية، ولا بد من وجود آليات لحماية مستويات العمل وزيادة مرونتها ويوجد مدخلان أساسيان للمشكلة :

(١) تطوير منظمة العمل الدولية:التى ظلت كهيئة بارزة بين الهيئات الدولية لعدد من السنوات، وتعمل المنظمة على تأسيس مستويات العمل ثم العمل على تأسيسها وتوثيقها عن طريق أعضائها من الدول وتراعى المنظمة الكثير من الأعراف فى مستويات العمل مثل حرية المنظمة والحق فى مفاوضات جماعة ، معاقبة التفرقة فى التوظيف وترك العمل بالإكراه ويوجد ثلاث نقاط ضعف فى أفكار منظمة العمل الدولية .

١- أن تعديل الأعراف كان تطوعياً .

٢- التوافق مع الاعراف ظل تطوعياً .

٣- أن منظمة العمل الدولية لم تستطيع الربط بين مستويات العمل الأصلية ومستويات التنمية الاقتصادية.

والاجماع العام حول المنظمة يتحدد فى:

(١)أنه من العدل أن نقول أن المنظمة لم تكن فعاله بشكل كبير: ولا ينقص المنظمة سوى الدعم والمساندة . لكن المنظمة لديها الخبرة والمهارة الكامنة والقدرة للقيام بدور أنشط فى تدعيم مستويات العمل الأساسية، إذا قامت المؤسسات القومية والدولية بالتحرك معها وبذلك يمكن أن تنظم وتحقق الأهداف دون صعوبة .

(٢) العمل من خلال منظمة التجارة العالمية وربط اتفاقيات التجارة بمستويات العمل الأساسية : إن للمنظمة قدرة وقوة لإحراز التقدم ولكن ذلك سيكون مجالاً للجدل حول عدم الاتجاه لهذا الطريق فلم تقدم منظمة التجارة العالمية أى دور فى السياسة الاجتماعية حيث أنها لابد أن تلتزم

بقضايا التجارة وأنه على منظمة العمل الدولية ان تتناول مسائل وأجور العمل .

ولقد ساور القلق منظمة العمل الدولية بسبب فترة العقوبات، لأنها كانت ضد نموذج التطور خلال العمل التطوعى .

وتعد التجارة أساساً هاماً لمجتمع عالمى أفضل، وهذا يعطى لمنظمة التجارة العالمية قوة فى سياستها الضخمة.

ونجد من الأفضل أن نسلك الطريقين معاً ويجب أن نشجع منظمة العمل الدولية على تبنى موقف فعال وأن نعطى قوة جديدة للتحكم وتنفيذ الأحداث حتى نصل إلى التوافق والانسجام وفى نفس الوقت يجب أن تكون لمنظمة التجارة العالمية دور موازى لتنمية مستويات العمل فى الاتفاقات التجارية.

٧-القضايا البيئية :

يوجد الآن مجموعة كبيرة من القوانين الدولية والأعراف لحماية العالم، وتشجيع وتعزيز التنمية، ويعطى كل ذلك أهمية للقضايا البيئية المعاصره مثل تغير المناخ ودمار بعض المناطق الأرضية والتصحر، وعملية التخلص من النفايات الضارة .

ومن الواضح أنه توجد فجوات فى حماية البيئة فى الكثير من مناطق السياسات الاجتماعية العالمية لأنها تؤثر على معظم المنظمات والدول

ويوجد مشاكل بيئية هامة لم يتم تناولها بشكل كافى ومشاكل أخرى تحتاج إلى التناول ويظهر لنا ثلاث قضايا :-

(١) حماية فعالة للبيئة على المستوى العالمى، من خلال إعادة توزيع الموارد من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة ، ونرى أن التكلفة الحقيقية يجب أن تقع أساساً على عاتق من حصلوا على الرخاء، ومن أثر بشكل أو بآخر فى عمليات إيذاء البيئة، فلا تستطيع أن تعمل الدول الفقيرة فى النمو الاقتصادى لصالح حماية البيئة، فتصبح التجارة والتبادل واقعاً اقتصادياً

وسياسياً ومقبولاً اجتماعياً في مستويات الرفاه والرعاية، التي يتمنون الوصول إليها، وتتطلب السياسة البيئية الفعالة شروطاً ملازمة لها مثل :-

أ- سياسات إعادة التوزيع .

ب- المشاركة في التكلفة .

وبخلاف ذلك لن نصل أبداً إلى ما يمكن الوصول إليه بسهولة .

(٢) وتحتاج السياسة البيئية إلى هيئة عالمية قيادية موازية لمنظمة العمل الدولية، ومنظمة التجارة العالمية أو منظمة الصحة العالمية، إن الأعمال البيئية الدولية تتسم بالفجوات السياسية والتحلل والازدواجية وعدم الترابط، ولا يوجد منظمة دولية لها القدرة للعمل كمنسق للمجهودات الدولية أو أن تدفع السياسات البيئية العالمية للأمام ، ولا يوجد أي عجز في الهيئات، فنجد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الأمم المتحدة للتنمية والتسهيلات البيئية العالمية، لكن حركاتهم قليلة وإمكاناتهم محدودة وينقصهم القول والفعل الذي يمكن أن تحدثه المنظمة العالمية للبيئة، وهذا هو ما نحتاجه بكل تأكيد .

(٣) يوجد مشاكل في الالتزام بالقوانين فالقوانين الدولية للبيئة فعالة ولكنها مثل قوانين العمل حيث قامت كثير من الدول بإحداث أعراف جديدة، وأبعدوا أنفسهم عن المبادرات، ولا بد من ظهور مثل هذه المشاكل ولا مفر منها في عالم تعددت فيه الدول التي تعمل كوحدات أولية، ويجب الوصول لحل يلزمهم بتنفيذ الاتفاقات الدولية ونقصد ما يشبه منظمة البيئة العالمية، ويعني أنه لا يوجد هيئة في موقع يسمح لها بالتحرك، فمنظمة البيئة العالمية لا يعني وجودها أنها ستزيل كل المشاكل والعقبات فتاريخ منظمة العمل الدولية دليل مؤلم على ذلك لكنها بداية ضرورية للالتزام .

٨-حقوق الإنسان :

لقد ساعدت العولمة على توليد وانتشار شعور عميق بحقوق الإنسان، فلابد من أن نبنى السياسة الاجتماعية العالمية على الشعور الذى ينمي ويطور هذه السياسات ويعطيها معنى، وتوجد قضايا كثيرة وعامه لكن معظمها يدرس العلاقة بجماعات معينة مثل الهجرة والمرأة والأقليات العرقية والمعاقين والأطفال .

ويوجد اتفاق وإجماع على الحاجة لتنمية تعاون عالمى كلى وشامل وعلاقات مع الهجرة الفعلية من أجل حقوق المهاجرين، ونجد اليوم أن أكثر من مليون شخص يعملون خارج محل ميلادهم، والهجرة بهذا الكم تحتاج قوانين كثيرة على المستوى العالمى، وفى نفس الوقت نجد هيئات كثيرةتشارك فى هذه القضية مثل المندوب السامى لشئون اللاجئين بالأمم المتحدة،والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية السكان، وتعد تنمية السياسات التى تحكم الهجرة الدولية أمراً صعباً وذلك لأن طريق التنمية مرتبط بهيمنة الدول والاقتصاد والقضايا الاجتماعية والسياسية التى ينشرها المهاجرين ويعكس الحاجة إلى سياسة عالمية مناسبة .

وتنادى السياسة بثلاث مستويات :

١- لا بد من وجود سياسات عالميه للتحكم فى الهجرة بين البلاد .

٢- لا بد من وجود سياسات عالميه توضح حقوق المهاجرين كلها وأنواعها بدأ باللاجئين إلى المهاجرين الاقتصاديين .

٣- لا يتم وجود هيئات دولية لكى تفحص وتتابع هذه السياسات العالمية

وقد تم إثارة كثير من الموضوعات الخاصة بالسلالة عالمياً فى الفترة من عام ١٩٨٠إلى١٩٩٠ مثل العنف تجاه المرأة والطفل، والتحكم فى الخصوبة، وعدم كفاءة الفرص التعليمية والصحية والتوظيف، ولقد تم تناول هذه الموضوعات فى كثير من المؤتمرات والأبحاث والحملات القومية والدولية والأحداث الضخمة مثل مؤتمر المرأة القومى فى بكين ١٩٩٥ ، وأصبحنا نشعر بعدم تكافؤ الفرص والظلم بسبب عدد من

التقارير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وعلى سبيل المثال تقرير ١٩٩٩ الذى أوضح أن المرأة ليس لها فرص متساوية فى ١٣٠ دولة طبق بها الإستبيان.

ونحتاج لتدعيم المساواة فى فرص العمل، وضمان توفير دخل متساوى وآمن لكى نضمن الحقوق، فماذا قدمت العولمة لتعزيز المؤتمر العالمى لحقوق المرأة؟ والإسراع بالعمل لاستمرار عدم المساواة المتواصل والغير مقبول طبيعياً، ولكن تدعم المطالب من أجل المساواة واقترحت لجنة الحماية العالمية تعيين مستشار رفيع المستوى لقضايا المرأة للعمل بالسكرتارية العامة للأمم المتحدة لكى يكون المدافع الرئيسى عن حقوق المرآة فى نظام الأمم المتحدة ، ويتم تخصيص وظائف مماثلة للهيئات التنفيذية والوكالات والمعاهد المتخصصة ويعد تمثيل هذه الوظائف حافزاً قوياً إلا أن الحاجة إلى مؤسسة تدعم وتدار بمعرفة السياسات الاجتماعية العالمية لكى ترسم الإطار العام القانونى لتدعيم الإنسان والمحافظة على حقوقه يعد أمراً ضرورياً .

وتتبنى الأمم المتحدة فى عام ١٩٨٩ الأعراف والقوانين مثل حقوق الطفل، وتم التصديق عليها بسرعة من أكثر من ١٩٠ دولة وكان له ثلاث تحديات على الرغم من أنها كانت تدعم بموارد محدودة ،كما أن إلزامها كان ضعيفاً ولم تكن قادرة على التأثير بفاعلية على قضية حقوق الأطفال فى مناطق أخرى لصنع السياسة العالمية .

والحقوق التى لابد أن يحصل عليها الطفل ستجد تأييداً كبيراً فهى المدخل المناسب للرعاية الصحية والتعليم والتحرر من الفقر والحماية من تدمير وعماله الأطفال، والحماية من الاستغلال البدنى والجنسى للأطفال.

وبمجرد قبول المبادئ يظهر نوعيين من المشاكل مثل تبنى هذه الحقوق بالنسبة للمجتمعات المختلفة، وكيفية إجبار هذه المجتمعات على تنفيذ ذلك، ويجب أن نركز الاهتمام على الحقوق الرئيسية التى يمكن تحقيقها عن طريق ما هو قابل للتنفيذ من مستويات إعادة توزيع الموارد على المستوى العالمى، مثل مراحل التعليم المختلفة والتطعيمات الأساسية والمياه النظيفة، وتعد المهمة الأساسية للسياسة الاجتماعية العالمية تحقيق وتنمية الحقوق الأساسية اعتماداً على فرض أن الحقوق

بمجرد تنميتها وتطويرها يكون لها ميل قوى فى النمو والتطوير .

ولا بد من وجود فكر حريص ليس فقط من أجل تنمية الحقوق والتركيز على السياسات ولكن أيضاً التنفيذ والإلزام بالحقوق عندما تعبر عنها السياسة ويجب أن يتحقق الكثير من خلال مزج حساس بين التفاوض وضغوط الهيئات العالمية على الحكومات والمنظمات .

الرابع عشر: كيف نستطيع تطوير وتنمية السياسة الاجتماعية العالمية ؟

تاريخياً نجد أننا كثيراً ما نتجاهل الأسئلة التى تبدأ بكيف؟ فى السياسة الاجتماعية، ونجد أن النظرية الهامه وسياسة الاقتراحات الجريئة، يكون لها إهتمام أكبر مقارنة بمستوى عمل المنظمات وتنفيذ السياسة، ولقد تم قبول هذه الأسئلة وزادت أهميتها فى السنوات الحالية خاصة تجاه علاقتنا مع مبادرات السياسة القومية، فكيف تحول هذه التطلعات إلى سياسات ؟ وكيف ستنفذ هذه السياسات ؟ وكيف ستقيم ؟ هل بالنجاح أو الفشل ؟ .

إن الكفاح من أجل إصلاح العولمة يعد جزءاً من كفاح جيد لتوفير الوسائل اللازمة لإحداث تغير فعال .

وتوجد قضايا كثيرة وأساسية فى صنع التقدم وفى تنمية السياسة الاجتماعية العالمية، ولقد ظهرت بوضوح مدى صعوبة الفصل بين الأسئلة ولكن يوجد مزايا فى التعامل معها بشكل منفصل بطريقة التحليل.

(١) لقد أصبح أمراً حيوياً أن نعمل للتغلب على مشكلة أننا نعيش فى اقتصاد عالمى ولكن بنظره عالمية ضيقة ويعد كلاً من الخيال والرؤية أساسيان لإيجاد سياسة اجتماعية عالمية، وهى رؤية للإمكانيات ومستقبل جديد .

(٢) لا بد من تنمية الحس بالتأثير العميق لانطباعات العولمة فى مجال السياسة الاجتماعية، وتحدد العولمة قدرات الدول على تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة الاجتماعية،فلا تستطيع الدول بمفردها وبسهولة أن

تحقق بعض المسئوليات التقليدية للدول مثل التوظيف الكامل وانخفاض الأمان وحماية البيئة والحفاظ على مستويات العمل الأساسية ويجب أن تقبل الدول الحدود والقيود فى ظل العولمة والعالم وأن يروا الفرص الجديدة التى توفرها العولمة لهم، وأن يقبلوا العلاقات الجديدة مع الهيئات العالمية.

ويظهر التأثير الأساسى للعولمة على السياسة الاجتماعية من خلال الهيمنة القوية حيث أن كل المضطهدين حقيقة ولقد أصبحت الهيمنة متعمدة ويجب علينا أن نفكر فى الدولة كمصدر شرعى وحيد للسياسة العامه، لأنه لا يمكن أن تكون فى مجتمعنا وأن نرى الهيمنة كوجه متعدد الطبقات ويمكن أن تصبح مساهمة ومتعاونة ومكملة وموجهة وتصارع هذه القيم مع الحاجة القوية إلى الهيمنة، كما يفهم تقليدياً لكن هذه هى طبيعة تأثير العولمة وعملنا من أجل الهيمنة، وإذا لم يكن كل هذا مقبولاً بكل انطباعاته وتأثراته فإننا لن نصل إلى أى تقدم فى علاقتنا تجاه القضايا المحلية والاجتماعية أو فى علاقتنا بالقضايا التى تظهر القدرات الموجهة للدولة القومية والعلاقات الجديدة ليست سلبية وبسيطة فنجد فقد القوة والسلطة والسيطرة والاستقلال يمكن أن تكون إيجابية و الإمكانيات التى تعرضها لزيادة القدرة على معالجة المشكلات التى تفوق الحدود القومية .

إن ما يعد جوهرا للتغيير الذى يؤدى إلى العولمة، هو الحاجة إلى تحويل التعاون الدولى إلى مكانه التقليدى ونشاط له الصلة الكبرى، إذا لم تكن المشاكل المحلية بالمنطقة تتطلب ذلك وتنمية مفاهيم بأدبيات جديدة للتغلب على مشاكل العمل الجماعى.

(٣) ويجب على الدولة تأمين السياسة الاجتماعية العالمية، وتشكيل شراكة فعالة بين الهيئات العالمية والهيئات بالمناطق والدول، ويجب علينا قبول أشكال التبادل والتحكم فيه، وبدون مساندة وتدعيم الدولة سيتضاءل الأمل فى الوصول إلى سياسة عالمية وفى النهاية نجد أن المنظمات الدولية تتكامل فى الحقيقة مع الحكومة .

كما أن الدولة القومية ستبقى على المهمة الحيوية لتنفيذ السياسة، وإذا لم يتم تأييد المبادرات العالمية فلن يتم بسهولة تنفيذ السياسات الاجتماعية العالمية، وهنا يعنى أنه يجب على الدول أن تقبل الشرعية والمبادرات والسياسات الاجتماعية الملائمة على المستوى العالمى، والعمل مع الهيئات الدولية وهيئات الأقاليم.

وبالنسبة لسياسة الصحة والتعليم نجد أن العلاقة تعاونية وتكاملية أما بالنسبة للمناطق التى بها سياسة اجتماعية عالمية فستكون منتظمة بالضرورة مثل السياسة البيئية وتأسيس مستويات العمل والهيئات العالمية ويجب أن تقوم بإلزام إجبارى لتطبيق مثل هذا الدور.

وتعد القدرة على إقامة علاقة ناضجة بين الهيئات العالمية والدول مرحلة حاسمة لنجاح السياسة الاجتماعية العالمية، وهذا ليس سهلاً حيث أننا مازلنا نرى صنع السياسة المحلية والتعاون الدولى مجالين منفصلين ومختلفين فى الممارسة.

إن الحل الوحيد لكثيرمن المشاكل العالمية المتغيرة هو الإجبار المتبادل، والذى يتم الاتفاق عليه بين الطرفين وليس سهلاً الوصول إليه، وعلى الرغم من أن مثل هذه العلاقة يمكن أن تشكل إلا أنه لا بد أن يكون صنع السياسة المحلية والدولية مدمجاً بانتظام.

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه الآن هو :

الخامس عشر:كيف يمكن تخطيط وحماية وتحقيق الرفاهيه للإنسان في ظل عولمة العالم؟

يتم النظر للدول على أنها أكثر الإدارات التى يمكن من خلالها رفاهيه الإنسان، وأصبح واضحا أن سياسات الماضى لها نتائج قيمة ومحدودة فى العالم، وحتى الآن، وما يمكن أن تقدمه الدول يمثل اختلافاً رئيسياً فى نوعية حياة المواطنين من خلال الخدمات التى توفر لهم .

ونحن نحتاج إلى استراتيجيات مختلفة لحل مشكلات كثيرة مثل الفقر وتردى

الأحوال الصحية، والأمية، وتدهور البيئة وعدم كفاءة البنية التحتية .. الخ والحل الوحيد الذى يمكن تقديمه هو أن نفكر مرة أخرى فى طبيعة ودور واهتمام مجال السياسة الاجتماعية على المستوى العالمى .

أن العولمة الاقتصادية تتطلب سياسة اجتماعية عالمية وتعد الرأسمالية من أهم وأنجح الأنظمة الاقتصادية التى عرفها الإنسان، وعرف أيضا قدرتها على اختيار الطاقة وتوليد الثروة، إن الرأسمالية ستفقد سياستها إذا لم تكون مصحوبة بسياسات عامه مناسبة، وحضارية ملائمة، والخبرة الدولية واضحة فى ذلك، فلقد تم الرأسمالية الدولية من تدمير نفسها ببعض السياسات المتحضرة بعد الحرب العالمية الثانية، والمطلوب الآن تأمين الحياة الرأسمالية العالمية التى تأمل فى مكافحة الفقر ورفاهيه الإنسان .

وسيتطلب الاقتصاد العالمى وجود سياسة اجتماعية عالمية وعلينا أن نعرف ذلك جيدا.

١-يوجد حاجة لتفكير واع حول طبيعة اتجاهات الحماية .

٢-توجد حاجة إلى منظمات جديدة لتنمية السياسات وتوفير القبول لها فى المنتدى العالمى لتأمين التنفيذ الدقيق .

٣-توجد حاجة لتطوير وتنمية سياسات جديدة مرنة، وفى كثير من الأحيان تكون فى شكل بدائى، وفى أحيان أخرى فى حالة طفولة واعدة وأخرى فى مرحلة المراهقة ومشكلاتها.

وأصبحت هذه الصعوبة واضحة فهى تستلزم الاتجاه إلى الإبداع البشرى، والحكومات القادرة .

ومن الناحية التاريخية وفى عالمنا اليوم تزداد الحاجة إلى التفكير فى نوع جديد من الرفاه والرعاية العالمية، من خلال إطار جديد لاستراتيجيات الشراكة العالمية، والتى لابد من تطويرها،وأن يكون لدى المنظمات القدرة على الشفافية والاندماج والديمقراطية والفاعلية النشطة.

وتعتمد مثل هذه المبادرات على القبول ومعارضة الشك فى المقترحات التى تمتد إلى العمل والتشريعات البيئية التى توجه إلى فقد الميزة التنافسية، فهى تعتمد على إعادة توزيع الموارد عالمياً، ويجب أن يتم تمويل السياسة الاجتماعية العالمية لكى تحقق أهدافها ، وتشجيع العدل العالمى ولابد من الاتجاه إلى إعادة توزيع الثروات فهو الحل العملى العادل .

وبجانب وجود الصعوبات فاننا يمكننا أن نعد القوى التى ساعدت على التقدم نحو مشروع سياسة اجتماعية للعولمة فى إطار الليبرالية الجديدة وزيادة الشعور العالمى بالقضايا الاجتماعية وتنمية شبكات السياسة الاجتماعية العالمية وزيادة الشعور بالمجتمع ليس فقط كمشكلات تاريخية بل كاهتمام كلى للعالم وليس فقط كمشاهدين للمشكلات مثل اتجاه البنك العالمى نحو الفقر فى معظم تقاريره.

فالليبرالية الجديدة وصلت لمرحلة صارت مشاكلها الطبيعية أكثر قبولاً وفى نفس الوقت يوجد عدد من الحلول التى توضع من أجل سياسة اجتماعية عالمية .

ويعد بداية تطوير سياسات المجتمع العالمى ليس من الصفر فيوجد نصف قرن من خبرات النجاح والفشل فى صنع السياسة الاجتماعية العالمية، ويوجد بنية تحتية للهيئات الدولية التى ساهمت فى المعلومات والجوانب الفنية والتى لها خبرات طويلة ، فالعولمة التى لم يتم التحكم فيها لن تصل مزاياها بعدل أو مساواة، ولن تستطيع إزالة الفقر والجوع والمرض، ومن وجهة نظرنا نقول أن العولمة حقيقة وفرصة والفرصة توجد اليوم لتدعيم رعاية ورفاهيه الإنسان على المستوى العالمى، والفرصة لن يسمح لها أن تمر من المسئولية .

المـراجـع:

(١)أنظر بالتفصيل:

-طلعت مصطفى السروجي،السياسة الاجتماعية العالمية والحقوق الاجتماعية للانسان،الشكل...المضمون،مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم،,٢٠٠٤

-فـيك جـورج، بول ويلدينج،العـولمة والرعـاية الانسـانيـة،ترجـمـة طلعت السـروجي،المجلس الأعلى للثـقـافـة،المشـروع القـومى للتـرجـمـة ،(٧٨٣)، ٢٠٠٥،ص ص: (٢١٩-٢٣٨).

(2) B, Deacon . M. Hulse and P. Sturbbs, Global Social Policy, International Orgarizations and the Future of Welfare , London sage , 1997.

(3) P. Dickens , Globeal Shift . Internationation of Economic Activity, and edn., London , Paul Chapman. 1992.

(4) Ibid., p :(13) .

(5) B, Deacon , op. Cit., p : (3) .

(6) R. Mishra . Globalization and the Welfare State , Cheltenhom , Edward Elgat , 1999 , p: (8) .

(7) T.J . Biersteker, Glibalization and the Modes of operation of Magar Institutional Actors . Oxford Development Studies , 26 (1) 1998, pp : (15-32) .

(8) Ibid ., p : (21) .

(9) p. Dickens, op.cit .

(10) B , Beacon , M . Hulse and p . Stubbs , op. Cit ., p (2) .

(11) J. Ridgley , Social Welfare in Global Context , Thonsand Oaks, CA, Sage . 1997.

(12) R. Mishra, op. Cit., p.

(13) Robert Adams, Social Policy for Social Work, N.Y., Palgrave, 2002, p: (10).

(14) R. Mishra , op. Cit. pp: (10-13) .

(15) Robert A dams, op. Cit., pp: (11-15).

(١٦) فيك جورج، بول ويلدنج،مرجع سبق ذكره،ص ص: (١٤٥-٢٦٣).

(١٢)

الفصل الثانى عشر

الخدمة الاجتماعية الدولية والمجتمع المدنى العالمى

الفصل الثاني عشر

الخدمة الاجتماعية الدولية والمجتمع المدني العالمي

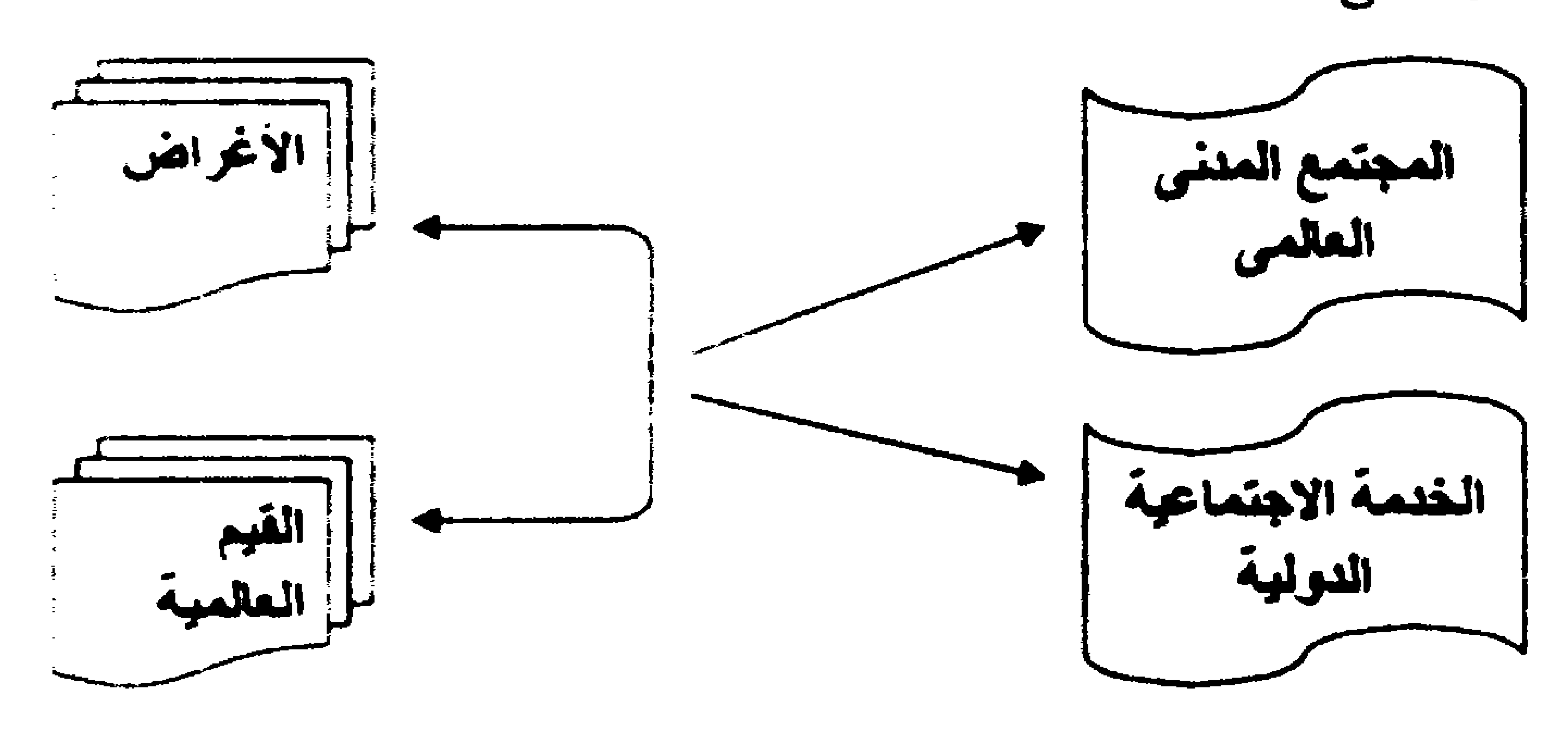
أولاً: في مفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالخدمة الاجتماعية الدولية:

أصبحت الدول غير قادرة على الوفاء بضمان حقوق الانسان فى العديد من المجالات الاجتماعية، نظرا للطبيعة المتناقضة المتأصلة فى دولة الرفاه الاجتماعى فى العصر الحديث، والدولة ليست قادرة على الوفاء بجميع الحاجات الاجتماعية للناس، فى حين واصلت دعم النمو الاقتصادى للتنمية،وفى الوقت ذاته دورا مزدوجا فى الحفاظ كذلك على صحة الاقتصاد من خلال الصحة والتعليم والقوى العاملة، إضافة للقوى المتزايدة للعولمة والسوق العالمية، بما يعنى محدودية الحكم الذاتى للحكومات والدول فى صنع السياسات والخيارات الاقتصادية، وحتى إذا رغبت الحكومات والدول إنفاق المزيد من المال على الخدمات والرعاية الاجتماعية فانها تكون غير قادرة ومتخوفة من إنهيار الأسواق والانهيار الاقتصادى وتفقد الثقة فى الاقتصاد الوطنى، وتحاول البحث عن بدائل.

ولاجدوى من الحديث عن المجتمع المحلى والخدمات البشرية مالم يكن هناك قوى فى المجتمع تسانده وتعززه،ومن ثم بناء أو إعادة بناء مجتمعات قوية من أولوياتها العمل الاجتماعى الذى أصبح له أهمية خاصةوالاهتمام بالممارسين فى الحقل الاجتماعى،وفى ضوء الاتجاه العالمى نحو الخصخصة وزيادة قدرة القطاع الخاص ليتحمل بعض المهام والمسؤلية تجاه حماية حقوق الانسان،إلا أنه أحيانا ما يهدف للربح وأحيانا ما يتصارع مع الحقوق الانسانية، مما يعزز ويقوى منظمات المجتمع المدنى والنقابات لحماية حقوق الانسان.[١]

والعلاقة بين المجتمع المدنى والخدمة الاجتماعية علاقة متبادلة صحوة وتفعيل أحدهما يعكس بالضرورة الحاجة لصحوة وتفعيل الآخر، إنها علاقة

تلازمية،إذا أردنا فاعلية أحدهما فنحن فى حاجة للآخر، وتدل الشواهد العالمية والوطنية على صحة هذه العلاقة التبادلية وكأن أغراضهما وقيمهماواحدة، ويوضح الشكل التالى هذه العلاقة:



شكل يوضح العلاقة بين المجتمع المدنى العالمى والخدمةالاجتماعية

من حيث الأغراض والقيم

ويحدد بعض الباحثين مفهوم المجتمع المدنى بأنه يشير إلى المنظمات التطوعية والجمعيات خارج نطاق السوق والدولة، وهذه التعريفات قريبة من القطاع الثالث The Third Sector الذى يتكون من المنظمات التطوعية التى تشكل من الأعمال التطوعية للناس والمجموعات دون البحث عن فوائد شخصية لأنفسهم وللآخرين ويؤكد القطاع الثالث على قدرة الأفراد فى بناء شبكات للعلاقات الاجتماعية، واتصال المنظمات التطوعية بالناس واتصال كل منهم بالآخر وبناء الثقة والتبادل خلال أشكال غير رسمية وبناء تنظيمى حر، ودعم مجتمعى فى إطار الإيثار والالتزام، ويشكل كل ذلك مصدراً للحاجة الضرورية للخدمة الاجتماعية الدولية من خلال التطوع وبناء وتفعيل الشبكات الاجتماعية وبناء التنظيمات غير الرسمية،وبناء الثقة والتفاعل والتبادل(٢).

والخدمة الاجتماعية الدولية إذن ليس مرادفا للقطاع الثالث والسؤال المنطقى هنا كيف تساهم وتدعم الخدمة الاجتماعية الدولية بناء المجتمع المدنى العالمى؟

وأيضاً كيف يدعم المجتمع المدنى العالمى فعالية الخدمة الاجتماعية الدولية والحاجة المتزايدة لها؟ حيث يعكس المجتمع المدنى مصدراً لحاجة المجتمع للخدمة الاجتماعية وتنشيطها، وكذلك تؤثر الخدمة الاجتماعية فى العديد من العوامل التى تدعم وتحفز نمو أو انهيار القطاع الثالث.

وبعض التعريفات الخاصة بالمجتمع المدنى قد لا تميز كلية بينه وبين القطاع الثالث(٣).

ويوجد المجتمع المدنى كاتحاد حر حيث يمكن للناس أن يتقابلوا ويشكلوا المجموعات للتعبير عن قيمهم ومساعدة الآخرين والحوارات والمناقشة المرتبطة بالمواطنين.

ويجب أن نشير إلى أن عناصر التنوير Enlightenment مثل حسن السلوك والشفقة والحشمة واحترام الآخرين تعتمد جميعها على مصطلح المجتمع المدنى.(٤)

وللخدمة الاجتماعية دور فى بناء وتفعيل فكرة الشبكات الاجتماعية التى بدورها تقوى المجتمع المدنى العالمى وتساهم فى نقل الخبرات والتجارب والنماذج بين المجتمعات والدول، ولعل تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية يلعب الدور الفاعل فى هذه الفكرة، حيث تتوحد الأهداف والأغراض، بما يدعم قوتها وثقلها فى المجتمع.

كما أن النظم السياسية فى المجتمع المدنى تقرر مهمة كل شخص والتى تعد هامة فى الأداء والأدوار والقدرات،ويعد تحديد ذلك هاما للخدمة الاجتماعية عند الممارسة المهنية فى مواقف محددة، حيث تلعب دورا مؤثرا فى تفعيل الأدوار وتنمية القدرات.

وتعد ممارسة الخدمة الاجتماعية علاجا للمشكلات الاجتماعية اليومية وتحدد وتقدر هذه المشكلات فى المجتمع المدنى. وتجادل العديد من الدول النامية حول فكرة التفاعلات الانسانية والقيم عندما تتصل بأفكار معينة عن المجتمع المدنى.

ويوجد عدد كبير من مفاهيم المجتمع المدنى حددها مركز اقتصاديات المجتمع المدنى بمدرسة لندن من خلال أدبيات عديدة فى:-

أن المجتمع المدنى يشير إلى مكان التفاعل الجماعى غير الإجبارى حول مصالح وأغراض وقيم مشتركة، ونظريا له أشكال مؤسساتية عديدة وأهم أشكاله المميزة العائلة والسوق، وعمليا فإن الحدود بين الدولة والمجتمع المدنى والعائلة والسوق غالبا ما تكون مركبة ومعقدة.

وأدت التغيرات العالمية الجديدة لإعتبار العالم قرية إجتماعية واحدة، ومجتمع مدنى عالمى، والصحوة غير المعهوده لمنظمات المجتمع المدنى العالمى والتى إتضح دورها فى كثير من المواقف والأحداث العالمية.

ويوجد عدد كبير من المنظمات ما بين الدولة والأسرة، فالمسافة بينهما تتفاوت فى العديد من الأشكال والمؤسسات فى الاستقلالية والإدارة الذاتية، ومن أمثلتها المنظمات الخيرية، والروابط، ومنظمات التنمية غير الحكومية، والاتحادات، وجمعيات المنظمات المحترفة المهنية وائتلاف واتحاد بعض الجمعيات كالحركات الاجتماعية وجماعات الدفاع..... الخ (٥).

وتلعب الخدمة الاجتماعية دورا فاعلا فى بناء وتكوين وتنشيط وتفعيل هذه المنظمات على كافة الأصعدة، باعتبارها منظمات حرة،تتسم بالتفاعل الجماعى غير الاجبارى، وحقلا للتعبير عن الحاجات والمطالب والحقوق،وشكلا لممارسة الديمقراطية، وتنظيما إنسانيا له أهداف وأغراض محددة، وكثيرا ما لعبت صحوة مثل هذه المنظمات، دورا فاعلا فى التعامل مع الكثير من المواقف والمشكلات الدولية ،وعكست الحاجة الضرورية للخدمة الاجتماعية الدولية، التى تتوافق أهدافها بشكل أو بآخر مع أهداف منظمات المجتمع المدنى العالمى.

وتعد ممارسة الخدمة الاجتماعية أكثر أهمية لأنها تؤثر فى النماذج الاقتصادية ووظائفها وعائداتها بل وتقبلها والتفاعل معها وتعد- بوصفها- حجر الأساس فى تأسيس الحرية والديمقراطية والتنشئة الاجتماعية، والتى تعد عنصرا أساسيا فى ثقافة المجتمعات الحديثة وتنوير وتنظيم المجتمعات.

ويثار الجدل حول أشكال الممارسة الدولية للخدمة الاجتماعية حيث يقود إلى العديد من النتائج المختلفة، فى ظل ندرة تجارب ونماذج ومعارف وإستراتيجيات الممارسة الدولية للخدمة الاجتماعية، التى مازالت فى طور التجريب والاختباروالبناء، كى يمكن للخدمة الاجتماعية الدولية التعامل مع المواقف والمشكلات الدولية بالفاعلية المطلوبة ،وتوقع فعالية هذه الممارسة فى التعامل مع المواقف والمشكلات.

وربما يبدو السبب فى بروز الحاجة للخدمة الاجتماعية الدولية بشكل متزايد إلى القوانين والتشريعات والمعاهدات الدولية أو طرق جديدة لحماية الناس،والدعوة للمساواة والديمقراطية والحقوق والمواطنة لإنتاجية أكثر بعيداً عن سلبية المخرجات، مع ضرورة التضامن فى جماعات إنسانية بعيداً عن العداءات.

ويميل العالم إلى التقسيم لصداقات وعداءات، ومن الضرورى لقياس فاعلية منظمات المجتمع المدنى العالمى وهى مهمة جدا أن يكون ذلك من أساس وضع شبكة نفعية خارجية.

وتمثل شعاع الثقة من خلال المفهوم للناس حيث يعطى للخدمة الاجتماعية عائدات ومخرجات إيجابية ومعايير تعاونية تكون أكثر فعالية، لإعطاء الثقة. ويعززه أن يكون من مجموعة صغيرة العضوية فى مجتمع حديث، وثمة معايير تعاونية لقيادة المجموعة من خلال القبائل أو العشائر أو مجموعة تقليدية. ويمكن أن يستخدم ويؤسس معايير للمشاركة فى تحقيق نتائج ونهايات تعاونية.

ويتناول الأدب التجديد والتطوير لا الاقتصاد فقط خاصة كمسئولية أصلية. وما يتضاد مع الثقافة التقليدية والتنظيمات الاجتماعية، ومن ثم الدعوة إلى إيجاد روابط وعلاقات تعاونية بين الأعضاء فى إطار من الثقة والأخلاق والمعايير، فى محيط شبكة المجتمع ويمكن أن يتحقق بين مجموعة تحمل أفكار ومعلومات جديدة غير تقليدية، ومجموعة اجتماعية تسمح بتعدد العضويات والهوية وتشجع على الإبداع(٦).

ومن ثم فان منظمات المجتمع المدنى العالمى لها أشكال وأغراض عدة وتدعم الابداع من خلال الاستقلالية والادارة الذاتية،وترتبط المصالح والأغراض المشتركة،

بأغراض وأهداف الخدمة الاجتماعية الدولية،كالمساواة، والمواطنه،والحقوق الانسانية،والحفاظ على البيئة،والعدالة والسلام الاجتماعى،والديمقراطية،والتعامل والممارسة مع المواقف والمشكلات الاجتماعية الدولية،كالفقر،والتمييز،والهجرة، والأزمات والحروب.

ويمكن للخدمة الاجتماعية الدولية إستخدام منظمات المجتمع المدنى العالمى كأداة مؤثرة وقوية وجيدة لمقاومة التأثير الاقتصادى للعولمة،والضغط والتأثير على العديد من المواقف والمشكلات الدولية،ونشر الثقافات التى تعضد أهداف وأغراض المجتمع المدنى العالمى.

إن حركة المجتمع المدنى العالمى تساهم فى إحداث التوازن العالمى المفقود – ولو جزئيا– الذى أحدثته العولمة فى القرية الكونية ، بين دول تحقق أغراضها ومصالحها ودول أخرى خاسرة.

ويعد صحوة المجتمع المدنى العالمى من الحركات العالمية التى أدت بدورها للحاجة لتنشيط وتفعيل الخدمة الاجتماعية الدولية، لمواكبة صحوة هذه التنظيمات وتفعيلها،كما ساهمت هذه الحركة بشكل أو بآخر فى صياغة نماذج وإستراتيجيات الخدمة الاجتماعية الدولية لمواكبة هذه الصحوة والتغيرات العالمية الجديدة.

ثانياً: الخدمة الاجتماعية الدولية والمجتمع المدني العالمي في عصر العولمة:

(١) المجتمع المدنى العالمى فى عصر العولمة الغاشمة:

قبل أن نحدد المجتمع المدنى فى عصر العولمة الغاشمة يجب أن نجيب أولا عن تساؤل ماطبيعة العولمة؟

ما طبيعة العولمة؟:

بدأ مفهوم العولمة منذ أواخر التسعينات من القرن الماضى وظل شائعاً حتى اليوم وجاء نتيجة لمجادلات فى العلوم الاجتماعية بالإضافة لاستخدام وتضمين السياسيين هذه الرؤى بعيداً عن بعض حكومات اليسار .

ونستطيع القول أن أى محاولة لمقاومة العولمة سوف تعود بالفشل أو سوف يكون مصيرها الفشل .

وبالفعل أصبحت العولمة مفهوماً ذات أهمية اقتصادية وسياسية وثقافية يدخل فى نطاقها الفرد والمجتمع والعالم كله ـ وقد توجد بعض الآراء المتصارعة تجاه العولمة ومن هذه الآراء : (٧)

(١) كابستين " Kapstein 1996 قال أن كل عصر يعرف العولمة بتعريف مختلف .

(٢) البنك الدولى " World Bank 1995 إن العولمة أمر محتوم لا مفر منه .

(٣) كارنت وكاناف " Barnet & Caranagh 1994 قالا إن العولمة كلمة مطابقة وأنيقة لاتباع الزى الحديث فى التسعينات .

(٤) وسيس Weiss 1998 العولمة فكرة كبيرة يظل تأسيسها هامشياً .

(٥) هرست وتومبسون Hirst & Thempson 1996 العولمة أسطورة فى العالم تتبع بدون أى انتقادات لتكون أملاً فى تحقيق ما نأمله .

وبالرغم من تلك الاختلافات العديدة فى الآراء لكن يتفق معظم الكتاب على وجود شئ جديد يحتل مكانات فى العالم اليوم .

ويمكن تحديد العمليات الرئيسية للعولمة فى :ـ (٨)

(١) تعتبر العولمة زيادة وتعمق فى فكر المجتمعات فى مختلف أنحاء العالم .

(٢) تتعلق بنقل الأخبار الثقافية فى أنحاء العالم .

(٣) زيادة فى نشاط الشركات متعددة الجنسيات .

(٤) تركز على النمو الاقتصادى وزيادة فرص هذا النمو فى أقطار عديدة .

(٥) صنع الثقافة العالمية .

(٦) سهولة تنقل وهجرة الأفراد بين المجتمعات ووسائل الاتصال الإلكترونى

الذى يختصر الوقت والمسافات . وأن ما يحدث فى أى مكان فى العالم يراه الآخرون فى نفس الوقت فى الأقطار الأخرى .

(٧) تدعيم فعالية الدولة القومية والمنظمات غير الحكومية .

وإذا ما كانت العولمة بهذه التأثيرات فماالعلاقة بين العولمة والدولة والخدمات والرعاية الانسانيةإذن؟

تعتبر دول الرعاية تجارب فى السياسات ويتحدد ذلك فى ممارسة قوة الدولة، لإدارة الاقتصاد ، وبناء معدل خدمات واسعة لمقابلة الحاجات الاجتماعية وبذلك تعتبر القدرة السياسية والاجتماعية للدولة عاملاً رئيسياً فى نجاح مشروع دولة الرعاية .

إن تأثير العولمة على مقدرة الدولة يمثل منطقة استفسار هامة وذلك لأن المغزى من مقدرة وقوة الدولة هو الارتقاء بالرعاية والرفاهية الإنسانية .

وتتحدد العلاقة بين العولمة والدولة القومية وتأثير العولمة الاقتصادية على السياسة الاقتصادية العالمية والسياسات الاجتماعية ، وقدرات الدولة فى اختيار السياسات الاقتصادية وبالطبع السياسات الاجتماعية .

وتعتمد القيمة الحقيقية للمستقبل بصورة جزئية على ملاحظات الماضى، فلو اعتقد الفرد بأن الدولة تستطيع السيطرة على الرأسمالية العالمية حينئذ ستكون الحركة الرأسمالية أكثر تطوراً ، إلى جانب التصور النضجى للمشروعات الحرة متعددة الجنسيات، التى ربما ترى كتغير هام فى فرص التحرر الهادف فى نظام الرأسمالية فإذا تناول الفرد النظرة الإيجابية، كما فعلنا والتى تتحدد فى أن الحكومة لن تستطيع الحكم بمهارة أو بفاعلية حتى الرأسمالية العالمية، حينئذ سيكون التغير درجة وليس نوع من التقدم. فإن الحكومة لم يكن لها السيادة الكاملة لذلك فما تفقده الحكومة لن يعتبر تغيراً منتظماً ، وبالمثل لم يعتقد الفرد بأن الإدارة الاقتصادية هى الحل الأخير متمثلاً فى أحضان الرأسمالية ولا تترك الحكومة والحكم كلية إذا ما فقدت مصدر وإدارة الاقتصاد.

وتجيب العولمة على الأسئلة المتعلقة بالقدرة المستمرة للدولة لتطور وتوصيل تلك السياسات العالمية والتى تصنع رفاهية الشعوب وتتحكم فى الرعاية ورفاهية الإنسانية .

ولهذا السبب يجب أن تختبر التأثير العام للعولمة على الحكومات والشعوب قبل النظر فى تأثيرها على دولة الرعاية والرفاهية الإنسانية فى المجتمعات الاقتصادية المتقدمة.(٩)

إن العولمة إذن تؤثر على دور الدولة الفاعلة والمسؤلة والمؤثرة فى توفير خدمات الرعاية الاجتماعية لأفرادها،حيث يختفى مسئولية الدولة وتدخلها، مما يؤثر سلبا على خدمات الرعاية الاجتماعية وفاعليتها للشعوب وبصفة خاصة الشعوب والدول الفقيرة.

فى إطار هذه الظروف والأوضاع العالمية المتغيرة كان صحوة المجتمع المدنى العالمى، كقوى دافعة لدعم هذه الصحوة وتنشيطها.

برزت حركة إنسانية فى الشهور الأولى من عام ٢٠٠٣ وتحديدا فى الخامس عشر من فبراير، حيث خرجت مظاهرة حاشدة ضمت قرابة١١مليون نسمة فى أكثر من ٨٠٠ مدينة على مستوى العالم، من مختلف الجنسيات والأعمار والأجيال البشرية الكل اتفق على معارضة الحرب على العراق. حتى أن جريدة نيويورك تايمز قد شبهت هذه الحشود بأنها القوة العالمية الثانية المناوئة للولايات المتحدة الأمريكية. وأن التاريخ الإنسانى لم يشهد حركة احتجاج بهذه الضخامة.

ولكن وعلى الرغم من هذا الزخم القوى إلا أن هذه الحركة القوية والاحتجاج العالمى لم يمنع نشوب الحرب على العراق ومنيت هذه الحركة الإنسانية بالفشل والهزيمة. ووجدنا صمتا مطبقاً من المنظمات الدولية المعنية بإدارة شئون العالم والمحافظة على الأمن والسلم الدوليين تغطية وتعمية على ممارسات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

ولعل أول حشد وتعبئة لجهود المجتمع المدنى العالمى فى الشهور الأولى من

سنة ٢٠٠٣، تعكس تطورا ملحوظا فى قدرة هذا المجتمع فى التأثير على مسار الأحداث العالمية. حيث تعتبر تلك الجهود وهذه المظاهرات بمثابة البنية التحتية، وعملية المخاض الأولية لحركة ضخمة من التغييرات العالمية فى كافة المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

ونحن لا ندرك حقيقة الأزمة الحالية، المتعلقة بالحكم العالمى ولا بالكيفية التى يمكن التغلب عليها. نتعرض لجملة من التوجهات المختلفة والسيناريوهات الممكنة الحدوث والتى تعتم كلية على استراتيجيات للمجتمع المدنى العالمى، بمعنى أوضح أننا نتناول البيئة المعقدة للمجتمع المدنى وكيفية تطويعها للتأثير على نمط أو صورة الحكم العالمى القائم حاليا ومن ناحية ثانية نهتم بالربط بين المجتمع المدنى العالمى والعولمة وتأثير الأخيرة على الأولى(١٠).

(٢)مفهوم المجتمع المدنى العالمى:

المجتمع المدنى العالمى مفهوم معيارى نقصد به الإشارة لرد فعل عالمى من قبل مؤسسات ومنظمات وأفراد المجتمع المدنى، وأداة قوية وجيدة لمقاومة التأثير الاقتصادى للعولمة.

ولا شك أن هذا المصطلح يتضمن بداخله قدرة عالية على المشاركة الإيجابية من مختلف أطراف المجتمع المدنى العالمى، وفى صياغة مستقبل العالم وفى ذات الوقت رأينا أن هذا المفهوم يتناقض تماما مع فكرة هيمنة قوة أو قوى عظمى على مجريات الأمور بالعالم، حيث يعمل على التخفيف من تسلطها وسيطرتها على مقدرات الأمور. خاصة ما يتصل منها بالشأن السياسى العالمى، وعند التطرق لتعريف شامل لمفهوم المجتمع المدنى العالمى.

ونؤكد مرة أخرى على أنه جملة القيم والأفكار والشبكات والمؤسسات والمنظمات العالمية أى التى لا تقتصر على دولة أو منطقة جغرافية بعينها، بما فى ذلك أيضا جهود الأفراد، التى تسعى للمشاركة الجدية فى الأحداث السياسية الجارية بالعالم، والتى توجد خارج السياق المؤسسى العالمى، وتعمل منفردة أو مجتمعة على

التأثير على السلطة المؤسسية العالمية للحد من غلوائها السياسى أو الاقتصادى ويعكس المفهوم أن منظمات المجتمع المدنى أداة للضغط والتأثير على مجرى الأحداث والمواقف السياسية العالمية،وتأثيرها أو ضغطها قد يكون منفردة أو مجتمعة لتعزيز الضغط والتأثير.

وأن لهذه المنظمات أغراضها وأهدافها التى يلتف حولها المشاركون، ولها تنظيمها وبنائها،ومواقفها على الصعيد العالمى إذاء المواقف السياسية العالمية والمشكلات والقضايا الدولية،وأنها تحدث التوازن المفقود بين الدول فى القرية العالمية.

كما أنه مع العولمة والميديا والسرعة المذهلة لوسائل الاتصال من المتوقع الزيادة المستمرة لأعضاء هذه المنظمات، ومن المتوقع كذلك دعم وتعزيز ضغوطها وثقلها الدولى فى المواقف والأحداث العالمية وسوف يزداد ذلك مستقبلا كقوة عالمية ضاغطة ومؤثرة، مما يتوقع معه زيادة الضغوط والتأثير على المجتمع المدنى العالمى لاضعاف تأثيراته فى بعض المواقف والأحداث العالمية.

من ناحية أخرى يمكن النظر لهذا المصطلح أيضا على أنه عملية ممارسة فعلية لقيمة العدالة أو المساواة الإنسانية، فى عالم يتسم بتنوع كافة أشكال الظلم والجور الاجتماعى والاقتصادى والسياسى.

ومن ثم يمكن التأكيد أيضاً على أن تيار المجتمع المدنى العالمى، يستهدف إيجاد مكان لهؤلاء الذين لا تصل أصواتهم لصانعى القرار، من خلال تعميق قيمة المشاركة الإيجابية لصالح هؤلاء والضغط بشتى السبل على صانعى القرار، تاركة الفرصة لهؤلاء للتعبير عن مشاعرهم وهمومهم ومشكلاتهم ومصالحهم والتأثير على القادة أو المؤسسات الرسمية بشتى الطرق.

ومن الموضوعات المثارة أيضاً ما يسمى بالمنهجية الوطنية Methodological Nationalism، وهو مصطلح ظهر أولا على يد شاو (2000)Shaw، شولت Scholte (1999)، وهو يعكس المعادلات السياسية على المستوى العالمى بشأن تصنيف مواقف

الدول المختلفة إزاء قضية مثارة على المستوى الدولي.

وكلنا يجد في أزمة العراق، حدثا فريدا إذ انقسم العالم بين مؤيد للحرب على العراق وتزعم هذا الفريق الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بينما الفريق الثاني المناهض للحرب، بزعامة فرنسا وألمانيا. ومن ثم رأينا أن مواقف الدول بأن هذه الحرب قد اعتمدت على وجهة نظرنا تأييدا أو معارضة لها.

وعلى النقيض من هذا وجدنا أن القرارات السياسية للعديد من الدول التي كانت تؤيد الحرب عكست فقط سياسات للحكومات بدون أن تعبر فعلا عن حقيقية المواقف الشعبية الجماهيرية العارمة بها والتي ترجمت في صورة مظاهرات كبيرة. من ناحية أخرى وجدنا أن هذه المواقف تعكس أيضا تباين كبير بين الحكومات من ناحية وبين مواقف الشعوب انعكست فيما بعد في صورة مظاهرات ضخمة مناهضة للعولمة الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم.

وبصفة عامة فاننا لا نقصد المتخصصين أو الأكاديميين فقط بل تثير عقول واهتمامات العامة وبخاصة من لديه اتصال بالنشئ بهدف الوقوف على ما ينبغي فعله إزاء الضغوط المتزايدة على المجتمع المدني العالمي من كل جانب، وما إذا بمقدور الأجيال التالية أن تجد لنفسها فرصة هانئة للعيش.

من جهة أخرى نحن نحاول أن نحطم الصورة التقليدية من حيث:

١- تحدى أو مواجهة فكرة المنهجية الوطنية وتقوية دور المنظمات غير الحكومية على المستوى العالمي.

٢- تجاوز فكرة التشرذم والتشتت الغالبة على جهود المنظمات والمؤسسات المدنية العالمية غير الرسمية، بغية إيجاد أرضية مشتركة تجمع هؤلاء وأولئك.

٣- بناء جسور من الثقة والمعاملات بين مناطق البحث والسياسة والممارسة، وإيجاد دور للمجتمع المدني العالمي في المستقبل (١١).

(٣) العولمة العدوانية أو الشرسة:

يقصد بالعولمة العدوانية أو الشرسة، جملة الأفراد أو المنظمات أو المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية التى تستميت فى الدفاع عن العولمة طالما تحقق لها مصالحها أو غاياتها.

حيث ينظر هؤلاء للعالم على أنه لعبة صفرية، أى طرف خاسر وآخر كاسب أو فائز على طول الخط، وهؤلاء لا يقتنعون بإمكانية أن يحقق الطرف الخاسر أى مكاسب مطلقا بجوارهم.

لذلك تهتم حركة المجتمع المدنى العالمى بتغيير شروط اللعبة بما يحقق للأطراف الخاسرة الحق فى تحقيق مكاسب ولو جزئية من خلال إعادة النظر فى توزيع الثروات والموارد واحتكار القلة بالمجتمع العالمى.

وبهذا يمكن القول بأن العولمة العدوانية تحتل مرتبة وسطى بين المعارضين لها والمؤيدين على استحياء، فهؤلاء يستميتون فى الدفاع عنها بشتى الطرق دفاعا عن مصالحهم الخاصة، من خلال إعلاء قيمة الفرد والعولمة الاقتصادية وممارسة شتى أشكال الضغوط الاقتصادية والسياسية العالمية على الحكومات والدول لفتح الأسواق وتحرير اقتصادياتها.

وظهرت هذه النوعية من العولمة بصورة خاصة عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وترسخت أكثر بسياسات الإدارة الأمريكية على يد الرئيس الأمريكى بوش وتؤمن هذه النوعية من العولمة بضرورة تضاؤل دور الحكومات والدول فيما يتصل بالنشاط الاقتصادى، حيث رأينا كيف أن إدارة بوش قد صعدت من حربها على الإرهاب وتخويف الشعب الأمريكى بخطورة أسلحة الدمار الشامل الموجودة بحوزة البعض من الدول المارقة أو الإرهابية على حد تصورهم توطئة للمطالبة بزيادة نفقات الدفاع الأمريكية.

وبمعنى آخر ترتبط العولمة العدوانية أو الشرسة هذه بتخويف أو بث الرعب فى قلوب العامة من مخاطر دولية محيطة بهم من كل جانب، ورغبة فى زيادة

الهيمنة والسيطرة للدولة على مقدرات الأمور بالعالم أجمع وتنفيذا فى ذات الوقت لسياسات اقتصادية واجتماعية محددة من قبل.

وعلى الرغم من الجهود التى بذلتها الحركات المناهضة للحرب على العراق إلا أنها فشلت تماما فى إيقاف هذه الحرب غير الإنسانية التى لم تتم سوى للهيمنة على منابع البترول وإيجاد موطئ قدم أمريكية بهذه المنطقة الحساسة من العالم.

ومن هذا المنطلق من المفضل لنا أن نناقش أوضاع المجتمع المدنى العالمى ليس فقط من منظور التعريف بالمفهوم بل أيضا من خلال التطرق للصور والأشكال التى تتخذها على المستوى العالمى، ومدى قدرتها على ممارسة أدوار هامة على المستوى العالمى، ولعل نقطة البدء هنا، هى ضرورة الإعلان عن منهج جديد للإدارة العامة، والذى يعكس رغبة عارمة فى ضرورة تحديث أنظمة الحكم المعاصرة بحيث تراعى ضمن أولوياتها حاجات وطموحات وآمال شعوبها وبما يحقق لتلك الشعوب الحق فى المشاركة الإيجابية والتمتع بحقوق المواطنة. ومن هذا المنطلق نجد أن العديد من المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولى والاتحاد الأوروبى، تقوم بتمويل أبحاث ودراسات عديدة تتعلق بكيفية تحديث الحكم المحلى والتطوير المؤسسى بالعديد من دول العالم كخطوة أولى نحو إرساء مفاهيم وقيم المواطنة الإيجابية.

من ناحية أخرى يهتم البنك الدولى بجانب العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية الأخرى بتطوير ودعم المنظمات غير الحكومية على مستوى العالم أجمع كبديل جيد للدور الذى تمارسه الدول حاليا على المستوى الاجتماعى، كخطوة تكميلية لعمليات وبرامج تحديث الإدارة العامة بهذه الدول.

ومن الأهمية أن نشير أيضا إلى ضرورة أن تتبنى المنظمات الربحية العملاقة مسئولية اجتماعية متزايدة قبل المجتمعات المحلية أو القومية التى تعمل بها أو من خلالها، حيث تهتم جماعات المجتمع المدنى العالمى بضرورة أن يتحمل كل طرف مسئوليته المدنية والاجتماعية قبل المجتمع وتتجلى عظم هذه المسئولية من هذه المنظمات أو الشركات العملاقة متعددة الجنسيات التى تستهلك الموارد الطبيعية

الموجودة بهذه المجتمعات كما تسبب وبدرجة كبيرة فى تلوث التربة.

لذا تهتم حركات المجتمع المدنى العالمى بالجانب البيئى وبكيفية تحقيق الحماية البيئية، والتعرف على المشكلات والملوثات البيئية التى تنتج عن أعمال وأنشطة هذه المنظمات ومن ثم التصدى لها،

وبمعنى آخر نجد أن تيار المجتمع المدنى العالمى يسعى اليوم لتحقيق نوعية جديدة من الشراكة أو التفاعل الإيجابى بين المجتمع المدنى وبين المنظمات الربحية العاملة به، فكما تحقق هذه الأخيرة مكاسب وأرباح نتيجة لممارستها وأنشطتها فعليها أيضا مسئولية مجتمعية إزاء المجتمع الذى تعمل من خلاله أو تستغل موارده.

ومن النقاط المهمة التى ترتكز عليها بنية المجتمع المدنى العالمى، فكرة رأس المال الاجتماعى أو القدرة على التنظيم الذاتى للمجتمع، بمعنى أن التركيز ينصب هنا على كيفية توثيق أواصر العلاقة والثقة بين جوانب المجتمع بصفة عامة. من خلال تعزيز ودعم فكرة المعاملات والتبادل فى المنافع بين أفراده، فى صورة شبكات مجتمعية للدعم والمساعدة بحيث يمكن لهذه الأخيرة أن تتصدى للعديد من القضايا والمشكلات الاجتماعية مثل العنصرية والإثنية والصراعات المجتمعية.

وأيضا ترتبط الممارسة فى الخدمة الاجتماعية الدولية هنا بتعميق قيم الديمقراطية والمشاركة وترسيخ مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان بالمجتمع. وتعلى من شأن القانون والمساواة، ولعل الأداة الأكثر قدرة على تحقيق تلك الرؤية تتمثل فى المنظمات غير الحكومية ومن ثم نجد أن المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة أضحت تولى أهمية خاصة لهذه المنظمات فى الفترة المقبلة وترى فيها وريثا شرعيا وبديلا للدولة.

ومن ثم نجد أن هذه المنظمات مطالبة اليوم بتبنى بعض استراتيجيات العمل بالقطاع الخاص الربحى كى يمكنها الأخذ بالأدوار الجديدة المنوطة بها.

والجدير بالذكر أن مفهوم رأس المال الاجتماعى يرتبط كثيرا بوجهة نظر أنصار العولمة، فهؤلاء يرون فى انتقال رأس المال أيا كانت صورته فرصة طيبة للنمو

والتقدم في المجتمع كما يرون في رأس المال الاجتماعي فرصة جيدة لتحقيق الاستقرار السياسي للحكومات وتكتلات رجالات الأعمال على المستوى العالمي، ويؤدى إلى ترسيخ واستقرار الأوضاع كما هي بالمجتمع ويناهض فكرة التغيير والتحديث ويرى في الأمر مجرد شبكات تعزيز ودعم ومساعدة فقط.

ثمة جانب آخر يتعلق بالمجتمع المدني العالمي، يرى فيها أداة قوية ونشطة تسعى لتغيير واقع محدد، ومناهضة قوية لقدرة وهيمنة وسيطرة القطاعين الحكومي والخاص على مقدرات وحقوق وطموحات الشعوب المختلفة (١٢).

(٤)معارضة فكرة المجتمع المدني العالمي، الشكل والتفسير:

رأينا أن ثمة تيار من العولمة يؤيد بشدة توجهاتها على شتى المسارات ويستفيد من كل إنجازاتها ويحاول في ذات الوقت تطويعها لتحقيق جملة مصالحه الخاصة وعلى حساب الكافة بالمجتمع الإنساني العالمي، وبالطبع يعمل هؤلاء على معارضة أو مناهضة أي أفكار تتصل بتعزيز قدرات المجتمع المدني العالمي.

لذلك سنركز في الجوانب المختلفة أو المكونات التي تشكل طبيعة المجتمع المدني العالمي والتغييرات التي طرأت عليه في الآونة الأخيرة، وسنعرف كيف أن هذا المجتمع المدني العالمي يتضمن بدوره عناصر فردية وجماعية ومؤسسية وتنظيمية بخلاف وجود بنية تحتية به تعمل على تحريكه ودفعه للأمام.

(٥)البنية التحتية للمجتمع المدني العالمي:

تشتمل هذه البنية على كافة المنظمات غير الحكومية والمنظمات التطوعية، والجماعات غير الهادفة للربح، بخلاف بعض الشبكات المجتمعية التي تعمل بطرق رسمية أو غير رسمية وتمارس هذه المنظمات مجتمعة مجموعة متنوعة ومتباينة من الأنشطة والمجالات المختلفة على مستوى العالم أجمع وهي موجودة بمختلف الدول والمجتمعات الحلية والريفية وتمارس أنشطتها، وتعتمد بصورة كبيرة على النشاط التطوعي لأعضائها وعلى الهبات والمنح المالية.

والجدير بالذكر أنه لا توجد لدينا قاعدة بيانات واقعية عن حجم أو طبيعة

عناصر المجتمع المدنى العالمى على وجه الدقة، لذلك تستعين المنظمات الدولية بتقديرات شبه واقعية من خلال تحليل بيانات الدول الأعضاء بها، ولكن وعلى الرغم من أن هذه المنظمات التطوعية أو غير الحكومية تعتمد بصفة عامة على العضوية التطوعية للأعضاء إلا أنها أيضا بدراسة تحليلية لقرابة ٢٨ دولة من دول العالم وجد أن هذه المنظمات غير الحكومية استطاعت أيضا أن توفر ما يزيد قليلا على ١٣٤٠٠٠ فرصة عمل بأجر، أى أن لها قدرة على التعامل بواقعية مع مشكلة البطالة أيضا.

وتتميز هذه المنظمات بمرونة كبيرة فى بنياتها التنظيمية بصورة لا تتوافر فى المنظمات العامة أو المؤسسات الكبيرة الرسمية بالدول. ومن ثم فكلما زادت أحجام المساعدات المالية والفنية لهذه المنظمات كلما أضحى بمقدور المجتمع المدنى أن يمارس أدوارا جديدة ومؤثرة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

والجدير بالذكر أن المنظمات المدنية باختلاف مسمياتها، تتأثر أيضا بالدعم السياسى الموجه لها أو بصورة أخرى تتأثر بالمناخ السياسى والاجتماعى القائم، بحيث يمكن القول بأن الاضطرابات السياسية والقلاقل الاجتماعية تسهم بدرجة كبيرة فى اختفاء هذه المنظمات وعدم ممارستها لدورها الطبيعى بالمجتمع إن البنية التحتية للمجتمع المدنى العالمى لا تتضمن فقط المنظمات غير الحكومية أو التطوعية بل تتضمن أيضا العديد من المفردات والعناصر الأخرى المجاورة لها، لكننا نهتم بهذه المنظمات لما لها من بالغ الأثر والتأثير على الحكومات والمجتمعات، وأن ثمة توزيعا غير عادل لهذه المنظمات على المستوى العالمى.

بمعنى أننا نجد أن غالبية هذه المنظمات تقع بدول الشمال الغنى الصناعى وأن القلة القليلة فقط تقع أو توجد بالجنوب الفقير أو النامى، ولكن وبصفة عامة نجد أن المجتمع المدنى كمفهوم فى طور التكوين على المستوى العالمى قد حاز ونال احترام العديد من القوى العالمية وأمكنة أيضا أن يؤثر بشدة على الأحداث السياسية العالمية فى الآونة الأخيرة بصورة لم يشهدها العالم من قبل، وهى خطوة من المؤكد أن يتلوها خطوات أخرى اشد وأكثر أهمية.

وانتشار المنظمات غير الحكومية يرتبط بشدة بقدرة الدولة أو النظام السياسى القائم على دعمها ومساعدتها بشتى الطرق، أنظر مثلا علاقة الدولة بجنوب شرق آسيا بنشأة هذه المنظمات ومقارنتها بدول الشمال.

وبصفة عامة نجد اليوم أن منظمات المجتمع المدنى أضحت أقل تبعية أو اعتمادا على منظمات الشمال كما أصبحت أكثر قدرة على التشكل بظروفها المحلية والاجتماعية التى تميز مجتمعاتها، بما يعنى أننا بصدد مجتمعات مدنية محلية الطباع لا تتأثر من قريب أو بعيد بالظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة.

ومن ثم لم تعد ظاهرة المجتمع المدنى العالمى ظاهرة غربية صرفة بل تطبعت بالطابع المحلى للمجتمعات الإنسانية التى تواجدت بها.

والجدير بالذكر أن نشأة هذه المنظمات غير الحكومية الأوروبية وتوسعة أنشطتها فى مجالات خارج نطاق المجتمعات المحلية التى تعمل بها، ولعل البداية تعود لسنة ١٩٠٦، حيث بدأت فكرة الخروج من القارة الأوروبية ومع بداية عقدى الخمسينات والستينات وهما عقدى التحرر والنزعات الوطنية راجت هذه المنظمات غير الحكومية كوسيلة جانبية تعتمد على تقديم يد العون والمساعدة للفئات المهمشة أو المستضعفة فى المجتمعات المحلية أو ذات الشعبية الجماهيرية العريضة وبقدرتها على النفاذ أو التوغل بمناطق جديدة أو التعرض لمشكلات مجتمعية يصعب على المؤسسات الرسمية التعرض لها أو التعرف عليها.

ومن ثم استطاعت هذه المنظمات وفى فترة وجيزة أن تستحوذ على اهتمام النظم السياسية والحكومات فمنها من ناصبها العداء ونظر لها نظرة الريبة والشك ومنها من آمن بقدرتها على تقديم أدوار بديلة لدور الدولة حينما تعجز هذه الأخيرة عن أداء أدوراها بالكامل لندرة أو للقصور المادى لديها.

ولا شك أن هذه المنظمات خاصة الدولية النشاط منها تمتلك من المقدرة على العمل وحرية التحرك ما لا تمتلكه المنظمات العامة أو الأجهزة الحكومية الأخرى. لذلك انتشرت الفروع لهذه المنظمات بدول العالم النامى أو بالجنوب بطريقة غير

مسبوقة وتزايدت فى الآونة الأخيرة إذ ترى الدول المانحة للدعم والتمويل أن المساعدات فى الفترة القادمة يجب أن تتم من خلال هذه المنظمات غير الحكومية إذ أنها أقدر وأجدر من الحكومات والدول على توصيل الخدمات لمستحقيها فعلا. وبصفة عامة تشكل هذه المنظمات غير الحكومية أو التطوعية العاملة على المستويات المحلية أو الإقليمية أو الدولية البنية التحتية الرئيسية للمجتمع المدنى العالمى، وبالنسبة للأنشطة الحالية لهذه المنظمات نجد أنه تنحصر فى نشاطين رئيسيين، التنمية الاقتصادية وتقديم المساعدات، ونشاط البحث والمعرفة والمعلومات، حيث نجد أن هذه المنظمات غير الحكومية تعمل على تطبيق مشروعات أو تعزيز برامج موجودة للمساعدات والتنمية الاقتصادية ولكن لفئات أو جماعات مستهدفة بذاتها لضعفها أو هامشيتها.

بينما النشاط الرئيسى الثانى، فهى تهتم بمشروعات وبرامج البحث العلمى المتعلق أساسا بقضايا اجتماعية وسياسية وثقافية تخص المجتمعات المحلية والإقليمية والدولية (فى سنة ١٩٢٤، كان هناك ٦٣٩منظمة غير حكومية دولية النشاط، النصف تقريبا منها كانت تمارس أنشطة اقتصادية، وما يقارب ١٧٢ منظمة منها كانت تمارس أنشطة بحثية أخرى، بينما البقية الباقية كانت تتنوع نشاطاتها بين تعليمية ودينية وسياسية).

أيضا تشير الدراسات المعاصرة، إلى أن الأنشطة التى تمارسها هذه المنظمات لا تخرج عن الآتى:

أ- ١٢,٦ ٪ لأنشطة المدافعة والسياسة الاجتماعية.

ب- ٥,٢ ٪ للسياسات العامة.

ج- البقية تمارس النشاطين الرئيسيين المشار لهما.

والملاحظ أن ثمة توسعا فى الأدوار والمهام التى تمارسها هذه المنظمات غير الحكومية دولية النشاط، حيث تتزايد اهتماماتها بالقضايا الصحية وبالخدمات الاجتماعية فى الآونة الأخيرة بصورة ملحوظة ومن هنا نجدها تتوسع فى البرامج

والمشروعات الخاصة بهذه القضايا بجانب ممارستها للنشاطين الرئيسيين لها (١٣).

ولعل إنخراط هذه المنظمات الدولية فى هذه الأنشطة ما يعكس بصورة حاسمة الحاجة لدور الخدمة الاجتماعية الدولية فى تحديد الاستراتيجيات والحاجات وتشخيص الواقع المجتمعي والفئات المستهدفة،وتحليل المواقف والمشكلات،وتخطيط البرامج والمشروعات ومتابعتها وتقويمها،والتدخل المهنى مع المشكلات وتحسين نوعية الحياة، بالاضافة إلى أدوار المدافعة، والمشاركة فى صنع وتحليل سياسات الرعاية الاجتماعية.

إن الخدمة الاجتماعية الدولية تعد مقدمات تمهيدية لبناء منظمات المجتمع المدنى العالمى وتنشيط هذه الحركة،والمساهمة فى بناء هذه التنظيمات كتنظيمات حرة، مستقلة، وتفعيل دورها لتحقيق الأهداف والأغراض، ودعم ثقلها فى إتخاذ القرار العالمى كحركة لها وزنها فى المحيط الدولى.

(٦)المجتمع المدنى العالمى والقيم:

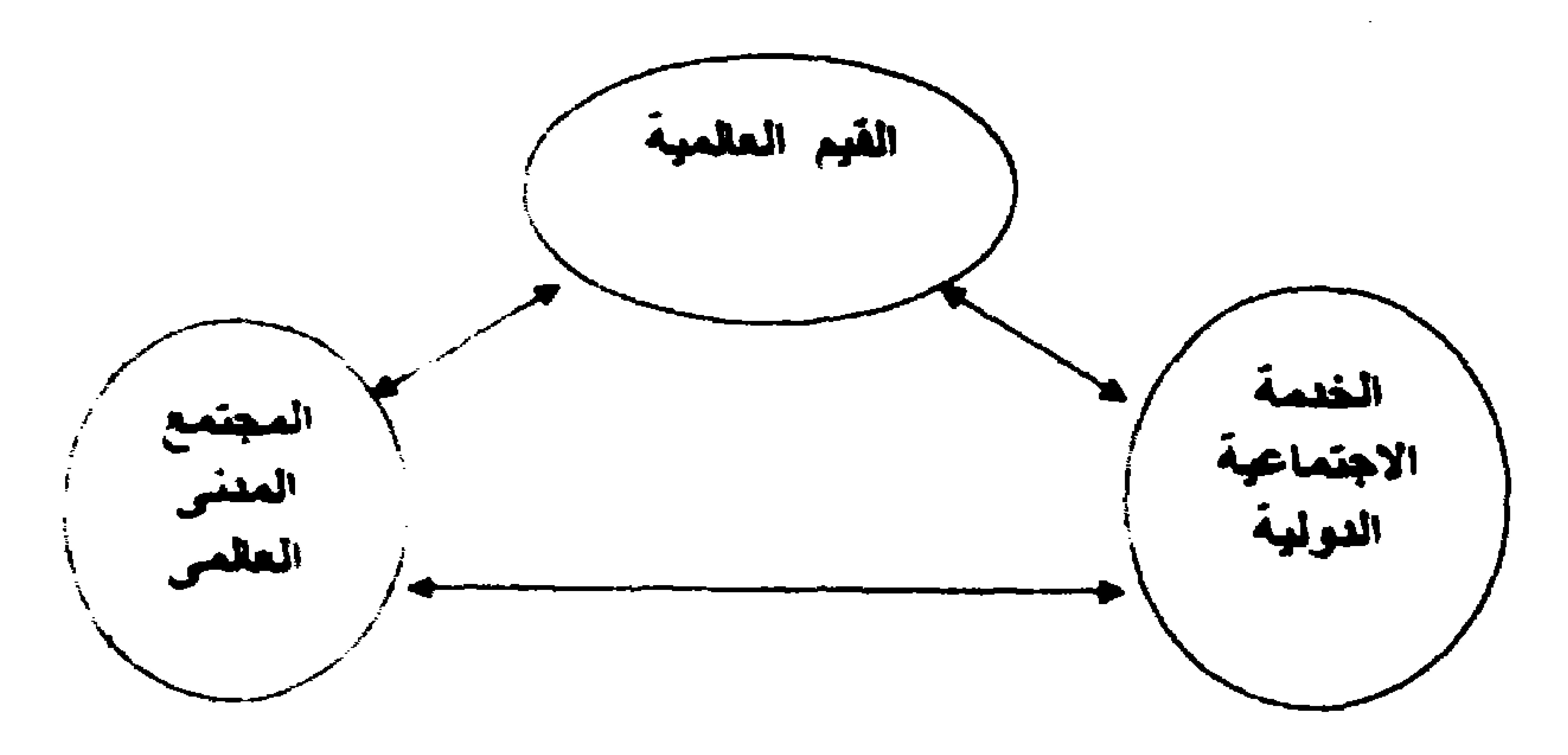
ندرك جميعا أن ثمة تباينا واختلافا كبيرا بين دول العالم من حيث القيم والتقاليد والثقافات، إلا أن ثمة قيما مستقرة لا تتغير بتغير المكان أو الزمان، وفى حال تغيرها بفعل الزمن الطويل فهى تحدث تأثيرات لا شك ملحوظة للكافة على مستوى العالم أجمع وما تحدثه هذه التطورات من تغييرات عميقة بالبنية التحتية بالمجتمعات الإنسانية التى تتم بها.

حتى أننا نرى اليوم ظهور ما يطلق عليه القيم الكوزموبوليتانية، أى القيم التى تصلح للتطبيق على مستوى العالم كله ونجد فى قيمة الديمقراطية والمشاركة والمساواة والعدالة الاجتماعية خير أمثلة على هذه القيم الكوزموبوليتانية.

فلم تعد تلك القيم التى تحصر الناس فى قضايا أساسية من يمين أو يسار بل ظهرت العشرات من الموضوعات والقضايا الحديثة التى تهم البشرية جمعاء من قضايا للنوع إلى حقوق للطفل والمرأة والمسنين، إلى قضايا مواجهة الرعب النووى، العنصرية وحقوق الأقليات..... وظهرت أيضا المئات من الحركات الاجتماعية على

مستوى العالم أجمع دفاعا عن البيئة وحماية كوكب الأرض، كل هذه الحركات والمنظمات والأفكار شكلت فى النهاية الزخم وقوة الدفع الرئيسية فى ظهور ما يطلق عليه ببنية المجتمع المدنى العالمى.

ويوضح الشكل التالى العلاقات الثلاثية المتبادلة بين القيم والمجتمع المدنى العالمى والخدمة الاجتماعية الدولية.



شكل يوضح العلاقات الثلاثية المتبادلة بين القيم والخدمة الاجتماعية الدولية والمجتمع المدنى العالمى

ولاشك أن للخدمة الإجتماعية الدولية دورا فاعلا فى دعم وتعزيز هذه القيم من خلال الممارسة المهنية والاستراتيجيات والنماذج المهنية التى تنشر وتدعم قيم الديمقراطية والمشاركة المساواة والعدالة الاجتماعية وثقافة الحقوق، وثقافة المواطنة، وكأن علاقة المجتمع المدنى العالمى بالقيم هى ذاتها العلاقة بين الخدمة الاجتماعية الدولية والقيم، وأن منظومة القيم لهما واحدة.

(٧)المشاركة والمجتمع المدنى العالمى:

شهدت المجتمعات الغربية جهودا مضنية خلال القرن الماضى دفاعا عن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما تعرضت أيضا لتغييرات عميقة فى منظومة القيم

الاجتماعية والثقافية بها والتى أدت فى النهاية لظهور الأشكال الحالية من السلطة أو النظم السياسية التى تقوم على الحريات المدنية والسياسية والديمقراطية وتعلى من شأن المشاركة الإيجابية للمواطن الفرد.

رأينا أيضا أن بدايات هذا القرن قد شهدت محاولات من المنظمات غير الحكومية الأوروبية للخروج من دائرة القارة الأوروبية للعمل على مستوى العالم أجمع وبخاصة المجتمعات الإنسانية المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا بالمقارنة وقتها بالدول الأوروبية الحديثة (فى صورة حركات ومنظمات تطوعية وغير حكومية تعددت أنشطتها وقتها لتشمل مجالات عديدة) ومن ثم يمكن التأكيد على أن القيمة العظمى التى يرتكز عليها المجتمع المدنى العالمى، تتمثل فى المشاركة بغض النظر عن أى اعتبارات أو عوامل أخرى.

ولعل فى الجهود التى بذلتها هذه المنظمات طوال العقود الماضية من حشد وتعبئة الرأى العام العالمى، ضد نظام الحكم العنصرى الأبرتهايد بجنوب أفريقيا خير شاهد على قدرة هذه المنظمات على التأثير على صناعة القرار العالمى فيما بعد.

الجدير بالذكر أيضا أن هذه المنظمات غير الحكومية الدولية اهتمت بصفة خاصة بقضية الوعى والتوعية بحقوق المواطنة وبأهمية نشاطاتها على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

بما يعنى أن مردّ ذلك تمثل فى زيادة أعداد المتطوعين بها لإيمانهم برسالتها وقدرتها على العمل بطريقة كبيرة. وقدرتهم أيضا على المشاركة فى المشروعات والبرامج التى تقوم بها هذه المنظمات، ومن ثم أمكن للعامة وعلى مستوى دول عديدة من ممارسة حقوق المواطنة الإيجابية بصورة لم يكن مسموحا بها من قبل ويمكن النظر لحالات بعض الدول الأفريقية والآسيوية كأمثلة شاهدة على قدرة هذه المنظمات الدولية النشاط، على التأثير على مجريات الأمور بهذه الدول وأن تدفع لترسيخ فكرة وقيمة المشاركة بها.

وتعد المشاركة جوهر الخدمة الاجتماعية الدولية، والتى يمكن للممارس الدولى

من خلال قدراته ومهاراته وإستخدام الاستراتيجيات المناسبة حشد وتعبئة المشاركين والمتطوعين، وتنمية ثقافة المواطنة والمشاركة ،والوعى بالحقوق، بما يعزز ثقل وتأثير منظمات المجتمع المدنى العالمى فى صناعة القرار العالمى.

وما نريد ان نستخلصه هو أن دعم ثقل وفاعلية وتأثير منظمات المجتمع المدنى العالمى يتوقف بدرجة حاسمة على فعالية الخدمة الاجتماعية الدولية.

(٨)اتجاهات وتطورات جديدة:

من خلال مراجعاتنا للخط الفكرى الذى يلتف حول فكرة المجتمع المدنى العالمى، تعرضنا للأبعاد المختلفة لهذه الفكرة أو لهذا المفهوم الناشئ، ونحن هنا سنتناول قضية التحولات أو التغييرات التى طرأت على منظومة القيم العالمية خاصة فى عقدى السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، والظروف الاقتصادية والسياسية التى أدت لظهور هذه التيارات الفكرية الاجتماعية بهذا الشكل بعقد التسعينات.

ويرى البعض أن التوسع فى الدور الكبير التى تلعبه المنظمات غير الحكومية دولية النشاط يعود فى المقام الأول للتغيرات التى طرأت على منظومة القيم العالمية، ولعل فى أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ خير دليل على قدرة التغييرات الاقتصادية والسياسية العالمية فى إحداث تطورات أو تغييرات موازنة تمثلت فى تسارع عملية بناء المجتمع المدنى العالمى.

أنظر أيضا قضية العدالة الاجتماعية والتكتلات التى قامت بها الحركات الاجتماعية والمنظمات المدنية على المستوى المجتمعى المحلى والإقليمى والعالمى، للتأثير على صناع القرار لإرساء أسس سياسات تراعى العدالة الاجتماعية خاصة ما يتعلق منها بتوزيع الثروات والموارد ومصادر القوة والنفوذ.

ومن العوامل التى ساعدت أيضا على ظهور المجتمع المدنى العالمى بهذا الشكل، المنتديات الاجتماعية العالمية التى تمت بوصاية وإشراف كبريات المنظمات غير الحكومية الدولية وبرعاية أكبر من المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها.

انظر مثلا ما تمخضّ المؤتمر العالمى للقمة الاجتماعية الثانى الذى عقد فى مدينة بورتو الجيرى من ضرورة توحيد وتكثيف الجهود العالمية لكافة المنظمات وروابط المجتمع المدنى العالمى للتصدى بحزم للعديد من القضايا الاجتماعية مثل العنصرية والنوع والاضطهاد، التعامل مع بعض المشكلات الاجتماعية مثل حق المرضى بالإيدز فى الحصول على علاج رخيص الثمن.

وبخلاف ذلك عقدت العديد من المنتديات الاجتماعية الغاية منها العمل على مناقشة الموضوعات والقضايا الاجتماعية الشائكة على المستوى العالمى للخروج بمنظومة قيمية لا تقبل التجزئة ولا تكون حركات على مجتمع بعينه. والتوحد أو التكاتف خلف مجموعة من القيم والسلوكيات التى يتفق عليها الجميع على مستوى العالم.

واليوم على سبيل المثال نجد أن دولة مثل إيطاليا بها أكثر من ١٧٠ منتدى اجتماعى محلى تناقش جميعها القضايا الاجتماعية والبيئية والثقافية والاقتصادية بدرجة شفافية عالية، أى أنه ومنذ المؤتمر العالمى الثانى للمنتديات الاجتماعية، فقد نمت هذه الأخيرة بصورة كبيرة فى مختلف الاتجاهات. بعضها أخذ شكلا تنظيميا قويا، وأخذت تناقش أيضا مختلف الموضوعات والقضايا الاجتماعية المحلية والدولية على السواء.

وبعضها تحولت لمنظمات قوية شديدة التأثير على الحكومات وأنظمة الحكم الوطنية ودفعها دفعا لتغيير البنية التشريعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى ترسخ صور المعاناة واللامساواة بين البشر فى هذه المجتمعات.

وهذا يعنى أيضا أن انتشار هذه المنتديات الاجتماعية على مستوى العالم يعد فى ذات الوقت أيضا حركة قوية لمناهضة العولمة، والرأسمالية المتوحشة، لذلك رأينا المظاهرات العنيفة من هؤلاء الذين يناهضون فكرة العولمة المتوحشة كلما عقد منتدى التجارة العالمى بدولة من الدول احتجاجا على التوجهات الرأسمالية العنيفة.

وعلى نفس المنوال وجدت تحالفات قوية بين العديد من الشبكات المجتمعية

والمنظمات غير الحكومية المحلية أو الإقليمية والعالمية الغاية منها الوقوف بحزم ضد محاولات النيل من مكتسبات الطبقات الفقيرة ومنعا لتدهور أوضاع هؤلاء.

ولعل أيضا من المحاسن التى تنسب لهذه المنتديات أنها تنتهج العمل السلمى فى التظاهرات والحركات الاحتجاجية التى تقوم بها. وفى نفس الوقت تهتم بمناقشة الأفكار والقضايا بين أعضائها الحضور بديمقراطية عالية، وهى تستغل فى ذلك قدرة الميديا فى التأثير على الناس لاستقطاب أعضاء جدد بها أو للتأثير على صناع القرارات والسياسات الجدير بالذكر أن ثمة محاولات عنف وقسوة من الشرطة الإيطالية تمت قبل المتظاهرين بإحدى حركات الاحتجاج المناهضة للعولمة بمدينة جنوه الإيطالية مما أدى لمقتل متظاهر شاب ولقد تجلت قوة هذه الحركات الاجتماعية الاحتجاجية المنبثقة عن المنتديات الاجتماعية، عن فكرة أو حركة مناهضة الحرب على العراق، والتى انتشرت بدول العالم المختلفة انتشار النار فى الهشيم، وتزعمتها قيادات محلية وإقليمية ودينية من وزن البابا يوحنا بولس الثالث، بطريرك الكنيسة الكاثوليكية بروما، بخلاف عشرات الآلاف من المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية كلها اجتمعت على كلمة لا للحرب على العراق، ومنها مثلا منظمة أنشأها شاب فى الحادى والعشرين من العمر، استطاع خلال أسبوع واحد عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر سنة ٢٠٠١ أن يجمع أكثر من نصف مليون توقيع عبر الانترنت لشخصيات عالمية ومحلية ومن مختلف المستويات، وإرسالها لموقع البيت الأبيض الأمريكى للتأكيد على ضرورة نبذ الحرب على أفغانستان والبحث عن بدائل أخرى. كما اشتعلت المظاهرات بكافة أرجاء العالم مناهضة للحرب على العراق، بحيث أضحى الوضع على مستوى العالم مختلفا جذريا بعد هذه الحرب.

فقد تيقن الجميع أن فى فكرة المجتمع المدنى العالمى بديلا قويا وأداة رئيسية يمكن الاعتماد عليها فى تحقيق تأثير وضغط على صانعى القرار، وإن لم تكن هذه الفكرة قد نجحت فى إيقاف الحرب إلا أنها لفتت النظر لخطورة أن تترك القوى السياسية اليمينية هكذا دون ضابط أو رابط للتأثير عليها أو الحد أو التخفيف من تأثيراتها(١٤).

إن فكرة المجتمع المدنى العالمى بداية جيدة للتأثير على عملية صناعة القرار أو السياسة العالمية، إن المجتمع المدنى العالمى وعلى الرغم من أنها فكرة تطورت منذ عقود طويلة فأنه وبصفة عامة نجد أن المجتمع المدنى العالمى قد مر بتطورات كثيرة منها مثلا:-

١- أنه ارتبط بالتحولات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى شهدها العالم فى العقود الثلاثة الماضية، خاصة فى عقدى السبعينات والثمانينات من القرن العشرين.

٢- أن هذه التغييرات أو التطورات بدورها ساهمت بدون شك فى الترويج للحركات الاجتماعية الدولية النطاق، بحيث نما الاهتمام بالقضايا البيئية والاجتماعية والسياسية الدولية.

٣- أنها حركة أو مفهوما ارتبط بالتطور فى البنيات الديمقراطية، والتوسع فى هامش الحريات المدنية وتعلقت أكثر بالدور المتزايد للمنظمات غير الحكومية والتطوعية بمختلف دول العالم.

٤- أن عقد التسعينات من القرن العشرين يعد نقطة ارتكاز فى جمع لم الشمل لهذه المنظمات والحركات الدولية الطابع أو النشاط، حيث ساهمت تقنيات الاتصالات والمعلومات فى تقريب هذه الجماعات والحركات الاجتماعية من بعضها البعض بصورة غير مسبوقة فى تاريخ البشرية.

٥- أن أزمة الحرب على العراق كانت محكا وتجربة قاسية للمجتمع المدنى العالمى وعلى الرغم من فشله فى إيقاف الحرب إلا أن الجهود التى بذلت لفتت النظر لضرورة تدعيم وتقوية الفكرة لمناهضة العولمة وعمليات الهيمنة السياسية والعسكرية من قبل القوى السياسية العالمية.

ثالثا: ثلاثية المشاركة والدولة والمجتمع المدني:

تعتبر المشاركة خيارا استراتيجيا لا مفر منه فى الوقت المعاصر وضرورة ومطلبا فى ظل تحديات وتيارات العولمة التى تفرض نفسها على الساحة

العالمية،وللممارسة الدولية للخدمة الاجتماعية دور فاعل ،وكذلك تتيح منظمات المجتمع المدنى العالمى المساحة لتفعيل المشاركة لصياغة السياسات فى المجتمع البشرى.

ويعتمد صياغة سياسات الرعاية الاجتماعية فى أى مجتمع على المساحة المتاحة للمشاركة الفاعلة فى صياغة تلك السياسات وأطرها الموجهة لتقديم الرعاية الاجتماعية وأكثر من ذلك فى تحديد الأولويات وتنفيذ السياسات ومتابعتها ومراقبة التنفيذ وتقويمها مما يؤثر إيجابيا على ارتباط السياسات الاجتماعية بالواقع المجتمعى ومن ثم مقابلة الحاجات وتحقيق الأهداف الاجتماعية.

والمشاركة مكملة لمنظومة الدولة ومؤسسات العمل الأهلى وكأن كفاءة هذه المؤسسات لها دور أساسى فى استعادة التوازن ومواجهة المشكلات والتفاعلات المتبادلة بين هذه المنظومة الثلاثية.

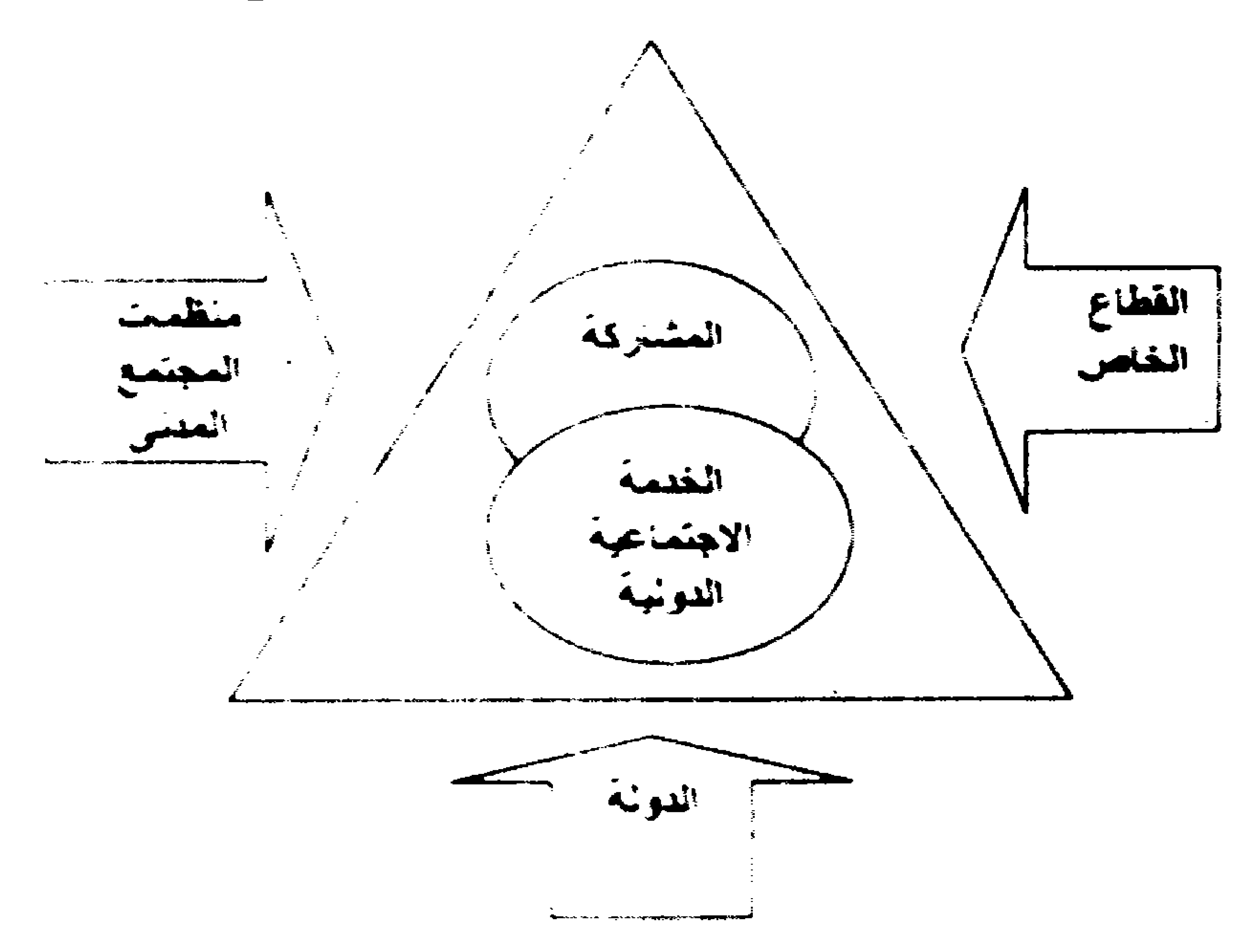
ورغم أن ذلك لا يعفى الدولة من مسئولياتها السيادية ودورها التوجيهى والتشريعى والرقابى والتنشيطى إن للدولة مشاركتها لتحقيق أدوارها السيادية وللقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى مشاركاته فكيف يمكن إحداث التناغم بين هذه الأدوار والمسئوليات والمشاركة خاصة فى رسم السياسات المرتبطة بالرعاية الاجتماعية؟

إن التوازن الدقيق بين أضلاع المشاركة الثلاثية المتمثلة فى الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى ضرورة أساسية ومطلبا أكثر إلحاحا فهيمنة ضلع واحد من أضلاع المشاركة يعد من المعوقات التى تحد من صحوة وفعالية الضلعين الآخرين وتمنع تطور مجتمع مدنى حقيقى بمؤسسية فعالة ومستقلة، ويؤثر ذلك فى رسم وصياغة سياسات رعاية اجتماعية غير مواتية ولا تتوافق مع حاجات الواقع المجتمعى فى كل مجالات الرعاية الاجتماعية.

وتعد المشاركة جوهر الخدمة الاجتماعية الدولية، ولها أغراضهاونماذجها وإستراتيجياتها التى تعزز المشاركة ونشر ثقافتها ،وتفعيلها وزيادة مساحة مساحتها

مطلباً أساسيا وجوهريا لمنظمات المجتمع المدنى وتؤدى إليه.

ويوضح الشكل التالى أضلاع مثلث المشاركة ويوضح موقف الخدمة الاجتماعية الدولية، التى يجب أن تحقق التوازن المطلوب بين أضلاع المشاركة الثلاث لصحوة وتفعيل أضلاع المشاركةمجتمعة والذى يعد تحديا أمام الخدمة الاجتماعية الدولية فكيف يمكن أن تحقق التوازن المطلوب خاصة فى الدول النامية؟.



شكل يوضح مثلث المشاركة وموقف الخدمة الاجتماعية الدولية

فقبل أن تكون مؤسسات المجتمع المدنى بديل خدماتى للدولة يجب أن تشارك بفعالية فى رسم وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية لهذه الخدمات، وتفعيل قدراتها الذاتية والإدارية وقدرتها على التنافس فى ظل نظام السوق، ومنحها العديد من المزايا كالمزايا التكنولوجية، وتقديم مساعدات متبادلة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وتكيفها مع اقتصاد السوق واستقطاب عملائها وتشجيع ومساندة الرأى العام كقوة محركة لفعالية هذه المنظمات وتدعيم قوتها ككيان مستقل فى رسم مثل هذه السياسات.

إن مساندة القطاع الخاص والرأسمالية الوطنية من المنظمين وتوسيع قاعدة المنظمين لمؤسسات المجتمع المدنى ومشاركتهم الفاعلة فى دعم وتنشيط هذه المنظمات مطلب ضرورى لدعم قوة مؤسسات المجتمع المدنى وبلورة وتطور المجتمع المدنى.

ويجب أن تركز مؤسسات المجتمع المدنى فى صياغة أهدافها على صيانة رأس المال المادى والبشرى وتنمية وبناء القدرات البشرية وإعادة بناء هذه القدرات باعتبار الإنسان هو العنصر الفاعل المشارك والمحرك والمستفيد من عملية التنمية(١٥)، وتركز كذلك على مفهوم التنمية المتواصلة أو المستدامة ويجب أخيرا أن تمثل شبكة للأمان الاجتماعى لكل الفئات فى المجتمع خاصة المتأثرة سلبا بتنفيذ إجراءات سياسات الإصلاح الاجتماعى فى المجتمع.

ولعل المتغيرات السابقة تعكس بصورة فاعلة ارتباط الخدمة الاجتماعية وفعاليتها وبصورة حاسمة بفعالية مؤسسات المجتمع المدنى فى المجتمع ودورها ومسئولياتها فى التدخل النشيط وتفعيل دور هذه المؤسسات فى الوفاء بالأدوار المتوقعة منها سواء فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وصياغة أطرها أو تنفيذها.

رابعا: مشكلات منظمات المجتمع المدني في الواقع العالمي الجديد:

تتعدد مشكلات مؤسسات المجتمع المدنى وقد تتشابه فى كثير من المشكلات المؤسسية، ومشكلات منظمات العمل الأهلى والتطوعى والتى تظهر عند التصدى لتقويم عمل وأداء تلك المؤسسات، بالرغم من الممارسات التاريخية العريقة للمجتمع فى هذا المجال حتى يمكن القول أن هناك مشكلات تاريخية تتعلق بهذه المؤسسات فضلا عن المشكلات المعاصرة العالمية، ونركز هنا على أهم هذه المشكلات التى تتمحور فى فك الازدواج والثنائية فى العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى حيث العلاقة بينهما تتسم بالإيجابية والسلبية فى آن واحد فتدخل الدولة إيجابيا فى التدعيم المالى والإشراف والمراقبة وإيفاد المشتغلين وإصدار التشريعات المنظمة وتقديم وسائل الدعم المختلفة وتوفير وسائل الاتصال بالجماهير وفى مقابل ذلك نجد عدم الثقة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدنى والتقليل من شأن هذه المؤسسات فى

رسم سياسات الرعاية الاجتماعية والتنمية والنظر إليها باعتبارها مصدرا للقلق والإزعاج.

ضعف وغياب التنسيق الواعى بين المجتمع المدنى والدولة خاصة فى صنع وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية، بالرغم من وجود بعض الشواهد التى قد تؤكد كفاءة هذا التنسيق فى السياسات الاقتصادية.

ولعل التحديات التى تواجه مؤسسات المجتمع المدنى ذات طبيعة عالمية لضعف التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدنى والشبكات الدولية والإقليمية خاصة المنظمات غير الحكومية بالأمم المتحدة (المجلس الاقتصادى والاجتماعى).

بالإضافة إلى مشكلات تدنى نسب العضوية ونسب المشاركة فى اجتماعات الجمعيات العمومية ومجلس الإدارة، وبقاء أعضاء مجلس الإدارة فى مراكزهم لسنوات طويلة، ومشكلات التمويل.

وضعف تراث المؤسسية والقيم الجماعية لدى الأفراد فى المجتمع مما يؤثر على قدراتها فى إعادة تحديد الأهداف وبناء الاستراتيجيات والسياسات وتدعيم الديمقراطية بالمشاركة.

بالإضافة لغياب ثقافة المجتمع المدنى بين الناس فى المجتمع مما يؤثر سلبا على الخدمة الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدنى.

ويعكس كل ذلك أن غياب الخدمة الاجتماعية الدولية يؤثر سلبا على صحوة منظمات المجتمع المدنى العالمى، وأن كفاءة وفعالية أحدهما ينعكس على كفاءة وفعالية الآخر.

والعلاقة التبادلية هذه تتضح فى دور الخدمة الاجتماعية الدولية فى تكوين التنظيمات ومؤسسات المجتمع المدنى وتفعيل دورها فى المجتمع واحداث التوازن المطلوب.

كما أن تنشيط المجتمع المدنى وتفعيل دوره وتوازنه فى المجتمع يساهم فى

دعم الحاجة للخدمة الاجتماعية الدولية وتطوير معارفها وممارساتها مع المواقف والمشكلات الاجتماعية العالمية.

ولعل من أهم المشكلات التى تعترض مؤسسات المجتمع المدنى تلك التى ترتبط بالثقة المتبادلة بين الناس وهذه المؤسسات والقائمين عليها وقدراتها المؤسسية على تحقيق المطالب ومقابلة الحاجات المجتمعية، وكذلك ثقة المؤسسات المجتمعية الأخرى فى دور مؤسسات المجتمع المدنى وإحداث التوازن المطلوب بين الدولة والسوق والمجتمع المدنى.

ودرجة الثقة هذه تنخفض بين الناس وبعض الحكومات خاصة فى الدول النامية، ونظرتهم لدور وتدخلات منظمات المجتمع المدنى العالمى والتى قد لاتتوافق مع أغراض التدخل أو أهداف هذه المنظمات.

كما أن غياب الفهم الواضح لدى الكثيرين خاصة فى معظم الدول النامية لمفهوم الشبكات بين منظمات المجتمع المدنى، حيث ينظر إليها الكثيرون كمورد لزيادة الدخول وأحيانا مصدرا لتنمية الثروات الخاصة بهم، مما يحيد بأغراض وأهداف مثل هذه الشبكات.

ومازال يوجد فى بعض الدول النامية عصابات السطو وجماعات الهيمنه على ما قد تقدمه منظمات المجتمع المدنى العالمى من خدمات ومساعدات خاصة فى مواقف الأزمات العالمية.

ولعل تدخل منظمات المجتمع المدنى العالمى فى الأحداث والمواقف السياسية لمناصرة المستضعفين، والمظلومين ومحاولة تدخلها للتأثير فى القرار العالمى، ما يعرضها للضغوط والتأثير من قبل بعض الدول، مما يعد من أهم المشكلات التى تواجه منظمات المجتمع المدنى العالمية والتى قد تزداد حدتها وشدتها مستقبلا.

المراجع:

(1) Jim Ife,Human Rights and Social Work,Towards Rights-Based Practice,London,Cambridge Univ., Press,2008,PP: (104-105).

(2)Wikipedia, Social Capital. the Free Encyclopedia, 2006, p:(4)

(3)Ibid, pp:(3-5)

(4)Ibid, p:(6).

(5)Ibid, pp:(3-12).

(6)Francis Fukuyama Social Capital and Civil Society, IMF Conference on Second Generation reforms, George Mason Unvi. October, 1999, pp :(1-2).

(٧) فيك جورج،بول ويلدينج،العولمة والرعاية الانسانية، ترجمة طلعت السروجى، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، العدد (٧٨٣)، ٢٠٠٥،ص: (١٩).

(٨) المرجع السابق: : (٢٠).

(٩)المرجع السابق: ص ص: (٣٩-٤٠).

(10) Mary Kaldor, (et. al.), Global Civil Society 2003, N.Y., Oxford university Press, 2003, p :(3).

(11) Ibid, pp :(4-6)

(12) Ibid, p :(8)

(13) Alejandro Colas, International Civil Society Social Movements in World Politics, Blackwell Publishers, Inc, N.Y, 2002.

(14) Mary Caldor, (et. al.)Op. cit, pp: (24-53).

(15) Sarri, Rosemary, International Social Work at the Millennium, (In) Michael Reisch Eileen Gambril (eds.), Social Work in the 21Century, Thousand Oaks, California, 1997, pp:(23-28).

(١٣)

الفصل الثالث عشر

العولمة والسلام الاجتماعى

رؤية تحليلية في إطار الخدمة الاجتماعية الدولية



الفصل الثالث عشر

العولمة والسلام الاجتماعى

رؤية تحليلية في إطار الخدمة الاجتماعية الدولية

جاء العصر الحديث ، وتحقق الاتصال بين مصر وأوربا ، بل وبين أجزاء الأزمنة جميعا .... وقوي هذا الاتصال حتي أصبح المقوم الأول ، والأساسى لحياة الأفراد والجماعات ... فقد ألغيت مسافات الزمان والمكان بين الأمم والشعوب ...(طه حسين ١٠:٣٠)

وجاءت الخدمة الاجتماعية بقيمها ، ترسم سياسات رعاية الإنسان فى العصر الحديث لتفعيل السلام والعدالة الاجتماعية ... ونبذ العنف والاضطهاد والتهديدات ... كدعاة سلام.

أولا : الطرح العام.

تعد العولمة عملية تاريخية تمتد إلي عدة قرون وشاع استخدام هذا المفهوم لوصف عمليات التغيير المستمر والمتسارعة بين المجالات المختلفة حيث تتعدد أوجه العولمة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتكنولوجيا ،مما ينعكس علي تعدد وحدة تسارع التغيرات المجتمعية . والقدرة علي التحكم فيها أو الانصياع والاستسلام لها .

ويتمثل الوجه السياسي في سقوط الشمولية والنزوع إلي الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتعددية .

أما الوجه الاقتصادي فيتمثل في التكتلات الاقتصادية ، ووحدة الأسواق المالية وتبادل رؤوس الأموال ، والشركات متعددة الجنسيات.

وفيما يتصل بالوجه الاجتماعى ، يمكن الإشارة إلي بروز وشيوع حركات حقوق الإنسان والمرأة والبيئة .

وبالنسبة للوجه الثقافى نلمح اتجاها لصياغة واحدة يمكن أن تنطبق علي جميع المجتمعات بحيث يصبح هناك نمط ثقافي متشابه يذيب الخصوصية الثقافية لكل

مجتمع أما العولمة الاتصالية أو التكنولوجية فتشير إلي التقدم الهائل في وسائل الاتصال عبر شبكة الإنترنت والأقمار الصناعية التي جعلت العالم أكثر تواصلا وقربا من ذى قبل .

(الميديا) ساعدت العولمة بشكل أو بآخر في تفكك وانهيار البناء الاجتماعي والثقافي للعديد من المجتمعات من خلال ما أحدثته من تغيرات اقتصادية وسياسية وثقافية (١٦: ٢٨٩) .

وتؤثر حركة رأس المال والصناعة علي تقلص دور الدولة ويجب أن ندرك ونحلل أهمية فرص السوق والقطاع التطوعي (٢٠، ١١) .

كما تؤثر حدة واتجاه شدة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية علي السلام الاجتماعي ، حيث تتعدد وتتنوع وتبرز مشكلات مجتمعية ويزداد بعضها تشابكاً وتعقيداً وتظهر مشكلات جديدة لم يعهدها المجتمع من قبل .

ويؤدي الامتزاج الحضاري والثقافي بدوره إلي شيوع قيم ومعايير لم يعهدها المجتمع ولم يستعد لاستقبالها ، مما يؤثر علي بناء الإنسان في الدول النامية كتحديات لمواجهة التغييرات المتسارعة .

حيث تتجاوز العولمة الحدود الثقافية وأعيد صياغتها في إطار عولمة الكون (٢، ٣٣٨) .

ويزداد أهمية الهوية الحضارية في المستقبل وسوف يتشكل العالم بدرجة كبيرة عن طريق تداخل الحضارات الرئيسية الأكثر تأثيرا في الآخر .

كما يؤدي ذلك إلي ظهور جماعات ضغط أكثر قوة ليست فقط علي المستوي المحلي بل يمتد تأثيرها علي المستوي العالمى كمنظمات المجتمع المدني والتي قد تؤثر في صنع سياسات رعاية الإنسان بشكل أو بأخر وتوجيه آليات وأولويات هذه الرعاية .

وتمتد هذه المشاركات من خلال آليات ونماذج للمشاركة ، ووجود بيئة أساسية للمجتمع المدني والتفاعلات والأنشطة والروابط بين المنظمات، مما يضع تحديا أمام

الخدمة الاجتماعية الدولية لبناء وتنمية الإنسان في المجتمع .

ولا تقتصر تهديد العولمة علي السلام الاجتماعي فقط بل يمتد إلي الأمن البشري بصورته الكلية العامة ، وهذا ما أكده تقرير التنمية البشرية (٣،٥-٥) أن العولمة تخلق تهديدات جديدة للأمن البشري ابتداء من عدم الأمن الاقتصادي مرورا بعدم الأمن فى مجال التوظيف وكسب الدخل وانعدام الأمن الصحي ... والثقافي ... والشخصي .... والبيئي .... وانتهاء بانعدام الأمن الاستراتيجي والمجتمعي .

وبالتالي يزداد عدم المساواة بين البلاد وفي داخل البلاد نفسها وتركيز القوة الصناعية في الشركات العملاقة وتركيز القوة التكنولوجية في العديد من الدول بالإضافة إلي تدفق الثقافة غير المتوازن والذي ترجح كفته بشدة في اتجاه واحد هو من البلدان الغنية إلي البلدان الفقيرة (١٣،٧) .

ويعد الجدل الأساسى حول دولة الرفاه فى مقابل دولة الصراع اهتماما في الخدمة الاجتماعية وبصفة خاصة حين تستنزف الموارد لدرجة أن المجتمع لا يستطيع أن يقدم حاجات الرعاية الاجتماعية للمواطنين .

ولهذا فان العنف المؤسسي الذي يتولد من خلال الحرمان السياسي والاقتصادي ومخصصات الموارد غير المتساوية وعناصر الاضطهاد في السياسية والخدمات الاجتماعية من المتغيرات الهامة والحاسمة (٢٤ ، ١٨١٠) .

ومن الأهمية إذن تأثير العولمة في الخدمة الاجتماعية وسياسات الرعاية والسلام الاجتماعيين خاصة مع التغيرات الثقافية المتسارعة وما أحدثته التغيرات العالمية الاقتصادية ونقل وامتزاج الحضارات ، وغياب أو اهتزاز الأمن الاقتصادي في كثير من المجتمعات والتغيرات الثقافية والمعلوماتية علي دولة الرفاه الاجتماعي...

وما المتغيرات الفاعلية في السلام الاجتماعي في ظل اهتزاز أو غياب السلام الاقتصادي في إطار الكونية والكم الهائل السريع والمتنامي من التغيرات ؟

ثانيا: العولمة:

تعتبر العولمة منهجا فكريا ، فهي بالتالي تشكل نمط الحضارة لها مكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية .

وإذا سلمنا بان العولمة ، هي فرض نمط من أنماط الحضارة علي باقي الأمم والشعوب ، لأيقنا أن القضية هي قضية حضارية .

فالعولمة ليست مؤامرة يقودها الغرب ، بل هي تداعيات تاريخية ، أفضت إلي واقع نعيشه اليوم ونتعايش معه ، فرواد العولمة يعتقدون أن العولمة هي أفضل ما وصل إليه الإنسان من النظم ، فهم بالتالي يسعون إلي فرضها علي باقي الأمم طالما تحقق لهم المصلحة وتمكنهم من بسط سيادتهم علي الآخرين .

وإذا حاولنا أن نتبع النشأة التاريخية للعولمة يمكننا أن نعتمد علي النموذج الذي صاغه رولاتر روبر تسون في دراسته المهمة تخطيط الوضع الكوني والذي حاول أن يرصد المراحل المتتابعة لتطور العولمة وامتدادها عبر المكان والزمان . والتي بدأت في أوربا منذ بواكير القرن الخامس عشر(٤، ٢٩-٣١) .

إن العولمة أحد المتغيرات الهامة المحدثة للتغير في البدايات الأولي للقرن الحادي والعشرين حيث تتكامل أشكال وأبعاد العولمة ومكوناتها في التفكير الكوني ، كما أن هذه الأشكال تصدر بسهولة بين الدول من خلال الإنترنت وتشريعات التجارة العالمية ، والمشروعات المشتركة والثقافية أحد هذه الأشكال التي تتأثر بالعولمة بالرغم من اختلاف أساليب توظيف الديمقراطية بين الدول ، وتزداد المقارنة بين الاختلافات الثقافية (٢١، ٧-٨) .

(١) الفرق بين العالمية والعولمة :

ومع ذلك فإن هناك فرق بين العالمية والعولمة ، إذ العولمة جبر ، والعالمية اختيار ، فالعولمة تفرض منهجها الحضاري وترفض الحوار مع الحضارات الأخري ، أما العالمية فهي انفتاح علي باقي الحضارات ، والقبول بالحوار مع الغير ، والعولمة لها جذور علمانية ، بينما تقوم العالمية الحضارية علي أسس إسلامية وإنسانية .

فالعولمة التي نواجهها اليوم ، هى محصلة للنظام العالمي ، الذي كان يسود أرجاء الأرض بعد الحرب العالميةالثانية ، حيث انقسم العالم إلي قسمين: معسكر شرقي يرفض الملكية ومعسكر غربي يحترم الملكية الخاصة واقتصاد السوق،وبعد انهيار المعسكر الاشتراكي مع بداية التسعينات في القرن الماضي ، آلت السيادة إلي المعسكر الغربي (٩،١٥٤-١٥٥) .

(٢) مفهوم العولمة :

شاع استخدام لفظ العولمة Globalizationفي السنوات العشر الأخيرة.

والعولمة مصطلح ازداد شيوعياً في السنوات الأخيرة لكن مفهومها مازال يكتنفه الغموض في ذهن البعض بينما ينظر إليه بريبة علي أنه مجرد واجهة أخري للهيمنة الأمريكية غير أن العولمة ستظل تطفو أكثر في نقاش المسائل العامة وتتسلل أكثر إلي الدراسات الأكاديمية ما يستدعي الاهتمام أكثر بالموضوع مع أن العولمة ليست بالشي الذي نحتاج إلي من يلفت نظرنا إلي وجوده أنها شئ أصبحنا نعيشه في حياتنا اليومية، إذا بدأ وكأنما العالم هجم علينا بأخباره منذ أن صرنا نتابع من خلال وسائل الإعلام المتطورة باستمرار ، والفضائيات والإنترنت اليوم ، الأحداث لحظه وقوعها ، مهما بعد مكان حدوثها ، وأصبح تداول البضائع علي اختلافها مشتركا في كل أنحاء العالم الذي كاد يصبح قرية كونية كما صنف بذلك ماكوهان ((mcluhan 1968قبل ثلاثة عقود(٩، ١٥٤)

والأمر يستدعي النظر فيه ومحاولة التعرف علي ما حدث وكيف نحتاج أن نفهم هذه العولمة وماذا تعني العولمة مشتقة من عالم يعرفها مختار الصحاح بالخلق وتجميع عوالم والعاملون أصناف الخلق والعالمين تشمل الكون أي عالمناه والعوالم الأخري ومصطلح العولمة العربي هو ترجمة لكلمة globalizationالإنجليزية المشتقة من كلمة globeالتي يعرفها قاموس المورد علي أنها كرة أو الكرة الأرضية (١٤) .

ويحددها البعض من منظور ثقافي بأنها (الأمركة) بكل وضوح وهي تشير إلي التشابك بين الاقتصاد والإعلام كما حددتها (لجنة اليونسكو العالمية لمؤتمر السياسات

الثقافية من أجل التنمية في عام ١٩٩٨) إلي ما يسميه علماء الثقافة وفلاسفة المعرفة التنميط . uniformalisationويتم التنميط الثقافي هذا باستغلال شبكة الاتصال العلمية الفاعلة في نقل المعلومات والسلع وتحريك رؤوس الأموال وغيرها من الهيكل الاقتصادي – الإنتاجي وتأثيراته الثقافية بين الشعوب والأمم .

ويمكن القول أن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة نظرا لتعدد تعريفاتها، والتي تتأثر أساسا بانحيازات الباحثين الأيديولوجية واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضا وقبولا .

والعولمة من ناحية أخري ، تتضمن تعميقها في مستويات التفاعل والاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات والتي تشكل المجتمع العالمي وهكذا فبالإضافة إلي بعد الامتداد إلي كل أنحاء العالم ، يضاف تعمق العمليات الكونية [١] .

ويوحى لفظ العولمة أو الكوكبة[٢] معاني متعددة بتعدد المجال الذي يستعمل فيه ففي مجال الاقتصاد مثلا يعني علاقات خارج سيطرة الدولة الواحدة ويشير إلي سوق تجارية بدون حدود وأفراد تجمعهم مصالح متبادلة متحررين معه صفة الوطنية أو القومية ويفترض في مثل هؤلاء الأفراد أنهم متشابهون فى ظروف الحياة وفي القيم التي تتحكم في الحياة الاقتصادية بحيث تتوحد أذواقهم وطموحاتهم وتوقعاتهم (١١،ص) .

إن العولمة كمفهوم اقتصادي : يعبر عن عالمية التجارة والإنتاج وسهولة حركة رأس المال وانتقالها بين المجتمعات .

وكمفهوم سياسي : تؤدي إلي أشكال أكثر قومية للحكم ،وتضع قيودا علي صنع السياسة القومية .

وكمفهوم ثقافي : تؤدي الميديا والتكنولوجيا الحديثة ، والمعلوماتية إلي السهولة المتزايدة لنقل الأفكار في أقصر وقت مع إلغاء المسافات (١٩–١٤٧) .

العولمة هى انفتاح علي العالم وهى حركة متدفقة ثقافيا واقتصاديا وسياسيا وتكنولوجيا حيث يتعامل الأخصائيون الاجتماعيون مع عالم تلاشي فيه تأثير الحدود

الجغرافية والسياسية فأمامنا رأسمال يتحرك بغير قيود وبشر ينتقلون بغير حدود ومعلومات تتدفق بغير عوائق، حتي تفيض أحيانا عن طاقة استيعاب الأخصائيين الاجتماعيين ، وهذه ثقافات تداخلت وأسواق تقاربت أو اندمجت ، وهذه دول تكتلت فأزالت حدودها الاقتصادية والجغرافية ، وشركات تحالفت فتبادلت الأسواق والمعلومات والاستثمارات عبر الحدود ، وتوحدت العملات بين الدول في بعض التكتلات ، مما يتوقع معه توحد سياسات الرعاية الاجتماعية بين هذه الدول .

وأن التعميق الاقتصادي سيتبعه حتما تعميقا اجتماعيا في المستقبل ، وتوسعت الرؤية لمستويات المجتمع ، فماذا هم فاعلون ؟ خاصة أصبحوا يتعاملون مع عملاء تفككت ثقافاتهم وتباينت قيمهم .

إن العولمة إذن منهاجا يشير إلي تزايد وكثافة وسهولة انتقال السلع والأفراد والمجتمعات والمعلومات ورؤوس الأموال علي النطاق الكوني لا يرتبط بالزمان والمكان ينظر للكون كقومية واحدة وترك أثره علي طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ووظائفه ومؤسساته .

إن العولمة أكثر من مجرد علاقة بين دولة وأخريات ، ولكنها خارج تحكم الدول ، وليست حالة ثابتة وإنما هي عمليات تحول عدة في جوانب عديدة خاصة في السياسة والاقتصاد والثقافة ، وهي إذن ظاهرة حتمية بحكم التقدم التكنولوجي السريع.

والعناصر الأساسية في فكرة العولمة ، ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال في انتشار المعلومات والأفكار أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم .

كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ قرون ويمكن القول أن للعولمة تاريخا قديما، وتبادل فهي ليست نتاج العقود الماضية التي ازدهر فيها مفهوم العولمة وذاع وانتشر واصبح أحد المفاهيم الرئيسية لتحليل الظواهر المتعددة التي تنطوي عليها العولمة ، في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة .

لعل ما جعل العولمة تبرز آثارها في هذه المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم، هو تعمق آثار الثورة العلمية والثقافية من جانب والتطورات الكبري التي حدثت في عالم الاتصال ، والتي يكمن القول إنها أحدثت ثورة في العلم من خلال تطور الحواسب الإلكترونية والأقمار الصناعية وظهور شبكة الإنترنت ، بكل ما تقدمه للاتصال الإنساني بمختلف أنواعه من فرص ووعود .

ويحدد البعض(٣) وجود متغيرات جديدة ومهمة قد طرأت علي ظاهرة العولمة في الثلاثين سنة الأخيرة منها :

(١) الزيادة الكبيرة فى درجة تنوع السلع والخدمات : التي يجري تبادلها بين الأمم ، وكذلك تنوع مجالات الاستثمار التي تتجه إليها رؤوس الأموال من بلد إلي آخر ، لم تعد صادرات دولة تكاد تنحصر في مادة أولية واحدة ، ولا وارداتها في عدد محدود من السلع ، كما كان الحال في ظل الاستعمار التقليدي، ولا الاستثمار الأجنبي يكاد ينحصر في إنتاج تلك المادة الأولية وتطوير البيئة الأساسية اللازمة لهذا الإنتاج ، بل تعددت هذه الصادرات وتنوعت ، وكذلك الواردات كما تعددت وتنوعت المجالات التي ينتقل إليها رأس المال الأجنبي بحثاً عن فرص الربح .

(٢) ارتفعت بشدة نسبة السكان داخل كل مجتمع أو أمة ، التي تتفاعل مع العالم الخارجى وتتأثر به ، ولقد مرت علي مصر مثلا فترات خلال القرنين الماضيين ، كانت نسبة التجارة الخارجية إلي دخلها القومي أكبر مما هى عليه الآن ، ومعدل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها من إجمال الاستثمار، أعلي أيضا مما هو عليه الآن ، ومع ذلك كانت نسبة السكان المتأثرة بهذه العلاقات الدولية ضئيلة جدا ، حيث ظلت الغالبية العظمي من السكان حتي من كان منهم يساهم في إنتاج السلعة التصديرية الأولي وهي القطن تكاد تكون منقطعة الصلة عن العالم الخارجي في نمط حياتها وتفكيرها .

لم يعد الأمر كذلك علي الإطلاق لقد أصبح نحو١/٦ السكان علي الأقل

يفيدون مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ، من السياحة وحدها ، ونسبة مماثلة تتلقي تحويلات من أفراد أسرهم العاملين خارج مصر ، وأما الواردات فقد دخلت كل بيت حتي بيوت أفقر الفلاحين من جهاز التلفزيون إلي الغسالة الكهربائية إلي الثلاجة إلي المروحة .

(٣) ظل تبادل السلع ورؤوس الأموال هو العنصر المسيطر علي العلاقات بين الدول : حتي وقت قريب للغاية ، ثم بدأ تبادل المعلومات والأفكار يصبح هو العنصر الغالب علي هذه العلاقات ، أو علي الأقل هو العنصر الذي ينمو بأكبر سرعة ، ولذا كانت الثلاثون عاماً الأخيرة إذن هي الحقبة التاريخية التي أصبح فيها استيراد الأفكار والقيم ليس متوقفا علي حجم التجارة أو حجم تدفق الأشخاص أو رؤوس الأموال ، بل أصبح استيراداً مباشراً عن طريق الاتصال بمصدر هذه الأفكار والقيم حتي وهى قابعة في مكانها .

والعولمة بذلك عملية متفاعلة تؤثر علي الدول والأفراد والمجتمعات وتتخذ مظاهر عدة ودوافعها كثيرة ومتداخلة ، ويمكن أن نضيف بذلك تغيرات أخري عديدة ؟

(٤) طغا علي السطح فى المناقشات وتبني السياسات تفعيل دور المرأة وحقوقها: علي جميع الأصعدة العالمية لتمكينها وتفعيل دورها ، وتغيير التشريعات والسياسات التي تمكن المرأة وتزيد من قوتها داخل الأسرة والمجتمع.

(٥) ارتفعت ويشدة الدعوة إلي حقوق الإنسان ، وحق الإنسان في أن يحيا حياة كريمة في ظل مجتمع ديموقراطي يسوده السلام الاجتماعي .

(٦) أن للإنسان في المجتمع دوره في صنع وتفعيل السلام الاجتماعي : من خلال تفاعلاته الإيجابية مع الآخرين من ناحية وعناصر البيئة التي يتفاعل معها من ناحية أخري ، ولا يتأتي ذلك إلا من خلال مشاركته الفاعلة في صنع القرارات وبذلك ظهرت الأهمية البالغة للمشاركة الشعبية

وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني التي يجب أن تشارك بفاعلية في تحقيق السلام الاجتماعي وتوافق الإنسان مع تيارات التفاعل التي تحيط به أيا كان نوع ومستوي هذه التيارات ومحيطها .

(٧) فجرت العولمة قضية حقوق الإنسان : وجعلتها ساحة ساخنة للسجال.

(٣) حتمية العولمة :

إن ظاهرة ما قد تكون حتمية (٨، ٣٥-٣٦) بالنسبة إلي شخص معين أو أمة بعينها دون أن تكون بالضرورة كذلك بالنسبة إلي شخص آخر أو أمة أخري، قد يكون انتشار هذه الحضارات وزيادتها رسوخا ظاهرة حتمية بالنسبة للأمم التي ابتدعتها أصلاً ، لأسباب تتعلق بصفات خاصة في ثقافة هذه الأمم أو ظروفها الطبيعية ، ومن ثم يكون انتشارها وازديادها قوة ورسوخا في أوربا الغربية ، ثم في الولايات المتحدة مثلا ظاهرة حتمية حقا علي النحو نفسه الذي يكمن به أن نعتبر نمو الولد ليصبح رجلا ظاهرة حتمية أيضا . وقد يقال مثلا ذلك ، ولكن بدرجة أقل ، عن انتشار هذه الحضارة في أمريكا اللاتينية مثلا ، أو أوربا الشرقية ، ولكنه قد يكون حتمية بالنسبة إلي روسيا الآسيوية ، أو اليابان ، التي لم يتم تركيعها تماماً حتي الآن . وقد لا يكون الأمر حتميا علي الإطلاق بالنسبة إلي ثقافات مغايرة تماما ، كثقافة الصين أو الهند أو العرب . لا عجب أن الصين تبدو وكأنها تحاول ابتداع شئ مختلف عما فعلته اليابان مثلا مع الحضارة الغربية . ولا عجب من أن غاندي في الهند كاد ينجح في ابتداع شئ مختلف عن الحضارة الغربية ، ولا عجب من أن العرب يبدون هذه الدرجة العالية من المقاومة للحضارة الغربية والسوق الشرق أوسطية ، مقاومة قد لا يري فيها بعضهم إلا إصراراً علي التخلف ،ولكن من الممكن أن نرى فيها صمودا جديرا بالثناء و الدعم .

كذلك فان اعتبار ظاهرة العولمة حتمية قد لا يكون في الحقيقة أكثر من اعتراف المرء بأنه لم يعد لديه طاقة باقيه للمقاومة ، أي أنه قد نفذ جهده وأصبح مستعدا للتسليم ، فإذا كان هذا اختيار بعضهم فهو ليس ملزما لغيرهم ، ومن الظلم علي

أي حال أن يوصف بالحتمية اختيار لا يعكس إلا نفاذ الطاقة أو استعجال المكافأة ، وهو موقف ظالم لأنه يحمل عدة أجيال قادمة عبء فشل جيل بعينه ، فاعتبار ظاهرة ما حتمية يتوقف أيضا علي المدي الزمني الذي يأخذه المرء في اعتباره ، فقد يكون موضوع الهزيمة والتسليم أمرا حتميا فعلا بالنسبة إلي جيلي ، ولكنه ليس بالضرورة حتميا لجيل أولادي أو أحفادى ، ومن حق هؤلاء أن يطالبوا جيلنا بأن يمتنع علي الأقل عن بيع شئ كان من الممكن أن يرمموه أو أن يعيدوا بناءه لقد ارتكب (كمال أتاتورك) مثلا هذا الخطأ في تركيا ، باستعجاله التسليم وإعلان الهزيمة أمام حضارة الغرب ، ولا زال أحفاده حتي اليوم يحاولون إصلاح الخطأ الذي ارتكبه .

ولكن ، فلنفرض أننا قررنا المقاومة : مقاومة العولمة والشرق أوسطية ، فان مما يجدر بنا أن نحذر من الوقوع فيه هو أن نعتمد في هذه المقاومة علي شئ تمت عولمته بالفعل ، واقصد بذلك الدولة إن الداعين إلي الصمود أمام تيار العولمة وإلي مقاومة الشرق أوسطية ، التي هي صورة من صورها صيغت خصيصا لمنطقتنا العربية ، يقعون في خطأ الاعتقاد بأن الذي يمكن أن يدعمهم في هذا الصمود هو دولتهم ، مع أن دولتهم قد تم استسلامها وجرت عولمتها منذ زمن ، إن المعارضة العربية لاتجاهات العولمة والشرق أوسطية لا زالت توجه الخطاب للدولة ،فتستجديها مرة ، وتنتقدها مرة ، وتمتدح موقفا اتخذته ببعض سمات الشجاعة مرة ، من دون أن تريد رؤية دولنا قد أفصحت بأبلغ بيان ووضوح عن أنها قد انضمت بالفعل إلي معسكر العولمة .ألا تبدو مخاطبتنا لها إذن كمضيعة للوقت ؟ إننا مستمرون في اعتقادنا الخاطئ بأن الدولة لا زالت دولة محايدة ، وكأننا نستعذب هذا الاعتقاد لأننا نريد أن نتجنب أعباء مواجهة الحقيقة فنسير في معاملة الدولة وكأنها دولة محايدة بيننا وبين العولمة ، بينما الأصوب أن نعترف بأن الدولة في منطقتنا العربية قد أصبحت في الواقع من أكثر أدوات العولمة فعالية ونشاطاً إنها ثقافة أو حضارة من المحتم لها أن تكتسح العالم كأنها ثقافة أو حضارة محايدة ، تعبر عن نوازع الإنسانية جمعاء.

من السمات الخاصة بهذه الحضارة أنها حضارة تفكيكية تعتمد علي تفكيك كل

شئ إلي عناصره الأولي ، وهو مسلك حميد إذا كان الغرض معرفة العناصر التي يتكون منها الشي أو إذا كان الغرض صنع آلة أو زيادة كفاءتها الإنتاجية ، أو ما يسمي بالسيطرة علي الطبيعة ، ولكنه قد يكون مسلكا خطيرا ومدمراً إذا طبق علي الأشياء الحية كالإنسان أو الأسرة أو الأمة ، فهو قد يسمح فعلا بمزيد من السيطرة علي الإنسان والأسرة والأمة حيث يسيطر المنتج علي المستهلكين ليسهل التهامهم من المفيد فعلا تفكيك الفرد من أسرته ومن أمته ومن بيئته ، باسم الفردية مرة وباسم الحرية الشخصية مرة ، وباسم التنوير مرة وباسم النسوية وتحرير المرأة مرة . وهذا كله يصور لنا علي أنه نتاج حضارة الإنسانية عامه يلتزم الجميع باتباعها لأنها تستجيب لنوازع طبيعة الإنسان ومن ثم فان انتشارها حتمي لابد من الخضوع له إن عاجلا أو آجلا ، إن كثيرا مما تعمل هذه الحضارة علي نشره ، يتعارض تعارضا صارخا مع بعض من أقوي النوازع الطبيعية في الإنسان .

وخرج علينا باحث أمريكي من أصل ياباني هو فرانسيس فوكوياما بمقولة نهاية التاريخ و الانتصار النهائي للغرب علي ما عداه من حضارات وأفكار .

فوكوياما وضع البذرة لكن هانتجوتون وأمثاله أشاعوها حتي أصبحت كأنها الحقيقة ، وها هي تاتشر تخرج بمقالها الهجومي بعد خطاب حالة الاتحاد للرئيس الأمريكي الذي قسم العالم بين محور الخير و محور الشر بدعوة غير مسبوقة لتغيير الأنظمة والعادات والتقاليد من خلال الحرب ، بعد أن امتلك الغرب كل وسائل التكنولوجيا ، وظلت بقية دول العالم تتخبط في عثراتها الاجتماعية والسياسية لسبب أو لآخر .

(٤) الامتزاج الحضاري :

يعد هذا المفهوم أكثر واقعية من حوار الحضارات أو الصدام الحضاري حيث يمر المفهوم بثلاث مراحل متتابعة مرحلة الحوار الحضاري فمرحلة الصدام ، وأخيرا مرحلة الامتزاج الحضاري .

حيث تؤدي العولمة بطبيعتها إلي امتزاج الثقافات لا الصدام بينها أو حتي مجرد الحوار بين هذه الثقافات التي تنتقل من ثقافة الحضارة المهيمنة الأكثر قوة إلي ثقافة الحضارات الأقل قوة ممتزجة ومتفاعلة معا ، وغالبا ما تكون ثقافات مختلطة بعيدة عن الثقافة المهيمنة أو حتي المحافظة علي الهوية الثقافية الوطنية، وينتج تفكك وتشتت ثقافي في المجتمع يصعب معه صنع سياسات رعاية اجتماعية واقعية ترتبط بهذه الثقافات من ناحية ، كذلك يصعب تحقيق أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية من ناحية أخري في بناء وتنمية الإنسان في المجتمع .

(٥) دوافع العولمة ومسبباتها :

من الصعب إرجاع العولمة إلي عامل واحد أو اثنين ، فهناك عدة عوامل لكل عامل دور فيها ليس ذلك فحسب ، بل أن الأساليب والنتائج تختلط ، بمعني أن النتيجة تصير سببا لمزيد من العولمة والسبب يصير مظهرا آخر من مظاهر العولمة (٩، ٨٥-٨٩) .

وخلاصة الأمر أن الأسباب ليست عديدة فحسب بل متداخلة تقوي من أثر بعضها ونحن نعيش في عصر يشهد تحولات لم يسبق لها مثيل في مجال الاقتصاد والتقنية والبيئة ومع ذلك سنحاول هنا أن نرصد أهم العوامل في العقود الأخيرة ، وكيف قادت إلي هذه العولمة وهي عوامل كما قلنا متفاعلة مع بعضها البعض إلي درجة تجعل من الصعب تحديد الأهمية النسبية لها وعزل المنفصل منها ، ولكننا سنجملها في عوامل عدة ونرتبها كالآتي :

(١) تحرير التجارة .

(٢) حركة التكامل الاقتصادي بين الدول .

(٣) الشركات غير الوطنية .

(٤) تحرير الاقتصاد .

(٥) التطورات التقنوية .

(٦) التخصيص .

(٧) التحولات الإيدولوجية .

بالإضافة إلي دور التقنيات حيث تؤثر التقنية علي العولمة في ثلاث جوانب رئيسية :

(أ) ابتداع طرق الإنتاج الشامل لتلبية طلب أعداد أكبر من المستهلكين داخل وخارج القطر .

(ب) تحسين طرق النقل والمواصلات لحمل أعداد وكميات أكبر من الموارد لمسافات طويلة في أقاصي الأرض بطرق أرخص وأسرع .

(ج) تحسين وسائل نقل ومعالجة المعلومات للتحكم في الموارد والعمليات في أماكن مختلفة من العالم .

لقد أتت ثورة تقنية المعلومات ، رابطة تقنية الكمبيوتر مع تقنية الاتصال لنقل ومعالجة وتخزين المعلومات داخليا وخارجيا ، كان لها أثرها في الإنتاج والتسويق والتمويل والإدارة في الإنتاج قادت إلي استخدام الروبوت . وثورة المعلومات هذه التي دعت مارشال ماكلوهن ليطلق قولته الشهيرة عالم قرية كونية حيث أصبح الإنسان يشارك وهو في غرفة جلوسه في الأحداث بالصوت والصورة وكأنه حاضر

وقد تعكس هذه الدوافع والمسببات إلي اعتبار العولمة ظاهرة حتمية .

(٦) مظاهر العولمة : (٩، ١٥٩، ١٧٣) :

تعددت مظاهر العولمة ويمكن أن تشمل عدد المنظمات الدولية المتزايد إلي عدد من يسافر جوا ، أو عدد الكتب المترجمة ، لكن أهمها هو النشاط الاقتصادي الذي يعتمد عليه الناس في حياتهم وهنا نجد التجارة والاستثمار أهم مظاهر العولمة بالإضافة إلي المظاهر الثقافية حيث تيارات الثقافة العالمية global culture المتشكلة حديثا في العالم .

وحدد البعض قضايا ترتبط بالعولمة والهوية الثقافية ويمكن تحديدها في القضايا التالية :

(١)ليست هناك ثقافة عالمية واحدة ، بل ثقافات ...

إننا نقصد بالثقافات هنا ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التي تحتفظ لجماعة بشرية تشكل أمة ما في معناها بهويتها الحضارية في إطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميتها الداخلية وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء وبعبارة أخري : إن الثقافة هي المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم عن نظرة هذه الأمة إلي الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه وقدراته وحدوده وما ينبغي أن يعمل وما لا ينبغي أن يأمل .

يعكس هذا التعريف ، لزوما ضروريا النتيجة التالية وهي أنه ليست هناك ثقافة عالمية واحدة ، وليس من المحتمل أن توجد في يوم من الأيام ، وإنما وجدت وتوجد وستوجد ثقافات متعددة متنوعة تعمل كلا منها بصورة تلقائية ، أو بتدخل إرادي من أهلها علي الحفاظ علي كيانها ومقوماتها الخاصة ، ومن هذه الثقافات ما يميل إلي الانغلاق والانكماش ، ومنها ما يسعي إلي الانتشار والتوسع ومنها ما ينعزل حينا وينتشر حينا.

ويستلزم ذلك أهمية الحفاظ علي الهوية الثقافية ودراسة وتحديد الشخصية التنموية في المجتمع ومقوماتها بأبعادها الثقافية المختلفة ، وأهمية التصدي لتيارات الثقافة الوافدة والتي تؤثر علي البعد الثقافي للتنمية في المجتمع ، والاختراق الثقافي لثقافة المجتمع والذي يؤدي بدوره إلي اختفاء قيم وثقافات مدعمة لعملية التنمية في المجتمع .

١- الهوية الثقافة مستويات ثلاثة :

فردية وجمعوية ووطنية قومية ، والعلاقة بين هذه المستويات تتحدد أساساً بنوع الآخر الذي تواجهه إن الهوية الثقافية كيان بصير يتطور ، وليست معطي جاهزا

ونهائيا . هي تصير وتتطور إما في اتجاه الانكماش ، وإما في اتجاه الانتشار ، وهي تغتني بتجارب أهلها ومعاناتهم ، انتصاراتهم وتطلعاتهم ، وأيضا باحتكاكاتهم سلبا وإيجابا مع الهوايات الثقافية الأخري التي تدخل معها في تغاير من نوع ما .

وعلي العموم تتحرك الهوية الثقافية علي ثلاث دوائر متداخلة ذات مركز واحد: فالفرد داخل الجماعة الواحدة ،قبيلة كانت أو طائفة أو جماعة مدنية (حزبا أو نقابة ...الخ) هو عبارة عن هوية متميزة ومستقلة ، عبارة عن أنا لها أخر داخل الجماعة نفسها أنا تضع في مركز الدائرة عندما تكون في مواجهة مع هذا النوع من الآخر .

والجماعات داخل الأمة ، هي كالفرد داخل الجماعة ،لكل منها ما يميزه داخل الهوية الثقافية المشتركة ولكل منها أنا خاصة بها وأخر من خلاله تعبر وتتعرف علي نفسها بوصفتها ليست إياه .

والشيء نفسه يقال بالنسبة إلي الأمة الواحدة إزاء الأمم الأخري ، غير أنها أكثر تجريدا وأوسع نطاقا ، وأكثر قابلية للتعدد والتنوع والاختلاف .

هناك إذن ثلاثة مستويات في الهوية الثقافية لشعب من الشعوب : الهوية الفردية والهوية الجمعوية والهوية الوطنية (أو القومية) والعلاقة بين هذه المستويات ليست ثابتة ، بل هي مد وجزر دائمين بتغيير مدي كل منها اتساعا وضيقا ، بحسب الظروف وأنواع الصراع واللا صراع ، والتضامن واللاتضامن، والتي تحركها المصالح الفردية والجمعوية والمصالح الوطنية والقومية.

وبعبارة أخري إن العلاقة بين هذه المستويات الثلاثة تتحدد أساسا بنوع الآخر بموقعة فان كان داخليا ، ويقع في دائرة الجماعة ، فالهوية الفردية هي التي تفرض نفسها كـ «أنا» وإن كان يقع في دائرة الأمة فالهوية الجمعوية (القبلية، الطائفية ، الحزبية ... الخ) هي التي تحل محل الأنا الفردي أما إن كان الآخر خارجيا (أي يقع خارج الأمة والدولة والوطن) فان الهوية الوطنية – أو القومية هي التي تملأ مجال الأنا.

(٢)لا تكتمل الهوية الثقافية إلا إذا كانت مرجعيتها إجماع الوطن والأمة والدولة :

ولا تكتمل الهوية الثقافية ، ولا يبرز خصوصيتها الحضارية ولا تغدو هوية ممتلئة قادرة علي نشدان العالمية ، علي الأخذ والعطاء ، إلا إذا تجسدت مرجعيتها في كيان مشخص تتطابق فيه ثلاثة عناصر الوطن ، والأمة ، والدولة .

الوطن :

بوصفة الأرض أو الجغرافيا والتاريخ ، وقد اصبحا كيانا وروحا واحدا يعمر قلب كل مواطن الجغرافيا وقد أصبحت معطي تاريخيا ، وقد صار موقعا جغرافيا .

الأمة :

بوصفها النسب الروحي الذي تنسجه الثقافة المشتركة ، وقوامها ذاكرة تاريخية وطموحها تعبر عنها الإرادة الجماعية التي يصنعها حب الوطن أعني الوفاء للأرض والأموات ، التاريخ الذي ينجب والأرض التي تستقبل وتحتضن .

الدولة :

بوصفها التجسيد القانوني لوحدة الوطن والأمة ، والجهاز الساهر علي سلامتها ووحدتها وحماية مصالحها ، وتمثيلها إزاء الدول الأخري في زمن السلم وفي زمن الحرب ، ولابد من التمييز بين الدولة ككيان مشخص ومجرد في الوقت نفسه ، كيان يجسد وحدة الوطن والأمة من جهة ، والحكومة أو النظام السياسي الذي يمارس السلطة ويتحدث باسمها من جهة أخري وواضح أننا نقصد هنا المعني الأول .

وإذن فكل مس بالوطن أو بالأمة أو الدولة هو مس بالهوية الثقافية والعكس صحيح أيضا ، كل مس بالهوية الثقافية هو مس في الوقت نفسه بالوطن والأمة وتجسيدها التاريخي : الدولة .

(٣) ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي بل هي وبالدرجة الأولي أيديولوجية تعكس إدارة الهيمنة علي العالم :

العولمة التي تجري الحديث عنها الآن : نظام عالمي أو يراد لها أن تكون كذلك، يشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال ... الخ كما يشمل أيضا مجال السياسة والفكر والأيدولوجية .

والعولمة تعني في معناها اللغوي : تعميم الشئ وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، وهي تعني الآن ، في المجال السياسي منظورا إليه من زاوية الجغرافيا (الجيوبوليتيك) العمل علي تعميم نمط حضاري يخص بلدا معينة ، هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات علي بلدان العالم أجمع ،ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور ، التلقائي للنظام الرأسمالي بها ، إنها أيضا،بالدرجة الأولي دعوة إلي تبني نموذج معين ، وبعبارة أخري فالعولمة إلي جانب أنها تعكس مظهرا أساسيا من مظاهر التطور الحضاري الذي يشهده عصرنا ، هي أيضا أيدولوجية تعبر بصورة مباشرة عن إدارة الهيمنة علي العالم و أمركته ، وقد حددت وسائلها لتحقيق ذلك في الأمور التالية:

١- استعمال السوق العالمية أداة للإخلال بالتوازن في الدول القومية في نظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية .

٢- اتخاذ السوق والمنافسة التي تجري فيها مجالات لـ الاصطفاء بالمعني الدارويني للكلمة أى وفقا لنظرية داروين في اصطفاء الأنواع و البقاء للأصلحوهذا يعني أن الدول والأمم والشعوب التي لا تستطيع المنافسة سيكون مصيرها بل يجب أن يكون الانقراض .

٣- إعطاء كل الأهمية والأولوية للأعلام لإحداث التغيرات المطلوبة علي الصعيدين المحلي والعالمي باعتبار أن الجيوبوليتيك أو السياسة منظورا إليها من زاوية الجغرافيا ، وبالتالي الهيمنة العالمية أصبحت تعني اليوم مراقبة السلطة اللامادية السلطة تكنولوجيا الإعلام التي ترسم اليوم الحدود في

الفضاء السيبرنيتي حدود المجال الاقتصادي السياسي التي ترسمها وسائل الاتصال الإلكترونية المتطورة .

وهكذا فبدلا من الحدود الثقافية ،الوطنية والقومية تطرح أيدولوجيا العولمة ، حدودا أخري غير مرئية ، ترسمها الشبكات العالمية بقصد الهيمنة علي الاقتصاد والأذواق والفكر والسلوك .

(٤) العولمة شئ والعالمية شئ آخر :

العالمية تفتح علي العالم ،علي الثقافات الأخري ، واحتفاظ بالخلاف الأيديولوجي ، أما العولمة فهي نفي للآخر وإحلال للاختراق الثقافي محل الصراع الأيدولوجي .

العولمة globalization وإدارة للهيمنة ، وبالتالي قمع للخصوص أما العالمية (universalite universalism)فهي طموح إلي الارتفاع بالخصوصية إلي مستوي عالمي والعولمة احتواء للعالم تفتح علي ما هو عالمي وكوني .

إن العالمية في المجال الثقافي كما في غيره من المجالات طموح مشروع ورغبة في الأخذ والعطاء في التعارف والحوار والتلاقي ، أنها طريق الأمة في التعامل مع الآخر ووصفة أنا ثانية طريقها إلي جعل الإيثار يحل محل الأثرة، أما العولمة فهي، بل إرادة لاختراق الآخر وسلب خصوصيته ، وبالتالي نفيه من العالم العالمية إغناء للهوية الثقافية ، أما العولمة هي اختراق لها وتمييع. والاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة يريد إلغاء الصراع الأيديولوجي صراع حول تأويل الحاضر وتفسير الماضي والتشريع للمستقبل الاختراق الثقافي فيستهدف الأداة التي يتم بها ذلك التأويل والتفسير والتشريع : يستهدف العقل والنفس ووسيلتها في التعامل مع العلم الإدراك

لقد حل هذا اللفظ اليوم الإدراك محل لفظ أخر كان كثير الاستعمال بالأمس ، في عصر الصراع الأيديولوجي لفظ الوعي (الوعي الطبقي ، الوعي القومي ، الوعي الديني ، ....) كان الصراع الأيديولوجي ومازال يستهدف تشكيل الوعي تزييفه

أو تصحيحه .. الخ أما الاختراق الثقافي ، فهو يستهدف أول ما يستهدف السيطرة علي الإدراك اختطافه وتوجيهه وبالتالي سلب الوعي والهيمنة علي الهوية الفردية والجماعية .

في زمن الصراع الأيديولوجي كانت وسيلة تشكيل الوعي هي الأيديولوجيا ، أما في زمن الاختراق الثقافي فوسيلة السيطرة الإدراك هي الصورة السمعية البصرية التي تسعي إلي تستطيح الوعي إلي جعله يرتبط بما يجري علي السطح من صور ومشاهد ذات طابع إعلامي إشاري مثير للإدراك، مستفز للانفعالات حاجب للعقل...

وبالسيطرة علي الإدراك وانطلاقا منها ، يتم إخضاع النفوس ، أعني تعطيل فاعلية العقل وتكييف المنطق والتشويش علي نظام القيم وتوجيه الخيال وتنميط الذوق وقولبة السلوك .

والهدف تكريس نوع معين من الاستهلاك لنوع معين من المعارف والسلع والبضائع ، معارف إشارية في مجموعها ما يمكن أن نطلق عليه ثقافة الاختراق

(٥) ثقافة الاختراق تقوم علي جملة أوهام هدفها :

التطبيع مع الهيمنة وتكريس الاستتباع الحضاري .

تتولي القيام بعملية تسطيح الوعي ، واختراق الهوية الثقافية للأفراد والأقوام والأمم ، ثقافة جديدة تماما لم يشهد التاريخ من قبل لها مثيلاً : إشارية إعلامية سمعية وبصرية تصنع الذوق الاستهلاكي (الإشهار التجاري) والرأي السياسي (الدعاية الانتخابية) وتشييد رؤية خاصة للإنسان والمجتمع والتاريخ ، إنها ثقافة الاختراق التي تقدمها العولمة بديلا عن الصراع الأيديولوجي .

ولا يعني حلول الاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي موت الإيديولوجيا، كما يود المبشرون بالعولمة أن يوهموا الناس .. كلا إن الاختراق الثقافي بالعكس من ذلك محمل بأيديولوجيا معينة ، هي أيديولوجيا الاختراق ، وهي تختلف عن الأيديولوجيات المتصارعة كالرأسمالية والاشتراكية ، في كونها لا تقدم مشروعا

لمستقبل ، لا تقدم نفسها كخصم لبديل أخر تسمية وتقاومه، وإنما تعمل علي اختراق الرغبة في البديل ، وشل نشدان التغيير لدي الأفراد والجماعات .

أيديولوجيا الاختراق تقوم علي نشر جملة أوهام ، هي نفسها مكونات الثقافة الإعلامية الجماهيرية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد حصرها باحث أمريكي في الأوهام الخمسة التالية : وهم الفردية وهم الخيار الشخصي ، وهم الحياد ، وهم الطبيعة البشرية التي لا تتغير ، وهم غياب الصراع الاجتماعي ، وإذا نحن أردنا أن نوجز في مضمون هذه المسلمات الخمس ، أمكن القول أن الثقافة الإعلامية الجماهيرية الأميريكية هذه تكرس أيديولوجية الفردية المستسلمة ، وهي أيديولوجيا تضرب في الصميم الهوية الثقافية بمستوياتها الثلاثة الفردية والجمعوية والوطنية القومية .

إن وهم الفردية أي اعتقاد المرء أن حقيقة وجوده محصورة في فردية وأن كل ما عداه أجنبي عنه لا يعنيه إنما يعمل هذا الوهم علي تخريب وتمزيق الرابطة الجماعية التي تجعل الفرد يعي أن وجوده إنما يكمن في كونه عضواً في جماعة وفي أمة وبالتالي فوهم الفردية هذا إنما يهدف إلي إلغاء الهوية الجمعوية والوطنية ، كل إطار جماع أخر ليبقي إطار بل العولمة هو وحده الموجود .

أما وهم الخيار الشخصي فواضح انه يرتبط بالأول ويكمله انه باسم الحرية يكرس النزعة الأنانية ويعمل علي طمس الروح الجماعية ، سواء كانت علي صورة الوعي القومي أو الشعور الإنساني ويأتي وهم الحياد ليدفع بالأمور خطوة أخري في الاتجاه نفسه فما دام الفرد واقعاً وما دام حراً مختاراً فهو محايد وكل الناس والأشياء إزاءه محايدون أو يجب أن يكونوا كذلك ، وهكذا تعمل هذه الأيديولوجيا من خلال : وهم الحياد علي تكريس التحلل من كل التزام أو ارتباط بأية قضية ومن هنا ذلك الشعار الذي انتشر في السنين الأخيرة : شعار : وأنا ما لي وأما الوهم الرابع وهو الاعتقاد في الطبيعة البشرية التي لا تتغير ، فواضح أنه يرمي إلي صرف النظر عن رؤية الفوارق بين الأغنياء والفقراء ، بين البيض والسود ، بين المستغلين وبين من هم ضحايا الاستغلال ، وقبولها اعني تلك الفوارق بوصفها أمورا طبيعية كالفوارق بين

الليل والنهار والصيف والشتاء ، وبالتالي شل روح المقاومة في الفرد والجماعة .

ويأتي الوهم الخامس صريحا في منطوقه ومفهومه إن الاعتقاد في غياب الصراع الاجتماعي هو التتويج الصريح للأوهام السابقة غياب الصراع الاجتماعي معناه إذا قبلناهِ وسلمنا به الاستسلام للجهات المستغلة ووكالات وغيرها من أدوات العولمة وبعبارة أخري التطبيع مع الهيمنة والاستسلام لعملية الاستتباع الحضاري الذي يشكل الهدف الأول والأخير للعولمة .

(٦) نظام يعمل علي إفراغ الهوية الجماعية من كل محتوي ويدفع إلي التفتيت والتشتيت .

ليربط الناس بعالم اللاّوطن واللاّأمة واللاّدولة ، أو يغرقهم في أتون الحرب الأهلية .

ومع التطبيع مع الهيمنة والاستسلام لعملية الاستتباع الحضاري يأتي فقدان الشعور بالانتماء لوطن أو أمة أو دولة ، من دون أمة من دون وطن ، إنه عالم المؤسسات والشبكات العالمية ، عالم الفاعلين وهم المسيرون والمفعول بهم وهم المستهلكون للسلع والصور والمعلومات والحركات والسكنات التي تفرض عليهم أما وطنهم فهو الفضاء المعلوماتي الذي تصنعه شبكات الاتصال ، الفضاء الذي يحتوي يسيطر ويوجه الاقتصاد والسياسة والثقافة .

العولمة نظام يقفز علي الدولة والأمة والوطن نظام يريد رفع الحواجز والحدود أمام الشبكات والمؤسسات والشركات المتعددة الجنسية ، وبالتالي إذابة الدول الوطنية وجعل دورها يقتصر علي القيام بدور الدركي لشبكات الهيمنة العالية ، والعولمة تقوم علي الخصوصية ، أي علي نزع ملكية الوطن والأمة والدولة ، ونقلها إلي الخواص في الداخل والخارج ، وهكذا تتحول الدولة إلي جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يواجه ، وإضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها لقيادة العولمة يؤديان حتما إلي استيقاظ وإيقاظ أطر للانتماء سابقة علي الأمة والدولة ، أعني القبيلة والطائفة والجهة والتعصب المذهبي ... الخ والدفع بها جميعا إلي التقابل والتناحر والإفناء المتبادل

والي تمزيق الهوية الثقافية الوطنية القومية .. إلي الحرب الأهلية .

ولا بد من التأكيد هنا علي أن مفهوم الهوية الثقافية الذي نستعمله هنا بمعني الهوية المشتركة لجميع أبناء الشعب الواحد لا يعني قط إلغاء ولا إقصاء الهوايات الوطنية القطرية ولا الهوايات الجمعوية ، الإثنية والطائفية ، إنه لا يعني فرض نمط معين علي الأنماط الثقافية الأخري ،المتعددة والمتعايشة ، عبر تاريخ طويل لهذه الشعوب ، كلا إن التعدد الثقافي لا يجوز القفز عليها ، بل بالعكس لا بد من توظيفها بوعي في إغناء وإخصاب الثقافة القومية وتوسيع مجالها الحيوي ، ولكن تبقي مع ذلك كله الوظيفة التاريخية لهذه الثقافة ، وظيفة التوحيد المعنوي ، الروحي والعقلي ، وظيفة الارتفاع بـ الوطن من مجرد رقعة جغرافية إلي وعاء للأمة.

(٧) العولمة وتكريس الثنائية والانشطار في الهوية الثقافية للدول النامية :

تعاني الثقافة في الدول النامية منذ ما يقرب من قرنين ، وضعا متوترا نتيجة احتكاكها مع الثقافة الغربية ،بتقنياتها وعلومها وقيمها الحضارية التي هي نتيجة تطور خاص قوامه التحديث والحداثة ، تطور لم تعشه الثقافات في البلدان النامية ، بل بقيت بمعزل عنه تجتر وضعا قديما توقف عن النمو منذ قرون .

ومن هنا تلك الثنائية التي تطبع الثقافة النامية بمختلف مستوياتها المادية والروحية ، ثنائية التقليدي والعصري ، وهو ثنائية تكرس الازدواجية والانشطار داخل الهوية الثقافية بمستوياتها الثلاثة أحد طرفي هذه الثنائية الهوية الثقافية علي صورة جمود علي التقاليد ضمن قوالب ومفاهيم وآليات دفاعية تستعصي اكتساحا ليتحول إلي ثقافة الاختراق

(٨) إن تجديد الثقافة أية ثقافة لا يمكن أن يتم إلا من داخلها :

بإعادة بنائها وممارسة الحداثة في معطياتها وتاريخها تسمح بربط الحاضر بالماضي في اتجاه المستقبل ما العمل إزاء هذه السلبية والأخطارالتي تطبع علاقةالعولمة بالدول النامية علي صعيد الهوية الثقافية ؟

أما نحن فنري أن الجواب الصحيح عن سؤال ما العمل ؟ إزاء الثنائية

والانشطار الذين تعانيهما الثقافية في الدول النامية ، أو إزالة الاختراق الثقافي والأيديولوجي للعولمة ويجب أن ينطلق أولا وقبل كل شي من العمل داخل الثقافة نفسها ، ذلك لأنه سواء تعلق الأمر بالمجال الثقافي أو بغيره فمن المؤكد أنه لولا الضعف الداخلي لما استطاع الفعل الخارجي أن يمارس تأثيره بالصورة التي تجعل منه خطراً علي الكيان والهوية .

إن الثنائية والانشطار يشكلان نقطة الضعف الخطيرة في الواقع الثقافي الراهن التي منها يمارس الاختراق تأثيره التخريبي إنما يعكسان وضعية ثقافة لم تتم بعد إعادة بنائها ثقافة يتزامن فيها القديم والجديد الأصيل والوافد في غير ما تفاعل ولا اندماج،إن تجديد الثقافة ، أية ثقافة لا يمكن أن يتم إلا من داخلها بإعادة بنائها وممارسة الحداثة في معطياتها وتاريخها ، والتماس وجوه من الفهم والتأويل لمسارها بربط الحاضر بالماضي في اتجاه المستقبل .

(٩) إن حاجاتنا إلي الدفاع عن هويتنا الثقافية بمستوياتها الثلاثة لا تقل عن حاجتنا إلي اكتساب الأسس والأدوات التي لا بد منها لدخول عصر العلم والثقافة ،وفي مقدمتها العقلانية والديمقراطية.

نحن في حاجة إلي التحديث أي في الانخراط في عصر العلم والثقافة كفاعلين مساهمين ولكننا في حاجة كذلك إلي مقاومة الاختراق وحماية هويتنا القومية وخصوصيتنا الثقافية من الانحلال والتلاشي تحت تأثير موجات الغزو الذي يمارس علينا وعلي العالم أجمع بوسائل العلم والتقانة ، والحاجتان الضروريتان متكاملتان ، أو علي الأصح متلازمتان تلازم الشرط مع المشروط ، ومن الحقائق البديهية في عالم اليوم أن نجاح أي بلد من البلدان النامية هو نجاحها في الحفاظ علي الهوية والدفاع عن الخصوصية ، ومشروط أكثر من أي وقت مضي بمدي عمق عملية التحديث الجارية في هذا البلد عملية الانخراط الواعي ، النامي والمتجذر في عصر العلم والتقانة .

والوسيلة في كل ذلك واحدة : اعتماد الإمكانيات اللآمحدودية التي توفرها العولمة نفسها ، أعني الجوانب الإيجابية منها ، وفي مقدمتها العلم والتقانة ، وهذا ما

نلمسه بموضوع في تخطيطات الدول الأوروبية التي يدق في كثير منها ناقوس خطر ، الغزو الإعلامي الثقافي الذي يهددها ، في لغة وسلوك أبنائها وتصوراتها الجمعية ، والذي يوظف أرقي وسائل العلم والثقافة ومنها الأقمار الصناعية في اكتساح مختلف الحقول المعرفية والخصوصية الثقافية .

إن أوربا اليوم تتحدث حديث الخصوصية والأصالة ، وتتحدث عن الهوية الأوربية تعزيزا لسيرها الجدي علي طريق تشييد الوحدة بين شعوبها وأقطارها ، بخطوات عقلانية محسوبة في إطار من الممارسة الديموقراطية الحقة ، وهي بذلك تقدم لمستعمراتها القديمة لأقطار العالم الثالث كله نموذجا صالحا للاقتداء به .

إن كل المجتمعات النامية إن لم يكن جميعها تسعي اليوم لتحقيق الشراكة مع أوروبا الشراكة في مجال الاقتصاد ، أيضاً في مجال الثقافة ، ومع أن هذه الشراكة المطلوبة تحكمها المصالح القومية ، فانه لا شي يضمن تحولها إلي عولمة أخري داخل العولمة الكبري غير شي واحد ، وهو بناء الشراكة في الداخل كما في الخارج علي الديموقراطية والعقلانية .

فهل الشعوب النامية تطالب بالشراكة مع أوربا في مجال اعتماد العقلانية والديمقراطية في الفكر والسلوك في التخطيط والإنجاز في الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة ؟.

ثالثا: ثلاثية العولمة والخدمة الاجتماعية الدولية والسلام الاجتماعي:

تؤثر العولمة لا شك اقتصاديا علي التنمية وذلك كما يتضح من خلال الهيمنة والسيطرة والتكتلات الاقتصادية الكبري ، وتمتد هذه الآثار لتشمل أبعاد التنمية الأخري والواقع المجتمعي .

غير أن العولمة تؤثر علي سياسات الرعاية الاجتماعية في أي مجتمع خاصة في المجتمعات النامية حيث تزداد شدة هذا التأثير وذلك من خلال البعد الثقافي والقيمي للتنمية لبناء وتنمية الإنسان والتي بدورها توجه الخدمة الاجتماعية الوقائية

والعلاجية والتنموية كما يتضح فيما يلي :

١- حيث تتصارع الثقافات وتؤدي العولمة بدورها إلي هيمنة ثقافية وسيطرة علي ثقافة المجتمعات النامية فتميل الشخصية التنموية في المجتمعات النامية إلي التقليد والمحاكاة ، لعجز هذه الشخصية علي مجاراة الثقافات المهيمنة ، ويجب أن تركز جهود الخدمة الاجتماعية الدولية وسياسات الرعاية الاجتماعية في بناء وتنمية الشخصية التنموية بمقوماتها المختلفة القادرة بوعي علي التعامل مع التقنيات الحديثة .

٢-ظهور ثقافات متعددة جديدة أو اختفاء بعض الثقافات والقيم والتي قد تؤثر سلبيا علي صنع سياسات رعاية اجتماعية فاعلة ومؤثرة وواقعية في المجتمع .

٣- أن العولمة في ظل الهيمنة الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية الكبري في حاجة إلي اقتصاد كبير قوي وضعف البنية الاقتصادية في الدول النامية بإنتاجها الصغير يؤثر علي إنتاجية الفرد في المجتمع من ناحية ، وتصريف المنتجات من ناحية أخري ، مما يظهر معه مشكلات اقتصادية كبري في المجتمع تؤثر في تنفيذ برامج وسياسات رعاية الإنسان، وقد يكون من الأهمية للخدمة الاجتماعية الدولية تنشيط وتشجيع القطاعات الأخري كالمجتمع المدني والقطاع الخاص للمشاركة النشطة في توازن مع دور الدولة لتمويل خدمات الرعاية الاجتماعية والوفاء بالحقوق الانسانية للانسان في المجتمع، والمشاركة النشطة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

٤- تؤدي العولمة إلي ضعف الانتماء للجماعة والمجتمع وزيادة التشتت والتفكك التي تربط الناس بعالم اللاوطن واللاأمة ، مما يضعف من المقومات الإيجابية لشخصية تنموية من ناحية والمشاركة في صنع سياسات رعاية فاعلة أو حتي التخطيط التشاركي في برامج ومشروعات تنفيذها .

٥- تكريس الثنائية والانشطار في البعد الثقافي من خلال ضعف مظاهر الهوية الثقافية في المجتمع والتي تؤثر سلبا علي الشخصية التنموية من ناحية ، وضعف العلاقة وتشتتها بين الثقافة وسياسات الرعاية الاجتماعية .

٦- وجود فجوة بين البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي مما يؤثر علي تكاملها ويستلزم ذلك من الخدمة الاجتماعية تكريس جهودها المهنية علي البعد الثقافي للتنمية الاجتماعية ، ودراسة الشخصية التنموية في المجتمع وتحليلها والتعرف علي أبعادها والاهتمام بربط الحاضر بالماضي في المستقبل المرسوم وتدعيم انتماء الأفراد لجماعات مجتمعاتهم المحلية والقومية ، والاهتمام بآثار التقنية والتكنولوجيا والخصخصة ودراسة وتدعيم الثقافات المحلية وخصوصيتها ودراسة الاغتراب بمظاهرة المختلفة ومواجهة الأمية التكنولوجية للمساعدة في وضع الأسس والأدوات التي لابد منها للدخول لعصر العلم والتقنيات ، وكذلك المساهمة الفاعلة في صنع السياسات الاجتماعية التي تكرس عائدها علي المحافظة علي الهوية الثقافية للمجتمع وتدعيم الانتماء وزيادة إنتاجية الفرد والاهتمام بالتنمية الاجتماعية وسلوك الأبناء.

كما أن العولمة قد تؤثر علي تكامل أبعاد التنمية خاصة ارتباط التنمية الاجتماعية بالاقتصاد كوجهي عملة واحدة والتنمية المتواصلة حيث تهتم الدول النامية علي وجه الخصوص بالأبعاد الاقتصادية والبنية الاقتصادية أكثر من الأبعاد الاجتماعية للتنمية .ومن ثم فان العولمة تفرز أثار ومشكلات وتعزز الفردية وتدعمها ، ومن هنا قد تكون سببا في ظهور مشكلات فردية وكذلك جماعية ومجتمعية ودولية لم تعهدها المجتمعات النامية والمتقدمة من قبل ، مما يؤثر علي السلام الاجتماعي وسيتلزم ذلك من الخدمة الاجتماعية التدخل لمواجهتها ، كما أن للخدمة الاجتماعية دورا وقائيا يساعد بشكل أو بأخر في الحد من مظاهر العولمة ، وكذلك دورا تنمويا يدعم التنمية والمساعدة الذاتية للمجتمع ، وتواصل التنمية

واستمراريتها ، ويساهم في التصدي لتحديات العولمة وكذلك أيجاد الشخصية التنموية التي تساعد في الاندماج للعالمية والقادرة علي الاستفادة من معطيات العصر التكنولوجي وتوظيفها إيجابيا لصالح التنمية بوعي وإدراك اجتماعي لتواصلها

٧- كما أن العولمة تفرز في الدول النامية قوي ليست مؤهلة غالبا لصنع سياسات رعاية اجتماعية توجهها في الغالب لمصالحها الشخصية ، ومن ثم تضعف المشاركات الأخري الأكثر عددا في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ، مما يؤثر بدوره علي الأمن والسلام الاجتماعيين .

٨- تؤدي العولمة بطبيعتها الأيديولوجية إلي ضعف دور الدولة في توفير الحماية اللازمة والضرورية للسلام الاجتماعي الذي يتطلب دولة فاعلة لصيانة وحماية هذا السلام ، والتدخل لتحقيق الأمن الاجتماعي .

٩- في ظل العولمة قد تغيب في بعض المجتمعات العدالة الاجتماعية،وعدم المساواة في توزيع خدمات الرعاية الاجتماعية وعائدها كغرض من أغراض الخدمة الاجتماعية الدولية وكهدف من أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية ومن أهم متغيراتها ، وقد يترتب علي ذلك مشكلات كالتفرقة ، والتمييز ، وغياب المواطنة ، وبعض صور وأنماط الانحراف والجريمة وتضعف المواطنة ، مما يؤثر سلبا علي السلام الاجتماعي نتيجة لتأثير مثل هذه المشكلات الاجتماعية الدولية من ناحية وكنتيجة لغياب الاستقرار الاقتصادي العالمي المؤثر بدوره علي الاقتصاد الوطني من ناحية أخري .

١٠- أن قوي المجتمع في الدول النامية لا يمكنها مواجهة الدولة لضعف مؤسسات المجتمع المدني فلا يمكن لهذه المؤسسات بمفردها أن تمثل شبكة للأمان الاجتماعي للمتأثرين بمظاهر العولمة من الضعفاء والفقراء الذين اهتز وبشدة أمانهم الاقتصادي والاجتماعي وغياب الثقافة المدنية فضلا عن ضعف الرأسمالية الوطنية في هذه المجتمعات مما ينعكس علي من المسئول عن صنع وتوجيه سياسات الرعاية الاجتماعية في الدول النامية؟

رابعا : العولمة والسلام والعدالة الاجتماعية كمتغيرات للسياسة الاجتماعية:

تؤثر العولمة تأثيرا بالغا علي سياسات الرعاية الاجتماعية من خلال ما تحدثه من تغيرات متلاحقة وسريعة في الاتصالات والثقافة المجتمعية ، وتأثر سياسات الرعاية الاجتماعية بالتغيرات التي تطرأ علي السياسات الاقتصادية ، وكذلك دولة الرعاية بما ينجم من مشكلات اقتصادية نتيجة للاقتصاد الكبير والتغير في السياسات الاقتصادية .

وتنشيط الخدمة الاجتماعية الدولية وسياسات الرعاية الاجتماعية في ظل هذه التغيرات العالمية في تدعيم المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسانية ، كما أن هذه السياسات بحاجة إلي تنظيم المؤسسات غير الحكومية ونشاطها الدولي ككل ذلك لملاحقة سياسات الرعاية الاجتماعية التغيرات المتسارعة للعولمة في الأبعاد المجتمعية المختلفة (١٨، ١١ – ٢٠) .

إن غياب أو اهتزاز الأمن الاقتصادي الذي يتتبعه غالبا الأمن الاجتماعي ويرتبط به يستلزم بالضرورة سياسات رعاية اجتماعية تحقق العدالة والسلام الاجتماعي والمساواة وتساهم بفاعلية في مواجهة ما تحدثه العولمة من تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية ، سياسات رعاية اجتماعية تتوافق مع التغيرات الثقافية فتدعم الحقوق الإنسانية خاصة للفقراء والضعفاء .

بعد نهاية الحرب الباردة وإمكانيات السلام الجديدة فإن الحرب والعنف استمرا محورا للاهتمام علي المستوي العالمي والمحلي وكان هناك دلائل خلال الثمانينات من القرن العشرين عن الأهمية المتزايدة بمسئولية الخدمة الاجتماعية الدولية عن مواجهة الآثار الخطيرة للحروب والظلم الاجتماعي والعنف والتهديد النووي ويعتبر السلام والعدالة الاجتماعية والمساواة والحقوق الإنسانية من أهم الأهداف التي تسعي سياسات الرعاية الاجتماعية لتحقيقها ، ويعكس ذلك أهمية المشاركة الفاعلة لصنع سياسات رعاية تحقق هذه الأهداف من خلال لا مركزية قوية ، مجتمع مدني أكثر

فاعلية ، وأولويات محددة، ولا يتأتي ذلك إلا من خلال الممارسة المهنية الدولية للخدمة الاجتماعية بنماذج وإستراتيجيات تدعم وتعزز ذلك.

التأثير الاقتصادي للعولمة في نوعية الوظائف وفرص العمل ، ويمتد إلي خصائص الفقر البشرى مما يستلزم تدعيم اللامركزية ، وأشكال جديدة للحياة السياسية ، وجهود القطاع التطوعى (٢٠،١٧-٢١) .

وأن من اكثر نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية توافقا مع هذه التغيرات والوقائع نموذج النخبة أو الصفوة elite modelفي صنع سياسات الرعاية الاجتماعية والذي يعتمد علي أن صنع سياسات الرعاية الاجتماعية عملية متكاملة التغيير ستبدأ من أفراد المجتمع المحلي وبمشاركة المخططين مع المستوي القومي ، ويعتمد علي اتساع دائرة التعاون و المشاركة ، وحقوق الأفراد. (١٥، ٣٤٥-٣٤٧) غير أن الصفوة الوطنية من أصحاب رؤوس الأموال يجب أن تتسع قاعدتها كقوة رأسمالية وطنية تسهم بفاعلية في صنع سياسات الرعاية في المجتمع ، والاهتمام بالحقوق الإنسانية .

١- السلام : (٢٤،:١٨١٠-١٨١٣)

إن مفهوم السلام في الكتابات الحديثة يأخذ شكلين أساسين هما :

١- السلام كمفهوم سلبي ويعني اللاحرب .

٢- السلام كمفهوم إيجابي وهو أن العنف موجود في المجتمع ويتأثر به الناس ولا يساعد علي تحقيق أهدافهم .

إن المفهوم الإيجابي للسلام يعني الكفاح من أجل السلام مع التزام مهنة الخدمة الاجتماعية بالعدالة الاجتماعية والتخلص من العنصرية والتعصب وكل أشكال الاضطهاد والتفرقة .

إن السلام يتنافي مع الجوع والفقر وإنكار حقوق الناس في تقرير مصيرهم ويتوافق مع اهتمام الخدمة الاجتماعية التقليدي بالفقراء والمضطهدين .

٢- العدالة الاجتماعية :

تتضمن النظريات الفلسفية المعاصرة العدالة الاجتماعية العالمية الأشكال التالية:

١- العدالة القانونية :

وتركز علي واجبات الفرد وما يدين به تجاه مجتمعه وتتضمن العقاب مقابل الثواب .

٢- العدالة الاتصالية :

وتركز علي واجبات الأفراد في المجتمع تجاه بعضهم البعض وترتبط بقضايا المساواة بين الأفراد .

٣- العدالة التوزيعية :

وتركز علي واجبات المجتمع تجاه الفرد وقد تكون سببا خفيا لعدم المساواة في الشكلين القانوني والاتصالي وتتطلب العدالة التوزيعية قرارات ترتبط بالموارد كالغذاء والملبس والمسكن .

وللعدالة الاجتماعية وجهات نظر ثلاث تعكس مفاهيمها :

(أ) وجهة النظر التحررية :

وجهة النظر التحررية للعدالة التي كانت سائدة بشكل خاص خلال حقبة الثمانينيات تهتم بشكل أساسي بالحرية الفردية وتوزيع الممتلكات بصورة قانونية وعرض الممتلكات بصورة تطوعية ويعارض بشدة دعاه المذهب التحرري حقوق الرفاهية وأية آليات قهرية تفرضها الحكومات لمساعدة المواطنين أو إعادة توزيع وتقسيم الموارد . ويعتقد دعاه المذهب التحرري أن الدور المناسب للحكومة هو حماية الأفراد من العدوان وحماية المجتمع من الاعتداء الخارجي إن الدور الأساس للحكومة هو حماية حقوق المواطنين وعدم التدخل في اقتصاد السوق الحر .

(ب) وجهة النظر النفعية :

وحيث يركز دعاه المنهج التحرري علي الحقوق فإن المنهج النفعي يركز علي

العدالة من خلال قيمة العائد وآثاره المرتبطة به ، وتحديد الحد الأقصى للعائد لاستفادة أكبر عدد ممكن من الأفراد ، وقد استخدم المذهب النفعي في تبرير إعادة توزيع الموارد والعائد ، وتحديد مؤشرات مطالب العدالة الاجتماعية وأن أقصي منفعة أو عائد يعتبر أمانا قويا .

(ج) وجهة نظر المساواة:

١- المساواة في الحرية وتتحدد من خلال حصول المواطنين في المجتمع العادل علي نفس الحقوق .

٢- المساواة في الفرص والتي بدورها تلغي المساواة في السلطة والثروة والدخل والموارد الأخري طالما تتحقق الفائدة المطلقة لكل أفراد المجتمع دون استثناء .

وتتوافق المساواة التي تجعل في إعادة توزيع الموارد مع الالتزام الأخلاقي لممارسة الخدمة الاجتماعية في تحقيق السلام والعدالة الاجتماعية ، من خلال سياسات الرعاية الاجتماعية الفاعلة ، ومن الأسئلة الهامة والجوهرية هل استطاعت سياسات الرعاية الاجتماعية تحقيق المساواة كغاية ؟ إن المدخل التقليدي للسياسة الاجتماعية في منتصف القرن العشرين والمداخل الأخري لاصلاح السياسة الاجتماعية في نزاع حول قدرة سياسات الرعاية الاجتماعية علي تحقيق المساواة فإنك لا تستطيع أن تجعل الفقير أغني بجعل الغني أفقر(١٦، ٢٤-٢٥) .

٣- ثلاثية السلام والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان :

إن السلام والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان مفاهيم أكثر ترابطا وتشابكا غير منفصلة ، والسلام ليس ممكنا بدون عدالة ، وذلك فإن مناصرة العدالة ينظر إليها علي أنها أهم أعمال السلام كما أن العمل وأنماطه من أجل العدالة يحمل في طياته العمل من أجل السلام والعدالة الاجتماعية وأن غياب الحقوق الإنسانية يعني غياب العدالة والسلام الاجتماعي .

خامسا: العولمة ودولة الرفاه الاجتماعي:

يفرق البعض بين الخصخصة والخدمات المتكاملة حيث يحدد نموذجين للخدمات الاجتماعية الأول يركز علي تكامل الخدمات الاجتماعية ، بينما يركز الثاني علي خصخصة الخدمات ، ولكن الأكثر تداولا هو زيادة الاهتمام بنسق الخدمات الإنسانية التي تساعد علي النمو والتأثير، ومن الأهمية وجود الضوابط والتشريعات والرقابة الفعالة وتدخل الدولة عند الضرورة بهدف إحداث التكامل لخدمات الرعاية الاجتماعية من ناحية وضمان وصولها للمستهدفين بالنوعية والسعر المناسبين من ناحية أخري .

وتشجع الرعاية في أوربا منذ ثمانينات القرن العشرين اللامركزية وخصخصة الخدمات الحكومية ، وإعادة تنظيم دولة الرعاية ، وتشجيع المنظمات التطوعية الديمقراطية ، والبحث عن بدائل جديدة للإدارة ، وتغيير السلوك الديمقراطي ، والعلاقة بين القادة السياسيين والإداريين .

إن السياسات ترتبط بواقع المجتمع وأبعاد المجتمع المختلفة ، وتحقق العدالة ،ولذلك فمن الأهمية توفير المتطلبات الضرورية لخصخصة الرعاية الاجتماعية كمقدمات أساسية وتحديد الحاجات الاجتماعية ، والاهتمام بمجالات الرعاية التي تقابل حاجات أساسية ، والأكثر شدة أو تواجه مشكلات مجتمعية كالأمية والمشكلات الصحية ، فالصحة والتعليم من أهم مجالات الرعاية ، ووضع الضوابط الضرورية لتحسين المخرجات والعائد بما يكفل استفادة كل أفراد المجتمع وحماية أصحاب الدخول المحدودة وتشجيع القطاع التطوعي والمشاركة الشعبية والمنظمات غير الرسمية وتحديد وترتيب الحاجات المجتمعية ، وتحليل المشكلات .

فالقضية هنا تتحدد في هل خصخصة الرعاية الاجتماعية فاعلة في مجتمع يتسم النشاط التطوعي فيه بالمحدودية ، ويفقد الناس رؤيتهم المستقبلية للعدالة الاجتماعية ؟ وهل خصخصة الرعاية الاجتماعية فاعلة في مجتمع يزداد فيه عدد الأميين وتنتشر المشكلات الصحية ، وليس لدي المحليات القدرة علي اتخاذ القرارات الرشيدة .؟

وتأثير العولمة علي دولة الرفاه الاجتماعي ساحة للمناقشات وتباين الآراء والاتجاهات من خلال من يؤيد نجاه الرفاه الاجتماعي من العولمة ومن يعارض ذلك بتأثرها السلبي .

حيث يربط الكثيرون ذلك بتدخل الدولة ويخطأ الكثيرون أيضا حينما يعتقدوا أن دور الدولة قد انحسر في ظل العولمة ولكن الواقع لا يعكس ذلك حيث نجد أن نسبة دور الدولة في حماية السلام الاجتماعي في فرنسا ٤٦ ٪ وفي انجلترا ٤٣ ٪ وفي إيطاليا ٢٣ ٪ .

ويبدو أن دول الرفاه الاجتماعي تعرضت بشكل أو بآخر لهزات وتغيرات اقتصادية خلال فترات زمنية محددة ومشكلات كالبطالة إلا أن معظمها اتخذ من السبل والإجراءات ما ساعد علي الحفاظ علي مستوي الرفاه الاجتماعي وإصلاح الرعاية الاجتماعية في ظل نظام السوق .

ولايوجد شك (٦،٢٤٩-٢٧٩) أن دول الرفاه في البلدان المتقدمة تتعرض لمصادر متنوعة من التوترات التي ترفع كلا من تكاليف الخدمات والطلب عليها مثل : استمرار المستويات العالمية من البطالة في الكثير من الدول الأوروبية ، وشيخوخة السكان وازدياد تكاليف المخصصات التقاعدية والرعاية الصحية وتزايد تعقيد التكنولوجيا الطبية ، وارتفاع معدلات انهيار العوائل وتدهور الرفاه غير الرسمي المعتمد علي العائلة ، وتنامي الطلب علي تحسين الرفاه والخدمات الاجتماعية عموما .

العولمة تضعنا أمام مأزق : فهي تزيد المطالبات علي الدولة لكي توفر الضمان الاجتماعي ، بينما تقلص قدرة الدولة علي أداء هذا الدور بشكل فعال.

إن دول الرفاه التي تمول من الضرائب العامة أصلا ربما تتقدم علي دول الرفاه الأخري التي تمول من مدفوعات أرباب العمل والضرائب علي رأس المال والاقتراض الحكومي الكبير وبذلك فإن دول الرفاه المتعمدة علي الضرائب العامة ستكون قابلة للعيش .

إن المصاعب الاقتصادية التي عانتها السويد خلال التسعينات من القرن الماضي تذكر علي نطاق واسع كدليل علي أن العولمة قد قضت علي خيار اتباع سياسات اقتصادية قومية متميزة ، وأن ما حدث في السويد له تبعاته علي اقتصادات السوق الاجتماعي في كل مكان ، لقد أرغمت السويد ، بشكل خاص ، علي التراجع عن سياسات العمالة التامة المرتكزة علي توسيع القطاع العام ، وتقليص المخصصات في دولة رفاهها الواسع والشامل وتعتبر أزمة السويد حاسمة لأن السويد تعد عالمياً بمنزلة التجسيد الكلاسيكي لـ الطريق الثالث الديموقراطي الاجتماعي ، بين اشتراكية الدولة ورأسمالية المنافسة الحرة . وإذا كانت السويد قد عجزت عن إدامة نظام الرفاه ، فأي أمل للدول الأخري ؟

هناك ردان علي هذه الأزمة . الأول يزعم أنها سمة نموذجية وحتمية للإنفاق العام المفرط ، والتوسيع المفرط لمخصصات الرفاه . ذلك أن السويد هي حالة متطرفة لمشكلة عامة من مشكلات دول الرفاه الأوروبية . أما الثاني ، فيري أن الأزمة ظرفية في الأساس . ذلك أن الاقتصاد السويدي سوف يتعافي ، بل إنه يتعافي حقا ، وإن دولة الرفاه سوف تنجو ، بمجرد تقليص مناسب . إن لهذا الرأي حسناته ، لكن من الواضح أن هناك سمات بنيوية ينبغي معالجتها أيضا .

غير أن الفكرة القائلة إن الاقتصادات المتقدمة سوف تواجه أزمة تنشأ عن ضغط دول الرفاه الموسع علي القدرة التنافسية لقطاعات التصدير فيها . هي فكرة تدحضها حالة مجتمعات أخري مرت بتجارب مختلفة تماما خلال الفترة نفسها من أواخر عقد الثمانينات حتي مستهل عقد التسعينات مثل الدنمارك حيث تبدو الدنمارك، علي السطح دوله رفاه اسكندنافي ذات بطالة عالية ، ونسبة مئوية عالية من الإنفاق الحكومي قياسا إلي إجمالي الناتج المحلي :

ونجد هولندا صاحبة الشروط المؤسساتية والإجراءات السياسية التي تتيح لبلد صغير ذي اقتصاد متقدم ، أن يتكيف للضغوط التنافسية الشديدة خلال عقد التسعينيات ، وأن يصون ، عبر هذا التكيف نظام رفاه اجتماعي واسع إن دول الرفاه ، ما إن تترسخ مؤسساتياً ، حتي تستعصي علي التغيير تماماً . هناك اتفاق عام علي أن

دول الرفاه الواسع تخلق قواعد سياسية جبارة ، ومصالح راسخة وجماعات منظمة ، ذات صلاحيات للنقد تصد أي تغيير في بني دولة الرفاه أو مخصصاتها الاجتماعية ، مهما كانت الضغوط الاقتصادية الدافعة للتكيف واقعية وضرورية وتعتبر مثل هذه الصرامة عقبة تعترض تعديل الاقتصاد الكبير تعديلا فعالا تبعا لضغوط الاقتصادي العالمي وبذلك فإن دول الرفاه تتسم بتراكيب مؤسسات متباينة فبعضها (مثل نموذج أوربا القارية) يؤثر تأثيرا جادا علي مستوي البطالة والقدرة علي ضبط الأنفاق العام ومخصصات الرفاه ، أكثر من بقية الدول .

ولربما يقال إن الدنمارك وهولندا قد يكونان مثالين علي التكيف الناجح والحفاظ علي دولة الرفاه ولكنهما مثالان استثنائيان ، وبالتالي مضللان لا يصلحان أساسا للتعميم بشأن القدرة علي استيعاب ضغوط المنافسة العالمية ، وقد يقال أيضا إن هذين البلدين صغيران ويتميزان بدرجة عالية من التضامن الاجتماعي ، وإنهما من حجم يسمح بنوع معين من السياسات ونوع معين من روح الاهتمام بالمصلحة العامة، ويقال إن الوضع مختلف تماما في الدول الأوربية الكبيرة ، التي تنطوي علي جماعات مصالح وعلي منابع كامنة للنزاع، أكثر تنوعا فحتي الدول التي تتوافرلديها -مثل ألمانيا - تقاليد راسخة في صنع القرار علي أساس التعاون بين الصناعة والعمل المنظم والدولة ، واجهت صعوبة جمة في معالجة قضايا مرونة السوق ، وإصلاح دولة الرفاه ، والبطالة وهكذا اقترحت النقابات والحكومة وأرباب العمل في ألمانيا بصورة مجتمعية ، صيغا مختلفة جذريا لـ (التحالف في سبيل الوظائف) خلال فترة وركزت النقابات علي تقليص البطالة ، أما الدولة وأرباب العمل فعملا علي تقليص الرفاه.

والخلاصة إن دولة الرفاه الممولة من الضرائب ، وخاصة الضرائب علي الاستهلاك مثل ضريبة القيمة المضافة (V A T)، أكفأ في الاحتواء من نظم الرفاه التي تستمد جزءاً أساسياً من تمويلها من الشركات والرواتب، وتعطي للعمال مخصصات حسب نوع العمل وأن علي الدولة أن تقضي بأن يتولي كل القادرين علي الدفع أمور التأمين الصحي وكل أنواع الحماية من المخاطر الاجتماعية ، وأن تدعم

أقساط تأمين الفقراء العاجزين عن سداد التأمين ولكي تنجو دولة الرفاه إذن من العولمة فأنها بحاجة إلي إصلاح وسياسات وإجراءات ترتبط بشكل كبير بالتمويل ودور الدولة وأساليب مواجهة المخاطر الاقتصادية في ظل نظام السوق والاقتصاد الكبير .

سادسا : استخلاصات ختامية :

يمكن أن نستخلص من الطرح والمناقشات السابقة :

(١) المتغيرات الفاعلة في السلام الاجتماعي :

أن العولمة أدت إلي إهتزاز دور الدولة المسؤلة والفاعلة في الرعاية الانسانية، بل أدت إلي تناقضات وسقوط دولة الرفاه الاجتماعي،وأن أي دولة لا يمكنها الوفاء بكل حاجات مواطنيها قلقا علي السوق الاقتصادي، وإهتزاز تمويل الرعاية الاجتماعية وخدماتها، بل إمتد هذا الاهتزاز بشكل أو بآخر في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، مما يدعم ويعزز إسهامات ومشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في صنع هذه السياسات.

ويرتبط السلام الاجتماعي في أي مجتمع بالسلام العالمي ويتأثر به، ويدعمه الاستقرار الاقتصادي ، ولا يمكن أن يتحقق إلا من خلال سياسات رعاية اجتماعية تحقق العدالة والسلام الاجتماعي وحماية الحقوق الإنسانية وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي لتحقيق أقصي درجات التوافق والتكيف والمواطنة لدي الأفراد في المجتمع .

أن السلام الاجتماعي يتأثر بأي تغيرات قد تطرأ علي السلام الاقتصادي ، كما أن الامتزاج والتغيرات والاهتزاز الثقافي يؤثر بدوره علي السلام الاجتماعي، ودرجة التوازن المطلوب بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

يمكن لمنظمات المجتمع الدولي أن تلعب دورا فاعلا في تحقيق السلام الاجتماعي من خلال أغراضها وأهدافها والقوانين والتشريعات والمعاهدات

الدولية،والسياسة الاجتماعية الدولية، شريطة أن تكون بعيدة عن الضغوط والتأثيرات الدولية.

أن الخدمة الاجتماعية الدولية في حاجة لصحوة وتنشيط يتوازن ويتوافق مع صحوة منظمات المجتمع المدني العالمي والتي تساهم في بناء وتفعيل وتنشيط هذه المنظمات وتعمل علي تحقيق أغراضها وأهدافها من خلال برامج وإستراتيجيات الخدمة الاجتماعية الدولية.

(٢) أهدف سياسات الرعاية الاجتماعية الدولية في ظل العولمة :

يجب أن تركز أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية في ظل العولمة لمواجهة تحدياتها وآثارها في الدول النامية علي :-

- التحول الواضح والصريح من مفهوم الدولة الراعية إلي الفاعلة أو المواجهة من خلال قوة الدولة وتدعيم سلطتها وتشريعاتها وتفعيل دورها الرقابي والتوجيهي فضلا عن دورها التشجيعي .
- تعزيز الثقافة المدنية لدي المواطنين ، وتفعيل قوة ودور مؤسسات المجتمع المدني ، ودور الرأسمالية الوطنية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وتوجيهها ، وتحديد وتفعيل دورها في شبكة الأمان الاجتماعي لدي المواطنين في المجتمع .
- تعزيز قوة ودور الدولة في توفير الحماية والسلام الاجتماعي من خلال حماية وتوجيه شبكة الأمان الاجتماعي في المجتمع ، من خلال تجانس وانسجام وتوافق المنظمات ككل وعناصر الشبكة كأمر أساسي وضروري .
- التبدل في الرؤية من الرؤية القريبة إلي الرؤية بعيدة المدي في سياسات رعاية وبناء الإنسان والتخطيط التشاركي لتنفيذ هدف السياسات ، وتبدل مستويات هذه الرؤية من المحلية إلي الوطنية القومية وقد تمتد إلي تكتل إقليمي محدد مستقبلا .

- تقوية وتمكين الفئات الضعيفة في المجتمع كالفقراء من المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم ومسيرة المجتمع من خلال تعدد الخيارات والفرص المتاحة .

- تحقيق السلام الاجتماعي في المجتمع من خلال المساواة والعدالة الاجتماعية والبعد عن التميز والتحيز ومواجهة التهديدات والتركيز علي الجدارة والاستحقاق .

- تبني مفهوم التعميق الاجتماعي في بناء وتنمية الإنسان في المجتمع وتعزيز المواطنة ، وحماية حقوقه الإنسانية .

- تركيز اهتمام سياسات الرعاية الاجتماعية بالفئات المعرضة للخطر وهي تلك التي تأثرت بالعولمة وما صاحبها من مشكلات كالبطالة والتهميش ، ومشكلات محدودي الدخل .

- تدعيم الأسس الاجتماعية للمجتمعات العادلة والمستدامة وصيانة رأس المال الاجتماعي وحمايته من غياب أو اهتزاز الأمن الاقتصادي أو أية تهديدات تؤثر في مسيرته نحو الأمن والسلام الاجتماعي .

- إعادة تجديد المؤسسات الإنسانية وابتكار سبل إبداعية جديدة لتقوية وتفعيل واستقلالية هذه المؤسسات ودورها في صيانة رأس المال الاجتماعي وتفعيل شبكة الأمان الاجتماعي والعمل كصديقة للفئات الضعيفة ومحدودة الدخل.

- التفسير والتحليل العالمي للمواقف والمشكلات والحاجات الانسانية التي تركز عليها سياسات الرعاية الاجتماعية،وإعتبار الحقوق الانسانية محورا أساسيا للتحليل والتفسير.

المراجـــع:

انظر هذا الفصل بالتفصيل في :

طلعت السروجي، العولمة والسلام الاجتماعي رؤية تحليلية في إطار سياسات الرعاية الاجتماعية، مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠١ .

١- المراجع العربية :

(١) أحمد عبد الرحمن أحمد ، العولمة ، المفهوم ، المظاهر والمسببات ، مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الكويت ، المجلد ٢٦ ، العدد(١) ١٩٩٨ .

(٢) إسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة ، الإطار العام لأي نظام عالمي جديد ، ندوة النظام الاقتصادي العالمي للتنمية العربية ، بنغازي ، ١٩٩٦ .

(٣) السيد ياسين ، في مفهوم العولمة ، المستقبل العربي ، مجلة دراسات الوحدة العربية ، السنة العشرون ، العدد ٢٢٨ ،فبراير ١٩٩٨ .

(٤) -------- ، الكونية والأصولية وما بعد الحداثة ، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، ,١٩٩٥

(٥) برنامج الأمم المتحدة الإنماني ، تقرير التنمية البشرية ، لعام ١٩٩٩ .

(٦) بول هيرست ، جراهام طومسون ، ما العولمة ، الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم ، ترجمة فالح عبد الجبار ، عالم المعرفة ، الكويت ، العدد ٢٧٣ ،سبتمبر٢٠٠١ .

(٧) جلال أمين ، العولمة والدولة ، المستقبل العربي ، مجلة دراسات الوحدة العربية ، السنة العشرون ، العدد٢٢٨ ،١٩٩٨ .

(٨) ---------- ،العولمة والدولة ، المستقبل العربي ، دراسات الوحدة العربية ،١٩٩٨ .

(٩) طلعت السروجي التنمية الاجتماعية من الحداثة إلي العولمة ،الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،٢٠٠٩ .

(١٠) طه حسين ، مستقبل الثقافة في مصر ، ج١ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٩٣ .

(١١) عبد الفتاح الجبابي، العرب ومنظمات التجارة العالمية ، ندوة النظام الاقتصادي العالمي والتنمية العربية ، بنغازي ، ١٩٩٦ .

(١٢) محمد عابدي الجابري ، العولمة والهوية الثقافية عشر اطروحات ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة العشرون،١٩٩٨ .

(١٣) محمد عيسي ، العولمة والتكنولوجيا ، دراسة حالة الصناعة الدوائية ، الأهرام الاقتصادي ، ٢٠٠٢ .

(١٤) منير البعليكي ، المورد قاموس إنجليزي – عربي ، دار العلم للملايين ، ١٩٩٥ .

٢- المراجع الأجنبية

(15) Brueggemann . William g . the practice of Marco social work . N.Y.Brooks / Cole, 2001

(16) Gooby peter taylor Social change, social welfare and social science , N.Y, Harvester, 1991.

(17) Goonwardena, K.N.S. globalization . postmodernism and fascism and : reflections on Ideology urbon space and the culture politics of global capital from colombo and losangeles , P.H.D. , cornell unive , M,S,A . 1998 .

(18) kennett ,patricia , comparative social policy , theary and research, Bucking ham oper university press . press , 2001

(19) Martin Davics. the Black wall ency clopedia of social work. N.A.S,W.. 2000

(20) Mearesm pula Allen and Garvin , charles, the Handbook of social work Direct practise , sage pubication, Inc thousand, London, 2001

(21) Mejia, Gomez, et. Al , Maraging Human Resources , prentices. Hall New jersey , 2001

(22) Meyer Birgit and Gerschiere peter, Globalizaion and Identity: Dialesties of flow and closure, N.Y.Black well publishers Inc .1999

(23) Oloony, John , privatization and service Integration : organizational models for servies Delivery , social service review , 67 ,4 Dec , 1993

(24) soest , Dorothy , pece and social justice , Encyclopedia of social work N.A.S.W 1998


(25) szuce , stefan , Democratization and the Reorganization of the welfare state , annals of the american Acadeny of political and social , July , 1995.

(26) weeks , m, social welfare policey formulation at marco and marco levels in a fast changing south african , maatskaplike work , social work . 30, 3, Aug 1994.

(١٤)

الفصل الرابع عشر

قضايا في الخدمة الاجتماعية الدولية



الفصل الرابع عشر
قضايا في الخدمة الاجتماعية الدولية
أولا: الخدمة الاجتماعية بين الدولية والعالمية:

إن الخدمة الاجتماعية إذا أرادت أن تمارس دورها بفاعلية فانه من الضرورى أن تنطلق من منظور عالمى رحب دون التقيد بمنظور محدود ضيق حيث توجد الخدمة الاجتماعية وتتعامل مع إنسان يعيش فى قرية عالمية وله حقوقه الانسانية التى أقرتها المواثيق والمعاهدات الدولية ،والقرية العالمية تعج بالأحداث الدولية النماذج والمفاهيم والدلائل والشواهد المتنوعة عن طبيعة حياة البشر ،والنظر لعلاقة الانسان وسلوكه فى البيئة باعتبار البيئة عالمية، والاعتماد المتناهى على تحقيق التنمية والعدالة والدعم الاجتماعى على الصعيد العالمى.

ويمكن تحديد ماهية الدولية Internationalism فى ممارسة الخدمة الاجتماعية من خلال الأساس القيمى للخدمة الاجتماعية، ونطاق الأنشطة والممارسات المهنية وتفعيلها بحيث تشمل توجها عالميا.

والعالمية Internationalization تتميز بمدلول أشمل أكثر من الدولية وهى عملية تكامل عالمى حيث تتأثر الثقافات والشعوب والمجتمعات والسياسات بالمؤثرات الدولية التى يلمس الناس عائدات تأثيرها فى حياتهم اليومية.

والعالمية هى الآلية التى يتم من خلالها زيادة الوعى والادراك للعلاقات العالمية وتأثيراتها على الممارسة المهنية، وعندما يتم إستيعاب طبيعة هذه العلاقة يجب على الخدمة الاجتماعية تعزيز القيم والأهداف التى يمكن وصفها بأنها عالمية ومنها:

- إعفاء الدول النامية من بعض الديون المستحقة للدول الصناعية الكبرى.
- تعزيز أواصر السلام العالمى.
- الاهتمام بالبيئة العالمية.
- العمل الجاد للحد من الفقر فى كل أرجاء العالم.

-تحقيق التوزيع العادل للموارد الطبيعية بين الدول المتقدمة والنامية.

-نشر حقوق الانسان عالميا.

-التنمية وإعانة ودعم الشعوب.

وتصف الخدمة الاجتماعية الدولية الممارسات والأنشطة التى تتجاوز الحدود القومية ويمارسها الأخصائيون الاجتماعيون الدوليون من خلال دعمهم لهذه القيم والأهداف.

وكذلك طبيعة الخدمة الاجتماعية الدولية عندما نصفها ونحاول تحديدها فاننا يجب أن تشمل ثلاثة ميادين هى:السياسة الاجتماعية المقارنة،وفهم الثقافةالمتبادلة،والمشكلات الاجتماعية العالمية، للاستفادة من خبرات وتجارب الآخرين(١).

إن الأخصائيين الاجتماعيين يتفقون على مجموعة عامة من القيم العالمية ويحترمون التنوع الثقافى ويعرفون الحقوق العالمية.

ولا يعرف الكثيرون أن الخدمة الاجتماعية تاريخيا كانت مسؤلة عن تشكيل مجموعة من مبادئ القيم العالمية والتى تم تشكيلها منذ العشرينات من القرن الماضى، بهدف تكوين قاعدة عامة للأشكال المتنوعة من الممارسة المهنية، وأسسوا مجموعة من التعاليم الأخلاقية، وكما هو معروف من تضمين أفكار مثل الفردية، التقبل، عدم التفرقة،الثقة،حق تقرير المصير....الخ وهذه القيم والأخلاقيات يلتزم بها جميع الممارسين المهنيين فى كل الدول، ويوجد درجة عالية من التوافق والانسجام بين هذه القيم وثقافات الدول التى لديها أنظمة قيم مختلفة عن الثقافة الغربية، ولم تشتق من المثالية الغربية أو الأمريكية مثل تكافؤ الفرص والحرية والمسؤلية الشخصية -التى نشأت فيهاكما ينتقدها البعض- أنها تتوافق وتنسجم وتشتق من الأديان السماوية وتتطابق قيم وتعاليم الدين الاسلامى مع هذه القيم والأفكار.(٢)

ومن ثم فان قيم الخدمة الاجتماعية لديها قدرة تطبيقية عالمية، ولم تكن أبدا إستيرادا غير مناسب لحقائق الثقافة فى الدول الأخرى،كما ساد هذا التوجه فى

السبعينات والثمانينات من القرن الماضى،ويشير إلى ذلك وبصورة قاطعة إستمرارية بل ونمو الخدمة الاجتماعية فى هذه الدول وإنتشارها فى دول أخرى.

والخدمة الاجتماعية بطبيعتها تحترم الثقافات والبيئات الثقافية وحاجاتها والتى تتباين من مجتمع لآخر،ولذلك فقد تتبدل أولويات إهتمام الخدمة الاجتماعية وارتباطها بحاجات البيئات الثقافية المختلفة وقد يكون ذلك من صعوبات الممارسة الدولية للخدمة الاجتماعية فى تباين البيئات الثقافية والحاجات والاهتمامات المجتمعية.

وبذلك فان العالمية أكثر شمولا وإتساعا وتعتمد على عالمية القيم والأهداف بينما الخدمة الاجتماعية الدولية ترتبط بنفس القيم والأهداف وتعتمد ممارساتها على نقل الخبرات والنماذج والتبادل الثقافى وتتعدى حدود الدولة القومية.

فهل بالفعل المزيد من البحوث والدراسات والاختبارات الامبيريقية للاستراتيجيات والنماذج والدراسات المقارنه تحديدا تقود الخدمة الاجتماعية إلى العالمية؟ الاجابه بنعم مع إضافة العولمة وتداعياتها باعتبارها عملية زيادة سريعة للتفاعل البشرى فى نظام عالمى واحد يتخطى الحدود الزمانية والمكانية والسياسية، وظهورالحركات الاجتماعية العالميةالجديدة،وتفعيل منظمات المجتمع المدنى العالمى، والنضج المهنى،والزيادة فى الخدمات،واستخدام التكنولوجيا فى وسائل الاتصال بالعملاء مثل تواصل الأخصائيين مع عملائهم عن طريق الشبكة الدولية وتقديم بعض الخدمات كالخدمات الاستشارية، مما يوفر الكثير من المساعدات لغير القادرين على ترك منازلهم، وأصحاب الأمراض المزمنه والمقيمون فى أماكن نائيه،وتتيح كذلك التعليم المستمر للممارس المهنى ،غير أنه من عيوب هذه الوسيلة غياب الثقة التى يجب توافرها ،وتؤثر على عملية المساعدة.

إن الأخصائيين الاجتماعيين اليوم أصبحوا أكثر إنشغالا بالقضايا والأحداث العالمية والتبادلات وحضور المؤتمرات الدولية، وتبادل المعارف والخبرات، وأسرع وأيسر إتصالا بقرنائهم فى أى دولة أكثر من الماضى، بالاضافة إلى توحد الأساس

القيمى للخدمة الاجتماعية ومبادئها المهنيه، مما يعزز إنطلاق الخدمة الاجتماعية إلى العالمية لا محالة.

ثانيا: منهج متكامل لممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية مع الصراع وقضايا السلام:

(١) الحروب والصراعات ومسبباتها:

يزخر التاريخ الانسانى بالكثير من الحروب والصراعات، وغالبا ما تنشأ بين المقاتلين أوالجماعات المسلحة وبعضهم البعض، ومن ضحاياها الكثير من المدنيين، والعديد من الخسائر والأضرار فى الممتلكات والموارد البيئية.

وقد تنشب الحروب لأسباب وخلافات معروفة بين الدول وأصبحت الحرب ظاهرة وتعد قديمة قدم الانسانية ذاتها، ويوجد دائما دولة معتدية وأخرى معتدى عليها،وتطورت كذلك الأسلحة المستخدمة فى الحروب مما يزيد من الآثار والدمار، وإتخذت الحروب أشكالا أخرى مغايرة فى شكل صراعات مدنية داخلية تقوض بنيات الدول من الداخل.

ودفعت مثل هذه الصراعات الكثير من الدول للتفكير فى أفضل الحلول وأنسبها للتوصل لحالة من السلم أو السلام على المستويات الاقليمية أو الدولية، والتدخل لمنع الحرب قبل نشوبها.

وقد يكون أسباب الحروب ومبرراتها الخلاف على الثروة والموارد،وإعادة توزيع الدخل أو الفوز بالفرص الاقتصادية والاجتماعية،وقد تتسبب بعض العوامل الداخلية بالدولة لنشوب صراع مسلح أو قلاقل مدنية لغياب العدالة الاجتماعية وخاصة فى توزيع الدخول والثروات وغياب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعوامل التمييز والقهر على أسس دينية أو عقائدية أوغيرها من أشكال اللامساواه بالمجتمع.(٣)

وتوجد مبررات كثيرة للحروب والصراعات ليست قاصرة فقط على الدول النامية بل توجد شواهد للحروب والصراعات فى الدول المتقدمة والتى قد تأخذ أشكالا

مغايرة تتسم بطول فترة الحرب والصراع.

وللصراع مسببات كثيرة معقدة ومتشابكة، يرجع بعضها لدور الدول الاستعمارية سابقافى تزكية أسبابه وزرع عوامل التفرقه فى المكان الواحد بين جماعاته وفئاته،والاختلافات الثقافية والاثنية والعقائدية، كما حدث فى بلدان الكتلة الشرقية فى تسعينات القرن الماضى وزرع بذور الفتنه والصراع فى يوغسلافيا.

(٢)سمات الصراع وتأثيرته:

تتفاوت وتتباين مسببات الصراع غير أن الصراع الحديث يتسم بما يلى:

التركيز عل المدنيين واستهدافهم، وهم الفئة الأكثر تضررا وخسارة من وجود الصراع- إستغلال الصراع عن القوى المسببه له فى تحقيق مكاسب ذاتية-التركيز على التدمير والخراب للبنيه التحتية ومصادر الطاقة والغذاء-تهجير وترحيل الكثير من الناس-التركيز على أدوات مثل التعذيب والاغتصاب وتشريد وقتل الضحايا المدنيين-التوسع فى زرع مساحات واسعة بالألغام والقنابل- تجاوز الطرق التقليدية لاعلان الحرب والهدنه، حيث تبدأ دون إعلان الطرف الآخر.

إن تأثيرات الصراعات غير محسوبه ومرعبه مخيفه إلى حد كبير، وما أحدثته الحروب الحديثة بالسكان خير شاهد على ذلك، وأبسط التقديرات تشير إلى أنه فى الحرب العالمية الثانية كان هناك قرابة ٢٢ مليون قتيل منهم٨٤٪ من المدنيين، كما أن الحروب لها آثار سلبية كبيرة من العجزه والمقعدين والقتلى والمشردين والأيتام والأرامل، وتخريب البنيه التحتيه سواء الماديةأو الاقتصادية أو الاجتماعية.[٤]

(٣)دور منظمة الأمم المتحدة والمجتمع المدنى العالمى:

الهدف من وجود الأمم المتحدة منع الحروب والصراعات وبالرغم من أسباب نشأة المنظمة الدولية إلا أن دورها كان محدودا للغاية بسبب الصراع بين القوى العظمى فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية وإنقسام العالم لمعسكرين والحرب الباردة بينهما، وترتب على ذلك ظهور حروب وصراعات محدودة النطاق على المستوى الاقليمى والمحلى، ومع إنهيار الكتلة الشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتى إلى

دويلات وجمهوريات، أعيد ترتيب أوضاع العالم، وأن العالم مقبل على شكل جديد تسيطر عليه قوة واحدة مما دعا الجميع للتكاتف والوقوف وراء منظمة الأمم المتحدة لتفعيل دورها للحفاظ على الدعم والسلم الدوليين.

وشهد العالم خلال العقدين الماضيين نموا غير مسبوق للمنظمات غير الحكومية على الأصعدة المحلية والاقليمية والدولية، وكان لها دورها وتأثيراتها على حالة السلم الدولى ومواجهة الأزمات التى قد تؤدى لصراعات، وهذه المنظمات تستمد صلاحيتها وقوتها من المجتمع الدولى، وقامت الأمم المتحدة بتشجيعها وتمويلها.

(٤)ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية:

إن أدوار المنظمات السابقة لا يمكن أن تؤتى ثمارسها إلا بالاستعانه بالممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية الدولية، حيث يعمل الأخصائيون الاجتماعيون فى هذه المنظمات.

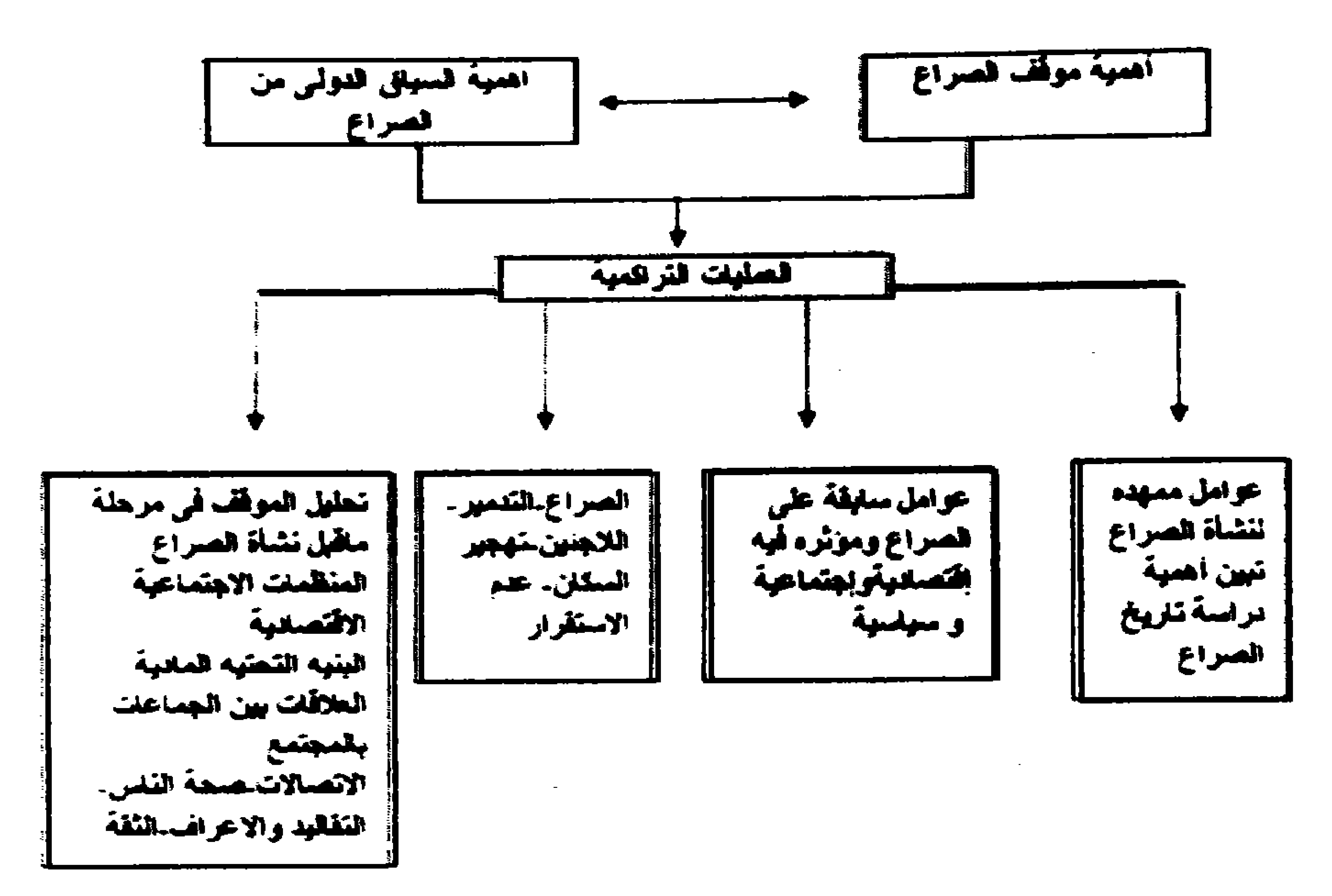
وتظهر ممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية أكثر وضوحا فى آثار الحروب والصراعات، وتوجد العديد من البحوث والدراسات بشأن الدور الذى تلعبه ولاتزال المنظمات غير الحكومية التى يعمل بها الأخصائيون الاجتماعيون.

إن التعامل مع فترة ما بعد الصراع، لاحتواء آثارها وتبعاتها والتعامل مع الصراع يبدأ منذ لحظة حدوثه،وفشل كل المحاولات الانسانية الجادة فى إحتوائه، ومنذ هذا الوقت يجب ترتيب إجراءات واستراتيجيات التعامل معه، ولذلك فللمنظمات المهنية وغير الحوكومية دور كبير فى التعامل مع القضايا التى تشكل صراعات حادة ومؤثرة فى حياة الناس.

ويجب التعامل مع الصراع وفق أسس ومبادئ حقوق الانسان،للتخفيف من الصراع، باعتبار الصراع عدوانا على حقوق إنسانية أصيله،أهمها الحق فى الحياه، المعيشة الكريمة، الكرامه الانسانية.

ومن هنا فان التعامل المهنى للخدمة الاجتماعية الدولية مع مواقف الصراع يركز على تحليل موقف الصراع ويوضح الشكل التالى كيفية تحليل موقف الصراع

على المستوى الدولى: (٥)



شكل يوضح كيفة التعامل المهنى فى تحليل موقف صراع دولى

وفى ضوء الشكل السابق يمكن صياغة إطار عمل أو أجندة عمل كنموذج يهتدى به الأخصائيون الاجتماعيون عند التعامل مع مواقف الصراعات على النحو التالى:

-ضرورة توفير المأوى أو المسكن للمدنيين- توفير الغذاء كحاجة ضرورية- توفير الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية الأخرى- وضع الترتيبات والتدابير اللازمة لحماية النساء والأطفال والمعاقين وكبار السن- الاحساس بمشكلات الناس والتعامل معهم بوازع ونزعة إنسانية-إعادة بناء وتشييد ما تهدم من بنية تحتيه أو علاقات إجتماعية- الحرص على تعميق أواصر العلاقات الانسانية الاجتماعية بين الجماعات المتناحرة بالمجتمع الواحد أملا فى دفعهم للتخلى عن الصراع واللجوء للحوار- العمل على إقرار النظام والقانون- البحث عن أسس وجذور غياب العدالة الاجتماعية فى توزيع الثروات والدخول والحرص مبدئيا على ترسيخ أسس العدالة

الاجتماعية للفئات المضطهدة- تعميق فكرة الهوية القومية وترسيخ مبادئ حقوق الانسان كمنطلق للتعامل مع القضايا الحيوية فى المجتمع وكشرط رئيسى لاعادة بناء المجتمع والتخلى أو التعامل مع الصراع.

وهذه الأجندا أو النموذج يركز على تبعات وآثار الصراع أكثر من مسبباته، ومع ذلك لا يتجاهل تفسير وتحليل تراكماته فى المواقف والأحداث التى تتحول فى النهاية لصراع أو نزاع.

وللقيادات دور فاعل فى مستوى الصراع وهذا الدور قد يزكى الصراع أو يؤدى لانهائه،وتستفيد من هذا الصراع على أجندة العمل العام، وقد تحول الصراع وتضخمه بغرض تحقيق مصالح شخصية.

كما يجب على الأخصائيين الاجتماعيين أن يضعوا فى إعتبارهم المعاقيين جسديا أو عقليا، وعجزهم عن المشاركة فى إعادة بناء المجتمع،وحاجتهم للتأهيل ودمجهم والذى يعد عاملا أساسيا لنجاح أى خطة للتعامل مع الصراع فيما بعد.

العائدون والمضطهدون أو المبعدون عن أراضيهم وموطنهم الأصلى نتيجة لنشوء الصراع وقد يقع هؤلاء على الحدود أو فى أماكن غير موطنهم الأصلى، لذا فعودة هؤلاء ضرورة يحث عليها نموذج التعامل مع الصراع وإدارته.

وكذلك كبار السن فمع عدم كفاية الدخل وفقد الرعاية الأسرية يأتى الصراع بأعباء قاسية على مثل هؤلاء الذين يستحيل لهم الحياة فى بيئات الصراع، وحاجة هؤلاء للخدمات الصحية والمساعدات والدعم والسلامة من أهم أسس التعامل مع الصراع وإدارته.

والمساعدات الانسانية المختلفة فى مواقف الصراع لا تحتاج لجدال ومناقشة، وأوضحت بعض الدراسات أن ٨٠٪ من مواقف الصراعات تحتاج لمساعدات إنسانية، وتدخل للمساعدة، بالرغم من وجود جدل حول المساعدات الانسانية غير أنها ضرورية وهامة لمواجهة آثار الصراعات وتتطلب تدخلا ببرامج المساعدات الانسانية.باعتبار مفهوم المساعدة أو الدعم الانسانى أبعد وأكبر من مفهوم حقوق

الانسان الذى يأخذ شكل المطالبات القانونية أو الشرعية.

إن الصراع لايمكن إحتوائه وتبعاته دون تضافر الجهود والتى لايمكن أن تكون دون توجه سياسى وإجتماعى وإقتصادى فى صورة سياسات وإستراتيجيات بجانب أدوار المنظمات التطوعية وغير الحكومية.

وحاول الاتحاد الأوربى إحتواء تبعات أزمة البوسنه والهرسك عام ١٩٩٧ وقد تضمنت خطة التدخل فى الصراع الاجراءات التالية:

-إعادة تأهيل المناطق المدمرة- إعادة تشييد البنيه التحتيه الاقتصادية والاجتماعية- صياغة خطط قابلة للتنفيذ لاعادة تنمية المناطق المحلية المتضررة من الحرب والصراع الداخلى- إعادة تنمية المؤسسات المجتمعية- التعامل مع تبعات وآثار الأزمة والصراع- وضع تدابير لعودة المشردين والمستبعدين من ديارهم وإعادة توطينهم مرة أخرى.

والخدمة الاجتماعية الدوليه لها دورها إذن قبل وأثناء وما بعد الحرب والصراع، وتحليل موقف الصراع، وتنطلق دائما من الحقوق الانسانية، وتركز على إعادة البناء والممارسة مع اللاجئين والمشردين والمستبعدين وإعادة توطينهم،وبالاضافة لاعادة البناء والتعمير،والمساعدات الانسانية الصحية والتعليمية وغيرها من أنواع المساعدات، إنها تعمل على إحتواء الصراع وتحليله ومواجهة مسبباته وآثاره.

ثالثا: نموذج نظم التنمية الاجتماعية لممارسة الخدمة الاجتماعية الدولية:

تهتم الخدمة الاجتماعية الدولية بالتنمية خاصة فى الدول والشعوب الفقيرة ، وتتعدد نماذج التنمية الاجتماعية وتجاربها فى العديد من الدول، بهدف القضاء على الفقر وتحسين مستويات المعيشة لهذه الشعوب، والتركيز على الحقوق الاجتماعية للانسان،ودعم عدم التمييز وتحقيق المساواه والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية، بتمكين فئات المضطهدين والأقل إستفادة من عائدات التنمية،ونشر الوعى وثقافة

الحقوق الاجتماعية والديمقراطية، وتتبنى مسؤلية تخطيط وتنفيذ مثل هذه النماذج المنظمات الدولية المختلفة.

غير أن هذه النماذج المتباينه والمتفرقة بحاجة لتقويم حقيقى لادراك عائدها والوقوف على جدواها، فى تحقيق الأهداف، بالرغم من أنهاتمثل مبادرات للمنظمات الدولية للتغلب على المشكلات الاجتماعية الدولية كالفقر، والهجرة، والتمييز، والعنف ضد المرأة،وأطفال الشوارع وغيرها من المشكلات الاجتماعية الدولية التى تحتاج لتكامل وتضافر الجهود الدولية لاحتوائها والتخفيف من آثارها فى القرية العالمية، وتحقيق تغيير إجتماعى مخطط للوصول للرفاه الانسانى.

وتشغل التنمية الاجتماعية محور إهتمام سياسات الأمم المتحدة، وبالرغم من إعلان كوبنهاجن الذى وقع عليه ١٨٠ دولة- فى مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية عام١٩٩٥-لأولويات التنمية فى تعزيز الأمن الغذائى المحلى، وتحقيق الاكتفاء الذاتى، وإيجاد فرص عمل، والوصول العادل للثروة، ويلاحظ أن التركيز على السياسات الاجتماعية،والتخطيط والادارة.

واليوم تقدم التنمية الاجتماعية منظورا جديدا للخدمة الاجتماعية كآلية ديناميكية لتحقيق التنمية فى الوقت الحاضر.

ويتضمن نموذج التنمية الاجتماعية أربعة مستويات من النظم والأنساق يركز عليها النموذج وهى: (٦)

١-الاستثمار البشرى.Human Investment

٢ -الاستثمار الاجتماعى.Social Investment

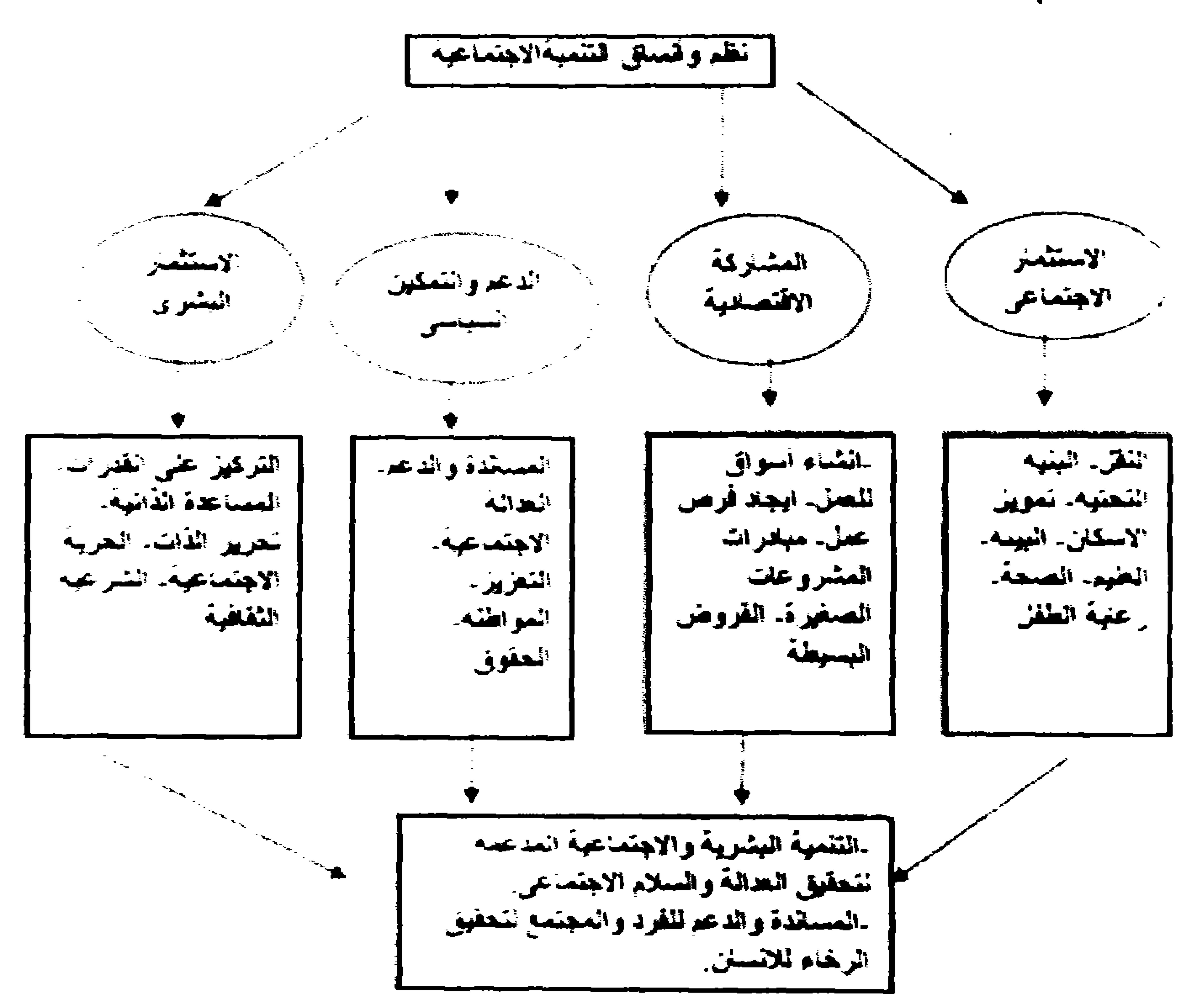
٣ -المشاركة الاقتصادية. Economic Participation

٤ -الدعم والتمكين السياسى. Political Empowerment

ويتضمن كل نظام ونسق عدد من الاستراتيجيات التنموية التى تساند هذا النظام أو النسق، وتفعل الخدمة الاجتماعية الدولية بشكل أو بآخر.

ويوضح الشكل التالى النظم والأنساق والاستراتيجيات التنموية المرتبطة بكل نظام والتى تحدد مساهمات الخدمة الاجتماعية الدولية:

نظم وأنساق التنميةالاجتماعية:



شكل يوضح نموذج أنظمة وأنساق التنمية الاجتماعية فى السياق الدولى

ويمثل النموذج مدخلا جديدا للخدمة الاجتماعية تتعامل مع نظمه وأنساقه المتكامله،والتى تمثل قطاعا من قطاعات التنمية الاجتماعية، والذى يحدد بوضوح أهداف التنمية الاجتماعية والتى تتوافق مع الحقوق الانسانيه العالمية ، وتحدد فى إطاره إسراتيجيات الممارسة المهنية، وأدوارها التنموية فى المجتمع.

رابعا: الجندر أو النوع الاجتماعي: Gendered

يعنى الأدوار المحددة اجتماعيا لكل من الذكر والأنثى، وهذه الأدوار التى تكتسب بالتعليم وتتغير بمرور الزمن وتتباين تبايناً شاسعاً داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة إلى أخرى.

ويشير هذا المصطلح إلى الأدوار والمسئوليات التى يحددها المجتمع للمرآة والرجل، ويعنى الجندر الصورة التى ينظر بها المجتمع إلينا كنساء ورجال والأسلوب الذى يتوقعه فى تفكيرنا وتصرفاتنا، ويرجع ذلك إلى أسلوب تنظيم المجتمع وليس إلى الاختلافات البيولوجية الجنسية بين الرجل والمرآة.

(٢) الوعى بالنوع الاجتماعى:

ويعنى هذا المفهوم القدرة على تحديد المشكلات المرتبطة بالفرق بين الأدوار المحددة للجنسين، حتى وإن لم يكن ذلك واضحاً وجلياً فى كثير من الأحيان ويتطلب ذلك القدرة على معرفة أن للمرآة رؤى واهتمامات مختلفة بسبب اختلاف أوضاعها وأدوارها ومحاولة شرح وتحليل الأسباب وتقييم الاختلافات والتمايز.

(٣) أدوار النوع الاجتماعى:

ويعنى هذا المصطلح أن الأدوار التى يقوم بها كل من الجنسين هى أدوار تشكلها الظروف الاجتماعية، وليس الاختلاف البيولوجى، فعلى سبيل المثال إذا كانت تربية الأطفال وأعباء العمل المنزلى مرتبطة تقليدياً بالمرأة فإن ذلك ليس له علاقة بتكوينها البيولوجى كامرأة، إذ أن هذه الأدوار يمكن أن يقوم بها الرجل أيضاً ولذا فإن أدوار النوع الاجتماعى تختلف عن أدوار الجنس البيولوجى فالأولى من الممكن أن تكون متبادلة بين الجنسين، فى حين أن الثانية تتسم بالثبات.

وغالباً ما يميز بين الأنشطة الإنتاجية أو الاقتصادية والأنشطة الإيجابية وأنشطة الحفاظ على الموارد البشرية وهى الأنشطة التى يتم القيام بها من أجل التكاثر ورعاية الأسرة والمجتمع، بما فى ذلك جمع الوقود والمياة وإعداد الطعام، ورعاية الأطفال، والتعليم والرعاية الصحية وصيانة المنزل، وهذه الأنشطة التى غالباً ما ينظر

إليها على أنها ليست اقتصادية لا يدفع عنها أى تعويض مالى وغالباً ما تستبعد من حسابات الدخل القومى ومن الإحصاءات الوطنية.

وأن التنمية الاجتماعية تعتمد على العلاقات الإنسانية التطوعية، والتى تتخذ شكل روابط وصلات اجتماعية شديدة التعقد والتداخل، وعلى مر التاريخ كانت هذه العلاقات تتركز حول المرأة فى المجتمع، على اعتبار أن المرأة على عاتقها ممارسة الكثير من الأدوار الاجتماعية وغالبيتها كانت تتصل بالدعم والرعاية الاجتماعية، ويمكن أن نلحظ أن وضعية أو أدوار المرأة بالمجتمع الأمريكى سواء حديثة أو قديمة لا تختلف كثيراً عما هو قائم على مستوى المجتمعات البشرية بصفة عامة(٧).

خامسا:الحركات الاجتماعية العالمية الجديدة:

إن الحركات الاجتماعية العالمية الجديدة نوع مختلف تماما عن الحركات المبكرة للتحرير ومقاومة الاستعمار وإستعادة الأرض،وهى لاتهدف لقهر الحكومات ولكنها تظهر التمزق والتفتت فى الثقافات السياسية الاستبدادية.(٨)

إن حوالى ٨٠٪ من سكان العالم فقراء لايحاربون ومنزوعى السلاح،والرؤية التنموية لا تركز على مشاركتهم فى الأهداف، ولكن أساليب مواجهة الفقر.

وكانت الحركات الاجتماعية فى فترة الحداثة كبيرة وتهتم بقضية واحدة وعالية التنظيم، بينما الحركات الاجتماعية بعد الحداثة غالبا ما تكون صغيرة ومفتوحة ولها مصادر معلومات محلية،وتستجيب للمشكلات بسرعة وتمتلك قنوات عميقة ومعقدة ومختفيه لفترات طويلة من الوقت، وتحاول تشكيل هويات جديدة،وأشكال مؤسسية جديدة، وإبتكار سياسات وطرق جديدة،وتشكيل المستقبل مع الأصدقاء وجيران الحى، وهذه الشبكات المختفيه تتكون من مجموعات صغيرة ومنفصله فى دائرة التبادل.

وتركز على المساعدة الذاتية وتفويض السلطة والأشكال الجديدة للوعى فى الحركات الاجتماعية الجديدة ضرورية لبناء المجتمع،وتدعم حقوق الناس وتنمى ثقافاتهم الخاصة.

وتنشأ الحركات الاجتماعية بعد الحداثة فى إطار مجتمع جغرافى محدد وليس بالضرورة ضد شركات أو مصانع، أو أصحاب الثروات.

وتنبذ الحركات الاجتماعية الجديدة الأيديولوجيات السائدة فى المجتمع الدولى، ويشاركوا فى مشروع تاريخ جديد وطبقاً لهويتهم الخاصه وقيمهم مثل قيم إحترام البيئة، ورفض التقدم التقنى كسلعة إجتماعية غير مؤهلة، وترفض السلبية الفردية متنافرة الأجزاء.

إن الحركات الاجتماعية الجديدة تنمى مفاهيم جديدة واشكال مترابطة كعوامل إجتماعية لمحاولة أساليب وطرق جديدة فى التفكير، ودوافع حديثة للتنوير، والتفكير الاجتماعى المختلف عن الأفكار المبرمجة والتفكير الوظيفى لعمليات الأنظمة، بايجاد أنواع جديدة من المعرفة، وكأنها حركات إدراكية تبحث عن مداخل جديدة للفهم والمعرفة والتفكير الاجتماعى، والفهم الجديد للعالم، وتشكيل بناء جديد للواقعية الاجتماعية،والتعليم الاجتماعى الذى يبدأ بالخبرة الايجابية المتنامية، والحاجة لتغيير البيئة،والشعور بالمشكلات الشخصية اليومية وترجمته بشعور عدم العدالة.[٩]

سوف تبشر الحركات.الاجتماعية الجديدة بطرق جديدة للتفكير الاجتماعى وأشكال أيديولوجية جديدة وهويات إجتماعية جديدة وأشكال جديدة من الوعى الاجتماعى، وسيكون لدى الأخصائيين الاجتماعيين الفرصة لقيادة هذه التغييرات والتعامل والممارسة الفاعله معها.

ويعزز الحركات الاجتماعية العالمية الجديدة التغيرات التقنيه الهائلة والمذهلة فى الميديا ووسائل الاتصالات الحديثة التى تعد من الأساليب الدافعة لتنشيط هذه الحركات، والخدمة الاجتماعية إذاً يجب أن تنمى ممارساتها على المستوى الأكبر وتندمج فى هذه التغيرات وقيادتها لصالح الانسانية،وبشكل إيجابى، ولا تتعامل فقط مع نواتجها وعائداتها وهوصورة سلبية،وفى الحالتين يجب الاهتمام بتطوير الممارسة المهنية.

سادسا: حقوق الانسان وتطور ممارسات الخدمة الاجتماعية:

إن المبادئ الأخلاقية الكامنة وراء حقوق الانسان هى المبادئ الأخلاقية للخدمة الاجتماعية ذاتها، وتقاس المبادئ الأخلاقية وتقيم بالرموز الأخلاقية، ولا يمكن فصل المبادئ عن الأخلاق بالرغم من دعوة البعض لذلك، وأن نهاية عصر الأخلاق لا يدل على نهاية المبادئ الأخلاقية.

ولذا يجب على الأخصائيين الاجتماعيين ألا يمارسوا طبقا لوجهات نظرهم الشخصية للصواب والخطأ ولكن بمنظومة عامة للمبادئ الأخلاقية، ويمتد ذلك ليشمل العملاء كذلك سواء الأفراد أوالأسرأو والجماعات أوالمجتمعات، ويتطلب ذلك مبادئ أخلاقية مشتركة للأخصائى الاجتماعى وعملائه الذين يتفاعل معهم، حيث تتفاعل المبادئ الأخلاقية سواء تم التعبير عنها من خلال رموز أخلاقية أو أى طريقة أخرى ولا يمكن أن تكون فقط قرارات قائمة.

ويساهم منظور حقوق الانسان فى بناء المبادئ الأخلاقية، ويزود الخدمة الاجتماعية بمساحة أخلاقية بديلة لاتخاذ قرارات الممارسة المهنية بدلا بالاستعانه برموز اخلاقية منهجية، إن منظور حقوق الانسان يهتم بفكرة الانسانية وطبيعتها المشتركة التى تتجاوز الثقافة والنوع والجنس والعمر وتوفير المناخ الملائم للناس لادراك إمكاناتهم البشرية الكاملة، ومن هذا المنظور فان المبادئ الأخلاقية للخدمةالاجتماعية مستندة على حقوق الانسان، والدلالة لاستخدام المبادئ الأخلاقية دلالة على تحجيم القوة.

وتطورت ممار سات الخدمة الاجتماعية فى إطار حقوق الانسان من خلال ثلاث مراحل: (١٠)

المرحلة الأولى: ويتعلق باستخدام الخدمة الاجتماعية لنماذج المدافعة حيث تمارس الخدمة الاجتماعية فى مجال حقوق الانسان بالمعنى المتعارف عليه بين الحقوق المدنية والسياسية، ويلعب الأخصائيون الاجتماعيون دورا أساسيا فى حماية هذه الحقوق من خلال مجموعات المدافعة والعمل مع اللاجئين وإصلاح السجون

واللإلتزام بالعدالة الاجتماعية والدفاع عن المحرومين ومن انتهكت حقوقهم، ودفع ذلك المجلس الدولى لتعليم الخدمة الاجتماعية لانشاء لجنة لحقوق الانسان لدعم الأخصائيين الاجتماعيين الذين يمارسون هذه المخاطر والافراج عن الأخصائيين الاجتماعيين المحتجزين نتيجة لممارسة الخدمة الاجتماعية فى بيئات عدائية، وهى ممارسة خطيرة طالما الحقوق تنتهك.

ومن ثم تتركز الممارسة المهنية على الحماية وترتبط بالليبرالية الغربية، ويرتبط تاريخيا بمهنة الخدمة الاجتماعية، وتهيمن هذه الممارسة على ممارسات الخدمة الاجتماعية، حيث تعتمد على ضمان الحقوق وإستخدام الحملات،والتحليل المنهجى فى الخدمة الاجتماعية يعتمد بدرجة كبيرة على تعظيم مواطن القوة، وتحليل حقوق الانسان طبقا لنوع الجنس وحقوق الأجيال والأدوار التقليدية، والتحدث نيابة عن المتضررين دون منحهم القوة للتحدث عن أنفسهم.

المرحلة الثانية: الممارسة المهنية المباشرة والممارسة التنظيمية للخدمة الاجتماعية،وتنظر للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لحقوق الانسان، باعتباره جوهر الخدمة الاجتماعية،مثل العمل مع محدودى الدخل والفقراء وحقهم فى الحصول على دخل مناسب ومستوى معيشى مناسب والحق فى تأمين الدخل والحق فى المسكن والماوى الملائم حيث تهتم الخدمة الاجتماعية بنظام الرعاية الاجتماعية وتهتم بالفئات بلا ماوى أو الرعاية السكنية،وإيجاد المسكن المناسب للفئات الضعيفة كالمسنين والمعاقين ورعاية الأطفال والأمهات واللاجئين والحق فى مستوى لائق من الرعاية الصحية والتعليم والحق فى العمل وتوفير الحد الأدنى من المعايير الأساسية لخدمات الرعاية الاجتماعية، والحق فى العمل من خلال المساعدة على إيجاد وظائف والوصول لسوق العمل ولا يقيد بالسن، أو الاعاقة، أو الجنس أو النوع او العرق أو عدم كفاية التعليم والتدريب أو الموقع الجغرافى، وتساهم فى ذلك الخدمة الاجتماعية من خلال الممارسات المهنية فى الهيئات والمنظمات الاجتماعية المختلفة، وفى مجال القطاع الثالث غير الحكومى أو القطاع الخاص، وترتبط الممارسة بدرجة إستجابة القطاع الحكومى للانفاق على الخدمات فى مجالات الرعاية المختلفة وإحداث

التغييرات المطلوبه فى سياسات الرعاية الاجتماعية.

المرحلة الثالثة: وتهتم هذه المرحلة بالحقوق الجماعية فى السياق الجماعى وتتضمن الحقوق البيئية، وتنتمى هذه الحقوق للمجتمع والدولة وتركز على التنمية الاقتصادية وتحتاج أن تكون فى سياق جماعى، وتكونت هذه الحقوق نتيجة لهيمنه اللبرالية الفردية منذ القرن الثامن عشر ، والوافدون الجدد على المجتمعات، والحق فى الإنتماء لدولة مستقرة ومجتمع متماسك وبيئة صحيه والماء والغذاء النظيف للانسان،والبيئةالمادية التى تسمح للبشر لتوظيف إمكاناتهم كاملة، حيث يوجد مجتمعات تعانى من آثار التلوث وإنتهاك حقوق الانسان.

ويرى مناهضى العولمة الغربية أنه يمكن فهم حقوق الانسان باعتبارها توجد فى خط متوازى مع الخدمة الاجتماعية التى يتركز معظم ممارساتها مع الأفراد والأسر والقضايا المجتمعية والعمل الاجتماعى، وحقق هذا المدخل نموذجا لتنمية المجتمات المحلية فى تايلاند والذى يأخذ نظرة شمولية للتنمية المجتمعية يتضمن ستة أبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية والشخصية الروحية.

إن الأخصائى الاجتماعى قبل أن يسال: ماذا أفعل؟ عليه أولاالاجابه عن:من يجب أن اتكلم معه؟ ثم الاجابه على: ماذا أفعل؟ إنه لايمارس فى عزله طبقا لهذه النوعية من الحقوق، وعكس الأخصائى الاجتماعى الفردى الذى يمارس فى عزله.

وتركز الخدمة الاجتماعية كذلك على المساعدة فى تنمية المجتمعات المحلية لتعزيز الهياكل الاجتماعية والتماسك والتفاعل وتوفير الخدمات، وتركز على مفهوم الحاجات الجماعية والمجتمعية وليس الأفراد وحماية البيئة والتنمية المستدامه

سابعا:الفقر العالمي:

إن تحديد المقصود بالفقر وأسبابه يـساعد كثيراً على حد قول بيتر الكوك PETER ALCOCK(١١)ماذا نفعل من أجل الفقراء ؟

وفى هذا الصدد يمكن تحديد بعض الجهود العالمية كاستراتيجيات سياسية وآليات للقضاء على الفقر وتتضمن العناصر الأساسية التالية :

(١)التمكين السياسى للفقراء:

لابد من تنظيم الناس للعمل الجماعى من أجل التأثير فى الظروف والقرارات التى تمس عيشهم. ولابد من وصول صوتهم لدى دوائر السلطة للدفاع عن مصالحهم.

(٢)إقامة شركات من أجل التغيير:

على جميع العناصر الفاعلة فى المجتمع – من نقابات ووسائط إعلام وفئات مجتمعية ، وشركات خاصة ، وأحزاب سياسية ومؤسسات أكاديمية ، وجمعيات مهنية – أن تجتمع فى شراكة لمعالجة الفقر البشرى بكل أبعاده. ولابد أن ترتكز تلك الشراكة على المصالح المشتركة.

(٣)الدولة القادرة والمسئولة:

من الضرورى أن تقوم الدولة بتعزيز التعبير السلمى عن أولويات الناس وأن تضمن حيزاً ديمقراطياً لرعاية مصالح شتى فئات المجتمع. ولذلك فإن عليها أن تعزز المشاركة وتشجع الشراكات بين القطاع الخاص والقطاع العام.

ويزخر التاريخ بالانتفاضات وحالات التمرد التى أشعل الفقراء شرارتها كردود فعل للناس على الفقر ، مثل تنظيم حركات الفلاحين فى الهند ، وكذلك بنجلاديش فى الخمسينات من القرن الماضى .

(٤)الحركات الشعبية:

وهى شكل من أشكال العمل الجماعى يتمثل فى التعبئة الذاتية ، ومن أمثلة هذه الحركات التى قامت بها فئات محلية، حركة الحزام الأخضر فى كينيا ، حيث قامت ١٠٠ ألف امرأة بغرس ٢٠مليون شجرة فى الريف ، لارتفاع معدل تآكل التربة ودورها فى مجال تمكين المرأة. وحركة حملة الجوع فى البرازيل التى تركز على قضايا الصحة والتغذية.

وكذلك مجموعة عمل فقراء الطفل فى إنجلترا[١٢]

CHILD POVESTY THE ACTION GROU (C P A G)

(٥) الحاجة إلى الدولة الفاعلة :

بإمكان الأفراد أن يقدموا الكثير معتمدين على أنفسهم فى مكافحة الفقر. غير أن ثمة أمور كثيرة تتوقف على البيئة الناشئة عن العمل الحكومى. فالدولة دور محورى – تمارسه لا من خلال أنشطتها فحسب بل ومن خلال تأثيرها على العديد من العناصر فى المجتمع. ولا ينبغى أن تكون الدعوة إلى تعبئة الجماهير ذريعة لتخلى الدولة عن مسئولياتها.

وأثناء حقبة التكيف الهيكلى ، قلصت عدة دول من نفقاتها على الخدمات الاجتماعية ، متذرعة فى أغلب الأحوال بالحجة القائلة أن بإمكان الاعتماد على النفس على مستوى الجماعات أن يسد الفجوة القائمة. وفى بعض الحالات ، أدى الضغط على الإنفاق إلى فرض رسوم على الخدمات الصحية يدفعها المستفيدون–فى بلدان تنعدم فيها القدرة على القياس الفعلى للإمكانيات ولا يستطيع فيها الناس تحمل أبسط الرسوم. وكان هذا تشويها لمبدأ الاعتماد على النفس.

إن القضاء على الفقر لا يقتضى وجود دولة انكماشية ضعيفة ، بل تستلزم وجود دولة فاعلة وقوية تستعمل قوتها لتمكين الفقراء لا إضعافهم وتستخدم بعض الدول قدراً كبيراً من سلطتها فى اتخاذ إجراءات تناهض مصالح الفقراء مثل حماية الأطفال وإعادة توزيع الثروة أو الحد من الفقر.

(٦)السياسة الاجتماعية والفقر :

باستعراض السياسة الاجتماعية وبرامجها فى المجتمعات المختلفة نجدها متباينة فى اهتمامها بالفقراء ومستقبلهم فى المجتمع باختلاف المبادرات الحكومية ضد الفقراء من مجتمع لآخر.

ومن هنا فإن هناك تطورا فى مساندة الدولة بدءاً من قانون الفقر ١٦٠١ (١٣) وسياسة الضمان الاجتماعى SOCIAL SECURITY POLICYوالتأمين الاجتماعى SO-CIAL INSURANCEوالذى يعتبر إصلاحاً اجتماعياً تقليدياً لتدعيم البناء الاجتماعى ويدعم المشاركة فى سوق العمل ، والمساعدة الاجتماعية .SOCIAL ASSISTANCE

أنه من الأهمية تحليل نسق السياسة الاجتماعية وتطوير السياسة الاجتماعية لتدعيم علاقتها بالسياسة الاقتصادية فى المجتمع ، كما يشير لذلك هيل M. HILL(١٤) ويحتاج الفقر كمشكلة (١٥) إلى قاعدة للعمل BASIC FOR ACTION ، وسياسات وتغيير نظرة السياسات تجاه الفقر كمشكلة ، وأهمية مقابلة الحاجات الأساسية .BASIC NEEDS

ومن هنا فإن فهم الفقر يتطلب فهم السياسة الاجتماعية التى تحاول التغلب عليه، أو تدعيم وجوده ، كما أن فهم الفقر وتحليل أسبابه وتحديد مؤشراته يفيد فى صنع سياسات اجتماعية جديدة أو تغيير سياسات رعاية قائمة.

وفى هذا الصدد تشير سيجال E.A.SEGAI(١٦) يجب فهم قيم إصلاح الرفاهية فى التسعينات من القرن العشرين التى تعتمد على المسئولية الفردية لإيجاد مكان مناسب فى السوق ، وأن من يحصل على المساعدة مسئول مسئولية كاملة عن نفسه وحياته ، ونرى أن ذلك لا يمكن أن يساعد الأسر الفقيرة ، مع إهمال مناقشة إصلاح الرفاهية فى غياب المسئولية الاجتماعية والاهتمام بالتوظيف وتدعيم الخدمات.

ويجب على الممارس المهنى كما يحدد جرينلى J.R.GREENLEYوآخرون (١٧) قياس وتقويم نوعية الحياة–والفقراء أكثر حاجة من غيرهم لقياس نوعية الحياة – لأهميتها فى تطوير الرعاية والخدمات التى يمكن تقديمها للمستفيدين ، وخاصة التغيرات فى الرعاية الصحية وإدارتها ، وتساهم فى تقدير نوعية الرعاية ، وتحديد مؤشراتها خاصة الفقراء وتدعو الحاجة إلى قيام كل مجتمع بإنشاء شبكات أمن اجتماعى فعالة لتحمى ضحايا الصراع التنافسى – مثل العاطلين مؤقتاً – ولتحمى أقل الفئات دخلاً والصغار والمسنون والمعوقون.

ضرورة وضع برامج للسياسة الاجتماعية تحقق الأمن الاجتماعى والتكيف الثقافى للفقراء وتقوم على توفير الفرص لبدائل أخرى فى النسق الاقتصادى والاجتماعى ، وتشمل هذه البرامج على التدريب المهنى ووضع برامج إرشادية تساعدهم على إدراك الفرص التى تناسبهم وتتفق أيضاً مع نظرتهم للعالم الخارجى وتشجيع تعليم الأطفال لإيجاد بيئة أخرى لغرس القيم المرغوبة لديهم وابتعادهم ما

أمكن عن البيئة الأسرية ، وإيجاد الباعث أو الدافع لتغيير الثقافة وأن يحول المجتمع نظرته من أمن المجتمع الأكبر إلى أمن المواطن.

(٧)الحرب ضد الفقر : WAR AGAINST POVERTY

الحرب ضد الفقر في أى بناء اجتماعي مشكلة من مشكلات الرعاية الاجتماعية ، ويتطلب إصلاح اقتصادى واجتماعي حقيقي.

وحدد جانس H.GANS[١٨] أن التاريخ الأمريكي يحدد قتال الولايات المتحدة ضد الفقر خاصة في المجتمعات الفقيرة من خلال سياسات منع الفقر وعلاقة الفقراء بالآخرين ، وحمايتهم والأسباب الاجتماعية والفيزيقية والسياسية ولماذا يوجد في المجتمع الأمريكي الملايين من الفقراء وتحت خط الأمان ؟ وأن يجب تحريكهم والحرب ضد الفقر أكثر من الحرب ضد الفقراء WAR AGAINST THE POVERTY RATHER THAN A WAR AGAINST THE POOR. "

واستعراض مقاومة الفقر سواء في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الستينات أو بريطانيا ، اعتمدنا على مدخل التنمية وأهميتها في مقاومة الفقر.

وإن كانت المبادرات الحكومية في أمريكا أكثر من بريطانيا كالتزام ظاهر من الحكومة لإزالة الفقر ، واعتمدت على مساعدة المحليات وخاصة الفقيرة ومساعدة الفقراء لاستغلال الفرص

وأنشأت الحكومة البريطانية مكاتب الفرص الاقتصادية ، وركزت على التعليم وبرامج العمل لتشجيع الحراك من خلال الاعتماد على الذات ، وتحسين المصادر الإضافية للفقراء ومساعدة الفقراء لكي يساعدوا أنفسهم والاهتمام بالأطفال في المناطق الحضرية ، والبطالة في المحليات.

واهتمت بريطانيا ببرنامج المساعدة الحضرية URBAN AID PROGRAME في منتصف التسعينات من القرن العشرين بإتاحة الموارد الحكومية للمحليات لمساعدتهم للتغلب على الحرمان ، وكذلك المنح GRANTS لمساعدة العمل الاجتماعي مع أفراد المجتمع المحلي لمعركة الفقر ، وتدعيم سلطات المحليات ، وتشجيع القطاع التطوعي ،

وانتهت الحرب ضد الفقر فى أمريكا فى السبعينات دون نتيجة.

ومفهوم السياسة الاجتماعية فى فرنسا فى الثمانينات كما أكد مارتن C. MARTIN[١٩] الهجوم على الفقر الجديد NEW POVERTY ويشمل غياب أو عدم فعالية المؤسسات والتغيير فى البناء الاقتصادى ويعتمد هذين المدخلين على العمل والعلاقات الأسرية ومستوى التعليم والإسكان والخدمات العامة لضمان حياة اجتماعية سوية.

(٨)مدخل حقوق الرعاية : WELFARE RIGHTS

يعتبر هذا المدخل كطريق للعمل مع الأفراد المحليين داخل إطار السياسة الاجتماعية والاقتصادية. الدفاع لزيادة القدرة على تقديم الخدمات. والاعتماد على بعض المنظمات المحلية والسلطة المحلية.

بعض المحليات حددت الحقوق فى الضمان الاجتماعى ، الإسكان ، التشرد وبعض المناطق المحلية ركزت على الناس الفقراء خلال السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن العشرين [٢٠]

جاء تصريح مركز الأمم المتحدة الإنسانية بنيويورك الإنسان حر المولد والكرامة وله حقوق الحرية والأمن الشخصى ، والحماية والمساواة ، والجنسية ، الدين وله أيضاً حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية ، الصحة ، والغذاء ، المسكن ، الملبس.

وترتبط القيم والأخلاقيات للخدمة الاجتماعية بهذه الحقوق وذلك لمقابلة الحاجات الإنسانية. كما أن عمل الخدمة الاجتماعية الدفاع عن مثل هذه الحقوق [٢١]

(٩)الرعاية والعمل :

إن إصلاح الرعاية والتغيير فى سياسات الرعاية الصحية يحدث تغييرات مطلوبة سواء على المستوى القومى أو المحلى ، وهدف أساسى للرعاية خاصة فى المجتمعات الفقيرة التى يزداد فيها عمالة الأطفال والنساء فى أعمال شاقة وسياسات العمل مصدراً لإيجاد سياسات جديدة للتدريب والرعاية.وبذلك فإن تغيير أو إصلاح

سياسات الرعاية وأهداف الرعاية يجب أن يتركز حول الإنسان وقدراته وتدعيم إنتاجيته كشخصية تنموية فاعلة فى المجتمع، وتعدد الخيارات والفرص أمام الإنسان.

وقد بين ألكوك P. ALOCOCK [٢٢] تجربة بريطانيا من خلال الاستراتيجيات المحلية لمنع الفقر بمساندة الإدارة المحلية من خلال حقوق الرعاية ، وزيادة المصادر لأفراد المجتمع المحلى لزيادة الدخول الإضافية مما ساعد فى تخفيض الحرمان وانشغلت المحليات باتساع حقوق الرعاية المحلية بالاهتمام بمجالات أخرى للخدمات كالإسكان والتعليم والمواصلات وتحسين الخدمات للفقراء كوسائل جديدة لزيادة الدخل ، وتم إيجاد المناخ المناسب لسياسات تشجيع الحكومة المحلية لإيجاد أدوار جديدة للتنمية المحلية اقتصادياً واجتماعياً وتنشيط مراكز العمل المحلية ، وأعيد تنمية المحليات ودورها ، والاهتمام بالخطط والمؤسسات والقطاع التطوعى ، وأعطى لذلك دفعاً أكثر لتدعيم الخدمات المحلية ودور استراتيجية التمكين ENABLING لتمكينها من التنمية وتنسيق وتحسين الخدمات المحلية.

وارتكزت كذلك على حقوق الرعاية وزيادة فرص العمل فى المجتمعات المحلية ، وتدعيم اللامركزية والديمقراطية فى المناطق الفقيرة ، وإنشاء اتحاد الحكومات المحلية لمنع الفقر ، غير أن هذه الجهود كانت فى غياب وعدم وضوح الأهداف.

(١٠) استراتيجيات دولة الرعاية للتغلب على الفقر :

حاولت دولة الرعاية THE WELFAE STATE التدخل والمساعدة لمنع الفقر وتحسين مواجهته وتحقيق أهداف الإصلاح وسعت – كجزء من استراتيجية أكبر – لإزالة الفقر ومواجهة مشكلة التفاوت فى الرعاية والمساواة وركزت على :-

أ- استراتيجية المساواة THE STRATEGY OF EQUALITY

لتحقيق المساواة من العائد ، وتدعيم الحقوق السياسية فى الديمقراطية. من خلال مدخل حرية القيم VALUE-FREE ومراعاة ظروف الفقراء [٢٣] وهى حصول

الناس فى المجتمع على فرص متساوية لكى ينموا ويتعلم كل منهم أقصى ما تتيحه له قدراته ومواهبه.

ب- استراتيجية التفاوت THE STRATEGY OF INEQUALITY

بتشجيع نمو اقتصاديات السوق الحر ، وتدعيم الحماية الذاتية ، وتشجيع زيادة النمو ، والتغلب على ثقافة التبعية DEPENDENCY CULTURE والتدخل فى سوق العمل ، التأثير فى توزيع الثروة .ولكن لم تحقق هاتين الاستراتيجيتين الأهداف فى بريطانيا فى السبعينات والثمانينات لعدم القدرة على تحقيق التوازن بين القوى الاقتصادية والاجتماعية (٢٤)

ثامنا: المساواة الاجتماعية:

تعتبر المساواة مفهوم فلسفى ومبدأ سياسى والمساواة كمفهوم مثار لعدة قرون، على سبيل المثال فرق (أرسطو) بين المساواة العددية (التشابه فى الرقم أو المقاس) والمساواة التناسبية (تكافؤ فى مصطلحات النسبة) (٢٥).

(١) المساواة فى الرعاية:(٢٦)

ويتضمن ذلك أن كل فرد يمر بنفس تجربة درجة الإشباع وربما يتطلب دولة رعاية قوية، وتكمن المشكلة فى أن مبدأ الرعاية المتساوية سوف يزيد أهمية الإعانة المالية للتشبعات والأذواق والقدرات العالية وإذا تعهدت الدولة بالمساواة فى الرعاية يجب عليها التمويل، لهذا السبب قام بعض المنظرين بمساندة المساواة فى الرعاية ، ويجب على الدولة أن تكون مسئولة لتضمن استفادة كل فرد بتجربة الحد الأدنى المتساوى من الرعاية .

(٢) المساواة فى الفرص من أجل الرعاية :

اهتم منظرى الرعاية بتفضيل تمويل الفرص المتساوية ويوجد اختلاف واسع لأن الناس إما مسئولون كلية أو على نطاق واسع عن حاجاتهم، والذى يمكن عمله قيام المجتمع بضمان فرصة لكل فرد لإشباع حاجاته، إن الدولة ليس من واجبها التمويل أو الإعانة ، ولكن من مسئولياتها الإمداد بدخل مناسب يمكن من التمويل

وسوف يتطلب من الناس تعديل حاجاتهم وربما يتخلوا عن بعضها إذا ما كانت إمكانية إشباعهم لها غير حقيقية .

(٣) المساواة فى الموارد :

القضية هنا إذا تصرف كل شخص بعقلانية لا يمكن لأحد أن يحقد على ممتلكات الآخرين وبناء على ذلك سوف يفعل المجتمع بموارده شيئان : سوف يكون حساساً لرغبات الناس وحاجاتهم؛ وسوف يعوض هذه العيوب لأن الناس غير مسئولين عن ذلك .

(٤) المساواة فى الفرص من أجل الموارد :

فى الواقع أن المشكلة تكمن فى استحالة تحقيق هذا الهدف، ولا يمكن تحقيق المساواة فى الموارد المادية وتظل الموارد الداخلية أو المنح أقل، ولا يمكن توقع تصرف الناس بعقلانية : لا يوجد لدينا معلومات كافية عن بيئاتنا الاجتماعية لنتمكن من معرفة أكثر الطرق عقلانية فى التصرف وحتى إذا عرفنا نعمد أحياناً للتصرف دون عقلانية، وبالإضافة إلى ذلك، بعض الحوادث سوف تكون قاسية جداً، وربما تكون المساواة فى الموارد هدف نخفق باستمرار فى تحقيقه، ولذلك فالأفضل هو المساواة فى الفرص من أجل الموارد .

ويمكن القول ببساطة بأن الذين تميل اعتقاداتهم نحو المساواة فى الرعاية والمساواة فى الموارد أصحاب المساواتية التحررية (المساواة الاجتماعية هى الأولوية)، والذين يساندون الفرص المتساوية إما من أجل الرعاية أو الموارد أصحاب التحررية المساواتية (الحرية هى الأولوية)، وهذه التمييزات السابقة قد وضعت لإطار عمل مفيد .

و استراتيجية المساواة تتطلب هذه الاستراتيجية إقامة مؤسسات تضمن طريقة وصول المساواة للسلع والخدمات دون حياة تؤدى إلى الفقر، ويفضل البعض عدم الطبقية كهدف أساسى للإصلاح الاقتصادى والاجتماعى، وكذلك كمدعم لحركة التعليم الشاملة قبل إقامة الإصلاحات.

بينما دافع مارشال (١٨٩٣ - ١٩٨١) عن دولة الرعاية بأنها شئ يساوى بين الحالات ويزيل اللامساواة غير العادلة.

ويجب أن نتذكر أيضاً أن هذه المساندة للمساواة الاجتماعية لم تتم المشاركة فيها بصفة عامة، حتى بين الذين أقاموا دولة الرعاية، أقام «بسمارك» تأمين التقاعد والبطالة بألمانيا فى السبعينيات من القرن التاسع عشر لكى يحبط إمكانية وصول الاشتراكيين إلى السلطة ويبدو على الرغم من وجود رغبة لتحقيق مساواة اجتماعية قد حفزت أو حركت مخططى الرعاية، إلا أنه من السذاجة تفسير دولة الرعاية بأنها استراتيجية صريحة للمساواة .

وبالتالى فإن دولة الرعاية تشير إلى تساوى الثروة والدخل بينما القوة أقل فى المساواة وناقش «جوليان لى جراند» خمسة أنواع للمساواة[٢٧]:

١- **المساواة فى الإنفاق الحكومى** : ينبغى أن يوزع الإنفاق العام على توفير خدمات اجتماعية خاصة بالتساوى على جميع الأفراد الذين لهم صلة بذلك، على سبيل المثال، مدرستان حكوميتان لهما نفس الحجم ينبغى الإنفاق المتكافئ بينهما من المال العام .

٢- **المساواة فى الدخل النهائى** : يقتضى ذلك إعادة توزيع رأسى من الثراء إلى الفقر .

٣- **المساواة فى الاستخدام** : إن مقدار الخدمة الحكومية المستخدمة عن طريق جميع الأفراد الذين لهم صلة بالخدمة ينبغى أن تكون نفس الخدمة، مثلاً اثنان متساويان فى المرض فى نفس الظروف ينبغى تلقيهم علاج طبى متكافئ .

٤- **المساواة فى التكاليف** : ينبغى أن يواجه جميع مستخدمى الخدمة نفس التكاليف الخاصة أو الفرص المتاحة .

٥- **المساواة فى الناتج** : يشير ذلك إلى تكافؤ فى النتائج التى تتيحها خدمة الرعاية لمستخدميها .

يعتقد «لى جراند» فشل دولة الرعاية فى تحقيق أى مما سبق ويصر على أن أكثر الناس ثراءاً يتلقى حتى (٤٠ ٪) من الإنفاق على الرعاية الصحية أكثر من الأكثر فقراً فى بريطانيا، وهذا بسبب وقوع دولة الرعاية فى تناقضات، كانت مقصودة من الكثيرين لتجسد روح المساواة دون تحدى اللا مساواة العميقة للمجتمع الرأسمالى.

وبصفة عامة، ينبغى التفكير فى أن دولة الرعاية تهتم كثيراً بالمساواة فى الفرص، وتقوم بإيماءات فى اتجاه المساواة فى الناتج والعائد. وينبغى أن يحفزنا ذلك للبدء فى اصطلاحات الرعاية .

تاسعا: المواطنة والحقوق الاجتماعية:

(١) مفهوم المواطنة: (٢٨)

يعتمد مفهوم المواطنة على حالتين، أولهما، أن تكون الحكومة ديمقراطية، لأن الحكومات الديكتاتورية ليس لها مواطنين وإنما لها تابعين. ثانيهما لابد أن يكون المجتمع المدنى مفتوحاً وحراً. ولتحقيق هذه المواطنة وازدهارها، لابد أن يتم تجنب ألا تسمح الحكومة باستيعاب المجتمع المدنى وتحجيمه، لابد أن تتوازن الحكومة مع المجتمع المدنى.

وتشير المواطنة إلى حالة الأفراد فى دولة حرة ديمقراطية وتؤمن بأن كل الأفراد متساويين ولهم حقوق متساوية وأنه من الضرورى أن نتذكر أن الأفراد هم أشخاص تابعين للدولة أى أنهم مجبرين على طاعة القوانين والإجراءات التى وضعوها لأنفسهم ويظهر هنا أن مفهوم الحقوق هو أكثر المفاهيم أهمية.

(٢) الحقوق :

يتم تعريف الحقوق منذ القدم على أنها طبيعية أى أنها وهبت ومنحت للأفراد من قبل الطبيعة أو القانون الطبيعى. أى أن مفهوم القانون الطبيعى أو الحقوق الطبيعية يتضمن، أولا: أن الأفراد لهم هوايات ورغبات وحقوق. أى أن امتلاك الحقوق هو الذى يميز الإنسان عن باقى المخلوقات غير البشرية. ثانياً أن الحقوق توجد قبل

الأنظمة والأنساق التشريعية والسياسية والاجتماعية أى أنه، إننا طورنا مثل هذه الأنظمة لتجسيد الحقوق ما قبل الأنظمة الاجتماعية التى نمتلكها. وعلى النقيض أكد البعض أن الحقوق مركبة تعتمد على المنظمات وبصورة أساسية يعنى هذا أن الحقوق ليست طبيعية أو وضعت قبل اجتماع البشر ولكنها تركيبات من المجتمع ومؤسساته ومنظماته. ولكن سواء كانت هذه الحقوق ليست طبيعية أو غير ذلك فإن المفهوم لابد وأن يتضمن بعض الخصائص الأساسية:

أن الحقوق لابد ألا يحددها وقت أو مكان. فالكل لابد أن يمتلكها بغض النظر عن الجنس أو النوع .. الخ.

إن الجدل بشأن الحقوق جدل واسع ومعقد، ولكن بالنسبة لدارسى الخدمة الاجتماعية الدولية والسياسة الاجتماعية، يركز الجدل الأساسى حول مفهوم الحقوق الاجتماعية. ويتمثل أحد الأشكال فى الجدل بشأن الحقوق الاجتماعية فى كتابات مارشال.

(٣) مارشال والحقوق الاجتماعية: (٢٩)

يحدد مارشال ثلاثة عناصر أساسية للمواطنة فالحقوق المدنية تحدد الحق لتشكيل الاتفاقات والملكيات والأفكار. ونشأ ذلك فى القرن الثامن عشر مع تطوير النظام التشريعى. والحقوق السياسية تحدد الحق فى المشاركة فى العملية السياسية (التصويت والاقتراع) ونشأ هذا المفهوم فى القرن التاسع عشر مع تطوير النظام البرلمانى ونشأ مفهوم الحقوق الاجتماعية فى القرن الثانى عشر مع تطوير نظام المساعدات والرعاية الاجتماعية.

وفى الحقيقة، أن تطور العناصر المدنية والسياسية والاجتماعية للمواطن كان أكثر تعقداً. على سبيل المثال، لكى تتوافق مع مجتمع السوق تم تعديل الحقوق المدنية من قبل الطبقات الوسطى فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر كحقوق لابد وأن تساعد على نمو الرأسمالية الصناعية. وتحجيم مصالح الأرستقراطية وطبقة أصحاب الأرض. ولكن عندما حققت هذه الطبقة البرجوازية أهدافها، بدأت المزاعم التى كانت تقول أنها وضعت للتحرير والتمكين فى الاختفاء وبدأت الطبقة الأقل فى الظهور. وفى

أواخر القرن التاسع عشر ظهر تأثير الحركة العلمانية وبدأت الحقوق الاجتماعية فى التطور مثل الحقوق السياسية كوسيلة لتخفيف التأثير السياسى على الطبقة العاملة وتحويل هذه الحركة من حركة ثورية إلى حركة اجتماعية.

ولهذا فإن الحقوق السياسية، والحقوق الاجتماعية على وجه الخصوص تكون أقل انسجاما مع مجتمع السوق الحر من الحقوق المدنية ولقد أثر ذلك فى المجتمع الحديث.

ولقد أشار مارشال إلى مجتمع متصل توجد فيه العناصر الرأسمالية، الديمقراطية والاجتماعية جنباً إلى جنب فى توتر عصيب ولكنه منتج. وباختصار، يقول أن المجتمع المتصل يكون أفضل من المجتمع الذى تنظمه قوى السوق وأفضل كذلك من المجتمع الذى تنظمه الحكومة والقطاع العام، ويعنى ذلك أن السياسات الاجتماعية لابد وأن تهدف إلى القضاء ليس على التباين بين الأفراد ولكن التباينات الناتجة من وجود عيوب أو مزايا غير ملحوظة.

وهذه السياسات من الممكن أن تساعد على المساواة على سبيل المثال تكافؤ الفرص التعليمية. ويتمثل هدف نظام المساعدات الحكومية (نظام يقدم بعض الخدمات الصحية والتوظيفية الخ ، ليس فى إيجاد مجتمع لا طبقى وإنما إيجاد مجتمع يكون فيه التحرك الاجتماعى أفضل من تقسيم الدخول: مجتمع مكون من مواطنين وليس مجتمع مكون من طبقات).

ولقد أكد على منهج مارشال العديد من النقاد الذين أخذوا من أفكاره بعض الأفكار (أمثال ترونر ، بارلباليت ، بولمر، ريس ، ميد). وبالرغم من ذلك يوجد العديد من النقد الموجه لمرشال:

حيث يتجاهل الإمكانيات، ويقترح تقسيم مارشال أن الحقوق الاجتماعية هى الأكثر حداثة للمواطنة ولقد سمح هذا للنقاد إن يقترحوا أنه لا يقدم تقسيم حقيقى للمواطنة.

وأتهم مارشال بأنه يتجاهل أبعاد أخرى للمواطنة والتى تطورت بشكل لا فت للنظر فى فترة ما بعد الحرب، على سبيل المثال أبعاد النوع والجنس.

(٤) أمثلة للمواطنة:

١- التبادلية:

بالرغم من أنه لابد من وجود نوع من التبادلية فى جميع أنحاء المجتمع، بين الحقوق والواجبات، إلا أنه من الممكن أن يوجد شخص له حقوق وليس عليه واجبات. فعلى سبيل المثال، الطفل له حقوق وليس عليه واجبات لأنه ليس قادراً على أداء أى واجبات. وبالرغم من هذا فإنه فى الأغلب، نستطيع القول بأنك مواطن فانك تتسم ببعض درجات من تبادلية الحقوق – الواجبات. وهذه العلاقة التبادلية من الممكن تحديدها وتعريفها فى الأنواع الآتية :

١- التبادلية غير المتوازنة:

يتضمن هذا أنه بينما تتبادل الحقوق – الواجبات، يتأثر التوازن بينهما بشكل كبير لكن لصالح واحد من الأثنين – لذلك فإن هناك أثنين من العلاقات المتبادلة غير المتوازنة:

أ) نحن قد نفضل أن نجعل الحقوق فى الأساس ونقوم بتأجيل الواجبات (اعتماداً على تفضيلها أما للحاجات أو غيرها)، وهل تقع واجبات أكثر على الأفراد المميزين وليس غير المميزين. وبالتأكيد إن كل الأفراد لابد أن يكون لهم نفس الحقوق والواجبات، فإن الدولة لابد أولاً أن تصحح تباينات السوق. إننا قد نؤكد أن الواجبات تحدد اعتماداً على الحقوق فالمواطن يتحمل المسئوليات التى وافق على تحملها ويجب عليه تحملها.

ب) قد نفضل أن نجعل الواجبات فى الأساس ونقوم بتأجيل الحقوق (اعتماداً على تفضيلها إما للحاجات أو الاستحقاقات) وإذا فضلنا الحاجات فإننا قد نؤكد إن الحقوق لا توجد فى الفضاء الاجتماعى وإنما نستنتج من الوضع المجتمعى. وإننا إذا فضلنا الاستحقاقات فإننا نؤكد إن الحقوق من داخل الالتزامات كعضوية الأسرة أو عضوية الجمعيات المدنية وإننا يجب أن نأخذ فقط عندما تكون لدينا القدرة على أن نعطى.

٢- التبادلية المتوازنة: يعنى هذا إن الحقوق والواجبات تتوازن بحيث تحدث توازناً فيه الالتزامات والعكس بالعكس بالرغم من هذا، فهناك نوعين من التبادل المتوازن.

(٥) تطورات حديثة للمواطنة:

أ- المواطنة العالمية:

لقد ارتبط تطور حقوق المواطنة بالأمم والدول وبالرغم من هذا، إذا دخلت العالم الذى يظهر فيه دور الدولة بمفردها فى عصر العولمة، فما سوف يحدث للحقوق، فهل نحن قادرون على أن تكون المواطنة فى بيئة متعولمة أو هل الحقوق من الممكن أن تكون عالمية فى معناها ورؤيتها؟ وقد أكد البعض أن حقوق المواطنة هى حقوق متعارضة فى المحيط العالمى وأن خبراء السوق هم الذين يستطيعون وحدهم التأثير على الاقتصاد العالمى. بينما تمسك البعض الأخر بأن الحقوق المدنية والسياسية من الممكن أن تكون عالمية. فهل يمكن أن يكون هناك شكل عالمى للمواطنة الاجتماعية تشمل جميع المواطنين كأفراد يملكون حقوق متساوية من المساعدات والإقامة. ؟

وهناك من يجيب على هذا السؤال (بلا) ومنهم على سبيل المثال «ميسرا». قد تمسك برأيه مشيراً بقوله بأن الحقوق الاجتماعية لا تتفق مع بيئة العولمة فبالرغم من أن كثيراً من مؤيدى الحقوق الاجتماعية يؤكدون أن نظام المساعدات من الممكن أن ينقلها إلى مجتمع ما بعد الرأسمالية أو إلى مجتمع يتم فيه ترويض رأس المال الخاص، إلا أن ذلك لا يمكن أن يكون ممكناً. فرأسمالية السوق والشيء الوحيد الذى نستطيع عمله المحاربة من أجل الحصول على أفضل شكل لها، ولأنه ليس هناك مساعدة متساوية للحقوق الاجتماعية، فإننا لابد وأن يشكل معدلات اجتماعية تتبع فى المجتمع وأن نستخدم هذه المعدلات فى تكوين الشكل الإنسانى الأفضل للرأسمالية الممكنة، ولذلك فإن الرأسمالية العالمية من الممكن أن تعدل لكن الحقوق الاجتماعية هى المشكلة .وبالرغم من هذا، يصر الآخرين على أن الحقوق الاجتماعية هى أحد الملامح الهامة فى الحفاظ على معدلات اجتماعية فى عصر الرأسمالية العالمية، أن

الجدليات الذى تقف ضد الحقوق الاجتماعية العالمية فى عصر العولمة هى جدليات مشابهة لهذا الذى كان يحدث فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ضد الحقوق الاجتماعية القومية فى عصر حكومات الدول أى أنه ليس هناك بديل للقوانين الاقتصادية فى الحفاظ على وحدة هذا العالم، ومن ثم فإن السؤال بشأن تأسيس حقوق اجتماعية عالمية هو ليس سؤالاً اقتصادياً عن المستقبل بقدر ما هو سؤالاً سياسياً عن الماضى، فهؤلاء الذين يقومون بانتقاد فكرة المواطنة الاجتماعية العالمية هم المتمتعين بفشل خبرات تقديم الحقوق الاجتماعية .

ب – المواطنة الأيكولوجية :

لابد من التفكير فى المواطنة الأيكولوجية كشكل آخر من المواطنة العالمية وترجع نشأة المواطنة الأيكولوجية العالمية إلى عام ١٩٦٨ عندما قام أبوللو ٨ بتصوير الأرض من خلال قمر الأوربيت وفى أبسط صورة لهذه المواطنة، تعبر هذه المواطنة وتلفت نظرنا إلى أننا جميعاً أعضاء فى كوكب واحد وعلينا التزاماً أن نرعى هذا الكوكب من أجلنا ومن أجل الآخرين وبالرغم من هذا فلقد تجددت المواطنة الأيكولوجية العالمية فى الحركات الاجتماعية الخضراء .

ويركز هذا النوع من المواطنة على بيئة الأفراد كمضمون كلى وعلى هذا الأساس يحدد البعض على أن مفهوم المواطنة ليس له علاقة بالبيئة، بينما يؤكد آخرون أن المفهوم الأيكولوجى يتيح مساحة للمواطنة بعض الشئ فإذا كانت المواطنة نقص إلتزام وإذا كنا نمتلك إلتزاماً نحو الأشكال غير الإنسانية المستقبلية والمعاصرة فإن هذه المواطنة سوف تكون علاقتنا مع هذه الأشكال غير الإنسانية .

المراجع:

(1) Paula Allen Meares &Charles Carvin, the Handbook of Social Work direct Practice. Sage Publications,Inc.,N.Y.,2000,pp: (633-635).

(2)James Midgley,Issues in International Social Work. Sage Publication.Inc,London,journal of Social work 1(1),2001.PP: (30-31).

(3)David Cox & Manohar Pawar. International Social Work. Issues. Strategies,and Programs.Sage Publications,Inc,London,2006,pp: (213-216).

(4) Ibid., pp: (218-219).

(5)Ibid. (220).

(6)Paula Allen Meares & Charles Carvin,op.cit. pp: (641-42).

(7)B. Hobson ,(et.al.).Social Capital an Emerging Concept.Concepts in Gender and European. Social politices, Edward Elgar Press.2006,pp: (8-10).

(8)William G. Brueggemann. the Practice of Macro Social Work . Brooks Cole,nn. Y., 2002, p: (396).

(9)Ibid.,pp: (397-99)

(10)Jim Ife, Human Rights and Social Work,Towards Rights-Based Practice,London,Cambridge Univ. Press,2008,pp: (39-47).

(11)Peter. Alcock. Understanding Poverty, London, Macmillan Press, LTD .,1997 p: (3)

(12) Ibid.,p: (8).

(13))Michael. Hill. Understanding Social Policy. Oxford. Michael Hill, 1980.pp: (109-37).

(14)Ibid.,p: (7).

(15) Peter Alcock,op.cit.,p: (7).

(16) Elizabeth A. Segal, Welfare Reform And The Myth Of The Marketplace. The Haworth Press, Inc., Journal Of Poverty, Vol. 1 No.l, 1997,p: (13).

(17) James R Greenley,., (et.al.). Measuring Quality Of Life A New And Practical Survey Instrument National Association Of Social Workers, Inc., Social Work, Volume 42. No.3, May 1997pp: (244-46).

(18) Herbert J Gans, . The War Against The Poor: The Underclass And Antipovertv Policy, N.Y.. Basic Books, 1996pp: (1-15).

(19) Claude Martin, . The Debate In France Over Social Exclusion. Sociail Policy And Administration. 30, 4, Dec., 1996pp: (382-92).

(20)Peter. Alcock,op.cit.,p: (242).

(21)Stanley L Witkin., Human Rights And Social Work. National Association Of Social Workers. Inc., Social Work, Vol.43, No.,5, May 1998,pp: (189-97).

(22) Peter, Alcock.op.cit.,pp: (251-74).

(23) Joseph Heffernan,(ct. al.), Social Work And .Social Welfare. An Introduction, Second Edition, N.Y.. West Publishiiiu Company, 1992.p: (304).

(24) Peter, Alcock,op.cit.,pp:(258-61).

(25) T. Fitzpatrick, Welfare Theory : An Introduction, N.Y., Plagrave, 2001.

(26) Ibid.

(27-)Ibid.

(28)Ibid.,

(١٥)

الفصل الخامس عشر

الخدمة الاجتماعية الدولية

إلى أين؟

الفصل الخامس عشر

الخدمة الاجتماعية الدولية إلي أين؟

أولا: إطلالة عامة:

يرتبط إستشراف الخدمة الاجتماعية الدولية ومستقبلها بعدد من المتغيرات التوضيحية والتفسيرية يمكن تحديدها فى:

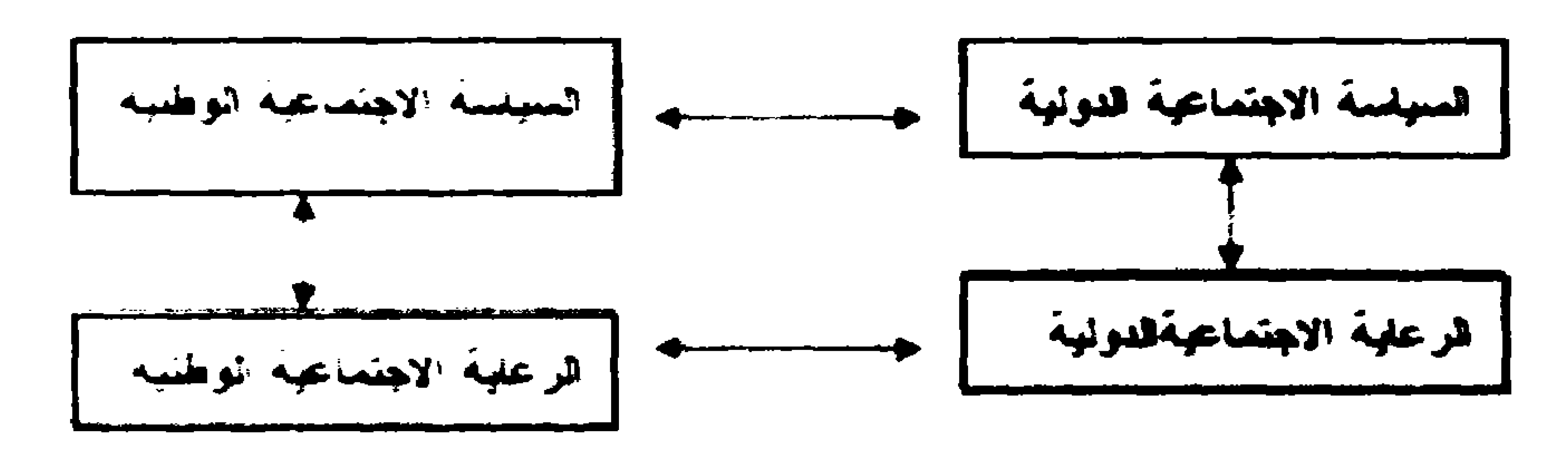
-إستمرار وقوة التغيرات العالمية الجديدة والواقع الاجتماعى العالمى الجديد، وتشخيص هذا الواقع وتداعياته على الأفراد والأسر والجماعات والشعوب والقرية العالمية.

-تبدل وتغير النظر للانسان فى القرية العالميةعلى إعتبار أنه يعيش فى كوكب واحد وله حقوق وواجبات، وتنقله بسهولة ويسر عبر أرجاء القرية الكونية، وضمان حد أدنى من الحياه الكريمة للانسان، وتحقيق العدالة، والمناداه بالمساواة والحياة الديمقراطية.

-سهولة التبادل المعرفى والمهنى وتبادل النماذج الناجحة بين الممارسين الدوليين فى إطار الميديا والتطورات التكنولوجية الحديثة وإستمرار هذا التطوروارتقائه.

-الجهود الفائقة لمنظمات الرعاية الاجتماعية الدولية والمنظمات الدولية للخدمة الاجتماعية،والصحوة المتنامية لمنظمات المجتمع المدنى العالمى.

-الاهتمام المستمر بالسياسة الاجتماعية الدولية ومن ثم الرعاية الاجتماعية الدولية التى تؤثر بدورها على السياسات والرعاية الوطنية وتوجهها بشكل أو بآخر،على إعتبار أن الانسان يحيا فى قرية واحدة.



شكل يوضح العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين السياسة والرعاية الاجتماعية

ويبين الشكل السابق التأثير المتبادل بين السياسة الاجتماعية الدولية ونظيرتها الوطنية وكذلك بين الرعاية الاجتماعية الدولية ونظيرتها الوطنية، وتأثر الرعاية الاجتماعية بالسياسة الاجتماعية الدولية والوطنية.

وعلى أية حال يوجد فى المحيط العالمى إهتمام متنامى بالسياسة الاجتماعية الدولية،بما يضع الخدمة الاجتماعية أمام تحديات وتوجهات عالمية فى إطار ممارساتها الدولية والوطنية، تؤدى بدورها إلى بلورة مستقبل الخدمة الاجتماعية الدولية فى إطار السياسات الاجتماعية الدولية للواقع الاجتماعى العالمى الجديد.

إن مستقبل الخدمة الاجتماعية الدولية يوحى بقوتها وفاعليتها المرتبطة بتطور تعليم الخدمة الاجتماعية إرتباطا إيجابيا قويا والاهتمام بإعداد الخريجين والممارسين الدوليين والتبادل المهنى، وإختبار النماذج والاستراتيجيات والتوصل لمعارف وثراء معرفى يرتبط بالممارسة الدولية وتفسير المواقف المهنية والأحداث والمشكلات العالمية فى إطار الرؤية الكلية العالمية والشاملة،والنظر للعميل باعتباره إنسان يحيا فى قرية عالمية ديمقراطية، وله حقوق إجتماعية، وحد أدنى للحياة الكريمة،ونوعية حياه مواتية، فى مجتمع عادل.

إن الخدمة الاجتماعية حقيقة ستضع نفسها أمام هذه التحديات- وهى ضخمة بطبيعتها- ولامفر من ذلك إذا أرادت الخدمة الاجتماعية أن تنخرط بقوة مع الواقع العالمى الجديد ويكون لها مكانتها وإلا ستجد نفسها مغمورة لاحول لها ولا قوة ولايمكنها التعامل بفاعلية مع الواقع الجديد ومشكلاته، بل وقد تفقد مصداقيتها على الساحة العالمية والمحلية .

ويفرض كل ذلك على الخدمة الاجتماعية أن تعد العدة من الآن، وتغير من مناهجها الدراسية ،وأساليب ونماذج واستراتيجيات تحليل المواقف المهنية والمشكلات الاجتماعية ،وتختار العناصر الصالحة لدراسة الخدمة الاجتماعية وتحسن هذا الاختيار ،وإعداده وإكسابه المهارات المستهدفه والمحددة للممارسة الدولية، وتساهم بفاعلية فى التبادل المهنى والعلمى ،وتقود الوظائف المطلوبة فى المنظمات الدولية للرعاية والخدمة الاجتماعية ،والاهتمام المتزايد بتعليم الخدمة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية الدولية على وجه الخصوص ،وتغير من مستويات التحليل والتعامل المهنى بما يتوافق مع الواقع الاجتماعى الجديد، فهل يمكن للخدمة الاجتماعية أن تعد خريجا قادرا على الممارسة الدولية؟ وماحدود ومهارات هذه الممارسة؟ إنه تحدى حقيقى أمام تعليم الخدمة الاجتماعية خاصة فى الدول النامية.

ثانيا: تحديات الخدمة الاجتماعية الدولية:

يعمل الأخصائيون الاجتماعيون فى مؤسسات متنوعة ومختلفة وتختلف وتتنوع كذلك أدوارهم، بما يعنى أن الخدمة الاجتماعية متعددة الأوجه، وكل ذلك فى إطار التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، التى إنفجرت بسرعة هائلة خلال القرن العشرين.

وعكست المشكلات التى تعانى منها الشعوب تأثيرات تلك التغيرات وفى الوقت ذاته فان الأساس المعرفى من العلوم الاجتماعية والسلوكية إتسع وظهر العديد من النظريات المتقدمة عن السلوك الانسانى وتفسيراته وعلاقاته بالبيئة الاجتماعية.

ورغم التقدم العالمى خلال المائة عام الماضية فان مشكلات الفقراء والمحرومين والمقهورين ماذالت قائمة فى كافة أرجاء العالم ، بما يعكس حقيقة تواجد المشكلات الاجتماعية الدولية.

ووجدت الخدمة الاجتماعية نفسها أمام ضرورة والترام مواجهة تلك المشكلات الدولية والاهتمام بالعمل المجتمعى، وماذال الحوار والمناقشات مستمرة حول الأدوار المناسبة للخدمة الاجتماعية للتعامل مع مثل هذه المشكلات.

وتؤثر القضايا العالمية فى أنساق العميل فى الخدمة الاجتماعية سواء فى صورة فردية أو جمعية.

إن رسالة الخدمة الاجتماعية بشكل عام والخدمة الاجتماعية الدولية بشكل خاص، وأدوار الأخصائيين الاجتماعيين والممارسين الدوليين، يواجه تحديا حقيقيافى هذا القرن، والتعامل مع التغيرات والمشكلات الدولية التى فرضت نفسها فرضا على المجتمعات والشعوب.

وفى إطار كل ذلك وجد مجتمع الخدمة الاجتماعية نفسه أمام قضيتين أساسيتين:

القضية الأولى:ما الدور الذى ستلعبه الخدمة الاجتماعية فى هذا العالم الجديد؟

والقضية الثانية:ما الذى يجب على الخدمة الاجتماعية أن تفعله لتشجيع قيام مجتمعات عادلة؟

إن الخدمة الاجتماعية فى مركز محورى بالغ الأهمية لكى تبين وتطور بدائل للنظام الاجتماعى الجديد، إنها مسئولية كبرى أمام المجتمع الدولى، وتحديا بالغ الأهمية والخطورة فى الوقت ذاته.

كما يرتبط بفاعلية الأخصائيين الاجتماعيين حول العالم مجالاً متسعاً من الأنشطة لتنمية المجتمع المحلى، والحركات الوطنية والمنظمات، حيث تكافح الناس وتناضل الشعوب فى كل مكان فى العالم من اجل البقاء فى العالم المتغير.

لقد حان الوقت أن يعمل الأخصائيون الاجتماعيون معا على المستوى العالمى لتنمية القرية العالمية أو المجتمع المحلى العالمى، الذى يساند ويعزز حقوق كل الأفراد لنمو قدراتهم، وتعزيز المجتمعات العادلة بتشجيع منح القوة لكل الأفراد، وتقوية الروابط بين التعليم والتكنولوجيا والبيئة، والتغيير فى الاقتصاد العالمى، إنها مسئوليات وإستراتيجيات وأدوار تمثل تحديا قويا أمام الخدمة الاجتماعية ومستقبلها،والتى تعكس فى الوقت ذاته تحديات الخدمة الاجتماعية الدولية ومسئولياتها فى العالم المتغير.

وفى إطار كل ذلك يجب على الأخصائيين الاجتماعيين والممارسين الدوليين الحفاظ على الثقافات الفردية والهوية الثقافية والوطنية فى مواجهة الضغوط العالمية، كى تصبح متجانسة التكوين إنه تحديا صعبا يواجه الممارسة المهنية فكيف يمكن حدوث ذلك فى إطار المتناقضات والتغيرات العالمية ؟ بما يعكس ضرورة وأهمية تبادل المعلومات والخبرات عن المشروعات المبتكرة الفاعلة، وتوفر الرغبة لدى الممارسين لتطبيق الأفكار والبرامج الناجحة فى كل مكان فى العالم، والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات التى صنعت وتوجه مستقبل القرية العالمية، تلك القضايا التى أثرت على الانسان العالمى وجعلت من القرية العالمية مكانا أفضل لحياة كل البشر.(١)

إن الخدمة الاجتماعية فى إطار كل ذلك يجب أن تنخرط بقوة مع الواقع الاجتماعى الجديد لتجد لنفسها مكانا وهوية مطلوبه على الساحة الدولية، فكيف يمكن لها أن تتعامل مع إنسان فى القرية الكونية تتسابق المنظمات والتشريعات الدولية لتوفير حقوقه ونوعية حياه مناسبة وجو ديمقراطى ويشعر بالحرية فى إطار الثقافة الدولية والاحتكاك المتزايد بين الأفراد والشعوب.؟

ويجب على الخدمة الاجتماعية الدولية من الآن أن تحدد وبدقة أدوارها فى الممارسة الدولية بما يعزز وجودها على الساحة الدولية بانطلاقة واثقة.

إنه مستقبل يحمل العديد من التحديات التى تعزز وبقوة الخدمة الاجتماعية الدولية كما تدل الشواهد والوقائع العالمية.

ثالثا:مستقبل الخدمة الاجتماعية الدولية:

مستقبل الخدمة الاجتماعية هو استشراف للممارسة المهنية فى المجالات المختلفة ، يرتبط دائماً مستقبل مهنة الخدمة الاجتماعية فى أى مجتمع بعدد من المتغيرات يمكن تحديدها فى :

١- درجة الحاجة المجتمعية للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وتدل الشواهد والدلائل المجتمعية فى المجتمعات العالمية على التزايد المستمر لدرجة الحاجة المجتمعية للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية مما أدى إلى إنشاء منظمات عالمية متخصصة وأى مجتمع كغيره من المجتمعات تتزايد

الحاجة المجتمعية للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية لمواجهة مشكلات التغير الاجتماعى من ناحية وبناء وتنمية الإنسان من ناحية أخرى، ولذا فمن المتوقع التزايد المستمر لدرجة الحاجة المجتمعية لتحقيق هدفى بناء الإنسان ومواجهة مشكلات التغير والتوازن بين بعدى التنمية الاجتماعى والاقتصادى وتحقيق هدف الاعتماد على الذات والوفاء بالحقوق الانسانية ومقابلتها.

٢- تحليل واستقراء الواقع المجتمعى حيث يدل هذا الواقع بأبعاده المختلفة على نمو متزايد لخدمات الرعاية الاجتماعية وحاجة مؤسساتها إلى مهنيين متخصصين فى الخدمة الاجتماعية لزيادة كفاءة وفعالية خدمات الرعاية الاجتماعية والقياس المستمر لعائدها وأسلوب تقديمها وإدارتها والتخطيط لهذه الخدمات كأسلوب علمى لتحقيق أهدافها ، كما يدل على تعدد وتباين المؤسسات المختلفة للرعاية الاجتماعية بما يعكس حاجة وأهمية مستقبلية للممارسين المهنيين ومسئوليات أكبر لإدارة مثل هذه الخدمات.

٣- التوصل إلى نماذج محلية للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية تتوافق مع قيم المجتمع ومعاييره ويتطلب تحقيق ذلك ممارسين مهنيين أكثر كفاءة وفعالية فى الأداء وتسجيل ونقل الخبرات والتجارب المحلية والانفتاح على التجارب والنماذج العربية فى الممارسة المهنية خاصة الخدمة الاجتماعية الإسلامية والاهتمام بإجراء البحوث والدراسات الميدانية والتى يطلق عليها بحوث التدخل المهنى للخدمة الاجتماعية لقياس فعالية نماذج محددة وقدرتها على تحقيق أهداف الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية ويتطلب ذلك إعداد ممارسين باحثين فى الخدمة الاجتماعية وتدعيم المهارات البحثية فى استخدام بحوث الخدمة الاجتماعية.

٤- صورة الخدمة الاجتماعية الدولية فى المجتمع العالمى ويقصد بصورة الخدمة الاجتماعية فكرة العملاء ، الرأى العام ، التخصصات المهنية الأخرى عن الخدمة الاجتماعية الدولية ويتضمن هذا المفهوم فكرة

الآخرين عن الأخصائيين الاجتماعيين أنفسهم بالإضافة إلى فكرتهم عن الخدمة الاجتماعية الدولية من حيث ماهيتها ، وظائفها ، مدى فعاليتها ومكانتها فى المجتمع الدولى.

ومصادر تكوين هذه الصورة الميديا ، فكرة العملاء من واقع تعاملهم مع الأخصائيين الاجتماعيين الدوليين والرعاية الاجتماعية الدولية،ومنظماتها، التفاعل بين الممارسين الدوليين وغيرهم من المهنيين ، وفكرة الأخصائيون أنفسهم عن الخدمة الاجتماعية الدولية ، أهمية ونوعية الخدمات التى تقدمها الخدمة الاجتماعية الدولية للمجتمع العالمى ومدى إحساس المجتمع بأهمية هذه الخدمات ، مستوى الأعداد المهنى للممارسين الدوليين ، ونشاط منظمات الخدمة الاجتماعية الدولية فى المجتمع العالمى.

ومن ثم فتختلف الآراء حول صورة الخدمة الاجتماعية الدولية فى المجتمع ومكانتها لتباين المتغيرات المؤثرة فى صورة الخدمة الاجتماعية الدولية ، فضلاً عن تأثر هذه الصورة كذلك بعوامل ومتغيرات لا ترجع إلى المهنة نفسها أو الأخصائيين الاجتماعيين الدوليين وقد ترجع إلى نظرة المجتمع العالمى إلى الرعاية الاجتماعية الدولية ومنظماتها.

ويحدد سيبورين ١٩٨٢م Max Siporin(٢)أن الصورة الأكثر شيوعاً فى بعض المجتمعات عن الأخصائيين الاجتماعيين أنهم يمثلون القيم الأخلاقية للمجتمع فى إطار المعايير التى حددها المجتمع عند تفاعلهم وتعاملهم مع أفراده فهل لدى الأخصائيين الاجتماعيين القدرة على تمثيل المعايير والقيم العالمية؟

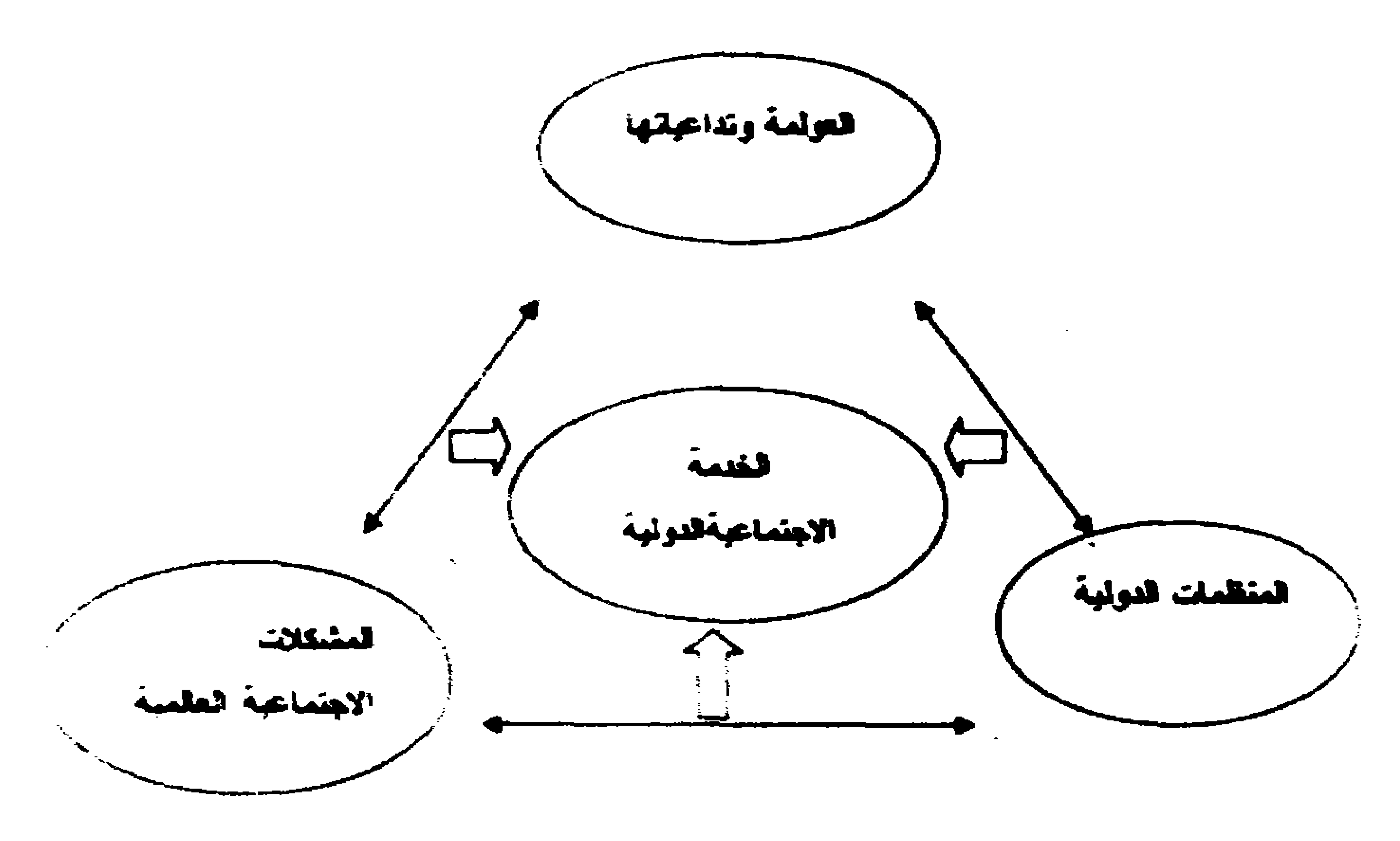
٥- قوة الخدمة الاجتماعية العالمية وتتحدد فى مستويات إعداد الأخصائيين الاجتماعيين سواء إعداد الممارس العام الحاصل على درجة البكالوريوس فى الخدمة الاجتماعية والمعد لممارسة طرق الخدمة الاجتماعية تكاملياً أو المتخصص فى مجال معين أو طرق مهنية معينة الحاصل على دراسات

عليا فى الخدمة الاجتماعية ودرجة إعداد هذه المستويات لأداء المهام بكفاءة وفعالية وإعداد هؤلاء وتشير الإحصاءات إلى تزايد أعداد المستوى الأول وهو الممارس العام بصفة تراكمية فى المجتمعات، أدت إلى البطالة غير الواعية.

ومن المتوقع زيادة قوة الخدمة الاجتماعية من خلال إعداد الممارس المتخصص الحاصل على دراسات عليا فى الخدمة الاجتماعية مستقبلاً.

ويعنى مستقبل الخدمة الاجتماعية الدولية استشراف الأبعاد المرتبطة بالخدمة الاجتماعية الدولية ، وذلك من خلال تحليل واستقراء واقع الممارسة المهنية الدولية فى المجتمع العالمى.

وتدل الشواهد على الصعيد العالمى الحاجة للخدمة الاجتماعية الدولية والتى ترتبط إرتباطا وثيقا بالعولمة وتداعياتها ومن ثم المشكلات الاجتماعية العالمية، والدعوات العالمية المتنامية بالحقوق الانسانية والعدالة والمساواة والمواطنه والديمقراطية والتى تعد متغيرات حاسمة فى تحديد قوة ومستقبل الخدمة الاجتماعية الدولية، ويحدد الشكل التالى هذه المتغيرات:



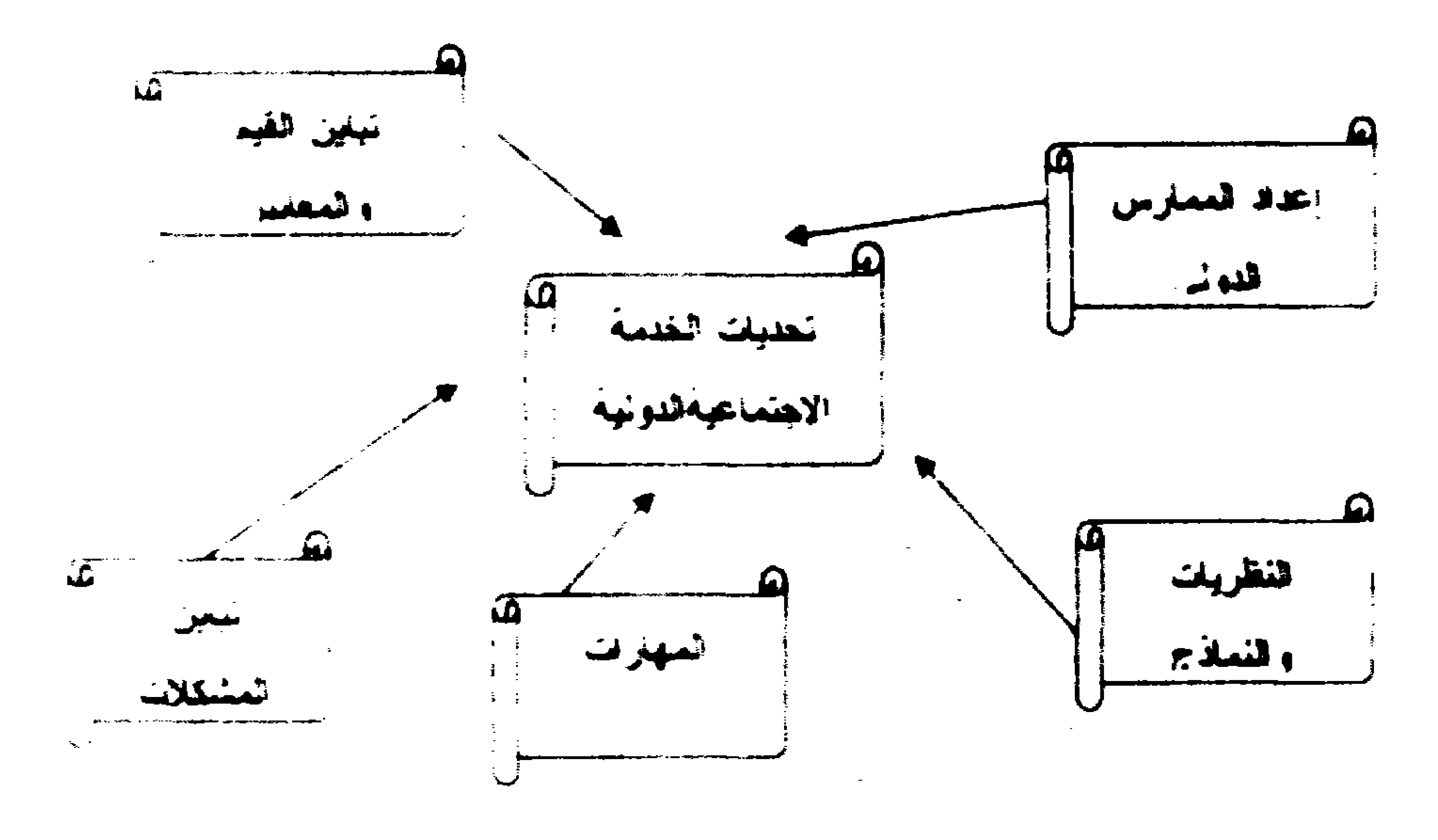
شكل يوضح العوامل المؤثرة فى قوة ومستقبل الخدمة الاجتماعية الدولية

غير أن مستقبل الخدمة الاجتماعية الدولية يتوقف بدرجة كبيرة على إعداد الممارس الدولي، وخبراته ومهاراته المطلوبة للممارسة الدولية كمتطلبات أساسية تفرض نفسها بقوة في إعداد الأخصائي الاجتماعي الدولي والمواصفات المطلوبه للممارسة الدولية بما يفرض تحديا للخدمة الاجتماعية ومناهجها الدراسية وينمو هذا التحدى وبقوة تدريجيا مع قوة العولمة وتحدياتها، وتداعيات المشكلات الاجتماعية العالمية وتزايد حدتها على الساحة العالميةسواء في الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء،وكذلك فاعلية المنظمات الدولية وتعزيز دورها الدولي في الرعاية الاجتماعية الدولية، والثقافة العالمية المرتبطة بثقافة حقوق الانسان والمواطنه والمساواة والعدالة وتنماني الدعوة للديمقراطية.

كل ذلك في إطار البيئة أو الساحة العالمية التي تتعرض للتفكك والانهيار والمشكلات البيئية التي تتزايد حدتها وقوتها بمرور الزمن نتيجة للتدخلات الانسانية،مما يجعل من الضرورة التدخل الدولي في علاقة الانسان بالبيئة التي لم تصبح ملكا لمجتمع دون آخر.

وهكذا فان الخدمة الاجتماعية أمام تحديا واسع النطاق يجب عليها أن تنخرط فيه وبقوة وتتفاعل مع متغيراته، حتى يصبح لها مكانتها العالمية، ويزداد هذا التحدى وقوته في الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة التي بدأت تعي هذه التحديات وتداعياتها وتنخرط الخدمة الاجتماعية بقوة مع المتغيرات العالمية بحكم إنسانية الخدمة الاجتماعية التي تتعامل مع الانسان في أي بقعة أو مكان.

ومن ثم تجد الخدمة الاجتماعية الدولية نفسها أمام تحديات يجب عليها مواجهتها للانخراط بقوة مع المتغيرات الدولية والتي تؤثر على مكانتهايمكن تحديدها في :



شكل يوضح تحديات الخدمة الاجتماعية الدولية

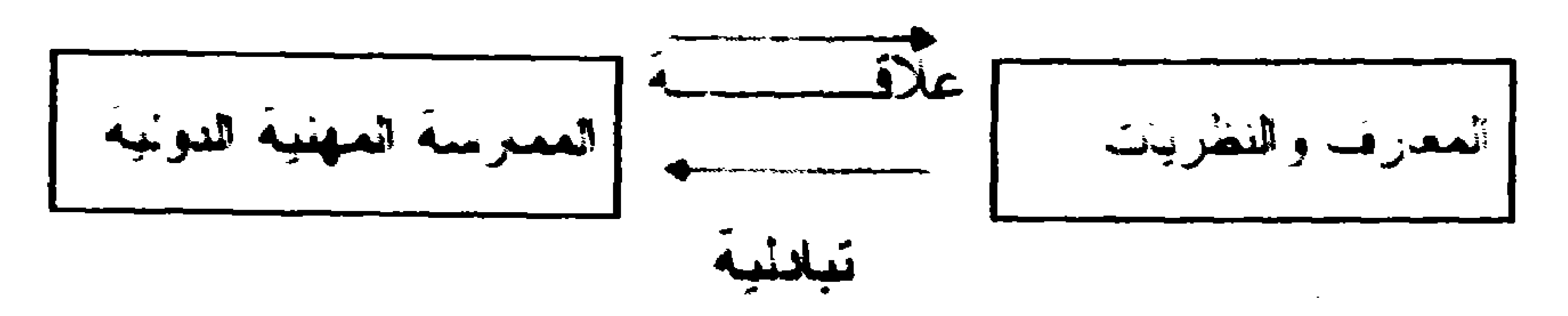
ويمكن تحديد هذا المستقبل فى ثلاث أبعاد أساسية هى :

(١) : البعد المعرفى :

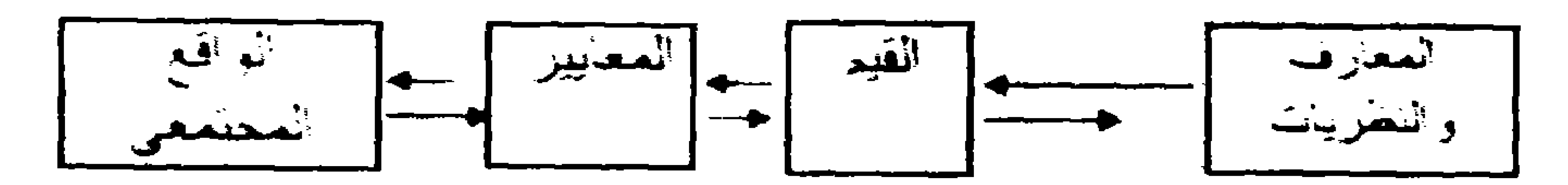
يشير التطور المعرفى لمهنة الخدمة الاجتماعية إلى استفادتها من نظريات ومعارف العلوم الاجتماعية الأخرى ومحاولة الاستفادة منها واختبارها فى بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية وقدرتها على تحقيق أهداف الخدمة الاجتماعية وذلك فى مراحلها الأولى ، ونظراً لطبيعة بحوث الخدمة الاجتماعية والتى اعتمدت على أسلوبى الاستقراء والاستنباط معاً تمكنت الخدمة الاجتماعية من التوصل إلى نماذج للممارسة المهنية واستراتيجيات وتكتيكات خاصة بالخدمة الاجتماعية ومحاولة التوصل إلى نظريات للممارسة المهنية للخدمة أكثر عمومية وتوافقاً مع الواقع المجتمع(٣).

ومن المتوقع مستقبلاً تجربة هذه النظريات والمعارف لإدراك درجة عموميتها فى المجتمع العالمى، وارتباطها بالواقع المجتمعى والممارسة المهنية حيث تؤثر وتتأثر النظريات والمعارف فى الخدمة الاجتماعية الدولية بالواقع المجتمعى، بقيمه ومعاييره

وكذلك بالممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية فمن خلال الممارسة الدولية يمكن التوصل إلى نماذج ونظريات تثرى بدورها الممارسة المهنية الدولية.



كما تؤثر وتتأثر المعارف والنظريات بالواقع المجتمعي فترتبط بالواقع بأبعاده المختلفة كما تؤدى إلى تنمية وتغيير هذا الواقع ومن ثم فإن لديها شواهد ودلائل مجتمعية وقدرة على تفسير الواقع.



ويشير التطور المعرفي في الخدمة الاجتماعية إلى سرعة يمكن تسجيلها من خلال تعدد البحوث والدراسات المرتبطة بالتدخل المهني إلى حد القول أن كل دراسة تقيس فعالية نموذج محدد قام باحث بتصميمه واختباره أو سبقه آخرون في اختباره ويتطلب ذلك وقفه لبحث بحوث الخدمة الاجتماعية في كل مجال من مجالات الممارسة على حده لبحث يمكن أن يطلق عليه بحث البحوث لمحاولة التوصل إلى معارف علمية خاصة بالخدمة الاجتماعية أكثر قدرة على التعميم وتفسير الواقع.

كما يتطلب ذلك تشجيع بحوث ودراسات التدخل المهني في مجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في المجتمعات العالمية حيث يشير الواقع إلى ندرة هذه الدراسات للتوصل إلى نماذج محلية عالمية في الممارسة المهنية أو اختبار أخرى .

(٢) البعد المهاري :

تتطلب الممارسة والتدخل المهني للخدمة الاجتماعية إعداداً نظرياً وعملياً كافياً لاكتساب وتنمية مجموعة من المهارات تؤثر بدورها على كفاءة وفعالية الممارسة المهنية الدولية ويحدد البعض (٤) المهارات في المساعدة الذاتية ، التشجيع ، الملاحظة، الاتصال ، التدعيم ، ويربط البعض بين مهارات الأداء وخطوات ومراحل

أنشطة التدخل المهنى [٥] سواء مرحلة تقدير وتحديد المشكلات (تحديد المشكلة – تحليل الأهداف – وضع استراتيجية – تدعيم جهود التغيير) ، جمع البيانات ، بناء اتصالات ، عقد تفاوضات واتفاقيات مهنية ، بناء وتحديد نسق الأداء ، التنسيق بين نسق الأداء والمحافظة عليه ، التأثير فى نسق الأداء ، إنهاء جهود التأثير أو التغيير.

ويحدد البعض الآخر أهمية ممارسة المهارات المختلفة فى الخدمة الاجتماعية والتى ترتبط بقيم المهنة [٦]. والتى ترتبط بدورها بقيم المجتمع الدولى

ومن ثم فإن الأخصائيين الاجتماعيين يجب أن يكون لديهم إطاراً تصورياً للممارسة المهنية ومهارات فى الأداء ترتبط بالقيم المجتمعية ومهارات تصورية فى تحديد المشكلات وتحليلها ومهارات تفاعلية ومهارات شغل المكانة المناسبة [٧].

ويؤدى ارتقاء ونمو البعد المعرفى وتراكمه وزيادة الخبرات والتجارب والاهتمام المتزايد بالإعداد والتدريب الميدانى وانتقاء الدراسيين للخدمة الاجتماعية إلى نمو الجانب المهارى فى الأداء مما يؤدى إلى زيادة كفاءة وفعالية الممارسة للخدمة الاجتماعية مستقبلاً.

(٣) بعد الممارسة المهنية :

ويرتبط هذا البعد بـ :

أ- الممارس العام :

يتم إعداد الممارسين المهنيين للخدمة الاجتماعية فى مستوى الممارس العام وذلك باختلاف برامج إعدادهم فى كل الجامعات العربية والأجنبية وذلك فى مستوى بكالوريوس الخدمة الاجتماعية والمتخصصين فى الطرق المهنية فى مستوى الدراسات العليا ويتفق تماماً مع النموذج المصرى الذى انتقل وانتشر فى كل الجامعات العربية.

وتدل الإحصاءات إلى تزايد أعداد الخريجين (الممارس العام) مما يتوقع معه زيادة فعالية الممارسة المهنية وإعداد المتخصصين فى الدراسات العليا فى الخدمة

الاجتماعية مستقبلاً كمتطلب مجتمعى وتخطيط دورات تدريبية للممارس العام قبل وأثناء الخدمة بصفة مستمرة.

ب- مجالات الممارسة المهنية :

بدأت الخدمة الاجتماعية في المجتمع في المجال المدرسي ويتزايد عدد الأخصائيين الاجتماعيين في هذا المجال بالمقارنة بالمجالات الأخرى للممارسة المهنية.

وظهرت الخدمة الاجتماعية المدرسية لحاجة مجتمعية بالرغم من أن مجال الخدمة الاجتماعية المدرسية من المجالات الثانوية باعتبار أن المدرسة مؤسسة ثانوية وليست أولية في الخدمة الاجتماعية مما يتوقع معه تزايد مستمر لأعداد الأخصائيين الاجتماعيين في المجالات والمؤسسات الأولية في الخدمة الاجتماعية التي تفرز بطبيعتها حاجة أكثر إلحاحاً للخدمة الاجتماعية لكونها مجالات ومؤسسات أولية.

كما يتوقع معه ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجالات جديدة لأول مرة كمجال التراث والسياحة والعمل في المنظمات الاجتماعية على المستوى القومي كوزارة التخطيط وغيرها، والمستوى الدولي كمنظمات الرعاية الدولية.

ويرتبط الارتقاء بالممارسة المهنية وتطويرها بتقويم الممارسة المهنية حيث أن تقويم الممارسة في الخدمة الاجتماعية يعتبر بمثابة التغذية العكسية (الرجع) فعندما نقوم نكشف أخطاء ومشكلات ونعمل على التعديل ومواجهة المشكلات وبالتالي نغذى الممارسة ببرامج جديدة، ويساهم ذلك في تبادل نماذج الممارسة والخبرات الدولية لاختبار هذه النماذج وتبادلها.

أفرزت التغيرات العالمية الجديدة اهتمامات متزايدة بالرعاية الاجتماعية الدولية والدعوة للحقوق الاجتماعية والمواطنة والحرية والديمقراطية ، العدالة والمساواة بما يعكس الاهتمام المتزايد بالمشكلات العالمية أو الدولية والرعاية

الاجتماعية الدولية والخدمة الاجتماعية الدولية، مما يثرى من التجارب والنماذج التنموية وأنماط الرعاية والخدمات بين الدول ومحاولة نقلها وإعادة اختبارها.

رابعا: المستقبل العالمي للخدمة الاجتماعية الدولية- المتغيرات الحاكمة:

يمكن تحديد أربعة تحديات أساسية للمستقبل العالمى للخدمة الاجتماعية الدولية تؤثر هذه التحديات بشكل أو بآخر فى مستقبل الخدمة الاجتماعية وتتسم بالاستمرارية والقوة والتواصل المستمر وهى:

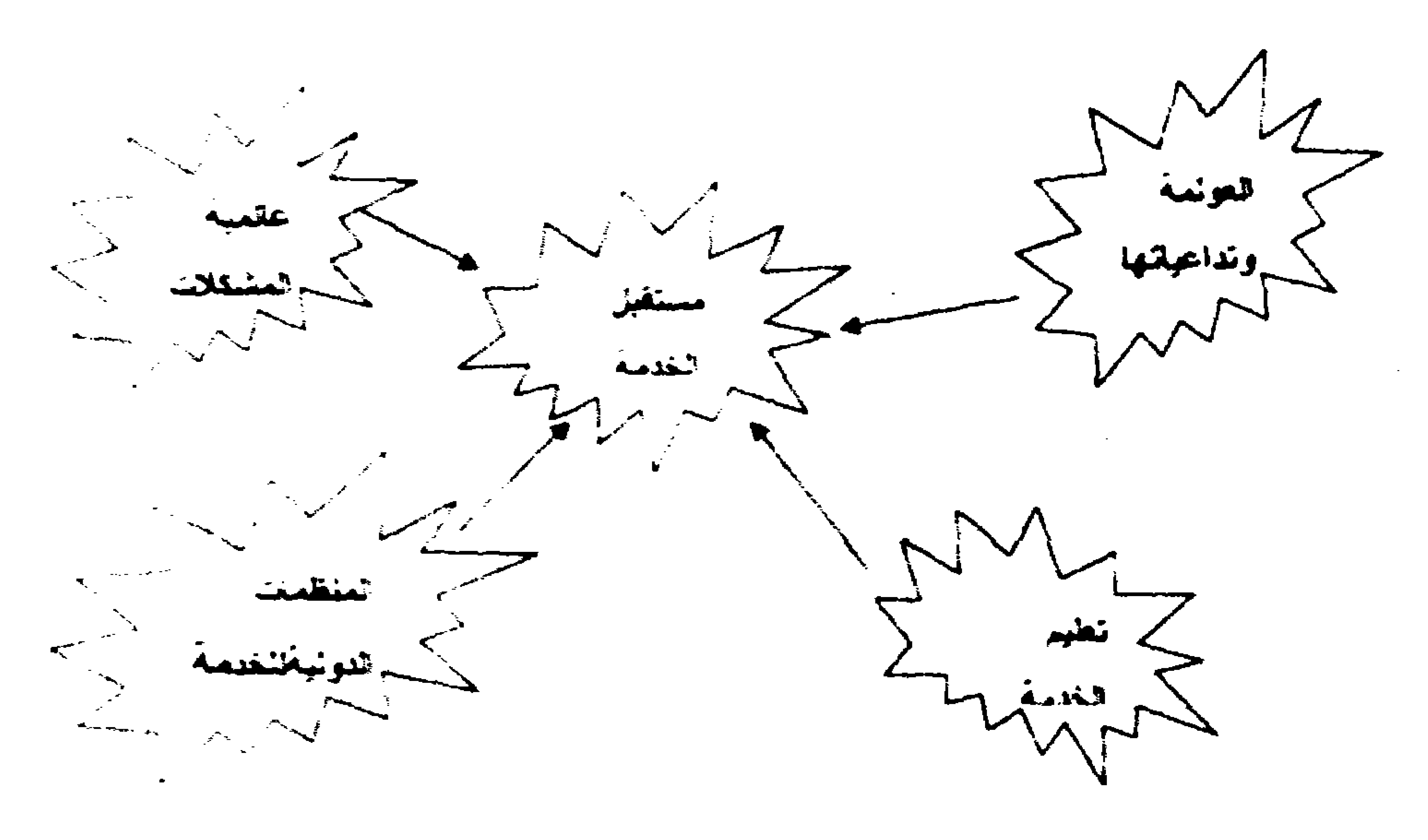
(١) إستمرار وتواصل الاهتمام المتزايد بتأثير العولمة على الخدمة الاجتماعية، وفى الوقت ذاته إستمرار التركيز على المنظورات العالمية والدولية فى الخدمة الاجتماعية.

(٢) إستمرار إنشغال الأدبيات الخاصة بالخدمة الاجتماعية بقضايا تعليم الخدمة الاجتماعية،وأدوار الممارس المهنى،وهوية مهنة الخدمة الاجتماعية.

(٣) إستمرار الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية العالمية بالمستوى العالمى ووضعها فى محيط دولى مرتبط بالممارسة الوطنية، وسيساعد على رؤية المشكلات الاجتماعية فى محيطها الدولى تزايد الاهتمام بالتبادل المهنى، والممارسة الدولية، وتطوير السياسة الاجتماعية الدولية.

(٤) إستمرا الجهود الفائقة لمنظمات الخدمة الاجتماعية الدولية للحفاظ على وجودها التنظيمى، وتكريس معظم أهدافها على القضايا العالمية للخدمة الاجتماعية.(٨)

ومن ثم يمكن تحديد هذه المتغيرات- العالمية بطبيعتها- التى تحكم مسيرة ومستقبل الخدمة الاجتماعية الدولية فى الشكل التالى:



شكل يوضح المتغيرات الحاكمة فى مستقبل الخدمة الاجتماعية الدولية

ويوضح الشكل السابق تبدل وتغير النظرة والرؤية -نتيجة للعولمة وتداعياتها- إلى الظرة العالمية وعالمية المشكلات الاجتماعية الدولية، وجهود وفاعلية منظمات الخدمة الاجتماعية الدولية للتعامل مع المتغيرات والمشكلات الاجتماعية العالمية وإستمرار الاهتمام بتعليم الخدمة الاجتماعية، ولإستمرار هذه المتغيرات يمثل قوة دفع حقيقية وضرورية للاهتمام المتنامى بالخدمة الاجتماعية الدولية.

ويمكن الجزم بأن هذه المتغيرات عالمية فى طبيعتها وتتسم بالاستمرارية ،وتزايد قوتها وشدتها فى التأثير على الواقع المحلى العالمى،مما يضع الخدمة الاجتماعية أمام تحديات عميقة ويجب أن تتفاعل بقوة وتنخرط فى المحيط العالمى الجديد،ويضع تحديا أكبر أمام تعليم الخدمة الاجتماعية وخاصة فى الدول النامية لتنخرط بفاعلية مع الواقع الاجتماعى العالمى الجديد تشخيصا وتفاعلا وتغييرا وصياغة بدائل للواقع الاجتماعى العالمى الجديد.

خامسا: نظرة مستقبلية:

ما مستقبل الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية الدولية؟

يعتمد مستقبل الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية فى المجتمع على تطوير عدة عناصر تتحدد فى :

١- تشجيع واستمرار بحوث التدخل المهنى للخدمة الاجتماعية التى تساهم فى تنمية الأساس النظرى للخدمة الاجتماعية الدولية المرتبط بالواقع الأمبيريقى للمجتمع العالمى وتساعد فى التوصل إلى تعميمات لتفهم هذا الواقع بأبعاده المختلفة من خلال نماذج محليةعالمية.

٢- ارتباط الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بممارسات إقليمية ودولية فى المجتمعات الأخرى مثل المجتمعات العربية لتشابه القيم والأنماط الثقافية والدينية ويسمح هذا الترابط بتبادل الخبرات والنماذج وإقامة مشروعات بحثية مشتركة لاختبار نماذج معينة فى الممارسة المهنية فى أكثر من مجتمع عربى وعقد ندوات ومؤتمرات مشتركة متخصصة فى الخدمة الاجتماعية بما يساهم فى تعميق نموذج عربى إسلامى فى الخدمة الاجتماعية.

٣- تبنى مفهوم الباحث / الممارس الذى يتوافق مع طبيعة الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وبحوثها ويساهم فى إثراء التراث المعرفى لخدمة اجتماعية وتتوافق مع الواقع المجتمعى بأبعاده الثقافية والدينية والقيمية والاقتصادية،وقيم المجتمع الدولى.

٤- التعرف على نماذج الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية فى الدول الأخرى وذلك للاستفادة من هذه النماذج وانتقاء ما يتوافق مع طبيعة المجتمع من عناصر وعقد المقارنات المستمرة بين هذه النماذج.

٥- إقامة ندوات ومؤتمرات علمية دولية متخصصة فى الخدمة الاجتماعية وتبادل النماذج الناجحة والخبرات بين الممارسين الدوليين، وتشخص واقع

كفاءة وفعالية الممارسة المهنية فى المجالات المختلفة للممارسة الدولية واستشراف المستقبل.

٦- توصيف أدوار محددة للأخصائى الاجتماعى الدولى فى المجالات المختلفة للممارسة المهنية ترتبط باستراتيجيات وتكتيكات مهنية محددة، من منظور الرؤية الكلية للقضايا والمشكلات الاجتماعية وتفسير المواقف والمشكلات وفق هذه الرؤية العالمية.

٧- تحديد نطاق تمكن الأخصائى الاجتماعى فى المجالات المختلفة للممارسة المهنية بما يتوافق مع فعالية الممارسة المهنية فى مختلف المجالات،ويعزز الممارسة الدولية للخدمة الاجتماعية.

٨- إسناد الممارسة المهنية الدولية للخدمة الاجتماعية للمتخصصين المهنيين وإيجاد مجالات جديدة للممارسة المهنية الدولية والتقويم المستمر للممارسة فى المجالات المختلفة،والسياقات الدولية المتعددة، ونقل الخبرات والنماذج الفاعلة بين الدول.

٩- فعالية الممارسة المهنية فى المؤسسات الأولية للخدمة الاجتماعية وتشجيع الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية فى المؤسسات الثانوية إضافة إلى فتح مجالات جديدة للممارسة المهنية تتوافق مع حاجات المجتمع المحلى العالمى.

١٠- التوصل إلى نماذج محلية فى الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية تتوافق مع واقع المجتمع العالمى والمتغيرات العالمية الجديدة، يمكن لهذه النماذج تفسير وقائع المجتمع المحلى ومشكلاته من منظور ورؤية عالمية.

١١- إذا كان للخدمة الاجتماعية ثوابت ومتغيرات فإن مستقبلها فى القرية العالمية والمجتمع المحلى العالمى يتحدد بارتباط ثوابتها بأى تطورات على الجانب المعرفى عالمياً وزيادة ارتباط متغيراتها بالواقع المجتمعى العالمى من خلال نماذج محلية عالمية أكثر توافقاً مع قيم المجتمع المحلى وثقافته،

وقيم المجتمع الدولى والثقافة العالمية الجديدة.

١٢- التطوير المستمر لتعليم الخدمة الاجتماعية بما يتوافق مع الرؤية العالمية والتفسير الكلى للمشكلات الاجتماعية الدولية والواقع الاجتماعى العالمى الجديد، وإيجاد خريج وممارس دولى قادر على التفاعل والتدخل مع الواقع الاجتماعى الجديد والمشكلات العالمية ،بالمعارف والمهارات المهنية المطلوبة التى تعزز هذه الممارسة الدولية،كى يمكن للخدمة الاجتماعية الدولية التعامل بفاعلية مع الواقع الاجتماعى الجديد وإيجاد بدائل إجتماعية فاعله لهذا الواقع.

١٣-إن قوة الخدمة الاجتماعية اليوم ومستقبلا لايمكن أن يكون فى الأعداد المتزايدة للخريجين بقدر ما يكون فعالية الممارس دوليا وقدرته على التعامل وتحليل المواقف والمشكلات الاجتماعية الدولية، وتحقيق المجتمع العادل.

١٤- يجب على الخدمة الاجتماعية من الآن- خاصة فى الدول النامية-أن تعد العدة للتأهب لمرحلة جديدة لمواجهة تحديات الممارسة الدولية وتعزيز هذه الممارسة والانخراط بقوة مع الواقع الاجتماعى الجديد بل المشاركة الفاعله فى صياغته وتوجيهه.

١٥-أن تترك الخدمة الاجتماعية مرحلة الانغلاق الأعمى وعدم التجاوب مع المشكلات والقضايا والمواقف الدولية، ولاتضع ظهرها هروبا من الواقع الجديد حيث سيؤثر ذلك بشكل مباشر على مكانتهاكمهنه تتعامل مع الانسان فى أى مكان فى العالم.

وأخيرا هل مجتمع الخدمة الاجتماعية يعى ذلك جيدا خاصة فى الدول النامية ؟ إنها قضية هامة يتحمل مسؤليتها من اليوم مجتمع الخدمة الاجتماعية ؟

المراجـــع:

(1) Rosalie Ambrosino.(et.al.).Social Work and Social Welfare: an Introduction. Belmont Wadsworth Thomson Learning,2001.PP : (532-533).

(2) Max Siporin. Maral Philosophy Of Social Services Review. Vol. 56. No. 4. Dec. 1982. P.P (517 - 518).

(3) Malcolm Payne. Modem Social Work Theory, London. Macmillan Education LTD. 1991.

(4) Armando Morales. Brad Ford W. Sheafor, Social Work: A Pro Fession Of Many Faces Boston. Allyn And Bacon, 1989.

(5) Malcolm Payne. Modern Social Work Theory, Op. Cit.. P.P: (140 - 141)

(6) Charles Zastrow, The Practice Of Social Work, N.Y. The Doresy Press. 1981. P.P: (2 - 15).

(7) Bruce S. Jansson, Theory And Practice Of Social Welfare Policy. Analyses Is Processes And Current Issues, California, A Division Of Ads worth. 1984. Ch. (3).

(8)James G. Daley. Advances in Social Work Special Issues on the Futures of Social Work. Indiana Univ. N.Y.,2005,PP : (39-40).



محتويات الكتاب











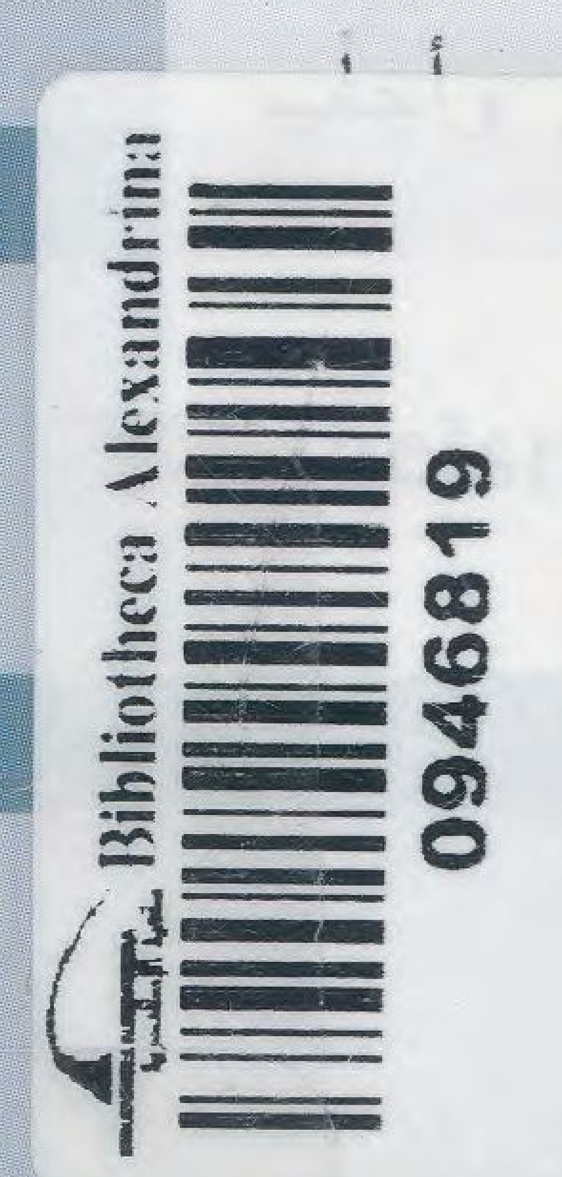
الخدمة الاجتماعية الدوليـة

هذا الكتاب

أول كتاب باللغة العربية عن الخدمة الاجتماعية الدولية فى إطار ندرة المراجع الأجنبية ، ويعد الكتاب صيحة واعية لوضع الخدمة الاجتماعية فى إطارها الصحيح وتفاعلها مع الواقع العالمى الجديد ، وكيفية التعامل مع المشكلات والتفكير عالميا والممارسة محليا .

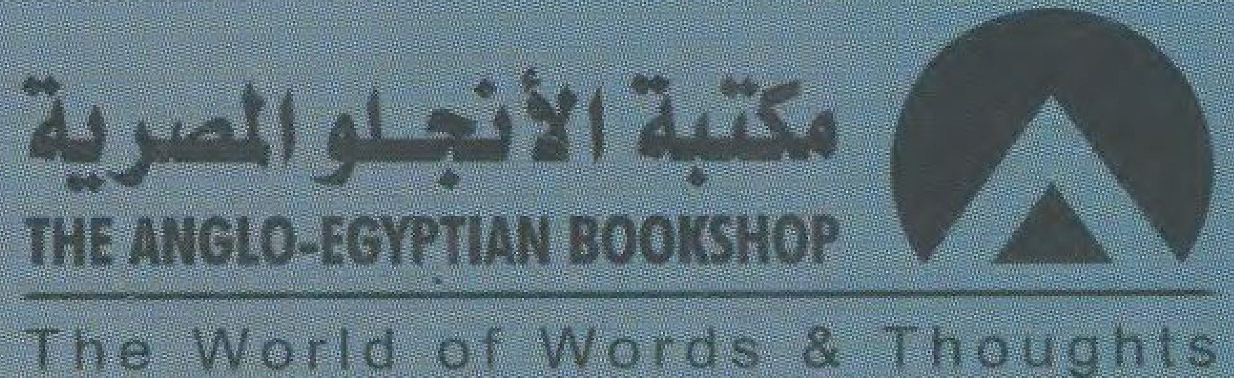
ويشرح الكتاب ناقدا التطور التاريخى لمفهوم الخدمة الاجتماعية الدولية والحاجة إليها ومداخلها وأطرها النظرية الرئيسية والبرامج والاستراتيجيات الأساسية ، ونماذج تعليمها ، وقراءة واعية لمستقبل الخدمة الاجتماعية الدولية فى إطار العولمة والمجتمع العالمى المتغير والسلام الاجتماعى ، والطريق الثالث ، والسياسة الاجتماعية الدولية ، والمجتمع المدنى العالمى والحركات الاجتماعية العالمية ، ومنظمات الرعاية الاجتماعية الدولية وشرح الكتاب باستفاضة العديد من القضايا الهامة المرتبطة ... أجل بوضوح عن الخدمة الاجتماعية الدولية إلى أين ؟

rogi@yahoo.com









www.anglo-egyptian.com